

عزمي بشارة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة

عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
بشارة، عزمي

الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة/ عزمي بشارة.

624 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة دراسات التحول الديمقراطي)

يشتمل على بيليوغرافية (ص. 561-582) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-351-3

1. الديمقراطية - فلسفة. 2. الديمقراطية - نظريات. 3. الإصلاحات السياسية.

4. الدولة - نظريات. 5. الاجتماع السياسي، علم. 6. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21.

7. الديمقراطية - البلدان العربية - القرن 21. 8. العدالة الاجتماعية. 9. الحرية. أ. العنوان.

ب. السلسلة.

321.8

العنوان بالإنكليزية

Problems of Democratization:

A Comparative Theoretical and Applied Study

by Azmi Bishara

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن

اتجاهات بئناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع الطرفة - منطقة 75

وادي البنات - ص. ب: 10277 - القطاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيبي 174

ص. ب: 11 4965 الرياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 7991837 00961 7991839 فاكس:

بريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2020

المحتويات

9	قائمة الجداول والأشكال
13	تمهيد
15	مقدمة

القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

35	الفصل الأول: التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية
35	أولاً: مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة
47	ثانياً: مقارنة التحديث والديمقراطية
69	ثالثاً: المؤشرات الكمية والسجال بشأنها

الفصل الثاني: نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال

85	إلى الديمقراطية
----	-----------------

الفصل الثالث: عناصر الانتقال عند التحديثين

105	وفكرة التدرج إلى الديمقراطية
-----	------------------------------

129	الفصل الرابع: البرجوازية ونشوء الديمقراطية
-----	--

أولاً: الديمقراطيات التاريخية ورسملة العلاقات الزراعية:

144	نموذج مور
-----	-----------

159	ثانيًا: هل هي تبعية المسار؟
162	ثالثًا: هل هي حتمية طبقية؟
165	الفصل الخامس: في نقد مقاربات التحديث
165	أولًا: هتنتغتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أيديولوجيا تبريرية
179	ثانيًا: لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال
190	ثالثًا: نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

القسم الثاني دراسات الانتقال الديمقراطي

209	الفصل السادس: الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها
222	تصنيفات
222	1. المقاربات البنيوية والوظيفية
223	2. المقاربات المؤسسية
231	3. المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي
	4. دراسات الانتقال التي تسمى أيضًا
241	مقاربة الخيارات الاستراتيجية
243	الفصل السابع: دراسات الانتقال: الخيارات الاستراتيجية
	أولًا: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح
243	من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية
	ثانيًا: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين
271	اليسار واليمين
280	ثالثًا: تلخيص منظري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد
289	الفصل الثامن: أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

309	الفصل التاسع: نقد «براداييم الانتقال» والرد عليه
325	الفصل العاشر: الإجماع على الدولة: الأمة والقوميات الإثنية
352	هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

363	الفصل الحادي عشر: العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي
368	أولاً: إعادة الاعتبار للعامل الخارجي
381	ثانياً: تحولات أميركية
387	ثالثاً: عربياً
398	رابعاً: تصدير الأوتوقراطية
407	الفصل الثاني عشر: عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

	الفصل الثالث عشر: الفصل والوصل بين الإصلاح والثورة والثورات
441	الإصلاحية
464	نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة
479	الفصل الرابع عشر: عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية
	الفصل الخامس عشر: الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن
509	تشيلي ومصر
529	الفصل السادس عشر: التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس
551	خلاصة
561	المراجع
583	فهرس عام

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

- (1-1): توسع حق الاقتراع في الديمقراطيات التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية 66
- (1-2): الثلاثون دولة الأولى في العالم في معدل دخل الفرد عام 2017، مضافاً إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس 71
- (1-3): ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التعليم الأعلى في العالم وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد، ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس 73
- (1-4): مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس 75
- (1-11): التمويل الأمريكي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) 385

- (1-13): أسعار النفط الخام المحلية (بالدولار/ برميل) في الفترة 1979-1990
467 (تم تعديل التضخم بأسعار 2019)
- (1-14): هيكل الضرائب ونسبتها من الموازنة في مصر
483
- (2-14): هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر
484
- (3-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017 (معدل عام/
484 صندوق النقد العربي)
- (4-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام/ البنك الدولي)
486
- (5-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(معدل عام/ البنك الدولي)
488
- (6-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام/ البنك الدولي)
490
- (7-14): هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة
(معدل عام/ البنك الدولي)
492
- (1-16): عدد الفقراء الحاليين عند خطوط الفقر الوطنية
(النسبة إلى مجمل عدد السكان)
530
- (2-16): الفرق بين حجم الطبقة الوسطى في مصر وتونس
530
- (3-16): نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بجمع الخمس الثاني والثالث
والرابع بحسب سلم الدخل
531

الأشكال

- (1-11): التمويل الأمريكي لتعزيز الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب
أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية
الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED)
386

- (1-14): هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017
 485 (معدل عام/ صندوق النقد العربي)
- (1-16): معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018) 532
- (2-16): نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس
 533 (1971-2016)
- (3-16): نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس
 533 (1971-2016)
- (4-16): نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017) ... 534
- (5-16): مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس
 534 في الفترة 1990-2018

تمهيد

هذا الكتاب هو بحث في نظرية والتطبيق مساوٍ دراسات الانتقال إلى الديمقراطية وبقدرها وتطبيقاتها وصولاً إلى المادح العربية. ولذلك، فهو يقوم بعملية سرٍ واسعة للأدبيات، محرقاً بأن يحدد بعض القراء فيها إسهاماً إن الهدف من الأسر التحليلي للأدبيات هو تأسيس البحث على قاعدة صلة. وبرويد الباحثين من بين القراء بمادة تحليلية وببيدوغرافية وافية في موضوع مصري لا توجد عنه دراسات وافية وشاملة باللغة العربية.

يأمل الكاتب أن يقدم كتاب إضافة نظرية إلى دراسات الانتقال، كما يأمل أن يساهم في تعميق فهم الديمقراطيين في البلدان العربية والدول السامية عمومًا لمهمتهم فالكتاب تتخَّجهد بحثي نظري وتطبيقي. إنه كتاب نظري، لكنه ليس نظرياً في سياق معمار أكاديمي بحث، بل يأتي في سياق رؤية الكاتب لهموم المجتمعات والمواضيع في البلدان العربية، والتحديات المترتبة على التطلع إلى العدالة والحرية، ويظهر ذلك حتّى في الباب الرابع و لأبواب النظرية في الكتاب بما فيها تلك التي تتصمّن سرّاً مفصلاً للأدبيات لا تحو من التطرق المقارن إلى حالات عربية ويمكن أن ينتقل الخارئ غير المعني بدراسات الانتقال ولهمهم بالمادح العربية التي يتطرق إليها البحث واستنتاجاته النظرية منها، مباشرة إلى اسب الرابع والأخير من الكتاب.

أثمر مشروع كتاب البحث بشأن المسألة الديمقراطية (المتداخل مع مشروعه الثاني بشأن الدين والعلمانية)، الذي بدأه في كتاب المجتمع المدني

وتلاه كتاب في المسألة العربية، مروراً بسلسلة الكتب عن الثورات العربية، وصولاً إلى هذا الكتاب، دراسات أخرى مثل مقالة في الحرية وفي الإجابة عن سؤال ما الشعبية؟ وبأمل أن تصدر عنه دراسات أخرى متعلقة بالطبقة وقضايا الإسلام والديمقراطية.

أخيراً، أشكر لمساعدتي إسماء لطيفة لبي رافقت عملي المكثف والمواصل في بحث عن المقالات والكتب وتخصيصاتي لها طوعاً وعيناً، وجهدها في إعداد الببليوغرافيا والحدود الكمية بكثيرة في هذا الكتاب، كما أشكر لباحثي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذين قرأوا النص وعلقوا عليه (عبدفتاح ماضي وحيدر سعيد وحماد درويش ومحمد المصري)، ويارا نصر وصوفية حارثة وطلاب معهد الدوحة لدراسات العبداء الذين شاركوني جمع المعلومات عن حياة نصر في السداد العربية، والعاميين في مكتبة المركز ومعهد الدوحة وفي مشروع المؤثر العربي، مساعدتهم القيمة.

أخيراً، أن الأوان لأشكر عائلي صغيره (ربما وعمر ووجد) تحملهم عنكافي المواصل في المكثف ساعب طوية بعد نعمل وفي بهيات الأسوع والعطش، ومط حية الذي بطنه البحث والتأليف، إضافة إلى المسؤولين المترتبة على العمل.

مقدمة

يكتسب موضوع الانتقال إلى الديمقراطية راهية في ضوء حضورها بوصفها نظام حكم يمكن أن تتطلع إليه المجتمعات التي تروح تحت بير الاستبداد والظلم، وهو البديل لوحد المصروح عاكب من مختلف أنواع الأنظمة السلطوية.

ينطبق هذا الكتاب من وجود ثلاثة مكونات ضرورية لديمقراطية المعاصرة، هي:

أولاً، امشاركة اساسية القائمة على المساواة بين المواطنين في القيمة، وماعبرهم قادرين على اامير بين الخير وشر، ومن حقهم لمشاركة في تقرير مصيرهم، والتأثير في القرارات لعمومية التي تمس حياتهم، بشكل عام، المتمثلة أساساً بالانتخابات الدورية سريهة للسلطة التشريعية (في النظام البرلماني)، أو التشريعية ولتعيدية (في النظام الرئاسي)، من دون حترال هذه المشاركة في الانتخابات.

ثانياً، حكم القانون، ووضع حدود للسلطة لمنع التعسف في استخدامهم. وهذا يعني تحديد السلطات التشريعية والتفيدية¹ بامدة عبر انتخابات دورية² بالصلاحيات من خلال توريعهم بين مؤسسات مختلفة، بحيث يتحقق توارل ونوع من الرقابة امتدده بها أدوات متعددة

ثالثاً، ضمان الحقوق السياسية وحریات المدنية التي يحميها المكون الثاني وتحميه، ومن دونه يصح المكون لأول غير ممكن، أو يمارس شكلها حسب

من ناحية الإنسان الفرد، نجمع مكونات الأول والثالث في تشكيل المواطنة الديمقراطية في كيان غير مسحب مُجمع عليه، أو مجمع على العيش المشترك في طله لأسباب مختلفة تاريخية وثقافية وغيرها، وقدرة على تأطير هذه مسنوبات الثلاثة، ألا وهو الدولة المواطنة المعاصرة هي عصوة في كيان دولة تشمل حقوق وواجبات بصورت غير تاريخ بالصلب ومسبوبات وغيرها، وأصبحت ملازمة للمواطن سواء اكتسب مواظته بالولادة أم بتجنيس ومع أنها قائمة في الدول غير الديمقراطية المعاصرة، إلا أن حدله الحقوق والواجبات التي تشمل عليها المواطنة وصيرورة تطورها، مظهرًا وممارسة، ترتبط رتباطًا وثيقًا بتطور الديمقراطية، ولا سيما المكونات التي والثالث المذكورين أعلاه⁽¹⁾.

كتب روبرت دال (1915- 2014) أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، بل هي نظام حقوق أيضًا ' ويمكن على المستوى الفلسفي أن تُشقق الحقوق وواجبات من بصورت لـ «حقوق طبيعية» و«صراوات العيش في جماعة، أو غيرها. ويمكن أن يربط أصلها بالإنسان الفرد أو بالإنسان في جماعة لكن سواء الحقوق وتطورها هو عملية اجتماعية سياسية وصيرورة تاريخية، ووجودها في سواف السياسي امتعير، وليس على المستوى النظري المجرد، يعني وجودها بوصفها مكونًا أساسيًا في نظام سياسي يصممها، وحكم دون ينظم الحقوق والواجبات في دولة ذات جهاز إداري ويحلّف النظم الحقوقية الذي يتطور ويعيد إنتاج نفسه من خلال لنصم الديمقراطية الصيرورة التاريخية التي أوصلت إليه من ورائه.

(1) صرح مارشال مكر فكره بتطور حقوق المواطنة عبر بدمج ونداء مثابه بحقوق وفعًا في دعوت رسمي، إذ شأب الحقوق المدنية في المرحله التيريه (عرب ٢٠ من عشر)، ثم السياسية في المرحله توسع حقوق المتشاركه (عرب ١٠ مع عشر)، وأحد الحقوق لاجتماعه في العرب ٢٠ من ولا ست في أن مارشال دال 'سأت بالموذج البريطاني I. H. Marshall, *Class, Citizenship and Social Development*, Garden City Doubleday, 1963, pp. 8-84

من سواف طويلًا عند هذا الموضوع وسوف نحاول أن نحضر مسبقًا دراسة نظرية الديمقراطية، إذ سمح بوقت ه نظرية الموضوع هذا بكتاب هو الأسس الديمقراطية: بين نظرية الديمقراطية، بكن لا يمكن بحسب دال بعض جوانب نظرية الديمقراطية

Robert Dahl, *On Democracy*, (New Haven, CT Yale University Press, 1998), p. 48 (2)

إن قوة المواطنين الرئيسة بمشاركة سياسية هي لانهجيات الدورانية التي تحدد مدة الحكم، وتتبع تدوّل سلطنة سديميا، وتقرر من يمثل ساس أو يوت عنهم في الحكم وكى تُحرى نهجيات سياسة دوريه في الواقع يجب أن تتوافر بحسب سياسية بعدد كافي حتى يكون قادرة على التدوير على السلطة وليس في حاجة إلى نظريات العقد الاجتماعي كي يدرك أن الديمقراطية ليست حبه طبيعية، إنما هي نظام حكم في مجتمع متمدد ووفق دابكوارت روستو، (1924 1996)، فإن الديمقراطية، خلاف ما توقعه السلطات الاستعمارية المعادرة للدولة المستعمرة، لا تقوم بواسطة صوص قنونة مصوعة حذا ووجود مستشارين أجانب، فهذا لا يكفي ويجب أن تتوافر بحسب محمية قدرة على تداول السلطة في ما بينها، ووفق دال «فإن التعامل مع ذلك الفرع الأكثر صعوبة وتعقداً من فصول الحكم، وهو من الحكومة الديمقراطية»³

ليست لديمقراطية نظام حكم مثالي، ولا هي النظام الطبيعي الذي يجب أن يكون قائماً، أو يُفترض أن يصل إليه جميع لدول إذ تُركت تتطور وحدها من دون تدخل خارجي، على الأقل مد تعرضها لعملية تحديث، ولا الديمقراطية هم قوى الخير في مواجهه قوى شر والتقدير أن الديمقراطية هي البديل الواقعي للرهر الوحيد من السطوية، والمطروح عالمي في هذا العصر، لا يعني أن يحاحه حتمي، ولا يترّر نجاحل أرمات الأنظمة الديمقراطية وإحماقتها في الدول التي انتقلت إليها حديثاً، وحتى في حالات التي يمار فيها هذه الأنظمة عرافتها واستقرارها

إن ما يجعلنا نتحدث عن راهية الديمقراطية هو، في رأيي، ليس انتخاب الحكام بوصفه هدفاً قائماً بذاته كما يبدو الأمر في المعارك والسحالات السياسية، بل لأنها تتضمن جواباً ماضراً عن مسألة حماية المواطنين من تعسف

Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (3) (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 227.

Robert A. Dahl, *A Preface to Democratic Theory* (Chicago: University of Chicago Press, 2006, 1996), p. 15.

كتب دال ديت في سدى بقومه لاسماء الأمير كي في هذ النص من صو الحكم

السلطة، وهو ما نصبو إليه لمجتمعات التي تتوق إلى التحلّص من النظام السلطوي، وبناء نظام حكم يحترم الكرامة الإنسانية وترجمها في مأسسة حقوق المواطن السياسية والمدنية وحرية وصماها. وهذه ليست مسألة براغماتية، بل هي هدف وغاية

عندنا ما ارتبط هذا الهدف وهذه الغاية، أي تحديد تعسف السلطة وحماية المواطن (حسده، حرّيته، ملكيته) من السلطة بتطور الليبرالية ولا تعني البرلة والديمقراطية الأمر ذاته، لكن ثمة علاقة ديدية وطيدة بينهما فمن ناحية أولى، من دون حرية فردية وجماعية، ومن دون تحديد سلطات الدولة، تُصبح الديمقراطية عبارة عن استبداد ممثلي لأعبية الذين يسحقون أحبارهم في انتخابات بريهة في غياب الحريات من ناحية ثانية، فإن من دون كشف المؤسسات للمحاسبة والمساءلة، وتعرّض السلطات لاحتمال التعبير دورياً من خلال انتخابات بريهة، يُسهّل سلاعب بالحقوق والحريات، وحتى لارتداد عنها وهو تفضيلات الحكومة. لقد أصبحت الليبرالية في عصر ديمقراطية بالضرورة، والديمقراطية لبرالية. ولذلك، فحين نستخدم في عصر مصطلح الصدم الديمقراطية، فإننا نعني به نظاماً ديمقراطياً ليبرالياً وهذا لا يمنع بقده من مطلق ما يُسمّى ديمقراطية المشاركة التي تعدّه دقّص مشاركة المواطنين الصاعلة بين أصحاب وأخرى. وهذه أيضاً من مضمون ديمقراطية الاجتماعية الذي يعتره إحرائياً وشكيباً من دون عدله اجتماعية، أحد على الحقوق السياسية أنها تبقى نظرية ومحددة في غياب لعدالة لاجتماعية وهذا لم تمنع الديمقراطية الليبرالية على هذين التقديرين وغيرهما يشأ احتمال تحولها إلى حكم ساحة السياسية، كما يمكن أن تشأ محاطر الشعبية. في أي حال، ما يسعى تشييته في البداية هو أن مصطلح ديمقراطية في عصرنا، حتى ذلك الذي يريد النقاد أن يضاف إليه صفات المشاركة والاجتماعية، يعترض أن يصمم الليبرالية السياسية التي تتضمن بدورها تحديد سلطات النظام لحاكم في مقابل

Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (9) *Interim Conclusions about Mexican Democracy* vol. 4 (Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 1986), p. 8

المجتمع والعدو، كما تتضمن الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية فمن
دونها تتحول مصطلحات الديمقراطية الاجتماعية ومشاركة، أو التشاركية،
إلى مجرد خطاب نموي لا قيمة غير ديمقراطية في الحقيقة

النظم الديمقراطية هو المطروح، عربياً أيضاً، بديلاً من الأنظمة
السلطوية القائمة وقد تطلعت إليه الشعوب خلال الثورات المتواصلة
في البلدان العربية منذ عام 2011، وصولاً إلى ثورات في الجزائر
ولسودان، والحراك الثوري في ليبيا والعراق⁶ في عام 2019
فالديمقراطية هي هدف التعبير لمقصود، كما يجري خلال الحراك إعادة
إنتاج للهوية الوطنية والتعبير عن لتوق إليها ورفض أنظمة المحاصصة
الطائفية والدليل السائب على ذلك عددٌ معدٍ تحقيق الديمقراطية فشلاً
للثورات، لهذا السبب يروح الاعتماد أن الانتقال الديمقراطي في تونس
هو «لحاج الوحيد» ثورت عام 2010/2011. لقد قارب الرأي
العام العربي «ركوب» قوى إسلامية متطرفة معادية للديمقراطية موحات
النهوض الشعبي وطرح بدائل سلطوية بلونها، في بعض الحالات، بوصفه
فشلاً أيضاً، مثلما عدت عودة السلطوية بعد فشل الانتقال الديمقراطي
في بعض البلدان والحروب الأهلية في بعضها الآخر كارثة. وبهذا أصبح
الوصول إلى نظام ديمقراطي مستحب يُفقد فيه صلاحيات الحكام وتُصال
يُعدُّ نجاحاً في المنطقة العربية.

لقد ارتبط صعود ديمقراطية بـ «التقدم الاجتماعي» لكن فصيلة
الديمقراطية هي مع تعسف أسنفة برسم حدودها وتحديد آرائها وإشراك
المواطنين في تقرير مصيرهم وحماية الحقوق والحريات والديمقراطية هي
البدل المحرّب للاستبداد. وفي الدول المنحدرة من الاستعمار بعد الحرب
العالمية الثانية، شأنت تحارب لبرالية ذات ديمقراطية محدودة ومتداخلة لكن
ما لست أن انقطع تطورها التدريجي الطبيعي، وشدتت بها أنظمة سلطوية

(6) لا يعطي الكتاب هذه المرجحة لأنه أعدد وتُكتب قبل ثورات عام 2019 لكن الكتاب وجد
في مرجع آخر جمع بعد التحرير أنه لا بد من بطرق إليها بملاحظات ومصادق

وحققت هذه الأخيرة نجاعة أكبر في عملية التحديث في البداية، لكنها سمحت عن كوارث حقيقية؛ ليس على مستوى الاقتصاد وحده، بل على مستوى الحداثة المشوهة في المحمل أيضاً.

كان عامه قد شهد خلال فترة بحرين عالميتين الأولى والثانية حرراً في الديمقراطية، إلى درجة القول بأفوها اندر بحري، وتمثل ذلك بصعود الأنظمة التي تقوم على أيديولوجيات معادية للديمقراطية. وأقصد على نحو خاص العربيين بكسرين للديمقراطية الفاشية والشيوعية كما شهد العالم الثالث بعد تفكك الاستعمار القديم، منذ منتصف القرن العشرين حتى العقد الثامن منه، مد الأنظم السلطوية، وانحسر هذا النم في نهاية ذلك لعقد. ومن ذلك الحين ما عادت الأنظمة السلطوية في قرب الحادي والعشرين (استثناءات معدودة) تنز نفسها بالفاشية أو الشيوعية، فضلاً عن أن يقوم النظام السلطوي فعلاً على إحدى هاتين الفكرتين الشموليتين. فشرعية الأنظمة السلطوية التي ما زالت قائمة ويعيد إثح نفسها بحج سبي، تقوم غالباً على مصادر محلية و/أو تبرر دها بـ «ثقافة وطنية» مصوغة صوغاً سلطوياً، أو بقدرة نظام ريعي يوريعي على الصرف من دوا جديدة صرث، أو اعتبارات الحفاظ على الاستقرار، خوفاً من التعبير وخصوصاً، والتحويل من عدم اليقين الكامن في الديمقراطية وهي تستخدم أنظمة الردع المتصورة، وتردع بدرجات مختلفة من جمع، واحتكار وسائل الدعاية الذي يمكنها من تشويه الخصوم، وبدل محاولات مستمينة لمقاومة تأثير عولمة وسائل الاتصال وبمعددة مصادر المعرفة، إضافة إلى الدعم الحارحي الذي يفس، في بعض الحالات، إلى حد حمايتها من تعبير

تسد الأنظمة العربية السلطوية إلى مريح متفاوت الدرجة من هذه «تشرعيات» وأدوا برقبة وانقمع، مع الشديد منذ عام 2011 على إثارة الفرع من خطر العوصى، وذلك بالإشارة إلى ما وقع في سورية واليمن وليبيا من قنال أهلي بعد تعبير (أو محاولة تعبير) النظام السلطوي الحاكم، ومن معادة الملايين من المصابين والمشردين، فضلاً عن عنى، وعتة التي تعني فوصى التراع وانعدم لأمان وسحالة نسيير الاقتصاد ومعيش الناس اليومي

لقد شئت حمة كرى فادنها الأنظمة وصعلقتها من أحهره أمة ورحا أعمان مستعدين ومثقفين وعلا مبر مرتظين بالأظمة سحرأ أيف وسائل التوصل الاحتماعي في خدمتها لتحميل محاولة التعبير، أو حتى مجرد الرغبة في تغيير أنظمة الحكم، مسؤولية علف الأنظمة المصدا؛ أي إهم قاموا بتحميل المواطن منطلعن إلى حاة كريمة المسؤولية عن معداة الإبسة وعبرها من النتائج الوحيدة لرفض الأنظمة لإصلاح واستعادها لاستخدام أقصى الفمع في مواجهه مطلب الانتصاات والثورات الشعبية

الحقيقة أن الدول التي وقعت فيها الحرب الأهلية والفوضى لم تمر بمرحلة ديمقراطية حتى تكون الديمقراطية سب الفوضى ويتحمل مسؤولية تدهور هذه الدول إلى الحروب الأهلية رفض الأنظمة أي انتقال متدرج لسلطة لإصلاح من أعى، أو حتى احتواء من حرحوا إلى شوارع بالحواز السلمى والمسومة، وتحميلها أيضا عدم فهم المعارضات في بعض الحالات مدى بعض تركيب المجتمعات العربية في المشرق، وبعضيات تداخل لاجتماعي والساسى في ظل أنظمة لاستدد، وهشاشة بة الدولة في بعض الحالات، فصلا عن تحا من تحارب الانتقال إلى الديمقراطية في العام، وحدود دور التعمه الشعبى به، كما تتحملها حركات ديبه سبسية متطرفة حاولت استغلال ضعف الدولة في مرحلة ثورات عرص نفسها على المجتمعات بالقوة

حات لانتقال الديمقراطية الوحيدات في إثر ثورات عام 2011 بتد لم تؤدب إلى احتراأ أهلى أو فوضى هما مصر وتونس ففى مصر، وقع بقلاب عسكري دموى صد التحررة الديمقراطية الوليدة، وفي تونس لا يزال النظم اديمقراطى يعمل على الرعم من الصعوبات لاقتصادية واعيوب نى معور الحاة السبسة في هذا البلد لكن حاة أفصر على نحو لا بقدر بأي نطم سلطوى عربى لاحة حقوق المواطن لمدية والسبسية وحرباته وكرامته إب أفسية النظم اديمقراطى لا يقتصر على لبطرية؛ فهذه الأفسية ليست مسألة وعصة، وثمة أساس تجريبى لتفصل النظم اديمقراطى على السلطوى

والحاحرة معاناة الشعب السوري والليبي وليحيي لردع الشعوب عن مطلب الديمقراطية لا تُدين إلا الأنظمة السلطوية في تلك الدول. والديمقراطية لم تُحرَّب فيها أصلاً، ومن تتحمل المسؤولية عما جرى فيها قبل ثورات وبعدها هو، النظام السلطوي في المقام الأول، وممارساته وعقلية القائمين عليه.

أما الأساس النظري ولاحقاً في تفصيل الديمقراطية فما من نظام عربي وثم يدعي دحضه وعائت ما تدعي الأنظمة العربية وساطفون باسمها أن المجتمعات العربية غير جاهزة للديمقراطية، أو أن الديمقراطية غير ملائمة لها، وهم، بهذا معنى، لا يدينونها أو يكرونها أفصديتها وثمة وفرة من تصريحات الدكتاتوريين بشأن هذا الموضوع، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مثلاً «هناك دول مستفزة بها أكثر من عتني عدم عني سبيل المشا بريطانيا وأمريكا، هذه دول سقتنا وطروف أخرى محتتمه حداً عن طروفها. نحن سندعي شجرة، أو الحدة الموحودة هدا، ويريد فرصها على واقعنا وبالتالي نحن لا نطلمهم هم بل نطلم أنفس [..]. كما يحب أن يراعي المستوى الثقافي والفكري والاقتصادي في هذه الدول وكذلك الاختلاف انديي^١ يسا وسهم [..]. من أجل الكلام عن ممارسات ديمقراطية ترصنا لا يحب أن سندعي سمدح بديمقراطية المتقدمة ونقول إننا نريد هذا على الأقل، نحن نتمنى وسعى إلى هذه السمدح ولكن نرعى بالتناح نتي يتجها واقعاً^٢ وقده دل رئيس المحدرات المصرية، في عهد حسني مبارك، عمر سليمان «نعم أؤمن بالديمقراطية. كل ساس يؤمرون بها السؤال هو متى؟ عندما يكون عند الناس ثقافة الديمقراطية أولاً»^٣ وسيس في هذا الكذب أن

(١) لاحظ سمدحه لاختلاف انديي أيضاً في برير رفص حبار الديمقراطية للمجموعات العربية فعلى الرغم من تقديمه نفسه على أنه علمي وحركات الإسلاميه وحصنها للدول فيه يحفظ نفسه بحج استخدام تدبين في حلقه سمدحه وسريده متى شاء، ولأنه لاخرى على ذلك أكثر من أن نعرض في ملاحظه وحده لي هذا التهميش.

(٢) لقاء سياسي مع رؤساء تحرير الصحف المصرية امس، فيه بكسراً سي بي سي، ٥ ٨ 2014، سمدح في 24 2020، في <https://bit.ly/3CE31M9>

(٣) «Egypt's Vice President Omar Suleiman: The Islamic Current Has Pushed these People» (٥) 26/2010 to 18/ Nov 2011 accessed on 12/2/2019 at <https://bit.ly/2J0l0sr>

المطلوب لانتقال ديمقراطي ليس بواقع ثقافة ديمقراطية عند الناس عمومًا، بل عند نخب المؤثرة في المجتمع بصفة عامة، وبداي النخب السياسية تحديدًا.

حيث عدت الأوتوقراطية إلى التصدي عدلًا للانتقاد الديمقراطي، كما في روسيا، يُلاحظ أن ما يدان هو الليبرالية بوصفها تقنيًا فردانيًا غربيًا مناقضًا لثقافة الصمام لأهية لمحلية، وليس الديمقراطية. وهذه بصاعة فلاديمير بوتين والأيدونو حيا الأورسية في روسيا واليمين في أوروبا الشرقية المعروضة لتصدير أيضًا^{١٠} أما صفة ديمقراطية فيُدعى تتمسك بها، مثلما تمسكت بها في انماضي أنظمة الحرب الواحد، أو الحرب الواحد والنصف، في أوروبا الشرقية وسقطت معها «ديمقراطيات شعبية». وهي التسمية التي أعيد إنتاجها في كثير من نظم السبوتوية في العالم الثالث، ومنها العالم العربي.

إن بحاله النوحيدة التي تشرت الانتقال من بين الحالات التماسويه ثلاث (سوريه واليمن^{١١} وبيبا) هي التحاله الليبية لكن لم يتم فيها نظام ديمقراطي حتى بحق، وأدى الجمع بين التدخل الحارجي وتفرجح المتواصل لفصائل

(١٠) في مقابلة مع صحبه غامشال باهر، غلبه فيه «عشرين في مقابلة أوساك اليابانية، هاجم بوتين ما يسمى الفكرة الليبرالية» وأعرب فشها، لأن بعض عناصر فكره الليبرالية، ما عاد ممكنًا بحفظ عنها ولا شيء مع بقاء قصبه لمح حرب و عرف باسمه «عربس بصرو» «لنظر في مصير حكان أولاء، متفقد بذلك سمائه فالحج» «في استجبتها لمستش» «لألماسة أعمالا مركز و صفاء» «بخطأ فادح» «بمدافع عن قرار بوتين الأميركي دونالد ترامب بدء حجاز عرب على حدود مكسيكية» «أميركية بحماية بلاده من» «تدفق المهاجرين» «بمخدرات» «عن الرغم من أنه يشير إلى أنه لا يتم مع سياساته هذه لكنه يبرر له قوازه بالقول: «يجب القيام بشيء ما» «به على الأقل بحث عن حل» «وبناء عليه، أعلن بوتين أن «الفكرة الليبرالية أصبحت بائنة، ونفد من مع مصالح لحييه» «عصبي من حكمة» كما أن لعم تحسسه احتف في عرب، وأنه يجب على حدين أن يقوم بدور مهم في ثقافته وتمدن بوعلي» «وإذا أنه يجب أن يكون هناك بعض اعو عدل» «لأساسه الأساسه» «الفه» «لأحلافه، وأن لعم التفسيه هي أكثر سحرًا وأشد أهمية من فكره» «بب بيه» «في رأيه، صارت

غير موجودة، يُظهر Daniel Barber & Henry Faw «Vladimir Putin: The Fall Interview» *Financial Times*, 27-6-2019 accessed on 24-2-2020 at: <https://onfloom2mull3k>

(١١) اتفق الحكم في اليمن إلى حكومة وحدة، ويوشر بعملية حوار ذات معنى تحت رعاية الأمم المتحدة بوصفها «ثائق مهم»، لكن لم يجر أي اشتداد ديمقراطي، واندهبت الحروب لأهيه بعد الحوار مباشرة.

مساحة محيياً إلى قل تلك التحربة في انهد وما بث الصراع المسلح أن
أحيا النزعات القبلية والجهوية، ما يبي أن كان الدولة برمتة كان هتاً أصلاً.
وأسهمت في تقويض سببه طسعة نظام الاستبداد الذي ثار شعب عليه، واندي
كان قد هدم خلال أربعة عقود متتبية من حكم دكتاتور، عرب الأطوار، كثير
الروت، ما كان قائماً في مرحلة ما بعد الاستقلال من مؤسسات قبية.

نرد التجربة التونسية وفشل التحربة المصرية في الانتقال إلى الديمقراطية،
والمقارنة بينهما، العودة إلى الدراسات التي ظهرت في إطار «علم لسياسة
المقدرون» (وهو فرع من علوم لسياسة)، وهو ما أصبح يُعرف بـ«علم
الانتقال» وريارها بقدي (أفضل لاحقاً استخدام تسمية دراسات الانتقال
إلى لديمقراطية، وياحتصر درسات (انتقال) أما تحدرت البنية والبنية
والسورية فتتطلب أساساً دراسة معمقة للعوائق وصعوبات التي حالت دون
أن تصح انتقالاً إلى الديمقراطية، ما يثير مسألة طبيعة الأنظمة السلطوية التي
سادت في تلك الدول وعلاقتها بية مخنعب فيها، ومسألة لدولة بشكل
عام، وطبيعة الثورات التي شت وعجزها عن طرح بديل تنالي مبهم

بعد أن بدأ لاضلال العسكري في مصر، عام 2013، كانه فسح
مرحلة سراحات بعد سدد «الأوهم» في شأن الديمقراطية، تفجرت في عام
2019 تنعاضات شعبية ثورية في السودان وجرائر وناب والعراق، بصلب
كدها بالديمقراطية، وتربط الفساد بعبيها (وبنحج السياسية صابعة في
محاصصات طائفة في حالي سان والعراق)، وبدأ السودان فعلاً عمية انتقال
رسمية مُتفق عليها، يصعب التسو نتائجها حالاً نتيجة عدم وصوح بيات
الجيش وهو طرف في الاتفاق، ومدى شرام القوى لمسيطرة عليه والمتنفذة فيه
الانتقال إلى نظام ديمقراطي، وسبب تأثير دول إقليمية متخوفة من الديمقراطية
ومذهبة لها، ولأن الاتفاق على المرحلة الانتالية أقصى قوى مسببية مهمة
أما الحرائر التي تمكنت من نحج سقوط صحيا إبان الثورة فقد أضقت
عملية انتقال سمي من دون حوار وطني أو توافق بين لقوى سياسية وأنت
النظام السابق، ولا سيما عموده لعربي الجيش، أنه قدر على نحمل اتحدات

تافسية، وهو يقوم بحواء الانتقال بعض الإصلاحات ولم يتصح بعد مصير التداعيل بين العممية لثورة والعممية لانتقالية، ومن دونه تكون عاصر استمرار النظام القديم في الجديد هي الأقوى.

في اتفليل من أهمية دراسات الانتقال عربيًا قبل ثورات عام 2010-2011 حاحت لير أندرسون ضد الاهتمام الرائد بهذه المسألة في منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، كما نسمى، على الرغم من عيبها في واقع الدول العرسة، وحضور قصيد حارقة أشد إلحاحًا فمطلق هذا لاهتمام، في رأيها، كان حارحًا حترثته في الترم عدد كبير من الباحثين اعربيين الديمقراطية اللرساة، ويصاف إلى ذلك رعتهم في تقديم مصائح لسياسات الحارحية الأميركية ووفى أندرسون، كات العلوم السياسية الأميركية ضد ولادتها مُصممة لدراسة الديمقراطية وشوئها، وحافظ على هذه الخصمات الوراثية في شخصيتها، فهي غير معية بدراسة الأنظمة السلطوية وشكات القرانة والأنظمة الملكية والشكات الربوية والجماعات الديمة، وهذه كنها تقع حرح بطرق ما يهه العلوم السياسية الأميركية، مع أنها هي القصدا لرئيسة في الشرق الأوسط حيث تعيب المؤسسات الديمقراطية ؛ بدئمة الحبار إلى دراسة المؤسسات الديمقراطية في تخصص العلوم السياسية وبرعته اندريحية إلى المؤسسية (Institutionalism)، وإلى دراسة اتحول الديمقراطي في سياق السياسة لحارحية لأميركية (وهو في الحقيقة محارب لادعائها أن اهتمام الساسة الحارحية الأميركية بديمقراطية متأخر سيًا)، في حين أن الشرق الأوسط في بده لقرن لحادي ولعشرين لم يكن مهتمًا بسقاش في شأن نظام الرئسي أو الرلمامي¹²، ولا حتى بالانتقال من النظام لسلطوي إلى الديمقراطي، بل كان مهتمًا بقضايا بده الأمة وتشكل الهويات والعلاقات

¹² Anderson «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East» *Annual Review of Political Science* vol. 9 no. 1 (2006) pp. 205-207 accessed on 25/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.1146/annurev.polsci.9.1.205>

¹³ الحقيقة أن موضوع الديمقراطية مهروح عربيًا منذ مدة طويلة، وإن لم تتطور فيه دراسات في الانتقال الديمقراطي

القلبية و لإثنية وصمود المكنيات ودسامة لاقتصاد الريعي ونشوء اقتصادات رمادية غير رسمية ودور الجيش في السياسة ونشوء بيئات حصص للإرهاب والتمرد⁽¹⁴⁾.

الحقيقة أنه إذا كانت العلوم الساسية قد أهملت هذه الموضوعات، فإن تخصصات التاريخ ودراسات الشرق الأوسط، وعمم الاجتماع والأثروبولوجيا، ركزت - إصاحه إلى موضوع الإسلام - على الموضوعات المذكورة وحدها ويسعى سطر إلى اعنوم الاجتماعية بوصفها مجالاً واحداً في نظري، ومع ذلك، يجسد هذا النقد توتر بين مفيد من دراسات المناطق (Area Studies) وأحدثتها التي تمثيها ألدروس هـ، من جهة، ودراسات الانتقال التي قد تفرض أحدثها لعائمة من استقراء تجارب أخرى ومن دون تخصص في الإقليم، من جهة أخرى.

ربما غيّر كل من أندرسون والدين اتفقو معها في بداية القرن الحالي آراءهم بعد عام 2011 وعلى الرغم من فشل الانتقال ديمقراطي في بعض الدول العربية، وعدم البدء فيه أصلاً في دول أخرى، فإن دراسته أصبحت موضوعاً مفتوحاً على أحدها العلوم الاجتماعية المتخصصة في اسلدار العربية، بما فيها العلوم السياسية التي لا أرى إمكانية فصلها عن علم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والدراسات الثقافية وغيرها عند دراسة محتمات المنطقة كما لا أرى أن في إمكانية فصل دراسة الانتقال ديمقراطي عن موضوعات، مثل سوء الأمة وشرعية الدولة ودور الجيش ودور الميلية والنقراة وتشكل الهويات، وغيرها. ولا يفترض أن ترتبط دراسات الانتقال بإدارة الظهور هذه الشؤون

Ibid., p. 209

(14)

(15) من هذا، مصطفى كعب الموف في كتاب المجتمع المدني فصلاً بعنوان "لأمة و حكومة و مجتمع مدني"، وكتب لاحقاً في مقدمة "الصناعة ودور الجيش في السياسة وعضايا الهوية وطبيعة الأنظمة السلطوية العربية ومسألة بدء لأمة في ذات في المسألة العربية ويرى مؤلف هذا الكتاب أنه يرتبط بعلاقة مباشرة مع عديد كنه في المسألة العربية الذي عالج به علاقه غياب الديمقراطية بالمسألة العربية و بدونه الريع و نصيب وغيرها، وكنه الطائفة. الطائفة المتخيلة، وكتاب الجيش والسياسة ويعبر كتابه عن لايمان استمرار المشروع نفسه وصورة الأفكار به في ذلك دراسته

شأ حل نعووم الاحتماعية في لعرب، إا لم يكن كنها، في دراسة الانتقالات (transitions) و تحولات (transformations) والانتقالات الكبرى هي التي تدفع إلى التفكير في ما يميز منظومة اجتماعية اقتصادية سياسية من أخرى، وفي خصوصية انظام القائم في تلك المنطقة وسيله بداحلية التي يحتلف فيها عمد قسه وما بعده، وعلاقة السية بقائمه بالضرورة لمشتة منها، وما سمي في مرحلة ما «قويين» لتغير والتطور يستدرج (Evolution) و/أو بالطفرة (Saltation) ومن صمها الثورة من الإقصاع إلى الرأسمالية، ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع لحدائي هكذا شأت أصلاً نعووم لاجتماعية في الغرب

تكمن الإشكالية في نقلها إلى البلدان العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث في مصطلحاتها ومفاهيمها التي نرد إليها حاهرة لتفكير والتطبيق، سيما هي مستمدة من نوافع العربي تحديدًا، مثل الإقصاع والرأسمالية، والتقليد والحداثة ونسب التي تصفها هذه المصطلحات سم تكن قائمة في مجتمعات أخرى والإقصاع العربي الذي استُبح منه مصطلح الإقصاع سم يكن قائمًا في مشرق على حد الحق، لا في مط منكبه الأرض، ولا في مط علاقه الإقطاعي بالأقمار، الملاحين العاميين في لأرض، أو بالنسطة المركبة، وتطبيقه على العدم العربي مصلل وهذه إحدى مشكلات تطبيق نظرية

= عن الثورات العربية ولا يحد كتاب ثورة مصر كما يرى أن عربات نعووم لاجتماعية في عرب يودت من دراسات المدعول الأوروبية والأميركية، وأن هذا ما يقوم به المؤلف عند درسه إقليم آخر بأدوات نظرية، شك أو تحصيل وتطور خلال الدراسة يُظهر عرمني بشارة: المجتمع العلمي دراسة نقدية، ص 6 (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 996)؛ عرمني بشارة، في المسألة العربية: مقفعه بيان ديمقراطي عربي، ص 4 (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، [2007])؛ عرمني بشارة، ثورة مصر من جمهورية بوليو إلى ثورة يابرو، ص 1 (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عرمني بشارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ص 2 (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عرمني بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية وسماج عربية (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)؛ عرمني بشارة، الطائفة، العشائرية، الطوائف المنحيلة (مدوحيه/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)

باربعون مور، مثلاً، في الأصول الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية، نبي سنطرو. به توسع، وتشكلات كارل ماركس لاجتماعية الاقتصادية التي طورته الماركسية السوفياتية إلى مرحلة في اندراج الشري عموم (عمود، إقطاع، رأسمالية) وأسقطت على المشرق أما اخترعها خطأ سيوياً للإتح فلم يحل أي مشكلة، هي رأي، بل رادها تعصداً إذ تعامل بعض نحس مع ذلك النمط بوصفه حوهر ثاٲ بورث الاستبداد من حل إلى آخر بموازاة المميزات الثقافية الجوهرية التي اخترعت للمشرق من روايا نظر أخرى غير الماركسية

كي يكون مصطلح الرأسمالية مفيداً في فهم طنقت اقتصادية جديدة خارج أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أبحث به إصدارات (مثل رأسمالية وطنية متحدة وتابعة وكومبرادورية، ورأسمالية محاسب، ورأسمالية دولة إلخ)؛ إذ نحلف عمية شوء قتصاد السوق والصناعة والرأسمالية في العرب عن شوء الرأسمالية في المشرق تتدخل مع رأسمالية متطورة قائمة خارجها ومع ذلك نستخدم مصطلحات العنود الاجتماعية العربية في وصف هذه الظواهر في المشرق، لأنها مهمة ويحونها الاستخدام من مصطلحات جاهره مستورده إلى مفاهيم محلية تفسيرية بحلل ظواهر قائمة وحواس وصفات مفترضة فيها بموجب تعريف المصطلح

لا يعني هذا النقد توحى الاستمدة القصوى من مباح لغوم لاجتماعية وتحريتها العربية في العرب، والتحدي هو تقديم مفهوم نظري بالتعامل نقدياً مع هذه المفاهيم من خلال دراسة الواقع في ماصق أخرى وفي رأي، يمكن أن نقل الحذر في حالة دراسات الانتقد الديمقراطي، لأنها تعترف بوصوح محليتها. فهي، لحسن الحظ، أشد تواضعاً في تعميماتها (المشقة من التجارب الأوروبية والأميركية اللاتينية)، وأقل ادعاءً من السرديات الكرى المعروفة في العنود الاجتماعية العربية، والتي تعرضت لنقد مستفيض في العرب نفسه ويمكن التعامل مع دراسات الانتقد بالاستمدة من التحرة وليس لتطبيق تعميمات نظرية مما يصلح لتعميم من هذه الدراسات هو في الواقع مقولات تكاد تكون بديهية

يستفيد هذا الكتاب من دراسات الانتقال الديمقراطي ونظرياته المستقاة
علماً من حروب أوروبا، وأميركي اللاتينية، من دون أن يهمل دراسات التحديث
وطرائقه، أو يناصبها خصومة أديوبوخية، بل يستفيد منها أيضاً. وهو يعرضها
جميعاً للنقد والفحص الطريفي في جزء كسر من هذا الكتاب ثم يمتدحها في
أواقع عربي محوّل لا تتوصل إلى فهم تحارب الإصلاح و ثورة فيه، ومقدرة
تحارب الانتقال.

في سياق ملاحظة وجود استثنائية عربية في ما يتعلق بالانتقال الديمقراطي
(سبق أن حصصت كتاب في المسألة العربية لتفسير الاستثنائية التي أسميتها
المسألة العربية، بعد هي وجود استثنائية إسلامية، محو لا تفصيل العلاقة بين
المسألة العربية، أي إشكالية العلاقة بين الأمة وقومية و دولة والمواطنة،
وهي إشكالية عمر محوولة منذ شوء الدولة، والعوامل التي تصحح عوثق مانعة
للتحوّل الديمقراطي في ظلها، وهي 1 الاقتصاد برعي الهائم في دول
قسية، لكن تأثيره يمتد إلى معظم الدول العربية عبر التأثير الأساسي المباشر،
وعبر تصدير ما أسميته «ثقافة ريعية» أيضاً 2 الثقافة سياسية سحب
3 تكريس الانقسام القبلي والطائفي سياسياً حتى بعد روال أسسه الاجتماعية -
الاقتصادية، الثقافية 4 العمل الحارحي والإقليمي والعوامل الجيوستراتيجية
وتفاعله مع حالة التشطي العربي، 5. وأخيراً أصفّت مسألة دور حشوش
العربية الحاسم في بعض المفاصل والمفترقات ٦. وستكون هذه لعوامل
حاصرة في محرى هذا عرص، ولا سيما عند التمييز بين تحوّل الانتقال
التوسيه والمصريه) بيد أن هذا الكتاب هو دراسة أشمل وأعمق للانتقال
الديمقراطي من مفصول بني تدوّلته هي كتي الأخرى مثل كتاب في المسألة
العربية والمجتمع المدني دراسة نقدية، فهو يتناول بالتحليل النضدي دراسات
الانتقال الديمقراطي منذ نظريات التحديث حتى ما يسمى «علم الانتقال» وما
بعده. محوّل الإسهام نظرياً بطلاق من النقد الطري والتحوّل العربية في
الوقت ذاته.

يميز هذا الكتاب بوصف تحرة الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية
الدبسية في الديمقراطيات الانتزيعية في الغرب التي مرت بالمرحلة
الدبسية قبل تعمم حو الاقتراع، من حالات الانتقال من استبوية مباشرة
إلى الديمقراطية الشاملة لحة عمومية حو الاقتراع قبل ترسيخ الحقوق
والحريات ويرى أن عقيد الانتقال إلى الديمقراطية في دول سامية، بما
فيها الدول العربية، نأحم عن هذا الفارق كبير، وهو ما يدفع المؤلف إلى
وضع إصدارات إلى شرط لإجماع على الدولة بوصفها كينًا وطنيًا مستمًا
به وتحري العمية الديمقراطية في إطاره، والذي نطقت منه دراسات
الانتقال وبعد مراجعة نظريات التحديث ودراسات الانتقال توصل في هذا
الكتاب إلى ما نعتره إضافة نظرية لحة شروط المطلوبة بعد أن اتفق
الحث في هذا الكتاب مع مطري لانتقال على أن شروط نظرية التحديث
تتعلق بموصوعة «السدانة الديمقراطية» لا بشؤونها، وبعد أن اتفق معهم على
ضرورة توافر شرط الإجماع على لدوله، توصل إلى 1 إمكانية أن تنشق
النخبة الحاكمة سبب الثورات وليس بسبب إصلاحات من أعلى 2 ضرورة
توافر حد أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نخب المعارضة والسيطة في ما
يتعلق بالتوافق على الإجراءات على الأقل والالتزام بها، وضرورة الاتفاق
على مبادئ المواطنة (الحقوق السياسية والحريات المدنية والواجبات)
في مرحلته الثانية المتعلقة بساء المؤسسات وهذا يعني أهمية توافر بعض
مكونات ثقافة سياسية مساندة للديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة.
3 من الضروري ألا يعارض الجيش عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فإما أن
يحتد نفسه وإما أن يدعمها، فهي لا تتحقق إذا وقف صدها 4 كلما قلت
أهمية الدولة جيوسراتيجيًا قل وزن الدور السالب لدوامل الخارجية الدولية
والإقليمية. 5. لا يمكن حكم الدولة بأكثرية صئيلة في مرحلة الانتقال،
ولا سيما إذا كان جهاز الدولة معارضًا الانتقال الديمقراطي ولا بد من وحدة
قوى التعبير على الرضة في إنجاح الانتقال ورفع فوق التنافس على السلطة
بيها في هذه المرحلة. 6 من الضروري الاهتمام بالنخبة الاقتصادية ونشر
التعليم (وبالتسمية البشرية عمومًا) في مرحلة ترسيخ الديمقراطية ومن الخطأ

تجاهل كل ما جاء في نظرية التحديث بسبب إهمالها الخيارات السياسية للفاعلين وتركيزها على العوامل البيئية والوظيفية

حصر الكتب قسمًا لتأثير العوامل الحرجية «دوية» وإقليمية التي أحملها دراسات الانتقال، وتتضمن هذا القسم (الثالث) فصلًا عن الثقافة السياسية وتأثيرها يستند فيه المعارف التي يعرّف دورًا ثقافتها بعينها في شوء الديمقراطية ويعتبر أخرى غير مرتبطة بها ويرى الدراسة أن من غير الممكن أن تنشأ ثقافة ديمقراطية وتُسود شعبًا في ظل الاستبداد، وأن ثقافته التي تتحمل مسؤولية الرئيسة خلال عمده الانتقال وقد قمت في اللحظة الأخيرة قبل صدور الكتب بحذف جزء الأكبر من الفصل المعلق بالمناقشات بدائرة حول الثقافة السياسية في البلدان بمسمة وعلاقتها بالسلام، لأن مكانه في كتاب آخر أعمل عليه محصن بعد العرض. أملًا أن أتمكن من إنجازه.

في القسم الرابع المحصن للتجارب العربية، يدرس الكتاب ظاهرة عدم تحول الإصلاحات من أعلى في البلدان العربية إلى انتقال ديمقراطي بآليات مثل تعميق الإصلاحات بالصعق من أسفل، وفلات زمام المبادرة من نقابيين عليها، أو اتفاق بين المعتدلين من نظام والمعارضة على التوصل إلى ميثاق، منسولاً ظاهرة من خارج نطاق توقعات دراسات الانتقال وهي ظاهرة ما أسماه «الثورات الإصلاحية»، على عرابة المصطلح لأسبق، أن فصل الأبحاث في العلوم الاجتماعية بين الثورة وإصلاح، وأعني بها حركات شعبية واسعة لا يمكن فهمها بواسطة ثنائية الثورة/إصلاح، فهي تخرج في البداية احتجاجًا على الظروف الاجتماعية والممارسات لأمية داعية إلى إصلاح، لكنها لا تلبث أن تطرح مجمل مسألة الحكم مطابقةً لتغييره، ما يؤهلها لأن تعدّ ثورات وليس مجرد حركات احتجاج مطيية واسعة؛ فهي تضالّ بسقاط نظام أو تغييره، من دون أن تطرح بديلاً حتمًا، بها تضالّ عميقًا بالتحول الديمقراطي، وهذا يتطلب مسار إصلاح وتفاوض ومساومة. تأتي ثورات من أدنى حسب نظام الحكم، أما الإصلاحات فتأتي عائد من أعلى وفي إضاره أما ثورات

العربية فهي حركات شعبية واسعة من أدنى، لكنها لا تقب نظام الحكم بل
تطالب بتغييره ولهذا أسميتها ثورات إصلاحية " تحرر النظام على أنه هي
عممية تغيير بدءا بمعاداة الحاكم الفعلي ثم ينتقل بحث إلى دوافع عوامل
بحر هذه التغيير أو فشلها

(ر) وصف أني هذا الأسح في كتي عن ثورات العربية، وضعه على بحر واضح في
الجزء الثاني من كتاب ثورة مصر يُنظر بشار، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ج 2 ص 29 28

القسم الأول

جذور دراسات الانتقال في نظرية التحديث

الفصل الأول

التحديث والشروط البنيوية للديمقراطية

في مقارنة التحديث، وفي الشروط البنيوية للديمقراطية مثل التمدين والتنمية الاقتصادية ومعدل دخل الفرد ونسب التعليم، وفي الخلط بين شروط ديمومة الديمقراطية وشروط مشيئتها، وبين تدرج شوء الديمقراطية من أنظمة ليبرالية حصرية وشوئها في عصرنا دفعة واحدة بعد سقوط أنظمة سلطوية في تأثير التحديث المتفاوت بين الثورة العلمية والصناعية وفرصه من الأعلى بواسطة الاستعمار أو الدولة، وفي نقد أولي لمقاربة التحديث وبعيها عصر الإرادة السياسية، وفي التعامل مع مقاربات التحديث بوصفها أيديولوجيا تبريرية للاستبداد حارح أوروبا والولايات المتحدة

أولاً- مقاربات تحديثية تأسيسية مبسطة

تعتبر دراسات لانغل من النظم التسلطوي إلى الديمقراطية عمومًا نقدًا حديثًا نظريًا للتحديث، ولا سيما تحديد الأخيرة شروطًا بنيوية للديمقراطية وحلًا لما هو رائج، لا تشتق هذه الشروط من تاريخ الديمقراطية في الغرب، بل من ظروف ديمومتها وحفاظ عليها وتقوم على التمييز بين المجتمع التقديدي ولحديث، الذي عدا ما سبب ذلك التمييز إلى عدم السياسة الأميركية، مع أنه في الحقيقة يقوم على عدم الاجتماع عمومًا مع كارل ماركس وإميل دوركهايم وماكس فيبر وفردinand توير وهورج ريمبل فعلم الاجتماع شأنًا عمومًا في سياق تفسير الانتقال الأوروبي إلى الحداثة وشروطه الاجتماعية

والثقافة والاقتصادية وثأره في المجتمع والدولة لذا، فإن علم الاجتماع
انكلاسيكي برفته هو نظريات في تحديث واحداثة

التحديث مصطلح شامل غير معياري، دلالاته لا تنفصل من اقتصاد الكفاية
إلى الاقتصاد التبادلي السلعي، ومن السعي لسدّ حاجات الأساسية، إلى تئوير
الحاجات المادية والمعنوية وريبتها وسويعتها باستمرار، وتشمل دلالاته أيضًا
الثورة العلمية والصنع وثورته الإدارية، وإعلاء مكانة العقل واعتباره معيار
الحكم في مجالات متريدة، وانتشار التعصب، كما تمتد إلى شؤء الدولة الوطنية
وأحهرتها المؤسسية التي لا تقوم بـ «قراضيتها» على متغيرات موروثة، والانتقال
من العائنه بممتدة إلى العائله الواقة، والتحولات الثقافية المؤدية إلى إعلاء
أهمية النجاح و «إنحار» والسعادة، والتغيرات في مفهوم الفرد والهوية بتصور
أطر أسماء غير محلية وحواش كثيرة أخرى. فالتحديث أشمل من مصطلحات
مثل الصنيع والعنمة و «تفرقة» والتعصبة، فهي جميعها عناصر متفاعلة يمكن
فصل بعضها عن بعض نظريًا، لكن يصعب فصلها تاريخيًا وفي الواقع ومع أن
التحديث مصطلح غير معياري، فإن عتد جميع حواش الضرورة المذكورة
«تقدمًا» قياسًا على المجتمع التقليدي يتمّ عائد عن حكم معياري؛ فالتقدم
يستدعي استخلف مصطلحًا مبدلًا له وعائدًا ما يُتهم التحديثيون بإهمال حواش
مثل تدرج الفرد، والاعتراض، والأزمات والأعراض والأمراض النفسية التي
تتفرق الحداثة، وشمونية مسطرة لدولة وقدراتها القمعية غير مسبوقة، وتهدمة
الاجتماعية، والعامل مع العلم و «معرفة» بوصفها أداتين، ليس بـ «السيطرة»
على الطبيعة فحسب، بل بتحكم في الشر، وتنبؤ آسئته، وفرص تحديث
ب «تقسر» بواسطة الدولة أيضًا. لكن هذه الحواش عالجه حتى سوسيولوجيون
حديثيون كلاسيكيون، أمثال ماركس وفير ودوركايم وهذا لم يجمع معالجه
بوصفها مكون من مكونات الحداثة عمومًا، وليس بوصفها حواش «المظنة»
فحسب من التحديث

كتب ألفين سو أن الحكومة الأمبركة شجعت المؤسسة الأكاديمية في
بلادها على تخصيص وقت وجهد لبحث قصدي لعالم الثالث بعد استقلال

دول عديدة عن الاستعمار لتشجيع الاستقرار والتنمية في تلك البلدان، وحشية حسارة هذه الدول لمصلحة السوفيات⁴ وهذه حلقة بشوء دراسات التحديث في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين وبحسب غابرييل أليون، كانت دراسات التحديث صاعدة دمة حتى منتصف الستينيات⁵ لقد شجّع مجلس العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة هذه البحوث، وموّل لجنة العلوم السياسية المقارنة لتقديم سلسلة دراسات تُشر في دار نشر جامعة برنستون عن الإعلام والبيروقراطية و تعميم والثقافة السياسية والأحزاب السياسية، والأزمة في تحديث العالم الثالث⁶ وبشرت مجلة *Economic Development and Cultural Change* نتائج بحوث التحديث ودراساته.

التحديث عبد ديبال بيرر، رند يطبق هذه المقاربة على المنطقة العربية وإيران وتركيا، هو المبدأ الموحد في دراسة شرق الأوسط المتنوع، وقد استخدم في الماضي مصطلحات مثل «الأوربة» بشأن تأثيرات الانتدابات المختلفة في اشرق الأوسط واستخدمت مصطلحات «الأمركة» في حبه⁽⁴⁾ نوصف نشاط جمعيات التبشيرية الأميركية وأحياناً استخدم مصطلح «العربة» في مقابل النشاط السوفياتي في المنطقة غير أن بيرر رأى أن «لشرق

4) A. A. S. Social Change and Development: Modernization, Dependency, and World System Theories (Sage Library of Social Research, vol. 78, Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1990), pp. 17- 8.

5) Gabriel Almond «The Development of Political Development» in Myron Weiner & Samuel P. Huntington (eds.) *Understanding Political Development: An Analytic Study* (Boston: Little Brown, 1987), p. 437.

6) Lucian W. Pye (ed.) *Communications and Politics in Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964); Joseph A. Palombara *Bureaucracy and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); James S. Coleman *Education and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Lucian W. Pye & Sidney Verba *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965); Joseph A. Palombara & Myron Weiner (eds.) *Political Parties and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966); Leonard Binder et al. *Causes and Sequences in Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971).

4) معنى مختلف جداً عن الاستخدام اللاحق الذي راجع ويتعلق بشؤون العادات الاستهلاكية الأميركية وعناصر من تصور من الموسيقى وسيما الأميركية وغيرها

أوسطيين» يريدون زرع الحداثة، لكنهم يرفضون أن يُكتب عليها «ضع في أميركا» أو أي إقليم آخر. ولهذا فصل سمية التحديث

رأى ليرر أن مرتكبات عملية التحديث وتعاقبها رسمي هي صيرورة عالمية؛ إذ جرت في العرب وسوف تحري في أماكن أخرى، وهي تبدأ بالتمدين الذي يريد من سه شعبي أن يفرّص الناس إلى وسائل لاتصل وقد توافق ذلك مع ارتفاع دخل الفرد والمشاركة السياسية ويتكرر النموذج لأساس في جميع المجتمعات التي تمرّ بعملية تحديث بعض الناصر عن الجنس والنوع والعقيدة، وهي مصفاة عملية شعير لاجتماعي بملاحق في عرب؛ وذلك سوف يمد من سميهم «الشرق أوسطيون» من دراسة التحربة العربية^١ وهو يتجاهل الفارق الجوهرى بين عملية التحديث التاريخية «الأصلية»، إذا صح شعير، أكد ذلك بالنسرح أو نظيرة أو كسهما (وهو الأرحح) وعملية التحديث التي حرت بوحود مراكز اقتصادية متطورة مهيمنة وسنعمار و/أو بفرص نموذح دولة أني تقوم بدورها بفرصة من أعلى

يحاول الشرق أوسطيون، وفق شعير، تحقيق ما تحقق في العرب عبر قرون في فترة وجيزة، على نحو يؤدي إلى تعقيد عملية التحديث، ويصح الإثنية المركزية أحد عوائقه، ولا سيما مع انتشار القومية المتطرفة سياسيًا وخواف الأحاب لقد أصبح تعدد للاستعمار يعني رفض كل ما يظهر وكأنه وصاية عربية^٢؛ بهم يريدون المؤسسات الحديثة، لكن ليس لأندونوجيات الحديثة، السلطة الحديثة من دون أهدافها، والثروة الحديثة لكن ليس بحكمة الحديثة. والصانع الحديثة ولكن ليس الرعاب وسميول الحديثة^٣ والعنصر الأهم في الحداثة وفق ليرر هو شيء «الشخصية التقلية» (Mobile Personality) أي الإنسان القادر على النقل واحيار عمله ومكان سكناه وهذا أساس التمدن وشرط التحديث. ويتمثل أهم صفة لها، بحسب رأيه، أو تمتطت

Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (Ithaca, IL: The Free Press, 1958), p. 45

Ibid., p. 46

(6)

Ibid., p. 47

(7)

الأساس كي يستطيع الفرد لعيش في المدينة، بقدرة الإنسان على أن يصور نفسه في مكان الآخر، أو ما يسميه «التقمص العاطفي» (Empathy). ويميز ليرنر بين التمددين والقدرة على التنقل وبين الهجرات السابقة بسبب المجاعة والحروب وغيرها⁽⁸⁾ وهذا في الحقيقة يميز ضعف، لأنه ليس جميع من وفد إلى المدن كان بمدرس حرية التنقل الحديثة؛ فالأسباب لدى الكثير منهم كانت الهرب من الجوع أو الطغوى أو غيره، وكان لحديد هو الاكتشافات لحرارة والثورة العلمية والصناعية.

إن حمدة العرب الحديث لمرصة الإنسان في العمل والنحصيل هي التي تحولت إلى الحرك الاجتماعي (Social Mobility) وبيحه لتنقل وعيش في المدن تنشأ مؤسسات تحشر بين أفراد لا يعرفون بعضهم، وكذلك المؤسسات التعممة الرابطة بينهم ولازمه لتأسيس اقتصاد حديث الإنسان في هذا المجتمع هو ما يمكن أن يكون عليه وليس أصله ومقصده، ومن ثم فإن الأمر مرتبط بالكفاءات وتشجع مؤسسات المجتمع على التحولات العقلانية في حيز الفرد. وتوقع ما يمكن تسميته المكافأة وعقاب على سلوكه. كما أنه يحصل ما يمكن تسميه توسيع هوية فرد خارج نطاق ما كان معروف من الجماعة المحلية أو لعائلة ويصح توسيع حدود الهوية الذي يجمع بين الفرد وأفراد لا يعرفهم ممكناً بسماط صفات من الفرد على الآخر، واستعداد صفات الآخرين التي تعتبر إيجابية، وبعد صفاته شبيهة بها هذه هي عمديت «التقمص العاطفي» وإحدى الفرصيات ارثسه في نظرية التحديث هذه هي أن ما يميز سبط أو سلوك الشخصي في المجتمع حديث هو القدرة العلية على التقمص العاطفي هذه هي القاعدة النفسية الأساس التي يقوم عليها تحول الإنسان إلى ربو في السوق، ومستمتع إلى راديو، ونحب في المستقل⁽⁹⁾

حاول بيرمر، في بحثه كمي وحقائلات التي أحراها، أن يركب مصفوفة تتضمن معلومات عن التمدن وسبه التعميم والتصويت والتعرض للإعلام

ibid. pp 47-48.

(8)

ibid. p 50

(9)

وعزف التمددين ستة ادين يسكور في مدن عدد سكانها أكثر من خمسين ألف نسمة، ويكتفي في سببه بتعليم بوصفه القدرة على القراءة التي تعزّص الإنسان للصحة، إضافة إلى الاستماع إلى راديو ورابعة دور السيد، وجمعها في مؤشر واحد وبنمط هذه العناصر في فكرة المشاركة لبي مدير الإنسان في المجتمع الحدث من المجتمع انقيدي حيث يعيش الأفراد في وحدات معرفية⁽¹⁰⁾

تطور المجتمع المشارك في مراحل ثلاث تمددين، وهو يأتي أولاً، وتظهر خلاله مربي المرحلتين التاليتين، وهما تنعم وسمو وسائل الاتصال مع سمو بصاعه وتوحد علاقته متادته بين المراحل الثلاث هذه، التعميم ضروري لوسائل الاتصال، لكن وسائل الاتصال غير معكئة من دون أن يصل المجتمع إلى مستوى صاعى معين قادر فيها على إنتاج هذه الوسائل وكل مرحلة تميل إلى إنتاج المرحلة الساية باليات لا علاقة لها بالاحتياجات الثقافية والعقائدية بين المجتمعات، ولهم تأخر ملايين بشر في إحدى هذه المراحل يجب انظر عن كثب إلى هذه المراحل الثلاث، وليسر لا يعتبر الثقافة أو العقيدة عنصر في منطق التحديث، لأن التحديث مطلق بعض لغير عن العقيدة والثقافة والدين⁽¹¹⁾ فمفردة التحديث ككلاسيكية لم ترتبط بدين بعينه أو ثقافة بعينها، وإن تعاملت مع التقاليد القائمة عمومًا في العرب والشرق بوصفها عوائق تكتسحها عملية التحديث.

المشاركة السياسية عند ليرر هي ساحة أخيره لعملية التحديث، ولحكم الديمقراطية يأتي متأخرًا تاريخيًا تنويهاً لشوء مؤسسات المجتمع المشارك، وقد فحص 45 دولة في انعام حصلت نموًا مستقرًا ومستوى عدلًا من لحداثه في هذه الدول، متعلم امدي هو علنا قرئ صحف أيضًا ومشارك اقتصاديًا وسياسيًا بالتصويت وتميرت هذه الدول

Ibid., p. 57

(10)

Ibid., p. 60.

(11)

Ibid. p. 61

(12)

تتوقع مطرد عملية التحديث، بحيث أنتجت المدن الصواحي، وتحولت الصواحي إلى مناطق مدنة، وازدادت نسبة اتعمم بشكل مطرد ونامحمل استوعبت مؤسساتها عممة التحديث المستمرة من دون تعبيرات ثورية كبرى، ومن دون عيب¹³ إن يصحح عدد سكان المدن في الشرق الأوسط (في خمسينيات القرن العشرين) لا يعني التمدين، لأن المدنة لا تستوعبهم؛ فهالك مجموعة من السكان طافية على سطح المدينة من دون بيوت على الشوارع، لا يحضرون مدرس، ولا يحصلون على أجور، ولا يشترون بضائع، أي لا يحركون لاقتصاد، وبعد هؤلاء لائحس داخلين ريفيين وهي هذه حالات، لا يعكس التمدين في تعليم، أي إن نسبة اتتمدين تزيد على التعليم. واهتم بربير بالإشارة إلى أن توزيع أجهزة الراديو مجاناً لتمكين الحكومة من اتصال البروباغندا ليس ما يقصده بالتحديث، بل تصور فئاب اجتماعية واسعة قدره على اقتنائها. وإن فرص رموز التحديث من أعنى، ومن ضمن ذلك عملية التصويت التي لا سمح من مؤسسات من أدنى، مثل الاستفتاءات لمصح لرئيس الثقة من دون مدعين، ليس هو المقصود بالمجتمع المشارك¹⁴.

يحصن أحد أهم بحثي الانتقال إلى الديمقراطية الذين يتقدموا نظرية التحديث، آدم شيفورسكي¹⁵، نظرية التحديث بتويات مشابهة لما ذكر سابقاً. فالتحديث عبه يتألف من صيرورات تمايز ويخصص للمسى الاجتماعية يصل إلى دروبها في فصل المسى السياسية عن مسى تنفيذية للمجتمع وعن المسى لاقصادية وتتألف اسلسه اساسية من متواليه تصنيع، والتمدين، والتعليم، والاتصالات، والحراك الاجتماعي والنطقي، وشوء الاتحادات السياسية¹⁶.

Ibid. p. 64 (13)

Ibid. p. 68 (14)

(15) وهو الذي يمتد به التحديث بشأن ديمقراطية والانتقال ديمقراطي

Adam Przeworski & Fernando Limongi. «Modernization Theories and Facts.» *World Politics* (1997), vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 58, accessed in 28.7.2021 at <http://lib.arts.utoronto.ca>

يتعلق الانتقال من مرحلة إلى أخرى من تحديث تأثير المؤسسات هي الشخصية و سلوكه أي شئو الشخصية الحديثة أو الانتقالية (بمعنى الانتقالية إلى أحداثه) القدرة على التخص العاطفي للآخر، وإن كان من خارج نسبة النفسية التي يسمي إليها الفرد. فكيف يمكن قياس «لتخص العاطفي»؟ لقد حاول بيرر فاسه عبر استمارة من الأسئلة «موجهة للمحيط بظننه بأن يضع نفسه في مكان الآخرين، مثل: كيف ستتصرف لو كنت رئيس تحرير؟ وماذا تفعل لو كانت رئيسة؟ مبياً أن المتعلمين لمديين المشاركين العدرس على التخص العاطفي يحلغون جذرياً عن أولئك الذين لا يمتلكون هذه الصفات فهم لا يرفصون الإحابة عن أسئلة تتعلق بالشأن العمومي، ولديهم آراء حول القصص العامة. وهذا ممير من مميرت الحداثة أما الشخص النقدي يرى أن القصا العامة ليست من شأنه لكن تحديد بعد أكثر من نصف قرن من بحث بيرر هو انتشار الاستعداد لاتحاد الموقف في كل شيء من دول المعلومات اللازمة حتى لتشكيل رأي، ودئت مع تدفق المعلومات وعرازتها على نحو يصعب فرر الشائعة من الواقعة، والحيقة من الكذب، وهذا من مصادر لشعويه في اسبسة المعاصرة.

تتميز المحتممت الحديثة من تقليدية، بحسب تذكوت درمبور، بمتعيرت بملطبة هي عبارة عن «مداح مثية»، أولها: العلاقات المحايدة عاطفياً في مقاس العلاقات العاطفية، ولا سيما في عملية التعيين وتشغيل حيث تُجبد الحداثة لفرة وعبرها من العلاقات العاطفية في عمية إدرة الشركات الحديثة ومؤسسات أدوة وعبرها، ثانياها الوجيهات الفردية مقابل الجماعةية؛ بمعنى أن الاعتبارات الفردية هي ما يحكم سلوك الفرد والترامه (أفكاره، مصالحه، آروه إلخ) ثالثها العلاقات الجرئة في مقابل الكوبة؛ بمعنى أن علاقة لا تقوم على المعرفة اشخصية، بل على تعاقدات ومصالح. رابعها يعتمد تقويم المؤسسات لفرد على الكفاءة ولتحصيل وليس على

الأصل والمعرفة الاجتماعية وأخيراً، حاصها يميز العمل بالخصص وليس بالتعثر على مجالات مختلفة⁽¹⁸⁾

بحسب مقاربة ماريون حاي لأفي حوبيور، فإن المجتمعات الحديثة تشترك في أمور كثيرة، والمجتمعات غير حديثة نحتف عنها إلى درجة أن ماضي المجتمعات الحديثة يشبه حاصر المجتمعات غير الحديثة حالاً، أي إن إيكالتر قبل القرن الثالث عشر يدها من المشترك مع بعض مجتمعات غير الحديثة أكثر مما يجمعها بأكثراً الحديثة⁽¹⁹⁾، وحين تبدأ عملية تحديث فيها تحترق المجتمع وتتعلم فيه، وتتغير الأنماط لأصلية لسابقة، وهي تتغير دائماً في تحاء المجتمع الحديث سبباً⁽²⁰⁾، أي إن هذا توحها واحداً لعملية التحديث في النهاية وقد أثر هذا التصور بمفردات اسحديث في موقفها من تطور الديمقراطية؛ إذ اعتبرت أن التحديث يقود دول بعدم انكسار بالضرورة إلى نموذج العربي وهي تصف لمقولة الآتة التي تجمع مطري التحديث كما اردد تحديث المجتمعات أصبحت أكثر تشابهاً⁽²¹⁾

يحلل سو مقالة جيمس كولمان بوضعه بمودخا سياسياً بإقتل "إيثوس" الحديثة، وهو المساواة سياسة التحديث هي التطلع إلى تحقيق المساواة وأهم مكوناتها تُطع لأفراد إلى المواطنة التي تعني المساواة القانونية، والعدالة الاجتماعية، ومساواة الفرص بحيث تكون الكفاءة معيار التوظيف، والمشاركة الشعبية في انظام السياسي هي لمكون الرابع لمفهوم مساواة في الحديث ويرى كولمان أن ميرتي لحديثه هذا أ، انتميز بالوظائف والأدوار والمؤسسات. ب. التطلع إلى المساواة.

(18) Alcott Parsons, *The Social System*, New York: The Free Press of Glencoe, 1954, p. 67.

(19) So, p. 74. Marion J. Levy Jr., "Social Patterns (Structures) and Problems of Modernization", in Wilbert Moore & Robert M. Cook (eds.), *Readings on Social Change* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), pp. 189-208.

(20) Ibid., p. 190.

(21) So, p. 33. Levy Jr., p. 207.

هذه بصيرة تؤدي إلى زيادة فاعلية اسطام السياسي الذي تشوبه أيضاً أزمات يقضي حلها إلى زيادة فعالية اسطام والأزمات التي يعدها كولمان هي، إلى حد بعيد، تلك التي ما زالت دراسات الديمقراطية في العدم ثلثت بوجهها 1. أزمة الهوية عومية خلال لاستمر من الولاء للجماعة الأولية إلى الأمة 2 أزمة اشرعية لسياسية للدول جديدة 3 مشكلة التلعلل أو الصد (Penetration) المتعققة بصعوبة مشار تأثير بحكومة المركزية في قطاعات المجتمع كفه، 4 أزمة لمشاركة حين لا تكون هناك مؤسسات مشاركة توضح مطلب الجمهور المنصبعة من الدولة 5 أزمة دمج فئات سياسية متصارعة 6 أزمة التوزيع سي شأ حين تعجز الدولة عن السمة الاقتصادية وتوزيع ما يكفي من المافع والخدمات لإرضاء تصبغات الجمهور 1

من صفات التحديث بموجب هذه المفردات أن الحديث هو أولاً عممة سقية لأنها تأتي على شكل زرم أو عقيد (Clusters) تشمل تعبيرات في كفه مباحي السلوك الاجتماعي، بما في ذلك التصنيع، ولتمدين، والشفقية (Mobilization)، ولتمايز، والعلمية، والمشاركة، والمركزة (Centralization) ثانياً، به عمية تحويلية؛ بمعنى أنه حين يتحقق مجتمع بالحدثة يجب أن يعبر قيمة إلى قيم حديثة فمدرسة النحدث تعبر الحدثة ولتقيد مصطلحين متافرين ثالثاً التحديث عملة كبة، وحين يبدأ تحديث مجال معني تنعه مجالات أخرى 2

لن نبحث هنا كنه في هذا كتاب، ولا بفضل في نقد به؛ إذ يرم لذلك دراسة أخرى، بل ما يهمنا هو صلة نظرية الحديث لباشرة بحث موضوع الانتقال لديمقراطي ولذلك ورد تعريفه من زاوية نظر مطري الديمقراطية التحديثيين

So pp. 3-37 James S. Coleman «Modelization: Political Aspects» in David Collier (ed.) (1977) *International Encyclopedia of the Social Science*, vol. 9 (New York: Macmillan, 1968), pp. 395-402

No. p. 35 Frank Hermassi «Changing Patterns in Research on the Third World» *Annals* (1977) *Review of Sociology*, vol. 4 (August 1978), pp. 249-257 accessed on 27/10/2020 at <http://www.irisweb.org/Samuel-P.-Huntington> «Is Change to Change? Modernization, Development and Politics» in Cynthia Black (ed.) *Comparative Modernization: A Reader* (New York: Free Press 1976), pp. 25-61

التحديث كما يراه روستو هو توسع حيث للسيطرة على الطبيعة عبر التعاون بين البشر وهو يعبر الإنسان والمجتمع، وتأثيره الأعمق هو في العقل الشرقي. الإنسان الحديث يبحث عن معرفة تحريرية لا سحرية والحقيقة بالنسبة إليه ليست وحيًا مطلقًا وإنما آخر ما توصلت إليه معرفته قد يدفعه الفصول إلى البحث عن النوع ولأمر عربية، لكنه عمومًا لا يبحث عن التعبير من أجل التعبير لأنه يؤمن بإمكانية تغيير الإنسان مصيره. ولتأريخ بالنسبة إلى الإنسان الحديث لا بدور في دوائر وإنما يمكن توحيه نحو الأفصل، ومن هنا فكرة التقدم، الحداثة تتوزع ثلاث علاقات رئيسة. علاقة الإنسان بالمرس، والطبيعة، وبقيّة البشر⁽²⁴⁾.

كما أن التمايز بين بيروقراطية الدولة والسحب السياسية حرة من عمية التحديث التي تسبق نشوء نظم ديمقراطية هي الديمقراطية، بحكم تعريفها، تعتبر السلطات السياسية (المستوى السياسي) مع إلغاء الجهار البيروقراطي الأساسي في الدولة. وهذا التمايز بين الدولة بوصفها مؤسسة والحكم هو مدير سابق على الديمقراطية. إذ يمكن تغيير الحكام بالانتخابات، لأن مؤسسة الدولة تبقى خلال ذلك ذاته فهي غير مرتبطة بشخص الحكام ولا شئ في أنها تربط بشيء جهار بيروقراطي وجهار قمع يحتكر العنف الشرعي، لكنها لا تربط حتى بشخص البيروقراطيين أنفسهم ويفصل النظام لسلطوي مصق للدولة الحديثة حين يتهم من يعارضه بعدم الوطنية؛ أي أنه ضد الدولة، مطابقًا في ذلك بين وبين الدولة. إن التمييز في الوعي والتمايز في نسي بين كيان الدولة والنظم الحاكم (مؤسسة وأفراد) هو من أهم مستحدثات التحديث، وهو شرط لنشوء الديمقراطية ومسعود إلى هذا الموضوع تحت عنوان شرعية الدولة والإجماع عليها

نكن عمية التحديث تتسع الحداثة وبقيصها إذا عتبر أن الحداثة هي النتاج النموذجي سمطي لعملية التحديث بحكم تعريفها، والعقبة يفترض أن

Samuel A. Rustow, *The Form of Nations: Problems of Political Modernization* (24, Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967), p. 3

تعني تحكيم لعقل في قصص العالم (الطبيعة والمجتمع)، ولعلمة (برع السحر عن معرفة العدم وحصصصة القرار الديني)، والرقطة (شوء الجهر الإداري العقلاني)، ولردة تعني شوء أوتوبوما (استقلابة) لإنسان هرد لأحلافة والاعتراف بقدرته العقيدة، ما يترتب عنه لا اعترف بحقه في المشاركة في الشأ العمومي لأنه عضو في لمجتمع، ولأن القرارات العمومية تؤثر في مصيره اشخصي وقد شددت في ندانة المقررة على الحديث عن «موضح»، لأن لبيعة لحدثه يشوبها كثير من اللاعقلانية، ولأن الأسطورة تتلعلل فيها بعمق، فثمة صيرورات تحديث تُتبع بالتفاعل مع المجتمع القائم بقنص حديثة لحدثاته بتعريفها المذكور ومنها مثلاً شوء جماعات هوية وعصمت بديلة من جماعات التقبيلة المتصعبة، وحلول نذير لأفراد بدلاً من الردة في محل العصوة في الجماعة الأهلية، وحلول لطيركية الحليدة بدلاً من الأنظمة الملكية الأبوية، وأيديولوجيات شمولية دنيوية بدلاً من الديانات تصطلع بوظائف أديان بديلة، واستعداد ثقافة الاستهلاك للحماهير بدلاً من أوتوبوما الفرد، وغيرها.

يلخص فرانسيس فوكوياما، في تقديمه كتاب صامويل هنتون النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، نظرية التحديث بقوة إن مصيرها يعتبر «نحوات الإيحائية» في أحداثه مثل التطور الاقتصادي، وتغير في العلاقات الاجتماعية، ونشر سعيه، والحولات معيارية نحو قيم مثل الإحار والعمالية والعلمية وتطور المؤسسات الديمقراطية، وحدة مترتبة^٩

رأى روستو أن مصطلح الحدث يمكن تعريفه بشكل موجب، أم المجتمع التقسدي فهو مصطلح يُطلق على كل ما تبقى (Res dua, Concept) و مجتمعات التقبيلة متنوعة، ومن الخطأ عتدوها واحدة في مقابل حدثه، فما بجمع بينها هو أنها ليست حدثه^{١٠} كما لا تحور المسألة في فصل بين الحدث

Francis Fukuyama, *The World as an Society*, P. 10, in *Practical Order in Changing* (25) Societies with a new foreword by Francis Fukuyama, New Haven, CT: Yale University Press, 2006, 968, p. 30.

Rostow, *A World of Nations*, p. 12.

(26)

والتقليدي، فهي المجموعات التقليدية أيضًا محاولات لتسيطرة على الطبيعة، وعلى مستوى العلم تجريبي ويمكن القول إن تربية حيوانات وزراعة الحبوب و«شغل الدار واحراج» محطة كذب ثورات ربما لا تقل عن الثورات الصناعية المعاصرة من حيث أثرها في التريخ الإنساني² والمجموعات التقليدية ذات «ثقافة» «سحرية» كانت قادرة على بناء أكثر القلاع والقصور تحصينًا لكن لفارق أن التحديث المعاصر شمل في أثره جميع مناحي الحياة، كما ارتبط بثورة العلمية والصناعية، وتجاوز الاقتصاد علاقات التسعير الشخصية إلى علاقات التعاقد.

لا يتسع المجال هنا لتتطرق إلى جميع المناقشات داخل مقاربة التحديث وحارجه صحة تعميمات الواردة فيها، ولدور التقاليد المعموق أو المسهل للتحديث والتي توصفت طوبى النصف الثاني من القرن العشرين ولا محل، أيضًا، لتتطرق إلى أهمية التفاعل بين صيرورة التحديث وطبيعة المجتمعات القائمة، ولا لإحالة عن السؤال في شأن الفارق بين التحديث المتدرج الأصيل الذي بداخلت فيه هذه الصيرورات، والتحديث المفروض على المجتمع المدفوع بقوة من مؤسسات الدولة أو من خارج الدولة، ولدي بلاس على نحو غير مكافئ جواب محدده دون غيرها، ودحض ديث ما يعسره يبرر وغيره عناصر مترابطة بأي معًا فهي لا تأتي بصيرورة معًا، وقد نحافظ لتقليد على مصيبي وتعبير (ربما تشويه) وتراكب مع عوامل حديثة. كما أن التحديث مفروض من أعلى أو بالتفاعل مع دول أكثر تطورًا قد يحدث قطاعات ووظائف اجتماعية، ويترك أخرى، على نحو يحق كليات اجتماعية هجينة

ثانيًا: مقارنة التحديث والديمقراطية

بدأ انتقال مقاربه التحديث من علم الاجتماع إلى علم السياسة المقارن وإلى النظريات لسوكية السياسية، من منطلق نقد مقاربات نظرية المؤسسية

التقيدية التي كانت سائدة، بعد أن قصر مذهب المؤسسي عن فهم صعود ظهور مثل شيوعيه وسارية والفاشية على أقداس المؤسسات الديمقراطية التي أولتها تلك مقاربة حل اهتمامها، بوصفها جوهر النظام الديمقراطي. وكانت القضية الأساسية التي أشعلت بطريقة محدث شروط ضرورية لتفعيل المؤسسات الديمقراطية بشكل نافع ما يكفي لتثبيت الاستقرار في الدولة في أثناء تغيير المجتمعات.

اشتتت مؤسسية من عظم انثورات الإنكليزية والفرنسية والأميركية، ولا سيما من تجربتها الدستورية والبرلمانية وعلى الرغم من أخطائها الكثيرة، فإن أهمية مؤسسية تمثلت في تعاملها مع الديمقراطية على أنها سبيل من النظم السياسية الأخرى كافة، واستندت إلى شكل سلطة قليلة سنير والمعناسة، وتتداول السلطة سلمياً، وبشرك المحكومين. إلى حد ما¹⁸

رأى المؤسسيون أن الديمقراطية، على الرغم من نوافضها، أكانت تُطعمها السياسة برلمانية أم رئاسية، سلطة (وحدوية Unitary) أم اتحادية، هي تحصيل لقو عد عفة نافذة تُثبت نفسها، مع أنها لا تمثل مفهومًا شاملاً للحقيقة وهذا يعني أن الديمقراطية يجب أن تحقق في النهاية درجة من الفاعلية وهدف التير المؤسسي، أكانت لبيئة جيدة للديمقراطية أم لا، وسواء أكانت الديمقراطية عربية أم محدية، هو عوامة الديمقراطية وتأسيسها حيث لا توجد، وإصلاحها بحيث تكون، وطبيعياً وأخلاقياً، قدرة على إدامة نفسها¹⁹. وأهم ما يجب مأسسته هو المبادئ التي تيسر علاقة تبادلية بين المحكومين والحكمين، وتوفر تدولاً سلمياً للسلطة، ونصم محاسبة المسخين، وتوسط بين الحاجة إلى السجعة وظنن العدالة ونهاد، أصبح لمؤسسيون بنهون كثيراً سجادب التي فشلت، كما في حالة شطب نظام الباري الهندي دستور جمهوريه قايمار (1919 1933) وفشل انتحربه الديمقراطية²⁰ وشأت العنوم اسيسية

David E. Apter « Institutionalism Reconsidered » *International Social Science Journal* (28) vol. 43 no 3 (A) juin 1991, p. 469 accessed on 25/02/2020 at <http://bit.ly/2yIpfac>

Ibid. pp 463-464 (29)

Ibid. p 464 (30)

الأميركية في بداية القرن العشرين، وكسب دراسة مصم الديمقراطية ادي تهدهه الفاشية ثم الشيوعية وشروط استقراره وتطوره، من أهم محاور هذا العلم في حصص الحرب الباردة، أو ما سُمي بصراع بين «الشرق» و«الغرب».

يرى باحث مؤسسي بقدي، هو ديفيد أستر، أن نقد المؤسسة تركر في البداية على التعبير لمؤسسي والنواقص وإعادة بناء الانتماءات المختلفة بحيث ترود القومية الديمقراطية بالشرعية، وبحيث تصحح الشرعية الديمقراطية³¹ وإن أكثر إنجازات نظرية التطور التحديثية ديمومة في رأي أستر هو دراسة الحالة، وذلك على الرغم من الإطار التحليلي، وليس بسببه. ومن بعد المؤسسة بدأت في رأيه مؤسسية جديدة تجمع أسطورة إلى المعصيات المتراكمة والمقاربات العائرة لمقوميات ومنها تفرعت بحوث دراسات الانتقال³²، وتحديدًا من بعد التحديث للمؤسسية وتفاعل المؤسسة مع هذا الفقد، كما أن بعض باحثي الانتقال إلى الديمقراطية اطلقوا في بحوثهم من نقد مقارنتي لتحديث والتعبية في الوقت ذاته، كما سنبين لاحقًا.

تُعتبر دراسة سيمور مارتش ليستت المحاولة المبكرة الأكثر أهمية في مجال العلوم السياسية لربط نظرية التحديث بدراسات الديمقراطية بحيث تتجاوز شكلاسة المؤسسة المعتمدة التي شُملت بالنسبة المؤسسة، فقد ربطت بين النمو الاقتصادي والتعليم وانتشار النعيم وغيرها من مكونات عملية التحديث من جهة، وديمومته النظام الديمقراطي من جهة أخرى، ودبت باعتماد مقدرات كمية بين النمو في معدل دخل الفرد ومعدلات النمو ومستوى التعليم وغيرها. وتحليل المعطيات بناءً على نموذج نظري فلا مصر للدراسات العائرة لمدى من الاعتماد على تفسيرات سيوية. كما أن المقدرات التحديثية التي تعتمد الدراسات التاريخية المقارنة لطويلة المدى تُظهر فوارق سيوية أيضًا، وربما تصب في الاتجاه نفسه. لكنها، كما يتسبق، تقع في معالطة إسقاط الفوارق بين المراحل المختلفة في تاريخ العرب على الفوارق بين الدول التي

ibid. pp 471-477

(31)

ibid. p 472

(32)

بحري المقارنة بينها في المرحلة الرمية ذاتها، فسقطت لمقارنة بين ماضي العرب وحاضره على فهم الفارق بين السدان في العرب والشرق في الحاضر.

كان منطق لبسيت البحث في الشروط السيوية لديمومه الديمقراطية؛ إذ اعتقد أنه لعرص مقارنة بديمقراطية عملياً «يجب أن يكون قادرين على الإشارة إلى مجموعة شروط وجدت فعلاً في عدد من بلدان، وأقول إن الديمقراطية نشأت من هذه الشروط واستقرت وزسحت بسب مؤسسات وفيهم داعمة، وبسب صيرورات صبية ذاتة أيضاً، بحيث تميز هذه الشروط عالياً الدول الديمقراطية من عالياً الدول غير الديمقراطية»¹³ من لوصح أن الدراسة أهممت بمتطلبات استقرار النظام الديمقراطي ورسوحيه، لكنها حطت بمد البدة بين الشروط لتربحية شوء الظهرة في قيد البحث وشروط إعادة إياحها؛ وربما كان هذا لحط بين استباح الديمقراطية من شروطها نظرياً من جهة، وشروط شونها السريحية من جهة أخرى، غير واع لذاته، لكن الكتب تمسك لاحقاً بهذا الحلص على نحو ووع بتأكيده أن متطلبات ترسيخ الديمقراطية هي شروط المسقة المطلوبة لشونها أيضاً، وذلك في مقالة لاحقة يعود فيها إلى دراسته المبكرة هذه، كما سنرى.

سولت دراسته لبسيت هذه، وهي من عام 1959، أيضاً علاقة رسوخ النظام الديمقراطي بطبيعة نشأته وهذا الربط الحاطي، أكان عمده أم عند غيره، هو في رأينا المنشأ النظري لدراسات الانتقال (وإن كان البعض يوضع بداية دراسات الانتقال في عام 1970 مع نشر مقالة روستو)¹⁴، فالمقاربة التحديثية التي نحتلف معها هي منشأ دراسات الانتقال، حتى لو لم يعترف بهذا المنشأ مسطرو الانتقال الديمقراطي المتأخرون ويظهر ذلك بوضوح أيضاً في الفقرات المقتبسة سابقاً من ليربر عن شوء المجتمع المشارك.

Seymour Martin Lipset «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53, no. 1, March 1959, p. 69, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2M10Tnp>

Yankwart A. Katsow «Transitions to Democracy toward a Dynamic Model» (14) *Comparative Politics*, vol. 2, no. 4 (April 1971), pp. 437-463, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2nxFe1W>

استحوذت بحوث استقرار الديمقراطية على العلوم السياسية في الولايات المتحدة بعد الانتصار على النازية بسبب حرب باردة ومسمى «خطر الشيوعية» والصراع الطبقي في الدول الديمقراطية دانه، والاستقطاب الأيديولوجي السياسي العالمي وعلى مستوى كل بلد، وتوسع الهوية بين الشمال والجنوب وصيرورة إدارة الاستعمار، وغيرها ولهذا شددت الدراسات مدبة على رموز النظام الديمقراطي في العرب. مع اشعاع بشرح تميزه من الأنظمة الشيوعية، مدعى في حيزه البحث في الديمقراطية دانه نظرية وتطبيقاً³⁴ وهذا محال مختلف عن موضوع الانتماء من ناحية الدعاين والسلوك وتصيرورة دانه، وربما القيم أيضاً وحتى حين يقوم الفاعلون أنفسهم بالمهمتين؛ أي الانتقال إلى الديمقراطية وإعادة إنتاجها بمعنى ترسيخها أو توصيدها، فهذه سيواجهون فصلاً مختلفاً، ويجرون حسابات مختلفة ويتصرفون على نحو مختلف³⁵

تموضع ليست ضمن التقليد الذي يعتبر الديمقراطية ترتيباً مؤسسياً لنظام انتخابي ينظم تداول السلطة سدياً فهي عمده نظام سياسي يقدم فرضاً منظمة دستورياً ومنظمة زمنياً لتغيير الحكام، وهي آلية اجتماعية سياسية لحل إشكالية صنع القرار بوحود مجموعات مصالح متصارعة وتمكن هذه لأية أكثر قطاع ممكن من اسكان من التأثير في هذه القرارات، وذلك تمكسهم من الاحتيار بين متدعين على المناصب السياسية وكنت ليست أن هذا التعريف مأخوذ، إلى حد بعيد، من أعمال حورف شوميتز وماكس فير³⁶. ولا شك في أن الأخير ربط الديمقراطية بالتحدث بصاعي والعلمي والعقصة الإدارية وشيء أحهرة بيروقراطية. بما تحول إلى أحهرة تحكّم في الدولة لولا حصوعها للمسنوى

(34) في هذه المرجحة، صدرت بعد دراسات في نظرية الديمقراطية

(35) عن هذا موضوع، ينظر Philippe C. Schmitter «A Rite for Translators &

Consolidators to Travel to the Middle East and North Africa», Stanford University 11999, p. 4 accessed on 25/1/2020, at <https://go.owa.3a6u.RFu>

Joseph A. Schumpeter *Capitalism, Socialism and Democracy*, London-New York (1977, Routledge 1996 (1942), pp. 232-902 esp. p. 269; Max Weber *Essays in Sociology*, ed. J. Gerth & Wright Mills (trans. eds.), (New York: Oxford University Press 1946), p. 226

السياسي المنتخب تافياً وهذا لا يتحجب تافسي لسياسيين مؤهين بتدبير الشأن العام للإشراف على سيروقرطيه هو وديه من خطر استئداد البيروفر طيه أيضاً³⁸

هكذا، تقتصر أهلية الناخب على الانتخاب، واستتعالال فرصة تعبير الحكم دورياً، واستئدائهم بأحرين من بين لىحب لمتافسة ونتيجة لتوسع حق الافراع، تشأ الأحرار والبعديدية الحرية التي تغير صورة المجال العمومي وهو أيضاً توجه شوميتير في تحديده الاختزالي للديمقراطية باعتبارها آلية لصنع القرار، وإطاراً ينظم التنافس الدوري بين مخب سياسية على نيل ثقة الناحيين للوصول إلى الحكم. ويترتب على تعريف ييسيت لأحترى مجموعة شروط أولاً، قواعد وإجراءات سياسية يعدها الجمع ملائمة، ومجموعة أفكار ومعتقدات تشرعن النظام لديمقراطي والمؤسسات من أحرب وصحافة حرة وغيرها ثانياً، قيادات سياسية تحتل مناصب رسمية، وقيادات سياسية أخرى تتصرف بوصفها معارضة شرعية، وتحاول الوصول إلى سيطرة³⁹ لا حديد في هذا تعريف. وهو، مثل شوميتير، لا يفرّد مكاناً بحريات في متن التعريف، لكنه يصعبها ضمن شروط إخراج انتخابات بريهة. وتبين عند قراءة شوميتير أن تعريفه ليس على هذه الدرجة من الأحرار، فهو يصيف إليه شروطاً لارمة لتحقيق هذا النظام. مما حدده شوميتير من تعريفه الاختزالي عاد إليه في عرضه شروط نجاح الديمقراطية. وهي

أولاً⁴⁰ : إن كهدة اسيايين والمرشعين المنتخبين للبرلمان مهمة جداً لنجاح الحكومة الديمقراطية وبصمان ذلك، فترح شوميتير تكوين الفيدات السياسية وتهيئتها

Max Weber, *Wohes Political Writings*, Peter Lassman & Ronald Stenur (eds), (38) (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), pp. 103-104

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy» p. 71 (39)

(40) بررد لاهساسب صبريت في صفحات 290-295 في كتاب شوميتير في نصحه لاكتيريه المذكورة

ثانياً الامتناع عن توسيع الاحتمالات الخاصة بقرار سياسي. والديمقراطية لا تنطب حصوع كل شيء لتتفهم السياسي وهذا تحديد للمعيار السياسي مهم للحفاظ على مؤسسات مثل القضاء والجيش، وغيره خارج الصرع السياسي وما رأت حدود المجال السياسي موضوع صراع طويل عريض.

ثالثاً: كفاءة البيروقراطية، فالجاعة لا تكفي، بل يجب أن تكون البيروقراطية قادرة على تطوير مبادئ الخاصة بما يكفي لتوجيه السياسيين المستحسن الذين يحتلون منصب تنفيذية، بحيث تصبح البيروقراطية سلطة في الدولة (سلطة رابعة أو خامسة، المهم أنها سلطة) ولا يتنبه شومستر لمعاصر أخرى تحدد بالديمقراطية إذا لم تراقب هذه الاستقلالية البيروقراطية وتحدد، والتي يجب أن تكون، في رأيي، استقلالية مهية فحسب، وأن تراقب بحيث لا تحول إلى استقلالية سياسية، أو إلى سلطة، وبحيث لا تسي برسمج أو أيديولوجيا تفرض أحداث على السياسيين المستحسنين، أو ترفض الانصياع لسياساتهم فتعريف ما يسمى الدولة العميقة التي أعادت لتحويل الديمقراطية في بعض البلدان العربية، وتألفت من البيروقراطية الأمنية والعسكرية على نحو محصوص، هو مصط وضع أحجرة بيروقراطية أحداثها السياسية الخاصة بها والسعي إلى تطبيقها

رابعاً، «الانصياع للديمقراطي» (Democratic Self-Control). ويمكن احتزال هذا الشرط في ولاء جميع الأصناف (الناحيز والمستحسن وحكومة) غير المشروط لنهج ديمقراطية. ووضع شومستر أمثلة واضحة لأشكال هذا الولاء من قبيل «يجب أن تكون الناحيز وأعضاء مجلس النواب بمنزلة فكري وأخلاقي عالي بحضهم في وجه عروض للمعادعين والمهاوس [..]. ويجب على السياسيين في البرلمان، خصوصاً، أن يقدموا رعتهم في إرضاح الحكومة وإدلالها كلما أمكنهم ذلك [..]. ويجب أن يحترم الناحيز حارج البرلمان تقسيم عمل بينهم وبين السياسيين الذين انتخبوهم»^(٤٧). وهذا يعني

أن على الأخير تسليمه بأن السياسة مهمة السياسيين، وأن يتركوا الحكومة تقوم بعملها بين انتخابات وأخرى، ما يعني عملياً أن الديمقراطية بحويته تحتد الجمهور عن السياسة ولا تحتد الصعظ والاحتجاج وغيرهما بين انتخابات وأخرى وهذا تحديد مكر يدفع إلى الاشتداد بديمقراطية شومبيتر بوصفها حكم فئة من السياسيين تداور السلطة فيما بينها

حاملاً، انتماع مع الاختلاف في الرأي، و«المناقشة، المعالمة على لقيادة تتطلب قدرًا كبيراً من انتماع مع الاختلاف في الرأي»⁽⁴²⁾.

يتعلق جزء الأكبر من هذه الشروط التي فضتها شومبيتر، بما يمكنني تسميته الثقافة السياسية لسحنة السياسية والبيروقراطية ويكتسب عنصر الثقافة السياسية لسحنة السياسية أهمية مصيرية، كما سيتر بعد تحليل بعض تحارب الانتقال الديمقراطي، ليس تعريف شومبيتر. إذ على تلك الدرجة من الاختلال، التي يبدو عليها حين يورد مختصراً مثلما أورده ليست.

قبل تأسيس تعريف شومبيتر على نحو غير نقدي؛ إذ لم يصب اهتمامه على نظرية، بل على البحث في شرطي الديمقراطية المستقرة، وهم النمو الاقتصادي وشرعية عدم الحكم. إن شرط الحفاظ على الديمقراطية في العالم الحديث هو التطور الاقتصادي الذي يشمل التصنيع بما هو تعبير بيوي للحبرات الاجتماعية، واتساع عميات تمدين وارتفاع معدلات التعليم والنمو المستمر في ثروة المجتمع أو الدخل القومي وحصصة الفرد منه، وهي عنه أيضاً من عوامل سحابة في النظام في مجمله وبعد بحث إسقاطات النمو الاقتصادي (المؤلف من التصنيع والثروة وسمدين والتعظيم) على استقرار الديمقراطية، يتقل إلى دراسة جوانب الشرعية أي إلى أي درجة تقوم مؤسسات التي تقلها الأغلبية لساحقة من الناس⁽⁴³⁾ أما درجة الشرعية

Ibid., p. 295.

(42).

(43) على هذا الأساس، تحاول أغلبية المصوح لإحصائية التي تلمح إلى فحص مسألة ستر

ديمقراطية قياس موقف ب. ب. عدم من مؤسسات انشاء بديمقراطية مثل البرلمان والحكومة والخصاء والأحزاب والصحافة

فتتعلق بقدره لطام السياسي على أن تولد اعتقاداً بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن يحافظ على هذا الاعتقاد ويتطلب ذلك، في رأيي، تحدر فكرة شرعية المؤسسات المنتخبة استناداً ديمقراطياً في أوساط واسعة من المواطنين، والأهم من ذلك هو اعتبار لطام غير المشتق من نتاجات حرة وبريئة، أي المفروض بالقوة، غير شرعي ووفقاً لنسبته. تعتمد درجة شرعية الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، إلى حد بعيد، على طرائق معيشتها القصص الكبرى المختلفة عليها تاريخياً في مجتمع ما، وحق تلك القصص⁽⁴⁴⁾ وتبحث دراسته في الشرطين كمواصفات سيولة تحافظ على النظم الديمقراطية لقائهم، على الرغم من الخلط الذي أشرنا إليه وهو ما ستوقف عنده في ثلث الكتاب

ب) درجة إيلاء النمو الاقتصادي والثروة أهمية قصوى في صعود الديمقراطية، مستمدة من الباحثين التحديثيين، وهي لا تتوقف على أبحاث الكمية المقارنة وحدها. فقد ذهب إريست غيلر (1925-1995) إلى أن أوروبا، منذ العصور الوسطى، انقسمت مرتين بين معسكرين سياسيين: مرة في رد الإصلاح المصاد على حركة الإصلاح الديني وفرصة عقيدة مركزية عمر متسامحة في نصف أوروبا، ومرة أخرى في حانة الماركسية بعد ذلك بقرون ثلاثة في الحالة الأولى، شرق أوروبا حطاً بين الشمال والجنوب، وفي الثانية بين الشرق والغرب وفي لحالين، كانت مسألة الثروة هي العامل المقرر في «ما ساد في النهاية هو الثروة وليس الحقيقة»، والسداد في الجانب الأفقر من هذا الانقسام تأق في النهاية إلى أن تقلد مؤسسات المدن في انقسم لأعلى على أمل المشاركة في نصيب من الثروة⁽⁴⁵⁾

نتى ييسيت، من خلال إحصاءات محتمة استند فيها إلى مجموعة بحوث نشرت في ذلك عصر في الفترة 1948-1957 في دوريات سوسيولوجية وسيكولوجية محتمة، أن ثمة علاقة موحدة بين نقيم للديمقراطية ومستوى التعليم ونقص نقيم الديمقراطية مواقف سامس من أعراف ديمقراطية محتمة

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 86.

(44)

Arnest Gellet «Civil Society in Historical Context» *International Social Science* (45), *Journal* vol 45 no 3 August 1991, p. 496 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2sHp9ae>

مثل تعدد الأحزاب، والسامح مع معارضة، والموقف من الأقليات. إن المتغير المستقل المؤثر في مواقف هذه الشُّأن هو المستوى العيمي الذي شمل درجة انتشار تعميم وغيرها من العناصر⁴⁶ ويعني ذلك أن انتشار القيم الديمقراطية متغير تابع لمستوى التعليم

إذا كان انتشار التعميم لا يصل إلى درجة اعتباره شرطاً كافياً للديمقراطية، فإن الأدلة التي توفرت لديه تشير إلى أنه يكاد يكون شرطاً ضرورياً لها في المجتمع الحديث ولم تكن في أميركا لاتينية دولة واحدة من الدول الديمقراطية هي تلك الفترة تريد نسبة لأمية فيها على 50 في المئة، وعدّ نسبت الترتيل الاستثناء الذي يؤكد الفاعلة⁴⁷. وأجرى مقارنة بين مصر وتركيا، حيث كانت مصر تفوق تركيا في درجة التمدين لكنها تحسنت عهد إلى درجة كبيرة في معدلات التعليم، ودرّج أنه يقدم تفسيراً لتقدم تركيا عليها على سلم الديمقراطية⁴⁸ وهذا تفسير ممكن بوقت تع قائمة، وليس قدوتاً يمكناً من التنبؤ فماداً بشأن ديموم والصين وتقدمهما على الهند في مجال التعليم⁴⁹ لكي أنفق معه على أن مؤشر لتعميم، من بين مؤشرات التحديث، هو الأقرب إلى مؤشر الديمقراطية كما سوف سن في الجداول لاحقاً

يشمل مفهوم يسبب لنمو الاقتصادي أربعة مركبات 1. الثروة، وهي الأساس، وتقاس بمعدل دخل الفرد، أي حصة الفرد من الناتج القومي 2. الصنيع الذي يقاس بنسبة من يعمل في الزراعة ونسبة استهلاك الطاقة للفرد. 3. المديث الذي يقاس بحساب نسبة الذين يعيشون في المدن 4. التعليم الذي يقاس بنسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجمعية هذه هي معايير ليسبب لنمو الاقتصادي وباستخدام معطيات الأمم المتحدة، ومهما كان المؤشر الذي يُستخدم لقياس النمو الاقتصادي، فإنها دائماً أعلى في الدول

46) Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 79

وهو لا يوقف عند مصابيح التعميم وقيمه

Ibid., p. 80.

Ibid. p. 81

الديمقراطية من الدول الديمقراطية^{٤٩} هذه عناصر الأربعة متداخلة عند ليبر
الذي يقسّم منه لست، وقد يكون ذلك دليلاً على أنها مراحل في ضرورة
نفسها نتي تبدأ بالتمدين عند ليبر^(٥٠)

يؤي مطرو التحديث دور النمو (الثروة، و الأمن الاقتصادي، والتعليم)
أهمية كبرى في توسع الطبقات الوسطى وتحفيز حدة الصراع الطبقي.
وأما الطبقات الوسطى هم الأكثر استعداداً للتطوّر في لأحزب السياسية
والاتحادات، والأكثر فائدة بموارده سيطرة الدولة وصفتها، وتشكيل الرأي
العام ووسائل الاتصال الجماهيرية، وتدريب نية المواطنين على المهارات
السياسية ورفع مستوى توقعاتهم سياسية. كما كثرت الصفة الوسطى اعتد
المراح السياسي في البلد وقلّ التصرف وبحسب ليميت، كلما كان النصيب
أسرع أدى إلى القطع مع المجتمع ما قبل الصناعي، وبعد ذلك تصح الصفات
العملية أشد طرق^{٥١} أي إن التحديث في حد ذاته لا يؤدي إلى مجاور ما اعتد
في حبه خطر الشيوعية في العالم الثالث بالنسبة إلى الولايات المتحدة

مشما يعظم تعليمه والنمو الاقتصادي حجم الصفة الوسطى ومكانتها،
يتوّد منهما تحسّن الظروف الاجتماعية وثقافته امتدت من الطبقات الدنيا،
بحيث يصح لديها ما تحسّد، ودث خلاف لتوقعات ماركس. كما تُسهم في
توزيع انتماءات امتدات المختلفة، بما فيها طبقات اعامة، وسح علاقاتها
من خلال شبكات عمدة للمجتمع بحيث لا يقى الانتماء أحادي، ولا الولاء
محصور في فئة معينة (disaggregation)، أكدت طفيفة أم إثنية ويحفف تعدد
انتماءات الفرد إلى مؤسسات وجماعات من حده لاستقطاب، ويسهم في
توريث الفرد في المجال العمومي^{٥٢} ومن الواضح أن ما يهم ليسيب هو تفيد
مقولة لاستقطاب الصفي اماركية، بتعدد انتماءات الفرد وارتباطاته التي

٤٩ p. 43 Seymour Martin Lipset, *Political Man: The Social Bases of Politics* (49)
(New York: Doubleday, 1960), pp. 45-76

Lipset, *Political Man*, pp. 59-60; Lerner, p. 60 (50)

Lipset, *Political Man*, p. 54. (51)

نجد معبراً لاحقاً على هذه فكرة يكتبت من باب أفكاره

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 83 (52)

تتجاوز نقطة والحقيقة أن هذا لا يضمن بالضرورة على مجتمعات تقوم فيها الحب السياسية استخدام سياسات الهوية؛ إذ قد يساهم التعليم في ندرة ثقافة هوياتية وولاءات مستقطبة طائفية أو إثنية فالمعموم في الدول المنقسمة بين جماعات إثنية أو طائفية قد يكونون أكثر عرضة لسياسات الهوية

مع ارتفاع لتأخر القومي تنقص العجوة في الاستهلاك، وتوسع الطبقة الوسطى، وتحسن المستوى الصحي بقسم كبير من السكان، ونحفض الأمة ويرداد عدد من ينقي التعليم الثانوي والإعدادي هذا يحصل في مجتمع علمي أو إسلامي، اشتراكي أو رأسمالي، أفريقي أو آسيوي أو أوروبي الاستثناء لوحد بحسب يسير وأحرار هو دور الخط نوعية حيث لا يؤدي ارتفاع دخل الفرد إلى هذه لتأخر بالضرورة^{٥٣} وهذا ما عاد صحيحاً؛ إذ ارتفع مستوى التعليم وتوسعت نظمه الوسطى ونظرت وسائل اتصالها الاجتماعية ووصولها إلى المعلومات، وتحسن الخدمات الصحية بحيث ارتفع معدل لعمر المتوقع في تلك الدول أيضاً، ولكن من دون علاقة بالديمقراطية.

ثمة علاقة إحصائية واضحة بين انتشار التعليم والحرية السياسية؛ إذ إن ارتفاع نسبة التمدرس ومستوياته إضافة إلى معدل دخل الفرد قد يكون له تأثير كبير في سلوك لجيل المثقف ومطالبة لسياسية^{٥٤} وقد قدم أليكس إنكر وديفيد سميت بإحراء مقادير مع عينة من ستة آلاف شخص في ستة دول نامية، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن الدول والمجتمعات المركبة لا توجد فيها ممرات للشخص ثنى سلوكه وقيمه أكثر من درجة التعليم ومع ارتفاع درجة تعليم نرداد سلوكيات حدائية تجعل المواطن يشعر بأن لديه ما يقوله بشأن سياسات حكومته^{٥٥}

Seymour Martin Lipset, Kyong Ryung Seong & John Charles Torres, «A Comparative (٥٣) Analysis of the Social Requisites of Democracy», *International Social Science Journal* vol. 45 no. 2 (May 1993), p. 166

(٥٤) يمكن إنشاء دول الرعية، ودرجة فيها المقادير سلبية عالية إلى مطالبات متعده بالمناصب ومشاركة أكبر في الثروة.

(٥٥) Lipset, Seong & Torres, p. 67. Alex Inkeles & David H. Smith, *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries* (Cambridge Mass: Harvard University Press 1974), pp. 33, 143

تحدد الدراسات الكمية العامرة بـلقرارات علاقة إيجابية بين شروط التحديث، ولا سيما سمو، والديمقراطية ولهد. فإن مستحدثاتها عمومًا متشابهة بشأن المستقبل في مقدر، فإن دراسات لتاريخية المقارنة، التي تشدد على الظروف النوعية في العرب والتعاقب التاريخي عبي تُتصور ديمقراطيات الأولى فيه في ظروف الرأسمالية المبكرة، منشأمة بشأن البدان الأخرى ويرى ديتريش رويشماير وأخرون أنه لا بد من قول الاستشاح الأول الذي على الرغم من أنه لا يفسر دته، فإن أي بحث يجب أن يأخذه في الحسبان إن التلازم بين سمو وديمقراطية قائم، لكن انعلاقه عذرة عن صندوق أسود، ولا يمكن اكتشاف ما في داخله من دون دراسات تحريرية مؤسسه بصريًا^{٥٤}

رأي ليسيت أن الجمع انفق، ضد أرسطو حتى المرحلة المعاصرة، على أن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وأن الأمم الميسورة أقدر على إعداد^{٥٥} Sustaining ديمقراطية فوق أرسطو، يفترض ألا تعني دولة لغز وإعفاء، وأن تكون بسبب الفقراء محدودة حتى يتمكن مواطنون من المشاركة على نحو مقبول في السياسة، وأن يطوروا نوعًا من الانضباط وألا يجزؤوا إلى دعوات الديمقراطية التي يتعرض لها لباس في ديمقراطيات صحيح أن أرسطو كتب أن الثروة المفرطة إلى جانب الفقر مدقع في غياب صفات وسطى يحزوا إقبالًا إلى الديمقراطية، وإلا إلى الأوليغاركية المحصنة فالطعن يتولد عمومًا من الديمقراطية التي يسميها الديمقراطية للجامعة، أو من الأوليغاركية المفرطة. أما هيمنة الطبقات لوسفي فلا تمنع طبعًا من المواضيع الحي أن أفصل اجتماعات سياسية يؤلفها مواضع الطبقة الوسطى، وأن يتناول الدول التي يوجد فيها طبقة وسطى أكبر وأقوى من الطبقات الأخرى هي الأفصل إدارة، لأنها [] تمنع أي من لأطراف الفصوى من السيطرة على حظ تلك الدول عظيم حيث ملكية لثروة معتدلة ولدى مواطنين ما يكفيهم، فحيث تمتد هذه الكثير والنسبة لا تمتد شيئًا، قد نشأ ديمقراطية متطورة أو أوليغاركية محصنة، والطبعان يشأ من

Dietrich Rueschmeyer, Evelynne Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 14

(57) أفصل هذه الترحمة في هذا السياق على كتابات مثل الجماعية وبعري

كلا الطرفين، إما من الديمقراطية جامعة وإما من الأوليغاركية، لكنه لا مشأ من الدستور/ لنظام الوسطي، وما يثير منه⁵⁸ والمقصود بالديمقراطية الجامعة هي التي تندهور إليها الحكومة الدستورية في حالة حكم أغلبية من الفقراء المعترضين لدعوية الديمقراطية بتصوير مساواة محدودة من دون اعتبار للأهمية والكفاءة، ولدعوة إلى حرية من دون صواب، والتي تسهي عدة إلى انخوص وانطعبان وربما كان حكم انطقه لوسطى ديموري عند أرسطو هو الأقرب إلى فهمنا لبرية أما حكم الأغلبية من الفقراء (تعريفه هو للديمقراطية) فيؤسس لمفهوم الديمقراطية ايراديكائه كما تطور لاحقاً كما يحذر أن يتذكر أن المشكلة عند أرسطو لم تكن كفاءة إقامة حكومة ديمقراطية، بل كيف يقدر بها النقاء من دون لارلاق إلى الديمقراطية و«نوصي»⁵⁹

يتصور ذلك عمومًا مع امتداحات ليست معتمدة، إحصائياً، على بحث بروس راسيت، وعلى ليست نفسه أيضاً، ولا سيما في فصل «الديمقراطية والنمية الاقتصادية» في كتابه الإنسان السياسي⁶⁰ وبحسب المعطيات، لا شك، في رأيه، هي أن السياسة التنافسية ومستوى الاقتصادي الاجتماعي يسيران معاً وقد وُجدت أن هذه الأنظمة التعددية تنعكس من بين الدول الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية، التي يسميها مجموعات الثورة الصناعية ومجموعات الأسهلات نجمهيري، أعنى كثيراً من نسبتها بين الأنظمة الأقل تطوراً من هاتين الناحيتين حيث تسيطر الأنظمة السطوية والراط بين المتعيرين هو على درجه عاليه من الأهمية الإحصائية⁶¹ وهذا يعني أن فرض النظام سعدي⁶² (Poarchy) (تذكر بأنها تسمية دال للنظام ديمقراطي

A still «Principles in The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford (38) Translation (Jonathan Barnes, ed.) Benjamin Jowett, trans., vol. 2, Princeton, N.J. Princeton University Press, 1984), Book IV, Part XI, pp. 2046-2057

Ibid., Book VI, Part V, p. 2095 (59)

Robert A. Dahl, *Polarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 62-63; Bruce M. Russett, *Worlds in World Politics* (New York: Macmillan, 1965); Seymour Martin Lipset, «Economic Development and Democracy» in Lipset, *Political Man*, pp. 45-76

Dahl, *Polarchy*, pp. 64-65. (61)

(62) المقصود بعدد مراكز القوة والنفوذ وهو يعبر عن مصدره التي تعني أيضاً بشر كثيرين بالطبع، لكن من المقصود حكم الأغلبية أو حكم الكثرة تحديدًا.

الليبرالي يقدم فعلاً في الواقع وليس الأمثلة بديمقراطية ليبرية) تعتمد، بالتأكيد، على درجة التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع⁽⁶³⁾ وثمة عتبة على لا تتأثر درجة التعددية التنافسية بعدها، بمعنى أن ثمة مستوى معين من تطور الاجتماعي الاقتصادي لا تتأثر بعده بديمقراطية دستورية في معدلات الدخول والسمو وثمة عتبة ديم، قدر فيها معدل دخل الفرد ما بين 100 و200 دولار أميركي تقريباً (بقيمه الدولار عام 1957)، لا توجد تحتها أي فرص نشوء مثل هذا نظام، وربما نوجد فرص لأبسط أخرى من أسس السياسي⁽⁶⁴⁾

موجب مقدرة نظرية التحديث، ثم تكن للديمقراطية الناشئة بالانتقال المباشر دفعة واحدة من استوطنة في إسبانيا ممكنة من دور النمو الاقتصادي والتضخم الذي عرفته دولته في عهد فرانشيسكو فرانكو (Francisco Franco 1939-1975)، إلى درجة أن أحد الباحثين توقع أن تصبح إسبانيا ديمقراطية عندما يتجاوز معدل دخل الفرد ألفي دولار سنوياً⁽⁶⁵⁾ وفي عام 1970، كانت إسبانيا الدولة الوحيدة غير ديمقراطية من بين سبع عشرة دولة صناعية تشع اقتصاد السوق، وأصبح لاحقاً الدولة الصناعية التاسعة في العالم مع وصول الطبقة الوسطى إلى 50 في المئة من عدد سكانها، وتقلص نسبة العاطلين في الزراعة إلى خمس السكان فقط وكما قد ميكل روسكين⁽⁶⁶⁾ «مع وفاة فرانكو في عام 1975، كانت إسبانيا قد أصبحت دولة حديثة من جميع النواحي إلا من الناحية السياسية»⁽⁶⁷⁾، أي بديمقراطية فيها كانت تحصين حاصل ورأي باحثون تحديثيون التوجهات أن ما كرّس إسبانيا دولة غير ديمقراطية طول هذه الفترة هو عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، مثل نتائج الحرب الأهلية فيها التي وصفتها ضمن الدول الاستطورية، مثلاً وصفت نتائج الحرب العالمية الثانية

Dahl, *Polityarchy* p. 65. (63)

Ibid., p. 68. (64)

Samuel P. Huntington «More Countries become democratic» *Political Science Quarterly* vol. 99 no. 2 Summer 1984 p. 300 accessed on 26-2-2020 at <http://bit.ly/2R1TRHg> (65)

Upset Seung & others p. 58 Michael Roskin «Spain Fries Democracy Again» (66)

Political Science Quarterly vol. 99 no. 4 (Winter 1978-99) pp. 629-646 accessed on 25-2-2020 at <http://bit.ly/2Z4FZv5> (67)

دور شرق أوروبا ضمن النصيف نفسه^{٦٨}. ولذلك يعدّ لتحديثون تحوّل إسبانيا إلى الديمقراطية تطورًا طبيعيًا من دور المطر في العوامل السياسية المتعقّبة بحجرات القيادات في السلطة والمعارضة بعد وفاة فرانكو. وكأل السياسة فيها كانت في الماضي مجرد معوّق لاسلاح ديمقراطية مكتملة الشروط، لكنها لم تصبح عاملًا في الانتقار المأخر إليها. وإذا كانت هذه هي الحال، فمماذا شأن البريغال لمي أصبح ديمقراطية في المرحلة ذاتها من دور هذا النمو الاقتصادي وتصحيح^{٦٩} ترى دراسات الانتقار الدفقه سيوية التحديثية أن من غير الممكن فهم هذه التحولات من دور فهم حيرات القوى السياسية وقدرتها على المساومة وإرادتها السياسية يضاف إلى ذلك عوامل لم يتسه إليها هي البداية بقدر نظرية التحديث من مطري الانتقار وهي عامل الإقسم الديمقراطية في سنة لأوروسه للسدين، والحافز الاقتصادي لتمثل إمكانية الاضمم إلى الاتحاد الأوروبي. وعامل استراف الحش لبرغالي في حروب استعمارية هي أفريقيا هي انقلاب 25 يبر/ أبريل 1974 الذي أطاح الدكتاتورية

العرب أن دراسات الانتقار الدفقه لمهارة التحديث تتحد من إسبانيا نموذجًا للانتقار المباشر من السلطوية إلى ديمقراطية بالتوافق من معتدين من لحب السياسية، ولا أرى تفاص بين تفسيرين في هذه الحالة، إذ يكمل أحدهما الآخر، وأقصد توافر الشروط السيوية والقرارات سياسية الصحيحة. لكن التفسيرات المذكورة بشأن إسبانيا لا يطق على حالات مثل دور أميركي اللانينية التي قادت غيرمو أودوبيل (1936-2011)، أحد أهم مطري مسمى «علم الانتقار»، إلى التفكير في أولوية القرارات السياسية الاسنرائيحية للحب والإصلاح من أعلى وكان من ذلك عد طور مقولته عن سلطوية البروغراطية في مقابل نظرية تحديث^{٧٠}، والتي تنبئها أن النمو الاقتصادي، ولا سيما ناتج سمسات إحلال الواردات، أي استمد الإنتاج المحلي بها، أدى إلى نشوء أشكال جديدة من السلطوية

Ibid.

(67)

(68) نوره بديه اصلاً من نظرية سعيه النافذه للتحديث، لكن ليس من دور النحر إلى

المؤسسة في مجلس مد: نوره بديه بروفورده

بدل الدراسات المقارنة كمية على أن ثمة علاقة إيجابية بين الديمقراطية والحقوق السياسية والمدنية ومعدل دخل الفرد ونسبة التعميم لكن تتسأ أيضاً حقائق محددة لتوقعات، من نوع أن سبب التعميم ارتفعت في الدول النامية في البلاد التي ليس فيها ديمقراطية، وانحصت، أيضاً، نسبة وفيات الرضع في ظل أنظمة تحديثية غير ديمقراطية ويمكن شكر عدم الافتراض على درجة عالية من الاحتمال أن ارتفاع معدلات النمو ومستوى معيشة لمواطنين أكثر ملاءمة لإيجاد الحقوق والحريات المدنية وممارستها، مع تأكيد أن عكس ليس دائماً صحيحاً. فقد نشأت دكتاتوريات تحديثية تنمو في دول عديدة في القرن العشرين تقوم على تخصيص السلطة وتعتصم للموارد وفادة عملة لتتمة عبر القطاع العام أي قطاع الدولة. وثبت أنها في مرحلة تعميم التعميم وإرساء السى استجابة والنسبة العامة قد يكون أكثر بحاجة من ديمقراطيات في سداد غير المتطورة لكن بحاجة تتوقف عند حد معين، كما سري، لأن السطوية البيروقراطية تصاب بالجمود، ولأن درجات معينة من تطور قوى الإنتاج تتطلب المسافة الحرة والإبداع، إضافة إلى تعير تعريف التتمة لتشمل التتمة الشرية.

هي إمكك الأنظمة السطوية البيروقراطية، وفق أودوسل، وهي عمومًا تحالف بين العسكر وبيروقراطية الدولة ومسسة محافظين في أميرك اللاتينية، أن تفرص برامج تشعية وتحدد الأسهلات وتقمع اسقاطات وتوفر لاستقرار لسياسي اللارم لحجب الاستثمارات الأحسة وإدارة استثمارات طويلة المدى وهي تمنح الدول النامية لأفضية للارمة لتصبح سريع السطوية، إذ، وليس الديمقراطية، هي التي عدلًا، ترافق مستويات التحديث العالبة^{٥٠} وهذا ليس صحيحًا دائمًا، فثمة وجه آخر لها هو تحول لاستناد المقيم إلى المعوق الأكبر لتتمة لكن هذه الفرصية الآتية من بصرية بصرية تشبه ما قد مفكرًا محافظًا مثل صامويل هشعور إلى تبرير دعم لأنظمة السطوية في «السلطان المتحفة» ومطقه في ذلك أن النظام السطوي قادر على التتمة الاقتصادية وتحديث البلاد وإذا صحت نظرية

On term A. Wilson, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism in Studies in* (69) *South American Politics* Berkeley CA: Institute of International Studies University of California, 1971, p. 8

التحديث، فإن هذا شرط مسبق لديمقراطية، ما يعني من هذا المنظور، أن دعم النظام السلطوي التحديثي في دول نامية يتتبع شروط لديمقراطية.

في ردّ مكر على تطوير لبسيت لشروط ديمقراطية، كتب روستو أنه لو كانت شروط التحديث معطيات إرادية مسقة لما نشأت الديمقراطية في ولايات المتحدة في عام 1820، وفي فرنسا في عام 1870، وفي السويد في عام 1890. ولا كنت بحجت، في متحاب شروط التحديث مثل المدين ومعدن دخل الفرد، ولا انتشار التعليم، وعدد أجهزة الهاتف ودور اسيم كل ألف سمة إلح⁽⁷⁰⁾

ردّ تحديثيون بدورهم لاحقاً على دعاءت روستو وتخصّص رد في أن الديمقراطية المبكرة تمتعت بمؤسسات سياسية قبل مشاء مصومة الاتصالات العلمية، وقبل المشاركة الشعبية في الاسحات التي طابت توزيع أكبر لتحيرت الاجتماعية. إن أحد أهم مؤومات انكيان سياسي مستتر هو تلاؤم التوقعات الشعبية مع مستوى التطور لاقتصادي العدم في المجتمع. فاندول الأقل تطوراً يوم تنمي توقعات تتجاوز شروطها السوية بسب قدرتها على ملاحظة ادول لأكثر ثراء وعتماها على هذه الدول⁽⁷¹⁾. ربما كان هذا صحيحاً، لكنه تثبت لصحة النقد، فهو مجرد تفسير لنحني عن الشروط السبوبة المتعلقة بنمو في حالة لديمقراطيات التاريخيه

أيد هعور ما عبره لنقطة الرئيسة في دراسة لبسيت (1959) التي أطلعت حواراً أكاديميّ مستفيض، وتخصّص في ثوب وجود تناسب طردي بين النمو الاقتصادي والتعددية سنافسية السياسية⁽⁷²⁾. كما صاع ديث كولمان أيضاً في الحلاصة التي كتبها في كتاب ألمويد وكولمان سياسة المحتممات النامية. مع أنه انتقد حتمية العلاقة. فإذا كنت هذه الحجح صحيحة، يجب

Rustow «Paradoxes to Democracy», p. 352 (70)

Lipset, Seong & Torres, p. 165. (71)

Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», p. 198 (72)

James S. Coleman, «Conclusion» in Gabriel A. Almond & James S. Coleman eds., (73)
The Politics of the Developing Areas Princeton N. Princeton University Press, 1960, p. 575

أن يمضي النمو الاقتصادي في الدول الشيوعية في العالم الثالث إلى تسيير شواء الديمقراطية وهذا في رأيه استنتاج يحتاج إلى تدقيق؛ فقد بين باحثون أن دول شمال غرب أوروبا أصبحت ديمقراطية (في ثلث القرن التاسع عشر) حين كان معدل دخل الفرد فيها بين 300 إلى 500 دولار بأسعار عام 1960 وفي عام 1981. كان ثلث الدول سامية قد وصلوا إلى مثل هذا الدخل، لكن أغلب هذه الدول لم يصح ديمقراطياً⁽⁷⁴⁾.

تحتل هذه المقاربات التي أجراها باحثون مثل روستو وهنتنغتون وغيرهما الصواب مثل مقارنة التحديث ذاتها، لأن الديمقراطية الحديثة انطلقت في أوروبا بداية بوصفها أنظمة ليبرالية وضعت قواعد قانونية ومؤسسية للتعديدية وحمت حرية التعبير والاختيار. ولم تشمل المشاركة السياسية الانتخابية فيها جميع السكان، بل اقتصرت على الطبقات المالكة، بحجة أن الأجراء والنساء وغيرهم لم يكونوا مستقلين أو أصحاب قرار وعندما توسعت المشاركة كانت المؤسسات والقواعد قد ترسخت وقبل ذلك كان معدل دخل الفرد بين الفئات المشاركة، ومستوى تعليمه وغيره، أعلى كثيراً من معدل دخل الفرد ومستوى التعليم بين السكان عمومًا، إضافة إلى صغر جهاز الحكم ومؤسساته، وضعف قوى الأمن والحيش، وعجزه عن فرض سيطرته ولذلك لا يقاس الأمر على معدل دخل الفرد في الدولة في تلك المرحلة، ولا على المستوى العام للتعليم فهذه مقاييس تتعلق بالسكان جميعًا، في حين أن تلك الديمقراطية حين شأت كانت محصورة في قطاع من السكان، مؤلف من أصحاب الثروة والطبقات الوسطى المتقدمة وهذا فارق جوهري بين منشأ التاريخي في أوروبا والولايات المتحدة، والديمقراطية المشوذة في دول العالم الثالث لقد تطورت الديمقراطية في العرب من حيث المشاركة تدريجيًا بإضافة قطاعات من الجمهور؛ العمال، ثم شكل متأخر النساء إلخ، كما ازدادت قوة الدولة بالتدريج مع توسع حقوق المواطن في الوقت ذاته.

فما بإعداد الحدود (1 1) لإظهار تدرج شمولية الديمقراطية عبر توسع

حق الاقتراع

الجدول (1 1)

توسع حق الاقتراع في الديمقراطيات التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية

البلد	مع حق الاقتراع للمرأة	مع حق الاقتراع للمرأة	مع حق الاقتراع للمرأة	مع حق الاقتراع للمرأة	مع حق الاقتراع للمرأة
الأرجنتين	182	1916	1947	1912	
إسبانيا	1810	1869	1924	-	-
أستراليا	1843	1902	902	952	1907
ألمانيا	1815	1871	1919	-	1867
إيرلندا	-	1922	1922	-	1872
آيسلند	1814	1916	1916	-	1903
إيطاليا	1848	1919	1946	-	1861
الأوروغواي	-	1918	1932	-	1918
البرلمان	1820	1820	1915	-	1822
بيلجيكا	1815	1918	1948	-	1877
تشيلي	1834	1874	1934	-	1958
الدانمارك	1848	1918	1918	-	1907
السويد	1718	1909	192	-	1866
سويسرا	1848	1866	191	-	1872
فرنسا	1792	1848	1944	-	1913
فنلندا	1809	1906	906	-	1907
كندا	1798	1920	1920	1960	1874
كوريا الجنوبية	-	1948	1948	-	1948
كوت ديفوار	1821	1916	1957	-	1853
لوكسمبورغ	1841	1919	1919	-	1879
المجر	1848	1918	918	-	920
المملكة المتحدة	1707	918	1928	-	1872
النرويج	1815	1898	913	-	1884
النمسا	1848	1937	918	-	1896
نيوزيلندا	1862	1879	1891	1857	1870
إندونيسيا	-	1950	1950	-	1950

استمرت عملية الديمقراطية في دول المنشأ في مجملها نحو قرن كامل، وإن أي مقارنه بين مثلاً الديمقراطية الليبرالية وإنشائها دفعة واحدة في أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث في عصرها هي مقارنة عبر تاريخية ولا أساس لها على الإطلاق، سواء تعلق الأمر بسمو الاقتصاد أم بما يسمى ثقافة السياسية. عموماً، تطورت الديمقراطية في الماضي من توسع حق الاقتراع في نظام بيراني تافسي قائم، لكن المرة الأخيرة التي تصور فيها نظام ديمقراطي في مسار كهذا كانت بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ومهد ذلك بحين نشأ الديمقراطية بالانتقال المباشر من أنظمة سلطوية^{٢٥}، وهذا هو تحدي دراسات الانتقال في دول العالم الثالث أيضاً.

أشار كارل دي شويتز إلى خطأ توقعات بأن تسير الدول اسمية في مسار الدول المتطورة الذي اتحدته في القرون الماضية، وأنه لا يمكن تجاهل عناصر أصبحت قائمه مثل التطور السريع الذي تفوقه لدولة ثمركية في مقابل تطور بطيء في حل مهمة أفكار لسياسة على الاقتصاد في القرن التاسع عشر، ولم تكن شعوب في بداية التطور رأسماني معبأة كما هي حال الشعوب في العالم المعاصر، ولم توحد دول متطورة مجاورة ينظر إليها الدس بوصفها مثلاً، وعوامل عديدة أخرى قد «تصور الديمقراطية في قرن التاسع عشر كان متاح اجتماع عوامل وظروف تاريخية فريدة لا يمكن تكرارها لطرق الأميركي الأوروبي نحو ديمقراطية معنق ويحب تصميم أدوات أخرى لساء دول ديمقراطية حديثة»^{٢٦} ولا أدري إذا كانت مهمة تصميم أدوات حديثة بقدر تقبل سمودح الديمقراطية القائمة وتطويره وتعديبه، ولاقتناع بأن بطرق التاريخة الفريدة إليه لا تعي أنها الوحيدة الممكنة، بل تعي فرائدها أنها لا تكرر، وأن مهمة ساء الديمقراطية لن تكون سهلة، وتتطلب توافقاً بين المبادئ السياسية لأشد تأثيراً على أنها الدليل التوحيد من السلطوية، وحل الأمثل للصراعات ولإدارة السوع

Dahl, *Pluralism* p. 47

(75)

Rueschmeyer, Stephens & Stephens p. 26. Karl von Schwanitz, *Industrialization and* (76)

Democracy: Economic, Social, and Political Possibilities New York: Free Press, 1964 pp. 10-11

في أي حال، فإن عموم الناس في الدول استطوية لا تحوون مقاربات تاريخية، كما أن مقارنة أوضاعهم بالديمقراطيات في الحاضر لا تؤدي إلى استنتاج علمية، بل إلى تسيب مسوغة قيمياً. إن عوينة وسائل الاتصال والتطلع إلى النموذج العربي المنكم من يونداد أحداث جديدة، منها لتوق إلى تحقوق المدنية والسياسية والحريات. وتشع حادية النظام الديمقراطي في الدول المتطورة نحو دول العالم غير المتطورة، ويشأ الانحداب إلى النظام من دول القدرة على تحقيق عاصر أسهم كثير في حادسه، وعلى رأسها مسوى بمعيشة المرتفع

ثالثاً: المؤشرات الكمية والسجال بشأنها

لا شت في وجود سد إحصائي كبير في ما يعلق بمقولات مطري التحديث من أمثال ليرمر وبيسيت⁷⁷ التي تهيد أنه كما كان مسوى معيشة أمة من الأمم أعلى، كان هك حمار أكبر في أن «تتألف» على الديمقراطية، وأن أتفق مع هذه المقولة والمؤشر المعتمد عدة هو معدل دخل الفرد من الناتج المحلي (إجمالي (إضافة إلى العليم)). فهو بمعير المعتر المهيمن (Dominant Explanatory Variable)، حتى لدى الدول غير صناعية⁷⁸، ودت برصافة تعديلات ضرورة متعلقة بسشاء الدولة الرابعة ذات معدل دخل المرتفع نفرد. حيث يكون أثره معاكس، لأن الدولة تحتوي المجتمع عبر توزيع ربوع

في إصار الأدبيات الكثيرة الصادرة مؤخر عن أرمه الديمقراطية، ين بعض الدحش أن الدول الديمقراطية م عادت النموذج الوحيد الدح و تحداب، وأن ثلثي الخمس عشرة دولة في العنم ذات معدل دخل الأعلى للفرد يتألف من دول غير ديمقراطية، وأن الدول السلطوية أصبحت تصم أفضل حامعات في العنم، بما في ذلك الصين وروسيا وسعودية⁷⁹ لكر، عندما قم بأعداد

Lerner, p. 63. Lipset *Political Man* p. 31

(77)

Lipset, Seong & Toros, p. 156

(78)

Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa - The End of the Democratic Century: Autocracy - (79)

Global Ascendancy - *Foreign Affairs* vol. 97 no. 5 May/June 2018 pp. 34-5 accessed on 29/2/2020. at <https://doi.org/10.2391/20180404>

حدود حصر بهذا الكتاب لمحصن الدول لثلاثين ذات معدل دخل الفرد الأعلى في العالم، تبين أن ثمانى منها فقط صُنفت على أنها دولة «حرة حريًا» أو «غير حرة» بحسب تصنيف فريدوم هاوس، وأن سبعة من هذه الدول الثمانية (باستثناء سعادورة التي تشهد تحولات في اتجاه معددة مصططه) تعتمد اعتمادًا كبيرًا على عائدات النفط؛ أي إنها دول ريعية وشبه ريعية. وهذه دول لا يتوافق فيها النمو مع الديمقراطية بسبب وطبيعة الدولة في توزيع العوائد وحادية الضرائب، وقدرتها النعدي على التوظيف في جهازها البيروقراطي ولخدماتي ومن بين أفضل ثلاثين دولة في العالم في التعليم، بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تسعة وعشرين دولة منها ديمقراطية (باستثناء جورجيا التي تشهد تحولات أيضًا) وبالنسبة إلى الصين، وعلى الرغم من أن اساتح المحيبي الإجمالي الصيني يحتل المرتبة الثانية في العالم، فإن ترنسها بحسب نصيب الفرد من دخل القومي الإجمالي ما زال منخفضًا، والأمر ذاته يطق على مستوى التعليم ومؤشرات التنمية البشرية.

تبين الجداول (1-2) و(1-3) و(1-4) أن معدل الدخل هو مؤشر معقول على راسخ الديمقراطية، ولا سيما إذا استيب الدول الريعية التي يشكل معدل الدخل فيها مؤشرًا سلبيًا لأنه دليل على عالة الدولة للمجتمع واعتماد الأخير عليها، ومن ثم تراجع لأحادة الديمقراطية تمامًا لكن حين ترتب الدول بموجب مستوى التعليم ونشره تحرج دول ريعية من القائمة، ولا تدخل ضمنها دول سطوية، وستدخل دول سلطوية قليلة مستقبلًا ذات إحارت في محار التعليم إنى قائمة الدول الثلاثين الأولى في مستوى التعليم؛ إذ يرتبط ذلك بحظ الدولة ومدى إنفاقها على التعليم (كما في حالة الصين التي ما زالت مع ذلك خارج قائمة الدول المتقدمة تعليميًا وخارج قائمة الدول الديمقراطية، وكذلك روسيا التي تحتل المكنة الثلاثين من حيث مستوى التعليم وما زالت خارج قائمة الدول الثلاثين الأولى من حيث معدل دخل). وبقي أعنية الدولة الساحقة في قائمتين هي الدول الديمقراطية إن الجداول التي قما بإعدادها ضمن هذا البحث تؤكد أن نظرية لتحديث تصح عدد الحديث عن الدول الأكثر تطورًا من الناحية لاقتصادية والتنمية، فهي دول

ديمقراطية و سحوب من حادية دول غير ديمقراطية من السحيتين لاقتصادية
والنعيمية ليس في مكانه

الجدول (1 2)

الثلاثون دولة الأولى في العام في معدل دخل الفرد⁸⁰ في عام 2017
مصافاً إليها مؤشرات مثل مدى اعتمادها على عائدات النفط، ومستوى التعليم
ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها
على مقياس فريدوم هاوس

اسم الدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لتعداد القوة الشرائية (بالأسعار الخارجية لدولار اندولي)	برادات الموارد النفطية % من جمالي إنتاج (المحلي)	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس ⁸¹		
					مستوى الحقوق السياسية	مستوى الحرريات المدنية	تصنيف البلد
قطر*	128,060	32 16	84	37	6	5	(NF)
سعودية	90,570	0	31	9	4	4	(PF)
بروناي*	83,760	93 6	83	39	6	5	(NF)
نكويب*	83,310	03 44	116	56	5	5	(PF)
الإمارات العربية لمتحدة*	74,410	55 14	64	34	7	6	(NF)
بوركينا فاسو	72,640	0	44	21	1	1	(F)
سويسرا	65,910	0	14	2	1	1	(F)
مرويش	63,530	84 3	6	1	1	1	(F)
جزر سنغال	62,440	00 0	4	4	1	1	(F)

بح

80) المقصود به نصيب الفرد من إجمالي دخل القومي (GDP).

81) تُقاس الحقوق السياسية بالحرية المدنية على مقياس من 1 إلى 7 بحيث يعني رقم 1

الحقوق الحريات هي فصل مسجون، هي حين ر الرقم 7 يعني أنها هي مدى مسؤول بها أما
بالنسبة إلى تصنيف البلدات فهي (F) أو "حر" و (PF) "شبه حر" و (NF) "غير حر".

أ)	1	2	13	12	0.05	60,200	الولايات المتحدة
NP)	7	7	39	48	26.44	54,770	بنغلاديش*
(P)	1	1	6	8	0	53,640	بنما
F)	1	1	20	24	0.04	52,660	بنما
F)	1	1	10	9	0.02	52,640	بنما
P)	1	1	5	1	0.01	51,760	بنما
(P)	1	1	11	3	0.39	51,560	بنما
(P)	1	1	7	11	0	50,840	بنما
F)	1	1	17	15	0	47,960	بنما
F)	1	1	3	2	0.17	45,780	بنما
)	1	1	12	13	0.25	45,750	بنما
(P)	1	1	15	10	0	45,730	بنما
F)	1	1	19	25	0.00	45,470	بنما
(F)	2	1	24	28	0.01	43,720	بنما
F)	1	1	14	7	0.29	43,160	بنما
(NP)	6	7	43	57	2.54	42,930	بنما*
(NP)	5	6	48	81	24.65	40,240	بنما*
F)	1	1	28	45	0.04	40,030	بنما
P)	1	1	16	5	0.12	39,560	بنما
P)	2	2	21	23	0.00	38,260	بنما
F)	1	1	26	35	0.00	38,090	بنما

* دول يقيم في دسده أكثر 25 دولة اعتماداً على أي دسده انموذج العطفه في العطف

المصدر: The World Bank (2020) *World Development Indicators* (Washington, DC: World Bank). Data accessed on 11/1/2020 at <http://bit.ly/2LXKd06>. The World Bank *On Rents (% of GDP)* data (Washington), accessed on 11/3/2020, at <http://bit.ly/2CfXxN>. Education Index (EI) is Calculated using Mean Years of Schooling and Expected Years of Schooling (United Nations Development Programme (UNDP) *Education Index* Human Development Reports accessed on 1/1/2020 at <http://bit.ly/2Q77W3M>. The Human Development Index (HDI) is a Statistic (Composite Index) of Life Expectancy Index, Education Index, and the GNI per capita PPP (current international \$) Indicator (United Nations Development Programme (UNDP) *Human Development Index* HDI Human Development Reports accessed on 1/1/2020 at <http://bit.ly/2phJd06>. Freedom in the World Data and Resources: Country and Territory Ratings and Statuses (2019-2020) *Freedom House*, accessed on 11/1/2020, at <http://bit.ly/2M1xstX>.

من الواضح أن مؤشر التعليم أكثر دقة من معدل الدخل، فثمة تناسب واضح بين الترتيب العشري في مستوى التعليم والترتيب في مستوى الحقوق والحريات؛ إذ إن الدول الثلاثين الأولى في مستوى التعليم تكاد تكون كلها ديمقراطية بمقياس مؤشر الحريات والحقوق السياسية، وتتخلف الدول اثلاث الأخيرة وفق مؤشر التعليم عن مستوى الحقوق والحريات أيضاً.

الجدول (1-3)

ترتيب الدول الثلاثين ذات مستوى التعليم الأعلى في العالم

وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

مضافاً إليها مؤشرات مثل معدل دخل الفرد ومدى اعتمادها على عائدات النفط، ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

سم الدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لتبادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر التنمية البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس
					مستوى الحقوق السياسية مستوى الحريات المدنية تصنيف البند
نمانيا	51,760	0 01	1	5	1 1 1
سويسرا	45,280	0 17	2	3	1 1 1 (F)
دنمارك	51,560	0 39	3	11	1 1 1 (F)
نرويج	62,440	0 00	4	4	1 1 1 (F)
نيوزيلندا	39,560	0 12	5	16	1 1 1 (F)
أستراليا	63,530	3 84	6	1	1 1 1 (F)
بمملكة المتحدة	43,160	0 29	7	14	1 1 1 (F)
كندا	53,640	0	8	6	1 1 1 (F)

بع

هولندا	52,640	0 02	9	10	1	1	(F)
فنلندا	45,730	0	10	15	1	1	(F)
السويد	50,840	0	11	7	1	1	(F)
الولايات المتحدة	60,200	0 35	12	13	2		(F)
كندا	45,750	0 25	13	12	1		(F)
سويسرا	65,910	0	4	2	1	1	(F)
بلجيكا	47,960	0	15	17	1		(F)
جمهورية تشيك	35,010	0 01	16	27	1		(F)
مقدونيا	33,910	0 30	17	25	1		(F)
لاتفيا	31,030	0 34	18	35	1		(F)
إسرائيل	38,060	0 30	19	22	1	3	(F)
إسبانيا	31,000	0 2	20	30	1		(F)
فرنسا	28,170	0 34	2	33	1	2	(F)
ألمانيا	27,400	0	2	41	2	2	(F)
كوريا الجنوبية	38,260	0 30	23	22	2	2	(F)
النمسا	52,660	0 34	24	20	1	1	(F)
اليابان	45,470	0 30	25	19	1		(F)
أستراليا	10,120	0 35	26	70	3	3	(PF)
بريطانيا	43,720	0 31	28	24	1	2	(F)
اليونان	27,820	0 31	29	31	2	2	(F)
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)*	18,140	0 60	29	53	6	6	(NI)
بنغلاديش*	90,570	0	31	9	4	4	(PF)
روسيا*	24,890	7 01	31	49	7	6	(NI)

* دول شبه حرة أو غير حرة

المصدر المرجع نفسه

على الرغم من كثرة التحديث مؤخرًا عن إنجازات الصين، ودحور بعض جامعيها فائمة الألف جامعة لأولى في العالم، فإنها ما زالت متخلفة تعليميًا وتحتل المرتبة 107 عالميًا في مؤشر التعليم

الجدول (1-4)

مؤشرات الصين بحسب معدل دخل الفرد، ومستوى التعليم فيها ومؤشر التنمية البشرية بحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتصنيفها على مقياس فريدوم هاوس

اسم لدولة	معدل دخل الفرد وفقاً لمعادن القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	ترتيب عالمياً بحسب مؤشر التعليم	الترتيب عالمياً بحسب مؤشر السبب البشرية	مؤشرات فريدوم هاوس	تصنيف البلد
				مستوى الحقوق السياسية	مستوى الحريات المدنية
الصين	16,760	107	86	7	6
					(NF)

المصدر المرجع نفسه

عاد شيورسكي إلى ملاحظة يُسيت عن أن أعية الدول المتصورة ديمقرطية، وأعسية الدول الفقيرة دكتاتورية، ويت في دراسته مع فريدو ليمونجي في عام 1997 أن هذا النمط الإحصائي المتكرر ليس ناجماً عن احتمال نشوء الديمقراطية في الدول الأكثر تطوراً، وإنما يدل على ربط آخر يعيد بأنه إذا نشأت الديمقراطية، بعض السطر عن أسباب نشوئها، فستكون أكثر ديمومة في حالة النمو الاقتصادي. ووفق شيورسكي، لم تسقط الديمقراطية في أي بلد مع معدل دخل الفرد هو 6,055 دولاراً أميركياً، بأسعار منتصف السبعينيات، وخلال الساربع التحديث سقطت 70 ديمقرطية في دول أفقر بمقاييس هذا التسم وصمدت 35 ديمقراطية طوال 100 عام في دول متصورة، إن الديمقراطية في دول المتصورة تصمد في الحروب

Adam Przeworski, "Capitalism, Development, and Democracy," *Behavioral Science* 37 (82) *Political Economy*, vol. 24, no. 4, October-December 2004, p. 488, accessed on 26/2/2020, at <http://bit.ly/2oUpQxL>. Lipset, *Political Man*, Przeworski & Limongi, pp. 55-183.

والانتعاش، وسحب من المصانع والأرمان الاقتصادية وسياسية⁽⁸⁾. ويرى شيورسكي أن الديمقراطيات ليست وحدها التي تصمد في ظروف النمو الاقتصادي، فحتى الدكتاتوريات في حال شأنتها في الدول المتطورة تترجى إلى الصمود فترات أطول في مثل هذه الظروف⁽⁹⁾؛ أي إن النمو الاقتصادي حين يترجم في مؤسسات دولة قوية دجعة ومستوى معيشة مرتفع نسبياً يسهم في صمود أي نظام ولا يستقر النظام في الدول الفقيرة غير المتطورة في عصره، ديمقراطياً أكان أم سلطوياً، وكتب شيورسكي في موضع آخر أن السلطوية في كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا عرّرت النمو بالفعل، لكن عند التحول الديمقراطي فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يقلل من احتمال العودة إلى السلطوية⁽¹⁰⁾.

بالحدس والمنطق يمكن ترجيح أن النظام الديمقراطي الوليد والنشأ أكثر حاجة إلى النمو الاقتصادي من حاجة النظام السلطوي كي يسمو، فهو أقل قدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية وتراجع النمو وقد يهز نظام سلطوي مأروم اقتصادياً، لكن هذا لا يعني بالضرورة التحول إلى الديمقراطية. ويبدو صحيحاً لموهبة لأولى أن لاردهار اقتصادي قد يديم النظام السلطوي والنظام الديمقراطي، والأزمات الاقتصادية تعرّض شرعية نظامين بالحصر، لأن شرعية النظام يعزّزها رضا الناس، لكن انقراق أن الاردهار الاقتصادي في العصر الحديث يعني التمدد بين القطاعين الاقتصادي والسياسي، وارتفاع مستوى التعليم، وشيخوخة طبقة وسطى واسعة، وتطور حاجات لدى الناس تنحو كفاءة حاجاتهم لمادية بما فيها كفاءة مستوى المعيشة، وفي مقدمها الحاجة إلى أن تحترم كرامتهم الإنسانية وحريتهم، كما تشاء الرغبة في المشاركة في تقرير مصير حياتهم، ولا سيما إذا انتظمت واجباتهم تجاه الدولة مثل دفع الضرائب

Przeworski «Capitalism» p. 492 Przeworski & Sprague p. 65 (8)

Przeworski «Capitalism» p. 494 (84)

Adam Przeworski «Selected Writings on Democracy» in Harry R. Westgate & Ronald A. (85)

William eds., The Oxford Handbook of Political Economy (New York: Oxford University Press 2006) pp. 312-328

في أي حال، قد يديم النمو لاقتصادي النظام السلطوي ويساهم في استقراره إذا كان قادرًا على تعديل نفسه والتجاوب مع تغير طبيعة المجتمع وحاجات الناس الجديدة. والسبيل هو اضطرابه إلى ممارسة رقابة أوثق على المجتمع واستخدام قمع أشد. ثم إن الأداء الاقتصادي ناجح لا يقضي الاحتجاج سياسي تمامًا، ومثال ذلك احتجاجات نضمة الوسطى في كوريا في عام 1987. كما أن الأنظمة السلطوية قد سبقت في رمس الأداء الاقتصادي الجيد بكن، بشكل عام، تحظى القيادات السلطوية بدعم أكبر وتتعرض لاحتجاج أقل في حالة الأداء الاقتصادي الجيد³. وستندرك بملاحظة مهمة هي أن نمو الاقتصاد أكثر إدانة للنظام الديمقراطي منه للنظام السلطوي، لأن النمو في حالة النظام السلطوي قد يسهم في إنجاح بقاؤه نظام.

في النظام الديمقراطي يؤدي توقف النمو وتدهور مستوى معيشة الناس إلى أزمة في العلاقة بين الحكام والمحكومين، يتحاورها النظام إذا كان راسخًا من حيث مصادر الشرعية وقواعد اللعبة الديمقراطية. وعالًا ما تثير أزمات النظام الديمقراطي مسألة مدى تمثيل المؤسسات للشعب، ومدى رصد محكومين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم، ويروح اعتقاد واسع أن النظام الديمقراطي السيرالي في غرب يمارق كهذا اليوم في أثناء كتابة هذا الكتاب، وسبق أن كتب كرس ميهام وغيره عن «أزمة الديمقراطية» في الماضي، ما يؤكد أن الأمر دوري في دريجه في غرب وأحباب بالحاجة إلى أن تكون عملية الديمقراطية التي ترافق عملية تحديث صيروره مستمرة، وما أسماه ديمقراطية حصرية لتجتمع الحديث، ومشاركه الناس السياسيه⁴ ولتحقيقه أن العملية تحري في عدة اتحدث مشاركة، وروته للمشاركة، وتشير العلاقات السياسية، وفصل المحبة السياسية عن المحكومين، والعودة إلى مطلب المشاركة التي قد تتحد أشكالًا

Stephan Leys and Robert R. Kaufman, «The Problem of Transition to Democracy» (86) *Translation: Comparative Politics* transitions to Democracy: A Special issue in Memory of Dankwart A. Rustow, vol. 29 no. 3 (April 1997) p. 268 accessed on 26-2-2020 at <http://bit.ly/21W74v>

Reinhart Bendix, «Attraction and Modernity Reconsidered» *Comparative Studies in Society and History* vol. 9 no. 4 (Aut. 1967) pp. 292-346 accessed on 18-7-2019 at <http://bit.ly/21Bzt1> p. 346. Karl Mannheim, *Man and Society in an Age of Reconstruction* (Edward Shils (trans.) (London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940)

شعبوية مثل سياسات الهوية وغيرها وفي نهاية تُعرض تركيبة جديدة، فإذا حافظ النظام على تماسكه فإنه يحرق من الأزمة أكثر تطوراً مما كان

أما الديمقراطية الناشئة حديثاً مهددة تراجع النمو بالعمل، فيعزل عملية ترسيخها تراجع شعبيتها وانحسار فواعدها الاجتماعية ويؤدي المصائب الاجتماعية في ظروف تراجع النمو إلى حرك احتجاجي يشر الانطباع بوحود حالة من عدم الاستقرار أو الفوضى، ويسمح عنه توقع إلى الاستقرار نذبي يعني في هذه الظروف «نظام تقوي» فتراجع معدلات النمو، مما يترتب عليها من تراجع فرص العمل وتشغيل والندهور لاقتصادي بعد تحولات، يتزامن مع ارتفاع التوقعات من النظام الناشئ بعد ثورة أو إصلاح عميق، ومع حاجة حرية التعبير والتجمع أيضاً للنظام الديمقراطي الوليد بحسب قمع حرية التعبير أو ستمتداه القوة ضد الحرك الشعبي، مع أن ولادته تتميز بتراجع اقتصادي أو بصعوبة حل المشكلات الاقتصادية المترجمة مما يؤدي إلى ترايد الاحتجاج في ظروف من الحرية وإد فشل نظام ديمقراطي حديث نشأة في تحقيق معدلات نمو تمكنه من القيام بمهام التنمية وبناءة حاجت لنس، وتراجع أداءه الاقتصادي في لمرحلة الانتعاشية، فبؤ ردة فعل لجمهور وأباط الاحتجاج التي تتبعه لا تتعلق بحريات الحب لمعارضة وثقافتها السياسية فقط، بل بمستوى تعليم في بدوله أيضاً، فاحص مستوى التعليم قد يؤثر، في رأيي، إلى درجه تمسك أهل بالنظام الديمقراطي الوليد، وإلى زيادة احتمال تعرض لجمهور لديمقراطية مؤيدة لعودة الحكم السلطوي

يؤدي لنظام السلطوي ممانعه أكبر في مرحلة ندهور الاقتصادي، مع سدها نظام ديمقراطي وليد، لأنه قادر على تتعوض عن ناقص الشرعية بالدعاية وتحشيش قاعدته الاجتماعية واستخدام العنف يصبح هذا الكلام شرط بقاء نظام نفسه متمسكاً فقد تؤدي لأزمة إلى اشتداد في الحجة الحاكمة في النظام السلطوي يخلق ديناميكية تؤدي إلى نهياره أو تعبيره

يرى شيمورسكي وليموني أن مصرية التحديث قد تصبح بالأسية إلى «لدور القديم» (والمقصود بها الدول غير المستفيدة حديثاً بعد الاستعمار)

التي تعرضت لصيرورة تحديث وفق ما تصفه نظرية وحتى بدكتاتوريات القديمة سقطت في الهدي في شرق أوروبا، تتيحه لعميات تربية ذات منطق محدثي. أما الدول الحديده، فكنت أعينها فقيره وظنت فقيرة بعد الاستقلال، ولا توجد علاقة إيجابية بين نمو وديمقراطية فيها⁸⁸ ومن هـ، من مشروع دراسات الانتقال الديمقراطي الـقد لمقدرة تحديث يرفص أن تستطرح هذه الدول تحقيق شروط نظرية التحديث كي تحقق الديمقراطية، ويطلق من حقيقة أن الديمقراطية ليست عملية موضوعية نابعة عن نمو الاقتصادي، بل تعتمد على إرادة الفاعلين السياسيين ومن الحظاً بحث عن شروط مستقرة للديمقراطية وإنما يجب النظر إلى الديمقراطية من ناحية مقدرة على إنشاء توافق بين أصحاب السياسة وقد يحلو انهار نظام السبوي سيقاً لتفاعل استراتيجي بين أصحاب السياسية. هذا ما يحدد هل ستشأ ديمقراطية أم لا ويمكن أن تحصل التوافقات السياسية في سياقات اجتماعية مختلفة، ومن الصعب تحديد الشروط الاجتماعية مثل هذه التوافقات⁸⁹

لكن لبست - حلاق لدراسات الانتقال النقدية التي عرفتها الأكاديمية العربية لاحقاً لم يناقش عوامل السياسية الداخلية وعلاقات المظومة السياسية الداخلية مثل صراعات القوى السياسية ومواقف الشعب وغيرها، من اهتمام بالسي الاجتماعية والاقتصادية الدعمة نظام ديمقراطي قائم بيد أنه أشار إلى ما يعتبره ديمقراطية غير ناصحة أو سامة لأوانها يمكن أن تصمد في ما لو ما طورت شروط التوافق الديمقراطية مثل نشر التعليم وباحة تأسيس اتحدات صوغة مستقرة⁹⁰ وثمة دور و صحة هـ لدراسات الانتقال في مقدرة نظرية تحديث ذاتها لهذه المسألة؛ فخلق البيئة الملائمة لترسيخ ديمقراطية وبيدة مرهون سياسات فدة المرحلة الانتقالية في التركيز على تطوير الشروط الملائمة في ظل الإمكانيات المتاحة فإذا كنا لا نستطيع أن

Przeworski & Limongi, p. 176.

(88)

erry Lynn Karl «Dilemmas of Democratization in Latin America. *Comparative Politics* vol 23 no 3 (October 1991) p. 19 accessed on 26/2/2020 at <http://bit.ly/2J5C135>

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy» p. 72

(90)

يدعي أن النمو الاقتصادي يشجع على نحو آلي أو ميكانيكي نسي التعددية السياسية، فعليا أن يعترف بأن النمو الاقتصادي يريد احتمالات تأسيسه بجهود الديمقراطية وشرعيتها كما أن المشاركة السياسية في ظروف اقتصادية صعبة وترجع معدلات لتعليم قد تنقلب إلى تهديد لعملية ديمقراطية. هذا مع أن النمو الاقتصادي هو عنصر في الديمقراطية فحسب، ولهذا فإنه عنصر مهم لمعادلة.

بعد موجة الانتقالات في أمريكا اللاتينية وغيرها، ولح بيسيت مع باحثين آخرين من المدرسة نفسها في مجال دراسات الانتقال الدقده وأفكاره وأفكر غيره من الباحثين، نُشِئت وعية درساته بخدمة وبعد فرصياته محوّلًا شروط ترسيخ الديمقراطية إلى متطلبات مسقة للانتقال حتى في الدول المستعملة المستعمرة سابقًا، مع صافه متغيرات عديدة أم فُحص شروط ديمقراطية الذي أحراه مع ثلاثة باحثين آخرين فيشتمل على معطيات من مستعمرات سابقة فحسب.

شملت سلسلة الفرضيات التي جرى اختبارها في هذا التحليل أولاً، الفرضية الأساسية: لتطور الاقتصادي تأثير إيجابي في مستوى الديمقراطية، وهي فرضيته منذ عام 1959. ثانياً، عدد لمقاربة بين المستعمرات الإمبركيرية والفرنسية السابقة بين أن الحكم ثريطسي السابق مساعد على الديمقراطية في مقابل تأثير سبي نمائصي الكولونيالي الفرنسي ثالثاً، إن بوطاة النظام السبوي أو مدى قمعيته (Regime Coerciveness) تأثيراً سبياً في احتمالات الديمقراطية، وهو عامل مهم بلا شك رابعاً، النعثة السياسية تقلل من احتمالات الديمقراطية⁽⁹⁾. خامساً، يساعد الإدماج لمرائد للدول الدمية في المنظومة العالمية مع شر التقدم لاقصدي والتكولوجي والثقافي، التمية السياسية ويسهم فيها⁽¹⁰⁾ وبحسب سائح ومعطيات من بحث كيبث أ بولين وروبرت حاكمان⁽¹¹⁾ عن فترة سنيبيت القرن الماضي، وبحسب معطيات كُتبت

(9) هذا موقف مسعود الذي يمكن القول به حصص كثر دقلاً به، عده محاطر محدث، وهو كتاب النظام السياسي في مجتمعات متغيرة

Lipset, Seong & Torres, p. 139

(92)

Kenneth A. Bouen & Robert W. Jackman, "Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s" *Research in Political Sociology* no. 1 (1985), pp. 27-48

المقارن عن اسعبيات والشمبيات، يسر أن الظور الاقتصادي هو عامس السؤ لأساس شأن الديمقراطية إذا ما صُبطت جميع المنعيرات الأخرى. كما بيت بهم معطيات السعبيات أن المستعمرات لربصدية السابقة أكثر احتمالاً أن تصبح ديمقراطية من دول استعمرتها قوى أخرى لكن هذه العلاقة تصصح فجأة غير مهمة في الفترة 1980-1985⁹⁴ وستطرق إلى هذه شروط جميعها، وسين مدى أهميتها خلال الكذب. لكن قبل ذلك لا بد من ملاحظة أن المعص ربما تأثر، نوعي أو غير نوعي، سرعه الاستعمار الاستيصي (بولابات المتحدة، كندا، نيوزيلندا، أستراليا، إسرائيل، جنوب أفريقيا) إلى تشكيل مجتمع المستوطنين على أساس المشاركة السياسية الحصرية وترسيخ التعددية فيه، فنقلت عنه إلى «فصائل» الاستعمار سرطاني في نورث الديمقراطية

إن ربط لنظام الديمقراطية المعاصر بدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي إحصائياً لا يكفي لتفسير شوه الديمقراطية، كما أن هذا الربط يحايل حالات مهمة لا يظن عليها، فضلاً عن أن مسية العلاقة غير واضحة فما السبب وما استحة في هذه المعدلة؟ قد تكون العلاقة متبادلة، ولتعاقب انتاريحي (أيهم السابق؟ وأيهم اللاحق؟) في لديمقراطيات المسكرة غير واضح إن وجود علاقة في حد ذاته لا يكشف كثير عن السبب والنتيجة، ويمكن استخلاص الأسباب والنتائج من المعطيات التاريخية هذه بمساعدة لنظرية (التفسيرية) وحده

بهذا الخصوص، يشير دن في ملاحظة هامش في كتابه *Polivarchi* إلى ورعه قدمها روستو بعنوان «الديمقراطية والإجماع و بدول الحديد» في مؤتمر بروكسل في عام 1967⁹⁵ والتي يجادل فيها في أن المجتمع ما قبل اصصاعي حينما يكون بيئة غير ملائمة لديمقراطية في المجتمع الحديث، من ذلك لا يعود إلى كونه غير صصاعي متحدث، بل إلى تراص وجود أقية وقمر وطمه وسطي صصيمة وثقافة سياسية سطوية وهذه الصفات ترتبط في عصر بعياب الصناعة

⁹⁴ Ispert, Seong & Torus, pp. 159-160.

(94)

⁹⁵ Jankwart A. Rustow «Democracy, Consensus, and the New States» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels September 1967.

والمدينة، لكنها لم تكن ذلك صواب ملامة لمجتمع ما قبل الصناعي^{٩٦} وهو، هي أي حال، يستتبع أن ما يريد من احتمالات تطور نظام سياسي تأسسي تعددي هو وضع اجتماعي اقتصادي أيساعد في محو الأمية وفي رفع نسبة التعليم ويوفر شبكات الاتصالات التي يتاح بصددها اجتماعاً تعديلاً يسمح بحرية مطروحة من اللامساواة^{٩٧}، وهو ما نواجهه في أميركا الشمالية قبل التصنيع، وذلك لأسباب عديدة متعلقة بطبيعة مجتمع المهاجرين وتعدد بنيته واتساع انقراة وحصونة الأرض والنظور بمكر للصحة المحلية والرق والتربد. لكن ذلك أيضاً لا يتطرق إلى التعارق بين حصر نظام الديمقراطية في بداياته الريحية المشاركة في حجة اقتصادية اجتماعية من الدكر اليسر وحسب، في مقبل شرط تطبيق المشاركة الشاملة عبر تعميم حق الاقتراع في أي ديمقراطية بائنة في عصرنا حتى في الدول الصغيرة وغير الصناعية

أما هنتون المنفق مع ليسيت على شروط الديمقراطية، ولدي يرى في المقابل أن اسحدث قد يقود إلى عدم الاستقرار وعوصى في المجتمعات التي تهتر هب السى التنفيذية، ومن ثم إلى الاستبداد، فيصل إلى نتائج مشابهة لاستنتاجات ليسيت؛ إذ يستتبع أن العقر^{٩٨}، من حيث المبدأ، هو العقبة الرئيسة أمام تطور الديمقراطية. وأن تطور الديمقراطية يعتمد على تطور الاقتصادي، وأن عوائق أمام التمة الاقتصادية هي نفس عوائق أمام ديمقراطية^{٩٩} ويصف إلى ذلك عاملاً آخر، نصبح هناك عاملاً مفرراً هما التمة الاقتصادية والقيادة السياسية التمة الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة، أما القيادة السياسية فتجعلها واقعاً وهكذا، مع نهاية الحرب باردة، يتقي هسعتون «فحة» مع مطري الانتقال فحي تحرح الديمقراطية إلى حير السعيد

Dah Polarchy: p 74

(96)

Thid.

(97)

(98) وهو غير ما مسحه في 5. به النظام السياسي في مجتمعات صغيرة، وقد سأل بطرف

ببه ومأين ذلك لاحقاً

Samuel P Huntington, «Democracy's Third Wave» *Journal of Democracy* vol 2 no 2 (96 (Spring 1991), p. 31 accessed on 26/2/2020, at <http://bit.ly/2Mesheem>

بحسب أن تتوافر بحسب سببية تؤمن بالحد الأدنى من الديمقراطية باعتبارها أقل الأنظمة سوءاً⁽¹⁰⁰⁾، وهذا ما لا يتطرق إليه لسييت إلا بشكل مضمحل؛ إذ يهي دراسته بملاحظة متعاقبة سبباً تفوق إن فريدة مجموعة لعوامل التي أدت إلى نشوء الديمقراطية في الغرب في القرن التاسع عشر لا تعني أن الديمقراطية غير ممكنة خارج أوروبا؛ فالديمقراطية نسياسية ووجدت وموجوده حالي في ظروف مسوعة، أما لحفظ عيها فمممكن شروط محدده، ويدكر بأن إرادة الناس في نهائها توجه لحدوث وسي المؤسسات⁽¹⁰¹⁾، فلا بكر دور القوى السياسية وإدريس، لكنه يركز على ما يعتبره شروطاً ضرورية

إن الدول غير الأوروبية ذات لاحتتمالات الأفضل في لحفظ على نظم ديمقراطية بحسب سبييت هي، إسرائيل ونيان وناس واعيين وتركيا. فهي «تشبه أوروبا في جانب واحد أو أكثر»، من مستوى تعليم عال في جميعها (ما عد تركيا)، وطبقة وسطى واسعة (وهذا لا يصح في حالة الصين على الإصلاق)، ولحفظ على الشرعية نسياسية تاريخية بوجود قوى غير مبدرة في الحكم⁽¹⁰²⁾، وهو نتجامل الهند التي لا تشبه أوروبا ومن الواضح أن دكتورية فريماند ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965-1986) مصفة التي دامت فترة طويلة سبباً نشأت في الفلبين، بعد أن شر لسييت هذه أم بالنسة إلى إسرائيل، فليسييت مثل كثيرين غيره من مضري الديمقراطية، لا يتعامل مع طبعها الاستيطاني الإحلالي، وقد تحولت حقيقة إلى دولة فصل عصري مع من تنق من عرب فلسطين على أرضهم بعد التهجير لقد أدارت مجتمعات المسوطنين الأوروبيين نفسها ديمقراطياً، أكان مجتمع المسوطنين بشكل أكثرية أم أقلية في محبطه الذي يقصيه من ديمقراطيته، أو يتقسه بعد إباده أعليته وتحويله أقلية وهذا ما لا يتطرق إليه الأكاديمي الأميركي، ويحمله كثير من الباحثين.

Ibid., pp. 33-34

(100)

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», p. 103.

(101)

Ibid. p. 101

(102)

لا معنى للشروط الضرورية من دون إرادة الفاعلين السياسيين، فهي ضرورية وغير كافية، وينطبق ذلك على إرادة الفاعلين السياسيين التي نكتفي بها دراسات الانتقال اللاحقة فوجدناها ليست كافية، وحتى إذا كانت «ضرورية وكافية» في مرحلة الانتقال فإنها غير كافية لبناء الديمقراطية وترسيخها كما سنرى

ننشر مقاربة جديدة تمثل ضرورة توافر شروط اجتماعية اقتصادية للديمقراطية عربياً؛ إذ يسي كثير من نظرية التحديث بشأن احتمالات نشوء الديمقراطية عربياً، مثلما يتسنى لنا فكري عربي واسع مقولة نقص الثقافة السياسية اسائدة أو عدم ملائمتها للديمقراطية، ويجمع البعض بين الأمرين ويتم تبرير ذلك بأن تجربة ديمقراطية في لعدم العربي التي استغرقت قرون عدة كي تكتمل مقوماتها، تثبت أن هناك متطلبات مسعة اقتصادية واجتماعية، بمعنى أن تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية تقتضي وجود بني معينة ودرجة محددة من التطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي⁹³، ولا حول جاهرة لمشكلات الديمقراطية، فالديمقراطية، وفق وجهة النظر هذه، تظهر تلقائياً إذا ما اكتملت مقوماتها الأولية وتنطبق نظم ما من نظم الحكم برامناً أكراً أو رئيسياً، أو غيرهما، من النظم، ليس هو الصمان عصور ديمقراطية وممارستها، كما أن الديمقراطية لا تُفرض بقرار من سلطه، أو بمطالته شعبه قورية⁹⁴، بمعنى أنه إضافة إلى فترات شروط اجتماعية اقتصادية، بحري تقبل من أهمية العمل السياسي بالنظمة ومعارضيتها وديمقراطية تظهر تلقائياً إذا اكتملت شروطها وهذا تسبب حتى للمقدرة السيوية التحديثية، وتبرير عدم العمل السياسي، ونفي بمقاربات الانتقال التي ذات تحدث عن الديمقراطية بوصفها نموذجاً جاهزاً (أو بمادح جاهزة)، بحيث أصبح الانتقال إليها بعد تسوية بين الحب السياسية قرب بني تبنيها، وليس بإساحه من جديد من شروط مسفة تتطور تدريجاً في كل مرة.

(93) محمد فريد حجاب، «أزمة الديمقراطية العربية وتحدياتها في عدم الثالث» في علي حليم الكوربي [م حروب]، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المشرق العربي، رقم 19، ط 2 (بيروت مركز دراسات بوحدة العربية، 2002)، ص 98.

(94) المرجع نفسه، ص 100-101.

الفصل الثاني

نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية

في مفهوم الشرعية وفي الربط بين شرعية النظام الديمقراطي وطريقة الانتقال إليه. وفي لقاء التحديث ودراسات الانتقال على تفصيل الانتقال التدريجي وقبول التسويات وفي أن التدرج لا يعني السمية بالضرورة وفي ارتباط الشرعية الديمقراطية بمسألة الهوية الوطنية ورمورها، وبالقُدرة على حل القضايا الرئيسة التي تهم المجتمع في إطار الدولة، والجماعة في الإدارة وخدمات الدولة وفي أن الشروخ الأيديولوجية الكبرى تتاقض مع التعددية الديمقراطية لأنها تمضي إلى لعبة حصيلتها صفر وفي أفصلية مفهوم الشرعية على مفهوم الهيمنة

يحتاج أي نظام سياسي إلى شرعية؛ أي القدرة على توليد مقبولية لدى الناس، واعتقاد بضرورة الحفاظ عليه قناعة أو تعوذاً. وتحتاج الديمقراطية الشرعية أكثر من غيرها؛ إذ لا يمكنها تعويض غياب الشرعية بالتعسف ولو موقفاً. وعدم نرسا عن حكم السبغة الحكمة وسياساتها قد يقضي إلى عزل حكم بالانتخاب مع الحفاظ على النظام الديمقراطي نفسه؛ إذ يمكن تعبير بحكام مع الحفاظ على لنظم وهذا من عناصر شرعية النظام الديمقراطي

عدد ماكس فير ثلاثة أنواع من شرعية بحكم هي 1 التقليدية القائمة على احترام السى التقسدية والأعراف المتوارثة السائدة 2 الكاريزمية المعتمدة

على سحر الشخصية وحديثها (لدى الرعماء والأنبياء) 3. القانونية المعتمدة على عقلانية في إدارة المجتمعات في الحدث واحترام القانون وفي حله الديمقراطية، فإن القانون لمقصود هو الذي تسهّ هيئة منحة، ومن ثم فهي هيئة شرعية أيضًا بموجب القانون أو الدستور⁽¹⁾. ويتميز مفهوم الشرعية القيرواني هذا بدقة أكبر من مفهوم الهيمنة الذي نشر في أوساط الماركسيين لتحديد نسب هذا التصنيف تحديدًا، وإمكانية إضاهيه بصفت أخرى، في حين يقتصر مفهوم الهيمنة على الثقافة بوصفه أيديولوجيا طغية ويمكن من البداية ملاحظة قيمة استحداً له في تفسير بعض ما يجري في حالات التحديث المتأخر، وعواقب فقدان النوع الأول من الشرعية، وهو التقليدي، من دون أن يشأ الثالث منها، وهو القانوني العقلاني، وكذلك عند قول ثاني أو الكيريمي من دون صعود الثالث، فعندها تكون البدائل هي، ما العوصى، وما أنظمة هجينة سطوية ساندعي التقليد وبحاول إعادته بإسحها بوسائل حديثة أو تستبدل عيبات أخرى بأكبرها الشخصية، وما الاستبداد الشامل

بعد الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، لا تتأسس الشرعية القانونية بسرعة تُعفيها عن مصادر شرعية أخرى مباشرة فيجب أن يرافق إقامة الشرعية العقلانية - القانونية القائمة على الحقوق والدستور وغيرهما رمزيات وظيفية للنظام الديمقراطي الجديد تحدّره في الثقافة الشعبية. وبمو اقتصادي يمكن من تحسين ظروف حياة الناس، لأن توقعاتهم تتصاعد بسرعة، خصوصًا إذا حصل الانتقال بعد أزمات اقتصادية اجتماعية تُسبب السلطوي وإذا لم تتمكن الدولة في ظل النظام الديمقراطي الجديد من تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم، فلا يستطيع هذا النظام أن يؤسس شرعته في الشارع⁽²⁾ وأعتقد أن هذه نقطة مهمة جدًا في تحديد مصير الديمقراطية (تحديدًا بعد ثورة)، فإذا لم

Max Weber, *The Religion Lectures: Science as a Vocation, Politics as a Vocation* David Collier, Owen & Tracy B. Strong (eds), Rodney Livingstone (trans.) and Joseph K. Jackson (Publishing Company, 2004) p. 34

(2) سبق أن نظرت إلى هذا الموضوع في ثورة التوقعات شعبية من النظام الجديد، يُظن عزمي بشارة. ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2 (بدوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 7

ترسح «بوطية دستورية» أي تطوير نوع من الولاء الوصي لدستور³، في غياب نمو اقتصادي، ستتعرض الديمقراطية لوبيدة لتهديد، لأن الأمور التي لم يكن مباحاً بلشعب مناقشتها وإبداء رأي فيها في ظل النظام السابق، يصح الاحتجاج عليها متخذاً قانونياً في ظل النظام الديمقراطي أي إن زيادة التوقعات وحيات لأمل تأتي بحدت في مرحلة أصبح بإمكان جمهور أن يحنح ويتظاهر فيها، في ظل ديمقراطية ويده تنحب النفع؛ وهكذا، يهتر شرعية ديمقراطية بد الديمقراطية ذاتها، فهي المرحلة المبكرة يكون المتمسك بالشرعية لعصبة سهلاً عبر الاحتجاج المستمر قبل أن تتوطد مؤسسات الوطنية دستورية

اعتبر نيسيت، كما بينا، أن درجه الشرعيه متعلقه بقدرة النظام سياسي على أن يولد قناعات لدى الناس بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأن للأمر علاقة بالجماعه وكفاءة أيضاً، ولا سيما أداء النظام الاقتصادي وقدرته على حل المشكلات الكبرى ومعالجة الشروح لاجتماعية ولاحقاً أكد نيسيت على عنصر آخر في تشكل شرعية، وهو التوصل إلى تسويات مع القوى القديمة بحيث تحافظ على الاستمرارية كما في حالة تحول الأنظمة الملكية إلى دستورية مع الحفاظ عليها⁴

في أثناء مقارنه موضوع الشرعيه تحديداً، وجد نيسيت نفسه يترلق من معالجة منطلقات ديمومة الديمقراطية إلى الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك على نحو معكوس أي أنه ربط بين احتمالات ترسيخها وطريقة الانتقال

(3) س. أدولف شيربيرغر هذا المفهوم ظروف النداء بعد الحرب، والإيجاد ربطاً وطني ديمقراطي غير قومي يكون فيها لإحلاص لأغراف الديمقراطية والنموذج فوق لأنه يقدم يد عن هذه النظرية لاحقاً، انظر «an-Werner Müller «on the Origins of Constitutional Patriotism» *Contemporary Political Theory* vol. 5 no. 3 (2006) pp. 28-296 accessed on 22/2/2020 at <http://bit.ly/2ZupBpx>

نحو استخدام المفهوم من الصحف دلالة على شعور الوطني تجاه دستور ديمقراطي أكثر بعد مطبة شعبية واسعة وبمبادرات غريبة التصحيات

Seymour Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address» *American Sociological Review* vol. 59 no. 1 (February 1994) p. 8 accessed on 22/2/2020 at <http://bit.ly/2PRu3bz>

إليها، فأعد درجة شرعية الديمقراطية القديمة إلى لطريقة التي نشأت فيها، أي بمط الاستغال إليها فشرعية الصدم الديمقراطية الوليد مرسطة إلى حد بعد بتقل طقت القديمة دت لامتدات للصدم الحديد، وهذا بدوره تمشي مع لتدرج في شوء لديمقراطية وتوفر تعويضات وصدمات لها كي تتدارل عن الحكم أو عن حرء من امتيراتها^٥ إن الأنظمة الديمقراطية الأكثر شرعية وستمرار هي بني تحولات من أنظمة ملكية إلى ملكيات دستورية وحفظت على نوع من الاستمرارية، كما احتضنت فيها طقات القديمة ممكنة ما، حلاق للدول التي حرى فيها تحول حد أك بالعب أو من دونه، وبقيت لطبقات القديمة فيها معارضة للنظام الديمقراطي^٦، وهو ما حصل في الثورة الفرنسية وظل النظام بعده يتعرض لهزات، بما في ذلك عودت إلى ملكية، وبظمان إمبراطورين كما كان المجتمع الفرنسي من أكثر المحتمات في الأنظمة الديمقراطية اجراءاً حلف من بعضهم الاحتلال الذي مثل حكومة فيشي في فرنسا (1940 - 1944)؛ إذ تعاونت مع الحكومة العميلة قطاعات وارنة من المجتمع الفرنسي ويصح ذلك على بظان في ظل الصدم الفرنسي، وباحتصار، كدت الديمقراطيات لأمر استقرراً من بين ديمقراطيات ساريحية هي تلك بني قدام بعد قطع كامل مع الماضي، وعدنا بالثورة.

الحقيقة أن دراسات لانتقال الدفة لطرية التحديث تست هذه مقاربه لتاريخ الديمقراطية، وهي تؤكد على تصالح لطقات قديمة مع النظام الحديد الذي يصم سلامتها وبعض امتيراتها، ويجردها منها تدريجياً، والمتفادعة مع معاربة دال أيضاً في تأكيد على التوسع التدريجي لبيرية الحصرية بتوسيع حق الاقتراع لقد تست دراسات الانتقالات يشبهها، من دون إشارة إليها، في معاربتها للانتقال الديمقراطي، وذلك برفع لانتقال في إسبانيا إلى مستوى

Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy», *American Political Science Review*, vol. 55, no. 1, March 1961, p. 87, accessed on 25/2/2020, at <http://bit.ly/2M10Lnp>

Ibid., pp. 87-88

(6)

المودج اشقو في بحية انطدم بسبب الإصلاح، تفاهه بين المعتدلين Soft
 from the system and moderate، ومساومات وصمات متدلة لحل أزمة الطدم
 القديم بالانتقال إلى الديمقراطية، وإحبار «لننصر من الطرفين»، انطدم
 والمعارضة، على القول بها أو تهيبشهم ومحاصرهم

ربما سبق أرسطو التحديثيين إلى نصيب الندرج في حانة الديمقراطية
 فعل ذلك في سياق تصفه أنواع لأوسمرك و الديمقراطية، فكتب أن الحكومة
 قد تكون شعبية نميل الأخلاق والعقول من دور أن يكون دستور ديمقراطي
 وأحياناً يكون الدستور ديمقراطي لكن لأخلاق والعقول أوليغاركية ثم يصيف،
 إن هذا الأسر «حدث دائماً بعد ثورة وسعي الحفظ من معزل الحديدات
 وإشار الاكتفاء يادئ الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات الدل» مع لقاء زعماء
 الثورة سادة للدولة؟

إذا صح أن الطبقات القديمة تصل معارضة لديمقراطية في حانة الانتقال
 الحد الذي يستشيه، وأن هذا الاستثناء يؤثر في شرعية نظام الحديد، فإن
 العكس صحيح أيضاً فحينما تعنت الطبقات القديمة المحافظة في رفضه
 إشراك قطعات جديدة من السكان في الحكم، كما في حانة الاعتراض
 المستمر على حق الاقتراع للطقة العامة، بشأن مصالح بين فئات واسعة من
 السكان والأنديونوحيات التي تعتبرها هذه الطبقات منطرفة فمثلاً، حين بأخر
 حق التصويت للعمل في بروسيا وغيرها من الدول الألمانية تبقى المظن
 الديمقراطي مع المطالب لاجتماعية نسيار لاشركي الذي لم يكن في حبه
 ديمقراطياً سرائر وقد احتاج لأمر إلى وقت كي يصح التدر الاشتراكي
 ديمقراطياً بالمعنى ليس في المنقش للملكية الخاصة وحمية الحريات الفردية

Aristotle «Politics» in: The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation (7)
 Jonathan Barnes ed.; Benjamin Jowett trans.; vol. 2; Princeton N.J.: Princeton University Press, 1984;
 book IV, Part V, p. 205

محدث في الأساس في هذه الحانة بحبه حمد لطفي السيد في العربية يُظن رمطوصابى،
 السياسة، ترجمه عن (العربية حول تاريخي - ساهينير، عريب حمد لطفي السيد) مدوح بيروت
 لمركز العربي للأبحاث وداسة السياسات، (2016)، ص 387-388

وتحدد تعود الدولة لكن لاستقطب طر قائمًا في المجتمع الأثامي وأثر في الديمقراطية الوليدة بعد الحرب لعممية الأولى

ينطبق هذا الأمر إلى حد بعيد على حالة لدول العربية، فحيث أدت انقذات الحكمة أكبر قدر من مدومه لإصلاح و تعبير شذات رذات فعل متصرفه غير ديمقراطية، إضافة إلى أن الانقلابات الحادة ضد النظام الملكي، كما في حالتي مصر 1952 و عرق (لأكثر حدة ودموية) 1958، أشتحت عمومًا أنظمة استبدادية، وإن كدت حين صعوده أكثر حدة من الأنظمة الملكية تقنيده (وهي تلك لمرحلة كان الزهد على دور الدولة لتحديثي انحصري يسمى توحهاً تقدميًا) وقد رفع لاقبال المصري شعرات ديمقراطية في السنة قبل أزمة آذار/ مارس 1953 في مجلس قيادة الثورة، بيد أنه ما سث أ تمارن عنها بعد تلك الأزمة بمصلحة احكار السلطة وحل الأحزاب، ولا شت سدي في أن ثمة علاقه بين شوء التيارات انديية المتطرفة في العدم العربي ونصرف الاستبداد وسذه أي أفق لتعبير، وريث فذات وسعة من ماس مظاهر لتحديث والعلمية من أعنى بعممية قمع المجتمع

يعتر ليست قدرة الأمم على تطوير ثقافة سدسية ديوية مشتركة لجميع الأحزاب والقوى السياسية من أهم امتحانات شرعية النظام الديمقراطي⁸ والمقصود هو ما أطلق عليه أيضًا «الديابه المدية»

تطورت الديمقراطية لتاريخية تدريج، واحتج ترسيخ مؤسستها وقيمها إلى وقت لكن التدريج بم نفي السلمية بضرورة وحلاف لتتحدثيين اندي جعلو التاريخ السابق بديمقراطيات بليزية في بريطانيا وولايات المتحدة بمودجيهام المفضلين، وإن تطور في بريطانيا لم يكن سلميًا وفي

(8) بحل ها إلى فرصتي في ذذ الدبر والعلمانية في سياق تاريخي ن أساط الدبر سأو بدرحة كبيرة بباطم العمة التي م بها مجمع من سمحعات، بما في ذلك موقف من تديمراطية، يظهر عرمي بشره، الدبر والعلمانية في سياق تاريخي، ج 1 الدين والتدين بدوحه بروب الترمك تحريي بالأبحاث، 2013)، مطبعة انجرء الأول، ص 8

Lipset, «Some Social Requisites of Democracy» p. 89

(9)

الولايات المتحدة أيضًا، ترافق تأسيس النظام ولولاء رموزه (بمستور، والآباء المؤسسون، والفدرالية) مع ثورة وطنية عيفة ضد الإنكثير أم بقية رموز الندية الوطنية (حطبات لينكون، وريرة أصرحة الشهداء، والأشيد الوطنية) فقد شأت في حصم لحرب الأهلية بدموية السعة العنف، وبعدها مباشرة، في سياق صوع ذكرها. لم تنشأ الثقافة السياسية الأميركية، والديانة المدنية الديمقراطية¹⁰، بمعزل عن ذلك ما يهماها أن لستيت يعلّق أهمية على ربط الديمقراطية بإنتاج الهوية الوطنية المشتركة، من دون أن يستحده هذه المصطلحات.

في مقارنته مسارات محتففة قدت إلى الديمقراطية بلبسية أو الفاشية أو شيوعية، لم يقدم باريتون مور مسار الديمقراطية بوصفه مسارًا سميًا، بل قدّمه من دون تجميل بواقع العنف والمعاناة في عملية رسملة العلاقات الررعية في أريف بواسطة تسبيح الأرض وطررد ملاحين وانحرب الأهلية في إكترا، وعبر ذلك من التحوّلات لاحتتماعه التي لا تحو من العنف وما بمكّر حص الدحثير من الحكم على التحوّل في فرنسا باعتباره عيقًا في مقبل التحوّل موصوف بالسلمي في برطاني هو إهمال الثورة البيوريتانية في برطانيا، والتعظيم على الحرب لأهية فيها، وإبراز علف الثورة الفرنسية، مع أن مجتمع الإنكثيري مرّ بتحوّل مكّر لا يفرّ عفاً¹¹ "إب التدرج لتاريخي في شكل الديمقراطية لأوس يعي أن المشاركة السياسية بوسعت رويدًا رويدًا، وأنسعت معها شمولية الموطنة وعمقها الداخلي وحرى ذلك من خلال بصلاب وصت إلى حد الحروب الأهلية أحيانًا نكر ما مير النظام

(10) يُطر بحبل الكتب بحوث روبرت سلا بلأ أن سيبب سبب لأميري في مقالة النديان

المدنية في أميركا وكسبه العهد الذي حُث به في عرمني ش. في الدين والعمطانية في سياق تاريخي، ج 2، مج 2 العمامة ونظريات العلفة "مدوخد بيروث الجوك. اعربي بالأبحاث ودرسه سببببب،

Robert N. Bellah, ed., *Religion in America*, Daedalus, vol. 96, no. 1, 1967, 373-380 (2013), accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2MIxUob> Robert N. Bellah, *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Trial* (New York: Seabury Press, 1975).

Barrington Moore Jr., *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1991, [1966]) p. 4.

الديمقراطي الأسجح هو قدره على تعديل نفسه وبماح توليفة حديده في كل مرة، بتوسيع المشاركة، وزيادة الحقوق و بحريات، ووضع حدود للمسلطات، وتعديل حدود بين المحالين الحاص والعام.

حين أصبحت الاقتصادات الرأسمالية المتطورة في أوروبا والولايات المتحدة بأزمة عميقة بين أو حر عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، اهترت الديمقراطية في تلك الدول التي حقق فيها النظام أقل قدر من الشرعية، مثل ألمانيا والنمسا وإسبانيا، فانهارت ديمقراطيات فيها، ونجت فرنسا بصعوبة من مصير مشابه أما الدول التي حلت مواقع مرتفعة على سلم شرعيه، وحيث تطورت ديمقراطياتها بشكل متدرج، بحسب تقدير البسبت، عبر مستويات كبرى بين الصفقات، مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا، فم تهر الديمقراطية فيها وبعد أن بدأ أن التدرج لم يغر السلسلة، به إلى أن التسييم بفكرة التدرج دته لا يكفي لتفسير الشرعية للديمقراطية في هذه الدول، بل ثمة أسباب إصافيه متعنه بالتعمق التاريخي لشوء النظام وتراكمه مع شوء الهوية القومية التي ناست مرتبطة بهذا الصام ورموره، فحين يرتبط شوء النظام بالديمقراطي بشوء القومية الحديثه من خلال الصراع مع دول أخرى، أو من خلال اندحل مع الهوية الوطنية للشعب وثقافته، فإن الديمقراطية ترشح حتى لو تعرضت لهزات، وتعد إبتاح نفسه بعد الأزمات لقد شأت الهوية القومية المرسية مع الجمهورية ومفهوم المواطنة والنظام الديمقراطي (بأزماته العيطة المعروفة في فرنسا)، وكذلك الهوية الإنكسيرية ثم البريطانية التي تتطابق مع الانتماء إلى دولة وملكه الدستورية، وحيث يعي السافر بين وبين هويات وطنية محلية أخرى أزمة تحل بما يتوافق وإم بالانتماء أما في ألمانيا وإيطاليا فلم يتر من شوء القومية مع ديمقراطية، بل إلى القومية شأت قندها، ولم تكن استعددية والحريات داخل جماعة مرتبطة بالانتماء القومي إلى الأمة، أو الوطني إلى الدولة واجتازت هذه الدول أزمات عدة بما فيها عدم صعود الديمقراطية في الأزمات، وبهديره مرة على الأقل قبل أن تنشأ الوطنية لدسورية، أو لولاء لدستور للديمقراطي بوصفه أحد مكونات الثقافة السائدة.

لا شك في أن لائحة في الأداء وتوفير الأمر والخدمات ومستوى المعيشي المعقول يسهم في تدعيم الشرعية. وحين يصب سطر الاقتصادي والسياسي بهرات كبيرة يتضح مدى قوة الشرعية أو هشاشتها¹، ولذلك أشدّ يُسبب في عام 1960، في كنهه الإنسان السياسي، إلى أن من ضروري أن يُقدّر الأمر الديمقراطي بذاتها، لا بمجرد فاعلتها في لمحالب الاقتصادي والاجتماعي، بل لأجل مبرراتها السبسية أيضًا، وحيث تصح الديمقراطية مستقرة بالفعل²، وكي تصمد الديمقراطية في الأزمات لا يعقل أن تعتمد الشرعية على حسن الأداء الذي دحضته الأزمة، بل يفترض أن تكون ثقافة أوساط واسعة من الناس، أو على الأقل ثقافة المحب السياسية الرئيسة، قد تثربت فيهم المشاركة السياسية وحماية الحقوق والحريات

إن بعد الانتقال الذي فضته لاحقاً أعنية متخصص في دراسات الانتقال، وتوقعت له مستقبلًا زاحيًا هو الذي اشتمل على مسودات وتسويات، وعادة ما توحّصت إلى موثيق تحيّد تأثير المتشدد من الطرفين. وقد التشدّد على الانتقال بالتدوّن وحور إلى استتخ أن التحولات الثورية والدرجات العليا من تحشيد الجماهير تشكّل خطراً على عملية الانتقال الديمقراطي وأعتقد أن مطري الانتقال استمدو في هذا التعصيل من دراسات بعض التحديثيين، ولا سيما في ما يتعلق بالتدريج والتسويات، على الرغم من أنهم يهملون ذكر هذا القسم من أفكار بيسيت، وأقصد بحره الذي يناقش فيه مسألة الشرعية ويربطها بشرح الانتقال الديمقراطي، ويركز على نقد الحرة المتعلق بشرط النمو الاقتصادي وروستو الذي يؤكد أن أفكار بيسيت لا تعلق بالانتقال إلى الديمقراطية بل بسبل ترسيخها، لأن عنوان مقاله «Some Social Requisites»، وليس «Prerequisites»³، يتجاهل مسألة الشرعية عنده

1 Lipset «Some Social Requisites of Democracy», pp. 89-91 (12)

2 Seymour Martin Lipset *Political Man: The Social Roots of Political Behavior* (New York: Doubleday 1960), pp. 68-71 (13)

3 Dankwart A. Rustow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» (14) *Comparative Politics* vol. 2 no. 3 April 1970, p. 342 accessed on 27/2/2020 at <http://bit.ly/2axFeW>

تتعلق الديمقراطية عند ليسيت بالصرع، ومكايبة الوحدة في صرع، مما يجعل النتائج متوقعة أيضاً على أسس حل صرعات والقضايا الرئيسة التي تحدث شروخاً كبرى في تدرج أمه من لأمة يكن بمكنا أن يستنتج يسر أن الوحدة في زمن صرع (أو الصراع داخل الوحدة) يفترض وجود الكين السياسي يدي يُسلم به الفرقاء المتصارعون، ويؤدي بشكل حذر التعددية السياسية وسبقها ويمكن استنساخ هذا شرط من التحديث قبل أن يجعله روستو الشرط المسبوق رئيس، بل الوحيد، لما أسماه المرحلة التمهيدية للانتقال الديمقراطي.

تتطلب هذه الوحدة التي تتبع تعددية سياسية في دحج العصب على اشروح العميقة الكبرى التي قد تقسم الشعب، أي تُشكل خطراً على الوحدة السياسية، أو تحيد هذه الشروح بنسويات على الأقل. وهذا لا يعني غياب الاستقطاب السياسي، فهو مطلوب، بل هو شرط توصل إلى الديمقراطية بوصفها نسوية ومن أجل التوصل إلى حل للشروح والقضايا الرئيسة التي تشعل مجتمعاً ما، وصرف النظر عن تفاقمها المتواصل وتركها عرصة للاستخدام السياسي، يؤدي كنه إلى استقطاب الدس ليس بموجب الموقف من القضايا المفردة وعضلات التي تهمهم، بل بموجب رؤية عامة أو أيديولوجيات (أو عضيات هوياتية لم ينسج ليسيت لها)، بحيث يحتاج الانقسام جميع القضايا ويتعطل في جميع المجالات، على نحو يؤدي إلى استقطاب يعد كل طرف فيه فور الآخر في المدفوعة الديمقراطية تهددًا وحوذًا له¹، لأنه قد يسعر السلطة لإقصائه تمامًا عن سياسة وعيها، أو يفرض عليه رؤيته الشاملة للعالم في حالة الصراع لأيديولوجي وقد يدفعه الخوف من ذلك إلى عهد تحالف بدعم أنظمة سلطوية نفصي على أي فرصة لوصول الطرف الآخر إلى الحكم وعضقات الوسطى والبرحوازية في ألمانيا حذت انصر الشيوعيين إلى درجة التحالف مع لادين وولا هذا التحالف مما يحج ساريون في النصوص إلى الحكم ومالت الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا

إلى التحالف مع دكتاتورية صد الاشتراكيين في زمن الحرب الأهلية كان كل طرف واثقاً بأنه في حاد وصول الطرف الآخر إلى السلطة سيفقده عن انسياسة، وسيعرض عليه نمط حياة كاملاً، ويحظر عليه ممارسة طريقة حياته وهذه هي حاد الصراع الطويل بين الملكيين والكنوثوث والعلميين في فرنسا الذي ارتفعت وتيرته في ربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأقصى إلى قدم الجمهورية الفرنسية الثالثة، وبدي لم يتوصل إلى حده نهج عسمية الأميركية والبريطانية و (إسكندرية) التي تمكن لفرعين من ممارسة عقائدهما في النظم الديمقراطية نفسه، بل تمحص عن عسمية إقصائية متصرفة

هذه هي أيضاً حاد كثير من الصفات الوسطى والأقليات لدية وحرء من العثمانيين في البلدان العربية بالظر إلى استعدادهم لدعم الاستبداد، إذا كان يجمع الإسلاميين من الحكم وفرض نمط حياة محدد عليهم، وذلك بوجود شرح عميق لا يقتصر الاختلاف فيه على قضايا عسية، بل يتعلق برؤى شمولية للمجتمع والدولة من نمط حياة الناس، من فهم غير انهمتمين دسياسة. لقد جرى تداول أفكار كثيرة في العالم العربي عن خوف الناس من أن يتقبل الإسلاميون الديمقراطية والانتخابات طاهراً كي يتمكنوا من الوصول إلى السلطة. ثم يُعلقوا بعد ذلك بأنها لمع غيرهم من الوصول إلى الحكم مثلما فعلت الأنظمة الشمولية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وهذا غير صحيح، في رأيي، لأن عموم معارضي مشاركة الإسلاميين لا يحشون امتناع الإسلاميين عن إجراء انتخابات تربية بعد وصولهم إلى الحكم تحديداً، وإلا لما كان العديد منهم يفضل الدكتاتورية التي تمنع أي انتخابات أصلاً على حكم إسلاميين منتهيين. إن العامل الرئيس يعود في نظري إلى حشيتهم من تدخل نظام حكم إسلامي في محالهم الخاص، وفرض نمط حياة شمولي عليهم، فصلاً عن فرضه في المجال العمومي، وهذا لا تقدم عليه الأنظمة السلطوية غالباً إن مشكلة فئات وسعة مع لإسلاميين في العالم العربي هي تعبير عن شرح حتماعي تدفي وليس عن خلاف سياسي، لأنه يتعلق بوجهات شمولية تداول طابع الدولة والمجتمع وحتى نمط الحدة لخاص، وهو الأمر الذي يفرض أن تساونه أي عملية إصلاح أو مراجه تقوم بها الحركات الإسلامية حد مثلاً فرض قوانين تفقد الحريات

الحداثة والعمدة¹⁶، التي فرضها نظام شير النرابي في السودان بعد الانقلاب على النجم ابراهيمي، والتي أصبحت من أهم رموز الاستبداد المشهور بها لدى أوساط واسعة من الشعب السوداني، كما تيسر من مشاركة لساء نقوه في ثورة ضد نظم مستبد وفشل ومعزول دوليًا وتدخل في خصوصيات الناس وفصليه ليس موافقتهم على العمل الديمقراطي ودخول البرلمان، ولا عقيدتهم ومطحياتهم، دامت تحصنهم هم، بل مسألة فرص تصوراتهم الكلية ومطحياتهم على الناس باستخدام الدولة وأدوتها. هذه هي القضية وقد درجت حركات ديمية سياسية، حتى وهي في المعارضة، على مطالبة لأصمة الاستبدادية في العمة العربي وفي بعض البلدان المسمى، يحرص مثل هذه الأمور على المجتمع (بحسب شعار تطبيق الشريعة)، والناس بحقوق الأقلية وتعير سياسيين محالفين بأفوليتهم الدينية، الأمر الذي جعل الناس تنسأ عما سمعته تلك الحركات إذا وصلت إلى الحكم. وتتطلب مثل هذه المراجعة مقارنة الديمقراطية ليس بوصفها مسألة انتخابات ومشاركة سياسية محض، والحرية ليس بوصفها شرطًا لتوفير انتخابات نزيهة وكفى، (كما فعل ثير وشومستر وليسيت ممن عرفوا الديمقراطية اختزالًا)، بل باعتبار الحريات المدنية مساوية للحقوق السياسية في مثل تعريف الديمقراطية، وليست مجرد شرط للانتخابات النزيهة والمشاركة السياسية

تؤكد هذا أن مسألة الشروح لاجتماعية والثقافية لا تقتصر على الصراع بين الأيديولوجيات الشمولية، ولا على تعددية الإثنية والعدنية في دولة ما. إن ما يؤثر في الديمقراطية ليس هذا في حد ذاته، بل تحويلها جميعًا إلى سياسات هوية، كأن الطريق إلى ذلك يمر بتسييس العدنية أم الإثنية، أو قصر السطيم أو الحرب السياسي على تمثيل ما يدعي أنه مصالحها، أم عبر تحويل قواعد الأحزاب الأيديولوجية ولعدنية إلى هويات ثقافية وأنماط حية

(16) أفند فر من مثل المادة 52 من القانون الجنائي لعام 1991. وهو من النظم العمة بولاي في المحافظات وهذه النوايب وصوب الدولة في حمة الناس سبب نوع الناس سم يكتف سلامو حجة الإسلام بعمية في السودان والانقلاب على نظام برنامي في عام 1989، بل جاء بلاحد فرص بعد حياء معين على السوربيين، ما أدى إلى سقوط شديد عد هذا بعدلهم بعدية بدهم والدينية والإثنية التي يمتد بها هذا الشعب

ونظيف الأحرار لسياسية والأيدولوجيات. وكما حصل في الصراع بين الأحرار العلمية والدينية، تحول لإحزاب المسموم وقواعدهم لاجتماعية إلى «جماعة» فعلاً، أي إلى مجتمع عصوي قائم بدته، يسهل تنظيمه وتحشيه، ويتميز بسطحية حيدته، فسهل على خصم السلطوي أيضاً عزله عن بقية المجتمع عند احداث الصراع. وهذا ما تحولت إليه في الماضي بعض قواعد الأحرار الشيوعية وبقوميه المتطرفة أيضاً. وما زال كثيرون يذكرون كيف تحولت قواعد الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى ما يشبه الطوائف والأحزاب المعتقدية. المرة إذاً ليست بالتعددية الدينية أو الثقافية هي حد ذاتها، بل في تحويل أي تعددية إثنية أو أم حربية إلى سياسات هوية تحول الانقسام في كل قضية مهما كانت صغيرة إلى «نحن» و«هم».

دفع موضوع الشروح الإثنية ولطائفية العديد من السحش إلى الشؤم بشأن توفر شرط أساس لنجاح الانتقل الديمقراطي، وهو وحدة وطنية، وأن من الضروري معالجة قصاب الشروح الرئيسية في العنصر العربي قبل الديمقراطية لتتني تنويعه، أو انظم اللامركزيه، أو وضع ضمانات خاصة للأقليات، لأن الديمقراطية تؤدي إلى انحصار هذه الشروح العميقة للإثنية أو الطائفية و«إن العملية الديمقراطية لا يمكنها حسب هذه الأمور ذات لطاع بمصيري»، إنما تنهياً لظروف الديمقراطية بعد حسمها أو إدراك عدم إمكانية حسمها، ومن ثم التوقف بشأنها. وكما أثبتت تحارب الانتقالات العديدة، فإن نظمته المتبادلة هي أهم شروط الانتقال الناح []، وجماع ديث أن تشعر القوى المهممة بحالة من الاسترخاء والأمن على مصاحبها تجعلها لا تحشى زيادة نفوذ العناصر المهمشة وهذا هو بالتحديد الشغل العائث في الأوضاع الانتقالية العربية¹، وسعود إلى هذا الموضوع في جزء المحاضر لدراسات

(17) عبد بوهب أفندي، الحديث بطير الانتقالات نحو مجهول دالات في مآلات الثورات العربية وفي صرب الانتقالات الديمقراطية، في أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية (مؤرخة بيروت: مؤرخ العربي للبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 203، ويظهر أيضاً عمل «حشر من منظور ماركس» من بني بط بين الانتقالات الديمقراطية وحرائق الإبادة في الدول المتعددة الإثنية، وعندها وجه الديمقراطية المتطرفة «سعود إلى فرضياته لاحقاً» Nils-Christian Bormann, «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of Manuel Vogt & Lars-Erik Cederman,

للأعداء منها، بفضل ليست بطاء الحرب، لأن كل حرب في هذه الحالة بحرق ذات حتمية متنوعة، وبحسب شروطاً كثيرة أحياناً كما يؤيد بمطالات حاصلي لإقليمي الذي يجمع السيرة إلى تمثيل الأفيم، لأن تمثيل الأفيم يتجاوز انقسامات كثيرة هي داخل الأفيم، ويؤيد اندرنية ليست نفسه، شرط ألا تكون هدرالية على أساس هويات أو جماعات بل على أساس حاصلي ' ويعبر هذه الأمور عوامل مبسرة وليست شروطاً للديمقراطية، بل آليات لتخفيف أثر الانقسامات في استقرار الديمقراطية

يتفق ذلك مع هذا التخصيص فثمة صراعات لا يتمكن النظم التفاضلي من إدارتها بسهولة، وهذه المشكلات تصعب عنه معالجتها، ولا سيما حالات النزاع التي يشعر فيها قسم كبير من السكان بأن نمط حياته وقيمه ابعث تصرر بأيدي مجموعة أخرى من السكان لها نشأة أرمية في النظم الديمقراطية ومهما كانت النتائج فإن السجل التاريخي يظهر أن هذه الأرمية تنهي إلى حرب أهلية، وقد تقود إلى نظام سطوي بل أي خلاف يستقطب السكان إلى مجموعات متعددة هو شرح مع الأهمية والنداء التي تعني مثل هذه لشروح الاجتماعية هي أقل فائيه لشوء نظام ديمقراطي ويدحض ذلك محاولات التقليل من أهمية هذه الشروح أو احتزلها إلى خلافات طبقية كأنها شروح وهمية غير قائمة بفعلي فتجاهلها لا يؤدي إلى روائها، بل إلى زياده حديها وهو يذهب أبعد من ذلك، فالعددية التفاضلية، من مطوره، تُجهد السامع والثقة المصادمة المطلوبة في نضم بفسلي بعددي، وبيئة النظام التفاضلي التعددي الصعيبة هي المجموعات المتحاسنة⁽²¹⁾، وهو موقف ليبرالي كلاسيكي. والمعروف أن اليمين شعوي راح تنسب هذا الموقف بعد أن تحورته الليبرالية ذاتها، وفي رأيي، تتعاضد ديمقراطية الليبرالية مع تعدد الهويات والثقافات، وتجمع في ذلك، إذا لم تُحصع حقوق المواص لها،

(21) في مدافعة مساند عدرايه في 'عرق في كسبي في المسألة العربية ميرب بين اندرالية الإله في نفسه الحاصلي على أساس دري، واندرية على أساس هويته وطاقته وغيرها وعبرت لثانة تهادباً لوحف الدولة بشارة، في المسألة العربية، ص 259-262

Robert A. Dahl, 'olarchy, Participation and Opposition New Haven, C. Yale (22) University Press, 1971, pp 105-108

بل تُقيمها على أساس حقوق المواطن، حتى لو كانت حقوق الجماعة سائدة على حقوق الفرد تاريخياً في هذه بلدان التي قامت لدولته فيها تدرجاً من خلال نوافذ بين جماعات إلى تطير الحقوق الجماعية ضد حقوق المواطنة الفردية هو من التحولات التي تأسسها التي تواجد الديمقراطية الليبرالية المعاصرة

سبق أن تطرقت إلى الاختلاف بين موقف جون ستيوارت مل (1806-1853) والنظرية الليبرالية الكلاسيكية في شأن اندماج الأقليات في الدولة وقولهم المواطنة بكمال الحقوق، وموقف سطورة الأكثر محافظة انبي منها اممكر الإنكليزي الكاثوليكي المحافظ الموردا أكتون (Lord Acton) (1834-1902)، بدفاعه عن تعددية جماعات، وعن الحاجة إلى الاعتراف بوجود تعدد جماعات في الدولة؛ إذ رأى أكتون أن هذا الاعتراف هو أحد السمات الأساسية لتحديد سلطة الدولة. كان هذا نقاش بين استراتيجيتين لمنع تعسف السلطة والاستبداد واعتقد أكتون أن المجتمع متعدد لجماعات أكثر تفصيلاً للاستبداد، من دون أن يعني ذلك أنه نظام ديمقراطي، لأنه يوجد مجتمعات أهلية وسيطة بين الفرد والحكومة المركزية وغيرها، وثمة خطأ في فهم الاختلاف بين أكتون ومل؛ إذ لا ينقسمان بشأن رجحان النظام الديمقراطي، إنما بشأن لإحالة عن سؤال الآتي من الأكثر تقييداً سلطات الحكومة، النظام الليبرالي في مجتمع منحوس لا يعترف بغير المواطن الفرد (بعض النظر عن حصرة هذه المواطنة في حية وإقصائها اعمان والنساء)، أم النظام القائم على تعدد الجماعات القادرة على إدارة شؤونها بأقل تدخل ممكن من الحكومة المركزية⁽²³⁾

تصبح ظروف توتر وتحمص في مجتمع التعددي عند دال أمسح للتصير اللاحق لدى أربس ليهارب الذي يقسسه في كتابه عن هولندا⁽²⁴⁾.

(23) يُعد عزمي حنود المجتمع المدني دراسة نقدية، ط ٤ (الطبعة الأولى: بيروت: المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 26-27. Richard Wollheim (2012)، John Stuart Mill, *Three Essays*, London: New York: Oxford University Press, 1975, p. 85. John Emerich Edward Dalberg Acton, *History of Freedom and Power*, London: Charles and Hudson, 1956, pp. 66-75.

(24) Arendt, Hannah, *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* (Berkeley, CA: University of California Press, 1968).

يمكن، في حالة المجتمعات المتعددة الثقافات، الحفاظ على الديمقراطية إذا لم تكن مجموعة سكانية بأكمها مستثاة من الحكومة، وبشكل عام إذا تحيد العصر الإثني أو الديني أو الإقليمي في الصراع بين الحكومة والمعارضة^{٢٤} وهذا يعني أن ذلك لم يكن يعرض التعددية الثقافية والإثنية بوصفها عائقاً سيوياً في مقابل تجدد بوصفه شرطاً سيوياً ميسراً للديمقراطية، بل يؤكد دور العامل الإنساني أيضاً في التعامل مع هذا العائق، ووضع مبادئ بحلول ممكنة وهو ما قام به نيهارث، وكذلك أفراد مسياني وحوث ليس ضمن دراسات الانتفا، كما سري

لا شك، في رأيي، في أهمية مفهوم الشرعية، كان ذلك لاستقرار الأنظمة السياسية أم للانتقال إلى ديمقراطية، ولا أقترح الاستعانة عن مفهوم الشريعة ذلك. ولهذا أحتج هذا الفصل بنقاش ما كتبه بريه لأبوي عن أن مفهوم الهيمنة (Hegemony) عند أطوبيو غرامشي أكثر شمولاً وأهل قانونية من الشرعية لدى فبر وفي رأيي. لا يعني مفهوم الهيمنة عن مفهوم الشرعية في الديمقراطية، لأن الأخير يجمع القنوية بوصفها تعبيراً مؤسسياً صامداً وحيداً إلى المقولية الاجتماعية لنظام لا تقل لأغلبه سدد من أما الهيمنة فتتسط، وفق غرامشي، من خلال علاقات قائمة بين جميع مستويات المجتمع، وطبقة سائدة ذات رؤية للعالم (World View) أو (Weltanschauung)، وهذا يتغلغل في المجتمع في جميع ماضي الحياة بحيث تتقبل الجماهير هذا الوعي السائد ليصبح جزءاً من «فطرتها السيمية» والتفاعل المؤدي إلى ذلك بين النية العوقية والنية تحتية يتجلى في خلق كتلة اجتماعية - سياسية سماها غرامشي «كتلة دريحية»^{٢٥} ولا أعتمد أن مصطلح الهيمنة كي يصبح شمولياً يُعني عن مفهوم شرعية النظام كما أن شمولية مصطلح الهيمنة وتحويله إلى «تقسيمه» تعطي فقدان التمييز داخله، مقارنة بالتمييز القائم بين الشرعيات المختلفة الديمقراطية وغير الديمقراطية.

Dahl, *Polarchy*, pp. 14-115

(25)

Nazih A. Ayubi, *Overstating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (1961) London, New York: B. Tauris, 2001, pp. 1-8. Antonio Gramsci, *Selection from the Prison Notes* Quintin Hoare & Geoffrey Nowell Smith, eds. & trans. New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1973], pp. 186-188, 181.

إن أفكار غرامشي التي طوّرها لوي بير أوسير (Louis Pierre Althusser) (1918-1990)، وبيكوس بولانتراس (Nicos Poulantzas) (1936-1979)، في تحده الاستقلال لداتي سياسي لدولة عبد بولانتراس، وتطوير مفهوم الأهره لأيدولوجية لدولة عبد أوسير، ليست جديدة على الفكر الديمقراطي، بل على الفكر الماركسي والحديث فيها، ألا وهو ربط الهيمنة بالطبقة، يُنقص فعلتها التحليلية.

تكمن امشكله في أن التطور الفكري في زمن التصراع الأيدولوجي يبدو كأنه يجري في تيارات معيقة متنافسة. فهذا التطور دخل الفكر الماركسي يظهر كأنه اكتشاف كبير، لكن نجد أن أفكار استقلالية الدولة باعتبارها مؤسسات وفضاء صراع بين الطبقات، وليس مجرد أداة قمع بيد طبقة ضد طبقة أخرى، تطورت في الفكر الديمقراطي قبل غرامشي فلا يوجد اكتشاف كبير في هذه المفاهيم التي تبدو جديدة لأنها جديدة في الماركسية، لكنها ليست جديدة في تاريخ الفكر السياسي بشكل عام. وكما أسهمت، لا أرى أفضل لفكرة هيمنة على فكرة شرعية نظام الحكم بمصادر شرعية المختلفة، بل العكس مفهوم الهيمنة، على تحديده في الماركسية، هو محاولة لإيجاد تقسيمها المجتمعات إلى ستة تحتية وأخرى فوقية تتحوّل تبعاً للثابتة للأولى إلى تفاعل بين الاثنين تمنح حالة الهيمنة إن لحل الأسهل لأزمة نظرية تعتمد على أوبنة طرف على طرف آخر في معادلتها هو الانتفاخ إلى الحديث عن التفاعل والتأثير المتبادل، كما بين أي شيء وأي شيء ولا يعني مفهوم الهيمنة عن جدّة إلى فهم مصادر الشرعية هد فضلاً عن فقدان أي معنى عند غرامشي، إذا لم يربط بفكر طفله، وهو ما يجعل من الصعب إيجاد المفهوم. فأغنية من يستخدمونه يفعلون ذلك من دون الصفة لأنهم يدركون ضعف فكرة هيمنة ثقافة طبقة معينة وعدم وضوحها. لكنهم يدركون يحدون المفهوم من سبب وجوده الأصلي وأحياناً، إذا كانت الماركسية هي فكر الطبقة العامة فهي لم تهتم على أوساط الطبقة العامة حتى حين أصبحت أيدولوجيا رسمية لدول، كما أنها لم تتحوّل إلى

هوية (ولا في أوساط مثقفين يساريين)، خلافاً لأندولوجيات دسيرة وقومية تهيمن على مستوى الهوية

ما عاد من السهل تحديد معنى فكر طفله ما أو ثقافته، ومعنى هيمتها. هذا إذ سلّمنا بأن الصفة الاقتصادية ما زالت محددة بالخطوط التي وضعها مركزس لمحنة موقعها من ملكيه وسائل الإنتاج، ولا سيما أن ما يعتبر «فكر الصفة العامة» ليس مهيماً حتى في صفوفها، وأصبحت مسأله هيمته الثقافية في أوساط واسعة من الجمهور مرتبطة بقدرة أي فكر على محاطة قصاص هوياتية ووطية وقومية ودسيرة، وحتى طيفية إذا شئت هوية طيفية وقد شئت بعمل هوية طيفية للعمال في لدول الصناعية في القرن لتسع عشر وستمريت مدة قصيرة في القرن العشرين

كتب عيلر أب رسالة ندرسية تُنعت إلى العوان الحظاً، فهي لم تصل إلى عنوانها، وهو الطقة العامة، لأب الفقراء تنو نقومة في العرب أو الدين في الشرق بوصفها أيديولوجيات تعوية (لا تنفق معه على هذا التقسيم بين الشرق والعرب)، لأنها احتوت على عناصر عاطفية وروحية غير متوافرة في النوعي الطلقي في حنة أوروبا، شئت لأيديولوجيا القومة مع التحول من الريف إلى المدينة في القرن التاسع عشر وانحال نفسها في شوء الأيديولوجيا الإسلامية الساسة خلال عمية تمدين وبتقل فئت واسعة من السكان من الريف إلى المدينة وتحتدي الشرعة الديمقراطية الأصعب، في رأيي، هو على مستوى نهوية بالسطاً أي ما يمكن عدّه انتماء ديمقراطي عبر هوية مو طية قد تساهم الهوية الوطنية والنقومية في تصبيبه، وقد تناقصه إذ لم تحج عمية بء الأمة في أحد الهوية نقومية في احسبان، أكد ديك في أمة قومية، أو في أمة متعددة القوميات وهذه مكره أشد أهمية لشرعة الصم الديمقراطي من هيمة ثقافة طقة ولا شك في أن شرعية الديمقراطية (هيمتها إب شتم) وسحاعة الصم الديمقراطي في شؤون الاجتماعية والاقتصادية، تاهماب في تصيب هذا الانتماء أو الولاء للصم الديمقراطي

الفصل الثالث

عناصر الانتقال عند التحديثيين وفكرة التدرج إلى الديمقراطية

في أفضلية الانتقال من الليبرالية والتنافسية الحصرية إلى الديمقراطية وفي تناقض تركيز مصادر القوة مع النظام الديمقراطي، وفي صعوبة الانتقال المباشر من نظام سلطوي إلى ديمقراطي في توصيف دال لشروط الأنظمة الديمقراطية القائمة ومكوناتها، وفي أنها ليست شروط نشونها، وفي توصيف أليكسيس دو توكفيل لمجتمع أميركي زراعي في القرن التاسع عشر تميز بتوزيع مصادر القوة والنفوذ وتبنى المعتقدات الديمقراطية وفي علاقة احتمالات الديمقراطية بهوية المستعمر، وفي إدخال المقاربة التحديثية عصر الثقافة السياسية.

سَيَن في هذا الفصل أن بعض أفكار دراسات الانتقال الديمقراطي مثل التدرج، والانفتاح السياسي، وطلاق تحريات قبل تعميم حق الاقتراع العام، وثقافة الحب السياسية، ورد في تقليد مطّري التحديث بشكل تعاقب زمني طويل المدى، من دور التحلي عن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية.

ليست الشروط اللازمة للأنظمة العديدة سعي دال راثحة، كما أن إتاحتها ليس سهلاً. وقد بحث دال في الشروط التي تزيد من فرص شوء النظام التعددي، وأفرد لشروطها "فصولاً في كذبه عن التعددية لاسفية،

أو الديمقراطية الواقعية «نظام سونباركي» (Ponyarchov) وهي سعة شروط
 ١. سعاقب الاربحي إن الطريق الأفضل إلى نظام ديمقراطي مستقر هو التقدم
 في مجال الحقوق وحريات وحصر السلطة ومشاركة السياسية وتوسيعها
 بالتدريج، أي الانتقال من البرالية الساسية المحدودة بتوسيع المشاركة
 تدريجياً، ما يضمن عملية نشئة ديمقراطية تدريجية. 2. درجة المركزية في
 النظام الاجتماعي الاقتصادي يُحدث تركيز الاقتصاد في أيدي الدولة تعاوناً
 حاداً في مصادر لقوة السياسية ويحجر على الساسية عمياً وتديهيته لأوسى
 عنه أن استعداد الحكومة للسامح مع المعارضة يرداد مع تراجع قدرتها على
 استخدام العقوبات الاقتصادية الاجتماعية أو لعنف لقمع المعارضة^٢ وتركيز
 الاقتصاد يربد من قدرة الدولة على استخدام مثل هذه العقوبات لقد اعتبر
 اقتصاد السوق شرطاً للديمقراطية ولاحقاً عدل دار رؤيته لاقتصاد السوق
 مع إدراكه توسع الفجوة الاقتصادية وشيء الاحتكارات وتأثيرها الهدام في
 المشاركة السياسية، ولا سيما في توليد اللامساواة لاقتصادية التي تفصي لا
 محدنة إلى تفاوت بين الأفراد في الموارد السياسية، أي تؤدي إلى فجوة بينهم
 في القدرة على تأثير سياسي^٣، مع أن المساواة بين المواطنين، بوصفهم
 مواطنين، هو المبدأ لأول للديمقراطية الذي يقوم عليه حقهم في المشاركة.
 3. درجة تطور الاجتماعي الاقتصادي فامحتمعات المدينة الصناعية
 المتطورة أكثر ملاءمة لشؤون ديمقراطية بسبب زيادة نسب التعليم وثقافته،
 وحريق الدول غير المتطورة صاعياً لمعادرة السلطوية إلى التعددية التنافسية
 يمر عبر تطوير هذا الحجاب بذات 4. انعدام المساواة الاستندد أقدر من

= الكتاب كنه عبارة عن عرض وحينئذ هذه الشروط التي يكتب بعد ذلك في سديس، وتشرحها في
 لقطة ١٠٠٠ هو تخصصي لم يرد في فصول الكتاب المتعلقة بكل شرط

(1) p. 49

(2)

(3) في كتابه الصادر في عام 1998، حصص دال فصلا قصير بدائش فيه مضار الرأسمالية على

ديمقراطية بعد تفصيل الذي يربط بينها وبين اقتصاد السوق، معبر أن الرأسمالية «الوحشي» و«سنة» في
 ما يعيق ديمقراطيه، وأن لا مخرج من دور الدولة ليس عطية السداد لاقتصادي بدواين وغيرها
 محسب و«ما أيضاً لتفويض الأضرار على الإنسان (الفقر وعدم المساواة السياسية) و«نبيه» والمجوة في

المحور وغيرها. Robert Dahl. *in Democracy* (New Haven & Yale University Press 1988). pp. 179

179

الديمقراطية على التكيف مع أمحوات الطبقية الكبيرة؛ إذ تنصرد استقرار النظام الديمقراطي من إحاطة فئت اجتماعية واسعة 5. نُشروح لثقافة التجسس الثقافي أكثر ملاءمة للديمقراطية إلا إذا بحثت في تحبب الشروح الثقافة عن عملية التدفيس السياسي 6. أفكار الشططين السياسيين هذه العوامل جميعها بحب أن تمر عبر الداعنين لسياسيين وأفكارهم ومعتقداتهم⁴، ما يعني إدحر وعي لفاعلين سياسيين وإزداتهم بوصفها عوم من مهمة 7. سيطرة الحارجية: قد تلغي السيطرة الحارجية تأثير جميع عناصر السابقة الماعلة في ظروف عاب سيادة الدولة⁵.

وفق داب، يصعب أن تتحول دولة لم تتوافر فيها مؤسسات متعددة السسة والتدفيس السياسي، ولا يوجد فيها تقيد نسامح بحو امعارصه السياسية، إلى ديمقراطية ذتة خلال نضع سنوات ويدرًا ما تتحول اللدان ذات الدريح الطويل من اتسامح والسياسة السافسية ومشاركة لواسعة إلى دول سلطوية لذل، فمن غير الواقعي ترقب تحولات دراماتيكية في عدد الدول اديمقراطية التعددية خلال حل أو حليل (كتب هذا في عام 1971) وقد تتحو بعض الأنظمة السلطوية إلى أنظمة محتنطة شه سلطوية، وبعض الأنظمة شه السلطوية أو المحتنطة إلى شه ديمقراطية، وقد تصح بعض الأنظمة شه لديمقراطية ديمقراطيات⁶ لكن بعد نشر كتابه بأعوام قليلة بدأ انتقل دول سلطوية مثل النود (1974) وأرتعال (1974) وإسبنا (1975) إلى دول ديمقراطية من دول أن تمر بمرحلة شه ديمقراطية. وهو ما يؤكد إحدى فرصيت هذا الكتاب نتي سبق أن ذكرتها، وهي أن ما ينطبق على تاريخ شوء الديمقراطية الأولى لا ينطبق على شئونها في المرحلة المعاصرة

إن استناحت دال شأن الانتقال الديمقراطي سدرجي انطلاقًا من

(4) Dah' *Polyarchy* p. 124

(5) Ibid., p. 189;

بعد هذه الشروح مكره في كسه الديمقراطية ونقادها نُبصر Robert A. Dah' *Democracy and its Critics* (New Haven, CT: Yale University Press, 1969) p. 264

(6) Dah' *Polyarchy* p. 108

المرحلة الليبرالية هو وصف تحديي لضرورة بشوء الديمقراطية التاريخية هذه حقائق لكن لحقائق الصلة لا تعني حتميات تاريخية، فالعلاقات السسة في ما يتعلق بتغيير الأنظمة حتمائية، والتشبع غير محتومة. ليس بالضرورة أن تمر الديمقراطيات بالمراحل التاريخية الفريدة التي مرّت بها إنكلتر وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا، والتي تحدث هناك أيضاً مسارات مختلفة، ولكن متدده التأثير أصبح الديمقراطية الليبرالية نموذجاً قوياً وحيّاً بمراياه وسياساته وإشكالياته. ولن تمر دول العالم بمسارات مختلفة لاختراعه، بل مسارات مختلفة لتسّ مرن ليصبح محتفمه منه

بدلت علق حوربي دي سما بقادم من دراسات الانتخاب أهميه على مسأله «صناعة ديمقراطية» (Manufacturing Democracy) مشدداً على أربعة عناصر: 1. نوعية المنتج، أي المؤسسات والقوانين والإجراءات المختارة من بين الخيارات الديمقراطية المطروحة، وهذه مسألة مؤسسية 2. نمط عملية صنع القرار الذي أدى إلى حيز المؤسسات 3. صيغة السياسيين والقانونيين الحرفيين الذين اتحدوا لقرارات وصنعوا الائتلافات والتحركات 4. التوقيت، أي تعاقب المهمات في عملية الانتقال لديمقراطي'' وهي لعالم المعاصر، ما عادهذا لنظام لمشودسة محدّدة قائمة على معايير أو قسم أو غيرها، إنما أصبح حقيقة وقعة بها تاريخ وحجتها وإجراءات وقوانين محدّدة، وبشرها بحري على أناس بمدح عسة نجحت في أمكن أخرى'' لذلك، فالأدق هو الحديث عن نسي الديمقراطية وليس عن بشوتها، فلا يمكن تكرار بشوء الديمقراطية بتاريخية في العرب، مثل تحديد لأرستقراطية سبطات النظام لملكي بديج، ونراجع دور الفلاحين، ورسملة لعلاقات في أريف، وبشوء برحوارية رأسمالية مدبرة، ونجاس ديني وإشي، وتصنيع مُكّغر، وطبقه عمله حري احتواؤها قبل أن تشب ثورة (كما في بريطانيا) أو بعد ثوره في بهية ثقرن اثامن عشر وانتعاصب عملية

Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 4

Ibid. pp 8-9 (8)

Ibid. pp 4-15 (9)

في نهاية القرن التاسع عشر (كما في فرنسا)، ومبادئ بحوية تافسية شأب قبل توسيع حق الاقتراع بالتدريج إلح و* لظروف العريضة ليست هي دنها أنظروف انصرورية بمصلوكة¹⁰، والنائج غير لموقعة أو البصادفية في مرحلة ما يمكن صاعنتها أو انشيب فيها عن قصد في مرحلة أخرى.

يعني دس شأؤمه، وندكر أن «عصر الثورة للديمقراطية»¹¹، كما سمه روبرت رورويل دلمر (1909-2002)، أي ثلث الأخير من قرن الثامن عشر، انتهى من دون ديمقراطيات م عدا في الولايات المتحدة وليس من المصلحة القول إن م يسقى الثورة الأميركية شرع صيرورات ديمقراطية محبة كتب قائمة في المستعمرات في أميرك الشمالية وربما سرعنها ساهمت الحركات لثورية في قرن الثامن عشر في حق بعض شروط الديمقراطية، ولا سيما في مسألة حرية لمعتقدات بشرها فيم الحرية والمسودة، كنها فشلت في مهمتها لرئاسة وهي تحقيق جمهوريات تمثلية مستقرة على أساس حق لاقتراع العام¹²، بدذا م حصل في التاريخ أن أسقط نظام سبطوي بقوة معارضته بداخله، ثم حلت في محله ديمقراطية ففدرة الحكومات على مقابله القوة بقوة تُصعب الانحلال الداخلي للدكتاتوريات، ولم يجد دي بسما ديمقراطية ولدت مباشرة من انتفاضة مسلحة قامت بها قوى ديمقراطية ضد الدكتاتورية إلا واحدة في كوستاريكا بعد ثورة 1948¹³ لكن ليس لديه مش آخر معروف، لا تُشنى الانتفاضات المسلحة أو ثورات على نظام ما نظام ديمقراطيًا، ولا تتعال الديمقراطية بحري بالتدريج وليس بفعل ثورة

مع ذلك، لا يصح استقراء تدفص بين الثورة والديمقراطية، بل يصح الاستنتاج أن الثورة لا تؤدي إلى الديمقراطية إلا بدنتها بصلاحيات

(10) Ibid. p. 17

Robert Rowse Palmer, *The Age of the Democratic Revolution: A Political History of (1) Europe and America, 1600-1800* 2 vols (Princeton: Princeton University Press 1959-96).

Dahl, *Polyarchy* p. 209. (12)

D. Palma, pp 37-38 (13)

تدريجية⁴، حتى لو جاء هذا الإصلاح بعد رد دباب وثورات مصادرة ومن ناحية أخرى، يصح أن الثورات الديمقراطية (فرنسا) كانت أعظم أثراً في محيطها في نشر الأفكار الديمقراطية وطلّعت الشعوب إليها، من التحول التدريجي البطيء (بريطانيا).

في عرصه ما يسميه العاقب التدريجي (Historical Sequence) الذي يعتز به عصرًا مهمًا في شوء الديمقراطية صعوبة ويسرًا، درس دال عميقًا لاستقلالات السابقة إلى الديمقراطية، واستقرأ منها ثلاث طرائق لتعبر

أولاً، إن اللزلة السياسية سبق المشاركة وتم بخطوتين كريس: أ. في هذه لحده يقوم نظام سلطوي معلق بريدة فرض التدفيس العمومي ومعه بعض الحريات، وتتحول إلى نظام سطوي تدفيسي ب يتحول النظام السطوي التنافسي إلى نظام تعددي بدرجة المشاركة السياسية لتقصّدت أكبر وهذا هو الطريق الواثق والأمر⁵، فتتاح في البداية حرية تدفيس محصورة في فئات محددة من المجتمع، ثم تحري عملية تعويد على مبادئ الديمقراطية وحين تتاح المشاركة تكون تدريجية كان هذا مسار معظم الاستقلالات التاريخية إلى الديمقراطية والتاريخية والمسفرة، وقد استخلص هذا المعمم النظري من الاستقلالات التاريخية إلى ديمقراطيات العريقة والراسخة في الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا

سحت لمرص لذلك أيضًا في بعض ندان أميرك اللاتينية التي حصلت على استقلالها مبكرًا مقدرة ندون أخرى في العالم الثالث في هذه ندون التي توسّعت فيها الديمقراطية تدريجًا تحت سيطرة لحدة، جاء التنافس الديمقراطي أقل استقطابًا من دور أخرى في نقارة دنها لم تحط بهذه الفرصة

(4) سبق أن نظرت في مرحلة مبكرة في كتابي المسألة العربية إلى أن الثورة لا تؤدي إلى ديمقراطية ديم بأنها صلاح، وأن لإصلاح تدريجي من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي إلى ثورة بمعنى تعبير مصد وعبدت في ذلك في كتاب الثورة والقبالية لثورة بعد ندون العرب في عام 201، وكذلك في مكتب ثلاثة عن نورب مصر وسوريا ويونس

وحاء المعطف التاريخي حين اسجبت لحب لصعظ فذب واسعة من أحل المشاركة في اعمية اسبسة، وفسحت المجال شوء مؤسسات متفنة تُعز عن مصاح شعبية لكن لتعنه الشعبية تجاوزت فذرة أي مؤسسات على احتوائها، وأصبحت أوساط من اسحب المديمة بالفرع، ووقع ارندد كبير وزط الدول في عقود من عدم الاستقرار و لابتقلابات العسكرية منعاقبة وم رالب هذه العقود تنفي بصلالها، بتأثيرات مسببة أو إيجابية، على الانتقال بديمقراطي في نوع من تنعية المسار^(٦).

بما أنه ما عاد ممكناً في عصرنا أن تبدأ عملية الديمقراطية بحصر المشاركة السياسية في مجموعة صغيرة تتوسع باستمرار، وبما أنه صار من غير الممكن أيضاً قبول التعاقب التاريخي الآمن في الطريق إلى نظام ديمقراطي، فإن تطبيق دروس هذا التعاقب يكون ترتيب الأولويات بعد ثورة أو خلال عملية إصلاح، وذلك بصمان تطبيق الإصلاحات في مجالات الحقوق والحريات قبل إجراء الانتخابات التنافسية، التي ما عاد ممكناً أن يتسع نطاقها بالتدريج للاحية القطاعات السكانية المتاحة لها ذلك، بل يجب أن تشمل جميع المواطنين. ويكتمات أخرى، تحديد كيف تُحكّم البلاد للاحية طبيعة النظام قبل تحديد من الذي سوف يحكم

ثانياً، حالات التي سبق فيها لمشاركة الشعبية الدرة أ حين يصح الصم لسطي أكثر استيعاباً لمشاركة الشعبية ب هذه السطوية تتبع المشاركة وتريد فرص التنافس^(٧) وفي هذه الاحالة، تحقق محاطر حمة بتحررة توسيع حق الاقتراع من دون ترسيخ الحقوق والحريات وتعويد المجتمع على ممارستها وحزامها في المدية، فيحدم الصراع بين قوى ميسية واجتماعية قبل أن يرسخ سبامح اسياسي، وحيث الامرام بالحقوق والحريات هشر أو مفقود، ما يهدد بالعودة إلى السطوية في أي وقت وفي بعض هذه الاحالات

La y Diamond, Joshua Hartlyn & Juan J. Linz « Introduction: Politics, Society, and Culture » in La y Diamond et al. eds. *Democracy in Developing countries* (Latin America 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999), p. 15.

Dahl, *Polyarchy* p. 34.

(17)

بحري الانحياز أصلاً لمع شرعية لنظام دكتوري باستخدام هذا الطريق الذي لا يؤدي عاكاً إلى ديمقراطيات، بل يفتح شرعية لأنظمة سلطوية بانتخابات أو استفتاءات.

ثالثاً، الطريق القصير لمحتصر نظام سلطوي معلق بتحول مباشر إلى نظام تعددي يفتح حق الاقتراع لعام ويبيح أسوأ السياسات في الوقت ذاته⁽¹⁸⁾ وانمقصود هنا إراحة النظام السلطوي بالقوة بعد ثورة أو انقلاب عسكري أو خلال أحاسي يسمح بالانتخابات وقد حصلت بحولات مباشرة مفاجئة ناجحة في اليابان وإيطاليا وألمانيا، وذلك بحتلال هذه البلدان لكن دون يأخذ في الحسبان مرور ألمانيا وإيطاليا بمراحل ديمقراطية سابقة أمكن الاستناد إليها لإرساء الديمقراطية التي فرصها سقوط الاحتلال في تقاليد وصية أما في اليابان فقد أنقذ الأميركيون على الإمبراطور للحفظ على استمرارية تمسح الانتعاش الشرعية⁽¹⁹⁾ : وذلك حتف وقع الاستعداد لتعددي المقطع الكامل مع السرح. وهذا من أسباب استقرار الديمقراطية الألمانية المقروضة من الخارج؛ إذ بُدئت جهود تثبيتها في تنفيذ اليابانية، ويحاذ نقاط استناد تاريخية يمكن استاء عليها

الطريق لأول هو الذي اتحدته بريطانيا والسويد في التحول الصويل المدى إلى الديمقراطية والثاني هو الطريق الذي اتحدته ألمانيا من لإمبرطورية إلى جمهورية فايمار والطريق الثالث هو الذي اتحدته فرنسا في الفترة 1789-1792، أي مرحلة الثورة⁽²⁰⁾ : إن معظم الحركات الديمقراطية في عالم اليوم ليست ثورية، وأغلبية الحركات الثورية التي تصبح أنظمة سلطوية بثوره ليست ديمقراطية⁽²¹⁾.

ثمة حالات تداخلت فيها الثورة الوطنية بالمطالب الديمقراطية، أو أسست الحركة الوطنية على ديمقراطية بعد الاستقلال مباشرة في هذه لحالة قد تصح

(18) Ibid.

(19) شرعية نصيصة بمصطلحات ماكس فير، يُظر Ibid., pp. 37-38.

(20) Ibid., pp. 34-35

(21) Ibid. pp. 211-212

هذه سى مكتوثا من مكوبس نهوية الوطنية ويحلب دال النجارت لأميركية والمسدية والإيرسدية والنهدية و (إسرائييه (١) أمثلة على داحل الديمقرطية بالاستقلال الوطني، ما مع الانتفا إلى الديمقرطية (شوري هي هذه الحالات) شرعية عميقة؛ أي إن أيديولوجيا الديمقراطية تعززت بالأيديولوجيا الوطنية وأصبحت عنصر فيها^٢ والحقيقة أنه إذا سلمنا حدلاً تجاهل دال اسعد لكتولوبس في تأسيس «الديمقراطية لإسرائيلية» وقدمها على أساس هي الآخر الأصل، فإن الانتفا لم يكن ثورياً ولا فحاشاً وكان الإنكسر قد أرسوا حراً كثيراً من مؤسسات الحكم الذاتي التي استمدت منها الحركة الصهيونية في ساء الدولة، كما وفرو بعض حقوق والحريات إلى تديهم على فلسطين (1920 1947) غير أن سياسات قمعية كانت السائدة في حانة الفلسطينيين مع تكرر الانتفاضات ضد الاستيطان الصهيوني ولم تُصَف لدولة صهيونية هي السوت لأوى قيام ندونة شيت نلس والقويس الاسداية البريطانية التي كانت قائمة ونم تكرر لقيادة الصهيونية اراعمانية مشككة عميقة مع شرعية مؤسسات الانتداب البريطاني، فمقصها تمكنت صهيونية أصلاً من ستيطان فلسطين وإقامة مؤسساتها، فت عني وأصفت إسيها تعريفها نهودية للدولة، ونسي الصهيونية عقيدة رسمية

حاول بعض لحركات الاستقلالية العربية أن يسي النظام على المؤسسات الاسدية البريطانية والفرسة أيضاً، لكن الأمر لم يعمر طويلاً؛ لأنها لم تحط شرعية لأسس متعددة، منها عخره عن حل معضلات مسألة الزراعية، والهوية الوطنية داخل الحدود المتعسمة التي رسمها الاستعمار، ومخابه الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وغيرها وهو ما سيق على السحب الراديكالية الجديدة من ريف والطبقات الوسطى الذي هي مدينة صاعدة بواسطة الأحرار والحركات ذات الأيديولوجيات الراديكالية أن تصور هذه المؤسسات والسحب التي ست عنيها مؤسسات وطنية بعد الاستقلال بوصفها من مخلفات الاستعمار

إن الصريف لأسوأ نحو النظام الديمقراطي، وفق داب، هو الانتقال الذي يحري وسط معارضة حرة كبير من لمواطنين، كما في حالة شوء النظام التعددي من حرب أهلية، أو ثورة تُرم فيها جزء كبير من السكان الذين ظلوا موطين في الدولة تحت حكم النمام الجديد²³، وتكررب هذه النقطة بأشكال محتلمة في دراسات لانتقال وغيرها، وهي تتعنق بعدم نوق الديمقراطية مع وجود شروح عميقة فاعلة ومسيئة بشأن النظام الديمقراطي نفسه، وفصدا أخرى أكاب منعمة بالأيديولوجيا أم بهوية.

وفي كتبه الديمقراطية ونقادها (1989) الذي صدر بعد ثمانية عشر عاماً من صدور كتبه عن نظام المونبركي، حوّن داب الشروط السبعة إلى شروط تاريخية عميتا، مصيفاً إليها شرطين حدس فهو رأى أن المحاولات برامية إلى تفسير نقد الديمقراطية، أو عداها، أو فشلها اعتمدت حتى مستسات القرب العشرين على تحارب عدد محدود من الدول وبالعت هذه المحاولات في التعميمات مستفأة من فشل الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا في العقد لربع من القرون الماضي على مناطق أخرى، متقذ بذلك نظرية التحديث التي اعتمدت في تقديراتها عموماً على بيانات عن معدّ دخل لمرء، ودرجة لإلنام بقراءة والكتابة، وعدد الجهوات نسبة إلى عدد السكب، إصافه إلى أسرة المستشفيات، وأهملت ظروفًا أخرى تعتبر حاسمة من النحية النظرية في رأي داب، كالنوحات والمعتقدات والثقافة السياسية²⁴.

فما الظروف التي تُعتبر مؤانة لنمو النظام ليولبركي ودعومه واستقراره من مطوره الجديد؟ لا بد من نوافر شرطين كي نُحكم دولة شكل ديمقراطي، وهما أولاً، السيطرة لمدية على الجيش ولشرطه؛ ثانياً، أن يكون المديون أنفسهم الذين يسطرون على الجيش ولشرطة حصعين لعملية ديمقراطية²⁵. يعتبر الشرط الثاني ديمقراطية بديمقراطية، أم الشرط لأور مهم لندية

ibid., pp 46-47

(23)

Dahl, *Democracy and its Critics*, pp. 239-242

(24)

ibid. p 245

(25)

وما يحذر منه دال ها هو صموح الجيش بعد أن أصبح مؤسسة مستقلة إلى القيم بدور سياسي، والحاجة إلى احتواء قدرة الجمع المركزي التي تطورت في عصر الحديث وعلى عكس من نصيرات هتعتون بمصحة لحيوش المهية، يعتبر دال المؤسسة العسكرية محترفة حطرًا؛ إذ نشأ بوحودها فحوة اجتماعية وصيكولوجية بين العسكريين والمدنيين، وبصح الجيش نظامًا اجتماعيًا منفصلًا. وظهرت عواقب ذلك في سرائيل في عام 1964، وعان في عام 1965، والأرجنتين على نحو متكرر منذ عام 1955 حتى عام 1983²⁶. وللمهية العسكرية وجهان إحد. وجه اسعد عن السياسة، ووجه الرفع على المدير والسباسب الذي قد يؤدي إلى الشعور بالوصية عليهم

بعد أن وضع دال شرط السيطرة على جهاز الجمع المركزي، اعتبر أن الديمقراطية الواقعية القائمة (نظم الوالياركي) معترة درجتيًا تتوفر بعض الخصائص المتداخلة. وراح يحددها كأنه بصف إحدى الدول الديمقراطية المتطورة القائمة من دور بدل أي جهد تحيبي مستوى عالٍ سياسيًا من الدحل واشتوة لمرء، ومؤ مطرد للدحل، ومستوى عالٍ من لحيوة الحصرية، وعدد قليل سياسيًا من لسكان سرائيس، وسوع في نوطائف، ومستوى ثقافي مرتفع، وانتشار تعليم، وعملية إنتاج مستقلة سياسيًا بوجهها السواق الوضية والذوية، ومستويات معيشة مرتفعة بشكل عام مع مؤشرات حيده بشأن معدل الأعمار ووفيت الأطلال واستهلاك المود لاسهلاكية وغيرها. ليس في متون البحوث الموسعة باستمرار في شأن شروط الديمقراطية ما هو أكثر ثوبًا من العلاقة المتبادلة بين أي واحد من هذه المقاييس المجتمعية ومؤشرات الديمقراطية أو الوباركية²⁷ وتحدد أسلاد لحدثة، وفي وصف دال، النظم الديمقراطية لأنه يشتب تقوى والنقود والسلطة، ويورعها بين عدد كسر من الأفراد والمجموعات²⁸.

Ibid., p. 250.

(26)

Ibid. p. 251.

(27)

Ibid. pp. 251-252.

(28)

لكن، نُسب المرداني بغير حق نظام الديمقراطية المعاصر شرطاً لا ضرورياً ولا كافياً لشئونه وشيئاً لا ينبغي أن أعديه سكان الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر كانوا رعيين وريعيين 94 في المئة منهم يعيشون في مناطق ريفية وفي عام 1830، أي عشية قيادة ألكسندر دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) (1805-1859)، كانت النسبة 97 في المئة²⁹ وعثر مؤرخون معدل دخل الفرد حين كتب توكفيل كتابه الديمقراطية في أميركا ما بين 350 إلى 400 دولار أميركي في عام نكر سياسة الساسية كانت قد تأسست في الولايات المتحدة قبل رحيله إليها لمدة طويلة. ويمكن نقول إن التعددية تنافسية المقصورة على بعض كانت موحدة في عام 1800 تقريباً، حين كان معدل دخل الفرد أقل من ذلك وما يصح في الولايات المتحدة يصح بدرجات مختلفة في نيوزيلند وكندا وأستراليا والسويد وحتى في بريطانيا إلى حد ما، حيث كانت هناك سياسة تنافسية في القرن التاسع عشر، مع أن هذه الدول كانت على درجة منخفضة من التطور.

يبدو أن مجتمع رزاعي في الولايات المتحدة منك سمين حسمين بحسب توكفيل ورع مصدر القوة والنفوذ، وتسي المعتقدات الديمقراطية وحلافه للتصير التحديثي القائم الذي يربط بين الديمقراطية وحوارية ربطاً محكمة، اعتقد توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) (1743-1826) وجون تايلر (John Tyler) (1790-1862) وغيرهما من المطربين وانقادة الجمهوريين³⁰ أن المجتمع الزراعي المكوّن من جماعة المستعنة للرعي هو أمر ضروري لوجود جمهورية ديمقراطية، وقد رأوا في هؤلاء عماد النظام الجمهوري الديمقراطي لكن، في حين كانت هذه المجتمعات الزراعية

(29) كتب توكفيل كتابه الديمقراطية في أميركا بعد رحيله إلى الولايات المتحدة في عام

1840، وشيئاً لا ينبغي أن أعديه سكان الولايات المتحدة في عام 1840 ونشأ في عام 1840

Ibid., p. 233. (30)

Dahl, *Polity* pp. 69-70 (31)

Ibid., p. 7. (32)

(33) بين المصنوع الحرب الجمهوري في سبعين، والمكر الجمهوري

محتتمات حرّة، فإنّ السّلدان الرّعبه فف عصفوا لا تتألف من محتتمات رراعية حرّة³⁴³

سحد عفا ارسطو تقففراً قرففا من ءنث هو أن امحتتمع لفءمقراطف هو محتمع المرارعفن المسقففن لأساب شففة بالأساب النف بفها الأء المؤمنسون بلولابء ائمتحدة ففهم مسقفون ولا تتءحلون كئفراً فف ءفة الآخرفن؁ وفس لسفهم وقت كئفر ئفسفة؁ لءلك ففهم لا فسءءمون اسلطة بومراض؁ ولا فسءون عى مكسب ماففة ففها. «من أءل ءنث شأت الءفمقراطفة بلا مشقة ءء تعمش الأكثرفة من الرراعة ومن ترسة الأنعم وما آفها فسب عبة ففف نعمر بلا اسطاع؁ ولا فسسبع أن فسجمع إلا مافراً [] ولئن فعمر المرء ءفر من أن فسءكم وفسأقر»؁ ءفء لا تأتي مراولف السلطة بمسافع ءلفلة «لأن الناس عى العموم فؤثرون الما عى ائشارفف»³⁴⁴ وفف مسألة الرزاع وملاءئهم لءفمقراطفة؁ سءر أرسطو أن فقامة أعسففهم ءارء الفسة فف الأرفاف فسع طفة ائءار من الاءتماع فف ءمعة من ءوفهم³⁴⁵ وأعففء أن الفص ءفء هو فقفل ما فسففه الأفر أو ممارسة السلطة بفامراض؁ وترفء فءارة السلا ءلمافون والعرف؁ والاءتماع فكون للث فف لاسئفاء فءسب ورفما كان هذا عصفراً الفرفلأ مبكرأ عفا أرسطو.

فؤفء ء عى أهمة معففء ساشطفن الساسفن؁ أو ما بمكف عئافه السءة فسفسفة؁ ولانسفال قء فكون فءافاً ءافاً لسءة السفسفة ووعفها.

Jahl, *Democracy and its Critics* pp. 253-254

(34)

Aristotle «Politics» in *The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation* (35 Jonathan Barnes, ed.), Benjamin Jowett (trans.), vol. 2, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984, Book V, Part IV, p. 2093

سنءلما هنا فرءمة أءمء بظمف السفء لأفها فسفال سفن الإنكفرف الءف فسءءفمه بءقة فسظر أرسطو ءلفس؁ الساسة؁ فرءمه عى الإعرففه ءون بءلفمف مسفلفره برفب أءمء بظمف السفء (مسوغة برفب ائفرء العربف بلاءء وءراسف سفساف؁ 2006)؁ ص 439 وءكب أسفوا ءفما فف ءفن فكون الءكام من ع وفس بظمف ائرفء فؤاف فسف لءفهم من الفرف بلاءماع بسفر؁ وفسكون ءءكم بءفون؁ وفسكون ءمءفهم فسف فف لاسئفاء؁ فسظر المرفع فسف؁ ص 388

Aristotle Book VI Part IV p. 2094

(36)

ويؤكد شرعية لنظام الديمقراطية أيضًا؛ أي إيمان شعبية الناس بأنه نظام شرعي³⁷. وهو لا يتمكن من تفسير عدم استقراره في بعض حالات. كما في الأرجنتين مثلاً، إلا أن الصعف الترام الناشطين السياسيين المبادئ الديمقراطية³⁸ وأحياناً لا يمكن أن تقوم ديمقراطية تحت السيطرة الأحادية. وهو يعدّ لبنان وبيرو وألمانيا والمسا حالات غير قاندة لتعميم، ليس بالضرورة أن يرعى نظام بولياركي نظاماً بولياركياً في بلد آخر وباهتمام دال بموقف اسحب للسياسية وثقافتها بصم عميقاً إلى مطّري الانتعاش ودلّسة إلى الشرع الخامس، وهو التجانس الثقافي، اعتقد أنه يجب أن يقتصر على عيب التصراعات الثقافية، أو تحييدها عن عممية التفاضل السياسي على السلطة. فتحة دول ديمقراطية غير منحاسه ثقافياً (سويسرا، بلجيكا، كندا، الهند) وربما كنت كوريا هي الأكثر تجانساً، ولكن كوري الشمالية لا يحكمها حالة نظام ديمقراطي، وهذه هي حال اليمن وألمانيا في الماضي، وبولندا ومصر وهديتي وغيرها ليس التجانس الثقافي شرطاً للديمقراطية، وليست التعددية الثقافية شرطاً لها أيضًا.

إن حالة الانتعاش الديمقراطي المودحية بالنسبة إلى دار هي سي تتوفر فيها لشروط السعة المذكورة سابقاً، بعد دكتورية لا تحظى شعبية في مثل هذه الحالة يمكن أن يجري انتقار سريع لكن تراص نوافر هذه الشروط هي دولة واحدة بدر إحصائيات أما الحالات غير الواعده فهي التي لا يتوافر فيها عدد من الشروط سعة، وهي الأعنية المثيرة لتشؤم. وهذه حال معظم الدول التي تحتاج إلى مساعدة اقتصادية أميركية، من منصور دال، لدى يعتقد أن أميرك راعية هي تحويل دول إلى ديمقراطيات عبر تقديم المساعدات لها، وهذا غير صحيح أصلاً وفي رأي دال، فإن إسهام ادعم في شوء الديمقراطية غير موضح³⁹. أما بالنسبة إلى تصدير المودح بالتدخل عسكري المباشر فقد رجح في الماضي في إيطاليا وألمانيا والمسا واسبان كما رجح

Dahl, *Democracy and its Critics*, p. 261

(37)

Ibid., p. 262

(38)

Dahl, *Polyarchy*, p. 210

(39)

الاستعمار في الحاصي في خلق أنظمة ديمقراطية في الهند والبنغال وجمهورية
بورنيو، لكن معظم الدول التي استقلت بعد الاستعمار لم تنشأ فيها أنظمة
حكم ديمقراطية، أو لم تصمد فيها وبعد أن خضعت لكونيوية من الوجود،
لم يكن التدخل اليوكولوبياني في شؤون دول ملائكا أص أو مؤاندا نشوء
الديمقراطيات

في البحث عن سمات أو عدة في تفسير ديمامي لتعبر، اقترح لوسيان
بي المدة نظرية دال والشروط سبعة الأكثر ملاءمة لهذا النظام والأقل ملاءمة
ويمكن جمع هذه العناصر، كما يقول، مع النموذج الديناميكي الذي اقترحه
روستو في مقالة في عام 1970، في شرح صيرورة الانتقال إلى الديمقراطية.
ويتحدث نموذج روستو الذي يتخذ نظرية تحديث من داخلها، والذي ستتطرق
إليه لاحقاً، في أن نشوء الديمقراطيات ليس حتمياً، ولا مرتبطاً بشروط بيوية
مستقرة، بل يرتبط بدولة مستقرة يشأ فيها صراع يتعدى حمة إلا إذا قدمت أقوى
الرئيس، التي ليس بالضرورة أن تكون ديمقراطية، تسوية تلخص بالتوافق على
القبول بإجراءات ديمقراطية لا يحصر فيها طرف كل شيء، ولا يربح الآخر كل
شيء، ثم تتلوها عملية تعويد على الديمقراطية

اقترح بي إضافة عوامل مثل الثقافة السياسية لساندة والتفكير التاريخي
في هذا الصلح، مثل روستو، من أزمة النظام سلطوي، فمة أيضاً فروق في رده
الفعل عليها بين المجتمعات، ساحية القبلية لإجراء تسويات، وفقاً للثقافة
السياسية السائدة ومدى توافق تحارب سادة مع المؤسسات الديمقراطية⁴
وأكد نسبب أيضاً في مقاله المراجعة التي نشرها في عام 1994 على مركزه
الثقافة السياسية، وعنده أحد أسبب الارتداد عن الديمقراطية في كثير من
الدول عمثلاً، من بين الدول التي أصبحت ديمقراطية في الفترة 1975
1931 طنت 4 دول من 17 دولة فقط ديمقراطية في عشرينيات القرن
الحاصي وثلاثيناته ومن بين 32 دولة ديمقراطية كانت فاعلة في عام 1958

Lucian W. Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review* 40 (1946): 1-15. Accessed on 13 March 2020 at <http://bit.ly/2weogbF>

أصبح ثلثها سلطويًا حتى منتصف تسعينيات وأُشير أيضًا إلى استحداث كيون الأول ديسمبر 1993 في روسيا حين نالت حركة هاشنة 24 في المئة من الأصوات، فيما دال الشيوعيون 15 في المئة ويعود ذلك، في رأيه، إلى عدم توافر فرصة لتطور ثقافة خاصة للديمقراطية عند حصول تحول حاد عن النظام السلطوي⁴¹ ويبدو بُسِيت في هذه المرحلة (النصف الأول من التسعينيات) منبًّ فكرة التوتر بين الإسلام والديمقراطية ثقافيًا، وموقف بعض المستشرقين من «العلاقة بين الإسلام والديمقراطية»، وأب «الحرية السياسية عربية عن الإسلام»⁴² لكن لم يحظر في ذاته أسؤال «ثقافي» أيضًا أُنِست الحرية عربية عن النوراه اليهودية والنصوص الدينية المسيحية؟⁴³

يوصل لبسيت شكل متأخر إلى سيحة مفاده أن الدراسات التاريخية المعبرة تُدور أظهرت، عند بحث المتغيرات المتفاعلة والمرتبطة بالديمقراطية، أن العوامل الثقافية أشد أهمية من الاقتصادية⁴⁴ وعاد إلى مفكرين محافظين مثل جورج كيان (1904-2005)، وبرنارد لويس (1916-2018) ليكرر أن الديمقراطية نحتت في أوروبا وتحديدًا في شمال غرب أوروبا، وكذلك

Sevmon Martin Lipset «The Social Requisites of Democracy Revisited» 993 (41)
Presidential Address» *American Sociological Review* vol 59 no 1 (February 1994) p 3 accessed on 13/2020 at <http://brLy2PRu3bz>

ibid p 6; Panoyiotis J. Vakkari «Islam and the State» London: Croom Helm, 1988 (42)
p 3 R. Robin Wright «Islam and Democracy» *Foreign Affairs* vol 71 no 3 1992 p 3 accessed on 13/2020 at <https://www.famag.org/News/Ernest-Gellner-of-civil-Society-in-Historical-Context-of-international-social-science-journal-vol-43-no-3-August-99-p-346> accessed on 15/2020, ii
ibid 9-13; VyHyuan A. Kazancig «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective» *International Social Science Journal* vol 43 no 2 1993 p 345; Bernard Lewis «Islam and Liberal Democracy» *The Atlantic* vol 27 no 2 (1993) pp 96, 98, accessed on 13/2020 at <http://brLy2NWond7>

(43) ساجدور أن حصص كتاب كمالا ضمن هذه الدراسة بعنوان «عبر الإسلام»

و الديمقراطية

Lipset «The Social Requisites of Democracy Revisited» p 5; Sevmon Martin Lipset, (44)
Kyoung Rung Seong & with Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy» *International Social Science Journal* vol 45 no 3 (May 1993) pp 368-70

هذا رأي هسيوب يهد *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* vol 4 Norman Oklahoma: University of Oklahoma 99 p 398-311

في دول لبي سنوخص فيها سكان هذه المنطقة، مثل إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما؛ أي إن الأمر مرتبط بسكان شمال غرب أوزون وثقافتهم التي حملوها معهم وفي رأي كين، ما رلد سطر الدليل على أن الديمقرطية قد تكون نمط حياة طبيعيًا بالنسبة إلى شعوب أخرى، فهو يدعي أنها نمط حياة طبيعي لشعوب شمال غرب أوروبا وسنّي لوسس الموقف نفسه؛ إذ يقول إن مستقن سيشت هل في الإمكان رزع مثل هذا النظام في ثقافات أخرى " ولا بدري كيف يمكن عد ديمقراطية نمط حياة طبيعي في مكان وغير طبيعي في مكان آخر، مع أنها لم تكن «نمط حياة»، ولا «طبيعية» في أي مكان قبل نشونها.

كما وجد بوبس ضمن التقييمات انكميه أن متغير دا النصة الإيحائية حدًا بالديمقراطية هو انماضي الاستعماري البريطاني للبلد المعني حتى إذا استشيب الولايات المتحدة وأستراليا، نجد أن كل دونه يتألف عدد سكانها مما لا يقل عن مليون نسمة، وتقريبًا جمع الدول الأصغر التي استقلت ولديها مدرسة ديمقراطية مستمرة، كانت مستعمرات بريطانية⁴⁵ ويبدو أن مقصود أن الاستعمار البريطاني اعتمد عالميًا على حب البلاد (التي احتارها) في إدارتها، وسمح لهم بالعمل في المؤسسات التي تدر إليهم، ومنها مؤسسات برلمانية؛ أي إن الندون عاشت نوعًا من الإدارة عداية في ظل حكمه البريطاني. حلاق للتقيد الكولونيالي الفرنسي

قامت مؤسسات لإدارة الدتة التي أنشأها الاستعمار بدور في توليد المرحلة بصرية الأولى بعد الاستقلال لكن هذا لم يعتمد على هوية المستعمر، بل على سياسته في لإدارة هريطاب أدارت الهند بحكومة قنمة بداتها من الإنكليز، وأشركت نحبًا هدية في بيروقراطيتها، وكان ستعمارها انتديًا في فلسطين والأردن والعراق، ومبشرًا في كينا وترايب وأوغندا

Epstein, "The Social Requisites of Democracy Revisited", p. 5. George Kennan, "Diplomacy" (1945).

Janger, "Current Realities of American Foreign Policy" (Boston, MA: Little Brown, 1977), pp. 4-43.

Lewis, pp. 93-94.

Epstein, "The Social Requisites of Democracy Revisited", p. 5.

(46)

وُثِّتَ عاروق بين دول أميركي اللاتينية التي حصصت للمستعمر نفسه أن من غير الممكن تفسير احتمالات لديمقراطية بمسألة الإرث الاستعماري قطعية البلد نفسه أثرت في نتائج تصاعد الإرث الاستعماري معها، وأحدثت وقعت في القرن التاسع عشر نفسه تُفسر كثيرًا من التطورات اللاحقة أيضًا فهي دولة مثل تشيلي مُنِكت مؤسسات ديمقراطية مقلدة أو محدودة في قطعية مع الإرث الاستعماري ثقافة ومؤسست وبس بالء على كما هي الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول استعادت من عرنها وضعف موردها لُسيبي ومن إهمال المُستعمر لها في تأسيس إدرة دانية ودُمر الصراع العيف مع المستعمر المؤسسات في دول أخرى بعض هذه المؤسسات قدّمت حماية بالحد الأدنى لسكان الأصيب صد أصحاب الأرض والأوليغاركب المحلية، لكنها احتفت خلال حقه الاستقلال “ بحب رؤية الأرمة من راوية ساء الموء في دور رُسمت حدوده شكل مصطع، ما يُدكر بعمية إقامة الدول وبرع الاستعمار في أفريقيا في مرحلة مأخرة⁽⁴⁷⁾ مع انقارق أنه في زمن استقلال دول أميرك الجنوبية، في القرن اتسع عشر، لم تكن ثمة صمدت للحدود، ولم تتوفر وسائل الاتصال والمصطع بدولية وصمدات لسيادة عاثمة حاليًا

الحقيقة أن الحرتين العربيين للانتقال بعد ثورات 2011 تش عكس ما ذهب إليه ليست في شأن هوية المستعمر فتوس التي حح فيها الانتقد سبًا كات مستعرة فرسية أما مصر تي فشل الانتقد فيها فعرفت السيطرة الاستعمارية البريطانية عليها تحت اسم الحماية وربما يدفعها ذلك إلى أن يعدل مقولاته هذه بحيث نصبح على الحالات التي جرى فيها شوء الديمقراطية أو الانتقال إليها تدريجيًا، أو مباشرة بعد لاستقلال، وليس بالثورة بعد عقود من الاستقلال. وعناء، لم تدم هذه الديمقراطيات الهشة المكرة التي تسمى عربيًا بالمرحلة الليبرالية طويلًا بعد الاستقلال ولحقيقة أن هذه المرحلة في ساء وسورية بماصيهما لاستعماري افروسي لم تختلف

Diamond, Hartlyn & Lutz p. 9

(47)

ibid p 10

(48)

كثيراً عن المرحلة الليبرالية في مصر وعموماً، تثب الحجاب أن مثل هذه التعميمات المستمدة من حارب تاريخيه تتعرض باستمرار للنقص، على نحو يدفع إلى تعديلها بموجب التطورات امتلاحقة، ويسبب رعمها التوصل إلى تعميمات نظرية.

حيثما حاولت بسيت إضافة عصر أخرى إلى نظريه التحديث من خارج العومل الاقتصادية والتعظيم، فإنه وقع في خطأ ثقافوي دهمي رائج منذ أن ربط غير التطور الرأسمالي بالروتستنتيه بسب أخلاقيات العمل فيها كما دعى لبيست أن روتستنتيه أكثر ملائمة للديمقراطية، لأهميه عصر استقلالية نورد الأخلاقية، في حين توجد علاقة متية بين دين والدولة في الديانات الأربع الأخرى الكاثوليكية و الأرثوذكسية مسيحية و لإسلام والكوموشية⁴⁹ وهي رأي المخلف برأي غير الأصلي، إن سنوك لشر لا تحده بصوص الديانات وعقائد المذاهب، بل أنماط ممارسة الدين التي تشبه بين الديانات المختلفة، والتي تساهم في سورتها عومل عدة، منها السية الاجتماعية والأعراف الموروثة وصيغة عدم الحكم السائد، وعقيدة أيضاً والمذهب و لتيحة أنه قد يوجد في الإسلام ما يشبه نمط لدين الكائفي لدى أوساط بعينها في صروف بعينها والسؤال يدور هل حول شروط لاجتماعيه الاقتصادية التي نجعل لئله اجتماعية تمارس نمط الدين هل، مثل ذلك تأثير، ولا علاقة مباشرة لهذا كله بالصوص مقدسة. أما علاقة الدين بالديمقراطية فلا تتوقف على نوع دين أو مذهب، بل تتوقف على نوع العنمة التي مرت بها لبلاد، وأنماط الدين الجديدة التي رجعت عن تداعل العنمة والتحديث مع أنماط الدين و ثقافة الدينية سائده، ومسوى التطور الاجتماعي في زمن لعنمة فحين تُفرض العنمة من أعلى قل أن تمر المجتمعات بحد أدنى من العنمة المعرفية، أي التعامل مع الظواهر الطبيعية الاجتماعية والسياسية والجسد الإنساني، ليس بتفسيرات عيبية بل بموجب قوايها، أو بالاعتماد على أحصائين (يسمّون علماء أو خبراء) من جهة، وعلى العنمة السياسية التي ترعى نشوء منطق

الدولة وإخضاع المؤسسة الدينية له وصولاً إلى خصخصة القرار الديني من جهة أخرى، تتخذ أنماط التدين أشكالاً رافضة للعلمنة، وتصح سهولة الانقياد لأيدولوجيات رافضة للتحديث عمومًا، بعض النظر عن هوية الدين نفسه وإذا تضررت فئات واسعة من عممية العلمنة/ التحديث، وما رالت الثقافة الدينية هي السائدة، فمن الممكن أن تنشأ أنماط تدين رافضة للتحديث عند هذه الفئات

كتب ليسيت مر جعنه بعد أن نشر بعض مضطري الانتقال سانح مشروعهم في شأن الانتقال إلى نديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميرك اللاتينية في عام 1986، المتمثلة بأن الانتقال من نظام سطوي إلى نديمقراطية يشرح حاجات استرتجة على صاعدين السياسيين الذين يحدد مسوكهم ما إذا كانت سسناً ديمقراطية أم لا ولم ينع مع أي مناقشة هه الموضوع باستتلاب عن شروط النديمقراطية التي أصبح يسميها شروطاً مسفة نديمقراطية Democratic Prerequisites وليس مجرد متطلبات الديمقراطية (Democratic Requisites)، وكأنه قصد أن يرد، صمناً، بالرفص على تفسير روستو مقائنه الأولى التي يذهب فيها إلى التمييز بين المتطلبات والشروط لمسقة، واتفق مع غراسيسكو ويصورب الذي كتب أن «العمل الإحرائي لنديمقراطية الساسبة بالحد الأدنى يعني صمناً وجود شروط اجتماعية بالحد الأدنى»^(٥٠)؛ بمعنى أنه حتى الديمقراطية الإحرائية تتطلب ظروف اجتماعية مؤاتية من نوع المتطلبات السيوية التي سبق أن تطرق إليها، فلا يمكن الاستعء عن السحاعة والتنمية الاقتصادية لاكتساب الشرعة في نديمقراطيات ساشئة في البلدان الفقيرة وهه يشأ تسؤن كسر عن العيرب السيوية للارمه لتحقيق النمو، والتي قد تُكَلّف ثمناً باهظاً في مستوى حياة الناس، ومدى توفق إعادة الهيكنه المطلوبه للتنمية مع انتحوز النديمقراطي^(٥١).

Ibid., p. 6. Terry Lynn Karl & Philippe C. Schmitter, «Modes of transition in Latin

America: Southern and Eastern Europe», *International Journal of Sociology*, vol. 43, no. 2, 199

pp. 270-27. Francisco A. Wolfart, «New Democracies Which Demeritizes», in the Andrew W. Ross Center, Latin American Program, *Working Paper*, no. 198, 1993, p. 18.

Upser, «The Social Requisites of Democracy Revisited», p. 7.

(51)

الشروط الاقتصادية والاجتماعية وثقافية ضرورية لموجب هذه المقارنه، لكن نتائج العينة تعتمد على السياقات، وعلى قدرات الفاعلين السياسيين الرئيسيين كالفدّة والرعماء وتكتيكاتهم، ومن ضمن ذلك طريقة الانتخابات ومدى تلاؤمها مع اشروح الإثنية ونسبة الديموغرافية للدولة⁵² ويُنهي لبست بجملة واحدة تقريره من مطّري لانتقال الديمقراطي، وهي أن «احتمال نجاح الديمقراطية أو فشله مستمر بالاعتماد، بدرجة كبيرة، على حيزات القادة والجماعات وسلوكهم وقراراتهم»⁵³.

عموماً، فإن عدد العوامل الاجتماعية وثقافية والسياسية الكبير حدّ لا يُمكن من إنتاج معادلة عامة تتيح تتّو شؤون الديمقراطية. فبال وهشعتون، مثلاً، كان متشائم حيناً في شأن آفاق تطور الديمقراطية على المستوى العالمي⁵⁴، قرر صعود ميخائيل غورباتشوف (1985-1991) وبدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي لكن، مع انطلاق هذه الإصلاحات تحت عنواني «تيسيسرويكا» (إعادة البناء) و«الغلاسنوست» (العلانية) معيّر كل شيء⁵⁵.

بذلك لا تمكّن النظريات الاجتماعية الباحثين دائماً من وضع قاعدة يمكن التبوّ بموجهها، ولا يحوز الاستعمال في تحديد الاستثناءات في غياب تلك القاعدة ولهذا لا يصح الحديث عن استثناء عربي مثلاً في الانتقال إلى الديمقراطية لأنه لا توجد قاعدة أصلاً.

حتى بعد مريحة الديمقراطية في جنوب أوروبا وبعض دول أميرك اللاتينية، بد النظام الشيوعي السوفياتي مستقرّاً، بل في توسع، حتى عام 1983⁵⁶، ثم

⁵² Ibid (52)

⁵³ Ibid p. 18. (53)

⁵⁴ Ibid pp. 1-8. John P. J. Huntington «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2, Summer 1984, pp. 94-215 accessed on 13-2020, at <http://bit.ly/2HT2Rf8>

⁵⁵ Marc F. Plattner «The Democratic Moment» in Larry Diamond & Marc F. Plattner (eds.) *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 37

بعد كأس الديمقراطية دخلت في طور الأزمة في سبعينيات القرن الماضي مع تقدم لأظمة الشيوعية في شرق آسيا، وفشل ثلثيات ما بعد الكوبولييه في الدول المستقلة بل تراجعت حتى الهند إلى نظام شبه سلطوي في ظل إجراءات الطوارئ التي اتحدتها أندورا عابدي (1966-1977 و 1980-1984) في عام 1975 وكتب دانيال باتريك موبيهان، الدبلوماسي الأميركي المعروف، في تلك الفترة، في عام 1975، أن الديمقراطية الليبرالية بموجب اسمودح الأميركي تميل إلى أن تكون في وضع الملكية في القرن التاسع عشر، أي إنها تقا شكال من أشكال لحكومة صمد في أماكن فريدة ها وهالك، وقد يعمل حذًا في ظروف معينة، لكنه ليس ذا علاقة بالمستقل إنها العدم حيث كان ويس العالم إلى حيث يتجهه⁵⁶ وأصبح واضحًا في الثمانينيات أن تشؤم موبيهان لم يكن له أساس. حين انتشرت الديمقراطية، وتبين أن مدلل الديمقراطية في دول العدم مثل الاشتراكية الأفريقية والبيروقراطية السلطوية في أميركا اللاتينية تحولت إلى مباح فاشه اقتصاديًا⁵⁷ وبعد ذلك جاء التحول الكبير في أوروبا الشرقية

أعدت التحولات في أوروبا شرقية عصر النهج إلى نظرية التحديث، لا على مستوى دول الاشتراكية ذاتها التي حققت درجة عالية من التحديث، بل على المستوى العالمي أيضًا فوق باي، ترفق تمدد الديمقراطية مع الفترة الكبرى في نمو الاقتصاد العالمي التي تجاوزت توقعات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين ونماركسيين؛ إذ ارتفعت تجارده العالمية 13 في المئة سنويًا خلال خمس وعشرين سنة منذ عام 1965، في حين كان نموها قبل ذلك 3 في المئة سنويًا فقط. كما تعاضمت استحويلات البكية بسنة سنوية بلغت نحو

المراجع الذي حازه كتاب بعد وهو توسع لكنه أشرفه هو طرح عسكري حوليات المتحدة في غرندا وكان يمكن أيضًا احبار الدحل العسكري السوفياتي في ألبان وسرد الأميركي
نفيه

Daniel Patrick Moynihan «The American Experiment», *The Public Interest*, no 41 (Fall 1976), p. 6

Plattner, p. 37

(57)

28 في المئة في الفترة ذاتها" ويشرح بـي توسع سوق لائنات العالمية المعاصرة بني تتجاوز بمسافات يصعب قياسها درجات تحديث التي كانت تفحص سابقاً باستخدام معايير كمية من نوع ما اعتمده ليربر في عام 1958، ودنك حين اعتمد معيار مدى انتشار أجهزة براديو في المنازل⁵⁸

Pye, p. 7

(58)

Ibid p 8

(59)

الفصل الرابع

البرجوازية ونشوء الديمقراطية

في أن دور البرجوازية التاريخية لا يعني وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية والرأسمالية، وفي أن الرأسمالية ربما تؤدي إلى الاستبداد، ولكن لا توجد في الواقع ديمقراطية حديثة من دون اقتصاديات حرة، وفي دور البرجوازية الليبرالي وفي رهان ماركس على توسيع حق الاقتراع للأسباب نفسها المتمثلة نتمسك بعض الليبراليين بحصريته، وفي تبين خطأ رهان الشيوعيين الأوائل على الديمقراطية للتوصل إلى دكتاتورية البروليتاريا، وفي أن التسوية الطبقية في ظل النظام الرأسمالي رافقت الجمع بين الديمقراطية والليبرالية، وفي الديمقراطية وتوزيع مصادر القوة والتأثير. في نموذج بارينغتون مور الذي تؤدي بموجبه الثورات الفلاحية إلى دكتاتوريات، وفي دور ملاك الأرض ومجالس الطبقات القديمة ودور الإقطاع وفي فقدان مجالس الطبقات في السلطنة العثمانية ودور البيروقراطية الإصلاحية، وفي أن الخلفية التاريخية للديمقراطية هي رسملة علاقات الإنتاج الزراعي، وفي أن البرجوازية ليست فئة سياسية واحدة.

دار بحث تاريخي طويل حول دور البرجوازية في نشوء الديمقراطية رسمته الماركسية في صيغته الثورة الديمقراطية البرجوازية، والحديث هو عن المسألة التاريخية للديمقراطيات الأولى في العصر الحديث وإنها لحقيقة تاريخية أن مطلب مشاركة السياسية والحريات صدى نظام لامتيازات والطبقات الاجتماعية التي عثر عليها النظام الإقطاعي قد برز بعد صعود البرجوازية في الدول الأوروبية وبرعها مع الطبقات القديمة صاحبة الامتيازات، أكبر هؤلاء

من الإكليروس أم من الأرستقراطية. أما تعميم حق الاقتراع، وتوسيع الحريات، ومساواة المرأة بالرجل وغيرها، فقد تحقق ذلك من خلال صراعات ميّزت تاريخ القرن التاسع عشر لأوروبي مع قطاعات من الطبقة الرجولية حاصتها الضمة العمنة ضد الرجولية التي تحولت إلى أرستقراطية سياسية، ثم حاصتها الحركات النسائية ضد النظم الاجتماعية المائدة وهذا أصبح أيضاً، لكن الرجولية بفئاتها المختلفة ومثقفها وتياراتها الفكرية هي التي شكّلت الطريق وولدت هذه التحديث من انتقاعات والحريات عند فئات شعبية أخرى، وروجت مفاهيم مثل الحرية والمساواة استخدمت في الصراع ضد الرجولية نفسها حين أصبحت الأخيرة عائقاً أمام تحقيق المبادئ التي روج لها مفكروها وليس باصروها أن نكرر قصة النمسا هذه بعد أن أصبح النظام الديمقراطي العيبة مثابة أماما بربحياتها وسببها، وكذلك الرجوع إلى تقسدها أو سهرور منها، والترويج لها أو التحريض عليها

حين انتشرت فكرة الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم، لم تكن الرجولية التمهيدية حامل أفكاره الحصري. ففي بلدان العدم لثالث التي وصلت إليها الأفكار الديمقراطية ونمادحها المطبقة عبر الإعلام وعمره حملت فئات من المثقفين والطبقة الوسطى فكرة الديمقراطية. وفي البلدان العربية ودور لعالم الثالث ساهم مثقفو الرجولية التي لم تدخل في صراع مع نظام حكم سابق. في شرق ثقافة تويرية ديمقراطية منكورة وقامت رجولية بدور في لولة الدولة بعد الاستعمار، وجرّت محاولات للاستثمار في الصناعة ولكنها ظلت طبقة صعبة فيلسا بالنظفات الأخرى، كما اعتمدت في معظمها على قطاعات الخدمات والاستيراد والتصدير التي تتكيف بسهولة مع نظام حاكم

تصرفت الرجولية في مرحلة الأميمات حتى كادت تقرص كقوة اجتماعية في بعض الدول، ثم صعدت من حديد في مراحل للولة من دور أن تقوم بدور ديمقراطي؛ بد صلت مرتبطة بالنظام القديم يمكننا أن نأمر جمهوراً وفي ظل الاستبداد المعاصر عالت ما تساد الرجولية النظام السلطوي المستعبدة منه ما دام النظام قوياً، وقد تعدى التطور الديمقراطي والمشاركة

اشعية، وحتى منح الحريات وعمومًا، يفصل النмир بين قصصات الترحوارية
المتختلفة، مثل الطبقات الوسطى والمثقفين والرأسمالية الصناعية والتجارية
والمالية وغيرها، بموجب درجته تصرره من انصاف السلطوي، وتقريبها
لديمقراطية وتحررها على طرح مسألة نهاء الحكم.

نشأ الديمقراطية وفق شيفورسكي في ظل الرأسمالية، كما نشأ
الديكتاتوريات الحديثة في ظلها، وهي تتلاءم وتتعايش معهم ولذلك فإن
البحث في العلاقة بين رأسمالية والديمقراطية يحتاج إلى تحصيل للمتغيرات
التاريخية الجائرة المحددة بمتغيرات تاريخية حائرة لا تحصص لاحتياجات
(Historical Contingencies)، ولا يمكن استنتاجها من مبادئ أولية مسبقة^١

اعتمدت أغلبية الأنظمة الحاكمة في التاريخ إما على سيطرتها المباشرة
على مصادر ثروته، أو على تحصيل الأرستقراطية الاقتصادية وأمرائها الحرب
والولاة وغيرهم الفئض بواسطة حباة صرث، أي بقوة وليس باليت
الاقتصاد ذاتها، وبـ «التعاقد الحر» بين رأس المال والعمل. أما في النظام
الرأسمالي، فقد انصبت سلطة الدولة عن الأمرين، عن ملكية مصادر الثروة
من جهة، وعن وسطاء الدين يقومون بحباة انصراث للدولة من جهة
أخرى وهذا هو الأساس لأول لاحتتمالية حنصاف الاقتصاد الرأسمالي النظام
الديمقراطي أكثر من احنتماليته في الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لأن رأس المال
لا يستحوذ على فئض قيمة باستخدام مباشر بقوة ومن ثمة، فإنه في محال
الاقتصاد بداية بحل انصاث التعاقد مع العمل المأجور محل استخدام الإكراه
في لعمل ابرزاعي عند مالك الأرض ما قبل رسملة العلاقات في الريف،
وكذلك في حباة فئض القيمة

Adam Przeworski «Capitalism, Development, and Democracy» *American Journal of Political Science*, vol. 24, no. 4, October-December 2004, p. 488, accessed on 28/12/2020 at <http://bit.ly/2uapQx>

١ هذا أيضًا رأي شومبير كما سبق بيانه وكذلك رأي دودميهو هو هانس كيرن، انظر
Hans Kelsen «Foundations of Democracy» *Ethica*, vol. 66, no. 1, Part 2, Foundations of Democracy
(October 1955), p. 68, accessed on 22/2020 at <http://bit.ly/2XUN6U> Joseph A. Schumpeter
Capitalism, Socialism and Democracy (London-New York: Routledge, 1996) [942]

سبق أن نرى مور فكرة دلارم الرأسمالية والديمقراطية عند معانته الحرب الأهلية في الولايات المتحدة في النصف الثاني من ثقرن التاسع عشر، إذ شر عدم تعارضها مع العبودية أيضًا فلم تكن عبودية امزارع في حروب الولايات المتحدة قيدًا على تطور الرأسمالية الصناعية، بل العكس هو الصحيح؛ إذ إن العبودية شجعت على سمر الصناعي في أميركا، لكنها كانت عمة بانطع في طريق تطور الديمقراطية^(١) ويسود اعتقاد أن النظام الرأسمالي القائم على التعاقد نحر يفترض تناقصه مع العبودية، لكن هذا كما يبدو، ليس قنوتًا، بل قطار الذي أنتجه بعيد في حروب الولايات المتحدة كس مد ثلاثيات القرن التاسع عشر عاملاً أساسيًا في نمو الرأسمالية الأميركية والإبكليرية^(٢)، ويمكن أن يصيف إيهما أيضًا الرأسمالية الفرنسية الشهرة لتصبح الفص. وهذا يعني أن الشمار والحبوب ثم يتقنلا لهذا السبب. وفي رأي مور أن الصراع بين الشمار وحبوب في الولايات المتحدة، نو حرت نسويته يومئذ لثم ديث على حساب التطور الديمقراطي، وهذا صحيح. لكن مشكلة مور تكمن في أنه حاول تفسير كل شيء بالاقتصاد، ولم يُعز مسألة الدولة الحديثة الأهمية اللازمة؛ فقد تعلق الصراع على إخضاع الولايات الجنوبية أيضًا، وأساسًا في رأيي، بفرض سيادة الدولة وعدم قبولها تعدد الأنظمة القانونية الذي يمس السيادة

حتى العن عبر المدونة يمكن أن تلاحظ وجود دول رأسمالية عديدة لا تتمتع بنظام ديمقراطي ليبرالي في عصرنا وليس في القرن التاسع عشر وحده. ولندنت فلدق هو القول إنه توحد دول رأسمالية عبر ديمقراطية، لكن لا توحد أمثلة عيبة دول ديمقراطية ليبرالية لا تعتمد اقتصاد السوق ومن الممكن أن تُشر الأنظمة اسلطوية اقتصادها من دون ليبرالية سياسية أو ديمقراطية كما جرى في الصين بعد مرحلة طويلة من التحديث المقود مركزًا، وفي العام

Harrington Man as Social Origins of Authoritarianism, Denton, in: Ford and Harrison, op. cit. (2)
the Making of the Modern World, with a new foreword by Edward Friedman & James Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993 [1966]) p. 1.2

Ibid. p. 114

(3)

العربي في تونس قبل الثورة، وفي مصر، وسوريا وندل تحربة شار الأسد على تطلعه إلى تقيد مباح كهنه في "إصلاحاته" لاقتصادية في العقد الأول من هذا القرن. ولم يثت التاريخ بعد صحة تشخيص دول في أن الأنظمة السلصوية سي ستغل إلى اقتصاد السوق في بدول لأهل حديثاً (الدول البامية) تررع بفعنها هذا بدور دمارها". لكن سوف بين لاحقاً أن الدول الدمية المنفتحة على اقتصاد السوق كدت أسر انتقالاً إلى الديمقراطية من الدول التي حاولت تطبيق نظام تسلطي شمولي، ما في ذلك، حكم قصة النظام على السياسة والأمر والاقتصاد ومجالات أخرى أيضاً.

من الصعب أن نشأ ديمقراطية في دولة تحتكر الاقتصاد فاحتكر لدولة للاقتصاد نفوذ إلى تمام سياسي يستجر الاقتصاد في خدمته ودولة كهذه تمنع شوء قوى اجتماعية مستقلة عن النظام الحاكم، وتزيد احتمالات الفساد فيها، كما نشأ فيها شبكات لشعة الشخصية الشبهة بالاقطع حيث اعتبار الولاء أشد أهمية من الكفاءة، كما نشأ احتمالات الاستبداد وبعود الأقرب والمحاسب (Nepotism) في هذه الحال لا يصح التنافس الديمقراطي لعة حصيلتها صغر، فيرجع المائر كل شيء ويحسر عريمه كل شيء، لكن هذا ما يحصل في حال وجود سلطة سياسية تحتكر الاقتصاد⁽⁴⁾ ولحاضر في الاتحادات مثلاً يحسر أيضاً السيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد، ومن يرجع فإنه يرجع هذه السيطرة وهذا في حد ذاته يصعب انكار في عمية بدولي لسلطة، كما أن التحول من نظام سلصوي إلى آخر يتحد شكل سيطرة على الدولة كأنها عيمة لاحية المدافع التي توفرها.

أدى النقاش بين نظرية التحديث ودراسات الانتقال في شأن الشروط الاجتماعية، الاقتصادية للديمقراطية إلى نظريتين بين لروم الشروط وإبكر لرومها لكن العامل الحاسم، في رأيي، ليس التحديث، بل نمط التحديث

(4) Robert Dahl, *On Democracy*, New Haven, CT: Yale University Press, 1998, p. 178.

(5) Seymour Martin Lipset, "The Social Requisites of Democracy Revisited, 1993 Presidential Address," *American Sociological Review*, vol. 59, no. 1 (February 1994), p. 1, accessed on 2/2/2020 at <http://bit.ly/2PRu0bz>

ودور الدولة فيه وفي الاقتصاد، وليس الرأسمالية بل كيفية نشوء الرأسمالية وطبيعة نشاطها أهو صناعي وتجاري أم مجرد وسيط تجاري مع الصناعات في الخارج؟ وحجم القطاعات المتضررة منه (أصحاب الأرض والفلاحون والحرفيون والجماعات الأهلية والمؤسسة الدينية مثلاً)، ومدى استمرارية هذه القوى الاجتماعية المتضررة والتعبيرات السياسية عنها

نشأت الرأسمالية في شمال غرب أوروبا بفعل ديميات سوق نفسها، وبعض الثورة في وسائل الإنتاج وتطور وسائل النقل عبر سكة الحديد والاكتشافات العلمية وغيرها، وذلك في ظل دول أحصعتها الملكية المطلقة لحكم مركزي، ونشرت براء بروفراصيتها وصفتها السياسية وحاصت المنطقة الوسطى صراعات مع الطبقات الأرستقراطية واسطم انقاديم ضد الامتدات السياسية والاجتماعية لتلك الطبقات من جهة، وفي سبيل تحرير قوة العمل من جهة أخرى أما في الولايات المتحدة، فإن أسس الديمقراطية كن اجتماع النوحه لمتور للطبقة الوسطى وحقوقيين في المدن، وإدارة الدتية لمدنات الصغيره، والاسنيطان الزراعي والمكيت لخاصة انكيره الممتده والمتاثرة.

لم بعد الرأسمالية، في رأيي، عملية التطور نحو البرلية في الولايات المتحدة، بل بالعكس، فقد استفادت استفاده كرى من البرالية القائمة في دولة عبر صاعبة في تطورها الديناميكي السريع وفي ألمانيا وروسيا، لا يفهم تطور الرأسمالية و/أو الصاعبة عمومًا من دور الدولة وفي الدول البامية، لا يتوقع من الرأسمالية الدتية أن تقف ضد السلطة الدكتاتورية التي ترتبط بها ربيًا، ولتي تمدهم بتراحيص و لمدفصات ولوكالات وحمديه الإنتاج وتوفير القطع سادر لمستورداتها وغيرها لكن قد تتصرر فئات منها من تدخل الدولة بمتواصل ونشوء رأسمال صاحب خطوة مقرب من مائدة الطام في مناس اخر لا يحظى بهذه الحكامة. لكن الرأسمالية نفسها تتكيف مع لستدم الديمقراطي إذا وقع الالتقال إليه، بعد أن يحاول هي تكيف الديمقراطية نفسها معها بمتخالف مع قوى وتكتلات سياسية وعناصر داخل

بيروقراطية لدولة لا يصح إذا نعيم نظرية تسبب في رأسمالية مدور
الرئيس في شوء ديمقراطيات وكأنها بصرية عامية

ثت أن السدواتي شأت فيها رأسمالية نتيجة لعمليت لثرة الاقتصاد
ميدة نظام سطوي، لم تكن الرأسمالية فيه حامية لأفكر الديمقراطية، ولم
تأدر إلى الاحتجاج الاجتماعي الذي غالباً ما اجتماع مع الاحتجاج السياسي،
بل فعلت ذلك بوى الاجتماعية المنصرفة من الثرة الاقتصادية. وشهدا ذلك
في تونس ومصر وسورية، حيث شأت «رأسمالية محسب» قريبة من نظام.
وانتقصت القوى الاجتماعية المنصرفة من سياسات النظام القمعية والثرة
الاقتصادية معاً، ولبي بعدي المعرول لظلة ونشوت التنمية الجهوية، بما في
ذلك قوى من داخل فواعد حرب العث نفسه في سورية مثلاً، وثمة بحوث
بأوب مستمر ر هذه القوى الاقتصادية الاجتماعية القرية من معاصر السلطة
والمستفيدة من الثرة الاقتصادية بتكليف مع التعبير المؤسسي واستعلان
المؤسسات الجديدة عبر تلافات سياسية حتى بعد ثورت الديمقراطية
لمواصلة بؤرها الاقتصادي السياسي⁽⁶⁾.

كما أن تحربة الانتقال في دول أوروبا الشرقية في مرحلة ما عُرف بدول
الديمقراطية الاشتراكية تطرح تساؤلات عن حتمية دور الرأسمالية، أو حتى
البرجوازية عمومتاً، في عملية الانتقال الديمقراطي، فم توحد في هذه الدول
برجوازية بالمعنى الاقتصادي بلكنة، أي طبقة رأسمالية وهذا في حد ذاته
يهدف ما أسبب إليه بريحياء لتمثل بأن الديمقراطية شأت في طر الرأسمالية.
فمش هذه الطنف لم تكن موحودة في أوروبا الشرقية، إلا إذا كان المقصود
هو البرجوازية بالمعنى الواسع، وطنفه وسطى وليس رأسمالية ولم تُرصد
حصوصية صنية بذكر لقوى التي أسهمت في هذا الانتار في أوروبا الشرقية؛
إذ إن الهئات الشعبية لم تقتصر على طبقة معينة في بلاد أعنية قواها العامة

Abubakar A. Jaru «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia», *Contemporary* (6)
Southeast Asia vol 26 no 2 August 2001 pp 37-52 accessed on 28/3/2020 at <http://bit.ly/2pgM0hr>
Liam A. Lakomani «The Curious Case of Indonesia's Democracy», *Foreign Affairs* 10/163
12/2009 accessed on 13/2/2020 at <http://bit.ly/2W0XFT0>

موضقة لدى قطاع الدولة لكن بصعب تصور ساء الديمقراطية في أي من هذه بدول على أساس احتكر الحكومة مصدر القوة ومن ضمنها الاقتصاد وقد حولت الديمقراطية اقتصاد الدولة إلى اقتصاد اسوق، أي إن ترسيخ الديمقراطية تطلب انتقالا إلى اقتصاد السوق، وليس العكس

شرح ماركس تتوسع لعلاقة بين تحرير الملاح من قيود نظام الإقطاع، والتعبيه الشخصيه للإقطاعي، وعلافة ذلك نشوء سوق العمل التي يقوم فيها الإنتاج على «تعهد حر» بين العامل وصاحب العمل والاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على العمل نمأحور يطلب بسأا حر (بأنمعين أي لا يملكه أحد، ولا يملك هو شيئا غير قوة عمله؛ أي إنه حر من الملكية) قدرا على التعاقد. كما أن عملية حمية القيمة المائصة من نعمل لا تتم بملكية تلاك الأراضي لقوة عمل الملاح غير الحر، المرتط بالأرض وملكه، ولا بقرص الرسوم والإتاوات وحمايتها بالقوة كما في المجتمع «القطلي» بل تُحى سلميا من دون أليات قسر، من خلال عممة الإنتاج ذاتها، لأن العامل يتقى أحرا على وقت عمله يقل عن قيمة الصناعة التي ينتجها في وقت عمله المستثمر فيها. وبدأ الدور الحرري للرحورية موضوعيا في صراعها مع علاقات الملكية القديمة، ودتيا في فكر بعض مثقفي اسرحوارية وسيدسيها في المدن وكان ماركس في شدة متحمسا للإبحارات في ميدان الحريات، ودافع عن حرية الصحافة، وترأس في مذبة كولن تحرير صحيفة الراين الديمقراطية الراديكالية التي مؤها برحوريون. لكنه كان مقتنعا بأن الرأسمالية ومصالح الرحورية تنقص في اسهية مع الديمقراطية، ولرأسماليون يحشون حق الاقتراع العام' وفي الفصل الثالث من البيان الشيوعي دافع عن الحرية والمساواة اللتين حققتهما الثورة الفرنسية خلافا للاشتراكيين الألمان الذين استنصوا بهذه الإبحارات، وكان يقولهم من الرأسمالية روماسيا يتضمن حينيا إلى حمية المجتمع سبيدي الذي حطمه رأس المدن. وفي الفصل الرابع من هذا النص

21 تدور ماركس أهمه الإصلاح لاسحابي الذي يحول عنه في نهاية صد وجود الدولة
 وقد سمجع الرحوري في بعد قسمة النحو عد هبل
 Karl Marx zur Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie in Marx Engels Werke vol. 1 (Berlin Dietz Verlag, 1958) p. 327

التي عدها حكم الأغلبية هي حقيقة¹¹⁰، ومن ثم يمكن دكتاتورية البروليتاريه
سدبمفرطيه؛ أي إنه تصور إمكانية الوصول إلى الدكتاتورية سدبمفرطيه لم
يزمركس الديمقراطية هدف، بل حدد هدفه بوصور إلى النظام الشيوعي الذي
سحل فيه لدونة وثمة مرحلة انتقالية يشكل عموم فيها دكتاتورية لأغلبية التي
تعني إمكانية الخاصة إذا وصفت في الحكم

من مطلقات متدية ولعيان مناقضة، فإن ماركس، في تحليله نتائج
مع حق الاقتراع لعدم الذي كنت الحركات العمالية تطالب به، التقى
ليبرانيين فضوا تصيده، أو بقاء لتمثيل على لأقل، لأسباب متعلقة بحكم
من لا يمكنون وقد لا يحترموا الملكية الخاصة وحريات الفردية. ومن
هؤلاء البريس الرئيس الأمريكي الرابع جيمس ماديسون (James Madison)
(1809 1817) الذي عرف بأبي دستور، والمفكر الإسكتلندي جيمس
ماكنتوش (James Mackintosh) (1765-1832) الليبرالي الراديكالي الذي
وقف مع الثورة الفرنسية ورد على انتقادات دموند برث (Edmund Burke)
(1729 1797) بها، وتراجع عن أفكاره هذه في زمن حكم ايعاقبة. عثم
ماكنتوش توسيع حق الاقتراع ليشمل جميع انطبقت. لها في ذلك من فائدة
لبرلمان نفسه ومدى تمثيله وإحساس أعضائه بمعانده الناس، والطلبات الصغيرة
دنها التي يرتفع مستوى أفرادها وتفكيرهم في المصلحة العامة بمنحهم حق
التصويت نكه دعا إلى تقييد عدد ممثلي العمال بعدد محدود يكفي لأل
يعثر على طنة بأكملها، وإلا فسوف يتحول برلمان إلى مكان للديمقراطيين
المعبرين عن المظلومة أدتيا من دور أن يشعروا بها بالضرورة¹¹¹. لقد توقع
في عام 1818 أنه في حدة حصول أعمال على حق الاقتراع العام، فسوف
يشأ صراع مع الملكية الخاصة¹¹²، لكنه اقترح التعلل على ذلك باتحادات

Karl Marx, *Kritik des Gothaer Programms* in: *Marx Engels Werke* vol. 9 Berlin Dietz (10
Verlag, 1987), p. 19 21 28

James Mackintosh «On the Right of Parliamentary Suffrage» in: *The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh* vol. 3 London Longman Brown Green and
Longmans, 1854), pp. 214-218

Adam Przeworski «Self-enforcing Democracy» The New York University, Department (12)

غير مباشرة توجد أحسن وسيلة وأكثر مسؤولية من المصوتين لأفراد كما أن لاقصادي الشهير ديميد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823)، أستاذ ماركس الفعلي في لاقصدا، كن مستعدا للمفول توسيع حق الاقتراع ليشمل أولئك الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على حقوق الملكية الخاصة.

لكن مفكرين ليبراليين آخرين لم يتفقوا مع تقييد حق الاقتراع، ومنهم جيمس مل (James Mill) (1773-1836) الذي دعم حق الاقتراع العام في القرن التاسع عشر¹⁴، وكذلك غيره من الليبراليين. كن من مقتنع بأن خدمة مصالح الأمة ترتبط بتعثيل المنتخبين لها، وكفة، وأن السياسي مهما كن حكيما ومحدث فيه في النهاية يخدم مصلحة لفئة التي فوضته¹⁵ ومن المطلق نفسه كن مستعدا لاستثناء سوء من حق الاقتراع، باعتقاد أن روح المرأة أو وده يمكنه أن يمثل مصالحها¹⁶، خلافا لرأي به جون ستيوارت الذي دافع عن حقوق المرأة سياسية لأنها ليست قاصرة

في النهاية سوف تضطر الرأسمالية، وفق ماركس، إلى أن تحذر، فبما استمرار سيطرتها الاقتصادية وإما الديمقراطية السامسة وسوف تُفضل سيطرتها الاقتصادية، وتمنع السلطة سياسية لذكاتور كي يحافظ على سلطتها الاقتصادية كما في حالة نابليون الثالث (Napoleon III) (1852-1870) الذي

of Politics, 28/6/2015, p. 2, accessed on 13/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.1017/S0022278X15000040> Stettin Col in: Duttale & Winch & John Dutton, *The Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 98.

(13) تذاوت المصبرات معة جيمس مل عن بحكومته "essay in government" التي كد فيها على حق الاقتراع، بكنه داع في تقديره دور لفئة الوسطى، الكبيرة بحجم وفد معرفته الموسع بها، ساجه قدرتها وحكمها وحكمها. بها في ذلك قدرتها على سبيل مصالح الأمة، والتأثير بكون في طوائف لأدنى في درجة دعوت كثير من مجلس في لاعتقاد بأن المصخر بغير في من مدرسه بعه لم يدخ في توسيع حق الاقتراع كي يشمر لظلمات فدا، في مقارن آخرين اعتقدوا بحسنه كده في المصاة لا بحد لا إلى من هذه السيجة ومن صاعده بعه عامصة بجنب بضم عاب مع ذلك المتفهم من أراء بصفاء لعب بي كباها، يُظفر Joseph Humbinger, James Mill on Universal Suffrage and the Middle Class," *The Journal of Politics*, vol. 24, no. 1 (February 1961), pp. 6-1, accessed on 23/2/2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/2426381>

Ibid., p. 172.

(14)

Ibid., p. 175.

(15)

حلل ماركس دوره ووصفته تاريخية في كتابه الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، فقد حسدت بونابرتية بدسيسة إنيه مستقن علاقه الطقة برأسمالية بسطة لسياسه فيما أر أعليه الدحسن ستكون من لرويتريا، فسوف يرفض رأس المال حتى الديمقراطية السبسية، وسرم صفقات مع دكتاتوريين يتارل لهم عن السطة السياسية لقاء تاريخهم عن «سلطة الاقتصادية» وتولي مهمة حماية مصالح لطة الرأسمالية^٥ ولم توقع ماركس أن تتحول الرأسمالية إلى الديمقراطية مع حق لاقتراع العام، وأن تتحول شيوعية إلى الدكتاتورية

كان ماركس ديمقراطياً راديكالياً أكثر مما كان اشتراكياً رومانياً، لأنه انطوى من التشديد على لبعث سياسي في بصال الطقة العامة^٦ ودفعه في اتجاه تسنم الحكم والوصول إلى دكتاتورية البروليتريا، أي دكتاتورية الأغلبية لكن بمعنى لا يشه ما يصو عليه الديمقراطية الراديكالية في عصره لتي تؤكد على المشاركة الشعبية أكثر مما تشدد على البرالته، بل بمعنى قريب من أمثولة حرب حث روسو، في ما سمّه في نقد فلسفة الحق عند هيجل بـ «الديمقراطية الحقيقية» التي تصل إلى حد تطابق بين الدولة والشعب في حكم الشعب مداته والاستخدام بين الحرية الفردية والمصلحة العامة، بحيث لا تعود ثمة حاجة إلى الدولة في الأوروب الشيوعية فالديمقراطية سي تقتصر على حق الاقتراع لا يعني عنه غير تحويل الأفراد إلى مجموع حسابي من الأفراد، ولا يعني التحول إلى شعب يحكم ذاته

في أي حال، وحالاً للاعتقاد ارائح بين العديد من تحديثي الرمن الحاصر، لم تكن العلاقة بين الرحوارية والديمقراطية معروغاً منها في فكر التحديث في الماضي، اشتركس أكنوا أم لبرلين، فقد كان توسع حق

Mark Cowling & James Munin (eds.) *Marx - Eighteenth Brumaire (East) Modern (6) Interpretations*, (London: Pluto Press, 2002)

(١) عرني ساره، المجتمع المدني دراسة عقلية، ط 6 (مدوح بيروت: مركز عربي للأبحاث ودراسة سياساته، 2022 [1996])، ص 180، أنظر أيضاً Arthur Rosenberg, *Demokratie und Sozialismus. Zur Französischen Geschichte der letzten 150 Jahre* (Frankfurt am Main: Europäische Verlagsanstalt, 1962)

الاقتراع والحريات دائماً موضع خلاف بين مثقفي البرحوارية أم برحوارية بوصفها طقة اقتصادية، فقدّمت ترولات في هذا الشأن بما يتلاءم مع مصلحتها في احتواء الحراك الشعبي المظنني شجب دفع ثمن أكثر وثت أن برأسمالية والنظام ادمقرطي انليبرالي، المحدود كما قاذرين على استيعاب توسع حق التصويت وبحريات، مع تكييف نظام الليبرالي نفسه بموجهم؛ أي إن احواءه هذا لمطب أدى إلى تعيره وتطوره وتحقيق فوئد أكثر ومع لصور البني والعلمي وتطور أساليب لإدارة ولتكييف المتبادر بين العمل البني والإدارات، ما عدد مسعى تحقيق الأرباح بتعارض مع الاعتراف بحقوق اجتماعية أيضاً، وليس بحقوق سياسية بحسب

تاريخياً، حصل ما لم يتوقعه ماركس؛ إذ توسعت الطبقة الوسطى وصعرت الطبقة لعامة بالدريخ، وارتفع مسوى معيشتها وأصبح أكثر اسعداداً لقبول تسويات مع البرحوارية بعد أن أصبحت لبرحوارية أكثر استعداداً لاستعداد قصديها مطلبية في إصرار لنظام الرأسمالي، ومن خلال انقذت والأحزاب الاشتراكية ادمقرطية التي دحنت البرلمان وتبين أن الأكثر قدرة على عقد التسويات الطبقية بين البرحوارية والعمال هو النظام الديمقرراطي الذي يطم إدارة الفجوة الطبقة عبر البرلمان والثقافات وعمره من المؤسسات. وذلك بالاعتراف بحقوق الاجتماعية من جهة، وفرص الصرائب صاعدية من جهة أخرى ولم يؤدّ تصور الاقتصاد الصاعدي ومحتمه إلى ردة الاستقطاب بين طبقة لا تملك شيئاً وطبقة تملك كل شيء، بل نشأت، نتيجة للتطور العممي والإداري، فئة الخبراء والمسيين والمديرين والطبقات الوسطى المرتبطة بمصاعب إباحية وخدمية، وفئات واسعة من مثقفين والفنيين والأدباء والصحافيين المرتصين بتطور مؤسسات الدولة ومؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، وزيادة حجم لجمهور نمستهنت لإنتاجهم وبالتدريخ، تراحت الفجوة الطبقة؛ لا من حيث مستويات الدخل والرواتب والضرورة، بل من حيث ازدياد حجم القطاعات السكانية المحررة من احداث الحسدية المباشرة مثل الطعام والمأوى والصحة، والمهتمة بشأ لعام، أو بمناقشة مط حينها على الأف، مع وجود هوامش فقيرة تعيش إما على معونات الدولة في

حالة دولة الرفه أو تبقى بها فرصة لأصناف النُوس. وأخرى صاحبة نفوذ قوي في الاقتصاد ومؤسسات الدولة وميثاق ان يشأ المجتمع لاستهلاكه الذي قل فيه اهتمام أوساط واسعة بنشأن العدم، وتحول الاهتمام بالسياسة عند قطعت واسعة إلى استهلاك أسبسة عرقوت الإعلام التجاري ومصاته محتفه وشأ صراع بين تتداول العقلاني في شأن العدم واشعوبه واشعوبه والإدارة وغيرها.

نشأ داخل النظام لرأسمالي صرع آخر يعنى بدور الدولة في الاقتصاد وسياسات بصرائف والخدمات التي تقدمها بدولة، وعلاقة صنع لقرار السياسي برأس المال، وكذلك علاقة صنع الرأي العام برأس المال كما نشأ صراع بين الإدارة والملكية في الشركات الكبرى التي لا يشارك آلاف المالكين المساهمين في عملية صنع القرار فيها، مع أن سياسات هذه الشركات تتعلق بأموالهم، والأهم من ذلك أنها ذات أثر في المجتمع كله، وهذه قضية متعلقة بالديمقراطية بالتأكيد.

عادت مسألة المساواة تطرح مع الديمقراطية في الوقت نفسه فهدد أرسطو، كما يثبت انشأ، ظهرت فكرة أن الانعدام المتطرف للمساواة يساهم في إنشاء أنظمة سلطوية، وأن الأنظمة غير السلطوية الأكثر بروجاً إلى مساواة تشتمل على قدرات وسطى تتعارض موقفيها ومصالحها مع الفجوات والفروق النميرية المتطرفة في المرلة والدخل والثروة

نشأت علاقة تبادلية بين تقليص الفجوات في الدخل ومكافحة الاجتماعية ومن الديمقراطية وتؤثر درجة النفوذ الطبقي في مجتمع ما، وهو مفكر ليبرالي مثل داب، في فرص التنافس السياسي فمثلاً، يعني التفاوت المتطرف في توزيع الثروة والمرلة والمعرفة والنفوة السياسية انعدام مساواة في توزيع مصادر النفوة السياسية، ما يترجح عدب المشتركة في السلطة، ومن ثم وجود بضم سلطوي^٥ وثمة علاقة ليس بين المجتمع الصناعي في حد ذاته وبوزيع

Robert A. Dahl, *Pluralism, Participation and Opposition* (New Haven, C. Yale (1956) University Press, 1971), pp. 81-82.

مصدر القوة، بل بين هذا لتوزيع ودرجة تطور المجتمع فكلمة كل المجتمع أكثر تطوراً، ارتفعت نسبة توزيع مصدر القوة السدسية. ومع أن هذه الصيرورة لا تُنتج مساواة، إلا أنها تُنتج فرصاً أكبر لبذبة سياسية⁽¹⁹⁾.

العلاقة تبادلية؛ إذ يساهم تقصير التفاوت الطبقي في توسيع الديمقراطية، بينما تساهم الديمقراطية في تقصير حدة التفاوت. وسواءً كان بين دال، من خلال مراقبته لمدة في شمال غرب الولايات المتحدة، أن تطور الديمقراطية يمثل من التفاوت في الاستحواذ على مصدر التأثير. وفي تفسيره لتوزيع مصدر التأثير في الأنظمة السياسية، أشار إلى أن «الإنسان السياسي يمكنه أن يستخدم مصدره لكسب نفوذ، ويمكنه بعد ذلك استخدام نفوذه للحصول على مزيد من المصادر»⁽²⁰⁾. ويشير إلى أن النظام الديمقراطي يسمح للأفراد فرصاً استثنائية لتكديس مصدر التأثير. ولذلك أهمية مصوى في فهم تأثير الأفراد والجماعات في نظام سياسي على مر العقود، كما هي الحال في دراسته لتغيير في النظام السياسي في مدينة نيويورك. ووصف دال هذا التغيير الذي جرى خلال فترة طويلة تنوف على أكثر من قرن تقريباً⁽²¹⁾، بأنه «ثورة سلمية ممتدة» شهدت خلالها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحولات عديدة. ويفسر أسباب هذا التغيير بالاستناد إلى ثلاث فرصات أساسية: أولاً، أن العديد من المدن الأمريكية شهدت تحولاً من نظام تجمعت فيه مصادر التأثير لدى مجموعة معينة من الأفراد إلى نظام توزعت فيه هذه المصادر على نطاق واسع ثانياً، أن هذا التوزيع يستند إلى السبب الاجتماعية والاقتصادية و سياسة في تلك المدينة ثالثاً، أنه يعني الانتقال من تركيز مصدر القوة إلى تفرقه

Ibid p 86

(19)

Robert A. Dahl, *Who Governs? Democracy and Power in an American City*, New Haven (20), C1 Yale University Press, 1961), p. 227

(2) يجب هنا مثلاً بحسن، لأولى من عام 1803، إذ انتخب إليور جودريش (Elizur Goodrich) من الحزب الفدرالي عمدة لمدينة نيويورك، وهو أستاذ جامعي حوَّج جامعة ييل، وكان محامياً وناشطاً سياسياً في نيويورك، ويخبر من مثاله ضعف بكنليكي من حزب السدس عشر في حين انتخب جون ميرفي (John W. Murphy) من الحزب الديمقراطي عمدة للمدينة في عام 1931، وهو كاثوليكي حفيد مهاجر إيرلندي، وكان مسؤولاً كبيراً في أحد الاتحادات العمالية

وتوزّعها، وليس من انعدام المساواة إلى المساواة وساء عليه، يصف لغير
 في النظام السياسي فيها بأنه تحول من نصم تركيز تراكمي عدم المساواة في
 حيرة موارد التأثير السياسي (Cumulative Inequalities) إلى نصم توزعت فيه هذه
 الموارد على نحو غير متكافئ (Dispersed Inequalities)، إنها لامساواة مشنة،
 فهي لا تتراكم ولا تتركز في فئات محددة ويشير إلى أن هذا النظام الجديد
 قد تميّز بست خصائص 1. عدد من مصادر تأثير أصبح متاحة لمختلف
 المواطنين. 2. لكنها، مع بعض الاستثناءات، توزعت على نحو غير متساو
 3. قد ينجح البعض في تأثير استخدامهم أحد هذه المصادر، وقد يفشل في
 غيرها. 4. كما لا يوجد مصدر تأثير معين يهيمن على المصدر الأخرى
 5. يكون لمصادر النفوذ تأثير هي قصية أو محال أو قرارات بعينها. 6. عملياً،
 لا يوجد أي فرد أو مجموعة أفراد تثق تماماً إلى مصادر التأثير والنفوذ²
 وسبق أن بينت أن نفوذ دال هذا تعدد متدرج مع زيادة تركيز مصدر القوة
 والنفوذ في يدول الرأسمالية المتطورة، وإدراك ضرورة التصدي لتوسع القوة
 الصغية والمحو في الدحور ومصادر التأثير السياسي وعدم الارتكاز إلى
 ديمقراطية النظام الدائمة.

ستقل لأن إلى تحيل إحدى المفارقات الكلاسيكية لشوء الديمقراطية
 والديمقراطية ودور استرجاعية ونقدها، مع أن موضوع البحث هو الانتقد
 الديمقراطي في عصرنا هذا وليس شوء الديمقراطية بتاريخية، لكن لا بد من
 التصرف إلى هذا الموضوع في سياق مبحث التحديث ودور استرجاعية

أولاً. الديمقراطية التاريخية ورسملة العلاقات الراجعة: نموذج مور

ما مير بحث مارسيتون مور ليس العودة إلى الأصول الاجتماعية (الطبقية)
 للأنظمة السياسية فحسب، بل تشديده على وجود مسارات تحديث مختلفة
 ذات إسقاطات متبينة للغاية على طبيعة نظم السياسة وهو ما لم تتمت

إليه التطريب لسيوية انوطيفية التي بدأت تسود العلوم الاجتماعية في ذلك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية، واسي ظلّ اعسار درجة التطور لسي بلعها الولايات المتحدة وبريطانيا منتهى التحديث ومسعه ثويًا في بصرها إلى مسار التطور لعالمي كما مير بحث مور لتشديد على دور ملاك الأرض والعلاحي في تحديد مسار التحديث عالج مور دور سرجوارزة في شوء الديمقراطية تاريخيًا، وتحديثًا رسمية العلاقات سراجية، أي برجرة ملاك الأرض وحنّ المسألة الملاحية. ولمهم في هذه معدحة أنه سم بعثر أن الرأسمالية هي الموضوع، بل دور ملاك الأرض وعلافيهم بالرأسمالية ودور الملاحين، فهد ما يحدد وجهه المسار إلى لديمهر طية أو الدكتاتورية

انطلق مور من ظهور الأنظمة الديمقراطية والشيوعية وسارية، محاولًا فهم شوء كل منها عبر تتبع التاريخ لاقتصادي لمجتمعاتها وعلاقة السئة الاقتصادية بوع السلطة (والحديث هو عن تزيح طويل (Longue duree) من دور تسمته أو التفسير به مهجيًا) فقد تفاعل التحديث مع طبيعة السى الاجتماعية التي كنت قائمة قبل التحديث، يُفسر طبيعة نظام التحكم الذي شأ، وكأب أمم تطبيق مقاربة تعية المسار (Path Dependency)، ولكن على المدى البعيد.

الأساس والمطلق عند مور هو السى الاجتماعية الطقية، وليس الثقافة أو الدين فصعود نظام حكم يعرّض الحكم إلى محاسبة، أو يحدد سبطه، عبر مرتبط بخواهر ثقافي سرحم عن نوع لدين، بل هو مرتبط بمسار تطور الاحتماعي وطبيعة الصراعات السياسية المترافقة معه²¹ وقد عدّت ثيدا سكوكون مؤلف مور العمل اندركسي المفضل لوحيد عن صيرورات

(21) خلافًا لمقاربه سريجه اجتماعه معها شمول سرباب ولسي فيها سيري س حصار ت بصررب فيها أثبت محاسبة الحكم وحرى لم تطور فيها مؤسبات وكباب كهده، على مثا لدين ولسي في تاريخ مجتعه في عصر لمحوري (Axiomatic Age)، انظر Shmuel Noah Eisenstadt «Cultural Institutions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Policies» *The British Journal of Sociology*, vol. 32, no. 2 (June 1981), pp. 155-181

التحديث^{٢٤}، وامتدحته على اختياره التركيب على محواسب اسبوية الاجتماعية والاقتصادية، وليس على محواسب الثقافة و الأفكار، خلاف سرعة شي مدت في الحمسيات في مرحلة تأييده لكتاب^{٢٥}

بموجب هذا المودح التصيري، فإن شرط الوصول إلى المسار الديمقراطي ترويجي هو تطور العلاقات الرأسمالية في الررة مكرًا، بمعنى حل المسألة الرراعية في بداية عملية التحديث، وشيء مصدحة مشتركة بين رأس مال ولطفة لأرستقراطية ولم تحل هذه العمية الترويجية من العف، لكن العف المبكر هد أحفص احتمالات اندلاع ثورت فلاحين مأخرة فمثل هذه ثورت المتأخرة أدب إلى الشيوعية في الصين وروسيا، كما أن تحالف المكر بين رأس لمان وملاك لأرض وفر عى المجتمع الثورة تحدشة من الأعلى التي تفود علنا إلى لمانته، والتي قد تحقق مجاحات قتصادية والتحديث هو دائمًا عن الديمقراطية الإنكليزية البرلمانية التي شأب تدريجيًا عبر تحديد الطبقات، علما مسططات الملك، واتسع فيها حق الاقتراع بالتدريج أيضًا

ير مور أن تصيع كمد بداية عملية قسرية، ولم يكن صيرورة من أدنى، ولم يشأ بفعل قوبير السوق وحدها وعمومًا، في مختلف أنحاء العالم قامت حجة حديثة وفرصته من أعلى⁽²⁶⁾. كما أن الحفاظ على هيمنة ثقافة واجتماعية لم يكن عملية سببه فليس يرهون ويصرون، وتُرح بهم في السجون ومعسكرات الاعتقال، ويُحدعون بالكلام المعسوس، ويُرشون، وتُجفل منهم أنطالًا، وتُشجعون على قراءة الصحف، ويُعدّمون، ويُرس لهم علم لاجتماع في بعض الأحيان⁽²⁷⁾. وبني مور أن الررة الفردية في الاقتصاد ظهرت بدايةً في انطفة الرجوارية، ويسخل ملاحظة أن مُلاك الأراضي «لمسيحين»، أي الذين

Theda Skocpol «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship (24) and Democracy» *Politics & Society* vol. 4, no. 1 (Fall 1973), p. 1

Ibid. p. 34. (25)

Moore, p. 306. (26)

Ibid. p. 486 (27)

فرصوا ملكيت الأرض احصاة الواسعة على حسب الأرض المشاع وفرصوا العمل المأجور في ايرفاعه، وقرروا حاصه لتلك المبادئ التي اعتبرت هدامة في حبه⁽²⁸⁾ وفي النهاية، وعلى برعم من أب الحرب الأهلية الإنكليزية التي دامت من 1642 إلى 1651 بين أنصار الملك شارل الثاني وأنصار البرلمان والتي انتهت بنصر البرلمان، لم تكن ثورة برحورية، فهي وددت في النهاية إلى تقوية البرلمان وهم التحالف من الديمقراطيه البرلمانية ورأسمالية تصاعديه والزراعية، والتي غالباً ما نفرت من العائلات نفسها المانكة للأرض⁽²⁹⁾، وأصبح البرلمان الذي قوته الحرب الأهلية وانتظورات اللاحقة قادر على القيام بالإصلاح لسلمي الذي فتح المحر بشكل أوسع أمام السوق الحرة وانتظور رأسمالي⁽³⁰⁾، كانت بداية الديمقراطية الإنكليزية في تحديد سلطة الملك عبر تقوية البرلمان بالتحالف بين الأرستقراطية و البرجوازية هذه هي البدايات لتاريخية، إنها بداية لبرالية للديمقراطية

أعفت المواجعة بين جناح البريطي وثورة الفرنسية والردة برحوية التي صاحبها عمية لإصلاح المستمر ومسرحة برلمان، لكن برطانيا عادت إلى عمية الإصلاح تدريجي في القرن التاسع عشر ولم يحل مسار التطور لتاريخي من الصراع من طبقة ملاك الأرض ورأسماليين ساحبين عن الأسواق والمواد الخام، والذين دفعوا الدولة نحو لتوسع الاستعماري في القرن الثامن عشر وتوسيع التجارة العالمية، في حين كانت الطبقة الأرستقراطية مترددة تحشى الصراث التي تفرضها الحرب

لم تحتج برجوازية اسريطانية إلى دعم كبير من الدولة، فهي بطور بالتدريج، وتوحدت الأسواق واستقلت أليث عملها عن الدولة في القرن التاسع عشر، خلافاً لحالة البرجوازية الألمانية التي احتاحت إلى دعم بروسيا وطبقها الأرستقراطية من ملاك الأراضي لتحقيق الوحدة لألمنة

Ibid., pp 8-9

(28)

Ibid., p. 19.

(29)

Ibid. p. 29

(30)

وإزالة الحواجز الحركية أمام التجارة وشهد انقراض العشر الصدام مع الحركات العمالية، ومع الحركة الديمقراطية أيضًا التي سُمّيت الحركة «الشارتية»، أي الميثاقية، التي طالبت بحق الاقتراع العام السري وتقسيم لنلاد إلى دوائر انتخابية متساوية ولغاء الصربية المفروضة على من يرشح نفسه للانتخابات وطلبت امو حجة سلمة إلى أن قُتل ثمان وعشرون من المثاقين زعيمًا بارزًا في أحد الاضطرابات⁽³¹⁾. وكانت قوة الجيش البريطاني معتمدة في الأساس على قوة البحرية ذات القدرة المحدودة على التجمع في الساحل⁽³²⁾ وهذه ملاحظة مهمة، فقد كانت طبيعة قوى التجمع ومدى قدرتها أو استعدادها للتصدي لقوى الإصلاح والتغيير، أو حتى التمرد في المجتمع، دائمًا عاملًا مهمًا في تحديد مسار التطور وسوف يحتفظ هذا العامل بأهميته عند مقاربة العوالم السادسة والمعرفة لتحول الديمقراطي في عصر النهضة لكن مور لم يول المسألة العسكرية وكيفية تشكيل الجيوش الحديثة مع تمرکز سلطة الدولة، وطريقة تمويلها، الأهمية الكافية في تفسير شوء الديمقراطية والدكتاتورية. وكان هذا داعيًا لنقده⁽³³⁾.

يبن برنان داوسن أن تأسيس جيش نظامي وطريقة تمويله عاملان حاسمان بين الحفاظ على نظام ملكي ذي صوائط إقطاعية طبقية (أو دسورية إقطاعية كما يسميها) أو تأسيس حكم أوتوقراطي، أو حتى دمار الدولة ورواها فقد أدت هزيمة الطبقات الأرستقراطية المتمدة على يد بروسيا إلى توحيد ألمانيا في ظل نظام عسكري سروي⁽³⁴⁾ وقدم

Ibid. pp 33-34 (31)

Ibid., p. 32 (32)

Brian M. Downing, *The Military Revolution and Political Change: Origins of* كتاب (33)
Democracy and Autocracy in Early Modern Europe Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992

أحدثى مور بعد السند، وعنده مكملًا بحثه على منهجه نفسه، وخصص له كتاب بكتابات على

علاقته بحتمي يُظهر بعد George Ross et al. «Barrington Moore's Social Origins and Beyond: (34)
Historical Social Analysis since the 1960s» in Theda Skocpol et al. (eds.) *Authoritarian Revolution and History* (Ithaca & London: Cornell University Press, 1998), p. 12-13

Brian M. Downing, «War and the State in Early Modern Europe» in Skocpol et al. (eds.) (34)
eds.), pp. 26-27

صادح على الصرع بين الملك والطبقات القديمة في عملية فرض العبودية وحماية الضرائب بتسييح وصريقة حسم لصراع في إنكترا وهرسا والسويد والأراضي الوطئة وبولسا. وكان يحفظ على «الندسورية الإقطاعية» أي تحديد سلطة الحكم المركزي، حاسم شأن الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية لاحقاً.

إن ما عدّه مور عداصر تطوّر إنكترا نحو الديمقراطية هي عوامل موروثة في رأيه من «الخاصي العيف» [] و«رلمان القوي والمستقل سيّء» والمصالح التجارية والصناعة بقاعدها لاقتصادية، وعيب مشكلة فلاحين حصيرة» أما العوامل الأخرى فهي رأسمالية صناعية مربعة التطور في قرص التاسع عشر، واستيعاب الطبقات الطبقة حديده ضمن صفوفها، والتدريس معها سميّاً على التأييد الشعبي في وقت ذاته، ونحب الهزيمة في الصراع الداخلي بتقديم ندرلاب في الوقت الملائم. والحقيقة أن جزءاً من الطبقات الأرستقراطية تنقل نفسه إلى رأسمالية، وفي الوقت قبل درجوريون في صفوف الأرستقراطية.

تكمن فريدة المصدر البريطاني في هذه العوامل في أن ما عدّه ماركس وغير ماركس نموذجاً كلاسيكياً يتصور رأسمالي كان في الحقيقة نموذجاً استثنائياً وفريداً. أما في فرنسا فلم تنقل طبقة ملاك الأراضي إلى العلاقات الرأسمالية كما حدث في إنجلترا الصناعية متفهم حول المدن وتفتح سلع والخدمات لأرستقراطية معاشة على الالتزامات المفروضة على الفلاحين³⁵. فكبت الملكية المطلقة في فرنسا هي لربط بين طبقة الرأسمالية الناشئة في المدن وملاك الأراضي وحلّاد لريظبا لتي قنص فيها اتحاد ملاك الأراضي والبرجوازيين سلطات الملك، اعتمدت اسر حوارية الفرنسية على دعم الملك، وعلى اسهلاك القصر وأرستقراطية لسلّاح ولسع سي نُحها. وكانت بحه اسير وهراطيه الملكية من كدر الموصفين هي المحرث الرئيس بتحديث

Muore. p. 39

(35)

ibid. p. 40

(36)

وليس الطبقة السرحوارية. فقد كان هدف هذه النحلة زيادة موارد القصر من خلال جعل الاقتصاد أكثر نجاعة^١، وكان هدف بقصر إحكم سيطرته على البلاد وتطوير القدرات القتية للحيش.

يدكر ذلك بدوافع البيروقراطية العثمانية التي ودت «تنظيمات» أخرى التاسع عشر، مع الفرق الكبير بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا في ١ وجود تفيد إقطاعية أرستقراطية في فرنسا وغيابها في السطبة 2 مركرة السطبة التي أحرقتها الملكية المطلقة الفرنسية خلال صراع طويل مد نهاية القرن السادس عشر وطوال القرن السابع عشر، على عكس الطم الإمبراطوري العثماني الذي لم يتمك من فرض سلطته المركزية على جميع أنحاء الإمبراطورية على رغم من عدم وجود نظام إقصاعي 3 التفاوت الرسمي الكبير بين مراحل الإصلاحات في الحنين فقد أتت تنظيمات العثمانية متأخرة بعد تطور الرأسمالية الصناعية والتجارة الأوروبية، فحات إصلاحاتها تنظيمية والعسكرية بعد صعود دول ذات مظمع استعمارية وحيوش حديثة، وقدرات تكوينية وحات للتصدير وكان محرك الإصلاح هو البيروقراطية في حاشي، وكان مطو لإصلاح، في رأي، هو دته، كز في مرحلة تربية محففة تمامًا، بدء التحديث في الإمبراطورية العثمانية متأخرًا.

ثم بشأ في السطبة في أي مرحلة إقطاع زراعي يقوم على ملكية حصة على عود الأوروبي، ويتمتع بحد أدنى من الاستقلالية التي تصع حدودا للسطبة المركزية. ومع يدخل أي تمرد قم به أحد بولاية أو أمشايع من حاه النصرت في سياق تحديد ملصة السطان، خلاف للإقطاع والطقبات (Estates) المنظمة في برلمانات ملكية، بل في سياق الاستقلال عن المركز وتوسيع النفوذ على سطبه، أي الاتصال والتمتيع فالسلطنة العثمانية لم تعرف محال الطقات (البرلمانات الملكية أو الأرستقراطية) التي وازت سلطة المثلث، ولا الصراع بين الملك والإقطاع على القرار السياسي والنفوذ

العسكري، بل كانت محكومة سلطة مركزية مطلقة تصارع لسط نفوذها على أركانها وتقيصها هو الفوضى وانعدام الأمان (غارات البدو وعصابات الجنود المرححين وتمردات الأقاليم على أنواعها) وطموحات الولاة الشخصية والنزعة الانفصالية لبعضهم، ولا سيما في القرن الأخير من تاريخ السطنة. وهذا موضوع جوهري تناوله عدد من الباحثين في السياق العربي والإسلامي، مثل بري أندرسون وآخرين، متأثرين، في رأي، بمور وحلاصة رأي أندرسون أنه بسبب غياب ملكية خاصة للأرض في الدولة الإسلامية، بموجب الشريعة، لم تتطور في الدول الإسلامية في ظل ندوة العثمانيين طمعه سلاء أو أرستقراطية، أو إقطاع يشكل قوة سياسية/ اجتماعية في معان السلطان وكانت مكنة الأعيان أو السلاء المحييين مرتبطة بالدولة. وكانت الدولة في رأي أندرسون تراقب المدينة والسوق والمعادن الحرفية لأمر الذي لم يفسح في المجال لبرور طبقة برحوارية¹⁸ وهذا يعني أنه لم تنشأ مجلس أرستقراطية تحدد سلطة الملك على نمط مجلس طبقات الفرنسي أو برلمان الإنكليزي. إضافة إلى ذلك لم تتشكل علاقات الرعاية في الريف، ولم تنشأ برحوارية صناعية في المدن وكان محرك التحديث المتأخر هو بيروقراطية الدولة.

بدأ تصور الليبرالية الإنكليزية في رأي تحديد سلطة الملك في فرض الضرائب لحوصل الحروب وغيرها وكان تحديد السلطات هو صيغة الصراع المتواصل في فرنسا بين البرلمان والملك¹⁹، والذي بلغ ذروته في اجتماع مجلس لطبقات عشية الثورة وحتى أكثر الصراعات السيامية المنكرة تشديداً على سيادة الملك لمطابقة ومركزيتها، ومودحها أعمال الفيلسوف السياسي الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) (1530-1596)،

Peter Anderson *Lineages of the Absolutist State* London, 1960, vii-xx, Verne (18), pp 36-377

(19) كما ستعرضه روبرت راسكول وأخيراً وعلى نحو مثبوق في فصل بعد من بعده لأرستقراطية

Robert Roswell Palmer *The Age of the Democratic Revolution* في كتابه *The Aristocratic Resurgence: A Political History of Europe and America, 1600-1800* 2 vols. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959 (1964), pp 326-346

سم تتمكّن من تحاصر حاجة لملك إلى مواقف الطبقات الأرستقراطية على
ريادة الصرائف⁽⁴⁰⁾.

في النهاية، أدى إصلاح الإمبراطورية العثمانية بالتزامن مع الصعف
والحروب إلى تمكّنها، ولا شك في أن تحديث تركي مستفقه اللاحقة كدونه
قومية فصص ثم إصلاحات التطيحات أما في لعالم لعربي فسم نشأ عن انهيار
الإمبراطورية دولة قومية توحد السوق لاقتصادية وتدعم صعود رأس المال
العربي، بل نشأت بلدان عربية محتلة تحت الوصاية الاستعمارية، وبعد ذلك
استفنت دول من دون حل المسألة القومية أم لإقطاع في لمناطق لعربية من
الدولة العثمانية نشأ مناحراً مع إصلاح قوانين ملكية الأرض وتسجيل لأراضي،
ونشوء طبقة الأعيان الذين يملكون لأرض ويقطعون في لمدن أي الملاك
العائسين^{٤١} وهؤلاء قاموا بدور في ورثة الدولة العثمانية بعد تحللها، وشكلوا
مع الطبقات الوسطى جديدة نواة الدول العربية في ظل الوصاية الاستعمارية،
وكذلك بعد لاستقلال مباشرة، فكهم لم يقوموا بدور داعم لديمقراطية، بل
شكّلوا عائقاً أمام الحديث وحل المسألة الزراعية لقد تحسّروا مع الأنظمة
الملكية التفضيلية، وشكّل أسواقهم المتعديرون، ممن فهم انتمتعون في العرب،
أحرار لبراليه هشة في بعض الحالات أما في الجمهوريات ففدت لانقلابات
العسكرية الراديكالية بصلعية صفة الأعيان اقتصاداً وسياسياً، وكذلك مابغ الثقافة
السياسية الليبرالية عند أبناء هذه الطبقة المتعلمين، والعاء التعيين الليبرالي المتأثر
بالتعليم العربي الذي صم إلى تيار الليبرالي متعلمين من طبقات أخرى وعبرها،
وحلّت بصرية واحدة لمشكلة زراعية عبر لإصلاحات الزراعية، ما ملكها من
تشكيل قاعدة اجتماعية وفلاحية واسعة فرة طويّة

(40) يُنظر مافشة سفس هومر المظولة لهذا موضوع Stephen Halmes *Passions and*
Unsettled: On the Theory of Liberal Democracy (Chicago: University of Chicago Press, 1995), pp. 106-
19.

(41) كتب شال عيساوي أنه في العراق وسورية مع برب ملكية الأرض، جرى نقل مساحات
شاسعة من لأصبي بعروبة إلى قبائل بشووح وعرب حربي وفي مصر، وضع محمد علي الأسمر
بصلته ملاك لأرض وهي شمل عريف، سمّت المسوطون لأو ديون صبي وسعة، يُنظر
Charles Issawi *An Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982) p. 4.

واحتج جميع الأنظمة الملكية معتمدة على الرقعة، في فرنسا وروسيا والهند والصين، مشكلة تمويل نجهز ابيروفرطي صحم الذي لا تكفي لمويله عائدات من لزراعة وكنت جميعها، بما في ذلك فرنسا، تعتمد حيلة بيع المناصب بحيث تُتاح المجال بموظف في ذلك لمنصب بعد أن دفع ثمنًا له باسترداد المال بواسطة مصاد " وهو ما عرفه بعالم العربي العثماني ولاسيم الولايات الشامية العثمانية بصورة مميزة، بواسطة استثمار الأرض عبر نظام الألتزام الذي اشتمل منه شريحة المبرمين، تلك الشريحة التي مثلت الأساس الذي تشكّلت عليه فئة الأعيان، علاوة على بيع منصب الولاية أو امتصرفية، والوالي كبير مبرمين يدي يمتلك جهز بيروقراطيًا وعسكريًا لحجبة لأعشار الزراعية، والتشدد فيها بالإبقاء بقيمة المبيع الذي تعهد بتحصينه مقابل الحصول على منصب الولاية، وبحويل تعدت جهز الحياي ونحوه الألتزام فعليًا إلى نوع من منصب وراثي مثل حجرة ولاية بالشراء، وهذا ربط منصب الولاية والامتصرفية بما عُرف عثمانياً بمفهوم «البقعة»، وهو سعي الوالي أو المتصرف لملء خزينته الخاصة بالأموال المسترفة من الفلاحين لتعويض ما دفعه ثمنًا لحصوله على المنصب

امتثلت البرجوارية الفرنسية المال لشراء المناصب لأغراض التوسع، لكن المناصب الملكية أفسدت برجوارية وذمحتها ضمن فئة البلاط و سلاء والمدافعين عن نظام الامتدادات " ويمكن اعتبار الثورة الفرنسية، إلى حد بعيد، ردًا على الإصلاحات التي قام بها سلاء وممثلي البرجوارية و سوق الحرة ممثلة برمرها الأشهر ان روبر جاك تورغو (Anne Robert Jacques Turgot 1727-1781) يدي قام بهذه الإصلاحات وتوفي قبل سنوات قليلة من اندلاع الثورة الفرنسية، وكان لها تأثير واضح في كتاب آدم سميث (1723-1790) ثروة الأمم (1776) "، وهكذا يستعرض مور مصدر الثورة أدت رسملة اقتصاد السوق ونمده في ظل إدارة تورغو والإصلاحات التي تتبع

Muore pp. 57-58.

(42)

Ibid., p. 60.

(43)

Ibid. pp. 74-75, 81-82.

(44)

تمتد سلطة المال على حساب العلاقات التقليدية بين شخاصات فلاحية بسبب
علاء الأسعار لخدمة عن تحارة الحبوب. وبذلك، فإن اعتبار الثورة الفرنسية
مساواة ثورة برجوازية ورأسمالية هو من باب التسميط الحاطي الناحم عن
سرديّة مركّبة. فقد كان دافع لريف هو معارضة العلاقات الرأسمالية، ووعاً من
المطالبه بالاريداد إلى نظام محافظ يدي يضمن التعضد في الريف فأرلت
مرسيم 1787 النفود امفروصه على تحارة الحبوب وفي العام اندي تلاء كان
الشتاء قساً وتلاء فبصدت، فاحتومت الكوارث الطعنة مع الحقمة السياسية عدم
1789، ما أدى إلى انتفاضات فلاحين في مناطق عديدة من فرنسا لكن انحصار
الراديكالية استعلت الثورة في المدن وحولت القمة إلى ثورة عارفة باريس على
الأرستقراطية والملك. أما الرحوازية الصاعية والتجارية فهمت لاحقاً مع عودة
الملكية، وليس في ظل الثورة. ولا شك في أن بعض السلاء لديراليس بصاموا،
في البداية، مع الثورة التي قادتها أنتحسب من الطبقات الوسطى

عندما اجتمعت الجمعية الوطنية، وهي برلمان الأرستقراطية والإكليروس،
وأده السلاء في تأكيد دوره وإحداث توارب مع سلطة الملك، لم تمكن من
استعادته المادرة شيحة لتطريفه بأعمال لاحتجاجات ولا صصرانات وصطرت
الجمعية إلى سنّ قوانين تُصفي عملياً امتيازات الإقطاع سياسيّه والقانونيه وقد
خدم ذلك تطور الرأسمالية. لكن هذا لا يعني أنها كانت ثورة رأسمالية.

في حصم الثورة وبعدها مباشرة، تطوّرت ديميه لحشود شعبية
وكان حصم أي قصة يفترض أن يجري في لشارع، ومن ضمن ذلك مشككة
الأسعار وعلاء الحبوب. ووفق فكر القادة الرديكاليين في حينه، تتحور
مسؤولية الدولة حمط لأمن والنقبون إلى صمد ألا يحوع قسم كبير من
المواطين، بحيث يعلو هذا الواجب على لالتزام تجاه الملكية الخاصة فهي
حصم لديميه الرديكالية لثورة الفرنسية، ظهرت نزعات ديمقراطية تطالب
بدور أكبر للدولة لتحقيق ارفاء، في الوقت الذي دعمت فيه ميثيق الجمعية
الوطنية وعواييه الحقوق الفردية وقتصاد السوق الحرة. لمد تطورت
الديرالية الفرنسية متأخرًا.

بناءً على ذلك يمكن القول، في رأيي، إن بداية الديمقراطية البريطانية كانت ليبرالية، ومّرت لاحقاً بعملية ديمقراطية تدريجية، في حين أن بداية الجمهورية الفرنسية كانت ديمقراطية، وتبعتها لاحقاً عملية لمرلة تدريجية. ومن هنا كانت الديمقراطية البريطانية الليبرالية تحرر دور الروابط الجمعية، بينما قامت الجمهورية الفرنسية الثورية منذ البداية بتعطيل الروابط الجمعية بوصفها روابط فيودالية تقسم الجمهورية وتحرّئ الصالح العام والإرادة العامة وهما وجهان التفكير الجمهوري ولعل هذا ما يفسر دهشة توكفيل حين رر أميركا ووجد انجتماعات والكنائس يقوم بدورها في كل مكان، بينما حررت الجمهورية الفرنسية تلك المؤسسات والهيئات والتجمعات المرتبطة بها ولهذا ليس مصادفة أن يتأخر إقرار الجمهورية ثنائته فنون التجمعات في فرنسا نحو أكثر من مئة عام بعد قدم الثورة الفرنسية في تعديل ليبراني متأخر للجمهورية الدولية الفرنسية.

أدت سياسة العاصر الرديكية المتمثلة بالبيعة إلى صدام بين فقراء المدن والفلاحين كانت هذه السياسة صالحة للحثيد في الحروب ضد أعداء الجمهورية الوليدة، لكنها لم تكن صالحة في حفظ توازن المجتمع واستقراره دحلًا ونالسه إلى عصف الثورة الفرنسية في مقبل الانتفاة التدريجي في بريطانيا، نصبح القوب إن الانتفاة في بريطانيا قد شنة أيضًا بعض العنف، كما لا يمكن فهم انتقال الثورة الفرنسية إلى العنف من دون الثورة المصادة والمدحل الحارحي إن مجمل من لاقوا حتفهم نتيجة لتقمع الثوري في مرحبه البيعة بلغ نحو 35 ألفًا إلى 40 ألف شخص⁽⁴⁵⁾.

حسنت الضقة الرجوارية الفرنسية الصراع مصلحتها في نهاية ساء بضم رأسمالي وديمقراطي بعد عودة الملكية وسلسلة من هزات، ولا سيما دحر الأرستقراطية الفرنسية وإنهاء تأثيرها سياسي بعد ثورة 1830 وفي مرحله عودة الملكية، شهدت الرجوارية الفرنسية تطورًا نوعيًا عررت انتفاات العنمية وساء سكك الحديد والواحر وتوسع الاستعماري سدي مثل احتلال

الحرائر (1830) محطة انطلاقه لأساسية أما الدول التي كانت فيها الطمة الرجورية أصعب من أن تُشكّل بدلاً، فقد كانت النتيجة هي العاشية أو الشيوعية فتعرضت دول التي واصلت فيها طقة ملكي الأرض تشنها برهام الأمور فترة طويلة، إلى ثورات فلاحين وتحديث قسري من أعلى

على سبيل التلخيص، تطورت في بريطانيا السطة ديمقراطية مد انتراع البرلمان بوصفه ممثلاً لدفعي انصرت سلطات من الملك، ولا سيما في زمن الحروب الأهلية في القرن الثامن عشر، وذلك في سياق اسعي لتحكم في قرار الحرب وصرف الميراثات كما رفع مواطنون غير مشاركون في لبرلمان مطلب تمثيلهم فيه أم في فرنسا فدفع لأزمات الماية في القرن ثامن عشر الملك إلى شاور مع ممثلي الطبقات (Estates)، ووسحت الانصاة شعية في المجال لـ «الطقة الثالثة» (الوسطى) أن تمثل في المجلس وأن تحتطف المبادرة وتتقب مصالح الرجوارية مع الأرستقراطية البريطانية بعد رسملة العلاقات في الريف، في حين حافظت لرجورية الفرنسية ولإقصاع على التحلف مع الملك ما أدى إلى ثورة فلاحين انصم بينها عامة المدن وكان يمكن أن تؤدي إلى بدم دكتاتوري شمولي لولا عودة لرجوارية إلى سيطرة في طر عودة الملكية وتكررت في رأي «خيانته» لرجوارية للديمقراطية مرات عدة في بصادام مع الطبقات الشعية، وتتطلب الأمر حولات عدة حتى يرسبح نظام ديمقراطي ليبرالي في فرنسا.

في المحمل، كانت لطبقات العبيد في فرنسا مدهصة للديمقراطية والبيرالية، ولم يشأ مسار مصالحة بروجي معها خلافاً لبريطان وفي فرنسا، أبح لاستداد الملكي تغلب الرأسمالية في الزراعة، ونكيف ملاك لأرض مع هذه اسيسه، ما راد من لصعظ على فلاحين أي إن التحديث في فرنسا كان متكرراً ومن أعلى من خلال انقصر الملكي. محصل اندماج بين السلاء والرجوارية من خلال الملكية وليس صدها، كما أسلف وبدلاً من ترجر ملاك الأرض، أصبحت الطبقة لرجوارية أرستقراطية ولولا المسار الذي فتحته ثورة الفلاحين وفقراء

المذب مع مثقفي الطبقة الوسطى لتحديثه. لأذى هذا سحلف بي نوع آخر من التحديث في فرنسا أشبه بما حصل في ألمانيا و اليابان

بالسنة إلى اليابان وألمانيا، فلهذا بينهما مكمن في قدرة شريحة من ملاك لأراضي المتحالفين مع بيروقراطية لدولة على تشجيع الصناعة مع بقاء العلاقات الإقصاعية و تراتب البيروقراطي وهذا ما يميزهما من فرنسا وإكثرا وأنولايات المتحدة حيث جرى انتصيع مكررا بمواراة تصور الديمقراطية، كما احتضنت المذب وألمانيا عن روسيا ونصير اثنين لم تكون دولتين إقصاعيين، بل كانتا بيروقراطيتين رراعيتين⁴⁷ وهذا نمير مهم، فالدول لأوروبية العربية استمت من الإقطاع إلى الحداثة وانتصيع من أدنى كما في بروسيا، أو من أعلى، كما في حالي ألمانيا واليابان أم روسيا والنصير فككت إمبراطوريتين، وهكل كل منهما الأساس بيروقراطي وليس للإقطاع فيهما شأن سياسي رئيس

أحيوا، بصنف مور بي هذا يعمل الرئيس عامل عيب ثورة فلاحين في اليابان، وقمع لاستصاغت الملاحية انقلبية والمحدودة التي شبت في بعض المناطق كردة فعل على قبحام العلاقات الرأسمالية الركب. في عام 1889 أعس عن الدستور الجديد الذي ضمن حق التصويت لسحة وحده، إذ حصل على حق الاقتراع 460 ألفا من أصل 50 مبيون نسمة في تلك الفترة⁴⁸ وتوسع بعد ذلك حق الاقتراع تدريجا، لكن لم يُمنح هذا الحق إلا للدكور في عام 1928 واحتضمت الفاشية الياناة عن نظيرتها الألمانية والإيطالية، فهي لم تشأ من أدنى بظهور قيادات شعبية ششعر في الفئاب بمصرره من الرأسمالية. ولم يقع في بيان قطع وصح وصريح مع ديمقراطية الدستورية وطن الإجماع على الإمبراطور قائما وكب في الإمكاد استخدام ثقافته انتقيدية والرمور التقليدية بلولاء وصداعة مع استخدام استثنائي للإرهاب يكن الشبه بين ألمانيا واليابان ظل قائما في ان دخول العنم انصاعبي حاء متأخر، والتحديث من أعنى، واستخدام الجمع في لداخل والتوسع المتأخر في الخارج

ibid., p. 253.

(47)

Muoro, pp. 254, 257, 258

(48)

لساء النظم الرأسمالي وفي الحاسين، كان الأساس الاجتماعي للنظام العاشي هو الائتلاف بين اسحب التجارية الصاعدة الحديثة و طُبقات حاكمة تقنيدية في الريف لقمع و أو فلاحين والعمال الصاعين. وفي الحالتين أيضًا، أنتحت محله المرحورية الصغيرة والفلاحين برعه وحسه متشددة بمسة⁴⁹

أما في انصين فلا السطوية البيروقراطية لراعية لراسحة في الإمبراطورية، ولا الرأسمالية البشتة تمكنت من حل المسألة الزراعية. وصعد الشيوعيون عمديًا بسب بقمة لعلاحين وكادت ثورتهم ثورة فلاحين في الحقيقة وحين وصلوا إلى السلطة أقامو نظامًا تحديثيًا من أعنى، من دون تقطع مع الثقافة الوصية اجمعية المخصصة لعدداية للراية فقد كادت الشيوعية الصسة تحسدًا آخر لشقافة المصحية. ومن ها يكمن سر ديمومتها، إضافة إلى قدرتها على شكف مع شروط انتصود الصاعين في نهاية لقرن العشرين، بالانتقال إلى رأسماله تحت إشراف الدولة.

ثمة ثلاثة سُل مُوصلة إلى عالم الحدث وفق مور⁵⁰ السبل الأول يجمع بين الرأسمالية والديمقراطية الرئسميه بعد ثورات مثل ثورة البيوريتية والثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأميركية أما السبل الثاني فهو الرأسمالي التحديث من أعنى في عباد موحدة ثورية، ولدي أوصل إلى عماشية والسبل الثالث هو الشيوعي كما في روسب والنص، حيث قدم نظام تحديثي بعد ثورة فلاحين أما الهند فسم تميز بأي من هذه النعمسات، لا بالثورة المرحورية، ولا بثورة من أعنى، ولا حتى ثورة فلاحين، وقد دخلت التصنيع متأخرة جدًا في منتصف ستينيات قرن العشرين ولا بعد مور تفسيرًا لديمقراطية في الهند ضمن نظريته التحديثية، ولدنك يحدث عنها كأنها مجرد نية سياسيه فوقية لحة موصعين ومثقفين شكلوا استمرارًا لمؤسسات الاستعمار البريطاني، ويعتبر مصير الديمقراطية الهندية غير واضح

ibid., pp. 304-305

(49)

ibid. pp. 411, 415, 417-418, 420

(50)

تضمن النظام الإقطاعي ميزة خاصة هي وجود أشخاص وجماعات ذوي حصانة، وحق مقاومة السلطة المتعدية على امتيازاتهم. كما أنه تقتصر عناصر من العقد الاجتماعي، خصوصًا بين الأرستقراطية والمبدع ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما لم يُعبره مور اهتمامًا وهو تقاليد المواطنة التي نشأت في المدن المستقلة في العصور الوسطى

في العصور الحديثة، كان شرط الديمقراطية الحاسم هو نشوء توازن بين الملك والسلاة وإن عيب مثل هذا المكوّن في الهند المعمولة والصين وروسيا والسلطنة العثمانية هو فارق رئيس، لكن مسألة استقلالية طبقة السلاة غير كافية، وإنما السؤال هو كيف طُنقت هذه الاستقلالية؟ فسمي طبقة السلاة للحصون على الحرية في غياب البرحوارية لا بعصي إلى الديمقراطية، بل إلى تحلص مجموعة من الأمراء من التزاماتهم تجاه المبدع، ما يؤدي في النهاية إلى توحيد الدولة من أعلى بواسطة إمارة قوية، مثل روسيا في ألمانيا وسردييا في حالة إيطاليا

يساهم دحول برحوارية في محال برراعة وانحداف بين الأستقرطية والبرحوارية في وحدة مصدح بريف مع المبدع، ما يعرر وحدة السلاة بدلًا من تمككها وتتحدى أهمية المودح بربطاني في أن هذا لا يسمح حص في تعارض مع استعصه المبدع فسمي برى تقبدها بررمان وهي حالة فريدة في التاريخ؛ إنها لاستثناء وليس براعدة، ولا يمكن تعميم برارده ومع ذلك نشأت الديمقراطية في بلدان عدة برسارات أخرى وفي عصر، أصبح البظم الديمقراطي بمودح تسعى قوى اجتماعية برى تطبيقه من دون الحاجة برى عبور المسار التاريخي كله

ثانيًا: هل هي تبعية المسار؟

تعني تبعية مسار أن المدعين السياسيين أو الاجتماعيين غير قادرين على إعادة العجده برى سواء لإلصاف تأثير جذرات صُبغت في مراحل مقصده، إذ

رأى هذه المراحل من أحسن أوسع الدول مسارًا محددًا للنظور^{١١}، ويمكن أن تكون مراحل لا تنقلية مقصده إذا عُنيت المؤسسات السابقة ومبادئ إنشاء مؤسسات تميل إلى الدمومة ولا تغير بسهولة وتتشابه هذه المؤسسات بعد مؤسسة من ردات الأفعال وردد على ردات الأفعال مستويات أو غيرها بعد اتحاد هذه بحارات، لكي تحيين مور الذي يدرج ضمن بصريات التحديث، في رأيي، كما يظهر من إدراجه في هذا المسار، لا سعلو بحيارات وعين سياسيين من مراحل سابقة، بل هو أقرب ما يكون إلى تحليل سيوي نظوري في الوقت ذاته، لأنه يربط بين السى البصبة وشوء العظم سياسية وأقوالها

ثمة مبادئ معاصرة في دراسة الانتفاذ ديمقراطي من روية تعبئة المسار، مثل دراسة جيمس ماهوني الذي درس الإصلاح الزراعي الليبرالي، أي الخصخصة الزراعية في دول أميركا الوسطى مثل كلفة، الإصلاح وشدة وتأثيره في التطور الديمقراطي بعد ذلك عقود فهي منتصف القرن العشرين، كانت عوانيمالا والسلفادور وكوستاريكا ذات أنظمة محنفة كئي ويستر ماهوني ذلك بالعودة إلى الصف الأول من القرن التاسع عشر حين حرت لإصلاحات الزراعية في تلك البلدان^{١٢}، ما يعيدنا في الحقيقة إلى تفسير سيوي، لأن هذه الخيارات صاغت في النهاية إلى معينة، ويحري تفسير انديمقراطية من عدمها بموجب السى الناشئة من دون تحديث عن فعل الفاعل السياسيين في العصر الراعي ولا خيارانهم وكل ما نعلمه الحدث هو النوصل إلى حدوث هذه السى بالحدث في فعل وعين سياسيين لم يدركوا بالضرورة نتائج خيارهم وأفعالهم حين قاموا بها

نشأت حركات ديمقراطية في عوانيمالا والسلفادور وكوستاريكا، لكن سم تسحق منها غير الحركة الكومندريكية في تأسيس نظام ديمقراطي، ورسطت هذه التطورات سوع الإصلاحات الزراعية التي أحررت في هذه البلدان في القرن

James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in a Comparative Perspective», *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 1, March 2001, p. 114, accessed on 3/3/2020, at: <http://bit.ly/2dglLqP>

Ibid. p. 112.

التسع عشر، وهو نظرية تبعية المسار فدمج بعثت الشعبية في انضمام السياسي لم يهدد السلطة الاقتصادية للوحة المحكمة في إساح انقهاوة وتجارها في كوستاريكا كما حقف الموقع الهامشي لقوات المسحة في لدولة من احنمان ردة فعل عسكريه حادة على عممية الديمقراطية في حين كان الأمر معاكس تعاف في غواتيمالا والسلفادور⁽⁵³⁾.

ربما يفضل ذلك تفسيرات لأنظمة عربية حائله شعبيه المسار، ولا نهايه للأمانة للممكنة سآحد مثلاً قرار العثمانيين حوص الحروب العدمية الأولى باستحاف مع ألماب وسائج، أو قرار البريطانيين وانعريسيين تقاسم يرث لسلطة العثمانية في ابلدان عربية في المشرق العربي وأثره في مسألة الدولة وشرعيها بعد الاستقلال، وأثر ذلك كله في صبيعة لأنظمة والعسالة الطائفية والديمقراطية، أو فتح مدرسة العسكرية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين على يدي مصطفى النحاس باشا (1879 - 1965) لذي ترغم حرب الودد (1927 - 1952)، لاضاط من فئات فقيرة، وتأثير ذلك في شوء انظام العسكري في مصر جراء مسح الصفات المظنومة أو اجدية قدرات داخل الجيش! أو رها سياسة الاستعمار الفرنسي المسيحية في بحسد الأغليات في القوات بحاصة السورية الساية المحمية (الفرنسية) التي تحوت إلى الجيش السوري مثلاً! أو أثر الإصلاح الزراعي في مصر في شوء بيروقراطية وصفه وسطي ديد ذات أصول ريفية، والتصنيع الذي أدى مع الإصلاح الزراعي إلى هجرة ريفية إلى المدن وشوء أحزمة فقر حولها، وفشل في استيعابها مع تراجم التصنع، وغير ذلك

هذه تفسيرات تاريخية لشوء التي قد تساهم في تفسير طبيعة لأنظمة أما تفسير الانتقال الديمقراطي وعيانه بوجود مودح الديمقراطية الجاهر في عصره، فيكاد يكون مستحيلًا من دون أخذ إرادة الفاعلين في لاعبار نقيم بإصلاح، التراجع عنه، المييم بمساومات، الاستعداد لنسار معرض لتوصل إلى توافق يجمع عودة لاستعداد، التصب، وغيرها من انحصارات والانتقال في حد ذاته هو «حدث مقصلي» يحنث تأثير التي ويريد من تأثير الفاعلين السياسيين.

ثالثًا: هل هي حتمية طبقية؟

يقترن في تحصيله لثورة 1905 في روسيا، بعد الهزيمة في الحرب مع اليابان (1904-1905)، والتي اعتبرها البلاشفة هي حصة ثورة «برحوارية ديمقراطية»، وحوود تمايزات حاسمة دحل سرجورية تحول دور إرجاح دور موحد إليها فميز بين البرحوارية بوصفها طبقة اقتصادية من ناحية، بمعنى الرأسمالية الصناعية والمالية التي أبدت برودًا تحاه أي تحول إلى ما سماه «الليبرالية الدستورية» وكان مراحها السياسي عمومًا رجعيًا⁵⁴، وبين البرحوازية بوصفها مكانة اجتماعية (Status) من ناحية أخرى والأخيرة برحوارية من حيث التعليم والثقافة «والسلوك تحاه الحياة»⁵⁵، وشكلت أساس لحركة الديمقراطية الليبرالية في روسيا وعالت ما لا عموم المستظرون لدور البرحوارية لديمقراطي، ممن فيهم مور، يمثل هذا التمييز المهم. أما العنصر الثالث المتمثل بالعتات الديق من البرحوارية المشاركة في لمحائس المحبة التي سقت من ثوره في حيه بإصلاح قيصري، فتألف من صعد لموظفين والمهنيين الأقرب إلى اليسار الراديكالي وم برجح قير سقوط النظام لأونوقراطي الميصري في روسيا، ورأى أن الأمر يحتاج إلى حرب أوروية جديدة ليلقط النظام وحتى في هذه الحالة، لن يؤدي سقوط نظام الميصري إلى ديمقراطية، وبما إلى زيادة وزن الملاحين في الحياة السياسية، وسيفود ذلك إلى «شيعية راديكالية» ونظام مركزي بيروقراطي لا إلى ليبرالية فردانية⁵⁶؛ وقد صدق بالفعل لقد توقع قير أن يؤدي صعود دور الملاحين إلى صعود البلاشفة قبل أكثر من نصف قرن من تحليل مور السياق دته بأثر تراجعي⁵⁷

Max Weber «Bourgeois Democracy in Russia» in: Max Weber: *The Russian Revolution*, (34, Gordon Lewis & Peter Hatcher eds. & trans.) (Ithaca NY: Cornell University Press / Cambridge NY: Polity Press, 1995), p. 74

Ibid. p. 45 (53)

Ibid. p. 90. (56)

Max Weber: «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland» (1906) in: «Die Demokratie in Russland» *Beilage Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 32 no. 1 (1906), pp. 234-253 (57)

سي أن أقبر في هذا الكتاب من مصدر بالانكليزية، لكن بوردها من الأصل لتبين التاريخ ومكان الشر

تلخص انتقادات سكوكوب -مور في أربع نقاط أساسية هي أولاً، عدم وضوح كيفية تفعيل المنعير -متعلق بقوة تأثير الترحولية أو ضعفه. ثانياً، صعوبة التمييز بين شكلي لزراعة التحرية، ذلك القمع للعمل والذي يتسبب قوانين السوق. ثالثاً، عدم ملائمة تفسير لصراعات سياسية والحولات الاجتماعية بالصراع الطبقي والنحالف الطبقة رابعاً، المصور لطري الواضح في التركيز حصرياً على العوامل الداخلية المولدة للتعبير، وإهمال عوامل التفاعل بين المجتمعات⁵⁸ فهي كثير من الحالات، كانت الخطوات التحديثية الرأسمالية في اليابان، والشيوعية في روسيا والصين، عوامل في الدفع عن السيادة الوطنية ضد التدخل لأجسي مثلاً، أو محاولات قطع الصلة بالنظام الرأسمالي العالمي، كما في حالة الاتحاد السوفياتي⁵⁹ وكان العامل الحارحي، ولا سيما الحروب مع روسيا وتعلل القوى العربة في سيطرة العثمانية، أهم عوامل الإصلاح والتحديث فيها

في أي حال، ليس الأمر علاقة بسيطة تفاعلية بين رأس المال وحرية السوق وبين النظام الديمقراطي بوصفه نتيجة سياسية لاقتصاد السوق وتحليل مور أكثر تركيزاً من مقاربة دحش مثل فيليس كاترايت⁶⁰ رأوا أن الديمقراطية نظام سياسي متميز داخلياً يلائم التمايز لدخلي المركب للنظام الرأسمالي وهذا تبسيط مفرط، في المقابل، يرى دويشمير وأخرون⁶¹ أن النمو الرأسمالي يرتبط بالديمقراطية لأنه يعبر سية الطبقات ويقوي الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، ويضعف الأرستقراطية الزراعية ليس الاقتصاد الرأسمالي ولا الرأسماليون هم القوة الرئيسة المشكّلة للديمقراطية، وإنما تدفقات رأسمالية هي التي دفعت بها⁶² إلى ذلك لكن لا توجد أي إضافة هنا، فحسن نتحدث عن الرأسمالية

Skocpol, «A Critical Review of Barrington Moore», p. 12. (58)

Ibid., p. 32. (59)

Phillips Cutright, «National Political Development: Measurement and Analysis» (60), *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2 (April 1963), pp. 253-264, accessed on 23/2/2020 at <http://bit.ly/2KJHY3J>

Dietrich Kueschmeyer, Evelyn Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalist & Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 7.

شمل بذلك ناقصاتها ولا شك في أن الصراع الطبقي جزء أساسي منها، لكن ثمة أيضاً صراع فكري وقيمي، وهذا ما يجعله مور وبعض نقاده؛ إذ أنتجت الطبقة برجوازية ثقافة ليبرالية وثقافة ديمقراطية جمهورية مع توتر بينهما كما أُنجبت ناقصات الرأسمالية أيضاً فئة من السياسيين وشمعيين حملوا أفكاراً ديمقراطية افتتحت بها جزء من هذه الطبقة، ورفضها جزء آخر. وينصق ذلك على الهياكل السياسية للأحزاب التي عُدت معثرة سياسياً عن الطبقة العاملة، فلا يمكن تجاهل الفارق بين اشبوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين في الموقف من «الديمقراطية البرجوازية»

يتحصى نقد روشمار وأحرين أمور في إهمال دور الطبقة العاملة التي اصططعت بالدور الأبرز في نشوء الديمقراطية في العرب بموجب مقاديرهم، وذلك بالتحالف مع طبقة الوسطى والحقيقة أن مور تناول المرحلة الأولى لنشوء الديمقراطية وليس مرحلة مصالاة توسيع حق الاقتراع.

انتقادي مور أنه لا يستطيع أن يشرح بأدوية الصقيه لماذا يؤدي أحد الخيارات إلى الديمقراطية وآخر إلى معاشية من دون ولوح مجال الأفكار، وهو ما لم يقم به، كما أنه لم يشرح كيف بدخل الحش في المعادلة، فهي تحبلة لأسياب واليابس يظهر الحش فجأة من دون علاقة بمصصحاب مور الأساسية التي يستخدمها في البحث مثل الصفة وسية لدولة، ولا يُرد له تحليلاً كاملاً

ثمة صراع أفكار بطور دسامة خاصة به يصعود فئات السياسيين والمهيين والمثقفين، وتوجد صراعات مصالح، طبقية وغير طبقية، وقد تكون هي المصروء، لكن صراعات المصالح الاقتصادية لا تؤثر في نظام الحكم من دون تعبيرات فكرية وسامة تحملها فئات أخرى، كما لا يوحد نظام حكم حديث من دون فئات بيروقراطية وسياسيين يتأثرون بمصالح الاقتصادية لمصقات محسب، بل بعلاقات القواء في لسانة وعالم الأفكار والقيم، والصراع على السلطة أيضاً، وهذه محتملة تحترق الصقات الاقتصادية ونقسمها.

الفصل الخامس

في نقد مقاربات التحديث

في قبول شروط التحديث لنشوء الديمقراطية مع ملاحظة عناصرها المعوّقة للديمقراطية، وفي تفاوت درجات التحديث وأثاره، وفي ضرورة بناء النظام السياسي قبل التحديث عن الديمقراطية، وفي أثر التعبئة السياسية الهدام في بناء المؤسسات، وفي أن المهمة الرئيسة في العالم الثالث يجب أن تكون بناء النظام والتنمية، وفي أن الدكتاتورية هي الحل الوحيد في ظروف التعبئة السياسية وفق هنتنغتون، وفي احتمال أن تكون أكثر نجاحة في عملية التنمية. في نقد دراسات الانتقال لفكرة ضرورة دعم الدكتاتوريات التنمية للوصول إلى متطلبات الديمقراطية، وفي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي حتمًا إلى الدكتاتورية أو الديمقراطية، وفي التفاوت بين تفاعل التحديث مع البنى والهياكل القائمة من جهة، وتفاعله مع الثقافة والقيم من جهة أخرى. وفي نقد نظرية التبعية لنظرية التحديث، وفي العلاقة بين السلطوية والتبعية، وفي نقد حلول مثل الاكتفاء الذاتي وفك الارتباط بالاقتصاد العالمي، وفي نقد غياب الأجندة الديمقراطية لدى نظرية التبعية.

أولاً: هنتنغتون بين نقد التحديث وتحويله إلى أيديولوجيا تبريرية

تدريجياً، لم تنشأ الديمقراطية دفعة واحدة، بل بالتدريج ويصدق ذلك على التوسع التدريجي لمحوري الديمقراطية المعاصرة كما يفهمها، أي الاتحادات الدورية للحكم، والحقوق والحريات لكنها أصبحت بمودخ متكاملاً مطروحاً

في ظروف اجتماعية اقتصادية ثقافية متعددة ومتنوعة. وهذه معضلة دراسات الانتقال، فلا سطلق للانتقال المعاصر من السراية واصل إلى الديمقراطية، ولا هو عملية توسع تدريجي لحق الاقتراع كما يتد ذلك في الجدول (1-1) في الفصل الأول. به انتقال من نظام السلطوي إلى الديمقراطية بوصفها نظام حكم معروف ومجربا، وبمدحه المحتملة حاضرة إلى حد بعيد.

توسعت المشاركة، وتعمقت لحقوق والحريات في الديمقراطيات الديمقراطية عبر العقود، وأحياناً قرون، وهذا يعني أنها تطورت أفقياً وعمودياً على نحو متدرج. وهي اليوم تعيد إنتاج نفسها كاملة وتتطور باستمرار عبر تطور الأحداث والتغيرات، وعبر مواجاة الأزمات وحل المشكلات التي تواجهها. وكما سبق أن بينا، سم نشأ الديمقراطية في شمال غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في مجتمعات صناعية متطورة، خلافاً لما تسود عليه هذه المجتمعات اليوم. ودوليات المتحدة، مثلاً، لم تكرر دوره صناعية، ولا فرنسا كانت كذلك، ولم تشكل فيها الطبقة الوسطى أعلية.

انتقد هنتون مكرّ تدعات مفهوم التحديث والتوقعات للإيجابية التي تحم عنه، وأشار إلى أن لاحتلال نسائي والاضطرابات الاجتماعية والسياسية هي أيضاً محركات ممكنة لعملية التحديث مثل تطور نسائي. وتشاقص جواب التحديث فيما بينها، فممكن التبعة السياسية المتحلية بالذوق قطاعات اجتماعية واسعة إلى المشاركة في السياسة وتوقعاتها المرادية بشأن تحسين ظروفها، وعدم قدرة النظام السياسي على مجاراتها، أن يؤدي إلى إحباط، ولا سيما حين تحدث قطاعات واسعة نفسها خارج نطاق التأثير في النظام السياسي وعاجرة عن المشاركة فيه.

يحدد هنتون ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات المستقلة لتفسير التحديث السياسي هي «عقولة السلطة، ونماير السى، وتوسيع المشاركة السياسية». امدد فترة التحديث السياسي في الغرب قرون عدة.

وتفاوتت درجة التحديث السياسي وأثاره في كل متغير تابع لتلك المتغيرات الثلاثة المستقلة، ونسبها وتعاقبها، ما بين المناطق المحيطة في أوروبا وأميرك الشمالية أما في البلدان المستقلة حديثاً فقد كان التحديث سريعاً ومتفاوتاً في مرحلتي الاستعمار ثم الاستقلال.

لا يرام تحديث مجالات لمحيطة بسواري، فتتدرب، مثلاً، مرحل التحديث السياسي ولا تتواري بالضرورة مع التحديث الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فتتطور السياسي مطلقه الحاص² وثى فوكويما على رأي هتتعتون بأن للتطور السياسي مطلقه الحاص المستقل عن التطور الاقتصادي. مسدلاً على ذلك بأن إساح اسمو الاقتصادي على مدى فترة طويلة مؤسسات ديمقراطية متمسكة أو أقل عرصة للاندكسات لا يطق على الدول القميرة، حيث يُعتبر كل من وجود نظام سياسي، ديمقراطي أكان أم لا، ومؤسسات مؤهبة لإدارة مدونة والاقتصاد، شرطاً مسبقاً لسمو الاقتصادي³.

قدّم هتتعتون أسس استراتيجيّة للتطوير سُُميت بـ «الانتقال الاستدادي»، فرأى أن الدكتورية التحديثية قد تكون ضرورة في حد ذاتها للوصول إلى انديمقراطية والمشاركة المدنية وتوسع في هذا الموضوع تلميذه فريد ركوپ في تفصيل ما سقاء أنظمة سلطوية ليبرالية (لمقصود ليبرالية اقتصادياً بالطبع) في ساء مؤسسات واقتصاديات متطورة قبل الانتقال (تشيلي، كوريا الجنوبية، تايوان، سغافورة)⁴ ومقترحه هذا، وحه هتتعتون انتقادات فاسية في ستينيات القرن الماضي لكن فوكويما أشار إلى أن استراتيجية أثبتت في بلدان شرق آسيا، أو ما سُمي بـ «لمعجزة الآسيوية»، حيث حقق بعض لدول الدكتورية في تلك المنطقة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال العشرة ما بين ستينيات القرن الماضي وتسعيناته، وتحولت إلى بلدان متقدمة مع بداية القرن لحادي والعشرين محققت كوريا الجنوبية تقدماً اقتصادياً في ظل حكم الدكتاتور العسكري بارك تشونغ-

Francis Fukuyama, «Foreword» in Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. xii-xiii. (2)

Ibid., pp. x-v-xv. (3)

Farouk Zakaria, *The Future of Freedom: Liberal Democracy at Home and Abroad* (New York/London: W. W. Norton & Company Inc., 2003), pp. 251-252. (4)

هي (Park Chang-hee) (1962-1979)، ونجوان تحت حكم تشينغ تشينغ-كو (Chang Ching-kuo) (1978-1988)، وسعدورة برنسه لي كوان لو (Lo Kuan Yu) بعد استقلالها عن مايرب في عام 1965، وإندونيسيا خلال فترة حكم سوهارتو (Har Muhammad Soeharto) الذي قاد في عام 1967 انقلاباً عسكرياً، وحكم بدوسب بيد من حديد على مدى ثلاثة عقود (1967-1995) ¹ ربما شكّل هذا تقدم الاقتصادى قاعدة التحول لديمقراطي الحزبي والمتفاوت بين هذه الدول وحقت دول عرسة مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر معدلات نمو مرتفعة، لكنها عادت وتراجعت بسبب عدم لقدره على تمويل المشروعات الكبرى، ولباق الحزبي، وتصبح لجهر البيروقراطي وبعد العراق مثلاً بارزاً على ذلك حين حقق معدلات نمو مرتفعة لبعاية في التسعينيات، ثم جاءت الاليسكة مع الحرب العراقية - الإيرانية في التسعينيات

الحقيقة أن تشيلي كانت ديمقراطية قبل الدكتاتورية والانقلاب العسكري، ويصعب تصنيف سعدورة بوصفها ديمقراطية حاداً بعد التقدم لاقتصادي الذي تحقق وبمشكلة الكبرى هي تشخيص هل كانت دكتاتورية ما تموية فعلاً أم لا بل أن يقرر هذ المطر الأميري دعمها أم لا ومن هذ، يحشى أن هذا التطير قد يتحول إلى تبرير لملدكتاتوريات عموم. فهل دكتاتورية السبسي في مصر تموية؟ وهل يجب دعمها إذا كانت كذلك بوصفها خطوة نحو الديمقراطية؟ أم كان لا يمكن دعم الديمقراطية في مصر من دون الحاجة إلى هذه المرحلة الدمية؟

تشكّل لبعثة السيامية الدحمة عن صيرورثي الحديث وفشه في تلية اتوقعات التي ستتدعيها تحديث دته لدى فئات اجتماعية أصبحت أكثر استعداداً للمشاركة في الشأن العمومي، واحداً من أهم عوائق الديمقراطية وفق هتبعون الذي يرى أن التعمنه تمنع استقلاله المحل السياسي وتغلق شوء المؤسسات ولا يتم هتبعون من تأكيد أن مصطلح «نظام السياسي» في عنوان كتابه النظام السياسي في مجتمعات متغيرة هو هدف في حد ذاته، ومن

مجرد تصوير لواقع، وهو يحاول استكشاف ظروف تحقيق المجتمعات التي تمر بتغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة ومدثرة، من أجل بناء نظام سياسي⁽⁶⁾. وانتقور السياسي والديمقراطية وفق هتتعتون بسبب بالضرورة مرتططين بعصمهم، فمكن الدولة أن تحقق درجة عالية من المؤسسة السياسية والبطرة على الأرض واستكان من دون أن تكون بالضرورة ديمقراطية⁽⁷⁾. وهذا نقد واضح شير المؤسسة في العلوم السياسية فقد عالج هذا تيار إشكالية النظام السياسي في إصدار التوترات القائمة بين بناء المؤسسات الحديثة وتنعة السياسية للقوى الاجتماعية الجديدة⁽⁸⁾. والمهم بالنسبة إليه ليس نوع نظام أو نمط الحكم، بل وجود نظام سياسي ومدى سيطرة هذا النظام على البلاد

على هذا الأساس، صنف هتتعتون بدور انعريه الديمقراطية والليبرالية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والأصمه الشيوعية الشمولية، مثل لاتحاد السوفياتي، ضمن الفئة دته، باعتبارها أنظمة سياسية فعالة؛ أي إن حكوماتها تحكم فعلاً ورأى أن هذه الأنظمة تشابه في ما بينها على أساس أن هذه البلدان جميعها تتمتع بجماع شعبي على شرعية النظام السياسي، وبمؤسسات سياسية قوية ومناسكة وقابلة للتكيف، وجميعها يشتمل على بيروقراطية فعلة، وأحزاب سياسية منظمة، ومشاركة شعبية واسعة في الشؤون العامة، وميطرة فعلة للمديرين على الجيش، ودور كبير للحكومة في الاقتصاد وإجراءات فعلة إلى حد ما في تصميم عممية التدور الحكم⁽⁹⁾. والسيطرة على الصراع السياسي. وتحظى هذه الحكومات بولاء موصيها، ما يمنحها القدرة على فرض الصراعات، وتجنيد الأيدي العاملة، وتنفيذ السياسات وتغييرها من خلال الأجهزة الحكومية⁽¹⁰⁾. هذه إذ هي معيير وجود نظام سياسي فعال

(6) Ibid. p. xix

(7) Ibid. p. xvi.

(8) Ibid. p. xix.

(9) من المفصود ما يقوله عادة بدور الحكم منجما في الديمقراطية، بل تنسبه عن غير

هم للحزب إلى آخره ضمن نظام الانضباط الحزبي

(10) Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 1

سوق أو يترحقوقي ديمقراطي مثل هانس كيرن أو إخراج أحجرة الدولة، ولا سيما حكومة، هي أعدل يمكن أن تُسبب إلى الدولة، والذي بعده يُمثل دولة فظم قنوبي كهذا وحده بشكل كيان يسمى دولة. والنظم يمثل مدوة ديمقراطية أكر أم لا والمهم هو سيطرة فظم على الأرض والسكان في محلات. 1. مدوق 2. إدارة لعدالة 3. صمان طاعة الدس وولائهم' " جعل بعض المطربين هذه الحقيقة أساساً لمثل المجتمع وليس مدوة وحده. ومثلاً، نصبح بذلك الحكومة السوفيتية ممثلة لمجتمع السوفيتي بوصفه كلاً لكن هتعتون لم يتطرق إلى دور العنف في صمان سيطرة هذا الصام السياسي ووجاعه. كما أن نظيره هذا فشل أمام انهيار الاتحاد السوفيتي في بدايه تسعينيات القرن الماضي، أي بعد نحو عشرين فقط من نشره دراسته تلك. فقد تأكلت شرعية لفظه السياسي في الاتحاد السوفيتي السابق على الرغم من أنه كان يبدو قوياً جداً في نظر هتعتون وبراخع ولاء حتى اندير تولو مصعب عيب فيه. ولم يتمكن الفظم من تلبية حاجات سكان الأساسية بسبب فشل اقتصاد الدولة المركزي، ولانفاق على سوق التسح، ونقص الجهر البروقراطي بعد تصلب شرايه، ومن بس تلك الحاجات لتفنع إلى الحرية الذي لا يجوز إهماله

فشل السياسة الخارجية الأميركية مده عقدين بعد الحرب العمية لثانية، وفق هتعتون، في التعامل مع إشكالية الفحوه السياسية بين تطوير المؤسسات السياسية والعبير الاجمعي والاقتصادي في الدول العمية. فعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين أدركوا أن من مصلحة الولايات المتحدة إيجاد أنظمة سياسية قادرة على لعمل سحاح في البلدان التي تشهد عملية تحديث، فإن ذلك لم يعكس في سياساتها تحاه تلك البلدان فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي⁽¹²⁾.

Hans Kelsen «Foundations of Democracy» *Ethica*, vol. 66, no. 1, Part 1, Foundations of Democracy (October 1955), p. 11, accessed on 14/06/2020 at <http://bit.ly/2X0uCl>

Ibid., pp. 12-13 (12)

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, p. 5 (13)

من أسباب عدم إيلاء الولايات المتحدة مسألة التطوير السياسي وفق هتبعون (ويقصد به بناء مؤسسات مستقرة للدولة) اهتمامًا كافيًا غياب الموضوع عن تحريرتها التاريخية؛ إذ بُيت الولايات المتحدة على أسس المساواة (لا نذكر أن المقصود هو مساواة بين الرحى سيص) كما أنها شأت بوجود حكومة مؤسسات وممارسات سياسية استوردت من بريطانيا في القرن السابع عشر ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تعالج مشكلة بناء الحكومات من منظور ضرورة تحديد سلطات الحكومة وتوزيع السلطات بموجب النهج الأمريكي، أي من خلال دستور يضمن الحقوق، وفصل السلطات والتوازن والرقابة بينها، وتطبيق العدرلية، والانتخابات الدورية، ولتدوين الحربي وعلى لرعم من أهميه هذا النموذج فإن منطمة تفيد الحكم¹⁴، في حين أن المطلوب، وفق هذا المفد المحافظ، هو تعريف قوة الحكومات وترسيخ اسطدم وإن عقد انتخابات في غياب التنظيم السياسي قد يُسهم في تعزيز القوى الاجتماعية الرجعية واستحرييه وهدم بيه السلطة بعامة فحسب¹⁵ وفي هذا السياق، يقس هتبعون من ارئيس ماديسون، في أحد مقدايه، ضمن سسنة أور في المدلية، قوله: «أما عند صوغ حكم يديره أفراد من الشر ويمارس على الشر، فإن صعوبة الكرى تكمن في ما يأتي يجب أولًا تمكين الحكومة من السيطرة على المحكومين، ثم في المعام الثاني إخبارها على أن تسيطر على نفسها»¹⁶، وهذا يأتي قبل الديمقراطية

فام مثقون معروفون إعلاميًا، مثل فوكويما وركري، يستخدم حجع هتبعون في قوة ادوة ضد الدعم المكر عممية ديمقطة فكتب ركريا أن الحكومات يجب أن سحت عن النطاء أولًا، ثم تُسمة لاقتصادية، وأخيرًا الديمقراطية وكتب فوكويما أن لدون بتي تقوم بدمقطة غير بصحة تؤحل

Ibid, p. 7

(14)

Ibid

(15)

Ibid James Madison « The Structure of the Government Must Furnish the Proper (6) Checks and Balances between the Different Departments » *The Federalists, Papers the New York Packet* no. 51-82-798 accessed on 23/2020 at <http://www.20qyBI>

صراعات لا تنتأ أن تشحر لاحقاً وهذا كله صحيح المشككة أن هذه المقولات هي عدلاً مقولات حق بر ديه بطل فلا شك في أن لدولة شرط الديمقراطية، وهذا يعني الإجماع على كيان الدولة وشرعيه لكن لدول نكرى استعمالها في تبرير دعم لذكاتوريات والأنظمة السلطوية حتى في حالات الدول المستقرة، وبعد أن أصبح النظام السصوي ويروقراطيه عوائق أمام ائتممة لمستدامة

تكمن المشككة في اسداد التي تعرضت للحدبث بموجب النقد المحافظ الموجه لأحدة الديمقراطية والإصلاح نسبي في قدرة الحكومة على السيطرة على المواطنين قبل سيطرة على ذاتها، والمشككة الأساسية ليست إطلاق الحرية، بل إيجاد نظام عدم يتمتع بشرعية بين المواطنين، لأن في إمكانية إيجاد نظام من دور حرية، لكن العكس لا يمكن تحقيقه وفي حين فشلت دولات المتحدة، وفق هتعتون، في إدراك أهمية ذلك وتحقيقه، استطاعت الحكومات والحركات الشيوعية توفير سلطة فعالة، لأن أسيدولوجيتهم تؤسس قاعدة للشرعية⁽¹⁷⁾ من دون ديمقراطية.

حتى منتصف ثمانينيات القرن سصبي، كان هتعتون لا يراى إيجاد نطاق التحديث السياسي دلائل من النظام السلطوي التعيدي، ما إلى الشيوعية أو إلى الديمقراطية، وحصرها في الثلث لأعلى لدول ذات الدخل المتوسط⁽¹⁸⁾ وهذا يعني أن النظامين، شيوعي وديمقراطي، يظهران في قائمة الدول الأكثر تطوراً من بين الدول النامية وهذا تعميم غير دقيق، وهو لا يصح لا على الصين (عندما تبأ الاشتراكية)، ولا على عهد بين الدول الديمقراطية، كما لا يصح على كوب وفيتنام، إضافة إلى أن أعليه السلطويات التعيديه لم تتفأ إلى هذا أو ذلك؛ إذ نتجت من التقاء مع أحداثاً مركبات سلطوية محتلفة فيما بطنق عليه العالم الثالث.

صحيح أن دولاً عديدة في العالم الثالث نظرت إلى نموذج لاتحاد

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 7-8.

(17)

Samuel P. Huntington, «Will More Countries become Democratic?» *Foreign Affairs* (18)

Quarterly, vol. 99, no. 2, Summer 1984, pp. 20-202, accessed on 23/2020, at <http://bit.ly/2RT2BFg>

السوفياني والصين بوصفه مثلاً يحدى في تحديث مجتمعات زراعية، لكي
أنتجت أنظمة سلطوية ذات طبيعة مختلفة وبأسسه على دول العلم الثالث، لم
يقمّ العرب دائماً بمودع حديث، ولا سيما حين لم ينجح التجديدات «ليبرالية»
التي ورثت للاستعمار ومهدت لدوره في اقيم بمهدت لتحديث، وذلك
لأسباب موضوعية متعلقة ببيئة المجتمع وبركة الاستعمار وضعف الدولة،
وأخرى ذاتية متعلقة بقدراتها الإدارية والتنظيمية، وعجزها عن حل المسألة
الزراعية، وضعف قواعدها الاجتماعية.

في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، بدأ الأنظمة شيوعية
والحكاه سلطويين قد يفوق على دول العالم الثالث الأخرى في سرعة النمو
الاقتصادي. وفي يديه لضعف، كانت أزمة نظام سلطوي تفتح الطريق
لنظام أكثر سلطوية ويصح هذا في حالة المجتمعات العربية، حيث يضاف
إلى فشل الأنظمة الليبرالية بعد لاستقلال مباشرة التعتة لأيدولوجية ضد
الاستعمار وصد العرب التي أسهمت فيها تقوى الأيدولوجية السبسية الرئيسة
من الإسلاميين واليساريين ولقوميين على حد سواء، حيث أدى الدعم العربي
لإسرائيل وللأنظمة ملكية دوراً مهماً في نشر بعدد للغرب على برعم من
جاذبية ماذحه في الحكم يديّة

عادت حداية النموذج العربي الديمقراطي الليبرالي مع شوء طغيات
ومضى جديدة وفئات جديدة من انتكافوظ والمتعلمين غير المؤهلين،
ولاسم مع تفاقم أزمات الأنظمة السلطوية العربية ضد السبعينيات تحولها
من قوة تحديثية إلى عائق أمام التحديث، وظهور أثر التحديث من أعلى
وبقائه، وبها لا اتحاد السوفياني والمنظومة الاشتراكية لكن عوامل جديدة
مثل تصاعد قوة التيارات السياسية الإسلامية وتدخل أميركي في العراق،
واستمرار دعم إسرائيل غير المشروط، وعقولة الحرب الباردة أميركياً حين تعلق
الأمر بالمنطقة العربية، حضت دورها بفور فئات واسعة من هذا النموذج

تلخص لقد امحفظ لمدرسة التحديث بالتحدير من تفاؤلها، فنتجها
تختلف عما هو متوقع بطريقاً من استقرار نحرب سلفه تمحصت عن حالات

استيعابه، إلى عدم الاستقرار^١. من هشاشة الدول التي شأت بعد الاستعمار هي سبب العجز عن احتواء المد لجماهير السجم عن التحديث الذي يسهم بدوره في مقاومة هشتها. وعالما ما يكون المبحر هو قيام دكتاتوريات، أو أنظمة عسكرية، قادرة على لاصطلاح مهمات التحديث ولجم المشاركة الشعبية في الوقت ذاته، باستخدام لقمع من جهة، والديماغوجيا من جهة أخرى. والديماغوجيا تتحكم في تأسيس الناس عبر تحويلهم إلى جمهور يهتف للظلم، وتستخدم شكات الرقابة المتمرعة من اقتصاد الدولة وخدماتها ووطنها، والتي تربط مصباح عديد من الناس بالمؤثرين بالسلطة السياسية مباشرة.

ساهم قطع الدولة لعام من دول شك في القيم مهم تحديث في دول العالم الثالث، من محور الأمية وحس الإصلاح الزراعي والتصنيع والتشغيل. وحقق في الذية درجات عالية من النمو كما أن نقص عام من جهة ولحس من جهة أخرى كان المسح لأكر بالطقة الوسطى في دول مثل مصر وتونس وسورية والعراق بعد الاستقلال، خصوصاً القطاع العام الذي مثل المحرك الأكر للإنتاج الخفيس والإداريس وانتقال فت واسعة من ريف واقعة علاحية إلى النطقة الوسطى صحح أن القطاع العام تحول لاحقاً إلى عائق أمام تطور قوى الإنتاج بسيروفراطيه والتكس الوطني، وسطاله المقععة والتعبيات الأمية بناء على لولاء، لكن لا يجوز سيات دوره التسموي لهم في البداية.

أثر انتشار تنعم في الاستقرار السياسي في عدد من البلدان؛ إذ شهدت سريلانكا، على سبل امثال، توسعاً في نظام ادراسي بسرعة من عامي 1948 و1956، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب المتخرجين بلغات الأصبية، وساهم في ظهور صعوبات اجتماعية جديدة بين الطبقات المتوسطة المتعمنة صهر أثره بشكل مباشر في الانقلاب الاتحادي على الحكومة في انتخابات عام 1956 التي هُزمت فيها البنة الحكمة التي حكمت البلاد عقود، وأنهت بدت مرحلة حكم الحرب الوطني المتحد (United Nations Party (UNP) ولأمر كذلك في كوريا؛ إذ أصبحت مذبنة سيؤول أحد أكبر مراكز

النعيم في العدم في خمسينيات القرن العشرين ووسط انشراح التعليم في تلك
الفترة بزيادة الوعي، ومن ثم عدم الاستقرار السياسي في اسلاد حلال أوائل
الستينيات وتشاركت الأنظمة العسكرية الحاكمة في تلك الفترة في كوريا
وبورما وتيلاند نقل من انتاصات انقلاب وحريحي الانمعدات العاطلين
عن العمل^{١٠٠} ومثلما أهملت مقدرات التحديث الأولى ثار تحديث السريع
«السلسلة» أهمل النقد المحافظ لهذه المقاربات من تلك المرحلة دور التعليم
في شر التطلع إلى حقوق مواطنة، واضطرار النظام بدكتاتوري في كورب إلى
مباشرة الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح من أعلى

كان الطلاب أيضًا أساس الانتاصات المعادية للاستعمار، في مصر مثلاً،
قبل ثورة يوليو 1952 وأصبحوا لاحقًا بعد مرحلة من لدكتاتورية تحديثية،
وبراجع معدلات النمو، واستراف نصهم النحيش وتسليحه للمورد، سرية مع
حمهير العاطلين عن العمل والصفقات الوسطى بمعصرة أساس الاحصح دي
الصانع القومي اليساري ثم الإسلامي

تقتل المجتمع التقليدي واقع نلامساواة باعتباره معطى بكاد يكون
مولودًا في مره اجتماعية يترب عليها محدّدات اجتماعية وسياسية وقصاديه
باعتبارها حرة من البيئة لطبيعية للعيش، إلا أن الحراك الاجتماعي وشو
الوظيفة الحكومية (بما في ذلك العمل في الجيش النظامي)، وانتشار قيم
المساواة، وشو الدولة الوطنية والمواطنة فيها، تُعثر جميعه عوامل محمرة
على المقارنة بأفراد من حارج البيئة الاجتماعية المباشرة، وترفع نسبة الوعي
بانعدام المساواة وتفقم الشعور بالاسياء منه والأفكار الجديدة تدفع نحو
الشكك في شرعية التوريث القديم لكن ثمة وجه آخر لمجموعات التقيدية،
ووجه آخر لصيرورة تحديث فلا يحلو المجتمع بتقيدي، النقلي تحديث،
من رفض الهرمية الدائمة وطلب التعامل باحترام مع أفراد القبيلة، كما قد يحمل
التحديث قيم الانصااط والطاعة لهرمية سياسية أو سيروقرطية أو الحربية أو
العسكرية، والتفكير العقلاني البيروقراطي الذي يعيّد القيم ويتمحور حول

وسائر الوصول إلى الهدف، من دور التفكير في الأهداف ذاتها وما يهملها هو الوحد لأمر اندي يحدد خصوصية المجتمع الحديث في مقاس استقلبي ومع ذلك، فإن لجواب لمهمة في التحديث وفي المجتمع النقدي قد تكتسب أهمية في ظروف معينة فتدحصر توقعات نمية على تعميمات غير حذرة.

يعتمد استقرار أي نظام سياسي على العلاقة ما بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى لمأسسة السياسية القدرة على استيعابها ومع غياب المؤسسات التقليدية، والحديثة الحديثة منها، تكون العلاقة مباشرة ما بين اسحب والجمهور يدي تحركه وفي مفهوم الدولة سريثورية (Practoman State) التي تتميز بسيطرة الجيش عليها وانقلاباته المتلاحقة، وبحسب عالم النفس دبسد راندورت، فإن «ظموحات الشخصة بدرًا ما يكبحها حسن السيطرة اعمومية، وتتعاظم فيها دور السلطة (أي الثروة والقوة)»^{٢٢} ويرى هتسعتون أن من الصعب تصف «الدول العاسدة» أو الريثورية بالاستند إلى أشكال الحكم فيها، ومع أن من السهل تصف دول مثل الولايات المتحدة باعتبارها دولة ديمقراطية دستورية، والاتحاد السوفياتي بوصفه دكتاتورية شيوعية، فإن هتسعتون واحد مشكلة في تصف الصم السياسي في دول سلطوية غير شمولية كثيرة في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريق، في بعض الأحيان، كن بعض هذه لدون تحت سيطرة رعيم دي شخصة كيريرية. وفي أحيان أخرى سيطرت عليها مجموعة من الصاط، وهي، إضافة إلى ذلك، دول غير مستقرة، ولا يمكن التنبؤ بالتغير فيها.

لا يكفي مصطنح «الدولة الريثورية» في وصف تلك الدول فقد استقرار النظام السلطوي في بعضها فترات صولة، كما حصل في سورية

٢٢٠ p. ٢٠ William Kornhauser, *The Politics of Mass Society* (Glencoe, Ill.: The Free Press, 1959). David C. Rapoport, «Practomanism: Government without consensus», Ph.D. Dissertation, University of California, Berkeley, 1964. David C. Rapoport, «A comparative Theory of Military and Political types», in Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: The Free Press of Glencoe, 1962) p. 72.

٢٢١ من هتسعتون من دبسد راندورت مفهوم الدولة الريثورية يدي يسميه به كثير من، ولا سيما في دراساته عن الجيش والسياسة

والعراق ومصر وليبيا واليمن وغيرها من الدول مد سبعيات النقرن الماصي صمدت الأنظمة العرسة (في دول عرفت لانقلابات العسكرية) مد بداية السبعيات حتى مرحلة ثورات في عام 2011 وأمكن تعبير الطم عراقي في عام 2003 بعرو لعراق عسكرياً. وتجاوزت هذه الأنظمة الحدة سمسة لريتورية بالاعتماد على مؤسسات الدولة الأمسة والتوظيف في مؤسسات القطاع النعم الناتج من التأميم والإصلاح الزراعي وتوسع في الاستثمار فيه، وبيروقراطية الدولة، وعلاقة المرمسة بين الدولة ورجال الأعمال الذين عملو متعهدين ثانويين لمشروعات القطاع النعم المتوسعة. وكان السجر الأمي وولاء الجيش أدة الأنظمة الملكية السطوية أيضاً. يصف ليها شرعية أسرية تقليدية، وريوع السط بالنسبة إلى الدولة سعطية، فصلاً عن النعم النمللي لحرشي والمساعدات الأميركية لدول الملكية السطوية غير السعطية

في شأن تضارب تناقض النعمة الشعبية وبناء المؤسسات، كتب ليستيت مفاضلاً بين بلدان أميركا للاتينية وآسيا وأفريقيا لمصلحة الأولى من زاوية نظر مقارنة لتحديث فهو يرى أن وجود طبقات فقيرة واسعة ومستويات تعليم منخفضة وهرم سطي دي قعدة واسعة ورأس مذب حاد من جهة، في ظروف انتصار اليسار سكرًا في بلد آسيا وأفريقيا المستمسة حدثًا من جهة أخرى، جعل إمكسات الحفاظ على ديمقراطية سياسية ضعيفة²⁴ ومع أن أميركا للاتينية أقل تطورًا في الاقتصاد من العديد من لدول الآسيوية، فإنها بحسب ليستيت أقرب سياسيًا إلى أوروبا لقرون التسع عشر، وذلك لأن جميع دول أميرك اللاتينية استقلت ورسحت قبل انتشار الأيدبولوحيت الماركسية، وتوحد فيها قواعد قوية وتقليدية سمحافظين، ولريف فيها تقبدي وغير مستس، واليسار قواعد جماهيرية في الطبقة العامة الصاعية. ولدت يمكن أن تشع فرنسا وإيطاليا في طريقهما المتعرج إلى لديمقراطية،

Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 54, no. 1, March, 1959, p. 131 accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2M10Lnp>

فقد بقى عمال بقيادة الشيوعيين، وتحالف النطقة الوسطى مع اليمين ضد الديمقراطية خوفاً من وصول ممثلي العمال الشيوعيين إلى سلطة⁽²⁵⁾

في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين أظهرت التطورات، وفق مقاربة التحديث، أن تقدم الاقتصادي مرتبط بـسيرالية واللامركزية الاقتصادية بدءاً من النظم الديمقراطية التي بذلت الدكتاتوريات الشخصيه في سرنغان وإسبانيا والدكتاتورية العسكرية في اليونان وإصفه إلى عودة الجيوش إلى الشكات في أميرك الجنوبية، شككت هذه التطورات حافزاً لتطيرت جديدة بشأن الانتقال بديمقراطي م عاد يربط السطوية، في العالم الثالث على الأقل، برأسمالية كما درج على ذلك بعض لمطرين اليساريين في السابق⁽²⁶⁾ فشلت الأنظمة الشمولية الاشتراكية التي جمعت بين اقتصاديات كبيرة وصداغات تنتج حتى السلاح النووي ومنمن الفصاء ومستوى معيشة شبه بمستويات معيشة العالم الثالث في سوء الخدمات التي تولت الدولة تقديمها مثل الصحة والتعليم، وشخ السلع لاستهلاكية وتعقد البيروقراطية واحصص معدن الحياة المتوقع عند الولادة وتناقص قدرة الدولة على ندسة حاجات السكان⁽²⁷⁾

ثانياً لقاء غير متوقع ونقد التحديث من منطلق دراسات الانتقال

إن دراسات الانتقال الآتية من يسار العلوم السياسية (تعبير مجازي) التقت، على نحو غير متوقع بقدر هسعتون المحافظ لسطرية التحديث واحتصر أودوس فرصة ليست كما يأتي: إذ أصبحت الدول لأخرى في مستوى على الدول المنظورة معه، اقتصادياً، فيرجح تحولها إلى دول ديمقراطية⁽²⁸⁾ لكنه

Ibid. pp. 101-102

(25)

Lucian W. Pye, «Political Science and the Crisis of Authoritarianism», *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 7, accessed on 27/06/2020 at <http://bit.ly/2weightbl>

Science Review, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 7, accessed on 27/06/2020 at <http://bit.ly/2weightbl>

Ibid., pp. 10-11

(27)

For more, A. O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*, Studies n° (28)

لاحظ أن تحديث في الدول الديمقراطية، أو تقوم به أنظمة
ستصويه هكذا بدأ أودوين بقده قبل أن يتقل إلى دراسات الانتقالي التي توصل
فيها إلى أن النمو ليس شرطاً، بل المهم هو توافر الإرادة السياسية

الشرط معارضة تحديث كما هو معروف بوافر شروط منعقة بمعدن
دحل المرد وتوسع لطفة الوسطى وارتفع مستوى التعليم بوصفها شروطاً
ملائمة للحزب الديمقراطي، أي إن احتمل بشيء الديمقراطية في بلدان
حققت مثل هذه الإبحار أكثر من احتمالها في غيرها. والحقيقة أنه لا يوجد
تدقيق فعلي بين المقولتين فلا شك في أن الأنظمة السلطوية المركزية كانت
أكثر بحاجة في التحديث من الأنظمة التعددية في دول الديمقراطية، فهذه
الأنظمة قادرة على اتخاذ خطوات فعلة وحاسمة مستعجلة في ذلك الكاريزما أو
الشرعية الثورية من مرحلة التحرر الوطني، أو قدرتها على الجمع ومع بعض
اتوسعه لسموارد، بعد بوصول إلى مستويات معينة من تطور قوى الإنتاج،
تصح هذه الأنظمة عائقاً أمام استمرار التحديث لأسباب عديدة منها ثقل جهر
الدولة البيروقراطية المتحكم في الاقتصاد مع تراجع الإنتاجية، وجمع التماس
والمسيرة الفردية المدعة، وقصور الدولة عن تلبية حاجات الناس مع اتزيد
السكسي، والسرعات التي بظورها لاستبدال عدة للمهم بمشروعات كبرى من
دول رصيد مادي حقيقي، الأمر الذي يؤدي عتياً إلى إفراغ الحرية، والميل
إلى شيء برحورقة طمعية حول الاستبدال مثل رأسمالية الأقرباء والمحاسبين
المرتبطه أيضاً بالمل إلى تشجيع الاحتكارات الاقتصادية على أوسع، وكذلك
اقتصاد الذي يعوق تطور ثقافة استثمارية متبعة وهذا يعني أن الاستبدال أكثر
بحاجة في مراحل إرساء النسي الأساسية لتحديث وإحلال الواردات في الدول
النامية لكنه سرعان ما يدحل في أزمات مادية، ويصح بجموده عائقاً أمام
التطور، فيضطر عدداً إلى استخدام قدر أكبر من العنف والدحول في حالة
جمود تطول أو تقصر، أو القيام بإصلاحات اقتصادية، أو اقتصادية وسياسية،
وما تبدأ عملية حلحلة النظام، وقد تصح حالة ثورية، أو ينشأ نمط جديد من

السلطوية المُتَلَبِّرة اقتصاديًا، تتبع محالًا أوسع لرأس المال الخاص، وربما بعض الحريات المدنية على الهامش.

مع الإصرار على شروط التحديث بما فيها تطور الرأسمالية الصناعية، يثار عائد السؤال عن ديمقراطية الهند التي تمت بعد الاحتلال البريطاني، والتي لا يمكن فصل مشنها عن تأثير الاحتلال البريطاني ودور الحزب لسياسيه الهندية فيه. لقد نشأت ديمقراطية في الهند في عام 1947 حين كان معدل دخل الفرد فيها 556 دولارًا أمريكيًا، وفي سبعة عشر سنة صمدت الدكتاتورية حتى عندما كان معدل دخل الفرد 18,300 دولار أمريكي^{١٩}، ونشأت ديمقراطية في بلدان ذات معدلات دخل متدونه للفرد صمدت الدكتاتورية في دول عبيد، ومهما كان حدّ النمو الاقتصادي سيّئًا تبدأ بعده الدول السلطوية في حرق قهرها نفسها، فقد عرّت تلك الدول ذلك الحد، وطلبت منطوية، وحتى لو استتب الدول التي تحصل على أكثر من 50 في المئة من دخلها من النفط، فإن دولاً مثل سبعة عشر وألمانيا الشرقية وتايوان والاتحاد السوفيتي وإسبانيا وبنغلاديش والأرجنتين والمكسيك ضمت دولاً سلطوية بعد أن عمر معدل دخل الفرد حد الخمسة آلاف دولار، وهو الحد الذي لم تصل إليه دول ديمقراطية مثل النمسا ونيجيكا وفرنسا وألمانيا وإيسندا وإيطاليا وهولندا والبروج حتى عام 1950^{٢٠} لكن التطورات اللاحقة أُلْقَتْ صلاً ثقلاً على مقدرات شعورسكي هذه، حتى لو اعتبرا عوامل أخرى (غير الاقتصاد) مسؤولة عن سقوط الأنظمة السلطوية وصعود الديمقراطية في دول المذكورة.

سبق أن بينّا أن الإصرار على توافر الشروط السبوية للديمقراطية في نظرية التحديث مع كشف جواب التحديث «الهدامة»، في الوقت ذاته، يثير في نظر هسكتون دعم الأنظمة السلطوية بأن حروب البرد وشككت دراسات

Adam Przeworski, «Capitalism, Development and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October, December 2004), p. 48, accessed on 28/5/2020 at <http://bit.ly/2i3ap6x>

Adam Przeworski & Fernando Limongi, «Modernization Theories and Development» *World Politics*, vol. 49, no. 2 (January 1997), p. 60, accessed on 28/5/2020 at <http://bit.ly/26phtak>

شيعورسكي مساهمة جدية في تدقيق مثل هذه التعميمات بناءً على دراسات مقارنة مبنية على معطيات كثيرة باستخدام أدوات إحصائية ووسائل شيعورسكي بشكل خاص الحجة بخاصة إن التطور الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، والتي أوصفت إلى استنتاج يقول إن من الحكمة دعم الأنظمة بسيطة ومشروعات التنمية لأن أدائها الاقتصادي أفضل وأظهر بالأدلة القائمة على معطيات، بحجم غير مسبوق، أن لا أساس لضرورة التصحيح بالديمقراطية على مدح الديمقراطية، وأن الديمقراطية ليست مسجلة ولا حتمية، لكنها نتيجة جائرة (بمعنى لا حتمية ولا مستحيلة) للتراخ بين مجموعات منظمة.

يؤيد شيعورسكي نظرية ليبسيث في أنه بعد نشوء نظام ديمقراطي تزداد احتمالات رخو وجه وديمومته كلما كانت سبب النمو الاقتصادي مرتفعة لكن لا يوجد أساس للاعتقاد أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى ديمقراطيات، بل يمكن أن يؤدي إلى أنظمة سياسية محتدمة لكن، إذا ما نشأ نظام ديمقراطي فإنه يميل إلى الرخا في الدول الفقيرة، أما صموده في الدول الغنية فيقترب من اليقين⁽³¹⁾ ويلخص شيعورسكي مع ليبسيث في نقد دراسات الانتقال لنظرية التحديث كما يأتي أولاً، لا توجد علاقة مباشرة بين نمو الاقتصادي ونشوء الديمقراطية، بل بين النمو وديمومة الديمقراطية وهي الدول التي يسميها شيعورسكي «قديمة»، أي تلك التي لم نشأ نتيجة للاستغلال عن الاستعمار، أطردت احتمالات نشوء ديمقراطية مع النمو ثانياً، لا يكون التحديث سبباً من أسباب نشوء الديمقراطية، لكن الانتعاشات الديمقراطية القديمة نشأت لعدة أسباب، كانت الحرب مثلاً من أهمها ثالثاً، إن ارتفاع معدلات النمو في الدول الجديدة يرسخ الدكتاتورية والديمقراطية على حد سواء رابعاً، الديمقراطية هشة في الدول الصغيرة إذا نشأت، ولكنها تميل إلى الاستقرار مع نمو حتى لو كانت بداية ضعيفة اقتصادياً بمقاييس معدلات الدخل، أي أن الارتفاع المطلوب للحفاظ على النظام هو ارتفاع نسبي في النمو مقارنة بما كان سابقاً.

Ibid., p. 166

(31)

Ibid., p. 167

(32)

وليس المطلوب أرقام مضافة محدده خامسًا، يحصل رأي التحديثيين عميقًا إلى أن النمو يتطلب دكتاتورية فرض التحديث، لكنه، في النهاية يؤدي إلى الديمقراطية ويرى شيمورسكي وليمونيحي أن هذا الأمر ليس حتميًا، وربما يؤدي إلى الديمقراطية أو إلى الأنظمة السلطوية وأحيانًا، إن مسألة الديمقراطية في الدول الحديثة هي مسألة مصال سياسي وحيارات سياسيه للحب وبعد الانتقال، من الضروري العمل على النمو الاقتصادي وزيادة معدل دخل الفرد وتحسين ظروف المعيشة. فلا بد من ذلك في الدول النامية مستقلة حديثًا بعد الانتقال الديمقراطي⁽³⁵⁾.

مع أن بسبب استخدام عوامل عديدة لتفسير سبب صعود الديمقراطيات، فإنه يعتقد أن النمو الاقتصادي السريع لدول يؤدي إلى عدم استقرار الديمقراطية بشيء حركات متطرفة مثل الفاشية والشيوعية، فسبب التطرف عنده هو النمو السريع⁽³⁶⁾. وصق هتسنتون، كما بينا، إلى هذا الاستنتاج لكن شيمورسكي حذف ليسيت ومن اتفق معه في هذا الطرح؛ فمما السريع لا يشكل خطرًا على الديمقراطية ولا على الدكتاتورية⁽³⁷⁾ إن ما يؤدي إلى عدم الاستقرار هو الحراك الاجتماعي الناجم عن ارتفاع توقعات مجتمع لكن النمو يريد من قدرة الدولة على الاستجابة وتنظيم التطلعات، وهو ما يساهم في الحد من عدم رضا مجتمع وعدم الاستقرار السياسي وهي حالة النمو الاقتصادي السريع، من المفترض، نظرًا على الأقل، أن نشأ فرص جديدة للأعمال والوظائف أيضًا لكن ثمة احتمالات لصعود ظواهر أخرى متروكة عنده، بدرج هتسنتون تسعة منها⁽³⁸⁾، حيث كتب أن النمو السريع 1 يمزق التكتلات الاجتماعية التقليدية. 2 ينتج أثرياء جديدًا من خارج الطب

⁽³³⁾ Ibid., p. 177

⁽³⁴⁾ Seymour, Man in Capital Politics, Man: The Social Basis of Politics (New York: Doubleday, 1960), p. 54

⁽³⁵⁾ Przeworski & Limongi, p. 167

⁽³⁶⁾ بيس هسنتون هذا من عالم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي مايكول وسون (الان)،

ويعد أن هذه افكاره مستحصه في كتاب من عنوانه وسون، ينظر Mancur Olson «Rapid Growth as a Destabilizing Force» The Journal of Economic History, vol. 23, no. 4, December 1963, p. 512

الاقتصادية الاجتماعية التقليدية لا يكتفون بموافقة النظام القائم لئلا يستوعبهم بدوره بشكل كامل، وهم يسعون إلى الحصول على نفوذ سياسي ومكانة اجتماعية يتناسب مع وضعهم الاقتصادي الجديد 3. يتيح كثرة ثقل الذي يقوض الروابط الاجتماعية، وشجع على الهجرة السريعة من المناطق الريفية، التي تنح في مدن بيئة مؤقتة للاعتراخ والتطرف السياسي 4. يربط مستوى معيشة أعداد متزايدة من الناس تدهوراً، وبتوسع امحوة بين الأعباء والمقراء 5. هذا ما يؤدي إلى زيادة توقعات هؤلاء وشعورهم بعدم الرضا عن نظام القائم 6. يتطلب فرض قيود عامة على الاستهلاك بهدف تشجيع الاستثمار على نحو يتيح استياء شعباً 7. يزيد من معدلات محو الأمية وانتشار التعليم ووسائل الإعلام، ما يرفع سقف التطلعات إلى مستويات أعلى مما يمكن تحقيقه 8. يفقم الصراعات الإقليمية والعرقية في فضاء مثل توزيع الاستثمار والاستهلاك. 9. يرفع مستوى مهاراب الأنظمة الجماعية ما يسهم في نجاعة النجبة والصعظ في سبل مطالب قد يعبر تحقيقها⁽³⁷⁾.

سبق أن طرح توكفيل مثل هذا التفسير للاضطراب الاجتماعي والسياسي وعلاقته بتسمية الاقتصادية السريعة في تأريخه للثورة الفرنسية⁽³⁸⁾، وأشار إلى أن الثورة الفرنسية سمها تقدم ورتدهر سريع ومستمر على نحو أدى إلى زيادة في لرحاء، وثارت الاضطرابات نتيجة لأسباب لا علاقة لها بوجود أزمة اقتصادية وكان الاستياء الشعبي متريداً في المناطق الفرنسية التي شهدت أعلى مستويات من التطور ونسبة الاقتصادية على وجه التحديد، لكن ليس للأسباب التي يذكرها هتسعون، بل لأنه كان هناك، بحسب مور، متصرون من الحديث في ريف، وامتدت مفاصلهم لتشمل فقرء المدن المتصربين أيضاً، وانطلقت الوسطى بأفكارها الجديدة، القدة للإقطاع والكيسة وطموحها السياسي أم تفسير توكفيل للوقائع دتها واحتلف عن

Huntington, *Political Order in Changing Societies*, pp. 49-50

(37)

Alexis de Tocqueville, *The Ancient Regime and the French Revolution* (ed. J. P. Mayer), (38)

Arthur G. Hays, trans. (Cambridge New York: Cambridge University Press, 2011) chapter II, 4 pp. 152-159

تفسير مور، إذا نحا منحى ثقافياً معيّن، فرأى أن توقعات الناس تختلف مع تحسّس لأوضاع، فيرفضون التعايش مع ظروف كانوا يدعون لها من دون مقاومة، وأن ثورت لا تحدث عندما يتحوّل الوضع من سيئ إلى أسوأ [١]، و النظام الذي تهدمه ثورة يكون عاكساً أفضل من النظام الذي سبقه [٢].

إن تفسير عدم استقرار الاجتماعي بالنمو السريع وفق ليست، وكذلك نقاش شيهورسكي ونيموحي به، كلاهما خاطئ، لأن لموضوع بصرح واضحاً فحسب إذا كان الموضوع هو التحديث السريع وغير المتكافئ، وهو مفهوم أشمل من النمو السريع. إن الانتقال السريع إلى مجتمع حديث من دون تصور تدريجي للفهم، ومرافقة لتحدّاته، وليس النمو السريع في حد ذاته، هو الذي أدى إلى ردات الفعل المتطرفة كما حصل في فرنسا، حيث حصل تطوّر قيمّي ثوري هائل لكن في أوساط النخبة، وبطّنت الأمور وقتاً طويلاً، لأفكار الديمقراطية في أوساط شعبية واسعة وشهد دول أخرى توترت بسبب التناقض بين التحديث السريع من أعلى والثقافات السائدة في مراحل أصبحت فيها نخبة الجماهيرية ممكنة

كنت بيكي كيدي أن الدول التي قامت فيها حركات إسلامية قوية توفرت فيها عدده شروط لآلية محاولة توحيد الدولة بناءً على أيديولوجيا غير الإسلام كالقومية مثلاً، ونمو اقتصادي سريع، ومدين سريع، وشؤون طُفقت فقيرة محرومة هي المدد التي تظهر فيها نصوص فجوة مرتبة بين سعي والمقيم وجمع هذه لدور استفادت من الربيع النفطي ولو بشكل غير مباشر، وقطع مع الماضي الأكثر سلامية للحكومة والمجتمع، كما أن أعاد هذه الدول تعرّضت لتأثير عربي [٣]، وجميع هذه الظواهر متعلقة بالتحديث السريع المعروف من أعلى، ومظاهر مرافقة له مثل انتشار بالعرب وتسي أيديولوجيات غير دينية هي

Ibid p. 157

(39)

Nick R. Keddie, "Ideology, Society and the State in Post-Colonial Muslim Societies" (40) in Fred Halliday & Hamza Alavi (eds.), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* (London: Macmillan Education, 1988), p. 17

السياسة ومع أن من غير الصحيح أنه قد تم القطع مع ماضي أكثر إسلامية، بل نشأت. في خضم الصراع مع هذه الأنظمة، وانتشرت تصورات مختلفة لماضي أكثر إسلامية قطعت معه الأنظمة الحاكمة، فإنه حصل، في المجمل، هذا التماوت، بل التمازج بين تفاعل التحديث مع السلي والهياكل الحديثة من جهة، والتفاعل بين التحديث والثقافات القائمة من جهة أخرى

صرح نوربيرتو ليشر سمية التعبيرات التي سبها العقلانية تحديث في مقبل الحداثة التي تعني عقلانية معيارية (Normative Rationality). و تقبل من المصطلحين يكشف بعض أهم تحديثات عصر في ظروف التحديث عابر للقوميات لا يوجد مجتمع يمكنه رفض تحديث من دون أن يحكم على نفسه بالتحلف كل مشروع تموي يصو إلى قطع صلات الاقتصاد بوضي بالانقصاد العدمي محكوم بالتفشل⁴ لكن، من ناحية أخرى، قد تنجم عن التحديث من دون حداثة أي من دون عقلانية معيارية، أنظمة أشد قمعا للإنسان الفرد من المجتمع التقليدي

مهم كتاب الاستراتيجية المتعة، في التحديث يؤدي إلى التملك الاجتماعي وشيء قطاعات مهتمة معرصة للإفقر الشديد، وشيء قطاعات اقتصادية حرج لقانون. وقطاعات اجتماعية حرج النظام الرأسمالي، كما هو الأمر في مجتمعات أميركا اللاتينية والمشكلة ليست في عدم تمكن تلك الدول من دعم هذه الفئات وحسب، وإنما في التملك الاجتماعي أيضا فالاندماج الاقتصادي والاندماج العالمي العبر لقوميات نتج هو نفسه تمكك وطني في داخل الدول⁵ وأعتقد أن هذا الوصف لمجتمعات أميركا اللاتينية يصح على أغلبية المجتمعات العربية بقضاء قطاعات وسعة منها حرج عملية الإنتاج، مثلما تتماثل تشبه بحب عربيه نفسها وما تعتقد أنه مثيلاتها في باريس ولندن مع تلك

Norberto Techner «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 1, August 1995, pp. 541-542, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2vup9ao>

هذا عند سبب حركية التحديث وهو صيرورة السمية التي سبها تحديث عنها لاحقا

Ibid., pp. 542-543

(42)

السحب هي مدن باولو وسنياعو لتي أشد ريفاً ليشراً، وتشبهها نفسها مع مثيلاتها في نيويورك ومدريد⁴⁴. بدكري ذلك بالانقسام لقائم في مجتمعات عربية بين سني ثقافته عربية والانكفاء إلى ثقافة تعيدية من جهة، وثقافة حماهيرية تجمع على نحو متوتر من تحلل اجتماعي وثقافي تنتج الضغوط العنصرية الجديدة للاستغلال، وتقائيد وأعراف معدلة وأخرى مصنوعة متحيزة على أنها تقليدية إن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية والتحديث المأحر يؤدي إلى نشوء ثقافات متصادمة، وقد تطرقت إلى ذلك في كتاب ثورة مصر، وثمة قطاعات بخيرية بائت تعيش في معرلات ومدن وأحياء خاصة بها أو في مدن مسيحية، وفئات اجتماعية هشة ومهمشة تمتد الحس بالأمن الإنساني، وتحد نفسها مدررة بما هي هوية الفقر والجريمة والعونم السلبية في الحياة اليومية وإما راحة عن بعد جماعي تمارس فيه ذاتها هشة بصعيفة عمر لعودة إلى التقايد وساء جماعات متحيزة المستوى الأهلي (قومية/ ديبية إلح)⁴⁴.

يفود التحديث المأحر الذي يفوض سني التعيدية إلى عصابات جديدة يعتقد الناس أنها تقليدية أو من إرث الماضي، ويتحصون من خلالها عودتهم إلى الحدود ولأصوب «سعيدة» المتوهمه مع أنها من نتائج التحديث نفسه، كما في حالة طائفية السبسية ونعشائرية السبسية التي أنتجها دمار الهبة الاحتماعية في العراق حراء المصحات الكارثية للحرب ولا سيما بعد احتلال العراق⁴⁵ وحتى دراسة سميد عن المجتمع في القرية الإبطانية⁴⁶، والتي تؤسس «متحف» في جنوب إيطاليا (مقارنة شمالها) على أخلاقيات المصلحة الدسة لمعائلة سواه، وغياب تصور ما لمصلحة عامة، وانتقد العلاقات حرج العنلة إلى عصري الأخلاق وثقة، بما تحدث في مجتمع «متحف» بوحود

(43) Ibid, p. 543.

(44) عرمي بشر، ثورة مصر من جمهوريه بوليو إلى ثورة يناير، ج 1 (الدوحة: بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 198، 208، 217-221.

(45) كما سبق - ثبت في عدة مواضع، بطر عرمي بشر، الطائفة، الطوائف المهيمنة (الدوحة: بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

(46) يكثر هتحتون من قناتها في كتاب عن نظام السبسي في مجتمعات معينة.

آخر «متقدم» وهذا المجتمع المتخلف من عملية تفكيك الجماعة الممتدة إلى عائلات بوا. ولا شك في أن الثقة ووجود تصور لمصلحة عامة، وبو بالحد الأدنى، بمكان من التعاون أو الاتحاد على مستوى المجتمع، ويسمح بتوقع سلوك لأحرين والتسوق برددت أفعالهم لكن «العائلية اللاأخلاقية» (Amoral Fam. ism) المتمحورة حول العائلة البوا لا تنتمي إلى مجتمع تقليدي، بل إلى مجتمع «متخلف» تفككت فيه المؤسسة التقليدية للعائلة الممتدة شحة المرحلة الأولى من التحديث في ظروف انقراض وتنمية الشريعة المحمّدية وزيادة التوقعات في الوقت ذاته ⁴

في رأيي، إن أخطر أثر للتحديث المتأخر والسريع وغير المتكافئ والمفروض من أعلى، هو تحول الجماعات المكثفة على نفسها، والتي تشكل أخلاقياتها أساساً للأخلاق المتموضعة في العرف الاجتماعي، إلى مجرد أطر عصبوية، وقد تصحح لاحقاً أطراً للتعنت والتحشيد السياسيين، ومن ضمن ذلك الطائفية والقبلية والجهوية وغيرها

ما يميز عملية التحديث، ولا سيما في المراحل الأولى، وفق هنتون، هو الوعي المتزايد بالأهمية لدى تتجه لدى قوى اجتماعية مختلفة ويعبر عن ذلك مثلاً ظهور حركات دينية أصولية في المراحل الأولى من التحديث مشدداً حدث في مصر بظهور جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك الحركات البوذية في بورما وبنام وسريلانكا التي جمعت بين الأساليب التطيمية الحديثة والقيم الدينية التقليدية وخطاب الشعبوي ⁵ وثقافية في أفريقيا هي نجاح التحديث والتأثير العربي في المجتمع التقليدي؛ إذ إن الوعي بقيم لم يكن معروفاً

Edward C. Banfield *The Moral Basis of a Backward Society* New York Free Press (47) 1967 (1981), pp. 10, 161

مع الحفاظ الشديد على نهج الكاتب في استبعاد توجهات لبر في شأن الأخلاق البروتستانتية في دراسة بعلاها يبرر تحديث و أخلاق في تنظيم على فريه صغيره يرفع من البهوض بينهم التحديث، ويعتبر من دراسة أثر ويوضحه سطحية تقوم على استراتيجيه ومقارنه يمكن اني ستتحدث متعلله بدهس ولهند ومهمات التحديث هناك

Hunt 1980: *Political Order in Changing Societies*, pp. 37-38

(48)

تقربنا في الحياة الريفية التقليدية وعلى سبيل المثال، تطوّر وعي قبيلة البوروا (Borua) في جنوب بيجيريا في القرن التاسع عشر وحده، واستخدم مصطلح «بوروا» أول مرة المشرون الأنغليكاد. وحتى في خمسينات القرن الماضي، حاول أحد زعماء قبيلة الإيو، Ibo، أو «إيعو» إقناع رجل لقسلة في القرى المحصورة بأنهم من القبيلة نفسها، لكنهم بساطة لم يقنعوا بذلك كبر، مع عممية التحديث، نجحت جهود الإقناع بإيجاد شعور مشترك بالقبيلة بين أفرادها. ولولاء للقبيلة «هو» في كثير من النواحي، استجابة لتحديث، وهو نتج قوى لتغيير دأها التي أحصرها الحكم الاستعماري إلى أفريقيا^{٤٥} وقد كتب سمير أميس (1931-2018)، أحد أبرز مطري لمدرسة البراديكالية في التنمية، بحق، أن الزعمة لقيمة في أفريقيا المعاصرة، التي يرى البعض أن لها حدوداً تقليدية، إنما هي ظاهرة حديثة، ملقياً في ذلك مع هـعون^{٤٦} ويصبح ذلك على ثلثت معاهدات الحماية البريطانية للأمر الحاكم في دول الخليج العربية كذيل من دوراتها السابق بين عدة عائلات، وجعل لولاء لها ولاءً لدولته وتحديث يعني أيضاً أدوات جديدة للتحويل الاجتماعي تتمتع انتماءات لقبائل كبرى تعدد بالملايين لم يكن ممكناً تصورهما في أفريقيا، وطوائف دينية كبرى عديدة للحدود أشحتها الطائفية السياسية ونصراع على الدولة في المشرق العربي وهو ما سبق أن أضفت عليه سمية طوائف متحدة^{٤٧} مسعيراً مصطلح سدكت أندرسن (1936-2015) في وصفه للقوميات

سبق أن سألنا أن ديمومة الديمقراطية، وفق نظرية التحديث، تتطلب الجمع بين عنصرين الشرعية والجماعة فهل يوفق نهضتان في الدول النامية؟ رأى ليشر أن عنصر الجماعة يؤدي إلى تعديلات سيوية ضرورية كي يتلاءم الاقتصاد

ibid. p. 38. David Abernethy, *Education and Politics in a Developing Society: The (49*

(٥) سبيل مصر، *فصله الديني عليه في العالم الثالث*، الفكر الديمقراطي، بغداد 1 (1990)، ص 5.

(٥٢) يُظَر - بِشَارَةِ، الطَّائِفَةُ، الطَّائِفَةُ، الطُّوُفِ الْمَتَخِيلَةِ

مع الاقتصاد العائلي، وليكون منافساً فيه لكن هذه الإجراءات ليست مفسدة تؤدي إلى تفكك اجتماعي يقبل من شرعية النظام، وحتى من شرعية التحديث، من حيث أن الشرعية لا تقوم على الصوابية أو لإجراءات الشككية بحسب؛ بل يكتسب النظام شرعيته أيضاً من القيم والمعتقدات، حتى لو كانت متناقضة وغير معروفة بشكل جيد. ومن هنا، فإن وجود منظومة معيارية من هذه النوع حيوي لمرص الثقة بوعود الديمقراطية وثقل عدم تحقيق بعضها وثمة عنصر متناهي في بصرية نديمقراطية هي وحدة الجماعة الوطنية في ندوة. فهل يتلاءم ذلك مع التفكيك الذي يتبع من عملية التحديث ؟ يمكن بكثيف أضروحة يُشعر في أن ثمة أربعة مصادر شرعية النظام الديمقراطي 1 القانون والإجراءات 2 الجماعة 3 الإيمان بوعود الديمقراطية 4 الإيمان بالديمقراطية داخل «نحن» ما أي يجب أن يكون الديمقراطية صمم منظومة جماعية تُشكل بناء جماعياً نمس تفكيكها بالديمقراطية

يمكن أن يتحول المصدر الرابع، وهو ضروري بالتأكيد، كما مبين في الفصل عن ندوله، إلى مصدر محاطر، لا يلاق إلى لا يلاق إلى في تحديد هذه «نحن» على حساب مواطنة المفتوحة لاستقبال الآخر. يقضي ذلك إلى فحصي محدد لجماعة وطنية التي تأسس عليها المنظومة الاجتماعية في عدم مترابط يبدو أنه يقوم على الاعتماد المتبادل لكنه مبهم، وتحكمه علاقات السيطرة والهيمنة والاتباع

هذه العلاقات كانت من أبرز مشاعر بصرية تبعه

ثالثاً- نقد من اتجاه آخر: نظرية التبعية

في سياق آخر غير سياق موضوع الديمقراطية واجهت نظرية التحديث تحديثات نظرية أخرى به أعادها في البداية. إذ لم يكن لها علاقة مباشرة بموضوع الديمقراطية. فقد ناقشت نظرية بندية لسطاء الرأسمالي العائلي مسألة

شؤون مركز وهامش يكرس العلاقة بينهما «التحيف»، بمعنى معاداة المجتمع
التعليدي من دون النوصل إلى حادثة، لأن طبيعة عملية التحديث في دول
الهامش واثارها تختلف بعمق عن المركز هذه النظرية هي نظرية مدرسة التنمية
Dependency Theory التي ركزت في تحديثها نظرية التحديث على الاستقطاب
الذي يحكم النظام العالمي.

اعتراض منظرو مدرسة التنمية، على اختلاف توجهاتهم السوية (ولا سيما
في أميرك اللاتينية) والماركسية (مع سيطرة التوجه الماركسي على تطوير التنمية
في النهاية والتي جعلت منها نوعاً من ماركسية لعدم اثبات) على استح
بصرية التحديث أن تنتهي صيرورة تحديث في عدد السمة هو نموذج شبه
بالدول العربية ورأوا أن علاقة السدول بين الدول العربية الصناعية وسدول
اسامية تسع مساراً مختلفاً تماماً، فتح مركزاً اقتصادياً متطوراً ومهيماً، وهامشاً
يصدر المواد الخام، أو يؤسس في بعض الحالات صناعات غير متطورة، فيؤكد
التحديث التحيف (بإنتاج العلاقة غير المكفئة مع دول المتقدمة والمصدرة
بها)، ويكرسها علاقه المركز بالأصراف لعدد كب منظرو التنمية باقدين بلا
هواه لنظرية التحديث، غير أنهم كانوا في الحقيقة تحديثيين في كل ما يتعلق
بإقتصادات العالم الثالث ومجتمعاته، لكن بالاعتماد على دور لدوله في
التحديث باستغلال عن المركز الرأسمالية العالمية

بعد نهار تصيب سياسة إحلال الواردات الصناعية في خمسينات القرن
الماضي في دول أميرك اللاتينية بناء على برنامج النجحة الاقتصادية لأمرك
اللاتينية في الأمم المتحدة، ثارت ردة فعل نظرية نقدية، ولا سيما بعد انهيار
الأنظمة الشموية سي طقت برنامج التصنيع وإحلال الواردات وحماية المنتج
المحلي ولاقت أدياب السعية رواجاً في الولايات المتحدة في مرحلة مدّ حركة
السلام والحركات الوطنية والثباتية في السبعينات وسبعينات لقد طرح
نظرية السعية سؤلاً عن عدم جدح إحلال الواردات والتصنيع، فالأسواق
المحنية لم تكف لقيام بأود الصاعات لتصنيع الاستهلاكية، وتحول الاعتماد
على تصنيع المواد الاستهلاكية للمركز بصاعي عربي إلى الاعتماد عليها في

التكنولوجيا متقدمة، ما أحلّ معيار المدفوعات مرة أخرى وأدى إلى تركم الديون وشيء أزمة مالية، وهذا ما نعرفه أيضاً في حالات مثل مصر وسورية وكانت هذه الحجة سنشأ في العراق (قبل الحرب مع إيران) والجزائر بولا وحوادث ثروة بقطر في السددين وتشمل نظرية التحديث في تفسير ما جرى، لأنها تركز فقط على العوامل الداخلية المتعلقة بمستوى التحديث في البلد المعني، ولا ترى أهمية العلاقات بين مركز لصاعبي المتصور ودول لعالم ثالث مد الاستعمار وحتى التبعية. وست نظرية التبعية مفرقتها على هذه العلاقة مؤكدة أن ما يُنتج التحلف بين الإقطاع أو التقاليد أو غيرها، بل التبعية، فهي التي تُنتج مركزاً متطوراً وآخر متخلفاً⁽⁵³⁾.

لنخص النمط الأول في مدرسة اسبعية، ثيوتوبو دوس سانتوس⁽⁵⁴⁾، يعرّفه للتبعية بأنها علاقة بين دولتين أو أكثر تكون فيها بعض الدول (المسيطرة) قادرة على التوسع والانطلاق من ذاتها، في حين أن الدول الأخرى (لتبعية) يمكنها أن تعمل ذلك فقط انعكاساً لذلك لتوسع⁽⁵⁵⁾، وعلى الرغم من الصوت الكبير بين منظري التبعية، فإنهم يجمعون على فرضت أساسية أهمها 1 التبعية صيرورة عامة في دول العالم الثالث 2 إنها عامل خارجي وليس داخلياً مفروض من الخارج، 3 هي في جوهرها مسألة اقتصادية 4 تتجلى التبعية في استقطاب مناطقي أو إقليمي في الاقتصاد العالمي 5 التبعية غير متوافقة مع التطور، فمن الصعب أن تسحق دول الهامش بدول

ANDY SA. *Social Change and Development: Modernization, Dependence, and World System Theories*. Sage Library of Social Research, vol. 178. Newbury Park, CA/London/New Delhi: Sage Publications, 1991, pp. 96-97. André Gunder Frank, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil* (New York: Monthly Review Press, 1967). André Gunder Frank, *Latin America: Underdevelopment or Revolution* (New York: Monthly Review Press, 1969).

Theotonio Dos Santos, «The Structure of Dependence» in K. I. Kan & Donald C. (eds.), *Reading in the U.S. Imperialism* (Boston: Lexington, 1971), pp. 228-236. Theotonio Dos Santos, «The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America» in H. Hemster (ed.), *Underdevelopment and Development* (Harmondsworth: Penguin Books, 1973), pp. 57-80.

Dos Santos, «The Structure of Dependence», p. 226.

(55)

المركز المتصورة وهي ذلك نوع من انحنية. ومن ثم فإن استنتاجات نظرية
التعنية ماقصة تمامًا لنظرية التحديث⁽⁵⁶⁾.

من لأهمية يمكن أن نعرض أهم مطري التعنية ونقد نظرية التحديث، مثل
أودوبيل لذي اشتهر بمفهومه عن السلطوية البيروقراطية لهمهم لنظم العسكرية
الانقلابية هي لسبب وتحليلها هي أميرك اللاتية، أصبحوا مطربين للانتقال
الديمقراطي بقدر التقدم، أو في النقيض، أي بهم بدأوا في نقد نظرية التحديث بربط
التحديث بصعود الدكتاتوريات، ثم انتقلوا منها إلى نقد التعنية الكلاسيكية التي لا
تري محرًا من التعنية عبر تلك الارتباط بالاققتصاد العنفي، وبحث في خيارات
الدعوى الساسيين بعيدًا عن نظرة التعنية التي بنت تصع شروطًا نبوية خاصة
بها، ولم تكن الديمقراطية على جدول أعمالها.

بين أودوبيل وغيره علاقه التطور الرأسمالي في الدول بتابعه شوء أنظمة
سلطوية بيروقراطية، وهذا على خلاف نقول نظرية التحديث سحابة نكت
الأنظمة. وشدد على موقع لدولة التعنية في النظم الاقتصادي العالمي وتري
نصرية الاقتصاد العالمي، منها مثل نظرية التعنية، أن التعنية للمركز لاقتصادي
العالمي تدفع في اتجاه الحكم بسطوي⁵⁷ وأكد بواين أن التعنية تقود إلى
امركزية السياسية المنحسدة في حكومات سلطوية، مشيرًا إلى أن هذه نرصية
اسم تحر اهتمام كاف في الدراسات العبرة للدول⁵⁸، أي في علم السياسة
المقارن الذي تشعبت عنه دراسات الانتقال

بخصت تري لين كارل، إحدى نكتات الانتقال، نصرية التعنية بقولها
«اعتبر مطرو التعنية في أميرك اللاتية والولايات المتحدة أن ووح الفرة
[نقص أميرك اللاتية] السوق نسمية عقد الانتقال إلى لديمقراطية []
وهي منطق معكس لمقارنة تحديث التعاؤلية، حاخ أودوبيل وفريدو

So pp 104-105

(56)

O'Donnell *Authoritarianism and Democracy* p 90

(57)

Kenneth Hallen «World System, Asian Dependency and Democracy: The Case» (198)

National Evidence «American Sociological Review» vol. 48, no. 4, August, 1983, p. 468. accessed on
25/2/2020 at <http://bit.ly/30CpDdY>

كردوسو (Fernando Henrique Cardoso) بأنه في الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصادات السبعة أكثر تركيزًا، وبحرقها رأس المال الأحصي والتكنولوجيا، وأكثر اعتمادًا على الأحرار المحفصة لاحتياط على تنافسية في الاقتصاد العالمي، تحركت حيوش مهية وتكثفوا وإداربو الدولة إلى مقدمة عملية صنع القرار، مستدسين أحزاب شعبية وبقدت يصعب السيطرة عليها، تأسس حكم أكثر جماعة^{٥٩} لكن لتطورات في البرازيل وتشيلي وجمهورية بورتو أن هذا الاستنتاج ليس قنوتًا، ولا توجد علاقة حتمية بين التطور الرأسمالي في العالم الثالث ونظم السلطوي.

أدى إدخال معير العلاقة بين دول مركز الاقتصاد العالمي والدول الهامشية وشبه هامشية على أسس سياسية (معاهدات، تحالفات، تدخل عسكري) إلى الاستنتاج أن حصول الديمقراطية أقل في دول الهامش. وأكثر قليلًا في دول شبه الهامش وقد يعني هذا أن نسبة العلاقات الدولية ربما تتحور في أهميتها السبعة الاقتصادية في تحديد احتمالات نشوء أنظمة الديمقراطية ودلوسة إلى علاقات دولية، اقترح إدوارد مولر^{٦٠} أنه لا يوجد دليل على أن غياب الديمقراطية كان نتيجة شعية الاقتصادية، لكنه وجد علاقة سلبية قوية بين المعونات، ولا سيما العسكرية من الولايات المتحدة، واستقرار الديمقراطية^{٦١}

دافع معظم مطري الشعية عن نظم الحماية الاقتصادية، أو الاقتصاد احمائي، في بلدان الهامش وشبه الهامش ضد السوق الحرة العالمية (حرية

(59) الذي سيصبح رئيس البرازيل (1995-2003) ويطبق سياسات ليبرالية حتى في المجال الاقتصادي

Terry Lynn Kar, "Dilemmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics* 60), *Politics* vol. 23, no. 1 (October 1991), p. 4, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/2P5C...> Cf. Jonnel, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism*; Fernando Henrique Cardoso, "Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications," in Alfred Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Politics and Future* (New Haven, CT: Yale University Press, 1979), pp. 142-178.

Edward N. Muller, "Independent Economic Development, And Dependence on the United States and Democratic Breakdown in the Third World," *International Studies Quarterly* vol. 29, no. 4 (December 1985), pp. 445-469, accessed on 25/2/2020 at <http://bit.ly/34b1Vr...>

Dietrich Kaeschmeyer, Lue-yue Huber Stephens & John D. Stephens, *Capitalism* (62) *Development and Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), p. 19.

التجارة) نتي نخدم امركز المنظور (تصدير مصنع، وحيث تصدير اشركات العالمية لمصاعاات بحث عن أيد عمدة رخصة، وهمسة سياسة) وأعادوا إنتاج صيغة منظومة منظوره لمفهوم الوطنية الاقتصادية الذي برز في ثلاثيات برز الماضي في أميركا اللاتينية، حيث تساق ذلك مع إعادة النظر في المودح الاقتصادي الليبرالي على خلفية كساد العظم والأزمة العالمية في ثلاثيات وبروز دور الدولة وأهمها هنا الكسيرة. وفي بعض الحالات دفع تحليل معضلة التنمية في سياق علاقات التنمية بعض مطري هذا لانتجه الذين أصروا على سياسة فك الارتباط لتقوم أنظمة سلطوية، وحتى شمولية، إيجاباً في ضوء مفهوم التنمية المستقرة لمجرد أنها تتفع إجراءات اقتصادية حمائية وسياسات إحلال الواردات.

ذهب مطرو التحديث عات إلى أن العلاقة بين الدول سامة والدول الرأسمالية متطورة عامل مساعد للديمقراطية شكل عام وقد عارض ذلك مطرو تنعية لكن الأحرير، بعض الطر عن دوفهم، ثم يعتبروا كثيراً بمسألة ديمقراطية في الدول النعمة، ومن هتم بالمرصوع، أو كان تحقيق الديمقراطية دافعه، عذر نظرية التنمية إلى شكل آخر من نقد نظريات التحديث تمثل دراسات الانتقال التي ستتطرق إليها بالتفصيل في الدب الثاني وقدر أصحاب نظرية التنمية أن العلاقة بين الهامش ومركز لا تشجع الاقتصاديات المحنة على تطوير لأنها تقوم على تصدير المواد الأولية والاستيراد وتترك هامشاً صغيراً لسمو، فهي دول الهامش غير متطورة. ويغيب ليسيب وكيوع ريوغ سبوع وكون شارل تورييس من مقاد كاردوسو (في حصنصر الأنظمة السلطوية في أميركا اللاتينية الذي صدر في عام 1979 قل أن ينولى وراه المائي ثم رئاسة جمهورية في ليريل)، وبدي تساءل فيه عن اندمقرطيه بوصفها مودخاً روماسياً أكثر مما هو حقيقي، وعن معنى أن إقيف، دأكمه بحري تحديثه في الوقت الذي يصح فيه سياسياً أكثر منظومة⁶¹.

Seymour Martin Lipset, Kyoungh-Ryung Seong & John Charles Torres, «A Comparative (63 Analysis of the Social Requisites of Democracy» *International Social Science Journal*, vol. 45, no. 2 (May 1991), p. 156. Fernando Henrique Cardoso, «On the Characteristics of Authoritarian Regimes»

تعلقت أعمية الحجاج التي سبقت لإثبات علاقة سلبية بين التنمية والديمقراطية بالعلاقة بين سحب في المركز و لأطراف، ومصدرتها المشتركة في تكريس السلطوية وتلخص العاصر الرئيسة في العلاقة بين لتسع والمتنوع بالحفاظ على توريد المواد الخام الرحيصة، وضمان تدفق الاستثمارات إلى دول الهامش من دون قيود، ولعمالة الرحيصة في الدول السابعة، الأمر الذي يتطلب نصفاً بين سحب المركز وسحب الأطراف⁽⁶⁴⁾

التحديات لأكثر دعماً لمثل هذه العلاقة هي تحديات مثلك لأرض والبحار، ما يؤدي إلى إضعاف الرحوارية الوطنية ذات لطموح التصنيعي التحديثي هد رأي بعض مطّري التنمية، في حين أن بعض الآخر يرى أن البرجورية الصناعية نفسها، إذ نشأت في هذه الظروف، لا تتحدى علاقات السعية بل يدمج فيها⁽⁶⁵⁾ التحول إلى الصاعات التحويلية وتركيبية، والدولة وحدها تتمكن في هذه الحالات من تحدي علاقة لتسية بوصف القيود على التجارة وحماية المنتج المحلي هد لا يكون دور لرحوارية التنمية ديمقراطياً، خلافاً لما توقعته نظرية التحديث، وتقتل بدون شبه التنمية، الأكثر استقلالية والأقوى، من سيطرة دول مركز، لكن من غير المحتمل أن تتسامح مع لمعارضة الداخليه في سعيها لتحقيق الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ما يتطلب عدداً قصة حميدة⁽⁶⁶⁾ أم في دول المركز، فتواجه الحكومات مصدب الجماهير من دول دعم خارجي يعرّز موقفها، ويصطر إلى توريد مصادر غيرة السياسية على نحو أكثر عدلاً.

«the Americas» in David Collier (ed.) *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1979), ch. 2, pp. 33-57.

Bolton, p. 470.

(64)

Ibid. Christopher Chase-Dunn, «The Effects of International Economic Dependence on» (65)

Development and Inequality: A Cross-National Study» *American Sociological Review*, vol. 40, no. 6 (December 1975), pp. 1261-88, esp. p. 1283, accessed on 7. 2020 at <http://bit.ly/30ICz1z>; Fernando Henrique Cardoso & Enzo Faletto, *Dependency and Development in Latin America* (Marjory Mattingly Aquilino trans.) (Berkeley, CA: University of California Press, 1979).

Daniel Cham, *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace) (66)

Jovanovich, 1977), pp. 80-81, 223-224.

كس بوليس أن ثمة حالات مسجلة مع مقاربات التبعية المشائمة بشأن الديمقراطية في بدو التبعة، وثمة حالات أخرى لا تسمح معها إطلاقاً. فمثلاً، كست البررل والسعودبة وإيران وكوري الحوية وهيتي والأرحتين كنها حتى بهيه ستيبيات، دولاً شبه تبعة وغير ديمقراطية. في حين كست، في الفترة ذاتها، نحو عام 1965، دول مثل يهد (في حيه) وسريلانكا وترينيداد وتوباغو وباربادوس وجاميك، كلها دولاً تبعة، لكنها ديمقراطية سبياً⁶⁷ ويتحص الاستح الرئيس من المقاربات بين الدول في أن الدول التابعة وشبه التبعة أقل ديمقراطية من دول المركز كما يمكن رصد علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي وديمقراطية، إذ يزيد النمو الاقتصادي من احتمالات الديمقراطية وإذا كان الوضع الهامشي أو اتابع صاعطاً على النمو لاقتصادي، فإنه يقلل من احتمالات الديمقراطية على نحو غير مباشر أي إن الأمر يعود في النهاية إلى مدى تأثير التبعية في النمو، وتأثير النمو في درجة لديمقراطية⁶⁸. وهذه مصادقة التماية على سران نظرية التحديث في الدول لتابعة أيضاً. وسبق أن بطرقنا إلى تصحيح هذا الافتراض السبحة؛ فتأثير النمو إيجابي في احتمالات ديمومة النظام الديمقراطي إذا شأ.

لكن مطّرين آخرين مثل كاردوسو وأودوبيل رأوا أن العلاقة بالقتصاد العنمي لا تدعي إمكانيات متطور، ونظام سبسي له شأن في الخروج من واقع التبعية وحصل تصور فتصادي كبير في لرايين وكوريا الجنوبية وتايوان وسعدورة وأصين في ظل أنظمة سلطوية معرطة بقوة في الاقتصاد العنمي وهذه الحقيقة ولدت أدبيات تفيد أنه بعد أن قدت الدكترونيات شعبية إلى نمو في الاقتصاد المركزي وكانت قدرة على التأمية والنصيب لإحلال الواردت، ودحت في أزمة الديون والتبعية التكنولوجية، شأت سلطويات بيروفر طيه متسرئة اقتصادي، بعضها بكرس واقع تبعية وبعضها الآخر ينع استراتيجبة صناعية متجهة إلى التصدير (كما في حالة ما سمي في حيه النمو.

Bollen, p. 471

(67)

Ibid., p. 477

(68)

الأميوية علاوة على إسرائيل) وتميز منظرو التبعية النقديون في مدرستهم ذاتها بأمرين: 1. رفض حتمية التبعية في العلاقة بالمركز الاقتصادي العالمي ورفض فكرة الانكفاء عنه 2. طرح الأحدة الديمقراطية كما تميزوا داخل نظرية التحديث في إعلانهم الخيارات الاستراتيجية للنخب الياسية شأنًا مهمًا في تحقيقها وهذا ما دفع بعضهم إلى دراسات الانتماء الديمقراطي

توصل يد تيوريل إلى توصيح كمي لوجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي وترسيخ الديمقراطية (وليس الانتفاذ بها) مؤكدًا مقولات شيغورسكي ورصد، مثل غيره مقر أحروا دراسات كمية، علاقة سلبية بين وجود أكثرية مسمة بين السكك والديمقراطية. وفحص، أيضًا، مسألة الاعتماد على التجارة من خلال نظرية النظام العالمي وبصريه تبعية وتأثيرها في احتمالات الديمقراطية وتظهر أرقامه أن حجم التجارة وتدفقات المحافظ الاستثمارية تعوق الديمقراطية، أما الاستثمارات النموية فمباشرة فتتحققها لكنها تضعف مع الزمن⁶⁸، وهذا منطقي وتظهر إحصاءات تيوريل أن لحجم التبدل التجاري الحرخي تأثيرًا سلبيًا. أما انتشار الديمقراطية في بلد مجاور والاصدم إلى منظمات دولية ديمقراطية فهما تأثير إيجابي⁶⁹

مكن مشكلة مدرسه التبعية، في رأيي، لا تكمن في الحقائق، وإنما في الاستنتاجات السياسية، لأن سياسات فك الارتباط وتجارة الخارجية حسب دعوى اتبعية المستقلة وتحرر من التبعية، والانكفاء عن تأثير العولمة كأنها عدو، لا مجرد مرحلة تاريخية موضوعية في تطور الاقتصاد ووسائل الانصاف، يؤدي إلى تكتاتوريات وليس إلى الديمقراطية وهي في جوهرها حلولًا رجعية تشبه عودة إلى المجتمعات التبتيدية كحل لاستغلال الرأسمالي، وقد

John Teorell, *Democracy as a Developmental Process: Exploring Regime Change in the World, 1972-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 78

صدر عن المركز العربي بترجمة مكتب تيوريل، يُصدر يد تيوريل، المُحدّثات النحور الديمقراطي
تفسير نمير أنظمة الحكم في العالم 1972-2006، ترجمة خليل النوح صديق، سلسلة توحيد
بترجمة بيروت، مركز العربي بالبحوث ودرسه نسبسات، 2019

Teorell p. 84

(70)

الانغلاق المتطرف إلى سلطوية شمولية متطرفة كما في حُني كوريا الشمالية وكمبوديا في مرحلته حكم الخمير الحمر، التي أُلحِق بها بعض مطّري التنمية، مثلما أثار النظام السوري الذي أقدم بطمًا سلطويًا من دون ديون خارجية وتأمين الأمن العدائي إعجاب البعض، واعتبروا انتفاضة الشعب السوري مؤامرة إمبريالية، لأنهم في عدائهم المحارم للإمبريالية لم يتركوا مكانًا لحقوق الشعوب وحرّياتها في الدول اسامية، مع أن السياسات الاقتصادية معيبة للنظام السوري منذ التسعينات قد تسرّلت سطويًا على المستوى الاقتصادي، وقادت لقطاع الصناعي لعدم الذي هو ركن التنمية المستتفة لدى مدرسة التنمية إلى موت سريري، وفك تحديده الشعبي السابق مع قواعده العلاجية والعمالية لمصلحة التحالف مع حزب انتفاثيه وعدثيه من رُحى الأعمى جدد.

وفق المسح التكملي نفسه في حصر الدول ونصصها، يؤثر المصطمت الإقليمية الديمقراطية إيجابًا في تسريع عودة التحول الديمقراطي، كما حصل في تركيا في عام 1983 بعد لانقلاب العسكري الثالث في أيلول سبتمبر 1980¹ فقد مارست السوق الأوروبية المشتركة ضغطًا كبيرًا على ترك ترك وراحت مساعداتها المالية في عام 1981، قبل أن توقفها وتشرط تحرير حقوق الإنسان والعودة إلى الديمقراطية² والحد منه هي حالة بيرو، حيث تدخلت منظمة الدول لأميركة (Organization of American States) بموجب إعلان سانتياغو (القرار 1080) ضد انقلاب ألبرتو فوجيموري (Alberto Fujimori) على الديمقراطية، والذي وصل إلى الرئاسة في عام 1990 بالانتخابات³ وصعقت هذه المنظمة لمراقبة الانتخابات الرئاسية التي هُرم فيها عام 2000⁽⁷⁴⁾.

وفق سمير أمين، أحد أبرز ممثلي الاتجاه الراديكالي في مدرسة التنمية

Ibid., pp. 91-92

(71)

Ibid. p. 92.

(72)

Ibid., p. 96.

(73)

Ibid., pp. 96-97

(74)

إلى جانب أميريه غوندر فرانك (Andre Gunder Frank) (1929-2005) مقابل
 الأوجه الآخر الذي مثله كاردوسو، ليس ثمة ما يدعو إلى الاستعراب لعدم
 وجود ديمقراطيات على سمط العربي في دول العالم الثالث، وهذا ليس متاح
 برث أو نهيد وإنما يعود إلى «أن توسع الرأسمالي يعارض انديمقراطية
 ويجمعها أمرًا مستحيلًا»⁽⁷⁵⁾. ومع أنه يسمي الدول الاشتراكية القائمة في حبه
 بمصطلح نظم اشتراكية مرغومة، وأحيانًا بمصطلح وصفي هو دول الاشتراكية
 المحققة، فإنه يعتبر أنها حققت خطوات متقدمة في تحررها من الرضوخ لمعايير
 «العقلاية الرأسمالية»، وفي قدمها ثورات اجتماعية حدرية من ناحية أخرى.
 أما دول العدم الثالث، فلم تحقق ذلك، لا في مجال ما يسميه فك الارتباط،
 ولا في مجال لتغيير الاجتماعي الداخلي⁽⁷⁶⁾. وأطروحت المعروفة هي فك
 الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يحكمه التطور التامتكفي، ومن
 ثم الاستقطاب، لأنه يعيو تنمية بلادها مش ومي رايه تكون هذه الأطروحة
 خاطئة إذ كك المودح الوحيد لسمية هو الاحتراط في الانفتاح العالمي، وإذا
 كست واقعية المقولات الاشتراكية قد دُجست بنهار المعسكر الاشتراكي، أي
 أصبح لها طابع طوباوي⁽⁷⁷⁾ لكن هذا ما حصل فعلاً، فهل كان هذا إذا تراجع
 صميت متأخرًا عن مقولة فك الارتباط عند مفكر كك قريبًا في الخمسينيات من
 المحلقت المادية العرسية، وتعاطف مع تحررة بحمير الحمر، وأمضى شطرًا
 حيويًا من حياته في دعم بعض النظم السلطوية في أفريقيا، وأسس منتدى العالم
 الثالث، وكان له تأثير فكري فعل في أوساط اليسار العربي غير المُسقيت⁽⁷⁸⁾

ينقد أمير نظرية التحديث، لأنها ترى أن التنمية الاقتصادية للرأسمالية
 التدرجية هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الديمقراطية في دول العالم ثالث،
 وهذا في أفضل الأحوال⁽⁷⁹⁾ كما يتقد الربط بين عذاب لديمقراطية في دول
 الهامش برث اعصور السامه وهذا صحيح، لكن خلاف لرأي أمير وعبره،

(75) أمين، ص 10

(76) المرجع نفسه

(77) المرجع نفسه، ص 11.

(78) المرجع نفسه، ص 13.

ليس هذا نعياب ساح السعية وحده، بل لأن الديمقراطية أصبحت مطروحة من دون شروطها (وإلا لما طرح هذا السؤال)، ما يتطلب قوى سياسية وبرامج عمل وبدخل عنصر لإردف، فل اكتمال الشروط السيوية صحيح أن علاقة المركز الصناعي بدول الشعة ستع استقطانا داحية في توزيع الدخل والتمهيش الاجتماعي، لكن لم يشت أن حلها ممكن في ظل أنظمة سلطوية، ولا أن مواجهة المفجرات الطبقية تعني عن ضرورة وضع قيود على سلطة نظام الحكم، وتوزيع الحد الأدنى من الحقوق السياسية والحريات

كتب أمير أن الانقلابات في دول العالم الثالث لا تؤدي إلى الديمقراطية، بل إلى نظم شعبية وهذه النظم تقوم بعصر لإصلاحات الاجتماعية، من إصلاح زراعي وتأمين وتعليم، وهي نظم «دحت في براعات حادة مع العرب من دون أن تكون ودرة على دفع منطق الاندراط، ولم تكن ديمقراطية مع كونها شعبية، بمعنى أن الجماهير وفقت وراءه من دون أن تسمح اسلطة لهذه الجماهير بأن تؤسس تطبيقات مستفقه لها ويرجع هذا الوضع إلى ضعف لتكوين الطبقى لهذه الجماهير وفي هذه الظروف كثير من تظهر الشخصية الكارمية⁷⁹، مثل ليروية والناصرية وتتحدى أزمة النظم التي نشأ في هذه الظروف، أي ظروف الهامش والعالم الثالث في علاقته بالمركز، في أنها «نواحه إحراخ حطيرا» وما أن يقل النظم السياسي الحصوع لمفتضيات «انتكيف» بحيث لا يستطيع أن يحقق الإصلاحات الاجتماعية المطلوبة، الأمر الذي يحكم عنه بالتأزم السريع، وما أن تعرض الجماهير الشعبية مثل هذه لإصلاحات من خلال استخدام أداة ديمقراطية، وحيثما من يثبت النظام أن يقع في نفوس حطير مع العرب، الأمر الذي يدفع الحركة إلى التطور من مشروع برحواري إلى مشروع وطني شعبي⁸⁰، والحقيقة أن مشروع الدولة لتحديثي لم يكن برحواري أصلاً، كما أن ديمقراطيات المساعدة في معالم اشلت نشأت بسب أزمة الأنظمة

(79) المرجع نفسه، ص 16

(80) المرجع نفسه، ص 17

السلطوية، وأيضاً سبب تطلّع لدس إلى تحديد تعسف لسلطات وبين الحقوق السياسية والحريات المدنية.

رأى مطروو انتعية أن العلاقة بـمراكز الاقتصاد العالمية معوّقة لتطور الداني، ومن ثم لأي احتمال بديمقراطية (لاحظ هـ أن مطروى التعية يعارضون نظرية التحديث على الصعيد العالمي، ويسوبها في بدايتهم بربط التقدم والتطور الاجتماعي بالمو لاقتصادي لكن من دون فكرة الديمقراطية!) بيد أن مطروى تيار لشعة الذين عدّوا العلاقة بالدول برأسمالية، أو ما يسمى دول المركز، أو العلاقة بين المركز ولأطراف، عائد أمام تتحول الديمقراطية، أيدوا أنظمة دكتاتورية في هذه البلدان بسبب دعف لجهداتها في بناء الاقتصاد الوطني والاستقلال عن سداد المركز، صمحين إلى هك الارتباط مع المركز، أي إنهم أيدوا الجهد تحديثي، ولم يكن عند أعليهم أي برنامج ديمقراطي، وديمقراطي لم تكن على أحدثهم، وبالتأكيد ليس بحريات المدنية والسياسة. وقسم منهم وقف ضد التحول الديمقراطي والثورات في العالم العربي، مثلما وقف بعضهم إلى جانبها فالانقسام لم يحدث بناء على اقرب من التحديث والعد عنه، بل بناء على الموقف القيمي من الديمقراطية و دكتاتورية

إن بدول التي تقدمت نحو بناء الديمقراطية من بين الدول النامية السلطوية التي اهتمت بالتعليم وبتصنيع والتحديث، كانت عمومًا أقرب إلى نموذج كوري الجنوبية المصنّع، وسر نموذج كوري الشمالية المصنّع «المكتفي ذاتيًا»، وإلى نموذج جنوب أفريقيا ولسر رمسوي، وتونس وإيس سورية أي إن التحديث من أعلى مع افتتاح اقتصادي داخلي وحراري هو الذي كان مؤاتياً أكثر للانتقال الديمقراطي، وهذا ليس قانوناً، بل إنه تسهيل لحقائق قد تنقصها حقائق أخرى في المستقبل. وثمة نماذج أخرى لدول معنحة أمام النخاعة العالمية عدت بلغة لاقتصاديين مكشوفة أمام الاقتصاد العالمي (المعولم مع مؤسسة ذلك في منظمة التجارة العالمية) لم يؤد التحديث هـ إلى ديمقراطية بعد، مثل مصر والمغرب والافتتاح على العالم لم يسلك سبيلاً واحداً لكن عمومًا، لم يكن العلاقات ومحاولات الاكتفاء الداني طريقاً إلى ديمقراطية، بل عاكس ما طوّقته

أنظمة قمعية اضطرت إلى اتداع لعريد من القمع، مع تدققي بين المشروعات
الكبرى وبين تلبية حاجات الناس اليومية من طعام ومسكني وغيرهما وقد فشلت
هذه المشروعات نفسها في كثير من الحالات، أو أفضلت، وتوزطت في أزمات
تمويل و مسدانة برفت مع مواجئة أزمة لتطلعت الناس نحو الاعتدق من حنة
الاعتلاق بالقوة. ونهذا استعل نممكر لليرالي بمحافظ، خوفاني سارتوري
(1924-2017)، صعب نظرية الشعبية توحيه قد متطرف إليها فهي رأيه كانت
مساهمتها ارئيسة في أميركا اللاتينية تقديم العلاقه بالمركز المتطور كمش فداء
عن سوء أدء الأنظمة، أو «حججه عيب» لتبرئة المسؤولين من سوء الإدارة التي
أدت إلى الديون و لانهارات ¹ وهذا غير صحيح بالطبع

تلتقي اقوى الساسة المتأثرة بمكرة الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء لداني
من حلال قطع الصلات مع لتحدة العالمية (مع أن الاستقلال الاقتصادي في
عصرنا سبي جدًا وكذلك الاكتفاء الداني، وهو يترافق مع انشاد انجاري ولا
يتناقض معه) على استراتيجية لدور لاقتصادي لاجتماعي لتحديثي لدولة
والقصاع العام وقلما توقعت دراسات الشعبية أمر ص هذا القطع الحتمية حين
يحتكر هذه انوطائف والأمراض هي البيروقراطية والكندس نوطيفي وسوء
الادارة وفشل تحطيط المركزي، وأحياء وليس احزاء الفساد والربوبية وصولاً
إلى رأسمالية الامحاسب ولا شك في أب القديين من بين مضري الاكتفاء لداني
انتقدوا هذه الطواهر، وانتقوا إلى المعارضة أحياناً، لكنهم لم يتسوا الديمقراطية
والدفع عن الحقوق والحريات استراتيجية فعليه.

وقد أتدع نظريه الشعبية الذين اموا لدور الدولة تحديثي في سياق
ساء لاقتصاد اوطبي المستقل عن السوق العالمية، مع الثورات العربية ضد
الاستبداد منذ عام 2010، حين كانت في نظريهم معاذيه بالامبريالية فحسب،
أي حين نشئت ضد أنظمة مرتبطة بسوق العالم عبر التبرلة الاقتصادية
والحصص كما في حالي مصر وتونس، وعرضوا ثورات في ليبيا وسورية.

Giovanni Sartori «Rethinking Democracy: Bad Politics and Bad Politicians» *Internazionale* (8)
Social Science Journal vol. 4, no 3 (August 1991) p. 441 accessed on 28/12/2020 at <http://bu.ly2v4p9ao>

لكهم عمومًا ما لثوا أن تحدوا موقفًا ضد رئيس المصري المسحب بعد الثورة، وأيدوا الانقلاب العسكري، ووقفوا علنًا ضد النسوية من المنديبين والعمدسين في تونس لأن موقفهم كانت حداثوية علمانية متطرفة مستعدة للتصحية بالمسار الديمقراطي لمصلحة الصراع مع الإسلاميين، بدلًا من النسوية والبحث عن قواعد جرائة وصدمات متفق عليها وقد دفع لاستقطاب الديني/العلماني أو للمدني/الإسلامي بعض المثقفين اليساريين إلى دعم الانقلاب العسكري في مصر. لقد كانوا تحديثيين منطوقين في داخل بلدانهم. ومثل هذا المودح من مثقفين الحدوثيين بعد نظرية التحديث حالات عر متصلة مع عملية التحول لديمقراطي إن الذين قنعوا بديلاً وطب ديمقراطيًا حقيقيًا في هذه المرحلة هم ممنوعون الذين جمعوا بين الموقف المعادي للإمبريالية والمثالي في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدانهم³²

أصبحت الديمقراطية، شعبة أو من دولها، مودجًا مطروحًا في أوساط الشعوب الراححة تحت بير لاستند والنفس في قمع الحريات ولا شك في أن استحص من نظام سلطوي بعينه لا يعني بالتصويره تحقيق الديمقراطية، بل قد يعني الانتقال إلى نظام سلطوي آخر فئمة شروط يجب أن توفر أهمها، في رأيي، سبي المدعين السياسيين الرئيسيين حيار الديمقراطية، وعدم اتحاد الجيش موقفًا مذهبًا للانتقال لديمقراطي، والعمل على توفير شروط تطبيق الانتقال وترسيخه وهو ما يحاول أن يشه في هذا الكتاب

كتب مارك بلاتر أنه إذا فشلت الديمقراطيات في حروب الكرة الأرضية، وثبت أن ديمقراطية نصلح بدول لمتقدمة اقتصاديًا وتكنولوجياً فحسب،

(82) هذه لأفندي مصري يراهية اليسوي ينظر بسببه العدالة والعدالة لاجتماعية مودج كهذا، يدل على ما في دعمه لديمقراطية وبجهود النجاح بحلول الديمقراطية حتى في عصر الرئيس محمد مرسي، ينظر إبراهيم عيسى، العدالة الاجتماعية والسياسية مع اهتمام خاص بحالة مصر ونورتها (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ود. س. السياسات، 2014)، ص 310. ثم صوغ عبده بيس مجرد موقف سياسي، فهو مؤسس على تسي موقف حوب روبر وأمارتها ص حيث تحريره مكتوب. بيس في فكرة عبده، والعدالة لاجتماعية شكر فعدة مينة لديمقراطية، تعبر المراجع نفسه، ص 122-126

سيشأ عالم قبيح فيه دول متطورة نهأ محتتمبها سمط حدة استهلاكي
ومحرب مدية وعيرها، ودول «محتفة» تحصع لأنظمة سلطوية وسيستحيل
أن تبقى دول الشمال سبأى عن تعاسة الجنوب؛ فعزلها غير ممكن لأن ثمة
حاجة إلى وصول إلى المواد الخام، كما أن التعاسة تؤدي إلى هجرة غير
الشرعة وتدهق اللاحثين والجوع و إرهاب وتهريب مخدرات وغيرها
والأهم من ذلك أنه «سكون عيبا أن يعلن سداد لأفق أمد الحرية والكرامة
الإنسانية وحقوق الإنسان والموطن في الجنوب»^{٤١}

Marc F. Plattner, The Democratic Moment, in Barry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 45.

القسم الثاني

دراسات الانتقال الديمقراطي

الفصل السادس

الانتقال إلى دراسات الانتقال وتصنيفها

في أن دراسات الانتقال تهدف إلى الوصول إلى الديمقراطية، وفي أن عدم الحياد في ما يتعلق بالمعائية الأخلاقية لا يتعارض بالضرورة مع الموضوعية العلمية وفي رسالة العلوم الاجتماعية للشعوب التي لا تتوافر لديها مقومات الديمقراطية بموجب نظريات التحديث. في تشديد دراسات الانتقال على إرادة الفاعلين السياسيين وخياراتهم في ظروف محددة، وفي رفضها الحتمية النبوية وفي أن مقاربات التحديث لنشوء الديمقراطية ورسوحها قامت على استقراء مشوء الديمقراطيات التاريخية والدول المتطورة في حين أن دراسات الانتقال قامت على استقراء تجارب متأخرة في الانتقال في بلدان جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية. في تصنيف مقاربات الانتقال إلى الديمقراطية بما فيها التحديث والمؤسسية والاقتصاد السياسي. في العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية مرة أخرى في أهمية الأداء الاقتصادي للنخبة الحاكمة قبل الانتقال وتحديد دورها في الانتقال وبعده، وفي اللبَّرة المزدوجة ونماذجها المختلفة، وفي تمضيل الشروع في اللبَّرة السياسية قبل الاقتصادية عند الانتقال إلى الديمقراطية، إلا إذا قام النظام السلطوي باللبَّرة الاقتصادية قبل الانتقال.

بحوث الانتقال إلى الديمقراطية التي أصبح يطلق عليها علم الانتقال (Transitology)، والتي تكرر ذكرها في هذا الكتاب بوصفها محالفة لمقاربة التحديث، هي دراسات حالة، وأخرى مقارنة لظروف التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ومراحل الانتقال، وسبل إنجاحه وقد تناول بعضها

نأخذ ترسيخ النضام الديمقراطي، وأسباب الفشل في حالة فشل، وجميعها يتفق على أهمية عوامل لسياسة، والقوانين وحواراتهم لاستراتيجية التي قللت دراسات التحديث من أهميتها، كما يجمع مطروها ذلك على الديمقراطية بوصفها هدف وعاية هيست تسمية مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ترح تحقيق تاريخي بموضعها بين حقتين، بحيث لا تُحدد المرحلة لانتقالية بما فيها، بل بما ليس فيها¹، إن الانتقال هو مرتب على وجود عاينه هي اتوصل إلى الديمقراطية، أي إن من يقوم بتحديث مراحل ما بوصفها مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية هم مطرو أو سياسيون لديهم موقف إيجابي من الديمقراطية و يرومون المساهمة في التوصل إليها. يصح انتقادهم على أنهم عاثيون (Teleologists) في بحوثهم وليس هذا بقدا سليما لأن أعسية المطربين يعترفون بهذه «التهمة» والعائية (الأحلاقية وليس النظرية) في حد ذاتها لا تتأقص مع الموضوعية العلمية، إلا إادت إلى انتقائية يدرأح صفات تميز مرحلة الانتقال وإهمان أخرى

باحتصار، فإن الموضوعية في لبحث العلمي، أي الإحاطة بالوقائع وعدم الانتقائية في المعطيات وإدراك احتمالية التعميمات من الاستقراء الصحيح وتماسك الاستدلال من استعميمات، كلها لا تعني السجيد في الموقف الأخلاقي من الاستدلال من منطقات قيمة مثل كرامة الإنسان والحربة والمساواة

إن ما حمر على دراسات لانتقال أمران الأول معوي، ومصمونه رقص فكرة أن كل ما لدى البحث العلمي أن يحربه شعوب البلدان غير المتطورة صاعيا هو عدم توافر فرصة للديمقراطية في بلادهم لأن شروطها السبويه غائبة²، والثاني نظري فرصته حقائق تاريخية، ومماده تحقيق النمو في ظل

1. مثل على ذلك تعريف تاريخ الأوروبي بعصر التوسيع بما ليس فيه بوصفه وسيما واقع بين مرحلتين، ولذلك يجري عدم معه حين كنه عصر طيمات، فهو ليس العصر النهبي الكلاسيكي ولا عصر النهضة الكلاسيكي، بل هو نمرة فرع في النوع، لا يمتد بانضمون غير المتخصصين فيه (2) كن هذا دفع الكاتب رئيس لاليف كتاب في المسألة العربية في عام 2007 رفاق مر هنيه مدعو الأساسي ونمور السياسي، وضرورة صرح مسانه نمرة بحكم في نمرة معوي، لندير الديمقراطية، ودحص حمية لشروط سبويه، وسيل العلق بمطرب حاورها في النمرة العربي، وهذا أجملتها تحت عنوان في المسألة العربية

أنظمة استثنائية، وانتقالات من الاستثنائية إلى الديمقراطية في بعض دول أميركا اللاتينية إضافة إلى اليونان وإسبانيا والبرتغال، ولاحقاً في بعض الدول سامية.

يرى توماس كروثر أن نحو مئة دولة، من عام 1990 حتى عام 2002، صُنفت دولاً ذات أنظمة في حالة انتقال¹ وعالماً ما يشعر بتصنيف المرحلة الانتقالية، دلت على أنها ليست انتقالاً إلى الديمقراطية، ولا مجرد حالة رمادية، بل سخط جديد من الاستثنائية، ويعاد تقييمها بأثر تراكمي.

ليس ما سُمي علم الانتقال نظريات جديدة في لاجتماع سياسي، بقدر ما هو مشروعات بحوث ودراسات في تحارب أميركا اللاتينية وحروب أوروبا في التسعينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وربما تجارب أوروبا الشرقية أيضاً حتى بداية التسعينيات، واستنتاجات مفصلة منها وهي، على أهميتها، لا ترقى إلى تسمية «نظرية» أو «نظريات»، مع أنها قدمت مقاربات نظرية يمكن تطبيقها على حالات أخرى فهي كل مرة حوت محاولة لتعميم استنتاجات من دراسات الانتقال في منطقة على مناطق أخرى في العالم، أي التصرف كأن هذه الاستنتاجات نظرية قد تُسهّل فهم الانتقال إلى الديمقراطية من دون تخصص في الدولة والمجتمعات ذاتها في تلك المناطق الأخرى، كانت لتتجه الاضطراب إلى تعديل «النظرية»، بحيث تسمح ورث أكثر لعدد من العوامل المساعدة، وتردد أهمية منه الاجتماعية الأساسية وانطوائ النعبي، وأحياناً عوامل لحرارية والبيئة الإقليمية والدولية.

حصل أمر شبيه بذلك لما سمي «نظرية الديمقراطية لتو فقية»² التي استُشجّت من حالات معينة في أوروبا مثل هولندا، ثم بدلاً من أن تُفسّر حالات أخرى عدلت تلك الحالات لأخرى النظرية ذاتها باستمرار، حتى لم يبق من الشروط العامة غير ستعداد حزب الجماعات المختلفة للتوافق، إلى درجة تحويلها إلى استقراء مستمر لحالات عجيبة، ما يشبه مسألة استعداد الحزب لتوافق على الإحزاب الديمقراطية في ما يسمى «نظريات الانتقال الديمقراطي».

¹ Thomas Carothers «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* (3, vol. 3, no. 1, January 2002), pp. 6- accessed on 26.4.2020, at <https://doi.org/10.2307/2795>

ساهمت دراسات الانتقال الديمقراطي في الإضاءة على جوانب مهمة من عمليات التحول من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، والتمييز بين شروط الانتقال وظروفه وشروط ترسيخ الديمقراطية، لكنها ليست نظرية عامة. ولم تنح قانوناً من مجموعة قواعد راحة عن نميط تجارب متعددة ومن هذا المصطلق. أقول إنه لا توجد استثناءات عريضة لأنه لا توجد قاعدة وظفت مهمة فهم المناطق المختلفة في العالم مُنقاة على عائق الدخيل المتخصصين. فدراسات الانتقال لا تحررهم منها، مثلاً لا تحرر الديمقراطيين في هذه المناطق من البصاير السياسي، ومن مهمته وضع برامج ديمقراطية، مع أن بعضها يربح إمكانية حصول الانتقال بالتوافق على قواعد إحرارية ديمقراطية لتنظيم النفس وتداول السلطة بين قوى هي ذاتها ليست ديمقراطية بالضرورة وربما استفاد بعض الديمقراطيين من بضائات الانتقال الديمقراطي ليتعلموا من أخطاء حالات يعدونها شبهة بحالاتهم، ومن بحاراتها، هذا إذا اطلعوا على هذه الدراسات، وإذا سئما أن هذه دراسات شخصت الأخطاء والإحارات علمياً. ولا توجد مبررات خاصة بتشكيك في هذا الأمر، إذ ينطبق عليها ما ينطبق على العلوم الاجتماعية بشكل عام.

يطلق مصطلح المرحلة الانتقالية أو الانتقال على مرحلة زمنية واحدة، إذا أصغر مستخدم المصطلح تصور عن مرحلة محددة مستتعية يسبقه الانتقال نحوها، ويكتسب تعريفه منها من دون هذه الانتقالية، تُوسم مرحلة سابقة بأنها انتقالية بأثر تراخي بعد شوء مرحلة تاريخية جديدة ذات محددات جديدة، فيصح ما سبقها مباشرة مرحلة انتقالية بالضرورة، أكانت مرحلة في تاريخ النظم السياسية، أم ألمات الإنتاج، أم العلم والمعن وغيرهما وعداً ما يرد التصنيف بأثر تراخي في إطار عملية تحقيق تاريخي لكن لا معنى لمصطلح «انتقال إلى الديمقراطية» أو «التحول الديمقراطي» إذا كان سابقاً على اسحول من نظام غير ديمقراطي يسمى عاده سلطوي (بعض اصغر عن نوع السلطوية) إلى نظام ديمقراطي، إلا من منصور من يرى لديمقراطية عيدة، حتى لو كان «حدثاً موضوعياً» يشر مقالاته في دوريات العلوم السياسية

من هذه الناحية، فإن درسات الانتقال ليست أدبيات أكاديمية متفرعة من علم السياسة المقرر فحص، بل مصنوعة من داخل الخطاب الديمقراطي أبص، حائلها كحال نظريات الديمقراطية التي راحت هي من الحرب الباردة (شومبيتر، كيلرن، سارتوري، بيسيت، دار، وغيرهم كثير) وجاهر باحثون أصحاب أقدمة نسبية بذلك، ومن ضمنهم من أصححت دراساتهم كلاسبكية في نظرية التحديث، وتناول شروط استقرار ديمقراطية من موحات نظرية جديدة نسبياً

كتب نيسبيت، مثلاً، في حنام مقائه سبق أن يصرق هذا الكتاب إليها تتوسع: «يقدر ما، كان هدف تركليل من دراسة الديمقراطية الأميركية مساعدة العمل الشري على مواصلة تحرير الديمقراطية. وتبقى هذه المهمة الثقافية/ الفكرية الجوهرية التي يمكن طلاب العلوم السياسية وضعها نصب أعينهم»⁴ وبعد لبسيت لم يكتف دال بتفصيل النظم الديمقراطية والدفع عنه في كتبه، بل صرح أيضاً بأن هذا أهم دوافعه لتأليف الكتاب. لكنه ادعى أن حججه في حدودها غير متأثرة بدوافعه هذه⁵ وكتب أودويل عن مشروع دراسة الانتقال إلى الديمقراطية الذي سبقه مع زميلين حرين في معهد وودرو ويلسون في ثمانينيات القرن الماضي انطلاقاً من تجرته دول جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، والذي سيعود إليه لاحقاً، ما يأتي: «أذكر أيضاً إحساناً بالمشركة الأخلاقية والسبسية في بحث عن طرق لتحسين لعالم من الأنظمة استوطنة التي كانت ندياً أساساً جيدة لكرهها»⁶ وبعد مرور أكثر من عقدين على المشروع، كتب أودويل أن محركه لمشروع الانتقال من النظام السلطوي، كان بُدات خطأ الآراء المنسقة الثقافية عن دول أميركا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال التي

Simon Mann: «Upset: Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy» *American Political Science Review* vol. 53, no. 1 (March 1959), p. 133 accessed on 16/3/2020 at <http://brill.ly/2M001np>

Robert A. Dahl: *Polarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University, 1971), p. 31

Guillermo O'Donnell: «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes» *Journal of Democracy* vol. 21, no. 1 (January 2010), p. 29

كثت لأدبيات التي قرأها في مكتبة جامعة ييل، والتي تُذكر إمكانيات تحقيق الديمقراطية في هذه الدول لأسباب ثقافية ودينية متعلقة بالأفكار الهرمية والتراثية والسلطوية^(٦)، وأنه يأخذ بحدثة موضوع نشوء نظام دولي لحقوق الإنسان مد لإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، ومواثيق المتعلقة بمساواة المرأة في لفترة 1979-1999، وماهدة التعذيب في عام 1984، ومواثيق مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1965، وحقوق لطفل في عام 1989، وحقوق السكان الأصليين في عام 2007، من بين ماهدات ومواثيق دوسة حقوقه أخرى، ويفترض أن يكون هذه من مصادر القوانين الوطنية^(٧) وهذا يعني أن مدافع لتأسيس نظري للانتقال من الحكم السلطوي إلى الديمقراطي حتى في الدول غير المتطورة، هو دافع معياري مصمونه الإيمان بقيم كونية.

صحيح أن دراسات الديمقراطية تُعنى بتعريف الديمقراطية وشروطها ورسوخها وطبيعة مؤسساتها، ونظريات الديمقراطية تعنى ببيتها ومؤسساتها وأسسها الفكرية وحتى الفلسفية، كما أن دراسات الانتقال تبحث في الشروط العينية لنشوتها، ودور الماعل الإنساني في ذلك، لكن علينا أن نتذكر أن الديمقراطية ذاتها ليست علمًا بل هي نظام حكم، أي نظام سياسي. وقد يشده الناس لأسباب مختلفة غير متعلقة به، بل بالتخلص من النظام السلطوي، وأرمانه وآفته، أو طلبًا لقواعد وإجراءات متفق عليها لحل الصراعات السياسية والاحتماعية سلميًا بين قوى ليست ديمقراطية بالضرورة، لكنه أيضًا نظام يقوم على قيم مثل المساواة والحرية بوصفها قيمًا جديدةً بأن ينشدها البشر في تنظيم مجتمعاتهم وقد يتجاوز تحقيق الديمقراطية ما يعتقد أنه شروطها لأن ثمة من ينشدها نطلقًا إلى عيش أباته في ظل نظام يحترم هذه القيم، وليس بروة أو مكرمة من حاكم، بل لأن مؤسساته وقوانينه تقوم عليها

(٦) Gaetano O'Donnell, *Democracy, Agency, and the State: A Theory with Comparative Intent* (1) (Oxford-New York: Oxford University Press, 2010), pp. 183-184.

(٧) *ibid.* p. 189

(8)

دراسات الانتقال هي مصير لعملية الانتقال من السطوية إلى الديمقراطية (أو تعثرها في بلد ما بعد حصولها) باستتاع شروطها (الضرورية والمساعدة). وقد تصدح لاستتاعات النظرية مرشداً في عمل سياسي في بلد آخر بعد دراسة ظروفه العيية، لأنها تشدد على عصري الإرادة والوعي عبد الحية، وترقص الحتمة الكامنة في نظرية التحديث التي تتجاهل لعفل لإسائي ووفق أحد الباحثين، فإن الفارق بين دراسات الانتقال التي يمكن اعتبارها «جديدة» وبنك السابقة المربطة بالتحديث هو أنها أقل حياداً وأكثر برشيداً وروحياً بلعص الأساسي إلى درجة أن مشروع التحولات لأشهر بقادة أودوبيل وعلب شمبتر كان، في رأي أحد مستقيه، وهو أبراهام لوفان، عباره عن (Thoughtful Wishing) (قلب لعباره Wistful Thinking)، أي تمني مُأمل، وأن المشروع يرفض الحمية السبوية، وينسى الديمقراطية قيمةً ويبحث عن إمكانيات واقعية لحققها⁹، وذلك في مقاب نظريات ليسيب ومور وغيرهما من التحديثيين الذين بصرون على شروط موضوعية ولا يولون الفاعل لإسائي أهمية خاصة وقد بن من اقتباس ليسيب نسق أن نظرية التحديث لم تكن حيادية، ولا تكشف عن قوانين حمية، بل رأب، على نسان أحد أهم قضاها في دراسة نديمقراطية، أن مهمة العلوم الساسة هي المساعدة في تحقيقها، ويتمثل الفارق لوفان، في رأيي، في أن نظرية التحديث طلب أسيره الريح الأوروبي والأميركي الشمالي وذا قلبت باحتمال بطق الديمقراطية في السدان السمية، ربطت هذ الاحتمال بتحقيق شروط سبوية وثقافة شأ بعصها بعد كمال الديمقراطية في لعرب، ولكها أسقطها على المجتمعات الأخرى بعبارها شروطاً مسقة

سيتر لاحقاً أن تأكيد شمير أن هذ عزم منشعب عن العلوم السياسية المقارنة يوصل إلى مجموعة فرصات ومصطلحات كوية يمكنها أن تعسر التحول من النظام لأوتوقراطي إلى الديمقراطي، أو يأمل أن تساعد في تروحيه

Gerardo A. Munck «Democratic theory after transitions from Authoritarian Rule» (9) *Perspectives on Politics* vol. 9 no. 3 June 2011 p. 326 accessed on 3/2020 at <http://bit.ly/2WzWkex>

شأنه عند لأعلية الساحة من الناس والمعالين برنسيين، وعدم تشكيك أي تيار سياسي رئيس في كيان الدولة القائمة. وهذا في الحقيقة يعني فصل لنظام السياسي عن الدولة، بمعنى أن لا تسؤل في شأن شرعية الدولة ووحدة عند الاختلاف على شرعية النظام السياسي ويبدو هذا العامل بسيطاً، لكنه يشمل صميمًا مكونات اجتماعية ثقافية مهمة للعبة. ثانيًا، قول النخب السياسية الرئيسة، أكانت في السلطة أم المعارضة أم في كليهما، قواعد اللعبة الديمقراطية. ويمنح هذا الشرط أفق التعبير في دول لا يترص أن تنتظر تحقق شروط نظرية التحديث في ما يتعلق بمستوى المعيشة، ومستوى التعليم، وغيرهما، كي يتمتع سكانها بالمشاركة السياسية، وبالجملة من بعض السلطات ومسئول في باب الثالث من هذا الكتاب عناصر أخرى من التجربة العربية قد تصلح لتعميم مثل موقف الجيش وكل ما عد ذلك عوامل مساعده وظروف عيية تختلف من دولة إلى أخرى، بما في ذلك مسألة انقسام النخبة الحاكمة لي يعبرها دراسات الانتقال شرطاً ضرورياً (وسمحول) تميط بعض العوامل العسة من التجربة العربية مثل جدية الإصلاح والثورة، والعوامل الحارحية وموقع الدولة الجيوستراتيجي، وسلوك النخب السياسية بعد الانتقال مباشرة) لكن الشرطين المذكورين لا يكفيان لفهم طواهر عيية مركبة مثل الانتقال في بلد محدد، أكانت بدايته الإصلاح أم الثورة، فشروطه المباشرة والمعرفلة تختلف من بلد إلى آخر، وهي كثيرة يصعب حصرها، ولا تصنع نكل لنداء في حالة الانتقال، ومن ثم فهي غير قادة لتعميم وتكوين نظرية. من الصعب حدًا، وربما من المستحيل، لتوصل إلى شروط ضرورية وكافية وفيلة لتعميم لشوء الديمقراطية في جميع النداء فلا توجد نظرية توفر على جهد معرفة ظروف كل مجتمع ودولة في مرحلة تاريخية محددة، وتحليلها، بما في ذلك فهم سية المؤسسات القائمة، وتاريخ الدولة السياسي، والأهم من ذلك عدم وجود نظرية توفر على الديمقراطيين الاتصال من أجل الديمقراطية، وعلى المعالين السياسيين، أكانوا ديمقراطيين أم لا، عبء المساءلة والحلول الوسط، وربما التوافق على قواعد ديمقراطية إحرائية لتجنب تصراع المدمر. والديمقراطية هدف، وليست مرحلة تاريخية حتمية قادمة بفعل التطور و لتقدم، بعض الطرق عن أهداف المعالين واستراتيجياتهم

أشار ستيفان هاجارد وروبرت كوفمان في كتابهما الاقتصاد السياسي للانتقال إلى فشل نظرية التحديث في توقع التطورات الاقتصادية والسياسية الساحقة في الدول الاستبدادية في أميركا اللاتينية وشرق آسيا، ولدت تحلت التحليلات عن التفسيرات المرتبطة بالحاجات الاقتصادية مدداية ثدييات افرد امادي . واتفق كل من ليس كاز وشميتز أيضًا، على ضرورة لتحلي عن البحث عن شروط ومتطلبات ضرورية تميز الأنظمة الديمقراطية وتفسر وجودها، والتركيز تو صاع على فهم تنوع الظروف التي قد تظهر استمقر طبة في ظلها .

أما في ما يتعلق برسوح الديمقراطية فلا شك في أهمية العوامل الاقتصادية وقد ذكرت باربر جيدر أنه في الفترة 1974-1998 انهار 85 نظامًا سلطويًا، لكن بقي منها 30 نظامًا ديمقراطيًا حتى ذلك العام، وشأب 9 أنظمة ديمقراطية مع شوء دول جديدة، وثمة 8 دول لا تندو فيها الديمقراطية مستقرة، وتحولت 4 أنظمة إلى حنء من الاحتراب وسيطرة أمراء الحرب، وبحول منها 34 إلى نظام سلطوي¹ . وتذكر شكلي خاص استنتاج حوب بوندرعان وكيث بول أن العامل الرئيس في التسو بالانتقل إلى استمطوبه هو الفقر، أكب الانتصا من الديمقراطية أم من نظام سلطوي آخر² . وسبق أن تطرقنا إلى دراسات شيفورسكي عن الموضوع

في المرحلة التي نُشرت فيها دراسات الانتقال لني آثار انعاده عن المقربب البيوية بقاشًا مشعبًا، صدرت أديب كثره عن أزمة السلطوية في

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996) p. 2.

Terry Lynn Kar & Philippe C. Schmitter, « Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe », *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 2 (1991), p. 271.

Barbara Geddes, « What Do We Know about Democratization after twenty Years », *Annual Review of Political Science*, vol. 7, 1994, pp. 15-16, accessed on 3.3.2026 at <http://bit.ly/2hoIM11>.

ibid., p. 17. John H. Foweraker & Keith E. J. Pook, « Does High Income Promote Democracy », *World Politics*, vol. 49, no. 1 (October 1996), pp. 1-30, accessed on 3.3.2026 at <http://bit.ly/2TDev11>.

المعسكر الاشتراكي ومداية الإصلاح في نهاية ثمانينات القرن الماضي، وأدت مجدداً إلى مقاربات سيوية لأزمة الأنظمة سلطوية أعادت الاعتبار إلى نظرية التحديث، من مطلق أن مفتاح فهم أزمة النظام الاشتراكي كان انخفاض معدلات النمو وعجزه عن منافسة الدول الغربية في الإنتاج¹⁵ ومستوى المعيشة، وخصوصاً بعدم شأته في دوله مجتمعات حديثة نسب تعليم عالية وطبقت وسطى وسعة تفتح إلى ديمقراطية، وأصبح النظام السلطوي بعدم عتق الأمم تطلعات هذه المجتمعات وسمت لتحول في أوروبا الشرقية الانتبه إلى دور العوامل الخارجية أيضاً، التي نورد لها فصلاً خاصاً في هذا الكتاب، إذ تعذر فهم التحولات التي حصلت من دون بهير الهيمنة السوفيتية ثم تأخذ دراسات الانتقال الديمقراطي الأولى، بعد لتحولات في حوض أوروبا وأميركا اللاتينية، بعامل لحارحي في الاعتراف، كما ثم تعرض لفصلاً مركبة كذلك القائمة في النقود ودول أوروبا شرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق حيث ترر شروح تاريخية وقصداً ثنية معقدة تعرقل شوء الديمقراطية أو ترسيحها، وتحتاج إلى تحول مركبة قبل شوء الديمقراطية وبعده، على نحو لم نعرفه أميركا اللاتينية وحوض أوروبا، باستثناء إسبانيا التي ما رأت مشعنة بقضية كثنوب، وكها مشعنة بها في إطار الديمقراطية داتها، من دون أن تشكل تهديداً لها حتى الآن ويرى أحد الباحثين أن التأكيد على دور الحب السياسية الذي تميزت به دراسات الانتقال لا يلائم الحالات في أوروبا الشرقية، حيث تمت الحركات الجماهيرية وانتقادات وإجماعات ما تحت الوطنية بدور كبير في إبهير سلطان لاشتركية¹⁶ ولا أتمق معه في ذلك؛ إذ أدت المساومة والسويات من بحب المعارضة وبحب النظام القديم دوراً مهماً في إحداث استعير اسلمي في هغاريا وبولندا. ولم يحلّ بلد واحد في أوروبا الشرقية من مفاوضات كهده في إحدى مراحل التحول وحتى حيث لم يحصل حوار كهده

Jordan Gans-Morse, «Searching for Translologists: Contemporary Theories of Post- (15) Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm» *East-South Atlantic*, vol. 20, no. 4 (2004), p. 376, accessed on 3/3/2020, at: <http://dx.doi.org/10.1017/S1472217504000040>.
 «Political Science and the Crisis of Authoritarianism», *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 1, accessed on 28/3/2020, at: <http://bit.ly/2weugbl>.

Gans-Morse, p. 328

(16)

(رومايا مثلاً)، قامت بحب البطء القديم بعد الحبح من اربيس بدور أساسي في الحبح على دور لحرب اقبام، ومن ثم في عمية لانتقل ذاتها

في هذا السياق، نيب محدودية مصطلح الموجات العالمية، ولا سيما الموحدة شتة؛ بعض الأدبيات بطلو من وجود صيرورات عالمية، أو موجات بلعة هتسعتون وفي ما عدا كونها غير مشته، فوب مشكلتها الرئيسة تكمن في لتعامل مع الظروف التريحة في كل دولة بتصفها معوقة لهذه الموحدة عالمية أو مساعدة لها فبشأ تصور راجم عن ترويح بعض الدراسات في الإعلام وتسطها بتواؤ من بعض الأكاديمس، وكأنه توحيد صاهرة قنمة لداتها هي «موحة ديمقراطية»، تتقلها بعض لدول و مجتمعات وبمثل غيرها في ذلك ومن ثم بدأ في اسحث في أسباب تقنها في ذلك المجتمع أو رقصها في ذلك، وهذا مطلق عحيب فلا توحيد موحة ديمقراطية، بل مجتمعات عبية تنقل إلى الديمقراطية تُستقرأ منها موحة، وأحرى تنقى عبي حالها أو تتحد مسار تطور أحر. بحب الانطلاق من المجتمعات نفسها عد معالحتها، ومن يطبق من «موحة» ما خارجها بميل إلى عدم فهمها، وقد يبرلق إلى محاستها من مطور موحة عالمية مقترصة. فصلاً عن ذلك، يمكن أن يشكل الانتقال في دولة أو عدة دول موحة إقليمية تتحول إلى عمل خارجي مؤثر في الاستقرار والخيارات السياسية في دولة ما.

في رأينا، أن الموجات التي يفترض أن تُستقرأ من لتجارب العبية هي في الحقيقة إقليمية وليست عالمية فالانتقال الديمقراطي قد ينتشر مثل حائحة أو عدوى (Contagion) في سياقات إقليمية، أو داخل فصاءات ثقافية اجتماعية سياسية متقاربة وفائلة للتأثير والتأثر وأصلاً، لا توحيد برعة عالمية للديمقراطية يمكن أن تقع صمها التحولات في حوب أوروبا وأميركا اللاتينية والمعسكر لاشتراكي، فكل منها ظروفه، ون تأثرت بعض دول أميرك اللاتينية بحربني إسبانيا والبرغال، فهذه «موحة» مفصنة عن «موحة» التحولات في أوروبا الشرقية التي قُربت بأدوات أخرى غير دراسات الانتقال في أميرك اللاتينية وجنوب أوروبا لا توحيد إذا موحة عالمية أوسى أو ثابه

أو ثلاثة للانتقال إلى الديمقراطية، خلافًا لتأكيدات أمثال هنتنغتون، وكان ما حصل في شرق أوروبا جزء من موجة عالمية¹⁷. وحتى تاريخيًا، لم يغيّ انتشار أفكار ليبرالية وديمقراطية في اقرب لثمان عشر أن الديمقراطية الإنكليزية والأميركية والهرلندية والفرنسية تسمى إلى موجة واحدة (هي الأولى بحسب هنتنغتون)، بل كانت موجة انتشار لأفكار عدد أوسع في بلدان كثيرة، منها ما أصبح ديمقراطيًا، ومنها ما لم يصبح كذلك. موجة العدمية ستعارة. وحتى إذا أخذنا العوامل الخارجية في الاعتبار أكدت بـ «لعدوى» وتقليد نموذج، أم بـ تأثير المباشر في المحظ كما في حالة اليساريين والعلاسومست، أو تغير الأحدة الأميركية، أو اشتراطات برامج لإصلاح الهيكلي في شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإقراض، فهي لا تؤدي دائمًا إلى انتقال ديمقراطي، ولا تأتي على شكل موجات عالمية.

ثمة مضروب قريبوا حدث في أوروبا الشرقية بأدوات نظريات بهير الدولة وسائها، وآخرون مثل مارك بيسر وكروفرورد يوبغ تعاملوا مع ما جرى في آسيا، في منطقة لقوقار ووسط آسيا، كحالة إرانة الاستعمار أو تفكيكه (Decolonization) باعتبار أن السيطرة السوفياتية كانت نوعًا من الاستعمار¹⁸. وبدت مقاربة انهيار الدولة وبنتها ملائمة لباحثين في شؤون روسيا وأوكرانيا، في حين لاغمت نظرية تفكيك الاستعمار الباحثين في شؤون آسيا الوسطى ولقوقار، وطُقت مقاربة الثورة على رومانيا أم دراسات الانتقال مما سُمي الموجة الثالثة فاستخدمتها قلة من الباحثين في شؤون أوروبا الشرقية، حيث تجاوز البحث تغيير نظام سياسي، ما تصبّ تطوير دراسات خاصة لما يمكن اعتباره انتقالات ما بعد الشيوعية (Theory of Post-Communist Transitions)، لأنها تتناول كيان الدولة ذاته والمجتمع والثقافة واعضاء لاقتصادي وغير ذلك، وليس النظام السياسي محض¹⁹.

¹⁷ Ibid., p. 331

(17)

¹⁸ Ibid., p. 342. Mark Beissinger & Crawford Young (eds.), *Beyond State Crisis? Post-Communist Africa and Post-Soviet Eurasia in Comparative Perspective* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002).

¹⁹ Gans-Morse, p. 343

(19)

تصنيفات

يمكن العثور على عدة تصنيفات لدراسات الانتقال إلى الديمقراطية والحقيقة أن كثيرًا مما يُعدّ مدارس قائمه به لها مثل مؤسسة والتحديث، وما يُعدّ مدرسه اقتصادية. قد تدّخل مع غيره من التيارات والمدرّس، وأحد منها مثلما أحدث منه ومطبق ذلك على التيار الذي سنعلم معه بتصنيف، والذي بدأ بوصفه تيارًا قائمًا به في العلوم السياسية المقارنة، ويُعى بالانتقال من النظام الاستطري تحديدًا، وليس بشيء الديمقراطية نريحيًا أو عمليًا بنائها، كما يعنى بالسياسة وخيارات اسحب الاستراتيجية فقد حدث إليه مدارس فكرية محللة، وناب يُعى أنصّ بعوامل لم يكن بأحد في الحسان، مثل طبيعة النظام السابق، وطريقة الانتخابات، والتدخل الخارجي، وغيرها من عوامل. وسدّرح في هذا سياق تصنيفين أحدهما قام به سوجين جيو²¹، والآخر أعدّه تيورس²² لأربع مقادير نظرية مع تحليلها

7. المقاربات البنوية والوظيفية

ربما كان أهمها أعمال ليريين مثل نيسيت وأنمود وميدي فير، وماركسيين مثل مور، وغيرهم ممن يعبرون منطري مقارنة انحدث في دراسته الديمقراطية وسبق أن تصرّف إليها بعرض وتحليل مسهب، لكن لم يدرجها في دراسات الانتقال، فهي ليست مقاربات بالانتقال أصلاً، لكن بنا كيف فرصت عناصر من النظريات البنوية بوصفها شروطاً للانتقال واستندت هذه البحوث إلى الافتراض أن التنمية الاقتصادية والثقة السياسية والصراع الطبقي والتي الاجتماعية وغيرها من العوامل وأسى الاحتماعة والسياسية، بشكل عام، قد

Sujan Guo, «Democratic Transition: A Critical Overview» *Issues & Studies*, vol. 35 (2001) no. 4 (1999), pp. 134-35, accessed on 3/3/2020, at <http://bit.ly/7zBdz7>

and Jentel, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World* (2011) 972-2006 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 2-3

(22) لكن جيو يصيب أودوبيل وشستر في بحثهم الأولي التي ركزت على السلطوية

وديمقراطية في أميرك بلاتة وحول أوروبا في الفترة من 1980-1990 بسبب نشره في صحيفة

بعض أساليب بناء بعض حالات الانتقال لديمقراطي أو إعاقتها وما يمرّ
الطريقت البوية لتتحول بديمقراطي بحسب تيوريل هو أولاً، أنها تعطي
الأولوية للعوامل البوية ثانياً، لا تحدد كيف تؤثر هذه العوامل في الفاعلين
الاجتماعيين، وفي سلوكيات وخيارات محدده بشأن نظام الحكم²² بالتأكيد
يعرف بيسيت وأمثلة أن من يقوم بالانتقال في النهاية هم بشر، ويشير إلى دور
الخب ولكن لم يعالج هذا الموضوع.

الحقيقة أن «سوق» البحوث في شأن الانتقال ما زالت تعج بالدراسات
الكمية التي تقدر مستوى الديمقراطية في الدول بناءً على مقياس فريدوم
هاوس أو «بوليتي» وربطه بمقاييس مثل معدل الدخل ومستوى التعليم ونحو
وسائل الاتصال والاعتماد على تصدير المواد الخام وغيرها من العوامل
الموروثة من مقارنة التحديث، مع محاولات (ليحدد متغيرات بيوية جديدة
مستقلة ترتبط مع الديمقراطية بوصفها متغيراً تابعاً وهذا يعني أن مفارقات
التحديث ما زالت حية برق وتفيد في الأحداث بصره بين بلدان ومازالت
تجد بحوثاً مفيدة في الانتقال من منطق التحديث تحوّل الاقتصاد إلى الثقافة
السياسة والصراع الطبقي وبنى اجتماعية

2. المقاربات المؤسسية

يصب حن اهتمام المقاربات المؤسسية (Institutionalist Approaches) على
دور المؤسسات وأثرها في تشكيل سياسات وأماط القرارات السياسية وفي
تقييدها أهداف الفاعلين السياسيين وخياراتهم حيث يكون للمدى الذي تنعنه
مأسسه النظام السياسي شأن مهم في تفسير تحولات النظام وقد ركز بعض
الباحثين على تفاعلات الدولة مع المجتمع والعمليات في هذه العلاقة ودورها
الحاسمة في عملية التحول بديمقراطي. مثلاً، يشير بعضهم إلى الدور الأساسي
للمجتمع المدني في نهج الدول الشيوعية في شرق أوروبا، والمؤسسية
بوصفها مفردة عريضة في علوم سياسية أولت عمية بناء المؤسسات في

الدول المستقلة حديثاً، باعتبارها المعصاح لشوء لديمقراطية، أهمية فائقة وشدة باحثوه على مقاييس وسيادة القانون ولديمقراطية تصلح بديلاً من الاستبداد باستخدامها القانون بديلاً من العنف، وفي تدبير المشاركة والمحاكمة، وهي مصممة بحيث تُشكّل تورثاً ديمقراطياً في المجال السياسي موارثاً للتوازن المتغير في المجال الاقتصادي واتفق المؤسسيون أعمامى على أن المدارس اتعسفيه لسيطرة محكوم عليها بالروال على امدى لعيد

عميقاً، المؤسسة القديمة هي تأسيس علم الحوكمة (أو الحكامة) لمقدرون بواسطة محاولة فهم كيف تعمل الديمقراطية، وكيف يتشكل النظام من أجراءات، وكيف تأتلف لأجراء تُشكّل نظاماً⁽²⁴⁾. وما دمت القصيدة أساساً هي بناء مؤسسات فيمكن فرض ديمقراطية من أعلى، وأن تقوم المؤسسات بتعبير المجتمع نفسه، أي أن من الممكن فرض المؤسسات لديمقراطية التي تعيد تشكيل المجتمع بحيث يتلاءم معها. ومع يكن نظام الديمقراطية في ديدنها محدد مؤسسة سياسية، وإما التعبير الأعلى والأفضل عن القصيدة السياسية على الرغم من الأخطاء. ومع ين المؤسسيون فدعائهم على الثقة بالحنة وحكمتها وإما اعتقدوا أن أي مشكلة يكون حلها بإصلاح المؤسسات أكثر مما يكون بتحسين السياسات⁽²⁵⁾.

انتقد شيفورسكي هذه لقدرة بدءاً بالمؤسسات الاقتصادية؛ إذ محت هذه التمازاة المؤسسات الساحة أولوية في فهم النمو الاقتصادي أما فقر الدول السامية فيتحدث منه من مطررها بالقيود المؤسسية التي لا تشجع النشاط الإنتاجي⁽²⁶⁾ وبين شيفورسكي، مدعماً بحوث كثيرة أخرى، أن المؤسسات القانونية المفقولة من سنة والمرروعة هي أخرى لا تصرف حدود،

Javio E. "After 'Institutionalism Reconsidered,'" *International Social Science Journal*, (24) vol. 43, no. 3, Aug. 1999, p. 167, accessed on 28/3/2020 at <http://bit.ly/2yHlpr0>

Ibid, p. 468 (25)

Adam Przeworski, "The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?" *European Journal of Sociology*, vol. 45, no. 2 (2004), p. 167, accessed on 5/3/2020 at <http://bit.ly/2Zd14bo> (26)

و«من الموقع أن تكون مقرة الإصلاحات لمؤسسية صحيحة لبعيدة ففكره
فرص الديمقراطية على أفغانستان أو العراق تدو سحيمة رغم كل شيء»⁽²⁷⁾

تفترض المؤسسة أنه إذا وجدت مؤسسات الدولة نفسها في بلد
محتمة فسوف يكون أداؤه لاقتصادي منشأها ولا تطرح أسئلة عن حريات
القاعيين ومصالحهم أصلا في سوء المؤسسات من اسوع الذي تفترض النظرية
أنه مفيد لأداء الاقتصادي وأهم المؤسسات التي تحظر في دن اسطرين في
هذه الحالة، ودات العلاقة بالنسبة، هي المؤسسات التي تحافظ على حقوق
اسلكية⁽²⁸⁾

صحيح أن ناخين برطيين وأميركيين من الدين تتوا منهج المؤسسة
القديمة حصرو الدول التي بمنث بصفات المدينة اللارمة للديمقراطية خارج
بريطانيا والولايات المتحدة في كند ونيوزيلندا وأستراليا وحبوب أفريقيا
البصاء، إلا أنهم عتقدوا أن الدول الاستعماري يمكن أن يررعها في بلد
محتمة كن أمرا مفروغا منه بالنسبة إلى المؤسسيين القدامى، اعتقدتهم أن
الديمقراطية تفترض تطورا مسبقا للمؤسسات الاجتماعية، وقصدا متقدما
بمعد الأدنى، بحيث لا تكون لقرارات الصعوبة لحسم المصالح المتصارعة
عدرة عن «العن حصيلتها صمرا» لحكومته الديمقراطية بهذا المعنى لم تكن
مجرد مجموعة أدوات، وإنما عملية توسط مستمر بين الحاجات الاجتماعية
والوظائف الحكومية⁽²⁹⁾

لم يهه المؤسسون بالمجمعات كثير، إلا بوصفها مصدرا لمطالب
المواعدة إلى نظام سياسي كما لم يدلو جهدا في فهم سلوكيات
المجمعات والأفراد. ولذلك لم يكونوا حاهرين لفهم مصائر الديمقراطية
التي قامت على موحة القومية وساء الأمة بعد حرب العالمية الأولى، فقد
رگروا جهدهم على أفضل تعبير دستوري عن المؤسسية في جمهوريه ويمر

Ibid., p. 168.

(27)

Ibid., p. 173

(28)

Apter, p. 468.

(29)

في أحياء بين الحريين، ومن ثم لم يوفقوا في فهم انهيار هذه الديمقراطية وصعود السرية، ولم تتمكن المؤسسة أيضًا من التعامل مع أصول الديمقراطية في الثورات وعلى الرغم من حكمة المؤسسة بشأن حكم القانون والصواب والوراء والشفافية والمحاكمة وسيروقرراطية والأحزاب وانظم الاسحابية، فإنها ظلت أنكلوسكسويه حصارية وسدحه سياسيًا وفي ما عدا تعدادها عن تحليل المجتمعات وخصوصيتها ومحاولتها عوكة التجارب العربية، فإنها لم تقدر أهمية التعدد العقلاني في السياسة ومع أنهم تقبوا فكره لعرق والقومية والإثنية والدين، فقد أمضوا في الإمكان تحويلها من اختلافات في الهوية إلى مصالح قبة للتفاوض ولأن المؤسسة لم تهتم بدراسة المجتمع وطروقه الخاصة، فإنها لم تنته إلى ظهور مثل 'شعبوية'، وبسبب إهمهم كان مصطلح دكتاتورية شعبية مصطلح متناقضاً⁽³⁰⁾ ولهذا كان الحروح على المؤسسة ونقدتها في مرحلة خمسينيات القرن العشرين

اهتم المؤسسيون لتحديد متطور دوله لرفاه وبطريق التصور الديمقراطي الاشتراكي ومن منظورهم، فإن أي من المقاربات الديمقراطية ليس مجرد مجموعة إجراءات وإجراءات فالمؤسسات نفسها مشعة بالأماني المعيارية المتجسدة في انقانون والإجراءات وبما أن نهيات العملية الديمقراطية مفتوحة ولا يقينية، فإن الأمر يتطلب أن يكون الحقوق محمية، وهذا نكمن أهمية أدوات حمايتها وتتضمن الديمقراطية حقوق محمية بالمؤسسات، ومواطنين تحميهم هذه المؤسسات. وعبر ممارسة الحقوق يُعد تعريفات وممن صمم بعناية التي يُعاد تعريفها باستمرار الحرية والمساواة والشفاعة والمصوب من الدولة خلال هذه العملية الإرشاد السدي الذي يؤدي إلى سلوك موطن، سدي⁽³¹⁾

ثمة ثلاثة اهتمامات نقدية تميز المؤسسة الجديدة 1 علاقة لمركز والمحيط بما شمل تأثير الطقة والهيمنة ولشركات الكبرى المتعددة القوميات. 2 تشكيب اساسات العمومية ولتفصيلات لأيديولوجية التي تحتويها

Ibid., p. 470.

(30)

Ibid. pp 464, 466

(31)

3 الصراعات بين القطاعات والجماعات في المجتمع على تخصيص الميراثيات في الدولة وفي حين شدد المؤسسيون القدامى على الأيديولوجيات ضمن دراسات مقارنة لمطلوبات العقائد، فإن المؤسسيين المحدد أعدوا اكتشاف مصطلح الثقافة إلى درجة التعرض أحياناً لسقوط في الحمية الثقافية⁽³²⁾ ومع أن المؤسسة المحددة أحياناً عن عبات الاهتمام بالسدوكة والتنمية السياسية، فتمت عبادات خاصة بها فهي لم تتعامل مع المواجهة الثالثة للديمقراطية، إلا إذا اعتبرنا أعمال لير وشميت وأودويل مؤسسية محددة ولم تقدم توصيات لهندسة دستورية ممكنة لقد ارتدت عن المؤسسة القديمة المهتمة بعالمية الديمقراطية، والتي وضعت فتراحت على شكل مؤسسات وعلى الرغم من الفروق بين جميع المقدرات المؤسسية، فإن جميعها رأى أن بناء مؤسسات الديمقراطية على نحو صحيح هو الأمر الحاسم⁽³³⁾

الحقيقة أن المقاربة المؤسسية لا بد من أن تدخل ضمن دراسات الانتقال لأن طبيعة مؤسسات صم السطوي الذي يجري الانتقال منه تسهم في تحديد استراتيجيات الفاعلين السياسيين كما أن تحيزات الاستراتيجية قد تصيب أو تحصى حين تشد نوعاً من المؤسسات الديمقراطية التي تلائم، أو لا تلائم، ظروف بلد ومجتمع عييين في مرحلة الانتقال ولا يمكن فصل الحيارات في هذا المجال عن حدرات البحث السياسية وتوافقته. ولهذا أمكن اعتبار دراسات الانتقال نوعاً من أنواع «مؤسسية الحديد» في حين...

نولي المقاربة المؤسسية شكل الحكومة واسم لاسحية والأطر المؤسسية عموم وتأثيرها في الاستقرار الديمقراطي أهمية ومؤخرًا عندما هتمت بمسألة الانتقال الديمقراطي، طرحت مسألة نوع المؤسسات السطوية القديمة وتأثيرها في التحول الديمقراطي واهتمت أعنية دراسات تيار المؤسسية بمسألة استقرار الديمقراطية. أم أن مسألة إلى خطوط الانتقال، فقد تناولت الموضوع بعض الدراسات، بتقاطع مع الدراسات التي تنبى

Ibid., p. 473.

(32)

Ibid., p. 468

(33)

يهج الحيازات لاسرّ تيجية (درسات الانقل) ^(١٤) هذه المقدرات، في رأي تيورين، تشبه المقدرات لسيوية؛ إذ تصع لأويوية السسية لعوامل أو عناصر خارج العصر بشري، مع أن مؤسسية أكثر حساسية لمفاعلة الشرية من نظرية التحديث ^(١٥)

لا يجوز أن يهمل تفسيرات متقاطعة مع بصرية الانقل قدمتها المؤسسة التاريخية، خصوصاً حين طرحت مفهوم المرحله مفصّلية (Critical Juncture) الذي يعدّل تأثير البيوية والمؤسسات. ونظرية «نسبية للمسار» ^(١٦) توبي شوء المؤسسات تاريخياً أهمية أيضاً، وتذهب إلى أن نتائج سياسية و اجتماعية كبرى لا تُفسّر بصيرورات قصيرة المدى فثمة مراحل مفصّلية تتحلل مسارات الطور، ويكون لحوادث طارئة أو صغيرة فيها تأثير كبير في الحوادث؛ إذ نشأ صيرورات تعتمد على لمسار الذي تم إرساؤه. لذلك يتطلب التفسير الملائم تشخيص الصيرورات تاريخية التي شقّت مسارات معينة لتطور، حتى لو حصلت هذه صيرورات في الماضي بعيد. وتؤدي حيزات الفاعلين في المرحله المفصّلية التي تتحلل بتطور تاريخي إلى شوء مؤسسات تصف بالقدرة على إعادة إنتاج ذاتها ^(١٧).

في محاولة لربط بين مقدرتين نسبيتين (السيوية والمؤسسية)، ركز باحثون حرون على الربط بين حيازات تُعجب الاستراتيجية والسياقات التي تُحدّد معيير القرارات السياسية وتصلو هذه المقربة من أن على الاجتماعية

Rachau Soyter & James Mahoney, «The Missing Variable: Institutions and the Study of (34) Regime Change», *Comparative Politics* vol. 32 no. 1 (October 1999), pp. 103-122 accessed on 13/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/364600> Jan Teorell & Axel Hägerstrand, «Determinants of Democratization: Taking Stock of the Large N Evidence», in Dirk Berg-Schlosser (ed.), *Democratization: The State of the Art* (Uppsala: Universitets- och Universitetsförlaget, 2007), pp. 64-95.

Teorell, p. 8.

(15)

James Mahoney, «Path Dependence in Historical Sociology», *Theory and Society* (36) vol. 39 no. 4 (August 2009), pp. 517-548 accessed on 13/2/2020 at <http://dx.doi.org/10.1007/s11268-009-9191-1>

James Mahoney, «Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in (37) Comparative Perspective», *Studies in Comparative International Development* vol. 36 no. 1 (March 2001), p. 111, accessed on 13/2/2020, at <http://bit.ly/2xlgLqp>

والمؤسسات الموحودة هي «الشروط المفيدة» لملاحق لقرارات السياسية وخيارات اسحب الاستراتيجية خلال مرحلة الانتقال، والتي ساء عنها تُنتج أنواع مختلفة من الأنظمة الديمقراطية^{١٨} وأظهرت دراسات عديدة وجود علاقة بين طبيعة مؤسسات النظم وطبيعة تغييره ودرجه صعوبتها (إصلاح سلمي، تغيير عيف، تنهضة شعبية) وما لذلك من تأثير في فرص الانتقال.

تحاول المقارنت المؤسساتية الجديدة الربط بين المقارنات السيوية وتلك المصبة على الخيارات الاستراتيجية، وذلك لتتوصل إلى تحليل تحريبي للاستراتيجيات وخيارات الحخب والمفاعيل السياسية المثبتين نالسي الموحودة مسبقاً، ما يؤدي إلى تحسين التوقعات وتتوصل إلى تحسين تكيفية الاتحاد هذه لحب قراتها والأسباب لدافعة لها. لكن، بالنظر إلى حاشي الصين والاتحاد السوفياتي، لمتين تشبهت فيهما النسي الاقتصادية وكذلك المؤسسات السياسية، فإن هذه المقارنة تفتش في تحصيل أسباب اختلاف عملية التحول وتنتجها في هاتين الحالتين، ما يؤكد ضرورة مواصلة البحث عن متغيرات أخرى، مثل الاختلاف في أحمال لقادة الشيوعيين، وطريقة تفكير هادة المكث السياسي لإصلاحية في الاتحاد السوفياتي، وأثر سباق التسليح مع الولايات المتحدة، وكذلك دور الجيش والأجهزة الأمنية في السياسة الانتقالية. لقد ساهم لإصلاح الاقتصادي في الصين في ظل عصم القائم في استمراره أما في الاتحاد السوفياتي، فقد حافظ النظم الشيوعي على اقتصاده صده السرة حتى نهاية النظم نفسه.

رأى الباحث سوداني حسن الحاج عني أحمد، مثلاً، أن محركات المرحلة الانتقالية التي يزداد فيها وزن قرارات اسحب السياسة ويتعطل دور العوامل السيوية «تتوقف على ثلاثة عوامل هي الإرث المؤسسي الذي حلته الدولة القديمة، وطبيعة التغيير الثوري الذي يؤثر في وجود آليات متعددة

Gran, pp 137-139. For a von Karl «Dilemmas of Democratization in Latin America» (198) *Comparative Politics* vol 2 no 4 (October 1990) pp 1-21 accessed on 12/2020, at <http://bit.ly/2P5GF3i>, Karl & Schmitter pp 269-284

الاستراتيجية أو عدمها، وتحدثت سحب^{٤٠} وثمة محاولات متكررة من هذا النوع لجمع بين المقارنة المؤسسية وما سمي هذا مقارنة الخيارات الاستراتيجية التي أطلق عليها نحن كنية دراسات الانتقال والمقصود بالنيات التعديلية الاستراتيجية تلك التي تساعد على عودة المؤسسات القديمة وبهذا الجمع بين مقارنتين، المؤسسية والخيارات الاستراتيجية، تم التقدم خطوة في الجمع بين عدة مقاربات وهذا جهد في الاتجاه الصحيح من دون شك، لكن يستحسن إعداد خطة متعددة الأبعاد مسبقاً، فلا بد من العوص في الحالات العينية، وعندها يمكن التيقن من صلاحية المقاربات واستخدامها لمتداحل، ووراء كل منها في فهم المجتمع العيني الذي قد يتعب فيه بعد واحد على الأبعاد الأخرى فيحولها إلى متغيرات تدفعه

ثمة نقد لمقارنة المؤسسية بشأن الانطلاق من البنية الدستورية بنظام في فهم لتحولات ومدى نجاح الانتقال لديمقراطي ولا شك في تأثير المؤسسات حيث يتفقد بها النظام الحاكم ولو بالحد الأدنى لكن، ثمة أنظمة سلطوية لا يدره المؤسسات الدستورية القائمة، ونندها هادش تدفسي محدود لا تتغير فيه طبيعة النظام السلطوي بتغير الحكم، ومن ثم فهي تُفرع نظرية بناء المؤسسي من مصمونه^{٤١} وفي العديد من الدول اسمية، تكون المؤسسات الرسمية أضعف من أن تفيد سحب السياسية التي تلتف عليها ونعش بها باستمرار وبدلاً من أن نحدد اللعبة السياسية الحاسرين وائر حيين، بحددها ارايحون، ويعيدون تصميمها في كل مرة بحسب مصالحهم وفي هذه الحدة، تكون قدرة المؤسسات الرسمية على التأثير في الصيرورات اللاحقة ضعيفة^{٤٢}.

(٤٠) حسن حجاج بنى احمد. ومرحلته، الثوب عربيه. مرحل مؤسسي بتصميمه. في اطار التوزيع الانتقالي مأل الثورات العربية (الدوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2015)، ص 67

Steven Levitsky & Lucan A. Way *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regime After the Cold War* (Cambridge MA: Cambridge University Press 2010) pp. 78-79

Ibid. p. 81

(٤٢)

3. المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي

تُعنى المقاربات القائمة على الاقتصاد السياسي بسلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتفاعل بين الاقتصادي والسياسي، باعتبار ذلك متغيرات تفسّر نتائج انتقال الديمقراطية. وتنهى الدراسات المنظمة من الاقتصاد السياسي تأثير الظروف الاقتصادية القصيرة المدى، أو أثر الأزمات الاقتصادية في شروط الانتقال وطبيعة التحولات السياسية الجديدة⁽⁴²⁾

يستند تيوريل في تصنيف المقاربة الاقتصادية إلى كارل بوش⁽⁴³⁾، وهاعرد وكوهمان⁽⁴⁴⁾ الذين اهتموا بتأثير الاقتصاد (الأزمات الاقتصادية تحديدًا) في خيارات المفاعيل السياسيين، بمعنى محاولة فهم ما الذي يجعل مفاعل السياسي يُقدّم على خيار بعينه. وتتعلق هذه المدرسة عدّة من المصلحة الاقتصادية ولا سيّما مسألة ندح⁽⁴⁵⁾. ويتحوّل الموضع إلى إشكالية سياسات اقتصادية، لأنها تحدد دعم الفقراء أو لأعباء لظلم بعينه، ديمقراطيّة أكر ذلك الظلم أم دكتاتوريتا، إذا اتّبع سياسات اقتصادية بمصلحتهم لكن هذه المقاربة لا تفسّر اتحاد الحبر الديمقراطي وقد يكون الاعتقاد أن فقر، عمومًا بمصنوع الديمقراطية يسبب بفصل الأعباء الدكتاتورية صحيحًا تاريخيًا، وفق أرسطو على الأقل لكن الطفرات الشعبية الكبرى ضد الديمقراطية بقادة أفراد من الطبقات الوسطى، أو أحزاب أيديولوجية، أو حتى بدعم من الأغنياء، امتدت إلى دعم حزب كبير من الفقراء، كما أن التيارات الشعبية التي تشكّل تهديدًا للديمقراطية في هذا العصر عدّت ما نحاطب بطفات الدنيا وتستند إلى تأييدها.

Chio, p. 139

(42)

(43) هكذا يعبّر اسم boix بـ«نكتلايه»

Charles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2000). Jaggar & Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transitions*. Stephan Jaggar & Robert R. Kaufman, «The Political Economy of Democratic Transitions», *Comparative Politics Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow*, vol. 29, no. 3, April 1997, pp. 263-283, accessed on 26/2/2020, at <http://bit.ly/2LWEL74s>

Teorel, p. 25

(45)

تقدم بحيللات بوش وحيمنس روسون ودارون عاصم أوعنو** دلائل قوية لمصلحة مرهنة ألان ميلتر وسكوت رنشارد*** التي سندان إليها، والتي تؤكد أن الديمقراطيات تنبع عدلًا نظام بصرية امتدوحة بحسب لدحل انني تُسمى عادةً بصرية التصاعدية**** وهذا طبعًا لمصلحة إعادة توزيع الثروة. وأعنفد أن هذا تحصيل صحيح، لكنه تعبل أكاديمي للعبة للانتقال الديمقراطي فلا أعنفد أن أعدية الناس ربط بين تعبير النظم وبصرية التصاعدية مباشرة، وإن كانت تتوقع من الانتقال بحسين ظروفها المعيشية وقد نؤذي هذه السياسات دورًا في رسوخ النظم وليس في شئونه كما أن ثمة ديمقراطيات تحقق نجاحًا محدودًا في تطبيق البصرية التصاعدية في حالات بروتات، بينما تنجح رؤوس الأموال في التهرب منها بطرق مختلفة وثمة أنظمة سلطوية ودكتاتوريات تتبع سياسات اقتصادية شعبية، فهي بالتأكد لا تفسر الانقراض من النظام السطوي إلى الأنظمة الديمقراطية.

يصيف تبويريل إلى تصفحات بصرية لانتقال ما يسميه مقارنة لاثراث القوى الاجتماعية، بموجب تنظر رويشمير وأخريين****، ومقاد ذلك أن الحامل الرئيس لمطلب الديمقراطية هو الطبقة العاملة وليس الرجورية هذا الاستنتاج، إذ صبح، هو الوجه الآخر لقول إن التصنيع وازدياد قوة رأس المال هم نظريق إلى الديمقراطية ورويشمير يوافق على أنه خلال هذه العملية تطلب سرحوارية بالديمقراطية في صراعها مع صفة فلاك الأرض، لكن العامل الرئيس في توسيع نديمقراطية عبده هو الصفة العاملة وليس الترويجية هذه المقارنة تُهمل لدعيل الاجتماعيين الآخرين، كما أنها تسد إلى الحرية

Boix, Jano Acemoglu & James A. Robinson. *Economic Origins of Democracy and* (46)
Democracy (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2006)

Allan H. Miller & Scott E. Richard. «A Rational Theory of the Size of Government» (47)
American Political Science Review, vol. 89, no. 5 (October 1981), pp. 914-927, accessed on 28.7.2020 at
<http://bit.ly/2Y5GR2c>

Leora, p. 27

(48)

Dietrich Rueschmeyer, Evelyn E. Stephens & John D. Stephens. *Capitalism* (49)
Development and Democracy (Chicago: University of Chicago Press, 1992)

الأوروبية التاريخية وإلى تحركة أمريكا اللاتينية ويمكن، في رأيي، أن تدرج ضمن المقاربات التحديثية النقدية

وحد رويشمير وآخرون أن المقدرة الكمية الإحصائية العبرة لدولة تبين علاقة إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية، وعلاقة إيجابية أيضاً بين إرث الاستعمار البريضي والديمقراطية، وكذلك سرونستنة كما أكدوا وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية ونسوع الإنسي لكنهم أصدروا أن تفسير نصرية التحديث لهذه العلاقات غير ملائم، وأن علاقات الصقة والدولة والقوى الدولية جوهرية لمهم شوء الديمقراطية^{١٥٠}

تحدد مقدرة الاقتصاد الأساسي فاعية الأفراد والجماعات بناءً على مسطرتهم على المصادر الاقتصادية والإدارية الشظمية و/أو قوة الإكراه وصراعهم على الموارد الشحيحة وبأحد بعضهم لأفكار في الاعسار والضم والمصالح عبر المادية كذلك، ولا استع المماسسة مها و نمطمة وديمقراطية هي مسألة سطة أولاً يدور الصراع عنيها في ظل إبحار المساواة السياسية. وعلى هذا يقوم بحث رويشمير وآخريين وسمقولة رئيسة في محتاجهم النظرية متمثلة بأن علاقات القوة بالدرجة الأولى هي التي تحدد إذا كانت الديمقراطية سوف نشأ ورسح ويحافظ على نفسه في ظروف غير مؤاتية^{١٥١} وعلاقات نفوة الرئيسة هي علاقات بين الطبقات وبين الدولة ومجتمع أيضاً، وتعتمد على درجة استقلالة لدولة، وتأثير علاقات نفوة العبرة للقوميات في توارن الطبقات وعلاقات بدوة ومجتمع المدني ونهمهم مسألة الصقة لأنها عبارة عن مرتكب جماعي من المصلحة والقوة في المجتمع، ولأن تنظيم مصالح الطبقات هو منطق فاعل جماعيين وأزريين، ولأنه يفترض أن يكون لطبقات معينة سياسي في الصراع على الديمقراطية ويتوقع رويشمير وآخرون أن تكون الطبقة العامة الداعم الأهم توسيع الحقوق الديمقراطية من منطق مصالحها، وهي تختلف عن طبقات الديق الأخرى في قدرتها على تنظيم

Ibid., pp. 9-10

(50)

Ibid. p. 5

(51)

وهذا اندرق سميرها من الفلاحين أيضا إهم بنفقون مع مور في أن ملاك الأرض هم قوة مصدة سديمقراطية⁵² وشير رويشماير وآخرون إلى أن فرص حق الاقتراع لعام بصلاات لطفة العمة حري قل إعطاء الفوه لمجدر ومع حق الاقتراع لساء لذك يتعامل انكتاب مع حق لاقتراع لعام قل محه للمرأة، ويؤكدون أنه عندما منح حق لاسحاب للمرأة فإن مشاركة سساء في التصويت لم تؤثر في المعجر السياسي في بلد، أي لم يحدث تعير سياسي نتيجة تصويت الساء⁵³

لكهم حين يتحدثون عن هيمة ثقافة الطبقة العاملة معال الطبقاب لحكمة، لم يعرفو لثقافة الطبقة العاملة، هل هي ديمقراطية؟ وهل تسع الأفكار من المصانع مباشرة؟ وفي اعتقادي أن مفهوم هيمة أيديولوجية طبقة العاملة بواسطة المثقفين عند عرامشي هو تعلق الفكرة الاشتراكية في المجتمع والوعي الطبقي وثقافة الطبقة العاملة، كما تناولتها أدبت محتفه والأحزاب التي اعتبرت بسها أحرب لطفة العاملة، كانت موجهة نحو الاشتراكية، واعتبرت الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الاشتراكية ولم تكن الديمقراطية هدف في حد ذاتها. وحصل انقسام في ما عذا أحزابا عمالية على هذا الأساس

راجع رويشماير وآخرون دراسة جيمس وايلي وميس كترابت⁵⁴ التي فحصت 40 دولة في أربع مراحل مختلفة، ووجدوا أن العامل الأهم في الاستقرار هو صمات الأمن الاجتماعي؛ فهو ما يربط ساس بالوضع القائم. وكان قد ستنحوا من مقارنة المراحل هذه أن العلاقة بين التطور الاقتصادي ولديمقراطية إيجابية ومستمرة أم تعير السدم فمرتبط سراجع الأمن لاجتماعي، ولا سيما في الدور التي تحمض فيها الصمات الاجتماعية ويرتمع فيه مسوى التعليم في وقت ذاته. أما الدول التي

Ibid., p. 6. (52)

Ibid., p. 48. (53)

Philip C. Wright & James A. Wiley «Modernization and Political Representation, 1927» (54)

1964: a Studies in Comparative International Development, vol. 5, no. 2 (1969) pp. 23-44

يحفص فيها العنصران، فإن احتمالات التعبير تكون قليلة⁽⁵⁵⁾، ما يؤكد أهمية دور انتشار التعبير في عملية التعبير، فهو يريد الوعي بنحقوق، ولتوقعات من النظام، ولذلك يساهم الوعي في تحويل غياب الأمن الاجتماعي إلى أزمة سياسية.

وجد بوليس⁽⁵⁶⁾ في عام 1979 علاقة إيجابية بين درجة تطور اقتصادي والديمقراطية بناءً على مقاربة 99 دولة. وفحص رويشماير مؤشرات أخرى تنبئ منها أن التعبير مستقل الأقوى هو تطور اقتصادي. كما تكررت علاقة إيجابية إحصائية بين نسبة البروتستانت إلى عدد السكان وعلاقة سلبية مع حجم ميزانية الحكومة من الناتج القومي؛ أي علاقة إيجابية مع اقتصاد السوق وفي دراسات أخرى، فحص بوليس العلاقة بين الديمقراطية السياسية والمساواة في الدخل، وبين الديمقراطية السياسية ودرجة استغلال للدولة أو تعيينها لدور أخرى في العلاقات الاقتصادية إن المساواة الاقتصادية، بحسب نتائج، لا تؤثر في احتمالات نشوء الديمقراطية، إلا أن علاقتها إيجابية في الحداد على النظام الديمقراطي⁽⁵⁷⁾. وبحسب بحث بوليس، وحتى فييس كاتريت وروبرت مارش وأخريين، فإن علاقة بين درجة تطور اقتصادي والديمقراطية تبقى قائمة حتى لو استبعدت الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً من الناحية الإحصائية⁽⁵⁸⁾.

استد هاعرد وكوفمان الممارسات «الإرادية» لدراسات الانتقال كونها لا تفسر العوامل التي تؤثر في حيزات الداعين سياسيين وظروف التي قد تغير تلك الحيزات، فضلاً عن فشلها في تحديد الداعين الأساسيين والمحوريين

Rueschmeyer, Stephens & Stephens, p. 16 (55)

Kenneth A. Bollen «Politics, Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review*, vol. 44, no. 4 (August 1979), pp. 572-587, 2020 at <http://bit.ly/33CtAYv> (56)

Rueschmeyer, Stephens & Stephens, pp. 17-18 (57)

Ibid., p. 27. Bollen «Politics, Democracy» Phillips Loughlin «National Political Development: Measurement and Analysis» *American Sociological Review*, vol. 29, no. 2, Apr. 1964, p. 258, accessed on 2 Jun 2020 at <http://bit.ly/2K0H4vz>; Robert M. Marsh, «Does Democracy Under Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» - *Comparative Social Research*, vol. 2, no. 2, 1979, p. 238 (58)

في عملية الانتقال الديمقراطي " وذهب إلى أن «نوعية السوسيو اقتصادية»
والسياسة والأداء الاقتصادي» والأزمات الاقتصادية» جميعها تؤثر في
حيارات الماعلين، وفي قدرتهم على الحفاظ على الترتيبات المؤسسية أو
تغييرها، إضافة إلى أن «عدم قدرته على تصدي الأزمات الاقتصادية أو التكيف
معها يريد من احتمال تغير النظام السلطوي، ويقلل من قدرة قدرته على التحكم
في عملية التغيير السياسي، بما في ذلك الشروط المرافقة لها»، ويصح أيضًا أن
احتمالات رسوخ الديمقراطية يرتفع حين يحسن الحكومة إداره الاقتصاد الذي
ورثته " هذا كله صحيح، فلا شك، في أثر الأزمة الاقتصادية وكيفية التعامل
معها في مصير أي نظام، وقد كثر كثير من أهمية الحاجة الاقتصادية في ترسيخ
الديمقراطية بعد الانتفا. لكن هذا لا يعني أن العوامل الاقتصادية حصراً هي
التي تحدّد إرادات القاعس في الانتقال الديمقراطي

صم نقد هاعرد وكوماس دراسات الانتقال، نجد دراسات نير وستيان
وشميتير وأودوبيل وليس كرا، إضافة إلى هتشتون غير المحسوب ضمنها،
لأنها بأحد حوارات الدعيين السياسيين باعناها معطاء، لكنها لا بحث في
العوامل التي تشكلها. وهذا هو البعد الرئيس للكتاب " وقد صور الأمر من
خلال تحليل دور الأزمة الاقتصادية في تشكيل هذه الحوارات، مع التأكيد على
عدم وجود علاقة بسيطة بين الأزمة الاقتصادية وتغيير النظام. ففي بعض الدول،
يكون تغيير النظام نتيجة لأزمة اقتصادية، وفي غيرها يتجاوز النظام لأزمة ولا
توجد بطريقة اقتصادية محصلة في الديمقراطية، بما بحث في الشروط الاقتصادية
التي تؤثر في توقيت التحول الديمقراطي وشروطه، والتحديات من بعده

في حالة سقوط نظام سلطوي نتيجة لأزمة اقتصادية، تشظى الحقبة
المحظية به ويصبح من الصعب إجراء مفاوضات أو مساومة لمصلحة الحقبة

Haggard & Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions* pp 5-6. (٥٩)

Ibid. pp. 6-8 (60)

Ibid. p. 265 (61)

Ibid. p. 266 (62)

الحاكمه أم إذا صمدت تلك الحقبة، فتكون شروط حروب الحقبة الحاكمة لاحقاً من نظام السلطوي أفضل⁶³ وعموماً، يمثل أداء الاقتصادي أسس من قدرة نظام سلطوي على المساومة ويقوّي المعارضة ولهذا العرص، يجب فحص ثلاثة عناصر هي: القصر الاقتصادي الخاص والطبقة الوسطى، والمؤسسات الجديرة، والحقبة التي تتحكم في الدولة وأجهزة صنع

في كوريا، حيث قدمت الحكومة تارلات للمعارضة بعد تطهرات 1987، كُتب الدستور قبل حروب الحقبة الحاكمة من لحكم نكر في الملين والأرحتين، قام المعارضون بوضع تحيرات مؤسسية مع تأثير قليل للنظم المعروض وفي نوجها، شاركت فئت من نظام السلطوي في الانتقاد، نكر الرئسة سُلمت لأحد أكثر عناصر المعارضة راديكالية، وفي لأوروغواي، أدى الراجع الاقتصادي و لاحتجاج السياسي إلى إحصار الحكومة على التخلي عن مطالبها الدستورية، ولا سيما بشأن منارات العسكر وتأثيره⁶⁴ هذه ملاحظة مهمة، لكنها ليست بالضرورة قنونة، فالأمر معتمد على وزن الحرك الشعبي الثوري في التحول نفسه، أكب الدافع أزمة اقتصادية أم لا

سُتسمة إلى الأزمة الاقتصادية باعتبارها سبب للاستقذات في داخل الحب الحاكمة والتغيير، نجد أكثر من إشارة إلى ارتفاع أسعار سعط بوصفه أحد أسباب الأزمة في عدة دول في نهاية سبعينيات الثمر العشرين وكان المتضرر الأكبر منه هو دول في أفريقيا وأميركا اللاتينية، لكنها، في أوروبا الشرقية، قلصت الاستهلاك وتمخرت لاحتجاجات الشعبية في دول كثيرة في أميرك اللاتينية وأفريقيا بسبب الحطوات التي تُخذت لمكافحة الأزمة الاقتصادية، وحدث تنوع سياسات تقشفية ورفع لأسعار⁶⁵ ومن المصادقات أن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 سبب أزمات في دول العالم المختلفة، في حين أن ما سبب الأزمة التي أدت إلى احتجاجات

Ibid. p. 267

(63)

Ibid., pp. 269-270.

(64)

Geddes. p. 138

(65)

شعبية وإصلاحية في عدة بلدان عربية في ثمانينيات القرن العشرين هو انحصار أسعار النفط.

من أهم قصايا مرحلة ترسيخ لديمقراطية الأحزاب المسمرة مد عهد النظام السلطوي، حتى لو لم تكن حرةً منه أو دعمته فحسب وقد يكون أداؤها الانتحائي حيداً في الانتقال الديمقراطي بحالي من الأزمات الاقتصادية، مثلما حصل في كورن الجنوبية، أما في حالة الأزمات الاقتصادية فلا تحقق سانح انتحائية حيدة فهي الفسيفساء، مثلاً، لم يحط أي حرب يمش مرحلة ماركوس بأي تمثيل في انتخابات عام 1981، وفي الأوروغواي في عام 1984، حصل الحزب الذي كان مؤيداً لنظام السلطوي على 10 في المئة من الأصوات فقط⁶⁶ وقدمت مصر وتونس بمودعين مختلفين، إذ حصلت الأحزاب أو الشعب التي كانت حكمة أو مرتبطة بالنظام السابق على نسبة عالية من الأصوات تقترب من نسبة أحزاب المعارضة أو تفوقها بقبيل ولا يكفي لاقصاء لتفسير ذلك في رأيي، فالبلدان لم يعيش فترة ازدهار اقتصادي قبل الثورة ويسود التفسير هو وجود قوة اجتماعية بالنظام اسقطت تدعم أحزاب رجاله، كما أدى الخوف من التيار الإسلامي دور الخوف من حكم اليسار براديكلي في دول أخرى

في المقابل، تواجه الحكومات التي تتولى الحكم بعد أزمة اقتصادية في صل نظام ديمقراطي ولابد صعوبة كبيرة نسب السافس بين توقعات الجمهور والإجراءات التي تضطر الحكومه إلى اتخاذها لمواجهة الأزمة وتأثير مرحه ترسيخ ديمقراطية بالحارات السببة في المرحلة الانتقالية، كما تتأثر بموضع اقتصادي، وتطورات محلية ودولية تتحاور سيطرة القادة السياسيين وبشكك هدر وكومون في مميزات مرحلة الانتقال نفسها، مثل المشاقية وغيرها، بشأن استقرار النظام الديمقراطي اللاحق. والعوامل التي تؤثر في الاستقرار تتحاور ذلك كثيراً في رأيي⁶⁷، وهما محقق في ذلك. والتوصل إلى مشاق أمر مهم، لكن لا يقل عنه أهمية الالتزام به، والظروف التي تسعد،

Jaggara & Kallman, «The Political Economy of Democratic Transitions» p 274 (66)

Ibid., p 279 (67)

أو لا تسعد، على ذلك فالأزمة لاقتصادية والشروط السياسية والاقتصادية تأثير كبير في مسار ترسيخ الديمقراطية وثمة تأثير للموعد الانتقال، وسبق أن ناقش هذا الموضوع لكن في المحمل، يفضل النظام الديمقراطي العظم السلطوي بأنه إذا ما حوِّظ عليه يمكن من تغيير لحكام المدومين، بحق أو غير حق، جزء الأوضاع في مرحلة الأولى الصعبة بدلاً من تغيير نظام بأسره⁵⁶

من الصعب على صناع القرار والدعاليين السياسيين في الانتقال الديمقراطي وضع استراتيجية لمواجهة أي قضية عسرة بالاكتمال بأحد المناهج المذكورة سابقاً فإذا أردت أن نفهم تتعدلاً عيباً إلى ديمقراطية، مسجدة أنفسنا مستخدم المقاربات المذكورة كلها، إضافة إلى أحد إرادات الدعاليين وحبائهم في الحسد، وربما سيكون غلب أن يستلزم مقاربات إضافية فبعد تبيين حدود كل مقارنة يصحح من الضروري اللجوء إلى مقارنة مركبة وهذا ما يفعله الباحثون الحاديون حين يرفعون في فهم حالة بعضها، وليس مجرد إثبات وجهات نظرهم.

لأحد مثلاً مسألة التُّرلة السياسية والاقتصادية، أو ما يسمى التُّرلة المردوحة؛ هل يمكن تكييفهم سوية في مرحلة الانتقال؟ وأيهما يأتي أولاً؟ لا يمكن معالجة هذه الأسئلة من دون الجمع بين مقارنة مؤسسية واقتصادية، ومقاربة حوارات استراتيجية لدعاليين كما في دراسات الانتقال التي سوف يأتي الحديث عنها ثمة، كما يبدو، ضبعة متناقضة للتُّرلة المردوحة السياسية والاقتصادية بعد الانتقال. وتُظهر تجارب دول عديدة أن برامج التُّرلة الاقتصادية والسياسية قد يكون وصفه مدمرة لمسار الانتقال الديمقراطي في استشره عدم الرضا الجماهيري، ومماقمة الصراع الاجتماعي⁵⁷.

هل يصحح أن تتساءل، هل توجد مهمة من هذه النوع في حالات الانتقال الديمقراطي في بدون الباعية؟ أم أن التُّرلة السياسية وتوسيع نطاق المشاركة

Ibid., p. 279.

(58)

Omar G. El-Agnaf, «The Policy of Dual Transitions: Comparative Analysis» (69 vol. 28 no. 4 July 1996 p. 477 accessed on 28/3/2020 at <http://bit.ly/2PR0Xen>

هي المهمة المرتبة؟ هذه «مدوامة»، هي رأيي، تصح في شرق أوروبا، وليس في العالم العربي الذي لا تكمن مهمة الاقتصادية لرئاسة فيه في الانتقال إلى اقتصاد السوق، بل في مكافحة فساد جماعات المصالح المحيطة بالنظام وسبيلتها على اقتصاد السوق، أي تحرير اقتصاد السوق القائم من شكاك الاستبداد للنظام السطوي، واحتكر القلة أما بالنسبة إلى دور الدولة في تقديم الخدمات، فلا أرى أن في الإمكان الاستعلاء عنه لتحقيق أعداء الاحتماعية ولتفادي استشارة عصب شعبي ضد نظام الوليد

تتعلق احتمالات ترسيخ الديمقراطية بشكل كبير بالأداء الاقتصادي. وقد تنصرت ذات اجتماعية كثيرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق في هذا المجال، ناقش مجموعة باحثين المادح الآتية بمودح الترتلة لأقتصادية قبل الترتلة السياسية كما في شيبلي، حيث قام النظام السطوي بعمية للترلة الاقتصادية بعد منحصر من الاشتراكيس وقمع شكاك، موقراً على النظام الديمقراطي اللاحق الذي قام بالترلة لسياسة اتحاد هذه الخطوات، في حين أن المودح المصدد هو أساساً، حيث فضل لإصلاحات البدء بالترلة السياسية وترسيخ الديمقراطية، فخصّصت السنوات 1977-1982 لعملية تفكيك إرث عقود من الدكتاتورية المأسسة، وبناء مؤسسات ديمقراطية، ولا سيما دستور 1978، مع إبقاء السى الاقتصادية على حالها في عهد فرانكو، ثم بدأت عمليات خصخصة الاقتصاد الإسباني في عام 1982 بعد ترسيخ الديمقراطية. أما المودح ثالث فخصص في فصل عن تولد، حيث تحرك سياسيون لاسعلال المحاحب السياسية المتمثلة بعكيك الشيوعية لخصخصة لأقتصاد، وأدى ذلك إلى أزمات سياسية متتالية⁽⁷⁰⁾.

إن حالة تشيلي استثنائية ساهم فيها ماضيها الديمقراطي، أما أعدية الانقلاب الديمقراطية فحدث بعد أزمات اقتصادية، وليس بعد استقرار

Ibid pp 479-480.

(70)

Ibid. p. 43. Stephan Haggard & Steven J. Webb eds. *Young for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment*. Washington, DC: The World Bank 1994.

الإصلاحات الاقتصادية فقد يؤدي الازدهار لاقتصادي إلى استقرار النظام السلطوي، ولا يؤدي إلى الانتقال الديمقراطي. لذلك يبدو لمودجان الإسباني والبولندي أكثر قبولية لسعيهم وديمثراطيات الويده قد بعض النموذج الإسباني على البولندي، حيث قلل ترسيخ الديمقراطية من مخاطر التعيينات الاقتصادية السوية. مما يدل على انهى تعيد الإصلاحات الاقتصادية حتى كان صوع الدستور قد اكتمل، وأصبحت السلطة التشريعية تجتمع دستظم، وشكلت الأحزاب والاتحادات المختلفة، مما هي ذلك تلك التي تمثل مصالح محددة يمكن التوصل معها بشأنها⁴. وكنت ناسي يرميو أن بولندا قدمت نموذجًا إيجابيًا للتربة الاقتصادية قبل ترسيخ الديمقراطية، في حين حسدت التجربة الروسية نموذجًا سلبًا كهذا، وبوليفيا أيضًا حيث كلف لإقدام على تحول اقتصادي رديكالي قبل أن تُضمن الديمقراطية ثمًا غيبًا⁵.

4. دراسات الانتقال التي تسمى أيضًا مقارنة الخيارات الاستراتيجية

إن هذه الدراسات هي تميز البحثي الذي سيشعب في ما تبقى من هذا القسم من الكتاب، والتي شكلت التحدي لأكثر بمقاربات السوية، تشديده على انتفاعلاب بين الخيارات لاسر تيجية للحب وأدوارهم لحاسمة بوصفها نفسيًا للحاح الانتقال الديمقراطي أو فشله؛ أي بها نشدد على مسار الانتقال بدلًا من تشديده على شروط السوية. لكن هذه المقاربات لم تنب أهمية العوامل الاقتصادية وسفردها الفصل المقبل.

⁴ Introduction, p. 482; Nancy Bermeo, «Chaotic Sequences and Strength of Succession» (2002).

⁵ Juan Linz, «Lessons from Spain», *The Journal of Politics*, vol. 56, no. 3, August 1994, p. 619, accessed on 28/3/2020, at: <http://bit.ly/2L050ka>.

Bermeo, p. 623.

(23)

الفصل السابع

دراسات الانتقال : الخيارات الاستراتيجية

في محطات تطور دراسات الانتقال من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وفي أهمية الإجماع على الدولة، والصراعات التي تنتهي باتفاق على إجراءات ديمقراطية في إطارها، وفي الديمقراطية بوصفها تسوية للصراعات في إطار دولة مجمع عليها. وفي مراحل الانتقال الديمقراطي في الإصلاح من أعلى على شكل انفتاح أو لبرلة يتلوها انشقاق النخبة الحاكمة، وفي شروط سيطرة النظام الحاكم على إيقاع الإصلاح وفرض شروط التسوية الديمقراطية على المعارضة، وفي شروط ضعف النظام وفرض المعارضة شروطها وفي دور الانتفاضات الشعبية في تعميق الإصلاحات، وفي الميثاقية. في سلمية الانتقال إلى الديمقراطية بالاتفاق على الإجراءات الديمقراطية في معنى الإجراءات وهل احترام الحقوق والحريات يجب أن يكون ضمنها؟ في أهمية أو عدم أهمية وجود ديمقراطيين ضمن النخب السياسية

أولاً: الانتقال بوصفه عملية تسوية ومساومات والقادح هو الإصلاح من أعلى ودور الانتفاضات الشعبية

انطلق دراسات الانتقال من رفض تأجيل الحنص من الاستناد في العلم الثالث حتى نصوص متطلبات الديمقراطية بموجب مفارقات التحديث،

وأحياناً بمودج روستو¹ بعد 26 عاماً من نشر مقالة له يشرح هذا سمودج وسبب هـ عرد وكوهمان أعسية انحصار التي ظهرت في دراسات لانتدل إلى روستو، ولا سم المبادئ الآتية أولاً، مفتوح عمسة الانتداف هي الحب السياسية في بحكومة والمعدرصة وليس جمعدت المصالح ولا المظمات الحمافيرية أو الحركات لاحتتماعية ثانياً، بعرف المدعون بحسب مواقفهم من بعير النظم بوصفهم معنديين أو متطرفين وليس بواسطة مصالحهم لاقتصادية أو الاجتماعية ثالثاً، إن سبوك مداعلين هو سلوك سترانيحي، وأفدهم متأثرة بتوقعاتهم في شأن سلوكيات الحلفاء والخصوم رباعاً، اندمقرطة هي نتيجة عمليات مدوضات ومساومات².

ثمة ثلاث محطات رئيسة مر بها ما أطلق عليه «علم الانتداف»، كانت الأولى مع نشر مقالة روستو الذي سبق أن تطرق إليه وسعود إلى تفصيله واعتقد أن القصب التي أثره، ومنها استقرار الدولة، والتميز بين شروط نشوء الديمقراطية ومتطلبات ترسيخها، ومقاربه لأحرءات الديمقراطية بوصفها تسوية لضرعات، ودور الحب السياسية، ما رأت قصايا الحث وإشكالاته حتى اليوم.

مع دخول دول جنوب أوروبا تحولات، وأميركا اللاتينية مرحلة التحولات الديمقراطية، انصرفت دراسات لانتدل وبلحص عيورع سورسن المرحلة ستفان أربعين بلذا في الفترة 1974-1984 إلى الديمقراطية، فمصر عدد الأنظمة الديمقراطية من 40 إلى 89 بدءاً وكانت بداية «الموجة» في جنوب أوروبا، في اليونان واسبان والنرنغال في سبعينيات القرن الماضي، بلنها الأرجنتين والأوروغواي وبيرو والإكوادور وبوليفيا والنرنجل ولاحقاً الباراغواي في جنوب أميركا، وهندوراس ويسفادور وبليكرغو وغوسمالا

Dankwart A. Rustow «Transitions to Democracy: toward a Dynamic Model» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3, April 1970, pp. 347-355 accessed on 28-2-2020 at <http://bit.ly/2nxFelW>

Stephan Haggard & Robert R. Kaufman «The Political Economy of Democratic Transition» *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow*, vol. 29, no. 1, April 1997, p. 265 accessed on 26-2-2020 at <http://bit.ly/2nxFelW>

في أميركا اوسطى". وترتبط بمرحلة الذب من دراسات الانتقال بهذه التحولات، وعانت ما يشار إليها بكتب الانتقال من الحكم السلطوي لدى صدر في أربعة مجلدات صغيرة من تحرير أودويل وشمير ولورانس واسهيد في عام 1986.⁽⁴⁾

ثم تلت ذلك الانتقالات في أوروبا الشرقية، وحصلت موجة الأحداث في أفريقيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق أما في آسيا فحدثت انتقالات على مدى فترة طويلة مددته السبعينيات من القرن العشرين حتى لتسعينيات، في آسيا الحديدية وباكستان وسيلاديش والفلبين وكورب الجنوبية وتايوان ومغوليا ونيبال⁽⁵⁾.

من المفصل أن تُرافق هذه نغمية في صوء أمرين يتمثل الأول بأن قسم من هذه الدول كان في الماضي ديمقراطياً، أي إنها غير مستحقة تمام على الديمقراطية فمد ثلاثيات القرن الماضي شهد العالم انهيار ديمقراطيات كتب قائمة، ويتمثل الثاني بأن قسم كبير من الدول المذكورة لم يتحول فعلاً إلى دول ديمقراطية بل علق في مظلة رمادية، أي أنه تحول إلى نظام سلطوي وليكور ديمقراطي، كما في حالة روسيا نفسها.

سبق أن وقعت في أوروبا الشرقية انتفاضات شعبية من قبل، في ألمانيا الشرقية في عام 1952، وفي بولندا في عام 1953، وهنغار في عام 1956، وتشيكوسلوواكي في عام 1968، فُجعت جميعها، وفجعت حركات التضامن معها وعادت قصة الديمقراطية في هذه الدول إلى الحياه بفعل الإصلاح من أعلى في الاتحاد السوفياتي الذي رفع مظلة الحماية عن أنظمة أوروبا الشرقية المناقذة الشرعية، وكان عاملاً رئيس ليس في نجاح الانتفاضات الشعبية هذه

(4) غيوغ سوسيس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي البيروت والمأمول في عالم معبر، ترجمة عفيف نصيب، سلسلة مجلدات (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 62

(5) Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds), *Transitions from Authoritarian Rule* (4 vols.) (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986)

(5) سوسيس، ص 62

أميرة، بل في انتحرف على إطلاقها، باستثناء الحراك الشعبي في بولندا الذي بدأ في عام 1980، قبل الإصلاح السوفياتي.

من المصعب أن نسترجع هذه الحقائق عند تناول مصائر ثورات العربية. فقد وقعت في أوروبا شرقية تنافسات شعبية في بحمسيات وبتيات وقمعت لكن مدقمها لم تتوقف فثاب واسعة من هذه الشعوب عن التطوع إلى الديمقراطية، مع نمو الحاجة إلى حرية وإسهم مثقفين ومعارضين في تسميتها (وهذا بوحود سمودح الأوروبي العربي جادب) إلى أن مسحت الفرصة المؤاتية للتعبير وهذا ما توقع أن يحصل عربًا أيضًا في المرححة المقبلة ولأنظمة الدكتاتورية القائمة، حتى ستي بحتت في إحماد الثورات، طبت وقدة لشرعية وتبلورت حاجة الشعوب إلى لحرية على نحو أكثر بوضوعًا في مطلب الديمقراطية ويؤشر تفخر الثورات في السودان في بهية عام 2018 وفي الحرائر في عام 2019 و لانتفاصت الثورية ضد الفساد والمحاصصة الطائفية في العراق ولسان في العام نفسه إلى أن المرححة التي انطبقت في بهية عام 2010 سم تته بقمع ثورات عام 2011

تحت تأثير التحولات في أوروبا الشرقية، انطبقت بحسب تحفقت بيرميو - المرححة الثالثة من دراسات لانقل الديمقراطية مع كذب ستيب و سر بعنوان مشاكل الانتقال الديمقراطي وتعزيزها جنوب أوروبا وأميركا الجنوبية وأوروبا ما بعد الشيوعية (1996)٤، والذي أضاف تجربة أوروبا الشرقية إلى تجربة أوروبا الجنوبية وأميركا اللاتينية التي لخصها أودونيل.

تعود بيرميو إلى دراسات أودونيل الأولى عن التحديث وسلطوية البيروقراطية التي كانت تقوم على مقارنة سيوية تميد وحوود علاقة بين السلطوية البيروقراطية والتحديث في أميركا اللاتينية، وليس بين الديمقراطية

John J. Lin & Alfred Stepan: *Problems of Democratic Transition and Consolidation* (6) Southern Europe, South America and Post-Communist Europe (Baltimore, MD, London: The Johns Hopkins University Press, 1996)

والتحديث . فكم سنق أن يينا في نقد نظريات التحديث، استنتج أودويريل الميل إلى السلطوية من تحديث وتصنيع في البلدان النامية وبحثه الرئيسة أن التعبير الاقتصادي سريع يؤد صراعاً اجتماعياً واستقطاباً سياسياً^(١)، لا تتمكن ديمقراطيات ولادة عبر باصحة من احتوائه، ومن هه يتأتى مفصل الحب اليروقراطية والعسكرية بالأنظمة السلطوية. وهكذا، فإن مسألة الاستناد في البلدان النامية لا تُحل بانتظار تحقق شروط سيوية حددها نظريات الحديث، ولا بد من أحد إردب الفاعلين السياسيين في السلطة والمعارضة في الاعتبار.

أما لير وسيد، فعلمنا بهذا لمقارنة سيوية من زاوية بحثهما في عواص انهيار الأنظمة الديمقراطية يدي لا يمشر، وهو مقارنتهما، بالانطلاق من توترت وصعوط سيوية فحسب، فهذه لا تقيد أن الانهيار حتمي، بل سعي النظر في ممارسات الأفراد، ولا سيما ممارسات القادة، وتشديد على سلوك الحب السياسية، والسياسات المتطرفة والصعظ الموحه من طرفي خريطة السياسية إلى وسطها لإفشال الحوار والتسويات، فيهار النظام الديمقراطي غير الرامح تحت الصعوط، وتتصدر القوى المتطرفة والشعبوية المشهد في الهجوم على النظام برلماني ونسبائيين الفشلين ويؤدي سلوك القوى المتطرفة إلى إجهاد بنوي لمظومة انيسية والاقتصادية وقد نورط هذه القوى مجموعة كبيرة من السكان معها في الموقف من نظام الديمقراطية، ولكن قدرتها على فعل ذلك هو شحة لسياسات الأحرار الحاكمة وسدوكها ليس النظام الديمقراطي في حد ذاته مسؤولاً عن الانهيار، ولا عن توليد القوى المتطرفة، بل سياسات الحكام. وسعود إلى مفصل ذلك في دراسات أرنورو

Nancy Hermes «Rethinking Regime Change» *Comparative Politics* vol. 22 no. 3 Apr. (1990) pp. 360-361 accessed on 3/3/2020 at <http://dx.doi.org/10.2307/414694> Catherine A. O'Donnell *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics* (Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973).

O'Donnell, C. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* Catherine O'Donnell (1973) «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State» *Latin American Research Review* vol. 13 no. 1978, pp. 1-26 accessed on 28/3/2020, <http://dx.doi.org/10.1080/00141801.1978.10555555>

والروبنلا (Arturo Vaenzuela) الذي يتن نموؤ العاصر السبسية على لاقتصادنة في بحثه عن انهار ديمقراطية تشيبي⁹ في عهد الرئيس منتحب سلفادور أيسدي (Salvador Allende) (1970-1973) وإقدم قيادة بجيش على الانقلاب العسكري لشهير

عميد، ننى أودوبيل وشمير، المائران سماح النبة الحديدية والمؤعسية الحديدية في دراسات الانتحال مصرية لير ومنيد في تعيل بهار الديمقراطية بسلوك الصاعين وفي حلاصة المشروع، حاخ المؤلفان تحت عنوان استنتاجات أولية عن ديمقراطيات غير يقسية بأن مواقف المنب وميونها وحساباتها واتفاقاتها المعتر عنها في موثيق هي اني تحدد احتمال الانتقد انديمقراطي ويجب أن يكون واضحاً أن النبة ه ليست تسمية أخرى للظقة، فيس المحرك الرئيس لموقف النبة قتصادياً بالضرورة، ربما يكون الدفع الحماظ على السلطة في حد ذاتها، ويحتمل أن يكون الدافع المحرك للقادات غير متوقع إضلاقاً من مطور الدين يتنوب مقاربات سيوية؛ فثمة ظروف يصح فيها انحرص على سمعه مثل أهمية إشبع الرعدت المدنية بفسه وبشيرن إلى ما كتبه ألرت هيرشمان المتمثل بأن لأحلاق والعواطف قد تكون مهمة من المصالح¹⁰

يحدد أودوبيل وشمير¹¹ 'أنداية النمطية للانتقد بالإصلاحات اني يمحع موحنها' الحكم السلطوي قدرًا من لحقوق المدنية والسبسية للأفراد والجماعات أي إن العملة تتطبق بإصلاح من أعلى (يتمثل بفتح مهم كد طعيفاً) بعض لنظر عن دوفعه وأسسه، ومن ثم يتوضع هامش شط المعارضة الأساسية وهدرتها على فبادة شط احتياحي، وتبدأ الانقسامات

Haggard & Kaufman, p. 264.

(9)

Gilbert O'Donnell & Philippe C. Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarianism* (Oxford: Blackwell, 1986).
Rule and Reform in Latin America: Democracy and Development (vol. 2, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 12-25, 48. Albert Hirschman, *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

(O'Donnell & Schmitter, eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (vol. 1).

(10)

داخل النظام بين معتدلين ومتشددين، ولا سيما أنّ المعارضة تستجمع شجاعتها وترفع سقف مطالبها وإذا حثم الصراع ولم يتعب لمشددون على المعتدلين في داخل النظام احكامهم، لا يبقى للإصلاحيين من حيز إلا بحرق الجسور مع الماضي والاستمرار وتبدأ عملية الانتقال بتسويات المشاقبة بين التيارات المعتدلة من النظام والمعارضة، أو يادر نظام إلى انتحابات يحصرها، وغيرهما من الاحتمالات ويمكن أن يصم أوساط من القوى المشددة من الطرفين إلى التسوية لاحقاً، وتُمنح حق المشاركة في الانتخابات.

بعبني نأكد أودويل وشمير عبي دور القيادات والمحاسبية وعملية صنع القرار تهمش العوامل السوية والحدرجة الدونية أيضاً في المرحلة الانتقالية وبعد معنحة العوامل الدخلية يذاد بصّاع القرار إن النصيحة التي يمكن استنأجها من تطيرات هذا المشروع موجهة لسياسيين لذين يريدون حلال الديمقراطية في محل انطام السلطوي، وتتدحصر في القول بالندرج والاستعداد للمساومة وتعاون مع المعتدلين في داخل النظام القاء بهما لا يقدمان بصّاع كهده مباشرة، لكن هذه الاستنأجات هي التي يمكن التوصل إليها من دراستهما، حتى لو كانا حذرين جداً في صوعها - ويدكر هد الاسنأج النصيحة بمقاربات لير وسيار ومسعور، ويُسيب أيضاً، وجميعهم شلدوا على الاعتدال وانندرج في عملية الانتقال، كما بينا حتى الآن، وكذلك دى اندي حصر الطريق إلى الديمقراطية بهج اندرج في المراحل والاعتدال و حلول الوسط في السلوك سياسي" ولا يتدهر انكأنا، أودويل وشمير، تتقدم بصره أو قواعد للحوار الديمقراطي، بل بحولان الإمساك بالتأيقس الاستثنائي لعمليات الانتقال - أي إنهما يتمتعان بتواضع طري، ولا يزعمان التبو

Berman, p. 362.

(12)

Robert A. Dahl, *Pluralist Democracy: Participation and Opposition* New Haven, CT Yale University Press, 1971, pp. 15-33-34-216

CDunnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, pp. 4

(14)

قبل ذلك، وبمطابق من دراسة تاريخ الحرية السويدية، شرروسو في عام 1970 مقالة صارت تُعتبر تأسيساً لدراسات الانتقال إلى الديمقراطية وعلى الرغم من أنه تناول تجربة تاريخية، فإن استنتاجاته من هذه التجربة فارتت نظرية التحديث في مسألة الانتقال منها، لأنه اعتمد تمامً على عوامل أخرى غير لشروط سيوية وقد استخدمت مشروعات البحث الجديدة في الانتقال مقولاته بوصفها أدوات تحليلية.

نكرن، خلافً للاطلاع السائد بين الباحثين، لم يكن روسو قدّم لتحديث من كان بحثاً تحديثياً، وربما كان أكثر تمسكاً من ليست بصرفه نوافر مقومات حتمية اقتصادية للديمقراطية، وذلك خلافً للاطلاع الذي شأ من مقالته في عام 1970 من دون قراءة بحوثه الأخرى واستعمل الاستنتاج من مسألة واحدة فقد ذكر في كتبه عالم من الأمم أن الدول الديمقراطية أو الواعدة للديمقراطية في العالم الثالث⁽¹⁵⁾، والدول التي حققت ديمقراطيات مستقرة سياسياً، والدول الأخرى التي يمكن أن تُحصل ديمقراطيات مستقرة سياسياً⁽¹⁶⁾، تعرّضت جميعاً بصيرورة من تحديث الإداري واتعميمي استمرت من 40 إلى 130 عامًا، نشأت خلالها الحروب السياسية الحديثة، بما في ذلك دول نامية مثل الهند وتركيا والمكسيك كما برسحت خلالها حدود جغرافية للدول السياسي وقامت ترك والهند سقل نهضات الإدارية والإداريين أنفسهم من سياق السابق، كد ذلك السياق الإدارة البريطانية تُهد أم التنظيمات العثمانية وكان ثمة استمرار إداري مستقل في لسد من العهد العثماني تميز فيه من بقية السدان العربية في تلك الفترة وأحيراً، كان ثقة تقيد مستمر لجماعات مضمة أو أحزاب شكّلت ربطاً عضويّاً بين لحكم والرعايا أحزاب في حالة الهند مثلاً، وطوائف في حالة لس، أما لشروط الربح للجامع بين هذه الدول، فهو وجود صراعات حادة جداً كد في الإمكان حسمها بالقوة فتمّ التوصل إلى حلول وسط وقد تمحورت مقالته (1970) حول هذا لشروط الرابع،

(15) الغرب آله يذكر من بينها العليين ولسان وتشيلي وكوستاريكا ، لا، وعواي

(16) يذكر المكسيك والهند وسيلان وكولومبيا والبرازيل ، برك

إضافة إلى رسوخ كيان الدولة، وحدث هذا لاهتمام كنه، وأهم قرؤه شروطه الأخرى^(١).

عرف دول في أميرك لانيية مرحلة تطور سمي دسوري لبراني في الفترة 1852 1930 في الأرحنتين، وفي تشيبي من عام 1839 إلى عام 1925، وفي كولومبيا من عام 1860 إلى عام 1948، وهذه بدول شهدت انتحانات منظمة دورية وتغييرًا سلميًّا للحكومة لكن بقاعدة الاحتماعية المشاركة كانت صغيرة جدًا، فقد رتبط حق الاقتراع بالملكية أو التعسيم. وفي كولومب مثلاً حُصر حق الاقتراع في المستوصين الأساس، وفي لأرحنتين وتشيبي كان السكان كَنهم تقرت من أصوب أوروية، وسيطر مُلاك الأرض لكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى أدت إلى انهيار هذه الأنظمة المتبرنة وشككت بقطاعات الشعبية الوسعة غير المشاركة أساسًا لدكانوريات شعبية عسكرية في الأرحنين وتشيلي، ومدينة ثم عسكرية في كولومبيا ويمكن في نظر روسو مصدرية هذا التطور بالنظور في بريطانيا منذ عام 1688 مرورًا بتوسيعات حق الاقتراع المحتففة في الأعوام 1832 و1867 و1885 لكن ما حصل في بريطانيا أن نظام النيرالي تمكن من استيعاب مطالب طبقات الدنيا بالمشاركة، ولم يهز بسببها^(٢).

إن نظام حكم الديمقراطية، وفق رستو، هو نهج في الحكم، وهو وسيله في تسوية الصراعات والحلاف، وما يتطلبه هو تعبير عن المصالح المتصارعة وليس قمعه. لكنه يتطلب أيضًا أن يكتسب المشاركون حرية في تسوية الصراعات. تفرص الديمقراطية توفر مهارب في الإدارة وأعداد من سياسيين وبحب سياسية متعددة مساعده ومنظمة في أحزاب وهي مثل التقييات الأخرى تعنصي استغراءً تسمح بالاستمرارية والتغيير في الوقت ذاته. إنه نظام حكم الأعبسة الموقفة، ولدقة مشيها ويمكن حماية نهج لتداول نسلمي لنسطة

Lawrence A. Rawson, *A World of Groups: Problems of Political Modernization* (?) (Washington DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), pp. 228-229

Ibid p 210

(18)

إذا ساد شعور متواصل لدى المواطنين بهوية مشتركة، بحيث تتغير الحكومات ويبقى الشعب. وأخيرًا، الديمقراطية هي تقنية سياسية تتطلب شروطًا اجتماعية واقتصادية⁽¹⁹⁾ والمطلوب، كي يرسخ نظام ديمقراطي، هو سياسات التحديث وترسيخ الهوية الحرفية (أي المرتبطة بوظائف) وللمساواة السياسية وهذه لن تلقى قبولًا إلا إذا فهم أنها سارية المفعول مدة طويلة غير محددة زمنيًا. وقد لمس الشعب أن أي من هذه السياسات اثلاث موقت، فلم تنجح لأن المعارضة سوف تستغل عرقنتها⁽²⁰⁾. وهذا يعني أن شروط الديمقراطية عند روسو غير ممكنة لتحقيق في حالة ديمقراطية حديثة لعهد ذات معارضة قوية لديها إمكانيات اسعنة الشعبية لإفشال الحكومة، وهذا تحصيل يدكر بتحليلات هتعمود، ويصب في مصححة ادكتوريات الحديثة في العالم الثالث في رأب

أما مقسه التي أثرب سقاش محدد مع عودة دراسات لانتقال إليه فممنوعة من تجربة السويدية ولا شك في أنه فترض لرسوخ الديمقراطية في السويد وحوود الشروط المذكورة أعلاه، ولتي تتعلق بمتطلبات التي اعتبرها الكاتب منضباب إقامة دولة حديثة لكنه عرل عملية الانتقال ذاتها عن شروط تحقيق الديمقراطية ورسوخها وعالجها على حدة. في ندانة تلك المعدة التي اعتبرت مقدمة لظهور د. اسات الانتقال، رد روسو على الأدبات الرائحة في شأن الديمقراطية في مرحبته، وقسمها إلى تلك التي تشدد على شروط استقرار الديمقراطية والحفاظ عليها، وشملها كنابات ليسيب وفينيس كترأيت وغيرهما، والأخرى التي تفسر الديمقراطية بمجموعة آراء وموقف وأمرحة عند مواطنين، وذكر من بين مفتري الثقافة السياسية (بمصطلحات اليوم) والر بيجهوت (Water Bagehot) (1826-1877)، وإرست باركر Ernest Barker (1874-1960) اللذين أكد على الإجماع بوصفه أساسًا للديمقراطية، إما على شكل إيمان مشترك بمبادئ معينة، أو على شكل إجماع حرائي على قواعد تلعة الي سماه باركر «الاتفاق على الاختلاف»⁽²¹⁾

ibid., p. 231

(19)

ibid., p. 232

(20)

R. J. Rostow «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» p. 137

(21)

رأى روستو أن المتناقضين في الديمقراطية في عصره تنفقون على نقطتين أساسيتين أولاً، جميعهم تقريباً يبحثون في النظام الديمقراطي القديم، ومس الحفاظ عليه وتعريبه (وليس الانتقال إليه)، بالاستناد إلى إحصاءات مقاربة ومقارنات ومسوح. ثانياً، يحيز دراسات في شأن الديمقراطية، بشكل واسع أو غير واسع، لعر تصورات الكسر من استقرار الديمقراطية في الدول لاطقة بالبعة الإنكليزية والدول الإسكندنافية من جهة، والأمريات المتكررة إلى درجة انهيارها في فرنسا وألمانيا، من جهة أخرى. لكن ثمة اهتمامات أخرى شغل دارسي لدور الديمقراطية في اشرق الأوسط وحبوب اسيا وأفريقيا الاسوائية وأميركا اللاتينية فهم غير مهتمين كثيراً بالحوار بين الدول المتحددة وبريطاني والسود من جهة، وألماني وإصلياً من جهة أخرى، بل بينها جميعاً وبين ما اعتبر «ديمقراطيات صاعدة» في حينه، مثل سربلانكا وسنك وتركيا وبيرو وفروغولا، ما بقودهم إلى سؤال عن عممية شوء الديمقراطية وهو يتخ على الانتقال من التمهج الوصفي في تفسير إلى منهج اسحت في تولد ظاهرة أو شؤنها (Genetic Inquiry)²¹ ووفق روستو، أخطأ ليست في نهاية مقده²².

(التي عدلها سابقاً) حسن وسع مجال التفسير الوطيفي من تناول دور في محددة في إدانة الظاهرة إلى تفسير شؤنها وبلعت، استخدم ليست منهج تفسير إعادة إنتاج الظاهرة لنفسها في فهم شؤنها

اللافت أن روستو يبدأ أولاً بدحض تعبير وجود الديمقراطية من عدمه في هذه الدولة أو تلك برابطها بالثقافة السائدة فالديمقراطية من منظوره هي أساس مسألة إحرانة وهي تقوم على الصراع الذي قد يشب في المرحلة الأولى بين الديمقراطية وعمر الديمقراطية ويسمى «المودح بديممكي للانتقال» الذي يتطلع اليه روستو بأن تقوم مجموعات متعددة بالإسهام في بدعة الانتقال الحاسمة إلى الديمقراطية يمكن اختصار عناصر رئيسة في دراسة روستو كما يأتي أولاً، التمييز بين التفسير الوطيفي وتفسير مشأ الظاهرة، وعوامل التي

Ibid., p. 339

(27)

Ibid., p. 341

(28)

Ibid. p. 342

(29)

تحافظ على الديمقراطية ليست هي شروط التي تؤدي إلى شئونها ثامناً، في تفسير الوصفي يجري التركيز على العلاقة اشتدلية، أما في تفسير ممتناً فيجب أن يكون الفارق واضحاً بين السبب ونتيجته. ثالثاً، لا تحترق الروابط السببية كلها في عوامل اجتماعية أو اقتصادية تؤدي إلى نتائج سياسية رمتها، ليست الأسس كلها موقف وأفكاراً تؤدي إلى أفعال. خامساً، الطريق المؤدي إلى الديمقراطية ليس واحداً بل يمكن أن تقود إليها سبل متعددة سادساً، قد تكون عوامل حسم الاندفاع إلى الديمقراطية مختلفة في مراحله الرسمية نفسها سابقاً، ثمة تفاوت اجتماعي في المواقف من الديمقراطية، فليس بشؤونها عملية متحسنة اجتماعياً ثامناً، المعطيات التي تدعم نظريته ممتناً يجب أن تعطي الصورة الرسمية المسنقة على الديمقراطية ونمتد إلى ما بعد شئونها. قاسماً، لمحت منطق التحول في النظام السياسي يحور أن نتجاهل اللدال التي كان فيها الفعل الأساس خارجاً عاشراً، يمكن استتبع بمودح مثالي لانتقال من فحص حالتين أو ثلاث حالات واحسار هذا المودح بتطبيقه على ألفية²⁵

يحد في السد انتساع تسيف مكر بأن دراسات الانتقال لا تعيد في دراسة تحارب ببدان فرص فيها النظام الديمقراطي خارجياً، بالاحتلال مثلاً، أو إذا كان يعمل إخراجي رئيسياً فهل يطق هذا تحتفظ على شرق أوروبا مثلاً؟ نعتمد أن دراسات الانتقال يفرص أن يدرس الانتقال بما في ذلك التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، وحتى حين تُفرص الديمقراطية بالاحتلال المباشر يكون للتفاعل مع سية لداخيه للمجتمع ولسياسية دور مهم في نجاحها أو فشلها (حد مثلاً عارق بين بحارب ألمانيا واليابان والعراق). وإذا كان ثمة معوق إخراجي وراي (كما في حالة النفوذ السوفياتي بوصفه معوقاً لانتحول الديمقراطية في أوروبا الشرقية، ورواله بعد أزمة النظام السوفياتي والإصلاحات في نهاية ثمانينيات القرن الماضي)، أو عامل إخراجي يمارس تأثيراً مباشراً يفرص الشروط، فهي هاتس الحاتس، يمكن اعتبار العمل الإخراجي أساسياً، وإن يدرجه أهل من لاحتلال المباشر يُطع كما يمكن أن

يُدرس الانسحاب في حانة حصول تحولات داخلية ساهمت في إعاقتها وعرقستها ونحويل مسارها بدخالات خارجية (إقليمية) كما في حانة مصر بعد ثوره 25 يناير مثلاً

قدّر روستو مرحلة الانتقال الديمقراطي بجيل واحد على الأقل، وهي الفترة اللازمة لنشوء جماعات جديدة وعادات جديدة. وفي الدول التي لم تتوفر لديها نموذج ثقافته كانت العملية أطول كثير. فهي بريطانيا مثلاً تحولت من الديمقراطية إلى العنصرية بدأت نحو عام 1640 أو ما قبله، وانحدرت في عام 1918²⁴ وقد وصفت أسس تحديد سطوت ملك في تسوية عام 1688 وشأ بحكم السلطة التنفيذية عمر مجلس الوزراء دي المسؤولية لمشاركة أمام البرلمان في القرن الثامن عشر، وأخذ قرار تعديل حق الاقتراع في عام 1832.

هذه رؤية نظر مفيدة في رؤية التحول في الدول النامية، والعالم العربي خصوصاً، من منظور تاريخي، فإضافة إلى الانتقال السريع في هذه الدول، تتوقع المجتمعات، وكذلك الباحثون بالطبع، أن يطوّر نموذج الديمقراطية الجاهز الذي تطور عبر قرون في أوروبا والولايات المتحدة، دفعة واحدة؛ إذ باتت ملامحه التي تميّزه معروفة لكل من يريد أن يتخلص من أنظمة السلطوية، وهي صيرورة وعرة تتخللها تحديات معقدة وحظيرة للعناية

اقتصر روستو نموذجه الدساميكي بثلاثة تأكيدات²⁵ أولاً، ثمة مرتكبات لا يمكن الاستغناء عنها في نشوء الديمقراطية، فيجب أن تتوافر شعور عام بوحدة وطنية من ناحية، وصراع سياسي من ناحية أخرى، وإضافة إلى ذلك لا بد من أن تتسنى للحزب السياسي المدعنه قواعد إيديولوجية ديمقراطية، وأخيراً يجب أن يعتاد السياسيون والباحثون، على حد سواء، هذه القواعد. ثانياً، يؤكد النموذج أن هذه المهمات يجب أن تمتد بالتوالي، فلكل مهمة مطلق ومؤيدوها الصعيون مثل شبكة من الإداريين أو جماعة من المثقفين الوطنيين المهتمين بالوحدة، وحركات جماهيرية من طغفات دينا بقيادة مشقبن عن الطبقة العليا

تقوم بالنصر التحصيري، وحققه من نقادة السياسيين ذوي سماعات التصورية والصدرة على تقديم السياسات وصوغ إجراءات ديمقراطية⁽²⁷⁾ ووفق روستو، فإن وجود صراعات جوهرية في اسد المعنى تجعل تعايش والتعددية فصدي ملحقة، ولا سيما على خلفية شعور مشترك بالوحدة الوطنية واستتاج روستو يهد أن لا حاجة إلى ديمقراطيين قس بشوء الديمقراطية، وأن نقل الولاء من الدكتاتورية إلى ديمقراطية لا يتطلب ظروفًا مؤاتية؛ والديمقراطية تنشأ لأنها أكثر جاذبية مقارنة بالمدح الأخرى في الحلول في محل الصراع وعدم يقن الفاعلون السياسيون ولاءهم إلى لمدوح الديمقراطية، فإنهم يتقنون بذلك درجة محسوبة من عدم النقيض⁽²⁸⁾ لكن نقل الولاء إلى ديمقراطية وتترام مبادئها يجب أن يُحسم في نهاية. فهي رأيا، لا يمكن أن تقوم الديمقراطية وتذوم بناء على مصالح جارية لقوى سياسية أساسية عجز أي طرف عن حسم الصراع، ولا بد من أن يحول الناس بينها إلى تافس بين تصورات مختلفة (أو على الأقل ادعاء تمثيل تصورات) لمصلحة العامة. والديمقراطية لا تقوم وتذوم بوصفها تورثا محسونا من مصالح قطاعية أو حرثة من دون مصلحة عامة، بما في ذلك اعتبار الحفاظ على النظام الديمقراطي والترم مؤسساته مصلحة عامة

أولاً، الشرط الخلفية (Background Condition) وهو واحد ووحيد، ويتلخص في التسليم بالنكس السياسي المتمثل بدولة والوحدة الوطنية المقصودة هـ ليست تهويمات قومية رومانية، ولا المقصود ما سمي بهوية الوطنية بالمعنى النفسي للكلمة، ولا هي رسالة جامعة للأمم، وإنما تعني بساطة أن أعسة المواطن في الدولة لا يشككون في بوصفها جماعة سياسية ينتمون إليها، أو يؤمنون بوصفها دونهم أو وصهم ورحمة مصصع Political Community الذي يستخدمه روستو إلى «جماعة سياسية» هي ترجمه مصلحة في هذه الحقة، وذلك حسب تعدد الأبعاد والدلالات لمصصع (Community)

Ibid., p. 361

(27)

Ibid., p. 362

(28)

والمقصود في هذه الحجة هو الرصد بين الكيان السياسي والأمة، أي تشكّل الجماعة على أساس الدولة، ما يستثني حالات تسعى فيها فئات واسعة إلى تقسيم تكبير القوائم أو الانفصال، كما في الأمر طورية العثمانية و الأمر طورية المسووية و الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وكما في دول أفريقية عديدة وبعض الدول العربية في عصرنا، ويستثني أيضًا حالات يتجاوز فيها العنصر السائد للأمة حدود الدولة بحيث يؤثر في بولاء للدولة.

الديمقراطية هي نظام حكم تُتخذ فيه القرارات عادةً بالأغلبية السياسية، وهي أغلبية موقفة وكي يُمارس حق في تعبير أحكام والسياسات دوريًا، يجب ألا تكون حدود القواعد الاجتماعية للقوى السياسية متنافسة شتت، بل حدود المواطنة و بولاء لها وحدهما أي حدود الشعب ويمكن أن ينطبق هذه المقولة سببًا، كما بتت حالة سلقب وغيرها فقد يمر الطريق إلى الديمقراطية عبر تفكيك كيان دائم مثل يوغوسلافيا، وشيء كيات ذات شرعية بالنسبة إلى الأغلبية من مواظيها، بحيث يمكن إدارة الاحلاف سياسي فيها من دون أن يُهتد و حدودها، أي شيء كيات يتزافر فيها الشرط المسوق بشيء ئديمقراطية، وهو الشعور المشترك بالوحدة الوطنية هنا يكشف ما يعتد البعض وحدها مطلبًا للديمقراطية وهو قيم شرعية التعددية على «حق» قومية أو إثنية تتيح التسامح مع الاحلاف داخنها وفي رأيي، لا ينطبق الأمر على حق لاقتراع والفس الاحادي محسب، بل على أنواع مشاركة الأخرى في المجال العمومي أيضًا، فثمة علاقة بين نوع الجماعة السياسية المشتركة المقصودة والتسامح مع مشاركة لأخر المجال العمومي

إن الوحد الأخر شرعية الاحلاف في داخل جماعة محددة هو إقصاء من هم خارجها، والذي قد يبلغ حد تتطهر الإثني، أو لتتصر ضد الأقليات عند التسامح مع وجودها في داخل الكيان⁽²⁹⁾، أو منح الأغلبية مساواة مادية بوجود

(29) تعرفت في هذه المصداق في كتاب المسألة العربية بعصر عرمني بشارة، في المسألة العربية مقدمة ليار ديمقراطي عربي، ص 4 (ندوحة بوب الشوكر العربي للأبحاث ودرسه النسب، 2018)، ص 255

أكثرية إثنية واثمة بنسبها ويطمح لدولة بطونها لكن، في جميع الحالات، لا يرب الإقصاء، بموجب مقارني في هذا الكتاب (وقبل ذلك في كسبي في المسألة العربية والمجتمع المدني)، على الديمقراطية ذاتها وإتاحة لاختلاف الدحي، بل بنوقف على المعصيات الترحية والثقافية التي يحدد الجماعة السياسية ودور مدونة في ذلك، فهل الجماعة سياسية إثنية طائفية أم مواطنة؟ كما أن الديمقراطية لا تشق الكيانات المتعددة الطوائف والإثنيات، ولا يحصل الاشتقاق سيحة عممية الانتقال الديمقراطي، بل نتيجة لروال السلطوية التي كانت توحيدها بقوة، والصلوات صراعات إثنية مع ارتقاء قصة الاستبداد. والسؤال المصيري سدي يحذر أن يسأل هو هل يمكن بشيء «بحر» مواطنة/ وضية غير إثنية تعاش في طها الهويات الإثنية والقومية ولا تلغيتها؟ يجب أن تكون الوحدة الوطنية لمقصودة المتحددة في الانتماء إلى مدولة أمرا مفروغا منه كي تتحقق الديمقراطية فهل يعني هذا بالضرورة لراطة بين الدولة وإثنية محددة؟

يميز هنا بين السرعة القومية الانصالية والسرعة الوحدة القومية التي تجمع عدة بلدان، فلا يشترط في الدولة التي تعيش فيها أكثرية قومية إثنية ممتدة إلى عدة بلدان، تحقيق الوحدة قومية قبل الديمقراطية بتأسيس دولة اتحادية، مما دم الوعي بسجاس قائما فيها هي ذاتها، يمكن تأسيس الديمقراطية على أساس الدولة القائمة ووطبتها القائمة على المواطن، شرط الاعتراف بحقوق الأقليات القومية فيها والمهم هو حصول شرعية الدولة للقائمة على برعم من عدم لتتضمن من قومية الإثنية والأمة المواطنة

أكد على عصر العلاقة بين الدولة وقومية والمواطنة والديمقراطية عديد من المفكرين الذين اعتبروا بلورة الدولة - «جماعة سياسية» شرطاً بشيء الديمقراطية، وحدث من خلال صيرورات مثل توحيد اللغة، ووضع تاريخ لكتاب الدولة، وتصويرها على أنها في خدمة جماعة محددة باعتبار شعب هذه الدولة مؤلفاً من مواطنين تتوسط علاقاتهم غير الطوعية بدولة علاقة سياسية

وقانونية "، وحررت هذه الصيرورت سلمياً أو بالقوة. لكن هؤلاء المشكرين لم يمتروا بين شئوا بقومية لإثنية نواة الدولة والتي تريد الدولة هي بلورتها بأدوات عديدة منها الأساطير ولأدب والفن ومناهج التدريس وختيار رموزها وكثيرة تزيينها من جهة، والأمة المؤلفة من موطني الدولة، والتي يمكن أن تسعى الدولة إلى سائها إذ توافر لديها هذا التوجه، مشد تسعي إلى بناء القومية الإثنية، من جهة أخرى. وقترت سندان وسر من فهم لعارق بصرح مصطلح «أمة الدولة» أو «الدولة - الأمة» (State-Nation) هي مقابل «دولة الأمة» أو الدولة القومية (Nation State)، وسوف يعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

ثانياً، المرحله التحضيرية التي التي يتقل إلى الديمقراطية هو سد بعيش حدة صراع سياسي مزمن، لكن بقوى السياسية فيه منعقة على الحفاظ على الكيان السياسي القائم وهي تصل إلى فاعه أن من غير يمكن حسم الصراع، وأن الحل لأفضل هو الاتفاق على إجراء تبجح لها فرصة الوصول إلى السطه، وإذا حسرت فإنها لا تحسرها إلى الأبد من تتج بها فرصة العودة ويكرر روستو أن الاتفاق على إجراءات إدارة التعددية وسامس والصراع وهو عده يتم قبل الاتفاق على المبادئ السياسية، والاتفاق على المبادئ هو جزء من عملية الانتقال إلى الديمقراطية وليس شرطاً لها⁽³¹⁾.

يقترص أن تتوفر قعدة لدى اسحب السامية الرئيسة بأن ثمة حدة إلى حسر استقطابات وحل صراعات كبيرة للحفاظ على الوحدة، من دون تفكك دولة أو طرد مجموعات سكانية ومذاح كبرى⁽³²⁾، أي بعقد حوارات ومساومات، وهذه أهم مؤشرات بلوع لمرحلة تحضيرية لديمقراطية وهذا هو يعرق بين لاستقطاب في تركيا في بدة انقرو الماصي ضد الأرمن وايبونيين التي أدى إلى طرد ومذاح، واستقطاب داخل لمجتمع القومي

Jürgen Habermas, «The European Nation State: On the Past and Future of Sovereignty» (10) and «Citizenship» in Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory* (Craig & Greider, eds. Cambridge MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998), pp. 243, 264.

Russett, «Rationality to Democracy: Toward a Dynamic Model», p. 362. (31)

Ibid., pp. 353-354. (32)

التركي دته بين الفئات الزراعية وبرحواينة العدد العنصرية الذي أدى إلى نسي
معدلات ديمقراطية لحله في إطار الوحدة الوطنية ويعبدا ذلك إلى ما ذكرته
سيف عن نوع ان «نحن» عائلته، أمي إثنية؟ أم طائفية؟ أم مواطية؟ فهي تركية،
مثلاً، لا شك في أن نهوية الإثنية التي شأت نقت مع الإسلام والمواطنة في
الجمهورية، حتى في دروة العنصرية المشددة، وقد سافرت مع غير المسلمين،
كما قامت الدولة بدمج المسلمين غير الأتراك (الكرد) في نهوية الإثنية تركية،
بحيث أصبحوا مواطين متساوين في الحقوق باعتبارهم أفراداً في هذا الإطار،
ولم يُكتب لهذا الجهد الأخير إلا نجاح جزئي؛ إذ تبيّن صعوبة فرض هوية
القوم في هذا العصر، وأن الدمج في الكيان سياسي يجب أن يمر عبر
الاعتراف بهوية كردية

خلاف لبعض تفسيرات، لا يرى روستو أن الديمقراطية «تحدث» من
حذف ظهور العنصرية، وفي عديد من دور الوعي والإدراك، إن البحث عن توازن
دقيق لحل المصاعبات بالحصار على التوحيد وإيجاد معادلات إجرائية ذلك
هو مسئلة وع وقرر مفصود من الفادة السياسية يقول انوع في الوحدة،
ومأسسة لإجراء الديمقراطية هذا هو القرار الذي اتُخذ في عام 1907 في
السويد (نخبة التي تقوم عليها نموذج روستو) في عشره روستو التسوية
الكبرى في السياسة السويدية، وهو قول حو الافتراء بعدم مع تشمل سبي⁽¹⁾.

لن نتطرق ه إلى مرحلة التعويد بعد الانتقال، ويُقصد بها تشوّب
الإجراءات الديمقراطية باعتبارها الحكم التوحيد في الخلافات، ولطريق
التوحيد للوصول إلى السلطة، وتُسّ تدريجي صائد الديمقراطية داتها
بالممارسة والتعلم.

ركز روستو انطلاقاً من نموذج السويد على التحول التدريجي من
النظام السلطوي إلى الديمقراطية، يبدأ أولى مطرو الانتقال، مثل أودوبس
وشميتر ووايتهيد، بشروح في الساحة الحاكم في دخل النظام السلطوي،

والإصلاحات، وسحولات السبعية سي يمكن أن تؤدي إلى الديمقراطية وطبعة قوى معارضة، والمقاربات جل اهتمامهم وبدأ مشروع الانتقال الديمقراطي في ثلاثة مؤتمرات عقدها معهد وودرو ويلسون في الأعوام 1979 و1980 و1981، وانتهت إلى كتيبات أربعة حرر أودوبيل وشمير ثلاثة منها مع وايتهد، ولخص استنتاجاتها في المجلد الرابع والمعنون «استنتاجات أولية حول ديمقراطيات غير يقينية»

أحدثت دراسات أودوبيل وشمير من جهة، ولير وستيد، ودراسات شيفورسكي عن الانتقال من جهة أخرى، قطعاً مع المقاربات اليسوية ووسطية أسي تشدد على نهج الماكرو اجتماعية. كما شدد دي نائب على مهارة أو «صناعة الديمقراطية» متوصل إلى «اتفاقات متفاوض عليها» بين سحب الحاكمة وسحب المعارضة انطلاقاً من لتجربة الإسبانية، وتحويل اللعبة بين اسحب الحاكمة إلى معاداة لعبة غير صفرية (A Positive Sum Game)، في حال اتباع الحظوظ الصحيحة في عملية الانتقال «صناعة الديمقراطية هي صناعة التحامات».

أدرك لاحقاً مشروع الانتقال أن بهار الحكم السلطوي قد ينتهي إلى تأسيس ديمقراطية أو إلى تأسيس نظام أكثر سطوة من سابقه وقد انتهى إلى نوع من الارتداد والتناوب على السلطة بين حكومات محتففة تمثل في توفير حلٍّ مستقر لمشكلة تأسيس السلطة السياسية كما يمكن أن تدهور الانتقالات إلى موجهات عيئة تصح في لطرق أمام أنظمة ثورية تقوم بعبارة تتجاوز المجال السياسي⁽³⁵⁾

مجمع لناخين في هذا المشروع (وفق مؤلفي المجلد الرابع الذي يحمل استنتاجاته) هو فهم مشتركه تروم تأسيس نظام ديمقراطي مدبل من السلطنة. أما الأمر الثاني الذي اتفق عليه جميع لناخين فمدحق بالأول،

Suzanne von O'Donne & Schmitter, «Democratic Transition: A critical overview», *Issues & Studies* vol. 5 (34), no. 4 (1999) pp. 38-137 accessed on 30 2020 at <http://biu.org.il/2022>

O'Donne & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p.

(35)

وهو ضرورة الإمساك باللايقين الاستثنائي لعممية الانتقال وثمة مشرك ثالث اتفقوا عليه وهو أنه في حالات الانتقال لا يمكن الاعتماد على سى لاقتصادية الاجتماعية ثقافيه المستقرة سبباً وحده في تحليل استراتيجيات الهويات السياسية للسلطة والمعارضة، وأن المسائل السيوية نقل تأثيرها، ليس عمومًا، بل في مرحلة الانتقال تحديدًا وتسمى هذه المراحل المعصلة التي تزد فيها قوة الفاعل الشرعي وإرادات⁽³⁶⁾.

في نمادى، كد الانتقال من نظام سلطوي يأتي بعد هزيمة عسكريه، أو احتلال عسكري من دولة ديمقراطية لمد مد سود فيه حكم سلطوي، لكن في مسعات القرار نمادى، شأ نموذج حديد يطلق من الانفتاح من أعلى. صحيح أنه يستحيل تجاهل المثل اليوناني في قرص والمثل لأرحتي في حرب حرر الفوكلامد (1982)، لكن عمل المثل العسكري سم بكر مصرًا في احالات الأخرى التي بحثها المشروع والذي شكّلت فيه إصنأ سثناء حيث أذت دول الحلفاء هك دورًا مفتحيًا، وشكّلت البرتعل أيضًا، في رأيي. استثناء جرتب لأ الهزيمة في المستعمرات في أفريقيا كان عاملًا أساسيًا في الانقلاب العسكري على الحكم السلطوي لكن، حتى هك، كما نيل فصل كيبث مكسويل عن سرتعال³⁷، قامت عوامل وصراعات محبة بدور رئيس في محر انطدم عن لدفع عن نمسه في وحه تحرك مجموعة من انصباط الصعد. وفي جمع احالات الأخرى كان الدافع وراء الانفتاح محبًا، مع وعود عوامل دوية وقصادية وأيديولوجية، د عملية شوء الديمقراطية هي عملية مركبة يشارك فيها دعلوب كثيرون، خلاف لعمية إسقاط الديمقراطية التي قد تتم بمشاركة عدد قليل من المتأمرين⁽³⁸⁾.

Ibid., pp. 4-5.

(36)

Kenneth Maxwell, «Regime Overthrow and the Prospects for Democratic Transition in Portugal and Southern Europe», in O'Donoghue, Philippe, Schmitter & Laurence Whitehead, eds. *Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe* vol. Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 109-137.

O'Donoghue & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 18.

(38)

لا يوجد انتقال من النظام السلطوي لا تكون بدايته، بشكل مباشر أو غير مباشر. انقسامات مهمة في النظام نفسه، بحيث يبرر شرح بين المعتدلين والمتصلبين هذا استنتاج ناحتي المشروع. وتشكل الرريل وإساي مودحين لعلاقة سسية مباشرة بين عامل الانقسام وتحويل ديمقراطي؛ فقد جاء قرار الترة من أعلى المستويات، في مقابل معارضة سياسية ضعيفة وغير منظمة المرتغال هي حنة ثانية قدم فيها العسكر بالافتتاح على يدين وصدا إلى الحكيم، واصطرتهم حركة شعبية واسعة إلى الترة والدمقرطة في ب أفا هي البوند وبرو والأرحتين (بحو عام 1970)، فقد كان قرار الافتتاح متأثراً بوحود معارضة سسية مدنية. ومع ذلك، وقعت انقلابات عديدة وأعمال قمع وتصفيات في الحكومة والقوات المسلحة قبل أن يسيطر المعتدلون^{٤٩}. وتوحد حالات أخرى بالطبع تقع في الوسط بين هذه الحالات الثلاث

في حنة ووحود معارضة قوية تحاول الانتفا بالتعنة الشعبية. يمكن الوصول إلى انتفا سمي بالتفاوض والحوار إذا انقسم النظام لكن قد لا يكفي ضغط المعارضة لتغير النظام، إذا حافظ، لأخير على تماسكه وقهرته على القمع، فيشأ حينذاك الاحتمال أن يصبح اراع مسلح وثقة حالات تكون فيها المعارضة ضعيفة، ويكون أداء النظام راحاً وثقة بنفسه مرتفعة في مثل هذه الحالة من صعب حصول الانتقال، وإذا حصل فيكون محكوماً بالقواعد التي يصعبها النظام نفسه في أي حنة، وشك في عدم. عدم يأتي لانتفا بمادة من النظام، يكون قدراً على صط يقدغ الترة والدمقرطة والسطرة عسهما وعندها تحتفظ لقوى السياسية الاحتماعة التي تدعم النظام السلطوي بدور دعل، وتتوفر لها فرص أكبر في الانتحانات المقبلة

كانت عملية الانتقال في سرائل تدريجية، لأن النظام السلطوي حافظ شكياً على مؤسسات النظام الديمقراطي السابق مثل البرلمان وغيره، وحررت في طلة انتحانات مع صط لمرشحين من أعلى، وظلت الانتحانات على المستوى المحلي منظمة وعدم حصل أول انتفا في عام 1972 ثم

انتخابات 1974، تحكّم المصم فيها. لكن ورن المؤسسات التمثيلية ودوره
 اردد باستمرار، وبمثلت أحزاب مُعاصرة في البرلمان، كما وصت إلى
 بعض الماصب لرسمية لكنها خربت حتى عام 1984 من فرصة المافسة
 على أعلى الماصب اتصدية إن معظم الحالات الأخرى التي حلّتها مشروع
 الانتقال كست مختلفة عن لبراريل، لم تكن تدريجه إلى هذا الحد، ولم تكن
 المؤسسات قائمة، بل يجب أن تُبنى بعد الانتفا الديمقراطية

يسود في حالات الانتقال خوفٌ من الانقلاب عسكري تنهضة تحارب
 سلفه لكن، باستثناء بوليفيا وتركيا، لم يحصل انقلابات عسكرية في أثناء
 التحولات في الحالات التي دُرست ومع ذلك، حذر شمير في الفصل الحاصر
 به في المشروع أن لافتح وأنشئة واحفص تنكفة العمل السياسي وما
 يترتب عليها من رديد التعتة الشعبية والتنسيس على مستوى القواعد شعبية
 اللدين يرفعان نُشرة، وقد يدفعان بعض فئات اسرحورية إلى انمسلك بالنظام
 السطوي، إما لأنه عرر بطور الرُسمالية، وإما لأنه قادر على الصمود⁴⁰ وقد
 تلقى الترحوارية وهذات فئقة من انطقة بوسطى في بأيد انقلاب عسكري إذا
 وجدت لها عناصر حبيفة تمس إلى مثل هذا الحذر في الجش⁴¹

ثمة معصية كسرة تتمثل بتصدده العادة الانتقالية والمحفسة على الماصي
 مع الحاجة إلى دمن الماصي في لحالات التي يؤثر فيها فتح ملفات سببية في
 المصلحه الاجتماعية؛ أي في الحالات التي رُكبت فيها جرائم شعب وهذا
 يعني أن الحاجة إلى سيدن لُماصي أو إلى سوية الأمور بشأنه سرر وبلح تحديدًا
 في الحالات التي يصعب فيها العفران أو السيان نسب حجم جرائم التي
 ارتكها نظام اسطوي، ولأن الذاكرة م زالت حية في لأدهن كما أن لاتفاق
 بين سحب على دمن الماصي وقد يبدو غير أخلاقي بسسه إلى الجمهور ونشر

⁴⁰ Ibid. p. 27. Philipps C. Schmitter «An Introduction to Southern Europe: Transitions from (40)
 Authoritarian Rule: Italy, Greece, Portugal, Spain, and Turkey» in J. O'Donnell, Schmitter & Whitehead
 (eds.), vol. 1, pp. 3-10.

⁴¹ O'Donnell & Schmitter (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. 4, p. 27. (41)

هذه «الدوامة» من دون أن يرؤد أحدٌ من الدحشيين المشروع بحلِّ لها⁴¹ ومن الواضح أن مسألة المحاسبة والعدالة الانتقالية تُحلّ وفق شروط كل بلد، بحيث ترحح مصالحة بحاج ساء النظام نديمقرطي على دافع الانتقام، وبحيث يكون هدف العقاب، إذا أقرته محكمة خاصة أو هيئة شكّلت لهذا الغرض، تثقيفياً بهدف إلى تعزيز الثقافة الديمقراطية، واحترام قيم مثل حياة الإنسان وكرامته وحرية.

بحر نقال مثقي عندما لا يكون النظام قادراً على الاستمرار في قمع المعارضة وعندما تكون الأخيرة غير قادرة على إسقاطه ولا يُتفق على مثق إذا ددرت إلى الإصلاح أطراف من أعلى وصلت قدرة على سيطرة على يقاعه الميثاق هو في الواقع انتقال إلى الديمقراطية بأساليب غير ديمقراطية، باتفاق يحوي بين قوى سياسية خلف أبواب مغلقة⁴² ويعيدنا بحث الميثاقية إلى روسو الذي يتحدث عن السويات بين القوى السياسية في الحكم والمعارضة على نظام سياسي بديل، حيث لا توجد أي قوى سياسية قوية إلى درجة أن تعرض مشروعها «لمثالي» ولا يبقى لديها خيار غير البحث عن ثاني أفضل حل وقوله إذ وحد وقدمت التجربة الإسبانية النموذج لمثل هذه السوية، حيث عبر ايمين عقد الميثاق حصوة إصلاحية، في حين عبر اليسار ثورياً، وتعايش الطرفان معه.

توصل إلى الميثاق أحزاب وقوى سياسية، فيحدد ميثاق نفسه حدث واحدة الخيارات السياسية، ويورع مدافع بين أطرافه، ويقيد مشاركة قوى

Ibid. p. 30

(42)

عندئذ يمكن هوغو أهر مسألة الضبط هذه وعبر أن ما نصيب عنه دساتير الديمقراطية البرية مهم مثل ما تصرح به فقد روسو يعرض أن نصيب الدساتير عن الشروح الكثرى ويرفض بنسبها مثله نصيب عملية الانتشار عن الوضوح مع لأنظمة استثنوية الدساتير Stephen Holmes *Powers and Constraints On the Theory of Free Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), p. 209

Ibid. O'Donnell & Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* vol. 4 p. 38 (43)
Jerry Lynn Katz, «Petroleum and Political Power: The Transition to Democracy in Venezuela» in Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds) *Transitions from Authoritarian Rule Latin America*, vol. 3 Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986 pp. 196-218

سياسية لم تشارك في توقيعه. لكنهم يتمتعون على تحسب التدخل العسكري والتعنت الشعبية. وثمة حملات يقومون بتقسيم سلطة في ما بينهم في المرحلة الأولى. هنا نشأ تجمعات بحوية تعتر عن أحزاب وقطاعات، والديمقراطية الناشئة هنا هي الديمقراطية التوافقية، فهي أيضًا نوع من الميثاق⁽⁴⁴⁾.

إذا تحول الميثاق إلى توافقية من نوع المحاصصة الدائمة، فإن صعود الفردية والعممة واقتصاد السوق في الدولة المتقدمة يقوّض قدرة قادة الأوليغاركية التوافقية على السيطرة على سفوك أتباعهم ومصوتين لهم كما يتحرر أعضاء الاتحادات من التبعية للأيديولوجيات أو الطوائف ونشأ جماعات جديدة عذرة للمشروع التي كانت ستس في القيم بالميثاق عمثلاً، قد يتطلع المواطنون إلى تحاور الديمقراطية التوافقية (وهي نوع من الديمقراطية المحدودة) إلى المواطنة بكمية وحكم لأغلبية وربما تكون هذه الأمور مصوصة عليها في العيون والدسور لكنها تُدفع عادة في الإحصاءات لفسدية أو البيروقراطية أو التواطؤ بين القوى التوافقية⁴⁵ في السد يمكن عتد اتفاق الطائف (وثيقة القوى الوطني السدي 1989) بعد الحرب الأهلية توفيقاً إذا عدل محاصصة الطائفة القائمة، لكنه أقر أيضاً الانتقال إلى نظام ديمقراطي غير طائفي. لكن القوى الطائفية تواطأت على ابرعم من حصوماتها على دول هذا السد الذي يذكره بعض المثقفين، وتجهل الانتفاضات شعبية في إعدته إلى ذكره رعماء الطوائف وشركات الربوية والاسترتاب من حولهم

بمعرض أن تكون موائيق توافقية تعرض الاتفاق على قواعد ديمقراطية، ويسر تعرض لتوصل إلى ديمقراطية توفيقية وهذا هو واقع الحال في معظم حالات الانتقال الميثاقية.

رأى الباحثون في المشروع أن جميع الانتفاضات غير الميثاقية التي حصلت في أميرك الجنوبيه في الماضي سفتها عودة اسلطوية، ما عدا حالة

O'Donoghue & Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule*, vol 4 p 41

(44)

Ibid. p. 42

(45)

واحدة هي حدة كوستاريكا وكانت التحولات في المرحلة مبرامة بكتابة المشروع، في بيرو وبوليفيا و لاكو دور والدومينيكان، من دون ميثاق اقتصادي أو سياسي، وبدأت عملية الترسيع فيها أقل وثوقاً من جنوب أوروبا، ولاستثناء هو سراريل، حيث تم التوصل إلى ميثاق عسكري وميثاق سياسي واصحح وإن لم يكونا معليين.

استنتج الباحثون في المشروع ضرورة التوصل إلى ميثاق اقتصادية يعرض ترسيخ الديمقراطية، وفي الوقت نفسه صعوبة التوصل إليها في مرحلة الانتقال والحاجة داحمة عن ضرورة اتخاذ خطوات اقتصادية صعبة في بعض الحالات كشحة للإرث لاقصادي السيئ الذي تحفقه الأنظمة لسلطوية والحاجة إلى اتخاذ خطوات قد تضرّ بمئات واسعة، ومن ثم فمن مفصل الاتفاق عليها ولذلك رأى آخرون أن لأفضل أن تتخذ بعد ترسيخ الديمقراطية

عريضاً، في رأيي، لم تُدرّك لخطوات مثالية بين حدة النظام الحاكم والمحب المعارضة في الحائسين المعروفين، وهم بوس ومصر لكن ما كان مطلوباً في مصر ولم يحصل هو ميثاق من اقوى المعارضة للاتفاق على طبيعة النظام، بما في ذلك نقطة مهمة مذكورة سابقاً وهي رفض تدخل الجيش أو اللجوء إليه لحسم الخلافات

ثم تميز جميع لانتقالات بظفرات داحمة عن انتفاضات شعبية، فم تشهد ذلك التجربة الإسبانية، أما في البرتغال فشلت ثوره شعبية واسعة وعموية بعد انقلاب 1974 تميزت بالحماسه وانتصار من اشعبي وتمكنت حركة القوات المسلحة من استخدام هذا الاحساس العموي في خدمة أحيدة التحول الديمقراطي وعرفت الأرحنين لخطتين من التحركات شعبية الواسعه ضد الحكم سلطوي في عام 1969، وتحزّب أقل كتلة بعد حرب البوكالاند عندما ساد شعور بمكايه التعبير وهي فرويلا في عام 1908، شلّت لإصرات الدولة وأحبرت الرئيس على تسليم السلطة، كما شبت انتفاضة شعبية كبيرة في سبعينيات القرن الماضي ونوقع باحثو لمشروع أن يحصل مثل هذا في

تشبيهي^{٤٤}، ونبيّن لاحقاً أنه تقدير خاطئ، فقد جاء الانتقال الديمقراطي في تشبيهي بالإصلاح من أعلى و لانحداب ومن دون انتصافات شعبية

حين يسيطر النظام لحاكم على عمدة الانتقال، فإن نظرية التي تُحدثها فيها انتصاف شعبية تكون أقل احتمالاً وأقل قوة إذا حصت، ويقل الضغط لتجاوز مرحله لتُثَرِّل (الافتتاح) إلى الديمقراطية، وتتضمن ديمقراطية في هذه الحجة عناصر أولئك الحركة ويحار الباحثون في أثر الانتصافات الشعبية، فتراخى احتمال الانتصافات الشعبية بقدر من احتمال الانقلاب العسكري لكن في المقابل، حين يكون حرك الشعبي متسعاً جداً وقوة جداً تتردد الصراط في القيم بعلامات عسكري قد يؤدي إلى صدامات واسعة. لا يمكن السبق بالأمر بواسطة قاعدة عامة، فلا بد من معرفة ظروف البلد، وثقافة القوات المسلحة وتاريخها. وقد نتجح الانتصافات الشعبية في دفع لتحويل إلى أبعاد مما رعب أصحابه في البداية. فيكون لها شأن حقيقي في الانتقال شرط ألا تتدخل القوات المسلحة صدها، وأن لا تدفع الانتصافات الشعبية بعنصرية لمعارضات السياسية إلى انتطرف إلى درجة رفض التسويات واستدرج في الانتقال

من ناحية أخرى فإن فرغ السحرة عن الديمقراطية بعد الانتقال، وأقصد سد الأوهام لمنصحة بشأنها وكأنها علاج لجميع لمشكلات، يحلف حبات، فترسح الديمقراطية لا يتي كل ما طمحت به الجماهير ومن أهم نتائج الانتصافات الشعبية الكبرى، عادة، الدعوة إلى الانتخابات وفي الانتخابات تتر الأحرار، حتى تلك التي لم تقم بدور مهم في الاحتجاجات الشعبية. ومن يقود الاحتجاجات الشعبية عتاً، إذا كانت ثمة فيده أصلاً، هي تنظيمات أو اتحادات نشأت في أثناء الحراك نفسه. لكن العملية الانتحافية تعيد الأهمية إلى الأحرار ودورها وحتى لو نشرت موقف شعوية ضد الأحرار والسياسيين في مرحلة الاحتجاجات الشعبية، فإن الأحرار هي التي تحتطف رمام المبادرة بعد انحسار الحراك الشعبي لأنها ممأسسة ومنظمة وقد تقرر الاحتجاجات بظلمات جديدة، لكن قلما يحدث ذلك

في مرحلة المسودات بين الأحزاب لمعارضة وقوى السلطة الإصلاحية يدور صراع على الإجراءات وقرارات التي تنظم الديمقراطية، حيث الاتفاق عليها ضروره قصوى. وحلاف لديمقراطية الكلاسيكية لأثنية التي قامت على إجماع مجلس مواطنين، وحلاف أيضاً لطرية البرابرة ديمقراطية التي تأمست على افتراض أن المواطنين الفاعلين والواعين (وهو أقلية من السكان) سيتحدثون ممثلين عنهم حاصعين بمحاسنتهم، فإن بصريات الديمقراطية المعاصرة تنقي عبء الاتفاق على كهل محب لأحزاب والسياسيين المهمين الذين يتفقون في ما بينهم؛ ليس على قصدي أخلاقية أو أدبولوجية، بل على الإجراءات ومعانيها ويتوافق هؤلاء الممشون على لتداس بطريقة تجعل من يحصل على أغلبية الأصوات يمارس سلطة ساسية مؤقتة بطريقة لا تمنع الأقلية من الحصول على أغلبية في المستقبل و لذين يحسرون الانحدارات في الحاضر يقبلون سلطة الفائزين باتحاد قرارات مبرمة مصل أن يُسمح لهم بأن يصوّابى السلطة وأن يتحدواهم بقرارات في مستقبل⁴⁷.

بعد من الضروري أن نسلح هذا مشروع الانتقاد كان مشعلاً بالانقسام التاريخي بين اليسار واليمين في أوروبا وأميركا لاتينية (وهو شرح مختلف تماماً عن الشرح في العالم العربي وأماكن أخرى من العالم). فوق المشروع، كدت جميع لاتصالات السابغة لديمقراطية شرطاً و حدّاً أساسياً يقيّد الفاعلين⁴⁸ من غير المسموح به قتل «العدو في لغة الشطرنج» هذه، وهو في هذه الحالة حقوق الملكية لبرجوازية وغيرها من الممكن اتحاد إجراءات اقتصادية مهمة مثل توسيع القطاع العام، لكن «تجمع قتل العدو». وهو مشروع الانتقال، محب أن تفهم ذلك لأحزاب اليسارية إذ أردت أن تقوم بدور في الصدام نديمقراطي، والسبيل هو محاربة نأر نحول إلى حرب هدمية. والفيد الذي تابع للأول وهو «يحظر أحد الممكة» أي المنس بالفوات المسلحة⁴⁹، أو تقيدها في مرحلة الانتقال إذا كانت القوات المسلحة حامية

Ibid. p. 59

(47)

Ibid p. 69

(48)

لحقوق التنقيذ الأول ومرايها، فلا مجال لتهديد وجودها المؤسسي وممتلكاتها وأهميتها، فيؤدي ذلك إلى انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية وسوف يرى أن الشروط في حالة العالم العربي لا تختلف على عدم المس بالقوات المسنحة أما بالنسبة إلى الشرط الأول فهو من حارج السباق. فببست المسكة الحاصلة موضوع الصراع السريحي بين الأنظمة والمعارضات، ولا يدور الصراع الرئيس بين اليسار ويمين عليها. وكان عنوان الانتفاضات الشعبية الثورة على الاستبداد والفساد أما بخصوص المحدير فسبق أن أشرب إلى مسألة خوف قطعات واسعة من عرض نمط حياة محدد عليها، أو استخدام الدولة لفرص تصورات محددة لتعقيد الدببه كما أن التنوع والاختلاف قد يثير مخاوف من تفسير حكم الأكثرية بوصفه حكم الأكثرية الطائفة أو لإثارة

بعد أن تنتهي المرحلة الانتقالية، وبعد أن يتعلم المواطنون التسامح مع تنوياتها، حينذاك يمكن توقع أن تُنتج الديمقراطية السياسية وعيًا بالمصلحة المشتركة، وشكًا متبادلًا أقل في العايات والأفكار والمثل أي إن الثقة المبادلة بين المواطنين والأحزاب ليست شرطًا مسبقًا للديمقراطية بل هي نتاج لعملية ترميخ الديمقراطية.

عمومًا، يتألف الانتقال من العدم لسلطوي إلى الديمقراطية (ولا تؤدي جميع الانتقالات إلى الديمقراطية كما أسلف) من صيرورتين أساسيتين السربة بالصلاح، وهي عملية انصاح وعادة تعريف الحقوق وتوسيعها، وتؤشر إلى بداية الانتقال، ولها تبعات واسقاطات تحدد أفق الانتقار والدمقرطة، ومدؤها المواطنة، وهذا شمل الحق في أن يُعامل الإنسان باعتباره مساويًا لقية المواطنين في ما يتعلق بحقه في لإسهام في صنع الحيارات الجماعية، وحصول مقدي الحيارات الجماعية بقانون، وقابليتهم بتعرض بمساءلة والمحدسه²² والمقصود هو المساواة بشأن الحق في امشاركة في صنع الحيارات الجماعية، بالاسحاب وبعرها، وتحمل مسؤوليتها بالديمقراطية تقوم على المواطنة، وليست ادمقرطة لها غير عملية تطبيق فواعد الديمقراطية

²²ibid. pp 6-7

وأجرائها، وتعميمها وفي جميع تجارب التي فُحصت سقت عمية البرنة الديمقراطية، ما عدا في حالتَي استرعا ولبوان، حيث كان الانتقال سريعاً، فترامت البرلة مع الديمقراطية لكن حتى في هاتين الحالتين، كان من الضروري لبرلة الحقوق المرددة ولجماعية قبل عقد إنتخابات، وقبل تمثيل لمصالح المختلفة، وقبل تعريض السلطة التنفيذية للمحاسبة والمساءلة^{١٠}، فهي شرط لأداء المؤسسات الديمقراطية وظيفتها.

ثانيًا: مسألة إجرائية أم مسألة جوهرية؟ تأثير دراسات الانتقال بالصراع بين اليسار واليمين

ننقل إلى شيورسكي لدي سبق أن تصرف إليه في سياق مراجعة أفكار ليسيب، وفي نقد بصرية لتحديث، وهو الأكثر مثارة وتماسكًا منهجيًا من بين منظري الانتقال، مع أنني لا أتمق مع تعريفه الاحترالي للديمقراطية، على مذهب روستو وليسيت وقبهما شومستر، باعتداه آلية انتحائية تحجب الصراعات وحسم مسألة السلطة دوريًا وسديميًا.

تتخصص فكرته في الانتقال في أنه يبدأ بصراعات وبثورات في داخل النخبة الحاكمة ومع نخبة المعارضة، وربما يصل قسم من النخبة الحاكمة إلى فدعه بأنه من أجل الحفاظ على مصالحهم أو حرء منها بفصل تقيم بالإصلاح، وتتوصل إلى تسوية مع المعارضة، ولاتفاق على قواعد لعبة جديدة تضمن هذه المصالح، حتى ضمن مشاركة السلطة مع الأحرار، أو بتناع نظام تداول سلطة سميًا لكن قد يحصل ذلك أيضًا صدر عنه اقوى الحكمة بعد هزيمة في حرب مثلاً، خارجية أكدت أم حرًا أهديه، أو نتيجة لأزمة اقتصادية يشأ عنها بقسام داخلي، أو نتيجة لانتصار القوى المؤيدة للديمقراطية من بقاعدة في انتخابات يادر إليها العظم في إطار الإصلاح ولم يتوقع أن يحسره في مثل هذه الحالات، تعتمد عملية الانتقال للديمقراطي على وجود نخبة في المعارضة وسلطة مدرة على التقيم بمساومات وحلول

وسط وعيها وقد فسرنا اسعص بأنها تعني عدم الحاجة إلى قوى ديمقراطية، أو إلى وعي ديمقراطي، كما فُسر روستو أيضًا وفي رأيي، يتوقف الأمر على ظروف البلد ومسوى وعي شعبه، قد يكون سبب عدم بوض لـحب إلى تسويات بالمساومة وجود استقطاب أيديولوجي يفضل فيه الحب السياسي الانترام لأيديولوجي على التسويات، ولا نذكر أن التسويات الديمقراطية تحمط لها أيديولوجيتها شرط ألا تفرصها على الآخرين، كما أن النقاش في شأن طبيعة اسويات بين الأفرقاء يحتاج في كثير من الحالات إلى ديمقراطيين مثابرين ودرسين على صوعها⁵¹ في أي حال، ثمة في رأيي حاجة إلى ديمقراطيين بالحد الأدنى، بمعنى الاتفاق على الإجراءات الديمقراطية والالترام بها إن رفع الالترام بالإجراءات الديمقراطية فوق الالترامات الأخرى هو الحد الأدنى المطلوب في تعريف الديمقراطي ومن الضروري توافر هذا النوع من الديمقراطيين في عملية الانتقال.

لا توجد في الديمقراطية نتائج مضمونة وانتصار قوة اجتماعية سياسية في مرحلة ما لا تضمن أي انتصارات مستقبلية أم الدكتاتورية، وعلى الرغم من تعسفا وصعوبة، نتسؤ بما ستقدم عليه، فإنها لا تقل دلالات بشأن مصبح احكام ولهد، فإن عملية الانتقال نعطي العنة إلى الديمقراطية لراسحة عندما يستعد احتمال تدخل قوة ما بتغيير نتائج العملية السياسية بديمقراطية⁵²

الديمقراطية هي عملية. حصاع جميع المصالح للمفسر، وعملية مؤسسة للأيقين؛ ليس بخصوص الأفراد والجماعات الذين سيحتنون مواقع في السلطة بحسب، بل بالنسبة إلى سبحدات البسطة أيضًا ومن هه، فإن الانسب إلى الديمقراطية سبامية نتبع فرضًا وبسب حتميات⁵³. إنها لحظة يكون حهر

Gerardo L. Munck «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule» (51) *Perspectives on Politics* vol. 9, no. 2 (June 2011), pp. 333-335. accessed on 3-3-2020, at <http://dx.doi.org/10.1017/S1539356311000389>

Adam Przeworski «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts» in Jon Foster & (52) Rune Slagstad (eds.) *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press 1988), p. 62

Adam Przeworski «Some Problems in the Study of the Transition to Democracy» in (53)

النظام استطوي قبلها قدرٌ على التحكم في السطح، ولا يعود بعده أحدٌ قدرًا على التحكم فيها، وتتقل السلطة من مجموعة من الناس إلى مجموعة من القواعد يحدث لا تتقار إلى ديمقراطية ها إذا اكتمل شروط 1 تمكث النظام استطوي 2 الترام جميع قوى سياسية المؤسسات الديمقراطية بوصفها إطارًا تنافس في داخله لتحقيق مصالحها بحيث أن تنفع القوى المختلفة التي تحتل صد النظام الاستطوي بأن نشد تحقيق مصالحها في إطار عددي، وليس مصنوعًا منها السحلي عن هذه المصالح. لذلك، فإن اتصال من أجل الديمقراطية هو اتصال على حثين هم تمكث النظام الاستطوي من جهة، وبناء الشروط اللازمة لتحقيق مصالح جماعة أو احرب أو نير العشار في هذا اتصال في المستقبل حتى في الصراع مع حثاء حثين من جهة أخرى ومن ثم، فإن مهمة الديمقراطية هي تأسيس تسوية إحرائية بين هذه القوى المختلفة صد نظام استطوي إنها تسوية يمكن من خلالها أن ينسج كل من هذه القوى مصالحها وبنائها في إطار مؤسسات ومن دون هذا النوع من التسوية يشأ صراع حثيد بين هذه القوى يُجهر فيه على الأضعف فيها، ويقوم نظام استطوي جديد، لذلك فإن المؤسسات هي الحل لمسألة الديمقراطية ومع أن هذا الحوار يبدو سطحيًا، فإن المقصود بالتوافق على المؤسسات هو تسوية إحرائية وليس الاتفاق على الموضوعات جوهرية^(٥٤) وهذا، أعتقد أن شيفورسكي يتفق مع جون رولر (John Rawls) (1921-2002) الذي لا يذكره أي من سطري لانتقال، والذي يتحدث عن الديمقراطية بوصفها تسوية إحرائية واتفاق على قواعد اللعبة من دون أن يتناول أحد عن أفكاره أو أيديولوجياته أو عثائه، وحثه في مدارس الحريات وشدن استعادة من دون لمس بحرية الآخرين

هذا يُطرح التسؤل: هل مسألة الحقوق وحرريات والتسويات هي أيضًا مسألة إحرائية أم جوهرية؟ وعلى طريق روستو في استعادته الاتفاق على

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds), *Transitions from authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 4 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 47-63.

Przeworski, «Democracy as a Contingent Outcome of a Process», pp. 63-64.

(٥٤)

المبادئ عند توافق على القواعد والإجراءات، كتب شيغورسكي أن التسويات في النقص الجوهرية غير ممكنة لأنها لا يمكن أن تكون مبرمة وهو يقصد بذلك التسويات على مصامير اسرامح السياسية، كمسألة الصراخ. فعندما يعود حزب سياسي قد تنصل من مثل هذه التعهدات وعصّل برامحه. وإذا لم توفر ثقة مبدلة، فإن الطرف الآخر سيقدم على تسوية في أمر جوهرية لأنه يحشى ألا يلتزم بها الطرف الثاني. والاتفاق المسبق على النقص الجوهرية أمر غير ممكن، ومصوب هو تسويات تتفق فيها على مؤسسات التي تضمن في المستقبل الالتزام بالاتفاقات، وتضمن أن أي أعلىة بحكم لا تستطيع أن تتجاوز منطقاً معيناً متفقاً عليه.

مرة أخرى، سؤالي هنا هو هل حقوق والحريات هي مسألة مؤسسية، أم هي من ضمن المسائل الجوهرية التي لا يجوز لاتفاق عليها؟ فعصّل نلداان العربية واحدة، استقطان دينياً عميقاً شمل فصاي الحقوق والحريات، وهذه لا تحلها تسوية إجرائية، إلا إذا أدخلت الحريات ضمن الإجراءات وفي رأيي، لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمة ضمن التسوية الإجرائية لأي نظام ديمقراطي مقل، أو إضامها إذا لزم الأمر، تماماً مثلما رأى باحثو لاتنقل أن التسوية مع اليسار تطلت نازيه عن مواقف منعقة بالمكينة الخاصة، وهو نازل جوهرية وليس إجراءات هكذا يجب أن يتناول من لديه أيديولوجيا ماقصة للحريات المدنية والسياسية عنها ويطمس الآخرين إلى أنه نر يحرصه في السياسات إذا فاز في الانتخابات

أورد شيغورسكي مكث مدقته التدرجات التي يجب أن يقدمها اليسار لتثبت أنه «صالح للحكم»، أي أنه لا يهدد لنظام لاجتماعي لاقتصادي القائم هذا، فعنه الحرب الاشتراكية في إسبانيا حين وصل إلى الحكم بقيادة فبب عوراليس، وهو بدوره ما حصل لحرب نعمال في بريطانيا حين دخل الحكومة في عام 1924 وبهذا معنى، فإن لاتنار يصع اليسار في «دوامه»، لأن الديمقراطية تصبح ممكنة ضمن تقيد التحولات الاجتماعية والاقتصادية

وتحديد مبادئ⁽⁵⁵⁾. فما عدد ممكنًا تحقيق ما اعتقد ماركس أنه يمكن أن يتحقق بالديمقراطية، وهو أن تكون الديمقراطية حصرًا إلى الشيوعية. وفي حالة الدول العربية، لا يجوز أن تكون ديمقراطية حصرًا، لما نسميه بحركات الإسلامة حكم الشريعة، بتفسيره هي لحكم الشريعة، مثلما لا يجوز أن تكون الديمقراطية حصرًا لانتخاب حزب فاشي علمي، غير مترم ديمقراطية ولا يحترم الحقوق والحريات ولهذا لا بد من أن تتضمن التسوية الديمقراطية بعض المبادئ غير الإجرائية.

إنّ مدافع إلى الدخول في تسويات مؤسسية لدى القوى المختلفة هو القناعة بأنه لا يمكن الانتصار على الظروف الأخر بالصراع، وأن التسوية هي ضمان أفضل للمصالح فهي لا تضمن جميع المصالح، بل تضمن لأمن والاستقرار والتسوية جوهرية على نحو غير مباشر، بمعنى أن الجماعات تدخل فيها باعتبارها إطارًا وعدًا لتحقيق مصالحها. إن الأمر الأهم في عملية الديمقراطية هو الضمانات، ويمكن أن تكون الضمانات مؤسسات⁽⁵⁶⁾. لكن التحرر المصرية عربًا تشد أن مؤسسات الديمقراطية لا تضمن ذاتها، وأن الجيش يحب أن يلزم بها، وكذلك الأجهرة الأمية.

تتطلب التسوية المؤسسية ثلاثة شروط¹ أن يكون للمؤسسات تأثير في نتائج بصراعات² أن يؤمن أطراف الصراعات الذين أصبحوا شركاء في التسوية بأن للمؤسسات مثل هذا التأثير³ أن في الإمكان إنشاء المؤسسات التي تمنح أمرًا معقولًا للقوى السياسية⁴ وأصبحت شرطًا رابعًا هو تترام الجيش والقوى الأمية بالمؤسسات.

بموجب مشروع دراسات الانتقال، تُطلق عملية الانتقال نشاطًا اجتماعيًا سياسيًا ثقافيًا واسعًا يتوخى الخروج العمل إلى الشارع من مطلق أن مطالبهم الاقتصادية بصعب تحقيقها من دون حقوق سياسية ويُعسر لعقد الأكثر فطرة

Ibid., p. 30

(55)

Ibid., p. 64

(56)

Ibid., p. 66

(57)

على السطيم. كانت هذه هي الحال في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين، وفي إسبانيا والبرازيل وبولندا في نهاية القرن العشرين^{٥٨}. وأدرك مرة أخرى أن تحليل شيغورسكي مثل تحليلات أودونيل وشميتز عن أميركا اللاتينية وحول أوروبا، تطلق من صراع تاريخي بين اليسار واليمين في هذه الدول وهي جميع هذه البلدان، مثل اليمين، قبل موجة الانتقال الديمقراطي التي تدولوها في بحوثهم، موقفًا داعمًا للدكتاتورية، ومثل اليسار موقفًا رافضًا لها. وحين نشأت حالة الانتقال إلى الديمقراطية، تبين لهؤلاء الباحثين من المراقبة البسيطة أنه في حال فوز اليسار في الانتخابات بعد الانتقال الديمقراطي، يعرض النظر عن برنامجهم، يردد احتمال انقلاب اليمين على الديمقراطية بتحالف مع الحش. أما في حال فوز اليمين، فإن احتمالات الانقلاب أقل، لأن وجوده في الحكم يُطمئِن القوى التي كانت حاكمة ويُقدِّم شيغورسكي أمثلة متعلقة بأحزاب شيوعية (إسباني ونيوبسي) قدّمت تنازلات وحاولت ألا تصدر المشهد السياسي، كي لا تستمر القوى السطوية للعودة إلى المشهد السياسي. ويذهب إلى حد الاستنتاج أن عدم وجود قوى يمينية ديمقراطية كسرة يُصعِّب عملية اتوصل إلى تسوية، ولا سيما إذا كانت إعادة الاجتماعية للنظام القديم صغيرة جدًا، ولا توجد قوى تمثلها في إطار النظام الديمقراطي^{٥٩}. وإذا عثرنا اليمين واليسار ممثلي قوى صفية، فإن الديمقراطية نطل بادرة وغير مستقرة؛ بادرة لأنها تتطلب تسوية حقيقية، وغير مستقرة لأنها تقوم على تسوية من هذا النوع^{٦٠}.

وفق شيغورسكي، يمكن تحصيل مطلق الانتقال والحجرات القائمة في مراحلها المختلفة والشروط التي تصح فيها الديمقراطية ممكنة بالمصطلحات نفسها، أكان ذلك في أوروبا العربية في بداية القرن العشرين أم أميركا اللاتينية وشرق أوروبا المعاصرين. الشروط التاريخية مهمة، وثمة اختلاف بسوي بين النظام الرأسمالي والأصمة في أوروبا الشرقية، ومصطلحات مثل اليمين والرجوعية تبدو غريبة إذا استخدمها في حالة أوروبا الشرقية، حيث اليسار

Ibid., p 73

(58)

Ibid., pp. 74-76.

(59)

Ibid p 80

(60)

الحاكم هو اليمين في الحقيقة، ومن ثاروا عليه هم حيط من اليسار وليمين
الاجتماعيين لكنه مع ذلك يمكن الاستفادة من تجربة أميركي اللاتينية وحروب
أوروبا في تحليل الحالة البولندية في عام 1980 كما فعل شيفورسكي، وعلمهم
حسرة الحركة الديمقراطية في بولندا في حصة^{٦١}

في حالة نقسام لحة الحكمة، بحري الانعكاس بالمعوصات بين قسم
من هذه اللة وقسم من المعارضة، ونصح المسألة مسألة حير سياسي
وقرر صحيح أن حيار الديمقراطية لا يُطرح على نحو واقعي من دون
الشروط بحلمية (كيد الدولة لمجمع عليه)، والشروط التحصيرية (الصراع
والاستقطب)، لكنه قرار أصيل تتحده النحب السياسي في نظام والمعارضة،
ولا يسع مباشرة من هذين شرطين، بل بولد لمصلحه لديمقراطيه من تداعل
عوامل محتفقه تؤدي منه حقه صغيرة من القدة دورًا أساسيًا، وبدعمه أحزاب
واتلافات وجماعات قد تتحالف وتنشق مرارًا^{٦٢} ودوافع الثوب بالتعددية
متعددة حذا، أهمها الخوف من أن الاستمرار في مقاومة التعبير قد يؤدي إلى
حسرة كل شيء، كما أن أصحاب مبادئ معينة يقررون أحيانًا حسر الخطوة بين
مبادئهم وأفعالهم، وقد يتعب المحفظون والإصلاحيون من الصراع بطويل، أو
يحشون حزنًا أهله يحسر فيها الظروف كل شيء، فهكذا رأى مور أن بحرب
الأهنة لإيكليزية ساهمت مكرًا في دفع النحب سياسة الإيكليزية إلى
نحب العف واختبر التدرج لاحقًا^{٦٣}، وهو ما نأمل أن يحصل في دور مثل
الحزائر (وربما سوريه مستقبلاً)، أي أن يؤدي الاستقطب السياسي في الجوة

Ibid., p. 76.

(61)

لمقصود هو نصح فشو المرحلة الأولى من النحب لديمقراطي التي سبقت بالملات عسكري
بعده فوسح باروسكي فقد عذر الوصول إلى مبادئ في بولد قبل التعبير في الاتحاد السوفياتي،
سبب حشيه مور المنصيه في النحب شيوعي من حسرة في بحبات مقبلة، وعده يمكن حركه
النصام المالية من التزل على فكرة لاحتجاب أصلا

Restow, *Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model*, p. 356.

(62)

Ibid., p. 357. Harrington Moore Jr., *Notion Origin of Dictatorship and Democracy*, cited (63)
and reason, in *The Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward E. Schattschneider & James
C. Scott (Boston, MA: Beacon Press, 1993), 966, p. 3.

العقيدة، بعد تجربة العنف والحرب لأهية خلال «العشرية السوداء» في حيز الديمقراطية خوف من تكرار تجربة العنف اسموي معالجة في الذاكرة الجماعية. فلا شك في أن الحب الحرائرة وقدة في التيارات السياسية برئيسة توصلوا إلى امتتاح تجنّب التعبير العيف، لكن لم تتوفر حتى كتابة هذه السطور الحب الحريّة صاحبة لإراده، لتوصل إلى تسويات تتصمّن اتفاقاً على قواعد النظام الديمقراطي وعلى دستور جديد بعد طاحة لرتس الحوثرى عبد عوير بوتيفة (1999 2019) بتدصة شعبية تدور الجيش معها في تحقيق مطلبها الأولى التي حرحت من أحبا أم في سورية، فقد أباد النظام الحب القدرة على اتحد قرارات ممثلة أو هخرها، وأقى على المتطرفين وحدهم من لحة لحاكمه والمعارضة، ثم هتش هؤلاء أيضاً في الصراعات الإقليميه ويحتاح الأمر إلى وقت طويل مثل هذه التسوية إذ لم يقع ضغط دولي حقيقي على النظام بسب الحرائم ضد الإنسانية لني ارتكها

دأت بين كدل أن ما اعتُر في الماضي شروطاً مسقة للديمقراطية بحب أن يُعتبر مستثلاً من نتائجها. ومن ضمن ذلك نمو اقتصادي أكبر، وتوزيع أفضل للثروة، وارتفاع في مستوى التعليم ووسائل الاتصالات وحرية الإعلام؛ فهذه كلها نتائج ديمقراطية مستقرة ويطبق ذلك على الثقافة الشعبية، ومستوى الثقة، والرعة في التسامح مع تنوع الآراء، والاستعداد لتسويات كلها يمكن أن تنمو عبر عمل مؤسسي ديمقراطي متواصل تُنتج قيمًا ومعتقدات ملائمة وتُقدّم أدلة على هد الادعاء منادها أن أعلية ديمقراطية في أوروبا، وأقدم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، وهي كوستاريكا، التي شأت من خلال الحروب، عبر مدينة إطلاقاً. فما اعتُر في الماضي متغيرات مستقلة تُترص أن يصح في المستمل معيرات تدعة لكن من الضروري تصادي لالتلاق إلى الإرادية بدمج شروط الاجتماعية والاقتصادية القائمة في تفسير بوره إردات الداعلين وتقيدده. فالسى لاقصادية والاجتماعية تحدد الحيارات الممكنة، لكنها لا تحدد الحيار العيني الذي يختاره الداعون“

في هذا الإطار، تُدرس العلاقة بين النسي الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات القائمة، وصولاً إلى الحوارات الممكنة وبدلاً من البحث عن شروط مسبقة، يقترح هذا النموذج أن يركز الباحثون جهدهم على المهمات الآتية 1 تيسر كمية سقوط نظم وشؤون نسبي يدي يمكن فيه أن تحري تعاضلات استراتيجية 2 احبار كيف تسهم هذه التعاضلات بدورها في تحديد هل سنشأ ديمقراطية وتدوم 3. تحليل نوع الديمقراطية التي سوف تنشأ وكيف ستأسس⁽⁶⁵⁾

يمكن تمثيل بين الانتقالات إلى لديمقراطية على الحظوظ الآتية: الانتقال بالقوة أو بالتسوية، وانتقالات بادرة السحب الحكمة، وأخرى كت اليد العليا فيها لتعوى السيامية المعارضة وشهدت أميركا اللاتينية لأصاط الأربعة هذه⁽⁶⁶⁾. ويفصل أن يكون هدف دثما هو التوصل إلى مشاق.

يجب أن يشمل أيّ ميثاق تأسيسي جميع الأطراف السياسية المهمة، بما في ذلك العسكر والمدنيين، على شروط تأسيس حكم مدي ويتناول ميثاق قواعد نظم الحكم، وتظيم لعلاقة بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والاحداث الفديه في ما يتعلق بالتمكيه وأنظمة لسوق وتوزيع الفوائد هذا النوع من المواثيق يناول سياسات، وقواعد صنع السياسات. وبعد أن تنقو جميع القوى المتصارعة على المساومة، يمكن البدء في الحديث عن مشاركة سلطة المساومة الأولية تصع الأسس لثققة المتبادله بعد شوء نوع من الألفة بين المجموعات بمجرد القبول بالمساومة ولتعقد الميثاق، يخلق أحواء من التوفيق وقد بصطر المدرسه إلى طمأنة القوى الحكمة التنفيذية بإعداد بعض لأطراف من الميثاق. ووفقا لير كرل، لا تساهم المواثيق في لا تقبل إلى الديمقراطية بحسب، بل هي استقرارها أيضاً، ولُحبت أمثلة من فرويلا عدم 1958، وشيلي منذ وضع قانون الاتحادات في عدم 1874، وكذلك في كولومبيا في عدم 1958⁽⁶⁷⁾

Ibid. p. 8.

(65)

Ibid. pp. 8-9.

(66)

Ibid. pp. 112

(67)

في رأي لاري دايموند⁶⁸ أن الشرط الرئيس للانتقال، في ما عدا الإجماع على كيان الدولة، هو مجموعة محب تعبير بحقوق الديمقراطية من مصلحتها بعض النظر عن السبب وهذا يتوافق مع توجهات أودوبيل وشميتز لكن، لو كانت الدولة فقيرة مثل مالي، حسب رأيهم، فيكون من الصعب جدًا أن نجح، فأي صدمة خارجية قد يهرأركب لعمية بأجمعها. لكن علب ألا يستحق بإمكانية النجاح في أماكن لا يتوقعها حتى لو كانت جميع الاحتمالات صدها⁶⁹ عدد، إذ يرى أن نظرية التحديث تصح لتفسير رسوخ الديمقراطية وليس شوائها وهو كلام يتكرر من باحث إلى آخر من دون إضافة نظرية حقيقة وفي رأي دايموند، ينتهي الانتقد بساطة عندما يتحقق تعريف الديمقراطية لأمدسي والوسط بشيء عدم حكم يمكن الشعب من اختيار حكمه بتحديثات حرة على نحو معقول في بيئة من الحريات بلحد لأدبي والمساءلة والمحاسبة بين تحديثات وأخرى⁷⁰ ومن الواضح أنه لا يمكن التيقن من ذلك بعد حصوله مرة واحدة، وحتى مرتين ومن هنا تنأى أهمية ترسيخ النظام الديمقراطي، بمعنى ألا توجد قوة سياسية أو اجتماعية كبرى ترغب في تغييره، أو تحمل تصورًا عن بديل واقعي منه حتى تسعى إلى تحقيقه

ثالثًا: تلخيص منظري الانتقال استنتاجاتهم بعد عقد

بعد مرور عشرة أعوام على نشر نتائج مشروع دراسات تحول الديمقراطي الأكثر شهرة، لخص شميتز لأفكار الأساسية من هذا الصرع في العلوم السياسية المقارنة في اثني عشرة فكرة، أعدها سائب يمد بالنهي، ومفتوح للاحتتمالات

(68) يمكن عد دايموند من الذين سوا نظرية التحديث من جهة واستنتاجات دراسات الانتقال من جهة أخرى، وقد حاول الجمع بينهما

Larry Diamond et al. «Reconsidering the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* (69) vol. 29 no. 1 (January 2014) p. 9, accessed on 25/2/2020 at <https://doi.org/10.1215/00141801-2014-004>

Ibid., p. 94

(70)

المختلفة، ومن ثم فهو يحدّد وحود نظرية انتقد فصلاً عن براداييم ، وسوف يتصمّم عرصها هـ تعيق الكتب عليها ونقد لها

٦ الديمقراطية ليست حتمية، والعودة عنها أبصّ محتملة، كما أنها ليست شرطاً للرأسمالية، وببست استجابة لواجبات أخلاقية تترتب على تطور الاحتماعي. هذه الفكرة تعني أنه لا يوجد شروط ولا حتميات؛ أي إن الأمر مفتوح 2 التحول من النظام الأوتوقراطي إلى الديمقراطية يمكن أن يصل إلى نهيات مختلفة، منها العودة إلى الأوتوقراطية أو إقامة نظام محتلط أو بقاء ديمقراطية غير راسخة أو إرساء الديمقراطية؛ أي إن الانتقال من النظام الأوتوقراطي يمكن أن يؤدي إلى أنظمة مختلفة، وهذا ليس تعميماً بطرناً في الحقيقة، ولا يقيد، لأنه يتسع لكل شيء 3 كل انتقاد إلى الديمقراطية نه يقاومه الخاص، ومراحله الخاصة به، ولا يوجد طريق واحد لترسيخ الديمقراطية ولا صمد تشابهها أو حيويتها يرى حتى الآن مجرد تصريحات عما لم يتوصل إليه مشروع الانتقال، أو اعتراف بأن ما توصل إليه غير محدد 4 الديمقراطية هي هدف لحظة التاريخية، بعض النظر عن أنماطها. تُعدّ الشكل الوحيد للسيطرة السياسية الشرعية ٥ وهذا موقف ديمقراطي تعمي وساد إلى درجة أنه أصبح متطابقاً مع مفهوم الشرعية 5 قلماً بحصل الانتقال في عربة عن مصدب أخرى غير سامية، مثل المصائب الاجتماعية والاقتصادية وضرورات اقتصادية اجتماعية ثقافية وهذا كلام صحيح لكنه عام جداً، لأنه يعني أنّ السياسة غير معروفة عن الاقتصاد والمجتمع، وأن المصائب التي تعترض عن تطلع الناس إلى

Philip C. Schmitter «Is 'Soft' or 'Hard' Technology a Travel to the Middle East and North Africa? » Stanford University, 1995, pp. 1-14, accessed on 4/1/20 at <https://www.ksru.edu>

(١١) وصف دالاس دنت بالمشقة الديف طبة بقوله - بعد بحرب نازده في اعلم بهيم

في ميد واحد بشرية السياسية، وهو الديمقراطية، بليريد يُظفر Marx I. Platner «The Democratic Moment» in Larry Hammond & Mark Platner (eds) *The 1990s: Resurgence of Democracy?* 2nd ed (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 18.

بصيف' الوفرة عطس واحدة هي بولايات المتحدة وفي رأيي، ثمة حلق بلاربين عند عدد من ساحس وبعثين وعد بولعو من الولايات المتحدة أن نجد شرعية ديمقراطية أو على الأقل بدعها وتبديها

الديمقراطية تواشع مع مطلب ساس الأخرى وعاك ما تنصّر المطلب الاجتماعي الاقتصادية لصور، وقد يبدأ الحراك الشعبي في رفعها 6 تعتمد تتيحة الديمقراطية سرحة كبيرة على ترتيب الذي يقرب فيه الداعلون لتحولات المختلفة الضرورية. وهذا يعني أن عامل اتحاد نقرار، وترتيب ستم لأولويات في تناول الإشكالات يكتسب أهمية 7 هنا بالتحديد يدلي شمير باستتاح عيني وواصح عما يعنره شرط للتحوّل الديمقراطي، وهو أن من المفصل وجود هوية وضية متماسكة وحدود يقيمية ثابتة ومؤسسة قبل قيام التحول الديمقراطي. وهذه هي رأي، بذهية سبق أن أبرزها روستو وسبق أن يتأبها الشرط المسبق الذي صمد، إضافة إلى شرط الاستقرار الديمقراطي متعلق بصرفه الحب السدس على التوصل إلى نسويات 8 تشدد بحركة الثامنة على تأثير موحات تحوّل الديمقراطي دوليًا، فبعد كل محاولة لتأسيس نظم ديمقراطي تصصح الدول أكثر وعيًا بشأن التحولات المقصية، بمعنى أنها تكتسب حيرة وهذا صحيح أيضًا، لكنه صحيح في كل سياق إقليمي فمن الضروري الانسده إلى تأثير موحات الانتعاش والسباق الدولي 9. نربط الفكرة التاسعة باستتاح المترنة على النقطة السابقة؛ حيث يشير ساحت إلى أن أهمية السياق الدولي تردد على نحو مطرد مع انتشار النظام اسلطوي ومع كل محاولة لإقامة نظام ديمقراطي 10 يؤدي لتدوير المترابيد للديمقراطية إلى شوء منظمات وشبكات بهم بحقوق الإنسان والدفاع عن لأقليات الإثنية ومراقبة الانتخابات وتقديم المصالح السياسية والاقتصادية وغيرها؛ ولذلك تتعدّل الفكرة رقم 11 شوء مجتمع مدني عابر للحدود يؤثر في السلوك حكومات الدولوماسي انكلامسكي للدول لديمقراطية الذي يقوم على المصالح، في اتجاه بذل جهد لدعم التحول لديمقراطي في ما يتجاوز مصالحها القومية، واستخدام مصطلح مجتمع مدني دوبي هذا مصلل للعدنة، لأن المقصود هو جمعيات ومنظمات دولية غير رسمية، لا أكثر ولا أقل أم مفهوم مجتمع لمدني ممكنه في جدلية الدولة والمجتمع

تصوير قوة مفهوم المجتمع المدني لتفسيرية وأهمية استخدامه استحداثاً صحيحاً بما يتجاوز تحويه إلى مجرد تسميه للمنظمات غير الحكومية، فإن

أحد أهم أسباب عدم القدرة على فعل بدماح في لاتحاد السوفيتي بعد انهيار النظام هو عدم وجود علاقات تبادل اقتصادي اجتماعي طوعية، فالعلاقات التبادلية كانت تمر عبر لدولة ولم تكن ثمة علاقات اقتصادية تبادلية طوعية في اقتصاد سوق ومجتمع مدني مستقلاً مستأ عن الدولة لسوفياتة التي انتهت وهذا ما يقصده بأهمية مفهوم مجتمع المدني الذي لا يقيد استخدامه في وصف جمعيات دولية لمجرد أنها غير رسمية. وهذا ما ينطبق على سورية مثلاً في ظل دكتاتورية الأسد وحتى لو سمح بشيء ألف جمعية أهلية أو غير حكومية، هل كان ممكناً الحديث عن مجتمع مدني سوري يقوم على علاقات طوعية متبادلة لا تمر عبر أجهزة الدولة بين أحياء سورية كافة؟ وينطبق ذلك بدرحة أكثر على ليبيا في عهد معمر القذافي، وهو أحد أسباب ملء الطوائف والعشائر الكبرى المتحيلة هذا الفراغ مع ترشح لدولة وهذا لا يعني وجود محاولات حديثة لإنشاء مؤسسات حديثة واتحادات قائمة على التعاقد الحر وقد اُفتت التطورات في أوروبا الشرقية لنظر إلى ذلك، ولا سيما بعد شيء حركة نصامس في بولندا وعرائص المثقفين في شيكوسلوفاكيا، ما شكّل مصطلحاً حديثاً لنقد دراسات الانتقار وهذا كما يبدو سبب الثغرات شميتر إليها

عموماً، بما أن دراسات الانتقار اعتُبرت نخبوية، بمعنى أنها ترى الانتقار بوصفه مفادوصات ومسؤوليات بين بحب، اقترح نهاداً لحكم الشعب، باعتباره حكم لبقية الالتفات إلى دور الحركات الاجتماعية، ومنها حركات الاحتجاج على تنوثر البيئة والحركات العمالية ونسوية وغيرها، ومساهمتها في خلق فضاء حوار عقلاي بمفهوم هيرماس، وذلك من مطلق إساءة أهمية دائرة شيء مجتمع مدني بتعريفه بوصفه فضاء بمشاركة المواطنين والحوار العقلاي ومن المصطربين المهتمين في هذا المجال ألبرتو ميبوشي (Alberto Melucci 1943-2001) ولوياردو أفرتيزير (Leonardo Avritzer) ⁽¹⁾ وعميداً تدفع بحركات الاجتماعية في اتحاد تسييس مجالات جديدة أو توسيع المجال

(73) حوني عصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظري براديعم التحول (رغم أنه

لمؤسسة المدعية للدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006)، ص 58

السياسي يشمل حقوق النساء والعمال⁷⁴، ومن ثم اندراجها في إطار العملية الديمقراطية، وتوسيع الديمقراطية خلال ذلك

12. أخيراً، تنص الفكرة الثانية عشرة على أن من الممكن، وليس بالضرورة من السهل، التحول من أنماط مختلفة من الدكتاتورية إلى أنماط مختلفة من الديمقراطية من دون احترام الشروط المسبقة التي وضعها علماء السياسة واعتبروها ضرورية:

أ. ليس صحيحاً أن الانتقال إلى لديمقراطية سلمي دائماً وتدرجياً، فإن جميع الديمقراطيات الأولى من فرنسا ولولايات المتحدة وبريطانيا تطوّرت بعد وقوع عنف وحروب أهلية. وهذا يعني، في رأيي، أن العائق ليس بين استخدام العنف من عدمه، بل بين حصول تطور تدريجي نحو الديمقراطية من عدمه حتى بعد وقوع نعتف وقد يكون الدافع لتلنرح هو لإجماع على عدم العودة إلى العنف بعد المرور بتحرية مثل حرب الأهلية التي قد تحول إلى ذاكرة معناة مشتركة، أي ذكره وطنية. وهذه أبص خصوصية أي تحول ديمقراطي مقل في تحرائر منحرية الحرب لأهلية وعنفها بصري محصور في لذاكرة، ويبدو أن ثمة إجماعاً على عدم العودة إلى مثلها

ب. يمكن أن يبدأ لتحول الديمقراطية، وهو شمبر، من دون حراك شعبي صحيح يطالب بإسقاط النظام القديم بكر بعد أن تبدأ عملية لتحول، فإن حراك حمهيري يطالب تعميق الإصلاحات أو تغيير نظام يؤدي إلى بحث الحياة في المجتمع المدني⁷⁵ بيد أن يلاحظ أن حركة الحمهيري العنوية من دون قيده مظمة قدرة على التفاوض، وفي ظل عدم الثقة بين الحركة الحمهيري وأحزاب لمعارضه قد تؤدي إلى انتشار مراح شعبي قلق

(74) المرجع نفسه

(75) من ها لا يصح ملاحظه عرب حرك أن مشروع در سبب الانتقال أقصى مصطلح لمجتمع مدني من معرفاته، لكن مشروع ثب أو بونه سياسه على شام ما يسمى منظمات لمجتمع المدني و لا أخير = تكسب أعضو و دور ها من المجال الذي يفسحه لها النضال السياسي والقرارات السياسية
Graeme Gid. *The Dynamics of Democratization. Elites, Civil Society, and the Transition Process* (New York: St Martin's Press, 2000), p. 7

من عدم الاستقرار والموضى، ومن ثم شوء بيئة حاضنة لمشروعات الارتداد عن الإصلاح.

ج يمكن أن يتطور التحول من دون مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي، ويمكن حتى أن تتراجع معدلات النمو في أثناء عممية التحول، إلا أن الحرية تصبح على مدى نعبء عصباً مهماً في دفع النمو لاقتصادي

د. يمكن أن يحصل الانتقال من دون تأثير فعلي في توزيع الثروة، على الرغم من انتشار أوهام لدى المواطنين عن المساواة التي سوف تتحقق في الديمقراطية وقد يتراجع النمو لاقتصادي في مرحلة الانتقال لأسباب عديدة منها التخط في أجهزة الدولة وتراجع لإنحاية في مرفق الإنح وتعتّل بعض الخدمات، ما يحمل مخاطر على العملية برفتها إذا لم تتوافر قوى دولة وإقليمية داعمة و أو التفاف حمهيري واسع حول مشروع الانتقال

هـ يمكن تحقيق تحوّل من دون برحورية وطنية فالبرحورية أثبتت في كثير من الحالات أنها ليست مؤيدة لمحرك الديمقراطية، بل عارسته لأن علاقتها بالنظم السلطوي أفسدها وبعد أمثلة دالة على ذلك في حالة النظم السياسية التي تُطور علاقات ربنية مع مجتمع الأعمال، ولا سيما عبر مناقصات مشروعات الدولة وغيرها.

و. يمكن أن يجري الانتقال من دون ثقافة مدنية، وهذا أمر يفرص أن يكون مفهوماً، على الرغم من كثرة التنظير للثقافة السياسية المؤاتية للانتقال، فكيف يمكن أن تتطور ثقافة مدنية من التسامح والقبلة لصع النسويات في ظل نظم استبداد؟ هـ نصح، في رأيي، على المستوى لشعبى، أما عيب الثقافة الديمقراطية في أوساط الحب سياسية فيشكل عائقاً حقيقياً

ز يمكن أن يحصل الانتقال من دون كثير من نديمقراطيين، فقد نتج الديمقراطية تفاعل جماعات غير ديمقراطية كل ما هو مطلوب أن نقل هؤلاء، ديمقراطيين أكابو أم غير ديمقراطيين، فوعد نعمة متفقاً عليها وأن يستمروا في لعمل السياسي ناء على هذه الواعدا، بمعنى احترامها في حاشي لنصر

والهرطقة^{١٦٦} وسو أن عثر روستو وشيغورسكي عن هذه مفكره. وهي رأيي، تدل التحريمه لعريه على أن الانتقال لذي يجري بعد تحول ثوري يحتج إلى نحه سياسيه في معارضة يديها بوصفه ديمقراطية وقيادة على صرح بدمج ديمقراطي يوظف اشتراكات والمساومات في الحوارات التي تجري بين ديمقراطيين، أو حتى بين غير ديمقراطيين ويعتقد شميتر أن المعصلات التي تواحه التحول الديمقراطي في العزم العربي هي ذاتها في أماكن أخرى، مع احتمالية أقل لترسيخ الديمقراطية، دأشأت، مقاربة سندان جنوب أوروبا^{١٦٧}

إن لإجماع على الوحدة الأساسية الإقليمية للدولة أو الكيان الأساسي بوصفه أمراً مفروضاً منه في نظر القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة هو شرط يديهي. ويمكن أن نسمي ذلك وحدة وصية أو وحدة قومية أو غير ذلك. بمعنى أن التعددية التي تتبعها الديمقراطية لا تؤدي إلى انصراف عهد الدولة إلى كيانات مختلفة، أو لا تؤدي إلى حروب أهلية قد كان الولاء للدولة مفروضاً من أعلى بواسطة استدلال أو أيديولوجيا، وليس قائم في لاوعي الناس، فإن زعزعة الاستدلال قد لا تؤدي إلى تعددية سياسية بل إلى اختراقات أهلية، وربما يُحسم لمصلحة استدلال من نوع جديد، أو يقود إلى شؤء دول جديدة ونظهير ديموقراطي إثني أو طائفي أو قلمي، أو تشأ بعد مرحلة من الاحتراب الأهلي حلولاً توفيقية هشة تقوم على محاصصات تعق شؤء ديمقراطية ليبرالية، وتتمتع حتى بدول سلطنة سميّة وديمقراطية في الهبة هي بضم حكم في دولة، وهذه الدولة هي إطار التعددية السياسية وسبيل التسلمي للسلطة وممارسة الحريات المدنية ويدو لي أن هذا من تعريفات الديمقراطية وليس من استساجات دراسات الانتقال وهذا الأمر تحليداً أصبح أكثر راهبة في حالة العالم الثالث حيث الكيانات السياسية لم تكتسب شرعية كافية بعد، ورسم الاستعمار حدوداً عديداً كبيراً منها على نحو تعسفي، أو لم تنجح الأنظمة فيها في عملية الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار المواطنة

(١٦٦) ما سوس هو مبحثه لأفكار شمير وسبحسب ما وردت في المصدر لآني

Schmitter, has it Sale for transnationalists & Consolidologists, pp 16

Ibid., p 41

(١٦٧)

ثمة حالات هي أوروبا الشرقية أدى فيها سقوط النظام السياسي إلى
 نكث دول قائمة وشيء كبسات جديدة وكان الانقسام شرطاً للديمقراطية في
 كل وحدة انصلت وأصبحت كدناً وصلاً مستقلاً. لكن لم تكن الديمقراطية
 هدف لانقسام أو سبه، كما في حالة يوغوسلافيا و لدون المنشقة عن الاتحاد
 السوفياتي مثلاً، سواء وقع هذا الانقسام نتيجة لانهايار الإمبراطورية كما في
 الاتحاد السوفياتي، أو نتيجة بحرب دموية كما في يوغوسلافيا وهذا هو
 التعديل الأول بشأن مقولة روستو، وقد تحقق التعديل في أوروبا الشرقية قد
 يكون الانفصال شرط الديمقراطية، وإن سم نكن محركه وهدفه وهذا ليس
 ضرورة دائمة، ثمة سمادح باجحة لدول ديمقراطية متعددة لشعافات ولإثبات
 والقوميات، ونكها حققت ولاء للدولة وتسلمت بوجودها

في حالة الانتقال من الأنظمة السببوية في نكسم العربي، برهت الحاجة
 التوسعية على صحة مقولة الكتب السياسي المقروء منه، كما أكدها سلباً كل
 من سورية واليمن وليبيا، إذ لم يتوافر فيها هذا شرط وكان شميتر قد كتب
 في عام 1995 أن الهوية الوطنية راسحة في لدون العربية، أي إن شرط
 روستو متوافر فيها، في ما عدا استثناءين هما اليمن وسودان¹ وهذا سم
 عن عدم أصلاح على أوضاع لمظفة حصوصاً في المشرق العربي كما رأى أن
 العرق مجرداً شكل سبب على خطوط إثنية ودينية بعد حرب أحبيح، وقد بتحرراً
 إلى كبسات سدسية إذ قامت الدكتاتورية احاكمة في حيه (شر المقالة في عام
 1995) بعملية ثرثة فصلاً عن ديمقراطية² وترر توقعه هذا عجزاً الدكتاتورية
 عن الإصلاح قبل حرب عام 2003 واحتلال العراق. ولاحقاً، قام لاحتلال
 الأميركي بسقوط النظام بالقوة، وفرص نظام ديمقراطي على العراق يقوم على
 المحاصصة الطائفية عملياً، ما راد من تعقيد قضية الديمقراطية في المشرق
 العربي، فقد استخدمت الأنظمة لحاكمه مثل لعراق لتحويل من الديمقراطية
 وتحويل المطالبين بها بربطها بالاحتلال والتفت لطائف

1bid. p. 38

(78)

1bid. p. 39

(79)

الفصل الثامن

أثر نوع النظام السلطوي في عملية الانتقال

في أهمية التمييز بين أنواع الأنظمة السلطوية، وفي صعوبة تغيير أنظمة الحزب الواحد والدكتاتورية الفردية، وفي صعوبة تغيير الأنظمة الشمولية من الداخل، ونفي الإصلاح السوفياتي من أعلى للاستحالة، وفي سهولة تغيير الأنظمة العسكرية مقارنة بالحال قبل أن تتحول إلى دكتاتورية فردية أو حزبية وفي فشل محاولة ملائمة نماذج الانتقال الديمقراطي لأنواع الأنظمة، وفي التمييز بين الأنظمة بحسب قدرتها على القمع العنيف واستعدادها لذلك.

ثم تحصل الإصلاحات من أعلى في إسبانيا ودول أميركا اللاتينية وبولندا وحسب، بل في لعالم العربي أيضًا في ثمانينيات القرن الماضي، مع انحدار أسعار النفط وشيء حركات اجتماعية احتجاجية واسعة منادت بأنظمة إلى إصلاحات في كل من الأردن والجزائر والمغرب والبحرين ومصر لكن اللافت في هذه الحالات عدم حصول انشقاقات في السلطة الحاكمة نتيجة للإصلاح (ما عدا في حالة الجزائر التي انتهت إلى انقلاب على الإصلاح في عام 1992) ولم يفلت رمام لمبادرة من أيدي أي من الأنظمة، أي إنها تمكنت من عكس مسيرة الإصلاح حين ارتأت ذلك حتى بعد أن قطع شوطًا معتبرًا كما في الجزائر.

صحيح أن اللبنة من أعلى تحفص ثم لتعبير والفعل السياسي الذي يدفعه الأفراد، لكن التقدم في هذا المجال ليس حتميًا، ويمكن الارتداد عنه في مراحل مبكرة من الانتقال. فالتحول محفوف بالمخاطر، ويعتمد في البداية

على قوة الحُكم التي تبقى تعسفية في هذه المرحلة، وسبق أن ذكرنا تحليل شيهورسكي لهذا السياق¹ وفي رأيي، إن أثر التُّرلة في حالات الانتقال إلى الديمقراطية مردوح؛ أولاً، تحرق الموظفين على الفعل السياسي بالحد من تكلفة هذا الفعل ثانياً، انقسام اسحب الحاكمة نتيجة بمرلة بشأن توسيعها أو انتراحع عنها وهذا لأثر الثاني له يقع في حالات العربية التي عرفها إن ما يجب أن يجب عنه الباحثون في شؤون العالم العربي هو لماذا وأين يكمن الفرق؟ ولا يكمن استنتاج ما هو معروف منه، وهو أن الإصلاح من أعلى ليس شرطاً ضرورياً أو كافياً للتحويل للديمقراطي. ففي بلدان مثل البريغال لم يكن بداية بالإصلاح، بل بغلاب عسكري، ولذلك أميل إلى لاستباح أن الإصلاح ليس طريق الوحيد لاشفاق اسحة الحاكمة، ولا الاشفاق هو الطريق الوحيد إلى الديمقراطية فهل هو طريق عربياً؟ في تونس انقسمت السخة الحاكمة نتيجة ثورة وليس نتيجة الإصلاح، هذا إذا اعتبرنا الجيش حرة من السخة الحاكمة وانقسمت كذلك سحبه في لجرائر خلال الانتفاضة الشعبية في عام 2019.

المقاربة مفيدة لأنها تكشف بعض خصوصيات الأنظمة العربية لحاكمة، وأهمها في هذه الحدة هو أولاً، بمركر السلطة حول المررد الحاكم وجمعه بين دكتورية الفردية اسبرودراطية والسلطوية، ومع شوء بيارات مختلفة في داخل البصم منه للاشفاق، ولجميع أناع لحاكم الفرد ثانياً، صحيح أن مركز النظام هو حكم الفرد، لكن بظام مؤلف من مكوات أجهزة الأمر، ورحال الأعمال الحدد، وانحرب احاكم (إن وُحد)، وغير ذلك، ما يمكن احاكم الفرد من استخدامهما في مرفقة أحدهما للأخر وحتى لو انقسمت مركبات البظام من معتدلين ومتشددين بشأن الامتاحت على المعارضة مثلاً، فإن الانقسام لا يشمل السخة كده بل أحد مركبتها فقط فمثلاً، من الطبعي أن تنقسم فئة

Adam Przeworski, "Some Problems in the Study of the Transition to Democracy," in () Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead eds. *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, vol. 2, Baltimore, Md: London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 47-63.

رحال الأعمى لأن حرية منها مقرب من النظام ويستفيد من علاقة المحسوبة والربوية مع لنظام، ومن لطبعي أن يصح حرية آخر وفقاً رعد في التعبير، ولكن لا شق الحقبة الحاكمة جراء ذلك، ولا الفئة الرئيسية من اسحة الحاكمة. ثالثاً، هو ما أسميته في كتابات أخرى بـ «مسألة العربية» وهي تلتخص في تأثير إشكية الهوية باعتداه عائقاً، ليس من ناحية عدم منح شرعية لدولة ورفع ولاءات سياسية فوق الدولة وحسب، إنما أيضاً بتدخل بدور لإقليمية في الصراع المحلي ولا سيما عبر الريع انعطفي، والسعي إلى إنقاذ الأنظمة التي تعي أزمة من دون بقدر الاقتصاد المازوم، وهو ما أضفت عليه تسمية الثقافة الريعية أيضاً بشيء فئة مثقفين ولإعلاميين المعتمدين على دعم من حارح، ولا سيما من دول غبه معاديه لتتحول انديمعراضي وهب يصح انتصام العربي ليس عاملاً وحسب في نشر لهيب الثورات، أو لاحتجاجات الشعبية على الأقل، وإنما يعني تعاضد بين قوى مصاده للديمقراطية

من الضروري لتمييز بين الأنظمة السطوية والشمولية من حيث فليتها للسلوط ووفق لير، لم يسط أي نظام شمولي بأي معنى للمصطلح بمعن عو مل داخلية، بما في ذلك الأنظمة التي حوت تعبرات كفة لتسمى ما بعد شمولية ولنظام الشري في أنصبا والنظم عاشي في إيظالي أسقطا بمعن عو مل حارحه، أي بالحرب وبتقي لير مع د، الذي سبق أن ذكرناه في هذا الشأن، في الحكم المتعلق بأن سقوط الأنظمة السطوية بالثورات لم يؤد، في أعنية لحالات، إلى تأسيس ديمقراطية، إنما إلى تأسيس نظام سطوي آخر والحقيقة أن التعميم الأول استثناءات؛ فالنظام الشمولي في لاتحاد السوفياتي سقط بمعن حموده اقتصاداً ونحوفه أنديووحيًا، ونسب المش في التدف مع العرب في ساق سسح ومسوى المعيشة وغيرهما، ما أدى إلى عملة إصلاح من أعلى اشق بمعن النظام وحارب أعديه إلى الإصلاح والمش في التدف مع عرب هو عامل داخلي وخارحي في الوقت ذاته أما التعميم الثاني فيمكن إصافة الحالة التونسية إلى الاستثناءات عليه، حيث قادت الثورة

John J. Linz, *The Breakdown of Democratic Regimes* (Crisis Breakdown and (2) Reconfiguration (Baltimore MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1978) p.

إلى تغيير النظام في اتجاه ديمقراطي وليس إلى الاستيلاء على السلطة ونمط الثورات هذا أسميه ثورات إصلاحية، وسعود إلى هذا موضوع لاحق في الباب الرابع من الكتاب.

وفق تقسيمات هنتون، تنشأ أنظمة حرب الوحد عانت بالثورة، وتكون لأنديو توحيد مصدر شرعيها، والحرب هو مدخل إلى السلطة. أما لأنظمة العسكرية فتشأ عمومًا من الانقلابات، والدكتاتوريات فردية متنوعة، والمشارك فيها أن الفرد الحاكم هو مصدر السلطة، ويعتمد النفوذ على لقرب منه وسعد عنه. ويشمل الدكتاتوريات الفردية، من بين ما تشمل، دكتاتورية كل من أنطونيو سالازار (Antonio de Oliveira Salazar) (1932) ومارسيلو كيتو (Marcello Caetano) (1968-1974) هي البرتغال، وفرانسيكو فرانكو (Francisco Franco) (1939-1975) في إسبانيا، وفرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) (1965-1986) في الفلبين، وأنديو عدي (Indira Gandhi) (1966-1977 و 1980-1984) في الهند (في المرحلة الأخيرة من حكمها)، وسكولاي تشاوشيسكو (Nicolae Ceaușescu) (1965-1989) في رومانيا في بعض حالات، بدأت الدكتاتوريات الفردية بانقلاب عسكري تحول إلى دكتاتورية فردية لاحقًا (أوغستو بينوشيه (Augusto Pinochet) (1974-1990))، وربما تنشأ هذه الدكتاتوريات من نظم احزاب الوحد أيضًا، كما في حالة جورج سائين (Joseph Stalin) (1922-1952) وتشوشيسكو وصدام حسين (1979-2003) وجمع حافظ الأسد (1971-2000) بين الانقلاب العسكري وحكم لحرب الواحد قبل يتحول إلى حكم فرد (يسند إلى حرب من صمم مكورات أخرى للصدام)، ومعمار القذافي (1969-2011) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد)، وعمر حسن البشير (1989-2019) (من انقلاب عسكري إلى حكم فرد)، ولا توحيد دولة عربية واحدة لم يتحول فيها الانقلابات لعسكري إلى حكم فرد؛ فحالات مثل الأرجنتين في أميرك لاتينية أو ميدمار (بورما) في سيب، لم تشهد عائم العربي حكم

جماعة من اصباط (طعمة عسكرية) إلا لعدد قصيرة جدًا، وتهي العسار إلى احتكر أحدهم السلطة بنقوة، أو بتويع فيه الصاط له (سيسي في مصر مثلاً)، أو بعيرهما وثمة أنظمة سلطوية ملكية تقليدية كما في الأردن و لمعرب والسعودية ودول الحبيج، مع فوارق بينها ساحية سب اعتمادها على مركبات الشرعة لتقيدية والقمع نقد كانت الأنظمة العربة عشة ثورت عام 2010-2011 كنها سلطوية، لكن بدرجات متدوية من الاعتماد على الجمع

مير هشتون، في محاولته ملاءمه أفكاره مع دراسات الانتقال الديمقراطي متأخرًا بين ثلاث سبل هي الانتقال إلى الديمقراطية هي: 1 التحول (Transformation) وهو ما يقبل عند إير (Reforma) الإصلاح من أعى و 2 الاستبدال (Replacement) ويفنده عند لير (Ruptura) لتعير بالثورة ثم 3 (Transplacement) وهو ليس موحودًا عند لير وفق هشتون، ويقصد به الجمع بين الإصلاح من أعى والاستبدال من أسفل⁴، نكه يعي في الواقع الانتقال لمطلي المفاوض عنه⁵ إلى الديمقراطية، ولدي تمحورت حوله دراسات الانتار قل أن يصدق هو عيه هذه السمية.

قام هشتون بمحاولة حديرة لتقدير لتأسيس علاقة بين طبيعة النظام السلطوي وطريقة تعيره، لولا أنه صاعها كأيها قو بين ثابته، ووفقًا لهذا التقسيم كانت الأنظمة العسكرية أشد قدرة على وضع حد لحكمها وعلى تعير ذاتها، لأن عسكر عمومًا لا يعرفون أنفسهم كحكام دائمين بللاد، ويدعون أنه حالما تنتهي مهمتهم سيعود الجيش إلى الثكبات، كما أن الجيش لا يحشى على مصيره من الحكم لتقديم يطق هذا على حالات الموحة ثابته كلها ما عدا الأرجنتين والبول وسما، حيث اير حكم العسكر وأفسح في المجال للديمقراطية نتيجة لهرائم عسكرية

عائًا ما يصح القدة العسكريون شروطًا للتحني عن السلطة تتعلق بصلار

⁽⁴⁾ Ibid., p. 583.

⁽⁵⁾ John Shapiro, *The State of Democracy: A Theory* (Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003), pp. 80-81.

حصانة العسكر من المحاسبة اغصائية في ظل الحكم المدني بعد «سعيير، واحترام الاستقلالية لمؤسسية للجيش. وفي عصر الأحياء، يصير القادة العسكريون على دور للمؤسسة العسكرية في مسائل الأمن القومي، وحتى الإمساك بوزارات ذات علاقة بهذا المجال، وكذلك الصاعات والمشتريات العسكرية. ففي البرازيل وبيرو وغيرهما، سيطر العسكر على عملية التحول وفرضوا شروطهم أما في الأوروغواي، حيث كانت قوى السلطة والمعارضة متوازنة، فجرى تعديل شروط العسكر وفي الأرجنتين واليونان حيث خرج العسكر مهزومين رُفعت شروطهم».

من أن نطرح هتتعتون لحكم عسكر ودورهم أهم في البلدان النامية. في واحد من أوائل كتبه، لأن من الممكن لاعتماد عليهم في عملية التحديث وفي فرض السيطرة على البلاد. وهذا هو يعود بمرورهم دوراً متقدماً في عملية الانتقال بديمقراطي قياساً بالأنظمة استبدادية. وسهل عليه التعميم في شأن تعصيب العسكر لتحلي عن الحكم خشية بشفاق الجيش أو سببها، لأنه يستشي الحكم لعسكريين يدين يتحولون إلى مدنيين بتعبير الرأي بعد الانقلابات وينتقلون إلى دكتاتورية فردية تصعب الانتقال إلى الديمقراطية، كما أظهرت حالة سوهارتو في إندونيسيا وهذا يعني أن هتتعتون توصل إلى بديهة تقول إن العسكر الذين لا يتمسكون بالسلطة عبر التحول إلى دكتاتورية يتخلون أيضاً عن السلطة بسهولة أكبر.

أما أنظمة العسكريين السابقين الذين أصبحوا دكتاتوريين فرديين فتشبه الأنظمة السلطوية البيروقراطية التي يفوقها مدنيون، لكنها تتمتع بعلاقة مميزة بمؤسسة الجيش، وهم يحشون الجيش في انزوف دته لأنهم يعرفون جيداً قدرته على الانقلاب والأمثلة العربية كثيرة منها. حافظ الأسد وحماة عند ناصر وأنور السادات وحسي مبارك وعند نكريم قاسم وعند اسلام

Huntington, «How Countries Democratize», p. 584

(6)

Samuel P. Huntington *Political Order in Changing Societies* with a new foreword by the author, New Haven, CT: Yale University Press, 2008, pp. 240-261

عزوف وعبد الرحمن عزوف وجعفر الميري وعمر اسشير ومعفر القضاة وعلي
عبد الله صالح.

أما بالنسبة إلى أنظمة لحرب الواحد، فقد شأت في معظمها عن ثورات،
وحذدت أيديولوجية الأحزاب طبيعة النظام. وفي لحالات التي نحت فيها
اشورة مسحي انتداحل مع هوية اسلد الوطنية، كما في الصين وروسيا وكوبا،
وربما كوريا الشمالية. كان نظام ما بعد اشورة أشد رسوخا وديمومة وفي دول
أخرى، تحدى الحرب سهولة عن الحكمة متأثير عوامل دحلية وخارجية كما
في بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية⁽⁸⁾
وفي لدول العربية، تحول الحرب الواحد عالت إلى حرب الرئيس، أي إلى
حرب دي قاعدة حتماعية موالية لنظام وحجر مدي في خدمة الدكتاتور،
أكد نظام يسمح بانتخابات صورية أم لا وحرب محاولات باحجة سسيًا
(وربما صادقة أيضًا في لدايات على الأقل) لربط الانقلابات باحجة سسيًا
باقضية بوضعية ولا سيما بعد نكة فلسطين. ولاحقًا عر بر مع الوحدة العربية
وماهضة السياسات الأمبركية في المنطقة، ما ساهم في ربط «النظم الثوري»
بالمشاعر الوطنية والقومية وقد اسشرف هذا حطاب بالهزائم عسكرية وتعبير
النحالفات.

اتفق عديد من الباحثين مع هنعوب بخصوص قلبية الأنظمة العسكرية
لتعبير مقارنة بأنظمة لحرب الواحد. وبين ذلك تيوريل أيضًا في دراساته
الحكمية ويتخصص سستح حيدر الذي تفرده على طول دراستها في تلخيص
عشرين عامًا من دراسات الانتقال في أن الأنظمة العسكرية أكثر قلبية
للاشفاق من الأنظمة السطوية لأخرى في فترات الأزمات أو عند حصول
صعد شعبي أو حتى ضغط خارجي. ووفق حيدر، كان معدل بقاء الأنظمة
العسكرية التي عرفها بعدم مد عام 1946⁽⁹⁾ تسع سنوات، في حين بلغ

Huntington, «How Countries Democratize», p. 585

(8)

Barbara Geddes «What Do We Know about Democratization after twenty Years» : *Annual Review of Political Science*, vol. 2, (1999), pp. 115-144

(9)

(10) حتى صرع مقالاتها في عام 1999

معهد نقد لنظام المردي 15 سنة، أما أنظمة الحرب الواحد، إذا استُشيع منها تلك التي تعيّرت نتيجة احتلال خارجي، فمعدل أعمارها 23 سنة

تصور الصراط سهولة العودة إلى اشكيات ولحفاظ على امتيازاتهم ومصالحهم، بل حتى زيادة امتيازاتهم من طرف الحكومات الانتقالية غير الوائفة بنفسها وتدلّت، فإن مصيرهم غير مرتبط بمصير النظام عابث، وأي دولة مقبلة لا تسعى عن جيش وربما كان هذا سبب تأكيد دراسات الانحدال التي انطلقت من أميركا اللاتينية على نفسها الحجة الحكيمة بوصفه بديه التحول أما الأنظمة ذات الحكم الفردي (ول كان فرداً ذا مصي عسكري انقلابي) فمعرضة لهزات مع موت الزعيم أو ضعف قوّته، وهذا تكمن نقطة ضعفها وفي نظام الحرب الواحد والصدام الفردي، تكون حتى الفترات المتصارعة هي داخل الصدام أشد رعبه في تعاوان في ما بينها ضد خطر استيعار إذا كانت فاعلته الاجتماعية المؤيدة وسعة، ومصالح التي تجمعها كثيرة و/أو إذا كانت المعارضة عبر حاضرة نظامها شأن مصيرها

تشبّ الخلافات بين الصراط لأسباب عديدة، أهمها الطموحات الشخصية وهو تقدير صحيح توصفاً إلى ما يشبهه في تحيين خلافات الصراط ومصعيتهم المدلة بعد الانقلابات التي شهدتها العالم العربي في خمسينيات القرن الماضي وسبعينياته وبعد انقلاب عسكري، علماً ما يقوم الصراط باختيار الأقل كاريئاً من سهم ولاكثر تقيداً بالجماعة بوصفه «أول من مساوين»، سد أنهم لا يمشون أن يكتشفوا مدحة حفضتهم، ومن يبدو عليهم الشخصية والكاريئ ما يحوّل النظام إلى دكتاتورية فردية، كما فعل عيدي أمين Idi Amin في أوغندا في الفترة 1971-1979، ورفائيل برونحو Rafael Trujillo في الدومينيكان في الفترة 1930-1961، وجان بيدل بوكاس Jean

Ibid., p. 131

(11)

(12) عومي بشر، الجيش والباسه إشكاليات نظرية ومبادئ عربية (الدوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)

(Bedel Bokassa) في جمهورية أفريقيا الوسطى في المدة 1966-1979 ،
والسيدات في مصر بعد وفاة عبد الناصر.

لم يعير تصنيف هشتون العلاقات، بين طبيعة الأنظمة واحتمالات
التغيير، بين أوتوقراطيات بحرب الواحد والأوتوقراطيات المتعددة الأحزاب
التي تتيح للأحزاب هامش محدودًا للعمل من دون تدخل في السلطة وبين
تيورس على أساس عبء عالمية من اسدك أن الأنظمة السلطوية المتعددة
الأحزاب أكثر تأثرًا بالهزات الخارجية و لأزمات اقتصادية وتعبئة شعبية
وحتى التدخلات الأجنبية¹⁴

في ما يسمى النموذج الثالث للانتقال الديمقراطي، أسقطت الانتفاضات
الشعبية الدكتاتوريات القائمة في البرتغال واليمن، وفي إسبانيا حصل التغيير
بسبب وفاة الحاكم، وفي الهند وتشيلي طرح بحكم أنفسهم لشق الجمهور
في الانتخابات معتقدين أنهم سيحصلون على الأغلبية، وعندما لم يحصلوا
عليها فسبوا بها بعد تردد وفي تشيلي وكوريا الجنوبية حكم جهر قمعي، وفي
الحالتين ترشح رأسا المؤسسة القمعية، يوشيه في تشيلي ورو و تاي وو (Roh
Tae woo) (1988-1993) في كوريا الجنوبية، لانتخابات بادر إليها معتقدين
أن الأمر القومي والسلمية لاقتصادات الذين حققهم سيصمد لهما لأغلبية
في الانتخابات، لكن يوشيه فشل في الاستقاء على مكانه في الحكم في عام
1988، أما تاي وو فقد نجح في الانتخابات في عام 1987، في المقابل، سم
نقل ماركوس في الفلبين وماويل نوريغا (Manuel Noriega) (1983-1989)
في بنما نتائج الانتخابات ورؤاها، وأدى ذلك إلى انتفاضات شعبية صدهم¹⁵ .
وفي الجزائر أيضًا، بادر شاذلي بن جديد (1979-1992) إلى انتخابات
خسرها حزبه عميقًا فانقلب الجيش عليه وعلى الانحيازات، وتمحور صراع مسلح.
وتمحورت ثورات ضد بن علي في تونس، ومبارك في مصر، واقدافي في ليبيا،

Credes, pp. 123-124

(13)

Jan Gleditsch, *Determinants of Democratic Change in the World, 1972-2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 9-10

Huntington, «How Countries Democratize», p. 588

(15)

وصالح في اليمن، والأسد في سورية، فالضمة الدكتاتورية المرددة بمابع التعبير بالإصلاح، لأنها تحشى أن نعلت منها دسامة الإصلاح، فيكون لتعبير ماثورة

عند ما لا يكون يحط الفصل بين تحول من أعلى والإحلال (Transplacements) واصح. وهناك حالات يمكن تصنيفها في أي من هذين النموذجين. نكر بحسب هنتون، فإن 16 من 35 دولة شهدت تحولاً ديمقراطياً في ما يسميه الموجة الثالثة للديمقراطية، كانت ضمن نموذج التحول من أعلى ويتطلب التحول من أعلى أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة، بحيث تتمكن من تحريك بلدها نحو ديمقراطية، إن أرادت ذلك من دون الإذعان لشروط المعارضة ووفق ستيفان، عندما بدأت الثورة في إسرائيل «لم تكن هناك معارضة سياسية، ولا أزمة اقتصادية ولا انهيار نتيجة لهزيمة عسكرية»^٥ إن الحالات النموذجية لتحول من أعلى هي إسبانيا وإسرائيل و«هندو»^٦ وأعتقد أن الانتقال من أعلى ما كان ليصحح في هندو بولا الإصلاح في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من أنه بدأ قبله ونعمن الخارجي مهم في هذه الحالة.

يؤكد هنتون أن المبادر في البرازيل جاء من الرئيس إرسنو بيكمان جيرل (Lynesto Beckmann Gerse.) (1974-1979)، ثم حواو فيغريدو (João Figueredo) آخر رؤساء المرحلة العسكرية منذ عام 1964 الذي حكم البرازيل من 1979 إلى 1985 واتخذ طريق التعبير فيها نمط حصونين إلى الأمام وحطوة إلى الوراء، أي عمليه ديمقراطية راحته في عام 1973، كان في إسرائيل حكم دكتاتوري قمعي وفي عام 1989، تحول إلى ديمقراطية كاملة. عمومًا، يورج المراقبون بشيء الديمقراطية في إسرائيل في كون انشي/بيير 1985 بوصف رئيس مدي إلى السلطة بالأسباب، على الرغم من صعوبة تشخيص معتد حد على طريق تطور ديمقراطية، وصعوبة

Ibid. p. 591. Alfred Stepan «Introduction» in Alfred Stepan (ed.), *Democratizing (6)*
Brazil. *Problems of Transition and Consolidation*. New York: Oxford University Press, 1989. p. ix.
Huntington, «How Countries Democratize.» p. 591. (17)

تحديد اللحظة الزمنية التي تنقش الدكتاتورية بعدها إلى الديمقراطية في
البرازيل هي خصوصيتها كات إسبانيا والبرازيل الحاليين المودجيين
للتعبير من أعنى وفي عامي 1988 و 1989، تشاور قادة هاديون بشكل
موسع مع قادة إسبان في كيمة تطبيق الديمقراطية¹ و لحقيقة أن المصادرة
في إسبانيا كانت من أعنى، بيد أن الانتقال نفسه إلى الديمقراطية في ذلك
البلد لا يفهم من دون التفاوض والمساومات بين المعنلس من النظام
والمعارضة، وبتهميش المتشددين بدايةً

كتب أودوبيل وشميتز أن تداخل عسكري مع المجتمع وليسبه يحتلف
من بلد إلى آخر. فكثير من الدول السطوية بدأت أنظمة عسكرية ونحوئت إلى
أنظمة بيروقراطية سلطوية. حالة لأرحتين مثلاً هي حالة حكم عسكري مباشر
منذ عام 1976، فقد عينت القوات المسلحة رئيساً هو نفسه صايطر فريع نابع
للطعمة العسكرية وبيوشيه نذي استمر حكمه لتشيبي سبعة عشر عامًا بدأ
بوصفه «أول بين متساوس» وهذا ما حصل للبحرال جوار فيلاسكو ألفرادو
(Juan Velasco Alvarado) الذي حكم بيرو من عام 1968 حتى 1975، وجوار
كاربوس أوبانيا (Juan Carlos Onganía) في الأرجنتين في الفترة 1966-1970
وفي البرازيل، حكم عسكري منذ عام 1964 من دون مشاركة مدنية ومن دون
شخصية الحكم، وتدوب الصدا على السلطة التنفيذية ولهذه الاختلافات
تبعات مهمّة فهي حالة صايطر الذي تحوّل إلى دكتاتور، ينتهي النظام بموت
الدكتاتور أو إطاحته² ولم يصح توقع أودوبيل وشميتز هذا بشأن بيوشيه كما
بيّن أم في إسبانيا وتايوان، فتوفي المؤسس وشرع خلفه في الإصلاح متجدةً
لتطورات اقتصادية واجتماعية وفي الاتحاد السوفيتي، توفي خلال ثلاثة أعوام
ثلاثة أماء عميين، ما أوصل عورباتشوف إلى السلطة وبدأ في الإصلاح من
خلال الحرب العاظم.

¹ Ibid., p. 592

(18)

² Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, eds. *Democracy from Authoritarianism* (1986)
Routledge Comparative Politics and Government Series, vol. 4 (Baltimore, MD: The Johns Hopkins
University Press, 1986), pp. 34-35

عالمًا ما يفضل الإصلاحيون الذين يدوروا إلى الانفتاح والاستمرار في الحكم ويحل محلهم إصلاحيون أكثر ديمقراطية. وهذا ما حصل في تاوان وهونغ كونغ والمكسيك²²، وربما كان يمكن إضافة فشل غورباتشوف، لكن التحرة أثبتت أن بوريس ييتسين (1991-1999) وحلفه لم يكون أكثر ديمقراطية منه. وعالمًا ما يفت رحيم لأمر من يد من دور إلى الإصلاح، ما يعمل استفاق الحقبة الحاكمة، ويمر بمرحلة فعل تستغل هدمش الحرية الذي أتبع لتطالب بتعميق الإصلاحات، وهذا هو تحليل دراسات الانتقار للديمقراطي عبد أودوبيل وشمتر ووايتهد وشهورسكي وغيرهم

تشجع الإصلاحات على تفحر حركات الاحتجاج في ظلها باعتبارها غير كافية؛ إذ ليس أنها لا يكفي لإتمام المهمة بيد أن الإصلاحات الأعمق تعني تغيير نظام، ومن هنا يشأ ترزذ السلطة في موصلة المسار. وإذا قامت القوى السياسية المعارضة باستغلال الإصلاحات بسرعة للعمل على تغيير النظام، وكذب القوى المحافظة أقوى من الإصلاحية في داخل السلطة، يحصل رداد حاد عن الإصلاح تقود إليه القوى التي قامت بالإصلاح أو تعزلها قوى متشددة من داخل النظام كي لا تواصل إصلاحاتها

بعد وفاة فرانكو، قام حفيده خوان كارلوس (Juan Carlos) (1976-2014) المتمرم تحويل إسبانيا إلى ديمقراطية برلمانية بإصلاحات رفضها رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو (Carlos Arias Navarro) فانسبدله في عام 1976 بأدولفو سوريير (Adolfo Suarez) (1976-1981) الذي بدأ فعليًا في الانتقار الديمقراطي. أما في الأرجنتين، فترتد النظام ضد برعيم الإصلاحي وجرى تعيين الجنرال ليوبولدو غالتيري (Leopoldo Galtieri) في عام 1981، بدلًا من روبرتو إدواردو فيولا (Roberto Eduardo Viola) حيث بقي غالتيري في منصبه حتى فشله في حرب حرر الفركلاندي في عام 1982 وحصل أمر شبه قتلًا في الصين؛ فبعد أن شرع دهاو رينج (Zhao Z yang) الأمين العام للحزب الشيوعي في المنزلة، قامت تظاهرات نطلبة الشهيرة في عام 1989 في ميدان

تبدل في بكنس، ما أدى إلى ردة فعل محافظة عبد العسكر وقيادة الحزب
 فجرى قمع لانتفاضة وتعير رهو رينغ وتعير لي سع (Li Ping)، أمرٌ مشابه
 حصل في نورما أيضًا، بعد الصراعات الشعبية التي أعقب الإصلاحات في عام
 1988؛ إذ انقلب العسكر على رئيس لحكومة المعتدل الذي حاول التصويص
 مع جماعات المعارضة² وفي الحرائر، أدى فتح المؤسسة العسكرية من
 نتائج إصلاحات بن حديد (1990-1991) التي تمثلت بمرور الإسلاميين في
 الانتخابات البلدية، وفي مرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، إلى انقلاب
 1992 كما انقلب لعسكر في مصر في عام 2013 على الإصلاحات التي
 بدأت بعد ثورة كانون الثاني/يناير ووصلت إلى حد وضع دستور ونسحب
 رئيس ديمقراطي.

مركب الإصلاح من أعلى ولاستبدال من أسفل الذي يسميه هتسعتون
 (Transplacements) هو النموذج الذي تطرق إليه مشروع دراسات الانتقال
 الديمقراطي من دون أن يسميه بهذا المسمى، ولا يشير هتسعتون إلى هذه
 الدراسات وإنجارتها في هذا الصدد، ولا يذكرها. وفي رأيه أن 11 من 35
 حالة بن سبعينات القرن الماضي وثمايينته اقترنت من هذا النموذج، أهمها
 بولندا وتشيكوسلوفاك والأوروغواي وكوريا وبدأت حروب أفريق عممه
 كهه في افرة 1989-1990

يشتمل هذا النموذج على أربع مراحل هي: 1 الحكومة تبدأ خطوات
 لولة ونحسر سلطتها تدريجاً 2 تستغل معارضة هذا الوضع بصدف
 الحكومة أكثر وبوسع قاعدتها الشعبية بكثيف شاطها بهدف إسقاط الحكومة.
 3 تقوم الحكومة بأرد باغوة على التحشيد الذي تقوم به المعارضة 4 تدرك
 الحكومة والمعارضة شوء حالة حمود ومواجهة وتبدل في البحث عن محارج
 بالمفوصات لكن لخصوة الأخيرة ليست حتمية؛ فهي بعض الحالات تعير
 الحكومة قيادتها وتبدأ في قمع لمعارضة استخدام الجيش وأجهزة الأمن.
 على الأقل موقد، أو تستمر لمعارضة في تطوير قوتها وتسقط الحكومة بالقوة

وثمة تنويعات كثيرة لهذه المراحل الأربع، وقد نصادف إليها مراحل أخرى، فهذا مجرد نموذج مستقراً من حالات محددة والتحقيقة أن هتتعتون لا يصيف هها شيئاً إلى دراسات الانتقال التي سبقتة إلى تحديد هها النوع من التحول بالإصلاح من أعلى وانقسام سحنة الحاكمة واتحشيد من أسهل للضغط من أحر توسيع الإصلاح وشوء الحاحة إلى حوار بين قوى أسطه ونمعرضه في شأن خيارات الانتقال المختلفة.

أظهرت التجارب العربية، ما لم يلاحظه هتتعتون، وهو أن الاحتجاجات قد تؤدي إلى اشتفاق اسحنة على مسألة التعاض معهن، أو تقوم بإصلاحات لاحتوائهن، ويحتمل أن يتلو ذلك تصاعد الاحتجاجات. وتقوء الأرمة الاقتصادية، أو المصائب الاقتصادية، مع ارتفاع سقف الوقوع حتى في عيب أرمة، بدور مهم وقد يؤدي دور الفادح في لاحتجاجات حدث (مثل مقتل معرض، أو سوء تعامل السلطات مع كارثة طيعيه، أو غيرهما) بمجر عصت محققاً، فيطلق احتجاج شعبي مصلي لا يست أن يتحول إلى مصائب سياسية

كما أثبتت التجربة العربية وتحرية أوروبا الشرقية أن التعبير ليس مرتبطاً بطبيعة النظام بموجب تسيط مسبق للأنظمة، بل بقدرتها على استخدام أدوات القمع عيب ومدى استعدادها للحوار جميع الحدود في ذلك فإذا كان النظام فادراً على الذهب بعيد في عميه القمع العيب، ولديه الإرادة للإقدام على ذلك، وإذا لم يؤد هها الفعل إلى شفه، فبه يعرقل الاتصال شرايح الاحتجاج وحقوت صوت القوى المدنية، وتتحول قوى أخرى إلى حمل السلاح

ثمة دراسات حالة تُظهر أن تأثير التعبئة الشعبية في الانتص إلى الديمقراطية في أميرك اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي كان سلباً، لكن الأمر متعلق بمود القوى المتصصة وماعة صمام وحجبه الاحتجاج الشعبي ويظهر، بشكل عام، عدم وجود قاعدة عامة تضع التعبئة الشعبية في نخاة سالبة ضد الانتقال

Conrad, p. 41. Nancy Berneke, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizens and the Breakdown of Authoritarianism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009); Ariel C. Aronson, *The Outburst Link: Civic Engagement and Democratic Transition* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004).

الديمقراطي. فعميق الإصلاح واشتقاق الحقبة لحكمة له يكون ممكنين في بعض الحالات لولا التعهنة الشعبية، حتى إن بعض بحروب الأهلية أوصفت بحثًا سياسية إلى مستباح ضرورة حل تصراعات بذلت ديمقراطية وإحدى الدراسات تُظهر أن من بين 40 في المئة من جميع بحروب الأهلية التي وقعت في عصره 1940-1993 تبعها تحشُّس في مسوب لديمقراطية^{٢٣}. في الحقيقة، يجب أن يميَّز بين الحروب الأهلية والتعب منها بوصفه سببًا، ولا سببًا، تلك التي لا يستطيع فيها أي طرف أن يتصر على الطرف الآخر مع استحالة الحلول الانفصالية

لكن الدراسات الكمية تبين أن المعارضة الداخلية المسلحة تتعرض مع الانتقال الديمقراطي^{٢٤} على لمدين اعصير والمتوسط على الأقل وتشت دراسات الحالة أن الانتفاضات الشعبية السلمية كانت عاملًا إيجابيًا في التحول الديمقراطي وفي ديمومته والأمثلة على ذلك هي مدس في ثمانية عشر قرن الماضي، وحبوب أفريقيا في أواخر عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وكذلك الانتفاخ الديمقراطي في بيل ونيلاند في مطلع التسعينيات^{٢٥}. هذا إذا كانت الانتفاضات سلمية ممكنة. فبعض الأنظمة، مثل نظام اسوري، تراحبها بقمع شديد لا يمكنها أن تصمد أمامه فتكفي، أو تتحول إلى سلاح، أو تنتهي وتحل محلها معارضة مسلحة من فئات اجتماعية أخرى

ثبتت دراسة كيرت شوك أن العمل المسلح شرط أساسي إلى الديمقراطية، في حين أن العمل السلمي يعرره^{٢٦}. والمثال على ذلك هو حالة غلين حيث حرك فصل مُعرض سيمون أكينو (Benigno Simeon Cojuangco Aquino)، الذي عاد إلى بلاده من منفاه في الولايات المتحدة واعتُيل في مطار مانيلا في عام 1983، حراكًا شعبيًا هائلًا، ما اضطر ماركوس إلى الصوب بسجنات

Torrell, p. 93 (23)

Ibid., pp. 103-104. (24)

Ibid., pp. 106-107 (25)

Kurt Schick, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Non-democracies* (2006) (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press 2005), p. 66

حق الاقترع، ما أدى إلى انتفاضة في بلدانهم في المدة 1984-1985، فقمعتها الحكومة بقوة وسلاح، وازدنت الحكومة عن الإصلاحات لكن لعمومات على جنوب أفريقيا التي انضمت إليها هذه المرة الولايات المتحدة وجميع الحكومات الأوروبية، بفعل الانتفاضة وأساليب قمعتها، حملت مصم الأبارتهايد على التفكير من جديد في قدره على مواصلة الحكم بالأساليب القديمة

فعل اتصال المتواصل والانتفاضة في جنوب أفريقيا عملاً حرجياً أصبح حاسماً، لكن هتاعون لا يرى ذلك أيضاً. وثقة «القصّة» معروفة، إذ بدأ إصلاح جديد قاده الرئيس دي كليرك الذي تعب على القوى المتشددة في حرب، وأدى إلى مفاوضات وتعلّب «التير المعتدل» ممثلاً مانديلا أيضاً، على انفتاح الأكثر بشداً في معارضة²⁸ وأصبح الاتفاق بين «المعتدلين» من الطرفين ممكناً وفق نموذج دراسات الانتقال وعرف التريخ المعاصر حالات استمرت فيها المواجهه مدة طويلة سيّما، بصراوات ومواجهات، ثم مفاوضات وقمع تلتها مفاوضات محددة ويُحسب عدة مثل بولندا لمثل هذه الحالة التي أدت في النهاية إلى مناقشات الطاولة المستديرة في عام 1988²⁹ لكن في حالة بولندا تحديداً بدأت صيرورة الانتقال اتصال العمال وتصامم إشتيحيب بشارية ديمقراطية ثم تصامم الكيسة الكاثوليكية، وهذا ما قد عثر «شيوعي إلى إصلاحات ما لبثت أن تراحت عنها المؤسسة الحاكمة بصلاب عسكري. وأصبح الانتقال ديمقراطي ممكناً بعد بدء الإصلاح في الاتحاد السوفياتي

إضافة إلى ذلك، عد الحدث عن المنادرات من أعلى والحلول المتفاوض عليها لا يجوز أن تحل السحت دور الفرد الذي لا تحكمه قوانين. فمثلاً، يمكن تصور ماذا كان سحاصل لعملية الإصلاح في جنوب أفريقيا والتفاوض مع المؤتمر الوطني لو قام متصرف أبص باعتين دي كليرك³⁰

Jamington, «How Countries Democratize», pp. 60-611

(28)

ibid., pp. 609-610.

(29)

Shapiro *The State of Democratic Theory*, p. 82

(30)

مير شميتز وليس كروب بين أربعة أنواع من تتحول تُساهم في رأيهما في تحديد طبيعة النظام الديمقراطي ندي سيظهر. أولاً، الميثاق (Pact)، وهو الباحم عن اتفاق بين الشعب ثانياً، الإصلاح (Return) الذي يشكل سوية مع الشعب في الحقيقة ثالثاً، الإملاء (Imposition) الذي يقرضه الشعب. رابعاً، الثورة (Revolution) أي التعبير الذي يقرضه الشعب أم أنماط الديمقراطية تُبي تتلاءم مع هذه الأنماط الأربعة فهي: الكوربورانية، ومقصود هو الديمقراطية التي نعترف رسمياً، أو بطريقة غير رسمية، بحقوق جماعات، وقد تقوم أصلاً على توافق نسبي، وربما تأخذ حصصها في السلطة في الاعتبار (أحزاب سياسية، طبقات وفئات اقتصادية، جماعات إثنية Corporative Democracy، التوافق Consociational/Consensual Democracy)، سُحيوية Illiberal Democracy، الانتخابية Electoralist Democracy). ويقود الميثاق إلى ديمقراطية كوربورانية تكون فيه الدولة قوية ومفاعلة في المواءمة بين مصالح بقصاعات المُحليفة أم الإصلاح فيقود إلى ديمقراطية بوقية حيث الدولة ضعيفة وتوحد إدارة داية لعدد من الأقليات التي تشارك في عملية صنع القرار، وهذا ستنح عجب يقوم على ربط لا أساس له بين الإصلاح وديمقراطية التوافقية ويفود الإملاء إلى ديمقراطية سُحيوية ولا يكاد الشعب يشارك في السياسة أم الثورة فتقود إلى ديمقراطية انتخابية ولا تكون دولة قوية بما يكفي، ويحافظ الشعب على بعض النشاط الذي لا يست أن يُحترق في المشاركة في الانتخابات³

الحقيقة أني أسعرب من هذه الحراء على نُعميم، وهذا الدفع الهوي عند بعض باحثي علم السياسة انقار إلى التصنيف الذي لا يقيد أحداً، وبوقعهم في أحطاء تتجاوز عدم الدقة، إضافة إلى أن طبيعة النظام الديمقراطي بعد الانتقال لا تحدد نوع الانتخاب وحده، الذي لا أوفق معهم؛ لا في نصيبه، ولا في تصنيف الأنظمة الناحمه عنه وما يهمي هو أن أي من هذه الانتقالات

Philippe C. Schmitter & Terry Lynn Katz, «The Types of Democracy Emerging in (3) Southern and Eastern Europe and South and Central America» in Peter Volter (ed) *Building to Strong Consolidating Democracy in East Central Europe* New York: Institute for East/West Studies, 1992, pp. 56-58.

لا يقود إلى الديمقراطية، بل لم يشتمل على إصلاحات هادفة إلى تحقيقها، أكان ذلك بعد ثوره أم من دور ثوره، وإذا لم تنوّر الحكمة لدى القوى الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية وصولاً إلى مرحلة ترميم النظام الذي يحتاج إلى عوامل أخرى اقتصادية وسنة دولية وغيرها.

تصبح نماذج دراسات الانتقال في تفسير حالات عيسه وفشلت، هي رأيي، جميع الحالات لوضع نموذج واحد للانتقال الديمقراطي وثبت أن الممكن تعميمه هو مجموعة قواعد، منها بديهيات مثل استقرار كيان الدولة، ومنها قواعد سلوكية مثل سعي إلى التوافق لتجنب صراع، وصولاً لإجراءات ديمقراطية، الأمر الذي يتوقف بدرجة كبيرة على ثقافة الشعب وسياسية، وتشخيص العلاقة بدقة بين النظام السياسي والجيش، وورث القوى المحافظة المنصرفة في داخل النظام ومن هنا مصدر اللاتقنين في عملية الانتقال الديمقراطية، فثمة عوامل كثيرة يجب الإمسك بها، كما أن العوامل التي تبدو بديهية مثل التوافق على الإجراءات تتوقف على وعي الفاعلين السياسيين وإراداتهم، وأحياناً حتى على دور الفرد

الفصل التاسع

نقد براداييم الانتقال والرد عليه

في نقد براداييم الانتقال، وفي نفي وجود البراداييم، وفي مسؤولية الوكالات الفاعلة في مجالات الديمقراطية عن تبسيط دراسات الانتقال ونمذجتها، وفي أن دراسات الانتقال لا تعتر أن أي انتقال من السلطوية يؤدي حتمًا إلى الديمقراطية، في توافر مؤسسات للدولة بوصفه شرطًا مسبقًا قبل أي حديث عن الانتقال وفي نشوء السلطوية التنافسية بوصفها نموذجًا قائمًا بذاته وليس حالة انتقالية.

سبب بعض نقد مشروع التحول الديمقراطي تسطّيح المنظمات الدولية نتائجه وتحويلها إلى وصفة مبررة لتطبيق في دول أخرى إلى المشروع ذاته وهو ما اعترض براداييم (بمؤدخ) متفادًا فأصاب هؤلاء النقاد في بعض بقدهم ونكهم أخطأوا العنوان. إذ، لم تُنح دراسات الانتقال براداييمًا، بل أنتحه تسرع المنظمات الدولية غير الحكومية، وأحيانًا الحكومية في لعرب، في استخلاص التوقعات بشأن التطورات في دول مختلفة باستخدامه وحتى عنوان الكتب الذي يلخص فيه أودوبيل وشميتز مشروعاتهما يشير إلى العكس تمامًا انتقالات من الحكم السلطوي استنتاجات موقفة عن ديمقراطيات غير يقينية، وكأن الكلمات احتبرت بعناية لتهي وجود براداييم

المهم أن هذا المودح أثر في الوكالات لعرسة ومؤسسات الدعم العامة في الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا لاحقًا كما في أوروبا الشرقية، وحولته إلى مودح قائم على فكرة خاطئة هي أن أي نظام يغدر الدكتاتورية يتجه حتمًا إلى الديمقراطية لكن مصدر الاستنتاجات الخاطئة هو في الحقيقة تسطّيح

نصرت العلوم لاجتماعية عند تحويلها إلى مصفوفة تشكل مرشدًا للعمل في الامساجات ووصيات لعملية وهو ما أريد أن أطلق عليه هنا متلازمة الوكالات الحكومية وغير الحكومية (NGO's) ومراكز تحليل السياسات (Think tanks)، وهي عبارة عن ميل شديد لتسطيح استنتاجات البحوث العلمية وتبسيط نظرياتها لأغراض وضع الأجندات التمويلية والسياسية وإقناع السياسيين و أو الترويج للجمهور وهي متلازمة متكررة في الولايات المتحدة على شكل تحويل دراسات نظرية إلى معادلة مبسطة قابلة بصوغها في عبارات لا تحلو من الطرافة والجاذبية، وأحيانًا إلى «ثقليعة» إعلامية

رأي كروثر ما اعتبره «ارادام الانتقال» مهميًا في مرحلة بحثية ومما جئته من العيراب في العالم لكن أصبح من الواضح أن الواقع ما عاد طينًا نسودح؛ إذ عُدَّت ببدان عديدة بموجه في وضع انتقال إلى الديمقراطية، لكنها ما عادت كذلك وحتى التحولات التي ما رست قائمة لا تنع النموذج والتزامه أصبح يعيق تطور دعم الديمقراطية من طرف الدول العربية والمصططبات المدعة في هذا المجال، ويشوش عمل صناع السياسات وأن الأوان للاعتراف بأن نموذج الانتقال تجاوز مدة صلاحيته، ويفضّل البحث عن عدسات جديدة لرؤية الواقع من خلالها⁽¹⁾

نتقد هذه لمقاربة حمسة افتراضات تعده أساس نموذج الانتقال (دحص أودونيل وجودها جميعًا في رده عليه) هي:

الأول: يُعتر هذا الافتراض مطلة لافتراضات الأخرى، ويتلخص في أن الدولة التي تنعد عن الحكم الدكتاتوري هي دولة في حالة انتقال إلى الديمقراطية وعلى هذا الأساس، اعُبرت 90 دولة في حالة انتقال ديمقراطي (20 في أميركا اللاتينية، 25 في شرق أوروبا، 30 في أفريقيا جنوب الصحراء، و 10 في آسيا، و 5 في الشرق الأوسط) وإحقيقة أن مشروع دراسات الانتقال لم يعثره كذلك، بل ربما فعلت ذلك بعض مؤسسات الدولية على أساس ما عده المشروع نموذجًا

Edmund Carothers, «The End of the Transition Paradigm», *Journal of Democracy* () vol. 13, no. 3, summer 2002, p. 6, accessed on 26th 2020 at <https://doi.org/10.26727/1540-2615.2002.13.3.397>

الثاني تألف عملية الانتقال الديمقراطي من مراحل مسالية، أولاها المديّة أو الافتتاح. وبدأ عدة سُرّة سياسية، وبظهر خلالها انشغافات في النحلة الحاكمة أهمها الشرح بين مُتشددّين والمعتدّين، ثم يحصل الاحتراق بالهدير النظام، ويصعد سيّخته نظام ديمقراطي عبر حكومه متّحلة في انشغافات عامه وإشياء مؤسسات ديمقراطية، وعائت صوغ دستور جديد وتبدأ بعد هذا الانتقال عمليه ترسيخ النظام، وهي عملية صوبلة تُحتر بتكرار لانتخابات البريه وغيره⁽²⁾ ثمة عائنة ديمقراطية ثابوة في مودح الانتقال تهنيّ لمن يشاء أن هذه المراحل تؤدي إلى عبة محددة مسفاً لكن بعض شروح في نطقة الحاكمة لم تنته نهاية حسه، بل ب طائفة كبيرة من الدول التي تحولت إلى الديمقراطية، مثل تايوان وكوريا الجنوبية وأمكسيك، لم تمرّ أصلاً بمرحلة الشرح في النحلة الحاكمة والاحتراق الذي تحدّثه القوي المعتدلة ففي بعض هذه الدول، حصلت انتحافات وصعدت معارضة منظمة تطالب بالانتقال الديمقراطي من دور انشغاف النظام الحاكمة إلى معتدّين ومتطرفين، ودرت المعارضة بعد عدة مشرّكات في الانتحافات التي أتاحتها النظام السلطوي ولا يرى كدورثر أن المعارضة تفور بالانتحافات في ظل نظام استبدادي لتستمر بعد الحكم إلا إذا سمحت بذلك للنحلة الحاكمة، وهذا في حد ذاته نوع من الإصلاح

بيّت الجارب الساحة في أوروبا وشرق آسيا أن الجاح لاقتصادي و أو وجود تجربة سابقة من تعددية السياسية في الدولة يساهم في نجاح النحرّة والمقدرة بين الدول في داخل الأقليم نفسها، بين دول المعسكر الاشتراكي السابق مثلاً، أو بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، تبيّن أهمية عوامل مثل بواقر ميراث مؤمسي من النظام السابقة⁽³⁾ لكن دراسات الانتقال الديمقراطي لا تغطي مثل هذه العوامل، بل نكتفي بعنصره غير ضرورية، كما سبق أن شرحنا الفرق بين الضروري والممكن ولجأ في اشروط العيبه والعوامل المساعدة له وقد يكون تطور الاقتصادي ومستوى التعليم

Ibid., p. 7

(2)

Ibid., p. 16

(3)

والحرية السابقة مع التعددية عوامل حاسمة في ترسيخ الديمقراطية، وربما في الحسب بين الشروط الضرورية والكافية في مرحلة الانتقال أيضًا، لكنها ليست هي الشروط ضرورية إن ارتفع مستوى التعليم ومعدل دخل الفرد مثلاً لا يؤديان إلى الديمقراطية في دولة يشنّ فيها انصاف حرباً على مطالب الإصلاح أو على الثورة، وينصاع له الجيش ولا تشق السلطة الحاكمة، أو في مجتمعات يشرح فيها المجتمع، أي جماعات إثنية ويدلّع صراع أهلي

الثالث: يرغم كاروثرز وجود هذا الافتراض، وهو متمثل بالإيمان بالأهمية الحاسمة للاتحادات وتتركز أعلى الدخيل المساهمين في درسات الانتقال أن الاتحادات لا تسوي الديمقراطية، وأنها غير كافية تعريفها، لكنهم في الواقع دعموا الاتحادات أولاً، ودعوا إليها وعندها عملياً خطوة حاسمة في عمية الانتقال والحقيقة أنه يترص في بعض الحالات التحدير من الاتحادات المبكرة قبل التأكد من أنها لا تعمق الشروح الاجتماعية، وقبل حصول اتفاق الإجماعي على الأقل، واقنع لجنة السياسية به، وثمة برعة عبد المؤسست الدولية إلى الدعوة إلى اتحادات بعد أي تحوّل، وقبل التعقّق في مدى دعم التدفّق الاجتماعي لمكر لعملية الانتقال، وهو انحطّ الرئيس الذي وقع في ليب قبل اكتمال عملية بناء مؤسسات لدولة بما فيها الجيش، والاتفاق على قواعد الديمقراطية.

الرابع: يتمثل بأن الشروط المساندة في لدولة، مثل المستوى الاقتصادي والتاريخ السبسي والمرث المؤسسي وشركت الإثني والتقاليد لاجتماعية والثقافية وجميع المميزات السبوية لأخرى، لن تكون عاملاً مهمّاً في تحديد نتيجة الانتقال الديمقراطي، هذا كأ أن هذا الانتقال يحري في أقل المناطق توفّق بحسب نظرية التحديث مثل معوي وأسيا وموريتانيا، وبدأ لباحثين في مشروع الانتقال أن كل ما يدرم هو قرر لاجت السياسية، وقدرة هذه الاجت على الدوع عن عملية الانتقال ضد القوى المعادية للديمقراطية هكذا شئت هذه الأفكار في حل النحولات المعاصرة في بلد «الموجة الثانية»، مظهر، وفق كاروثرز، أن نظريات التحديث الأميركية في شأن لطبقة الوسطى وأهمية

الفرديانية البروتستانتية⁴ ليست شروطاً للديمقراطية وهو بدت يمرر رأيه اندي يقول إنها شروط فعلاً.

الحامس يتمثل في أن عملية الانتقال الديمقراطي تشمل إعادة بناء مؤسسات الدولة وقمة مؤسسات متحدة وبرمات وإصلاح في الجهاز القضائي، وجميعها إصلاحات وتعديلات على مؤسسات قائمة وعامة، أي إن فرضات الانتقال تفرص دولة قائمة متماسكة⁵ وحين جاء ممشو المصنعات التي تقدم معونات لعمليات التحول لديمقراطي اكتشفوا أن ليس لديهم العدة الكافية لتعمل مع مجتمعات نسي مؤسساتها من لا شيء (كما في حالة ليب مثلاً)، فهذا لم يكن مصروحاً في جنوب أوروبا أو أميركا اللاتينية، وهي المناطق التي كانت الأساس التحريبي لدراسات لانتقال بدت فإن الدعين إنني لديمقراطية لم يأخذوا في الحسبان مسألة بناء الدولة باعتبارها حرة من عمليه الانتقال الديمقراطي والحقيقة أنها أخذتها في الحسبان، بل سميت بها، ولكن لم يتعامل معها الباحثون مدروسو باعتبارها من مهمات الانتقال، بل من شروطه المسبقة. وهم محقون في ذلك.

ذلك يعني أن ما يسميه كروثرر بمرحق «التراديم الانتقال» لا ينطبق على بلد مثل ليبيا لا تتوافر فيه لشروط المسبقة، وليس هي جعة مطربة دعاءات بهذا الشأن ولا شك في أن الانتحادات لا يفرص أن تكون المهمة الرئيسة في بلد مثل ليب، بل بناء مؤسسات، وإبرام نسويات بين القوى المختلفة وإقامة أي عائق أمام بناء مؤسسات الدولة، ولا سيما بناء الجيش الموحد وأجهزة الأمر، حتى لا جرى بناء الجيش الوطني والشرطة بدمج الفصائل المسلحة، أو

(4) فحجمها قدرته في نظرية تحديث كنها أحد رتبها. وم تكن قدس وهي في أب بست من شروط الديمقراطية، أكاد مكر، لسا في نظرية التحديث أم لا، وسو : «حديث ديم عقد م لا فلا علاق بالانتقال الديمقراطي حتى لا يحيد يشو ما يسمى الفرديانية البروتستانتية نسي بما تب وجوده في مسانه لإيمان وبعدهم التوضيح من المومن وبعده، ولكن انشدي لأونوبوما فرديه لأخلاقه منها ليست سيرة ولا سبلاً لا من عمليه مشابهه : مثال معينه بالصفحة ٥٠ نظري في دور بروتستانتية تطبق الديمقراطية منها، ولكن علاقه الأمر بروتستانتية ديه غير واضحة أصلاً

حلّها، بالقوة إن رفض العصائل المقتلة لاندماح سطوعي، وممثل في إرهابها ذلك. هم من أهم أسس التعكك ونهيار عملية الانتقال على مستوى الدولة، وصعود قوى مصادرة للانتقال متمثلة بجيش الصبغ الليبي السبق حديدة حفر (قائد ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي مد دعم 2014 الذي دش مرحلة وجود سططين منصنتين في ليبيا) بدعم من قوى رجعية معادية للانتقال الديمقراطي على مستوى الإقليم.

وفقاً لكاروثرز، فإنه عند التحرر من عائية الانتقال القائمة الكمه في روية نظر الباحث، ينبغي به أن كثيراً من الدول التي عثرت في حالة انتقال إلى الديمقراطية دحت بعد التخلص من نظام سلطوي في مرحلة حديدة ليست ديمقراطية فهي لم تعد إلى سابق عهدها، بل نشأت عنها أنظمة التعددية المحاوية، أو الحالية من المصمود، حيث يسمح بعددية سياسية، لكنها لا تؤثر في عملية صنع القرار، ولا يشارك المواطن في السياسة، ولا توجد هذه التعددية حديدة بوجود تحالف أممي أساسي اقتصادي لا يتغير شمة بمدح مثل سغلايش والأرجنتين وبيان وعواتيمالا وأوكرانيا، تتبادل لأحرب فيها السلطة من دور أي تعبير في سياسات وللمط بشي هو «أنظمة القوة المسيطرة»، والأمثلة بدالة عليه هي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مثل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وكراختان حيث يسمح الصدم بعض التثنية، واتحادات شكلية لا يتم فيها أي تبادل للسلطة، ومنها أيضاً دول أفريقية كثيرة جنوب الصحراء هذه المدح ليست حالات تتقال إلى الديمقراطية، وإنما مصم سياسية حديدة قديمة⁽⁶⁾.

نفي أودوبيل، في رده على بعد كاروثرز، وجود «براداييم الانتقال»، أي نموذج إرشادي بصوي تحته الادعاءات الأخرى كنها، ومصموده أن كل

(6) في تصميده الأنظمة في حطمة انومادية، يسمى د «تعدد المحوغة» (polyarchy)، وهي مدح عن نظام ديمقراطي مد مد استجابات بريئة، كنه مدح من مصموده بدحكم مدح. إن ما يسمى (Dominant Power) هو عده نظام سلطوي، ومع أنه يسمح بالانحيات، إلا أنها استجابات غير عادية وغير بريئة وتعرض عليها تقييدات كثيرة منع السامنة بحره، يُنظر Ibid p 100, (7) Ibid pp 9-16.

انتقال من استطوية هو انتقال إلى الديمقراطية. ومن هنا عُيِّن مؤلف مشروع الانتقال الديمقراطي الرئيس بـ «الانتقال من الحكم الاستطوي»⁽⁸⁾ وليس لانتقال إلى الحكم الديمقراطي ويمثل عدم يقينية نوع الديمقراطية بعد التحرر من الاستطوية محوراً مركزياً فيه فهي لإمكان أن يؤدي هذا لتحرر من الاستطوية إلى ثورات أو أنظمة مختلطة (Hybrid Regimes) أو حتى العودة إلى الاستطوية وهذا يؤكد لمعوان التمريعي بمجلد الرابع الذي سبق التطرق إليه متمثل بامتدحات موقفة في شأن ديمقراطيات عبر يقسة وهذا ما يقاس مصطلحات الأنظمة القائمة في المنطقة العربية عند كاروتثرز؛ إذ إن ما يسميه كاروتثرز بـ (eclectic pluralist) هو ما سبق أن سماه أودوبيل بـ (Democratistas) (وهي جمع ما بين كلمتي (Democratia) و (Dictatura)، وما يسميه كاروتثرز بـ (Dominant Power) سبق أن سماه بـ (Dic ablandas) (جمع بكلمتي Dictatura و Blandia أي دعمة)⁽⁹⁾

لا يوجد انتقال نموذجي أو نموذجي إلى ديمقراطية، فثمة سل مختلفة للانتقال الديمقراطي⁽¹⁰⁾ ويشير أودوبيل إلى مقالة ستيفان في المجلد الثالث من كتاب الانتقال من الحكم السلطوي الذي يحدد فيه طرائق الانتقال⁽¹¹⁾ ومسبق أن تطرّقنا إلى محاكاة هنتغتون له.

عن تاريخ مشروع الانتقال الديمقراطي، كتب أودوبيل أنه بدأ مع زملائه في بحث في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من لقرن الماضي في دراسة هذا تاريخ؛ أي إن عملهم لم يكن ردة فعل على عملية ديمقراطية في

Guderm O'Donnell & Philippe Schmitter (eds) *Transitions from Authoritarian Rule* (8)
Journal of Democracy about "Reclaiming Democracy" (9) (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1996)

Guderm O'Donnell, «In Partial Defense of an Evanescent Paradigm» in Larry (9)
 Diamond, Marc F. Plattner & Philip J. Christenson (eds) *Debates on Democratization* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003) [2002], p. 95

Ibid., p. 96. (10)

Ariel Stepan, «Paths toward Redemocratization: Theoretical and Comparative (1)
 Considerations» in Guderm O'Donnell, Philippe Schmitter & Laurence Whitehead (eds)
Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives vol. 3 (Baltimore, MD, London: The Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 64-84

O'Donnell, «In Partial Defense of an Evanescent Paradigm» p. 96. (12)

أميرك لانيية، من كان تصعّد في الديمقراطية قبل أن تصطبّق عممية الانتقال في الإقليم، ما عدا في حالة بيرو وما يميّز الاحتش في مشروع الانتقال أنهم جميعاً كانوا في بدايتهم مباشرة أو من خلال شبكات البحث، مدفوعين بعية إسقاط لأظمة استوطية لبي أسبب بها ماضقهم بقا، اعتقدوا أن التأكيد على العنصر السياسي في الانتفاة أكثر من لعوامل الاجتماعية الاقتصادية سوف يساعدا في تخفيف الانتفاة من لأظمة استوطية فهي تلك بترها، كانت أعسة الأدياب تُعيد أنه بحسب الانتفاة وقتاً طويلاً سوافر شروط الانتقال بالمرور عبر التنمية الاقتصادية وتحديث ونبصوح الثقافة السياسية، كي يتمكنوا من انتطع إلى الديمقراطية بوقعية لهذا وجدوا أن هذا سوع من التطوير بدمقرطة مشط لعزائهم، وبذلك اتجهوا إلى «تسبي المتضرر»، فافرصوا أن العمل السياسي بوجه إلى بعية قد يكون مؤثراً، وأن تحيين الجبب بقا في مثل هذا الأمر ويعترف أودوبيل أن أديابهم مسسة، لكن الانتفاة التي حصت لا تحصها¹³ من محرك البحث السياسي، وهدفه التحفير السياسي وعدم تطر اكنام شروط السيوية تي تسردها بطريات التحديث و ثقافة اساسية وغيرها، ولذلك فمن الطبيعي أن يعبر عامل الإردا لسياسة هو الأساس

يوافق أودوبيل على ادعاء واحد فقط من ادعاءات كروثر، أنهم لم يبحثوا في مشروعهم في بداية شأن ادب الصعيقة أو غير متماسكة لكن، في بداية التسعينيات من ثقر الماصي شرع علماء الاجتماع وعلماء السياسة يافشون قوة الدولة وتماسكها بوصفها من شروط بدمقرطة¹⁴، وحقيقه أن روستو ودال وغيرهما، كما يب، كانوا قد سهوهم إلى ذلك ب حساسة مثنة، عربياً على الأقل، من مدة طويلة

همن على البحث في «لأظمة الهحية» تي شأت في وسط أوروبا وشرققها بعد بهة الحرب الباردة البحير إلى فكرة الانتقال بديمقراطي والدرست تي كرسنها، فعومت روسيا مثلاً كأنها تمر بمرحلة انتفاة إلى

Ibid. p 98

(13،

Ibid

(14)

الديمقراطية، ثم اعتبر إعطائها إسمي لأوتوقراطية فشلاً في ترسيخ الديمقراطية ومن هذا المنظور، قُوربت حالات أخرى أيضاً، في حين وُصفت الدول التي لم تنتقل إلى الديمقراطية بأنها مؤجلة أو متوقفة أو شوهها عيوب، وكأن مسار الضياعي هو الانتقال إلى الديمقراطية ومصطوق كتب ليفتسكي ووي أنه قد نشأ أنظمة من نوع حديد، لا هي ديمقراطية، ولا هي مجرد مرحلة تنامية إلى الديمقراطية فتمة أنظمة هجينة بشكل نموذجي قائم بذاته، ويمكن أن يستقر ذلك النموذج ويتوسع، أو قد تعود تلك الأنظمة إلى الحكم الأوتوقراطي المحض، وفي بعض الحالات تتحول إلى الديمقراطية بعد ضرورة انتقال حديده ويعدّد كتابهما ثي عشر نظاماً هجيناً سطوياً تافهياً دام خمسة عشر عاماً. سم تكن هذه ديمقراطيات غير مكتملة أو غير راسخة، وإنما يجب فهمها كما هي وصوغ مصطلحات لها بوصفها أنظمة غير ديمقراطية، والمفهوم الأكثر دقة لتحليلها، في رأيهما، هو «السلطوية التنافسية»⁽¹⁴⁾.

سبق أن كتب هينغون عن النظم الحزبية المسيطر في دول آسيا مثل كوريا وليبنان الذي يتضمن تدفناً على السلطة وليس تعبير للسلطة، وأن الجمع يشارك في الانتخابات، لكن المشاركة في المصائب هي لحزب نادر الرئيس السائد وحده⁽¹⁵⁾ فهل هذا هو المقصود بالسلطوية التنافسية؟

يأخذ الباحثان ليفتسكي ووي على دراسات الانتقال الديمقراطي ما بعد الحرب الباردة أنها أولت ستر تحديات المعارضة حل اهتمامها، مهمة

Steven Levitsky & Lucan A. Way *Competitive Authoritarianism in Hybrid Regime After 1945 the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010).

السلطوية التنافسية ليست نظام الهجين الوحيد، وفي المؤلفين، فتمة أنظمة هجينة أخرى مثل 1 الأوليغاركية القصورية، والديمقراطية الإفصائية التي لا تمنح جرةً كبيراً من السكان حق الانتخاب 2 أنظمة وصية حيث يوجد انتخابات ولكن الحكومات مقيدة بموجب غير مسموح كما في إيران وإلى حد ما غير مسموح بالانتخابات و... 3 أنظمة وصية حيث لا انتخابات و... 4 رؤية لكن فتمة حرب نشر مجموع من حوصها مثل الأرجنتين في فترة 1954-1966 وبرق حالي السبب، ومع ذلك ليس لمؤلفين يكران على السلطوية التنافسية.

Samuel Huntington, «Democracy's Third Wave» *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (6) (Spring 1991), p. 27 accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2MeshUrn>

قوة النظم الحاكم وقدرته على المقاومة، وهذا نقد وحيه فقد يكون تماسك الجهاز الأمني و استعدادة لقمع، أو هشاشته وتردده، ست في نجاح الانتفا أو فشله ويقتبس الباحثان من جيمري هيرست أنه في حالات كثيرة كان ضعف الدول الأفريقية، ولا قوة معارضة، هو المسؤول عن تغير الأنظمة في كثير من الدول¹⁸، وثمة أمثلة لدور كانت فيها المعارضة قوية ولكنها فشلت لأن النظم أيضًا قوم بقوة كما في حالات أرمينيا وماريتيا وصربيا¹⁹ إن الحفاظ على نظم سبظوي حديث هو عملية معقدة ومكثفة ويحتاج إلى درجة عالية من التنظيم، وهذا هو العصر الرئيس في الحفاظ عليه حين تكون العوامل الحاسمة محبة²⁰، وسعود إلى هذا الموضوع لاحقًا ونُعَدَّ إشكالية صلاية النظم، على الرغم من ضعف مؤسسات الدولة ونمست بحه بالحكم واستعدادها لاستخدام أقصى درجات العنف الممكنة، من أهم عوامل فشل بعض محاولات التغيير في العالم العربي

يعدج ليفنسكي وواي ذو نظام من هذا النوع شأت في سنة 1990-1995 في ست مناطق في أميركا الجنوبية ونوسطى (الدومينيكان، كوبا، هايتي، مكسيك، بيرو، بيكراعوا)، وفي ست مناطق في أوروبا الشرقية (ألبانيا، كروايبا، مقدونيا، رومانيا، صرب، سوفيا)، وثلاث مناطق في آسيا (كمبوديا، ماليزيا، تايوان)، وست مناطق في بلدان رابعة الدول المستقلة أي لاتحاد سوفياتي السابق (أرمينيا، بيلاروسيا، جورجيا، مولدايا، روسيا، أوكرانيا)، وفي أربع عشرة منطقة في أفريقيا (بيني، بوتسوانا، الكاميرون، العاون، غانا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشوس، سعال، سراج، راميبا، زامبيا).

إن فرضية المؤلفين الرئيسة، التي يفصلاها في الفصل ثاني من كتابهما،

Levitsky & Way, p. 55. Jeffrey Herbst, "Political liberalization in Africa after Ten (2) Years", *Comparative Politics*, vol. 33, no. 3 (2001), p. 364, accessed on 27+2+20 at <https://doi.org/10.1215/00107160-2001-003>

Levitsky & Way, p. 53 (18)

Ibid., p. 56 (19)

هي أنه حيث كانت لصلته بالعرب وثيقة تحولت الأنظمة السلطوية التنافسية إلى ديمقراطية، وحيث كانت حصه ضعيفة اعتمدت النتائج على قدرة الحكام النظامية. وفي هذه الحالات التي تضعف فيها الصلات بالعرب، صمدت الأنظمة السلطوية حتى توافرت المصادر النظامية لدى السلطة الحاكمة، ولا سيما بوجود حرب حاكم متمسك وفي حالات التحالف الإداري وعدم تماسك السلطة الحاكمة في ظروف غياب الصلة بالعرب، افتقرت الأنظمة السلطوية للتنافس إلى الاستقرار. لكن قنما تحولت إلى الديمقراطية وهي فرصة غير صحيحة لأن الأمر معبر بالأهمية الاستراتيجية للدولة بالنسبة إلى الدول العربية، وإرادته هذه الدول السياسية في ما يتعلق بمصالحها في الإقليم المحدد في المرحلة الزمنية المحددة. والدول العربية، لم تدعم الانتقال الديمقراطي في مصر، كما أن النظام السلطوي الذي شأ فيها بعد انقلاب 3 تموز، يونيو 2013 يحظى بتجاهل بعض الدول العربية ودعم بعضها الآخر لعلني لها، وذلك عائداً لاعتبارات جيوسياسية متعلقة بدور مصر وموقعها.

الأنظمة السلطوية التنافسية هي أنظمة مبنية توحد فيها مؤسسات ديمقراطية شكلية، وتُطوّر إلى هذه المؤسسات بوصفها وسائل للوصول إلى السلطة لكن استعمال احكام لدولة يمنحهم أفضلية مقابل خصومهم أو معارضيهم ويصح تسميتها بالتنافسية لأن أحزاب المعارضة تنافس على المؤسسات، لكنها غير ديمقراطية لأن ميدان العمل السياسي (ساحة اللعب كما يسميها) يميل إلى مصلحة الحكام لأنها ساحة غير مستوية والمفس فيها غير عادل⁽²⁰⁾ في مثل هذه الدولة، توجد صحافة حرة شكية، فلا تعلق الصحف، بل شترتها كاريكاتير محيطه بالسلطة، وأحياناً يُسخر الصحفيون بمحذوفون منهم لا تتعلق ظاهرياً بحرية التعبير، أي بحري الاحتفال على انحرافات منهم خائفة مثلاً، وهذا أسلوب تستخدمه الأنظمة العربية التي تتيح حرية محدودة للصحافة، لكنها تلاحق الصحفي النقدي المستقل وترقه بجمع أدلة خائفة صده في محادثات أخرى، وقد تنفق به تهماً أخلاقية عشوية سمعته ونهها، يصيف نكتاب إلى شروط الحد

الأدبي للديمقراطية^١، شرط وجود ملعب مستوي ومع أن ساحتين بقصدان
بذلك توفر صدمات الانتخبات البريئة والحزب المدنية، التي من ذوي لا
يمكن لحدث عن أحداث بريئة، فبهما بصرا على اعتبار «ستواء الملعب»
مصطلحاً مستقلاً، ويعني تحديد قدره النظام السلطوي الساسي على الاندفاع
على لحروب من دون قمعها مباشرة^٢، والحقيقة أن هذه زيادة غير ضرورية في
العدة المصطلحية الأكاديمية فجمع الحروب، مباشرة أكد أم غير مباشرة، بقوَص
بראהة أي استخدام

تتميز السلطوية التافسية من السلطوية (المعلقة) بأن الأخيرة لا تحتمل
مؤسسات وقبول تافس فيها المعارضة السلطة هذه هي الحال في دول مثل
الصين وكوبا والسعودية وتحتف أيضاً عن النظام السلطوي المهم حيث
توجد مؤسسات ديمقراطية على الورق، لكن النظام يجمع المعارضة مباشرة،
كما في مصر في مرحلة مبارك وكار حستان وأور كستان، حيث توحد انتخابات
لمنح شرعية وحسب لنظام القائم وتتميز السلطوية التافسية من الديمقراطية
بأنها تنتهك إحدى ثلاث مبادئ الديمقراطية^٣ 1 الانتخبات الحرة السريته العامة
لجميع الناخبين 2 حرية وسعة للحريات مدنيه. 3 ملعب مستوي أو ميدان
سياسي مستوي شكل معقول^٤

في بعض الدول غير الديمقراطية من نوع التافسية السلطوية، قد لا
يوجد بقبيل^٥ بشأن التنازع وحتى حسرة الحاكم للسلطة، لكن يرجح أن من
يعتبه في الحكم يستخدم السلطة بالطريقة نفسها، أي به بكرس بصف سلطونا

(2) وهي ١ الانتخبات سافسة الحرة البريئة 2 حق الاقتراع للناخبين 3 حرية بحروب
مدنيه، بما في ذلك حرية التعبير و الصحافة و الأجداد 4 عدم وجود سلطة لأوصياء غير منتخبين على
مؤسسات الحكم (مثل عسكري والامور والمؤسسات الدينية) بحيث حد من سلطة مسؤولين
مستجيب التي يفحصانها من كتابات ذاك وعتعون وغيره

Levitsky & Way, pp. 4-6.

(22)

Ibid., p. 7

(23)

(24) عدم بقبيل بشأن نتائج التافس الاساسي هو مكروب مهم في تعريف الديمقراطية عند

شيفورسكي

تافسيًا عهد سوع من الأنظمة يختلف عن لدكتاتورية بأن تدول السلطة ورد،
نكر السية السلطوية تنقى قائمة، فلا تتوافر فيها حماية كافة للحريات ومبدان
سبسي مستوي. واشترت أنظمة كثيرة كهذه بعد الحرب لردده في العديد من
الدول مثل ألبانيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكامبيرون وكمبوديا والعابون وكينيا
ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وروسيا وأوكرانيا²⁵ وليست مصدقه عدم
وجود أي دونه عربية بين هذه الدول، وربما يقرب العراق الحالي ولبنان من
هذا النمودح. وفي نهاية تسود، في رأينا، حالة عدم اكتر ث بشأن تعير لحكم
في هذه الدول، ويصح الأهم بالنسبة إلى الداس هو مسألة الأوصاع الاقتصادية
والاجتماعية، والحقوق المدنية والحريات، وليس هوية حاكم نكر مؤلفين
يؤكدان أن في بعضها فحسب تكون نتائج الانتحادث غير يفييه، وهذا يعني
أن اليقين قائم في بعضها الآخر، ما يسمح بإضافة دول مثل الجزائر في عهد
بوتفليقة نذي السحب أربع مرات، نكر انجده كان يقبى باتفاق الحربين
الكبيرين والأس ونحيش وفي بعض الحالات، أرحب القيادة لايرانية، عبر
هيئة شحيص مصححة النظام، لعدن لانحادث غير يقببية التذبح ما دامت
حرت تحت سقف مدنى الجمهورية الإسلامية، ومؤسسة المرشد وما يسطر
عليه من مؤسسات عسكرية وشبه عسكرية (تمتلك مؤسسات اقتصادية)
ومؤسسات دينية.

الأنظمة السلطوية التافسية هي ظاهرة ما بعد الحرب الباردة، ومع أن
تلك الأنظمة وُحِدت في بعض الحالات في أثناء الحرب الباردة، فإن ظاهرة
انتشرب بعد نهايتها حينا يصعب استقرار كثير من الأنظمة السلطوية المعققة،
لكن لم تتحول كلها إلى الديمقراطية. نراجع في حيه الدعم السوفيتي للأنظمة
السلطوية، لكن الدعم العربي لدمقرطة تفاوت من بلد إلى آخر وكثير من
الأنظمة الأوتوقراطية تست مؤسسات وإجراءات ديمقراطية شكلية، كي تبرز
بعضها في مكد، مريح نسقي بدعم الدولي أو تحصف الصبعت الداخلي²⁶ نكر

Levitsky & Way, p. 13

(25)

Ibid. pp. 7-18

(26)

دعم الدول لغربية بعض الأنظمة السلطوية التي يمكن الاستدانة منها استمرار بعد الحرب الباردة كما هو واضح في حالات عربية معروفة

يُعلّل المؤلفون التدوّن في نتائج عمسة ترجع النظام السلطوي أو تصعبه بعد الحرب الباردة لذي أنح أنظمة ديمقراطية وأخرى تنافسية سلطوية، بالعاملين المذكورين وهم

1 كثرة الصلات بالعرب، خصوصاً الصلات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والاجتماعية والوظيفية (أي بين المنظمات)، والدفق العابر للحدود للصناعات والخدمات ورؤوس الأموال ونشرها بين سدائ بعضها من جهة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى استفدت هذه الفرصه سابقاً، وسعت الموصوح بنوسع أكثر في فصل محصص بعوامل الخارجية.

2 قدرة الحكم تنظيمية، ومدى تماسك الحرب الحاكم وحجمه ويقول لكذلك إن من بين الأنظمة ذات الصلة الغربة بالعرب لم يتق نظام سلطوي واحد بعد عام 2008، وإن كل تحول أتاح ديمقراطية. حصل هذا حتى في سدائ التي لا تتوافر فيها «ظروف مريحة» لتطور الديمقراطية مثل سوريا ومقدونيا ورومانيا، وحيث كانت الصلة ضعيفة في أعنية أفريقيا وسدائ الاتحاد السوفياتي سابق كان الضغط الخارجي ضعفاً، ومن ثم فإن لمحرك الرئيس كان العوامل المحلية، خصوصاً القدرة تنظيمية للحكم وحيث الأحزاب الحاكمة كانت قوية وذات قواعد اجتماعية قوية مثل سيريا ورماني، تمكن الحكم من مواجهه خصوم أقوى في الشارع وفي صديق الاقتراع¹

بعد عشرين على نهير صم الشيوعية ونفكك الاتحاد السوفياتي، نعمت الحوث في طعة الأنظمة عبر الديمقراطية التي شئت في بعض هذه الدول على أنصار الصم الشمولي، أو بعد الارتداد عن عمية انتقال ديمقراطي في بعضها الآخر ومنها الأنظمة السلطوية كما في بيلاروسيا التي عاد في

الإمكان اعسارها ديمقراطية تافسية؛ إذ أصبح النظم الحكيم سلطويًا ديكتاتوريًا مثل دول الاتحاد السوفييتي السابق في وسط آسيا ومنها أنظمة الهجينة التي اتحد فيها مسار الانتقال الديمقراطي طريقه إلى حكم شبكات الوصاية (patronal networks) أو حكم جماعات اعتمدت على شكل عُصب (جمع عصاة) أو «عصابات»، أو عائلات «العالم العلوي»²⁸ في حنة ما يسمى «دولة المافيا» التي يجمع فيها تحكم ما بين حدود لسياسي واستخدام مقدرات الدولة، ولاسيما الثروة، في الاحتط على وجودهم في السلطة. وتتألف الشبكات المصنعة على مدفع السلطة مثل السيطرة على الوصائف والأجهزة الأمنية وحتى السيطرة على الثروات ودخل الدولة، ولاسيما في حالة نوافر ربع من مواد حكم مثل النفط وغيره، وقد يتحد التآلف شكل صراع على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية كما في أوكرانيا، من دول تعبير في طبيعة النظام مع تعبير الحكم، لكن صراع عسًا ما يجري في ظل الهرم السيطري نفسه يدي برعمة حام وصي أو راع (Patron) بعد أن حسمت مسألة السلطة لمصلحته، وأصبح هو الرعيم الوصي الذي يستخدم أدوات سلطة لنقاء في الحكم

يكون التأثير والاستعانة بالاستمران والتعرب الشخصي من دوائر هذه اشكابات مختلفة وصولًا إلى الدوائر الأقرب من الدائرة الداخلية حول الزعيم. وهذه قطعًا ليست أدوات تأثير ديمقراطية ولا يمكن فهم طبيعة هذا النظام بموجب نظرية الديمقراطية أو دراسات الانتقال، بل بدراسة طبيعة النظام السلطوي السابق وآثاره في المجتمع والنخب السياسية وطبيعة النظام الحالي الذي يعده البعض نوعًا من الكليستوقراطية (Kleptocracy) وتتميز هذه الأنظمة

(28) سعاده في مقال مصطلح لعالم سوفي في وصف عالم الجريمة

(29) يُعبر ستيفان ديسباجر عن نموذج الدولة عصابة في تحليل النظام في هونديا

معاصرة Baant Magyar «From Free Market Corruption Risk to the Certainty of a State-Run Criminal Organization using Hungary as an example» in Baant Magyar ed. *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post-Communist Regimes* (Budapest-New York: Central Press 2009) pp. 46-486

سبق أن طور الكاتب مع العديد من الحضر الشرق وروبير والمحمدين من دول الاتحاد

السوفييتي السابق في أوروبا وأسس هذه لفكرة لإيجاد دور مصطلحه عبر الديمقراطية واستطوره

بهم هذا الأنظمة وأثبت عملها في Baant Magyar & Julia Vasshelyi (eds.) *Frontier-Five Sides of a Post-Communist Multi-State* (Budapest-New York: Central Press and Nolan 2007)

من لأصمة اشمولية أو السبئية بأنها لا تلجأ إلى القدر نفسه من الإرهاب في خطر وجود أي معارضة فهي تسمح بوجود معارضين، وقد تسكتهم من خلال تشويه صورتهم في الإعلام لئلا تسيطر عليه و/أو تضيق عليهم سبل العيش و أو ترهيبهم، فيما تحافظ على بعض مظاهر مؤسسات الديمقراطية كما أنها لا تنسى أبديولوجيا شموية، بل تنسى عدداً ديموقراطياً وضعية وشكيات في الأحزاب عموماً وتحدير من «موصى بليريه» ومن هذه الدول ما هو أقرب إلى الاستطوية مثل روسيا وهنغاريا، ومنها ما هو أقرب إلى الديمقراطية مثل بولندا. ولا شك في أن بعض دول أوروبا الشرقية قد حققت الانتقال، ومنها مثلاً صوفيا والشيك ودول البلقان، باستثناء صربيا التي تحرم الأقلية الروسية من حق الاقتراع لكنها جميعاً ديمقراطيات شدة لم تحذر تصليد لبرالية بعد، ولم تحترق امتحانات كبرى مثل التعددية الثقافية وأعداد مهاجرين كبيرة وغيرها، خلافاً لديمقراطيات أوروبا العربية، وهي ما رأت معارضة لبريات

يمكن. مع بعض التعديلات، الاستفادة من تحليل التنافس على السلطة وموردده في دول محدصة صنفية مثل لبنان وعراق في تطوير فكرة الشبكات البروتية وعلاقة الوصاية بالحماية من الرعامات المصنعة وأندعها ونظام السياسي هو من مصوياً، لكنه «مافيو» إلى حد بعيد.

الفصل العاشر

الإجماع على الدولة : الأمة والقوميات الإثنية

في تعريف الدولة الحديثة ووظائفها، وفي دور القومية في التمييز بين القومية الإثنية والأمة على أساس المواطنة، وفي أهمية هذا التمييز لشرعية الدولة. في الفارق بين دولة الأمة وأمة الدولة. وفي التحانس الإثني القومي، وهل هو شرط الديمقراطية؟ في احتمالات الديمقراطية في دول متعددة القوميات الإثنية واحتمالات فشلها. في دحض الربط بين المذبح الإثنية والديمقراطية، وفي دحض الخلط بين أثر الدولة الحديثة والمشاركة الجماهيرية وقومية الإثنيات من جهة وبين أثر الديمقراطية من جهة أخرى

سبق أن بينت أنّ التعددية التي تتيح التنافس السياسي على حكم الدولة، واحتمالات التعبير واللايقين اللذين يترتبان عليها، يفترض جميعها وجود إطار مستمر محمّع عليه، يمكن نخبته مفصلاً عن نظام السياسي المائم^(١) ويمكن تصور تعددية تاهسية في إطار دوة حتى عند تأسيسها، أي قبل أن ترسح وتستقر، إذ كان ثمة إجماع على تأسيسها ووجودها يتجاوز الخلافات السياسية على القضايا الأخرى، ووقع ذلك فعلاً. والديمقراطية ليست موضوع بل نظام حكم يقوم على سيادة المايون في دوة، والاختلاف لا يكون إلا في إطار وحدة أم في حال اتحاد الاختلاف شكل صراع يشق الوحدة ذاتها، فإن

(١) في بعض حركات التحرر. يكون لطبع إلى كان سبدي ونصا من حبه كذا بوصفه سمعا لتعددية داخلية

الاختلاف لا يكون معدية قوى داخل دولة يمكن من النافس الديمقراطي. بل تعدد كيانات أو دول.

عالم ما يقتبس الباحثون تعريف فيبر لدولة الذي يقول: "سوف يسمى التنظيم السياسي تقسري ذو الاستمرارية دولة إذا كان طاقمه الإداري قائماً على احتكار الاستخدام لشرعي للعنف في فرض النظام".^١ ويصيف فيبر بما أن الدولة تسع درجة تصورها الكامل في الأرمه الحديثه، يفضل تعريفها انطلاقاً من لدولة حديثة وباتجريد من القسم القائمة راءه والمتغيرة مع الزمن وتدحض مميزات الدولة لأسمية في أنها التمسك بطقا إداريا قابوفاً خاصاً لتعبير بالتشريع الذي تنوجه إليه فاعديات الصاقم الإداري المنظمة التي يصنفها التشريع أيضاً".^٢ وسقطه الدولة ليست مرممة لمواطنيها وحدهم الذين حصت أعلستهم على المواطنة بانولادة، بل لكل ما يحري على أرضها أيضاً. فهي منظمة قسرية ذات أساس إقليمي، إنها تحتكر العنف الشرعي، أي العنف الذي تقوم به أو تسمح به الدولة".^٣ وعدلنا ما يقابل ذلك بتعريف مركس لها بوصفها أداة قمع طبقة صد صفة، واعتبر مركس ويعلم الحكومة في النظام الرأسمالي لحيه لإدارة شؤون طبقة الرأسمالية، وغيرهما من التعريفات الاحتزلية.

إن شوء الدولة الحديثة والحجر سيروفاطي ولمجال عدم من أهم صيرورات عملية التحديث إلى جانب الثورة العلميه ولتصنيع وانشلت الدولة في حدثه من دولة سلالة حاكمة يتألف الشعب من رعاياها الموالين للملك إلى الدولة بوصفها دولة أمة، بمعنى أنها ليست مرتبطة بأرض محددة تسط عليها سيادتها فحسب، وإنما بجماعة محددة تُعبر

Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology*, Guenther Roth & (2
Klaus W. Licht eds., Berkeley, CA: University of California Press, 1978) vol. 1, p. 94.

Ibid. (3)

Ibid. p. 96 (4)

(5) بهذا المعنى، فالدولة بعريفها الحديثي بوصفها سلالة حاكمة يمكن تصور على العالم الإسلامي، بل كذلك في أوروبا أيضاً، وشعبها مميز بأنه يطبق هذه السلالة أو يواليها

عنها ويحدد مصيرها أيضًا. ونعني دولة الأمة في هذه الحالة دولة قومية، والجماعة المقصودة هي جماعة (يسعى أو بصيف متخيلة) إثنية قومية وقد ساهمت الدولة في صياغة هذا الجسس القومي، وحتى فرصة الدعوة إذا لم الأمر، ولم تنجح دائمًا في ذلك

بالسنة 1815 في هذا الكتاب، بدأ شكل الدولة الحديثة تدريجًا قبل الحديثة، وساهمت الملكيات المطلقة في مركرة السلطة وتأسيس بيروقراطية الدولة ولا يمكن اعتبارها مجرد إرر لرأسمالية، مع أن صيغتها الحديثة التي عرفها استقرت في ظل هذه لرأسمالية في العرب لكن رأسمالية لم تكن شرطًا لها، وحتى لو كانت كذلك، فإنها ما عادت شرطًا بعد أن سح بمودح الدولة الحديثة في مناطق أخرى من العالم

ما يهمنا هو أن من شروط نشوء الدولة الحديثة عناصر كانت قائمة قبل الحديثة، مثل وجود سلطة سياسية، أي حاكمين ومحكومين وربما شكل أولاء سلالات حاكمة أساسًا لوظيات لاحقة، وهذا أمر لا يحور تجاهله. والدولة الحديثة لم تنشأ من لا شيء لكن من مير الدولة الحديثة من الولاء لسلالات حاكمة هو صفة الرسمية والسيادة المنعصبة عن أي سلالة حاكمة، أو حرب، أو نظم حكم، والتي أصيب إليها عصر جديد في القرنين الأخيرين أصبح من أهم شروط الحفاظ عليها وهو معارده «معرّوف بها» ويجب أن ينوهر، بموجب تعريفها في هذا كتاب ما يأتي 1 احتكار وسائل العنف الشرعي، والقدرة على ممارسة هذا الاحتكار، ما يعني أن الشرعية في هذه الحالة مشتقة من الدولة فلا حاجة إذا إلى هذه الإضافة لأنها تجعل التعريف دائريًا فيكفي أن الدولة تحتكر العنف وافترض القدرة على ممارسة هذا الاحتكار يتطلب شروطًا توفرها الحديثة مثل بناء جيش وأجهزة شرطة قادرة على فرضها على إقليم وسكان، ما يقودنا إلى العنصرين الثاني والثالث وهما 2 حدود سياسية جغرافية يُمارس هذا الاحتكار في إطارها. وهذه الحدود هي الحدود السيادية. 3 شعب يقطن ضمن هذه الحدود خاصص لهذه الدولة، وتمثله الدولة رسميًا أمام الدول الأخرى، وأصبح يتألف في العصر الراهن من مواطنين في هذه

الدولة وما عادوا مجرد قاطنين على أرض وموالبين لسلطان أو ملك، بل أصبحوا مواطنين في الدولة 4 جهاز بيروقراطي متفرغ مكلف إدارة الشأن العام، يعمل لدى الدولة، وبشكل بوجوده حسدها المادي المحسوس 5 سلطة تشريعية تسن القوانين السارية، وتدار بموجبه شؤونها وشؤون المواطنين، وقد تكون هذه السلطة هي الحاكم ذاته في الأنظمة السلطوية، وقد تكون برلماناً وفي أي حال، الدولة هي التي تسن القوانين من خلال سلطة من سلطات الحكم وهذا من شروط تعريفها.

يُعرف أودويل الدولة على أنها أولاً كيان حديث نشأ في بعض البلدان في الشمال الغربي من أوروبا هذه العملية ذات لخصوصية تاريخية أثرت بطرائق مختلفة في تشكّل الدول في بقية العالم وهي «رابطة قائمة على الأرض، تألف من مجموعة من المؤسسات والروابط الاجتماعية (يسندها غالباً نظم قانوني في تلك الدولة) تتجلى لأرض والسكان اللذين يحددهما وبمصطلحها هذه المؤسسات تدعي احتكرها لاستخدام الإكراه المادي الشرعي، ويكون تسببها عملية استخدام وسائل الإكراه على السكان وإقليم مصدرها وحيداً لتسيير القرار» 6 القانون بهذا المعنى هو ما يسته أفراد محوّلون يحسون مراكز قانونية في الدولة. وليس حصود القانون عدات مورثة أو مجرد نظم أخلاقي أو ديني سائد 7، ولا هو أمر حاكم عبد توماس هوبس؛ فأمر حاكم قد لا يكتب سلفاً وقد يكون نتاج عملية تعسفة موقفة، أما في الدولة الحديثة فتنبون عكس العسف، أو هكذا يُفرض أن يكون على الأقل

عائت ما تُعبر الدولة عن نفسها بلغة القانون، ومدى الترامها وقدرتها على التعبير عن ذلك تُحدد درجة نداعة لنظام القانوني للدولة تُنصرص أن تولد البيروقراطية والعدون معاً أكبر قدر ممكن من الصافع لسكان إقليم الدولة وينصرص موظفو الدولة المحوّلون اتحاد القرار وحديث نسمي أنها مهمة

(Guillermo O'Donnell, *Democracy, Agency and the State: Theory with Comparative Intent* (6 Oxford/New York: Oxford University Press, 2010), p. 51

Ibid., pp. 51-52

(7)

Ibid. p. 67

(8)

برفاهية السكان، وصحاب استمرارية تاريخية لمجموعة السكاسة القاطنة في هذا الإقليم يقود ذلك إلى الحد الثالث لسوئة، وهو أن تشكّل يؤرد لهوية الجماعية. وعموماً، يدعي الرسمىون لذين يحملون ماصب في مؤسسات ندوة أن الدولة هي دولة لأمة، دولة لشعب أو مواطنين ومع تكرار هذا لخصاب، وممارسته بأشكال متعددة في العلاقة بين شعب ولأظمه بحاكمه، يشأ «الحزب» التي تُعبر عن هوية متميزة، يؤكّد عليها الخطاب، وتتموضع فوق هويات أخرى ومصالح أخرى راجمة عن شروح اجتماعية. هذا كنه ما يعتره أودوبيل درحة صدقيه الدولة^٩ وهذا تسيط لعلاقة الجماعات بالدولة، فقد تحتفظ الدولة بصدقيه بوصفها حيزاً وصياً تاريخياً، وتعبيراً عن كبوة جماعية، في الوقت الذي تفقد فيه الحكومة صدقيتها، كما قد تفقد الدولة لاقدة الصدقية على الرغم من سياسات حكومة لا تميز بين المواطنين في الحقوق والواجب، إذا كان ثمة جماعات هوية ذات قدوت سياسية تعتر إطار الدولة متشاب مع تطبعاتها القومية. لكن، عمومًا، إذا ثبرت لحكومة في سياساتها هذه في ظروف من النمو الاقتصادي تفقد القوى التي لا تعترف بشرعية الدولة أقلية في داخل جماعات الهوية

لر بحث في القومية وتعريفاتها المختلفة، فسست هذه مهمة كتاب. من نكتفي منها يتناول جوانب متعلقة بموضوعنا. وجرت محاولات عديدة منذ القرن التاسع عشر لتعريف القومية تركرت أعليتها في مسألة العيش المشترك ووحدة المصير، ما يعبر عنه عادة في دولة ذات سيادة، والتحديث هو عن تعاضد أو تعاطف أو تضام يميز جماعة كبيرة من جماعات كبرى أخرى، حتى من منظور الليبرالي ستيوارت من، بحيث يتشاركون في ما لا يتشاركون فيه مع الآخرين، ويرعون في العيش في ظل الحكومة دتها، بحيث يحكمون أنفسهم، «معنى أن تكون الحكومة مهمة»^{١٠} ومن دون أن يقصد، تصلح مطابقة مل

Ibid. p. 54

(9)

John Stuart Mill, «Considerations on Representative Government», 1861, in John Stuart (1963) Mill, *The collected Works of John Stuart Mill*, vol. XX, Essays on Politics and Society, Part 2 (London/New York: Routledge, 1977), p. 546

نحو هذا الفصل كما يأتي: «غير بقومها رطبة بالحكومة نفسها» 1861

بين «أن يحكموا أنفسهم» و«أن تكون الحكومة منهم» لئلا يسه على الفارق بين الجماعة القومية باعتبارها «سائب لنظام ديموقراطي (يحكمون أنفسهم)، واستخدام انهوية مرزاً لأي حكم (الحكومة منهم)، فتتحور مسألة القومية إلى أيديولوجيته وصرر وجوده ووفق مل فإن ما قد يحرك هذا التعاطف أو التضامن هو «أثر الهوية المعوية أو العرقية» لكن المحرك الأقوى في رأيه هو وجود ماضي سياسي مشترك يشمل رموزاً وقيادات ومشاعر مشتركة بالمعنى والحسرة والحرر بشأن حوادث تاريخية وميقات معينة، مشير إلى سويسرا المؤسسة من «أعرق مختلفة» (بمصطلحاته) تتكلم لغات مختلفة، ومع ذلك يجمع مثل هذا شعور السويسريين¹¹ وبلغتي التي تعبر بين الأمة والقومية¹²، يجمع السويسريون في تشكيل أمة من دون أن يشكروا قومية

مد هذا الشرح الذي يؤكد على البعد السياسي، مروراً بتعريفات الإثنية المختلفة للقومية، حتى تعريف سدكت أنرسس للقومية بوصفها جماعة منحينة، الذي أراه مميّز إذا ما قُصد في أدوات تحليل، وإذا انقصا أنه لا يتبع عن لا شيء، بمعنى أن ثمة أسس يتيّ له مثل اللغة وغيرها، تعددت الدراسات والتعريفات لقومية لكن المهم في أي دراسة لقومية هو الانتباه لسعدين البعد الإثني مع تحديدات مختلفة للعصر لمهم فيه، أي اللغة والإيمان بأصل مشترك وغير ذلك، والبعد السياسي المتعلق بتعبير قوميه عن نفسها في دولة، أي أن يعيش أفرادها في دولة يعترفونها دولتهم، أو أن تحكمهم «الحكومة منهم» على حد تعبير مل

كانت أوروبا الإثنية قديمة قبل القومية وكان ثمة مشتركات إثنية في بولندا وهنغاريا وإيرلندا وتركيا وسرتعال وإيران وتيلاند والبنان والعالم العربي قبل نشوء القومية الحديثة. والقومية لا بشأن من لا شيء، لكنها تبنى صفات إثنية وتهمش أخرى، ونؤكد الفارق وتهمش مشترك مع «الأخرى»، وقد نحترق

Ibid.

(11)

(12) عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 6 (مدوحه بيروت المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])

المعروف مع ما يصح قوميات مجاورة سبب شوء القومية. ولذلك لا يجوز احتراؤها، بل الصفات المسممة صفت إثنية. ويستخدم المستعمرون تسميات عدة في وصف الجماعات السكانية الأصلية، فاستخدم الإنكليز ألفاظاً مثل «قبائل» في وصف الجماعات في أفريقيا، مع أنها لم تكن قبائل في حين استخدموا كلمة «أمم» ليهود في بعض مناطق أميركا الشمالية. لكن أياً منها لم يعني ما يقصده بمصطلح قومية. كما استخدم الفرنسيون كلمة «الشعوب» لوصف الطوائف وقبائل في سورية الطبيعية. عرفت العلوم الاجتماعية والأيدولوجيات تعريفات كثيرة للقومية منها ما يميز عناصر مكونة «موضوعية» مثل اللغة والتاريخ لمشارك وغيرهما، من عناصر أخرى تسمى «داتية» ومع أن المحييين الجماعيين ينحدرون من هذا الفصل بين الدتية والموضوعية، فإنني أعتقد أن الصفة المميزة للقومية الإثنية من مجرد الإثنية تتعلق بالتبعد السياسي المعبر عنه عند التطلع إلى الدولة والسيدة، أو على الأقل عدم قول سيطرة قومية أخرى على إدارة حياة المجتمع في داخل الدولة، والرعاية في الإدارة الداتية هي حالة لأقليات القومية. لكن ما يميز القومية بوصفها ظاهرة حديثة هو التطلع إلى دولة تعترعها. إن ما يميز قومية من الجماعات الأخرى هو ذلك الربط بين الصفات المشتركة المتحيلة أو الحقيقية مع البعد السياسي، أي التوق إلى أن يكون التعبير عنها في دولة. وهذا ما جرى فعلاً في الدول الإثنية عبر التاريخ التي سُميت دولاً قومية، أحصل ذلك تدريجاً، كما في بريطانيا وهولندا والسويد وإسبانيا قبل شوء أيدولوجيات قومية، أم بالتدريج وبانفورة كما حصل في فرنسا، أم بالتوحيد بالغة كما حصل في إيطاليا وألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية والهند، والصراع الشديد على الاستقلال عن روسيا في حالة بوسنة، وعن السويد في حالة النرويج.

شدد دوكر كوبور على أهمية البعد الإنساني في القومية، لتمييزه من مسألة موضوعية وللدولة والتعريف «العقلانية» للقومية، مؤكداً بُعد الإيمان بالأصل المشترك لمشق من كلمة «إثنية» نفسها، صحيحاً أكان هذا الإيمان أم لا.

المهم هو وجود أسطورة الأصل المشترك⁴، وأعتقد أن هذا صحيح ولكنه غير كافٍ لتمييز القومية من جماعات أخرى، مثل القبيلة وغيرها. وتعريفها بوصفها المجموعة الأكبر التي تؤمن بأصل مشترك، بمعنى أن تميزها من القبيلة وغيرها بالحجم، لا يكفي لتحديد خصوصيتها وحدائرها ولا شك في أن بُعد الإيمان أو أسطورة لأصل مشترك مهم في القومية، لكن الحدائرها صيف أبعاداً مثل التعامل بين اللغتين المشتركة وتبنيها الحديث ضمن نهضة إشفاقية القومية، والسعد السياسي المتعلق بالثوب، إلى لحكم الذاتي أو السيادة لكن من أتوسع في هذا الموضوع الذي سبق أن بصرت إليه في فصل مصول في كتاب المجتمع المدني فليس هذا هو موضوع هذا الكتاب، لكني أتفق مع كوبور على التمييز بين قومية الإثنية والوطنية، وما يهمي في مقادته هو القسم الأخير المتعلق بإمكانية احتواء طغيات الأقليات القومية إلى الانفصال بواسطة منحها لحكم ذاتي ضمن الدول⁵ وهو على درجت كما هو معروف ويرى كوبور أن الحكم الذاتي يبنى أحداث الناس غير المعنيين كثيراً بسياساته الخارجية وسياسات الدفاع التي تنقضي في يد الدولة المركزية، لكنه لا يعالج مسألة تعدد الإثني القومي في داخل الدولة الديمقراطية التي لا تقتصر على علاقة أكثرية وأقلية

وهو إرست عيسر، تسعى الألة بولوحية القومية إلى المصداقية بين سياسي والجماعة القومية [1]. والشعور القومي هو الشعور بالعضد من حرق هذا المبدأ [2]. والحركة القومية هي حركة يحركها مثل هذا شعور⁶ من يعتمد ذلك على لا يؤيد قيام فدراليات على أسس قومية لأنها قد تنحدر نحو الانفصال لكن يمكن الرهان على قوميات ثقافية ترمض القومية سياسية الانفصالية في حالة تحقيق الفدراليات مرياً لها وتفصل البقاء فيها⁷.

Walter D. Connor «Ethnonationalism» in: Myron Weiner & Samuel P. Huntington (eds) (4)
Understanding Political Development: An Analytic Study (Doston: Little Brown, 1987), pp. 204-205

Ibid. pp. 213-218 (15)

Ernest Gellner *Nations and Nationalism* (Ithaca: NY: Cornell University, 1983), p. 1 (6)

A. Fred Stepan «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a State-Nation Model as Well as a Nation-State Model?» *Government and Opposition*, vol. 43, no. 1 (Winter 2008), p. 1 accessed on 8/3/2020, at: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-9892.2008.00431.x>

التحدي المعاصر الأهم في هذا السياق يبقى هو الفصل بين الأمة والقومية، والذي سبق أن تطرقتُ إليه في كتاب المجتمع المدني في الفصل المذكور أعلاه، بمعنى إدخال مبدأ المواطنة في الدولة بوضعه أساس لانتفاء أي لأمة، والإيمان بإمكانية أمم متعددة الإثنيات أو قوميات، أو متعددة العرَب أو غيرها، كما في حالة سويسرا النمسا، وسنچيكا لاحقاً، وحالات متأخرة أكثر مثل الأمة المتعددة الإثنيات واسعة وتديانات في الهند وثمة حالات كثيرة في أوروبا الشرقية والوسطى والعالم الثالث أيضاً لا يمكن تحليل أي استقرار فيها من دون مثل هذا الفصل بين القومية والأمة، والسبيل هو توصل اهتمامي بين الدولة وحرء من المواطنين بحسب، أو تقسيم الدولة إلى دول قومية وقد شهد العالم ممارسة هذا الحيز الأخير عدة مرات لكنه ليس ممكناً دائماً، وقد يكون ثمه ودخ

يجب لاشاء إلى أن الأيديولوجيا القومية والحركات القومية التي يشتملها مصطلح (Nationalism)، هي التي تتيح لقومية وسر العكس، ولا سيما في حالة القوميات التي نشأت في مراحل متأخرة فهي تصمي على العد الإثني والعوي القائم معنى ميايً وتطفأ بحور الدولة، كما أنها تساهم في تحييل عناصر إثنية عبر لحركة القومية والدولة ذاتها، وفي إنتاج التاريخ المشترك والمحيّل، وحتى في وضع قواعد اللعبة وفرصها وهذه أمور بحثت فيها سابقاً فيوهن عوتيب فيشته (Johann Gottlieb Fichte) (1762-1814) بحطباته الموجهة إلى الأمة الألمانية ثم يكن بحاطب قومية وثمة، بل كان يساهم في صنعها وكذلك ساهم مطع الحصري (1879-1968) وميشيل عفلق (1910-1989)، وفلها رود النهضة العربية الحديثة في الفكر والأدب، هي الكفة والتنصيم والرربة والتعليم في نشوء القومية العربية الحديثة، وكذلك فعل كاميو بيرو كوت كافور (Camillo Benso conte di Cavour) (1810-1861) وحوريته مازيني (Giuseppe Mazzini) (1805-1872) في بناء القومية الإيطالية، كما حرت صاعة الأمة القومية الباكستانية والأمة على أيدي قوميين باكستانيين أمش محمد علي جناح (1876-1948) والربطة الإسلامية ويطلق هذا أيضاً على ما يطلق عليه «أبو الأمة

التركية» مصطفى كمال (أتاتورك) (1881-1938) وقيادته عملية بناء الدولة التركية الحديثة المستقلة باستدعاء قومية تركية

مشما تساهم لدولة في إسح القومية، يمكنه أن تُفتح في مرحلة أخرى الأمة متعددة القوميات وهذا ليس قانوناً. بل جهد بشري قد ينجح أو يفشل ويتوقف الأمر على قوة الحركات القومية، وتاريخ الصراعات بينها على الأرض نفسها، وعلى تاريخ وحدة الدولة، وهل فرصت الوحدة بقوة نظم سلطوي أم وجدت أسس تاريخية اقتصادية و اجتماعية لوحدة هي كيان سياسي واحد؟ كما تؤدي المصلحة دوراً في الحفاظ على لوحده، لأسباب مثل مستوى المعيشة الموارد فيها، وقد تؤدي إلى عرلة القوميين الانفصاليين في دحل مجتمعهم إذا كان من مصبخته المحافظة على لاستقرار والعيش المشترك في دولة اقنعة المتعددة القوميات.

يعتقد القوميون أن قوميه المتطافه دائماً مع الأمة، نستحق ولاء المواطنين، لكن الجماعة القائمة على أساس المواطنة أو ما يسميه ستيان أمة الدولة تقتصر وحوود ولاء لدولة أيضاً" وفي رأيي، تنطبق القومية مع الأمة في مرحلة التحرر الوطني، أو السعي إلى إامة دولة لكن بعد يشنها يتطلب النظم الديمقراطي تحديد ولاء للدولة، أي للكيان الذي تمارس فيه الديمقراطية على أساس المواطنة وولاء هب لا يعني طاعة كل ما يحلف الصمير المردي؛ إذ تمكن الديمقراطية من إيجاد صيغ لتوفيق بين استمرار الولاء للدولة الديمقراطية بوصفها وصاً وعدم مخالفة الصمير وهذه ليست الإشكالية التي نعالجها ولمقصود هو ولاء مجموعات سكانية كاملة ترى في الدولة وطنً على الرغم من الاختلاف الإثني والطائفي ووجهوي فمن دون ذلك لا تستقر الديمقراطية

عموماً، يسود بطاع أن اقومية معطى طبعي، في حين أن الدول تُسعى يعبر هذا التمييز عن بشار تصور بيولوجي عصوي للأمم ووفق ستيان، بُيت

Jan J. Linz, «State Building and Nation Building», *European Review*, vol. 1, no. 4 (1993), p. 356, accessed on 8/3/2020, at <http://bit.ly/2H9U9Xc>

الدول قبل أن تنتشر فكرة القومية التي حست أساب المثقفين وأهتت حيل
 الشعوب. لكن الرعة الوحدوية لقومية قنصت عدد الدول من 1500 دولة
 أو كين سياسي تقريباً في أوروبا إلى نحو 25 في عام 1900 وخلافاً لانتداع
 حاظي عن أن الثورة الفرنسية، صدرت لقومية إلى باقي النداد الأوروبية،
 من قوميات في أوروبا نوسطي والشرفيه صعدت في سياق الرد على تمتد
 الفرنسي إبان حملات نابليون، أي في سياق مصومته هكذا على لأقل يمكن
 الحديث عن قومية إمدنية وقومية ألمانية وعمرهما في القرن التاسع عشر لكنها
 قومته وتأثرت به في أن نشأت لقوميات في القرن التاسع عشر، ويطلق ذلك
 على إيطاليا وألمانيا وليوان وهنغاريا وستقلت مدحكا عن هولندا في عام
 1830 لكنها تميزت، وما زالت تتميز، بوجود قوميتين هما العلمسكة ولعنها
 المهيمنة هي الهولندية، والوونوية وعنهما المهيمنة هي الفرنسية. وبدأت في بناء
 الدولة فور الاستقلال عن هولندا، لكن لتحتدي القومي العلمسكي شأ في قرن
 العشرين وأدى إلى تحويل سحيكا إلى دولة متعددة القوميات³ إن ما ظهر
 في القرن التاسع عشر هو الحركات لقومية والمثقفون القوميون الذين ساهموا
 في إنشاء القوميات المتأخرة والأيدولوجيات القومية، واستمرت التصيرة في
 دول أخرى طول القرن العشرين

ثمة قوميات نشأت مكرراً تتوشع مع نشوء الأمة المحصورة في الدولة
 بفعل مركرة الملكية المطلقة للسيطرة على مساحة جغرافية محددة،
 ونشوء برلمان ونوسيع سلطانه، وتوحيد السوق، وإزالة الحواجز الجمركية
 بين المقاطعات المختلفة، وتوسيع لطبقة الوسطى وتوحيد اللغة ونشوء ثقافة
 امميرة شعب بعينه هكذا عرّف الإنكبير أنفسهم من نهاية القرن التاسع عشر،
 وتحدث الفرنسيون عن أمة فرنسية في نهاية القرن الثامن عشر كانت هذه
 قوميات، في أي حال، حتى لو لم يرافقها صعود الأيدولوجيا القومية

في ألمانيا، نشأت حركة قومية، إلا أن دولة ألمانيا لم ينسبها لقوميون لذين
 صل مفهومهم للأمة متجاوزاً الدولة ومتطابقاً مع القومية، بل ساهم رحيل دولة

Ibid, p. 356.

من طرار أوتو فون سمبارك (Otto von Bismarck) (1815-1898) وبصح الأمر أيضًا في دولة إيطاليا الحديثة حيث ساهم كامبو بيرو كوت كهور، رئيس وزراء المملكة بعد توحيدها، في بناء الدولة أكثر من حوريبي عرييادي (Giuseppe Crispien) (1807-1882) أو مانريبي القوميين⁽²⁰⁾. يصح هذا شأن دولة، أما القومية الألمانية غير متطابقة مع الدولة فهي نتاج تداعل بين السياسيين والمفكرين لقوميين والأدباء وغيرهم

أدى لاتجاه إلى بناء لأمة المتطابقة مع القومية في الدول التي شقت عن إمبراطوريات إلى عدم استقرار ولم يستمر ديمقراطية في أعلى الدول القومية التي شأت نتيجة انهيار للإمبراطوريات المساوية والألمانية والمساوية - المجرية بعد الحرب العالمية الأولى قط ومن ضمن الدول الجديدة التي شأت بعد الحرب العالمية الأولى، فير هندا وتشيكوسلوفاك وإيرلند وحدها حققت استقرارًا ديمقراطيًا سيئًا مقارنةً بتسع من دول الخمس عشرة القديمة التي لم تشأ على أساس قومي ولم تحقق أي ديمقراطية استقرارًا في الدول التي شأت على أنقاض الإمبراطوريات المهرومة في الحرب العالمية الأولى⁽²¹⁾ وواجهت الديمقراطية في الدول التي نحتت عن انهيار دولة العثمانية، وكذلك لأحاد السوفياتي وبلغوسلاف، مصيرًا مشابهًا فحدود لمفطعت والولايات التي استملت عن الاتحاد السوفياتي السابق كات مصطعة؛ إذ سبق أن حددها ستالين، وتغير تركيبها السكاني كثيرًا منذ تلك فترة واستقرت الديمقراطية في حالات قليلة منها، وبعض الديمقراطيات التي استقرت ما زالت تعاني تشديد على السرعة القومية الإقصائية والتمييز ضد «الأقليات» وهي حال الدول ذات الحدود المصطعة الحمة عن تقسيم استعماري في مشرق العربي وشمال أفريقيا

عند ما يكون الإجماع على الدولة ناهيًا عن نقادة الشعبية بتعبيره عن قومية أو إثنية، ويساهم التحانس في تماسك هذه الدولة، ويصح أن يكون

Ibid. p. 357

(20)

Ibid

(21)

أساساً لتعددية سياسية في إطاره، لكنه يحول الهوية القومية إلى مرجع لمطالبة بالحقوق والحريات في الدولة الديمقراطية. لكن، ثبت تاريخياً أن الرابط القومي أو الإثني الذي يصح سقفاً لتعددية سياسية ديمقراطية في داخل كل متحاسن، أو «بحر» قومية متجانسة، قد يُستخدم في تبرير مع التعددية وجمع لحريات عند نظام يدعي تمثيل روح الشعب ووحدة الأمة وثمة دول لا يتوافر فيها تحاسن قومي أو إثني، فهل كُتب عليها أن تكون محرومة من الديمقراطية؟ حوس هو بالنقي.

ناتسة إلى العديد من الدحش، أثبت الحروب الأهلية والسرعات لامصالبة اني عرستها دول سبطرية معنده الإثبات أن الدولة المسهره اني يصلح إطاراً لتعددية هي دولة قومية، وذلك ليس بمعنى الدولة لأمة، أي ليس بمعنى الدولة التي تعتبر في الشريعة الدولية أمة (كما في تسمية الأمم المتحدة)، وربما بمعنى الدولة التي تعبر عن هوية قومية إثنية محددة، وقد لا تكون متجانسة دينياً، لكن يفترض أنها دولة قومية معينة. ويمكن أن يستعيد تاريخ دول ديمقراطية عريقة تعط الأحرار راءاً شاب لتعاش والتعدد وحمية حقوق الأقليات، مع أن هذه الدول قامت بفرص التحاسن القومي بالقوة (فرنسا)، أو بتوحيد دويلات متفرقة بالقوة (إيطاليا وألمانيا)، قبل بشوء التعددية الديمقراطية لتحقيقها.

لا يحلو التاريخ من تحارب قامت فيها الدولة من دول تجانس إثني أو قومي، ومع ذلك نضت ولاء وطنياً وإجماعاً على الدولة على الرغم من التعددية الإثنية، أكات بدوه متعددة هوميات وإثنيات والديارات مثل الهند، أم متعددة الدعات والثقافات مثل سويسرا، أم ثنائية القومية مثل بلجيكا، أم تتضمن أكثرية وأقنية مثل كندا.

في المقابل، سبق حل يوعوسلافيا بالقوة والعنف سقوط النظام السطوي، أي انقراض ديمقراطي في الحيات دت الأكثريات الإثنية الواضحة التي تفرعت عنها. أما نشيكوسلوفاكيا فاحلت سلمياً من خلال اعتماد الديمقراطية داتها. وثمة دول لم تخلق في خلق تضاء إلى الدولة، أو هوية وصية، إضافة إلى هويات مواطنيها، القومية أو الطائفية وغيرها، كما لم تنجح في دمج الأمة، وظل

النظام السلطوي أساس وحدتها، فتدغم الموقف السببي من هذا النظام حدة العداء للإطار الوجودي السياسي، خصوصاً عند جماعات قومية يسود لديها شعور بمصنومية. صافة إلى توري تاريخي إلى الاستقلال.

عربياً، أثرت قصداً متعمقة بالكيان السياسي عند إصاحه نظام سلطوي، أو حتى مجرد إصعاقه، في بعض الدول مثل العراق وسورية واليمن والسودان، كما تثار في غيرها برعات هوياتية قد لا تكون انفصالية بالضرورة مثل الوطنية في لبنان، وقصة الأمازيغ في بعض دول المغرب ولا شئ في أن ثمة إجماعاً على لدولة، وعلى الهوية الوطنية الجامعة، اردد سلوراً في حصص النص من أجل المواطنة المتساوية، وبدأ يتحد طبعاً ما هض لبطائفة في لبنان ولا يبدو لي أن الأمازيغية في دول المغرب تتجاوز سرعة الثقافية التي نميل لدول إلى احترامها والاعتراف بها، وذلك على رغم من وجود تيارات متطرفة مقومة.

ينطبق سنيان وعرايم روبرسون من مسألة الدولة العربية وحدودها المصطنعة، والتي حارب من الدولة العثمانية وكنت حصصاً عاتٍ لاحتلال قوى مستعمرة عربية الدولة الوطنية ضعيفة بوصفها هوية سياسية، والذعة العربية هي اللغة سائدة، وثمة مكانة في الهوية الوطنية تتمتع بها الوحدة العربية، ومؤخرًا الوحدة الإسلامية لدى نيارت إسلاميه وكل من يعرف المصصة يعرف كم أن مصصيح النوض العربي منتشر، والصراع العربي - الإسرائيلي يدخل صمر هذا السباق ثم إن الولايات المتحدة تدعم التسلطوية في مصر لأنها في حالة سلام مع إسرائيل²² من بين أمور أخرى كما تتميز الدول العربية بأن نسبة صرفها على الأمن من محمل دحبها (GDP) أعلى من أي منطقة أخرى في العالم فتصرف الدول العربية ما بسنه ثلاثة أضعاف ما تصرفه دول منظمة حلف شمال لأطلسي «الناتو»، أو ما محمله 6 7 في المئة من محمل دحبها لمحبي على الأمن. في حين تنفق دول اسانو 2 2

4. Fred Stepan & Thomas R. Robinson «An Arab more than a Muslim: Electoral Gap.» *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 3, July 2003, pp. 41-42, accessed on 27/4/2006 at <https://bit.ly/1eWeb4V>

في المئة فقط من مجمل ناتجها المحلي (بالاعتماد على بيانات قلة عام 2003)⁽²³⁾ وفي نتائج عام 2017، بقيت النسب متقاربة، فبلغ مجمل إنتاج الدول العربية على الأمر 6.4 في المئة في حين كان صرف دول لبنان أقل من 2 في المئة، باستثناء الولايات المتحدة وبيون وهولندا وتركيا وإستونيا كما نجد عشر دول عربية في قائمة الدول العشرين الأكثر إنتاجاً على الأمر من مجمل الناتج المحلي⁽²⁴⁾.

ثمة قصص يفترض أن تمت كتابتها، ههنا 1. نقص الإجماع على الدولة، وشرعيتها. 2. صرف المرتفع على الأمر وسوء أوضاع ربط الصرف المرتفع على الأمر والسلاح بالراعات الإقليمية والمحاور الدولية أم بالأمر الداخلي، ولأمر مرتبط إلى حد ما بشرعية الدولة واستقرارها والإجماع عليها، بما في ذلك مسألة الحدود.

يذكر العديد من الدخيل، مثل لير أندرسون، في تحليلهم أسباب ممانعة الأنظمة السلطوية العربية الإصلاح والتغيير، بشديد روسو على مسألة «الجماعة السياسية» والولاء لها، وأن هذه قضية رئيسية في المسألة العربية⁽²⁵⁾. إنها إشكالية المسألة العربية التي تتميز بتقاطع بين أزمة العلاقة بين الأمة والدولة من جهة، وعوائق الديمقراطية القائمة في بلدان أخرى أيضاً من جهة ثانية. وسبق أن أشرت إلى دراسة يرى مؤيدوه، من منظور ميكل من (Michael Mann)، أن العالم العربي لا ينوّر فيه الشرح المسبق الوحيد المتعلق بالإجماع على الدولة ومن ثم، فإن من الضروري معالجة قضايا الشرح الرئيسية في العالم العربي قبل الديمقراطية، بما فيها مسألة موقع الدين في السياسة ولأحداث وغيرها، ومنها ستي التوافقية أو لنظم اللامركزية

ibid , p. 42

(23)

The World Bank: *World's Expenditure Database* (Data Washington) accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2MLKzKh> «Defence Expenditure of NATO Countries (2010-2019)» Press Release: NATO Public Diplomacy Division (8/3/2020) accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2Qn4C0o>
 Lisa Anderson «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East» *Annual Review in Political Science* vol. 9 (June 2006), p. 209 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2wcZSDi>

أو وضع صمدات خاصة للأقليات، لأن الديمقراطية تؤدي إلى ببحار هذه الشروخ العميقة الإثنية أو الطائفية⁽²⁶⁾.

الحقيقة أن الأمر ليس بهذه الاستحالة، فقد نيل بي في أثناء دراسته الحركات الثوري العربي، خلال العقد الأخير نذي افتتح مرحلة جديدة، أن الصال من أجل الديمقراطية يعود ويرافق مع تنمستك بالدولة والهوة الوطنية حتى في الدول التي رفق تحلصها من استطويه تمكك إلى طوائف وطهور الصنفية السياسية مثل العراق ويظهر ديث من حلال شعار الحرك الثوري في هذا البلد حلال تشرين الأول، أكتوبر وتشربن الثاني نوفمبر 2019. وهو شعار «بريد وطن» امعر حذاء، وفي ماهصة حصص الحراك للصنفية السياسية ثمة، في دهر المواطن العادي، علاقة بين مطب الديمقراطية وتشديد على المواطنة في الدولة وهذا لا يمنع أن حركات ذات بات انفصالية قد تدعم الحراك الديمقراطي من مطلقات أخرى، ولذلك فهي لا تشدد على المواطنة المشتركة.

أنحق التقسيم الاستعماري صرًا كبيرًا شرعية كيان الدولة التي شأت ماء عبيه، كما ساهم تحدي الاستعمار والتقسيم في رفع لأمة فوق الدولة، وحاء دور أيديولوجيات لأحزاب الحاكمة في هذه بلدان دتها في عرقنة شوء شرعية لهذه الكيانات شئها هويات متجاوزة للدولة مصدرًا لشرعتها، وتشقيف الجمهور بذلك، مثل الولاءات التقليدية في حالة لملكيات، والأيديولوجيا العرصة في حالة المعث، والأيديولوجيا الإسلامية في حالة القدي في بدايته، ثم العربية لاحقًا وهي الأنظمة نفسها التي استخدمت ضمن آلات بيطرة ولاءات عشائرية وطائفية مباشرة، بعد تراجع وزن لأيديولوجيا القومية

(26) عبد بوحب الألفني، التحديب لتطير بلاسفر محو لبحول بأملات في مالات
بلا ب عربية وهي تطيرب لأمثاب الديمقراطية، في أطوار التاريخ الانمالي مآل الثورات العربية
(مدوحة بيروت المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، 2015)، ص 178
Borrmann, Manuel Vogt & Lars-Frik Cederman « The Arab Spring and the Forgotten Demos » Center of
Comparative and International Studies (CIS) U. of Zurich working paper no. 52 February 2012
accessed on 28/4/2020 at <https://bit.ly/3eL DKBp>

وفاعليتها، خصوصاً بعد هزيمة حرب 1967، وعموماً مع تبرع حرب البعث
الحكم من مصميه الأيديولوجية بعد مكوته فترة طويلة في الحكم. وساهم
نشوب صراع كاد يكون وحوداً من حزبين قوميين في العراق وسورية في
صعصعة صدقية الأيديولوجيا نفومية في الحائين.

لم تدرك هذه الأنظمة أهمية الانتماء العربي الوجداني والثقافي عند
الأغلبية في بلدها الذي يحافظ على تماسك الأكثرية العربية في داخل كل
بلد، وركزت على القومية العربية لا بوصفها هوية ثقافية ذات بعد سياسي.
من بوصفها أيديولوجيا تبريريه لنظام وأقصت ردة الفعل السلبية على
الأيديولوجيا القومية المعروضة إلى تصدد لفكرة العربية عموماً وتراجعت
الأهمية السياسية للانتماء العربي نادمع لبطوائف، وساهم تراجعها في الانقسام
الطائفي ففي العراق الذي أجرب فيه التعددية السياسية نتيجة تدخل خارجي
بلاحتلال المباشر قبل ثورات العربية في عام 2011 شمالي سنوات، صعدت
صائمية سياسية منظمة بعد بهيار النظام السابق وبرز الشرعية على أيديولوجيته.
لم يحلّ الولاء الوطني للدولة في محل الهوية العربية، بل تصدرت المشهد
الولاءات الصدهه التي أحتتها السحب نسياسية الجديدة لكسب التأييد في
الانتخابات أم الأقنية الكردية متمسكت بهويتها الإثنية القومية، لا بالوطنية
العربية وهكذا، أحد الكتب والساحون والصحافيون ولسياسيون يكتون عن
شيعية ومئة من جهة، وكرد من جهة أخرى، أي قومية واحدة وطائفتين، بدلاً من
أن تشمل الوطنية العراقية قوميتين إثنتين، عربية وكردية، في إطار أمة مواضية

لم تنجح جميع المحاولات لتأسيس ولاء وطني في سورية والعراق
بحيث تتجاوز بقومية العربية بعد الاحتلال في عام 2003 فيما نكردية قومية
ثابتة فمن الواضح أن الأمة العراقية نأفت بشكل رئيس من قومية عربية تسمى
إيها الأغلبية، وقومية كردية تنتمي إليها الأقلية. وفي سورية، تشكل القومية
الكردية نسبة صغيرة من لسكان قبلاً على نسيها في العراق، ومع ذلك يحب
الاعتراف بها. وعلى الديمقراطية العمل على الاعتراف بهذا الواقع وتقننه
في ظل وطنية جامعة بوصفها شرطاً للتحويل ديمقراطي إلى الانقسام الذي

أيده بعض الديمقراطيين في العرب إلى جماعة شيعية وأخرى سنية تجمعهما ديمقراطية توفيقية بحظي الهدف تمامًا، ليس لأنه يتجاهل عروبه لأغسيه العربية المؤلفة من أتباع المذاهب الشيعي والسني فحسب، بل لأنه يقسم العرب إلى طوائف سياسية في حين يحتفظ الأكراد بهويتهم القومية وبعديدية طائفية السياسية يجمع التعددية الديمقراطية في ما عدا فرص الانتماء الطائفي على المواطن بوصفه انتماءً سياسيًا. وإضافة إلى ذلك، فإن تأسيس الانتماء الطائفي الشيعي والسني يتحوّل إلى حسر ولاء لقوى خارجية مثل إيران والسعودية

في الحاصي، شكّل العداء للقومية العربية الحديثة في العرب، ولا سيما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مطلقاً لدعم الأيديولوجيا الإسلامية لمعدية للقومية والشيوعية في آن، بما في ذلك التحالف مع الأيديولوجيا الوهابية ضد النظام البصري وصد الأنظمة العترة وحالت، أدى العداء العربي للقومية العربية في العراق بعرق بعترها محرد عطاء لسنية طائفية إلى تشجيع جهود الطائفية والطائفية السياسية، واعتبارها أساساً للديمقراطية التوافقية وبقومية العربية، حتى الأيديولوجية منها، ليست عطاء لعديمة مسية في العراق، ولا في سورية التي عُرِب فيها الأيديولوجيا القومية العربية عطاء لطائفية علوية هذه المرة.

يقول سورسن، في تعريفه للمجتمع الوطني امتماسك، أن المقصود هو أن الدولة تكون صعبة في عاها، ويتحدث عن «مجتمع ذي مشاعر مشتركة، بمعنى أن له لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأساطير والرموز والموسيقى والفن» وهذا يعني، في رأيي، قوميه إثنية (وإن كنت متحيلة) ولا شيء آخر. والمجتمع ذو لوحدان المشترك هذا لا يحظى بطوره باهتمام كافي في الدول الصغيرة عوضاً عن ذلك، يظن على الهوية الوصية الهويات لعرقية لمرتطة بالخصائص العلية ودينيه وما يماثلها⁽²⁾

(2) عبوع سورسن الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمور في عالم متغير. ترجمه عراف انصبة، سببه ترجمان (اندوخته بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 104

ويذكر أيضًا ضعف الاقتصاد أو عدم وجود اقتصاد مدمج ومماسك يقدم قدرًا من الرفه يسكن أما لعامل اشلت في الدولة ضعيفه فهو الافتقار إلى مؤسسات فاعلة وسريعة الاستجابة⁽²⁸⁾. والحقيقة أنه محق في أن مثل هذا الوحدات المشترك لا يحقق من خلال المواطنة وحدها، من تولده تماءات كثيرة، فومية أكانت حتى لو سبت بواسطة لدوة نفسها عبر مدمج، أم وطنية مباشرة كيون الدولة في حالة لدولة التي تنجح في خلق انتماء كهد يحدث ذلك حين تكون الفائدة من الاندماج في الدولة أكبر منها في الانعصال، هذ في حاة نواحر حساسات براعماتية وقرارات عقلانية، كسشار قاعة أن إطار الدولة الصائمة هو لإطار التوحيد لممكن بعد تحارب بريحية من محاولات الانعصال الدمية والفشل، أو من دون حساسات عقلانية بوحود تحرره تاريخية مشتركة في انصال صد مستعبر، أو هوية مشتركة تمت في مواجهة محيط مُعادٍ

ليست الحروب لأهلية والانفصال عن الدولة حتمية أو قدرًا لا بد منه مع انهيار سلطوته أو الثورة عليها في دول متعددة القوميات أو الطوائف، لكنها تصبح ممكنة حين تتوافر ظروف لذلك وهذا ما حصل في لعرق وسورية لكنها لم تحصل بسبب الديمقراطية، بل قبل شوتها أصلاً، أي بسبب فشل النظم سلطوي في بناء أمة مواطية هذ لا يعني أن الديمقراطية هي الحل السحري إذ حافظت الدولة على تماسكها فلا تُسوى قصاص الهوية من تنفاء نفسها ومساسات الهوية تصبح أكثر رجاحة في حالة الديمقراطية في مجتمعات غير متجانسة إن من أسهل تحشيد الناس على نهوية في الحكومات الحديثة في عصرنا الذي أصبحت فيها لحكومات مصدرًا مهمًا للربح⁽²⁹⁾، وفي لإمكان التدفيس فيها على تحصيل حصّة منه في شكل ميراثيات أو وظيف أو عطاءات أو تعسّات أو غيرها، وحدث لتمثل «هوية» مدّ إثنية أو طائفية أو غيرها سياسيًا والحقيقة أن الديمقراطية لا تنسب في الشروح، بل تُنتج لها أن تبرز إذا أُتيح

(28) المرجع نفسه، ص 204

Pranab Bardhan «Democracy and Development: A Complex Relationship» in (29) Shapiro & Casiano Hacker-Jordan (eds.) *Democracy's Future* Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 106-107

تمثيلها سياسيًا في عملية التفاوض، ما قد يحوّل التفاوض إلى صراع هويات. لكن لا مبرر لأي باحث أن يربط بين هذه الشروح وبين الديمقراطية، فهي ليست مصدرها، بل تعدّت بمشاعر الضم والتمجير وفشل نظام السبوتي في بناء أمة وطنية، وعبثًا ما تتصخّر في ظل النظام السبوتي نفسه، أو بظل كرامة تحت قشره الوحدة الوطنية. سي يجسدها ذلك الضم في انتظار الفرصة للتعبير عن نفسها. ومهمه الضم الديمقراطي وضع ستر يحميه للتعامل معها، وليس إنكار وجودها، أو انتظار أن تحل وحدها.

يشير هب إلى اختلاف منطريين من أهم منطري الانتقال، هما سنيان وليبر، مع شرط لوحدة الوطنية قبل الانتقال إلى الديمقراطية؛ فمن منظورهما يمكن أن تُحل مسألة وحدة لدولة سوية مع مسألة الديمقراطية⁷⁰ وقد يكون ذلك من خلال بناء فيدراليات وتوافقيات ولا تناقص بين الفيدراليات ووحدة الكيان السياسي التي يقول بها روستو، لكن بشرط أن يتح من ذلك تسميم كبر الدولة الوطنية المتعددة لهويات (كما في حالة سويسرا) وإد تشكّب الفيدراليات على أسس إثنية، فعملاً ما تقوم هذه لإثنيات وتنتج منها مبرعات انتصالية بدعوى حق تقرير المصير للإثنية المقومة على أرضها التاريخية المتحيلة منذ أول التاريخ. ونكمن التحدي في القدرة على تنمية هوية وطنية فوق هذه الانتماءات.

إنه نير وسنيان إلى عدم إيلاء دراسات الانتقال مسألة دولة اهتمامًا كبيرًا، لأنها تمحورت حول قضايا أميرك اللاتينية وحبوب أوروبا حيث لم تكن الصراعات القومية والإثنية مسألة مركزية وحنى في إسبانيا، لم تُثر قضية كتالونيا والدسك اهتمامًا كبيرًا في هذه الدراسات، مع أنه إذا لم يكن

Cieranski, Matek, & Jermoluk. "Early state transitions from Authoritarian Rule" (30) *Perspectives on Politics*, vol. 9, no. 2, June 2011, p. 32, accessed on 8/3/2020 at <http://dx.doi.org/10.1215/00141801-107> & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*, Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 16-17.

Juan J. Linz & Alfred Stepan, "Political identities and electoral sequences: Spain, the USSR, Soviet Union, and Yugoslavia," *Daedalus*, vol. 121, no. 2, The Exit from Communism (Spring 1992), p. 123, accessed on 8/3/2020, at <http://dx.doi.org/10.2307/201090>

الإجماع على الدولة هو أحد شروط الاستداد لأن الأخير يعرضه بالقوة، فإنه أحد شروط ديمقراطية وكثما زاد عدد من يرفضون وحدة الرب الوصي بوصفه إطاراً لصنع القرارات الشرعية بشأن حياتهم ومستقبلهم، قلت احتمالات الديمقراطية⁽³²⁾.

يُرحم مصطلح القومية عادة إلى (Nationalism)، مع أن خصوصية المصطلح الأخير هي الدلالة على أيديولوجيا قومية أو حركة قومية وليس هذا ما يعنيه بالقومية العربية، فمدلوله هو بهوية القومية العربية، وأفضل أن أترجمها بـ (Ethnic Nationality) بمعنى هوية قومية أو تنتمي إثني (Ethnic National Affiliation)، وأقول (Nationality) وليس (Nationalism)، لأن القومية العربية ليست بالضرورة أيديولوجيا وحركة سياسية بل هي انتماء إلى العروبة. وقد يقصد بها ثقافة توحد من ينتمون إليها³³ يؤكد هذا التمييز لأنه كثيراً ما يخل قومية ويعصد بها أيديولوجيا قومية. ولأن مصطلح (Nationality) يستخدم بالإنكليزية في وصف الأسماء إلى الدولة، أي في تحديد الجنسية أو المواطنة في دولة من خارجها، فقد أضمت إليه صفة (Ethnic) لتمييز القومية من الأجنبية. ومن لأيديولوجيا القومية في الوقت نفسه. محاوراً في ذلك أطروحة ساطع الحصري في تمييزه المكر عرباً بين الجنسية والقومية في إطار فهمه ثقافي الجامع للأمة العربية لدى صر في صوء مفهومه للقومية العربية لدولة من الأمة وفي هذا تمييز رأي الحصري أن مفهوم (Nationality) و (Nation) لا يعبران عن وصفة الأمة العربية بوصفها مثل بعض الأمم «محترقة ومورقة من دول عديدة» ويشكك في مدى كفاية المفهومين بتعبير عن «لأمة العربية في الحالة المحاصرة». وينتهي إلى القول «إن كل أمة ترع إلى تكوين دولة خاصة بها، إلا أنها تكون موحدة قبل أن تتوصل إلى تكوين لدولة، كما أنها تنفي «أمة» ذات كيان خاص، ولو فقدت الدولة لخاصة بها، وتكون «أمة واحدة» ولو تعددت دول التي ترعى

Ibid. p. 124.

(32)

(33) قد يعبر بعض هذا في حد ذاته أيديولوجيا، لكنها أيديولوجيا بمعنى واسع ولكنها
لدي يعني أي تفكير اجتماعي

شؤونها، ولأمة شيء، ولدولة شيء آخر»³⁴ ونحن نقول إن القومية شيء والأمة شيء آخر، وإن تطابقاً هي بعض الحالات، ومن منظور الديمقراطية مصرص أن تنعقد الأمة مع الدولة، أُنطقت الأمة مع القومية أم لا.

كل دولة عربية معترف بها هي دولة أمة (State-Nation) في فهم الدولة في منظمة الأمم المتحدة بوصفها أمة وهذا ما لا يقصده القوميون بالدولة الأمة، بل يقصدون وحدة الأمة وقومية في دولة تعبر عنها، وتاريخياً، دخلت هذه الإشكالية في الوجدان العربي، فثمة قصة قومية عربية غير محلولة تشكل أساساً لما أسميته «المسألة العربية». ومع رسوخ الدولة العربية الخطرية على انزعاج من التقسيمات الاستعمارية، أصبحت مسألة عربية عائقاً رئيساً أمام نشوء الديمقراطية ولأنه لا يمكن حلها عبر التوحيد بالقوة، ولا عبر إنكارها. ولأن الأحرار الأيديولوجية قومية عربية، حين حكمت، أشادت أنظمة سطوية فشلت في توحيد الأمة، وحتى في توحيد بدايتها، طرحت فكرة حلها حلاً ديمقراطياً بدلاً من أن تكون عائقاً أمام ديمقراطية ولا يكون ذلك بالتحلي عن القومية العربية بل بالنسك بها هوية للأغلبية في مواجهة الطائفية والعشائرية والجهوية، والاعتراف بالهويات لائنية الأخرى في الدولة، إن وجدت، وتتمية لانتماء إلى الوطن عبر تشكيل الدولة للأمة العوطية والعدية تتمية هذه الهوية هذا الذي يشكل الأساس لاتحاد مستقبلي بين دول عربية ديمقراطية، وليس وحدة قومية هي دولة قومية.

قدّمت ثورات العربية مؤشراً بشأن هذا الحل عبر صياغات على مستوى الخطاب السياسي وشفافة الشعبية أيضاً، لكن بعض أصحاب اتجاهات هذه نصيحة فلم تترر في خطاب الثورات العربية مصطلحات لأمة (Nation) والقومية (Ethnic Nationality) مع أنها به تفهماً أيضاً، بل استخدمت مصطلح الشعب فقبل ثورة الشعب ليمني والسوري والمصري والليبي، أي مصطلح

(34) ساطع الحصري، ما هي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث والنظريات، سلسلة نشرات يومية الأعمال القومية، ساطع الحصري، 3 ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 33-34

الشعب معطوف على اسم الدولة باعتبارها صفة لهذا الشعب، ويشمل جميع المواطنين بعض النظر عن تنماتهم القومية والقومية والطائفية لا يقبل هذا سكر برور محاطر الطائفة، بل للدلالة على أنه حالم تُطرح المصائب الديمقراطيةية بطرح معها الهوية المواطانية باستخدام اسم الدولة في وصف الشعب، فالشعب في الحركات الثورية، يعني مجموع المواطنين المعيين بصفة نظام الحكم في الدولة أما القومية العربية فتخلت في الاهتمام بالغ والتعاطف الشعبي لعربي مع كل ثورة في بلد عربي آخر، وتشارها كالعنوى في الدول العربية وينوقف على القوى الديمقراطية استثمار فكره شعب مستقلاً في مواجاة الضائفة السياسية وغيرها، من دون تجاهل أهمية القومية العربية، ومن دون الدحول في صرع معها فمش هذا الصرع لا يؤدي إلى تعزيز لوطية بل إلى تفكك الشعب إلى طوائف؛ فالقومية العربية ربط ثقافي حصاري يقصي تهميشه بأيدي الدولة والقوى السياسية إلى صعود لطائفية وتسييس مصطلح الأمة الإسلامية، وأزمات هوية لا حصر بها في المجتمع العربي.

ثمة جانب سلمي آخر لتأكيد الدولة على أنها تعبر عن هوية محددة (قومية أو دنية أو غيرها)، فهو «يسح» «الشعب» بأدوات لتمصالة بالحقوق والمسواة ناء على هذا الانتماء وليس المواطنة، وتتساوي بالانتماء القومي والتعنى بالرموز قومية بترحم إلى تتساوي في الحقوق، الأمر يدي من شأنه إقصاء من لا يسمون إلى هذه الهوية القومية. وأكثر من ذلك، قد يسهل تحويل حركات احتجاجية أو بصالات ديمقراطية إلى مسارات عداء لـ «الآخرين» من بين مواصي الدولة إن دولاً كثيرة من التي تعتمد رسمياً أمة مواطانية ديمقراطية مزت بمراحل إقصاء للآخرين خارج القوة القومية أو لفرقة أو الثقافية التي قمت عليها دولة، أو فرض الانسحاب القومي عليها بالقوة، ومنها فرنسا وبريطان وولايات المتحدة والدور الإسكندرية وتلوح باستمرار محاصر التفهقر إلى تلك المواة القومية ضمن حساسات برعمانية لكسب الأصوات لدى قوى يمنية قومية. ومن الأهمية أن نصيب إلى ذلك احتمال عوده تشديد ايميين الشعبي على القومية في الدولة الديمقراطية براسحة دتها في إطار انديماعويح الاجتماعي صدمه يعتة «خطر الهجرة» على الشفاه المحلية

وهوية الدولة ونمط الحياة فيها، فضلاً عن «مصادرة» لأحدث فرص عمل من المواطنين.

حاول ليس عمومًا أن يجد الحل في الفصل بين نموذج دولة لأمة ودول المتعددة القوميات. ويبقى السؤال الكسر عن إمكانية تحويل الدول المتعددة القوميات إلى أمة الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية³⁵ وبلغة أخرى، الفصل بين القومية والأمة بحيث تُبنى الأمة على نمطه وليس على القومية ومع أن القومية تؤدي دورًا رئيسًا في بناء الأمة خصوصًا في الدول التي تشكّر فيها أغلبية كسرة، فلا بد من الفصل بين القومية والأمة فهذه على المستوى الحقوقي عبر المساواة بين المواطنين

في رأي ليس، يتوقف مستقبل الديمقراطية في الدول متعددة القوميات في حالات الانتقال على نوع الاتحادات التي تُجرى في مرحلة الانتقال وهذا أحرى اتحادات على مستوى دولة أولاً، بصطر الجماعات المحتملة إلى الاندماج في أحزاب عابرة للقوميات، ما يُسهّم في الاندماج السياسي³⁶ أما إجراء الاتحادات الإقليمية أو المصاحفية أولاً، فإنه يُميّز الرعايات الانفصالية، مؤكداً أنه حاول في استطلاعات الرأي التي أجراها تحسب الشكوك وعدم تحييز أساس بين الهويات، انطلاقاً من أن أساساً قد يحتفظون بأكثر من هوية³⁷ هذا موقف صحيح، ولهويات مركبة ولا داعي للاختار بينها في استطلاع للرأي لكن، ثمة فارق بين السلوك العنصري في استطلاعات الرأي والاندماج، ففي الاتحادات عاكساً ما تحاول قوى سياسية أن تحيّر الناس بين هوياتهم بواسطة اتعنتة ضد الآخر في عمليه استنافس تحريبي

في إسبانيا، رداد عنف حركة أرض الدستور (بيتا) بشكل واضح بعد الانتقال، مقاربة بفترة انتفاضة 1968-1975 في عهد فرانكو، وفي الفترة شهدت في مرحلة الانتقال نفسها 1975-1977 ومع ذلك، لم يُسمع اتهام بلديمقراطية أو

Stepan. «Comparative Theory and Political Practice» p. 6.

(35)

Lin. «State Building and Nation Building» p. 366.

(36)

لنظام الحكم لدى فئات واسعة من الناس. ويفسر بير وستيب الأمر بأنه يعود
بسبب كبره إلى بحراء بحار وطينة جامعة أولاً في مرحلة الانتعاش، ما قوى
الاتحادات والمؤسسات الوصية الجامعة التي تتنافس على سلطة في حساب
كنها، ومساهمة في تعريف هوية الدولة³⁷ والحقيقة أن الحقبة الأساسية المركزية
أدرجت تعدديتها لأشكال لغوية لجهوية أو الإقليمية، فأوجدت في دستور نظام
لمقاصات الحكم الذي مثل كتالونيا وبلاد الباسك وغاليسيا وبحصوص
تفسير بير وستيب فهو، في رأيي، تفسير ضعيف؛ فعادةً تتوقف الحركات
المسيحة عن الغد في بداية مرحلة الانتعاش، نتيجة لعدم وضوح تصور في
البلاد، ولا سيما في حالات الانتعاش الأولى. فعلت ذلك حتى الحركات
المسيحة في مصر 2011-2012، و سودان مع تفاوض على شكل السلطة
بعد تنافس عام 2019، وفي بعض حالات الانتقال الديمقراطي معروفة في
أميركا اللاتينية.

في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، كانت القصاص أشد تعميماً من
إسبانيا، بعض الناصر عن الاستراتيجية التي سيتبعها لعامون سياسيون، وفوق
ذلك شجعت الاستراتيجية الأكثر حدة للانفصال بانطع، لم يكن ثمة سرام
واسع بالديمقراطية لدى الحزب السياسية في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا
على الرغم من أثره من أعين أدت إلى مطلب بالديمقراطية من أدنى وكانت
الاتحادات الأكثر حدة وتنافسية في السنين هي تلك التي حثت على المستوى
الإقليمي في يوغوسلافيا، حيث تم تحزب اتحادات منذ الحرب العالمية الثانية،
عُقدت انتخابات في عام 1990، وسرعان ما ثارت فيها نقضات الإثنية صحيح
أن انتخابات الاتحاد السوفياتي كانت على مستوى اتحاد كل مؤتمر مسدود
شعوب الاتحاد السوفياتي في آذار/مارس 1989، لكنها لم تكن انتخابات
متعددة حزبية، وحُصصت ثلث مقاعد المجلس للشيوخ من دون منافسة³⁸
هذا كله قبل من أهمية لانتخابات على مستوى الدولة وحزب الناس إليها بحدة

37. Linz & Stepan, «Political Identities and Electoral Sequences», pp. 176-27.

(3)

Ibid. p. 131.

(38)

باعتبارها انتخابات ديمقراطية، وأصبحت الانتخابات المهمة هي التي جرت على مستوى الأفانيم⁽³⁹⁾ من الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا شأت 25 دولة قومية بعد سبيلك للدماء، كما شأت فدرائتان إثنيان⁽⁴⁰⁾ والحقيقة أن طريقه الانتخابات لا تؤثر في شكل قوميات في مبراطورية من هذا النوع، لم يشكل يوماً لا أمة دولة ولا دولة أمة، ولم تتوافر فيها أي تقليد ديمقراطية، لا في ظل الاتحاد السوفييتي ولا في ظل روسيا القيصيرية

بغزير بناء لدولة القومية أو دولة الأمة وبناء الديمقراطية أحدهما الآخر حين تُعرف الجماعة نفسها بوصفها أمة ذات إحساس بالتاريخ المشترك، ودين مشترك، و لغة مشتركة في كامل الإقليم الذي تقوم عليه ندوة لكن يمكن اعتبار دول مثل إسبانيا عند موت فرانكو، والهند عند استقلالها، وسنحيك بعد عام 1970 دولاً متعددة القوميات، أو متعددة الثقافات هاء يكون بناء الأمة وبناء الديمقراطية عميقين معاكسين هاء، سُمح إحدى لقوميات امتيازات أكثر من غيرها، وبعضها ين يُعرف به⁽⁴¹⁾ وفي الدول متعددة القوميات، يفترض بناء State-Nation أو أمة بدولة وليس (Nation-State) أي دولة الأمة وتتمثل صيغتها الأقل توترًا بالفدرالية التي يُسمح فيها بعض الامتيازات والصلاحيات للوحدات المستقلة نسبيًا، ولا سيما في حالة التوافق/ لتطابق بين شعوبات و لأقاليم، كما في سنحيك وإسبانيا وكندا والهند⁽⁴²⁾ لكن، إذا كان الانتماء إلى الدولة مفقودًا على مستوى الاعترار والرموز والوحدات، وبُنئت كافة السلطات إلى هذه الوحدات، وإذا كان المواصون متماهين تمامًا مع هذه لوحدات الإقليمية الإثنية ويعنبرونها دولاً قومية من حيث نطموح، يصح من الصعب بناء دولة ديمقراطية على أساس

Ibid., pp. 131-132

(39)

Ibid., p. 5.

(40)

Stepan, «Comparative Theory and Political Practice», p. 2.

(41)

من نوصح أنه يساوي بين بناء قومية وبناء أمة، أو يعبر عن صيغة بناء الأمة قائمه على قوم بعينه، ولذلك يرى أن الدولة الوطنية تعبر عن قومية واحدة لا راء، فربما أنها تشكل عليه خبر في ندوة وإنما أن تعبر عن كامل الشعب في هذه ندوة

Ibid., p. 3

(42)

متعدد القوميات، بعض النظر عن طريقة الانحياز المتبعة، وتصبح البدائل المحتملة متمثلة بفتح الدولة إلى دول وصية، أو الحفاظ عليها بنظام سلطوي قمعي مركزي

صمدت نظم فدرالية ديمقراطية أكثر من 25 عامًا، وهي الأرجنتين وأستراليا والنمسا وبلجيكا وإسرائيل وكندا وألمانيا والهند وإسبانيا وسويسرا والولايات المتحدة⁴³ واحتلت عوامل تماسك من دولة إلى أخرى، حتى لو جرى فحص ذلك فيها جميعًا غير مقياس واحد هو الثقة بالمؤسسات السياسية ومن بين الدول المذكورة ما شكمت سكينها لغة واحدة، وهي النمسا وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة وإسرائيل ولأرجنتين، وهي الأقرب إلى نموذج أمة-دولة لكنها لم تواجه امتحان التعددية القومية، كما أن وزن الانتماء الإثني القومي ما زال مؤثرًا في ألمانيا والنمسا ويستعمل اليمين، كما في أغلبية الدول الأوروبية. ومن بينها دول غير متجانسة نسبيًا فدرائيات ونعدد إثني مخصوص عليه دستوريًا، ومتعددة اللغات، وهي الهند وبلجيكا وكندا وإسبانيا، ويمكن إضافة سويسرا.

لا توجد علاقة طردية بين القرب من نموذج دولة الأمة والثقة بالمؤسسات بل على العكس من ذلك، إذ تزداد ثقة بها في الدول متعددة القوميات، بحسب معطيات استطلاع القيم العالمي (World Value Survey)⁴⁴ فمثلًا، يسبق اليهود موطني دول الديمقراطية الأخرى في جميع معايير الثقة بمؤسسات الدولة⁴⁵، وهذا عنصر مهم في استقرار النظم. كما، في رأيي، دليل على النمساك بخطر الدولة، وليس دليلاً، لا على عمق الوعي الديمقراطي، ولا على مدى ديمقراطية النظم القائم.

إن امتداد مؤسسات الدول الديمقراطية يكون بقدرتها على أن تثبت إطار المواطنة مرجعًا لمصداق المساواة لاجتماعية أو غيرها، وألا يحقق أي إنجاز

(43) Ibid. p. 12

(44) Ibid., pp. 3-14.

(45) Ibid. pp. 7-19

ديمقراطي ليبرالي واجتماعي في ندوب الديمقراطية من دور أن يكون المرجع هو المواطنة في الدولة، وليس الانتماء إلى جماعة.

الحقيقة أنه لا يوجد في حجة دراسات الانتقال ديمقراطي، ولا حتى في نصريات ديمقراطية، حل لمشكلة دولة لا تحظى بأي شرعية لدى مواطنيها، بوحود تيارات قومية انفصالية ذات قواعد شعبية أم في حالة توافر حد أدنى من الشرعية لدولة، فإن طريقه الانتحانات نصيح مهمه، وهذا لا يقتصر على تقديم الانتحانات تقصيره على لإقليميه، بل يتجاوز ذلك إلى المورثه بين التمثيل النسبي و لأكثرية، ووجود مجلسين في البرلمان إذا لم، وعرض عدم اقتصار أصوات حزب ما على منطقة بعينها، وغير ذلك. ومن المهم ألا تقوم المديالية فيها على أسس إثنية أو دنية حاصلة، وأن تكون البرات المساسة الرئيسة عامرة للمناطق والإثنيات وغيرها، ولأنه إلى أنه في حد حصول تبار سياسي على أعنية فقط في إطار إثني - قومي معين بشكل أعنية كبيرة في مناطق بعينها، فمن المحتمل أن يطور برعات انفصالية

لحل هذه الإشكالات في هذا الكتاب، لكن، في أي حال، لا شك في ضرورة تحديد كتاب الدولة شرطاً لتعددية الديمقراطية القائمة على حقوق المواطنة.

هل هو «وجه الديمقراطية المظلم»؟

أقصى انتأمل في مداخل للكتاب ورواينا في نهيه القرن العشرين إلى مقدره معروفة ترى «الوجه المظلم» لمسألة الوحدة الوطنية والكيان السياسي، ومن ثم الديمقراطية وهي فرضيه ما المستخلصة من تجارب الأرم في تركيا واليونان وكوس ومداخل روادنا والذاهة إلى أن حدود الإادة تكمن في تعميق عمدة الديمقراطية أو هشها، ولا سيما زيادة المشاركة الشعبية في السياسة المشيلة فقد برزت الحكومات عمومًا المداخل باسم لشعب «ولكن دعونا نلاحظ صفة يتشركون فيها جميعهم برروا مدحهم، باسم شعب وهم لا يحتتمون من هذه الساحة عن ألدو بوحيت انقرون عشرين الأكثر اعتدالاً، لأنه عصر الجماهير في محاكم ألمانيا

المحنتة من جمهورية ويمر إلى ألمانيا النازية والشيوعية وألمانيا الاتحادية، استخدم القصة لحمله الافتتاحية ذاتها 'دسم الشعب' وبمفصل محاكم الأميركية صيغة 'قصة من ضد الشعب' بدعائها لشرعية باسم الشعب، ادعت أنظمة الإبادة علاقة قوية بحركات التي تعتبر حامية حقيقة للحدث، مثل النازية والاشتراكية الديمقراطية [١٠] ويمكن بالتأكد عند الإبادة الجماعية وحده الديمقراطية لمظلمة^{١١} والحقيقة أن جميع الدول الحديثة، وبيروقراطيتها، تدعي أنها تطو باسم الشعب، وبسطق محاكمها باسم الشعب، ويمثله ويعمل في خدمته. لكن على الرغم من الادعاء، يبقى لسؤال عن تعريف النظام للشعب في ضوء سياسته وأيديولوجيته قائماً

يمكن تبين علاقته بين عملية التحديث والإبادة الجماعية في بعض أساسيين. الأول هو العلاقة بين الجماعة والدولة في الحدث، دية أكانت الجماعة أم قومية لكن يدي ساد في أحداثه المكرة هو العلاقة بين القومية والدولة ومحاولة فرض التجانس، وعدم الارتياح مع وجود التنوع والاختلاف في القومية والثقافة ولدين وغير ذلك وهو ما تمثل بعنف في الدول القومية في العرب عبر الإقصاء من جهة، وفرض التجانس من جهة أخرى لكن ما يشعل هذا هو البعد الثاني، المتعلق بمشاركة الجماهير الواسعة في السياسة ودحولي إلى الإقصاء العمومي وشيء الشرعية الشعبية وساء على ذلك، تعتمد الأيديولوجيات العنصرية وبيس الجماعات، مثل طائفة والقومية وغيرهما، وهذا لا يصيف من الكثير، فبعد القرن التاسع عشر عبر المحافظون والليبراليون على حد سواء عن تخوفهم من ولوح الجمهور الواسع المجال لعمومي وحلة اسياسية، وتساوا بعض مظاهره السسية لكن هذا الدحول شكّل قاعدة الأنظمة الشموية من جهة، وقاعدة ديمقراطية لليبرالية من جهة أخرى. لكن «نقدم» في التاريخ وجهان، على الأقل، إن محاولات ستصل الآخر مع دحول الجماهير (الشعب) بمجال العمومي في القرن العشرين، ترفت مع صعود

Michael Mann «The Dark Side of Democracy», in: *Modern Traditions of Politics and (46) Political Cleansing» New Left Review*, vol. 235 (May-June 1999), p. 19, accessed on 8 > 2020 at: <http://bit.ly/2NTGLg9>

الديمقراطية وحقوق مواطنيها أيضًا. وهذا جزء من هذا التطور التاريخي، لكن
تراثنا لا يرمي أن الديمقراطية سبب ما أتاح

يقع هنا خط بين التراث والتأثير المتبادل من جهة، وعلاقة سبب - نتيجة
من جهة أخرى. ديمقراطية لم تؤدي إلى عمليات الإبادة الجماعية في أي مكان
لقد نجحت عن عمدية التحديث صهرة الجماهير التي تتمكنت من الطرد
الوسطى من تحشيد على أساس الهوية في خدمة لتحاس القومى أو وطني
أو لطائفي. صحيح أن هذا هو شرط الديمقراطية ونوسع حق الاقتراع أيضًا،
لكن الديمقراطية وحق الاقتراع ليس من أسباب الإبادة وخصير الطائفي
اعرفي والعمليات الاجتماعية التاريخية التي تسمى التحديث، وني تؤدي
إلى تفكك لى استبداده في الريف والمدن القديمة، وتدر الأفراد وشيء
الجماهير، تهيئ شروط الإبادة الجماعية أيضًا، كما تؤدي إلى شيء قاعدة
اجتماعية مؤانية لديمقراطيه إنها قاعدة الديمقراطية مثلما هي أيضًا وعده
الفاشية والاشتراكية وغيرها (جميعها تقوم على المشاركة لسياسة للجماهير
في نمط العمومي). إن «الحوسبة» هو وجه أحداث الأخر، المصمم،
والديمقراطية الليبرالية وجه آخر من وجوهها، مثل الشيوعية والفاشية

روحت تفسيرات الإبادة الجماعية في الأدبيات بين عتار أن سببها هو
الدول القوية والمنحطوط مدفوع أيدولوجيًا كما في حالة النازية، إلى استغلال
حالات الحروب وغيرها عندما تقوم قيادة تحمل أفكارًا عنصرية باستغلال
المنظمة الملائمة لتنفيذ مخططيها. وهذا يرمه قيادة مركزية قوية محكمة في
مفاصل السلطة، وفي عيب أني معارضة ممكن أن ترفع صوتها صدها، فلم
يكن الهولوكوست ممكنًا في ألمانيا الديمقراطية^{١٠٠}.

Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989), pp. 1, 4-15, 231.

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب «دومبا، يُصر» ليعلم
دومبا، الأحداث والهولوكوست، ترجمه محمد حجاج أبو حور وديا رمضان، عديم عرومي بشا،
سنة محمد بن دوحه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019)

ثمة مقارنة أخرى نتحدث عن ضعف الدولة والانفلات الشعبي وعدم القدرة على تطبيق سيادة القانون التي قد تؤدي إلى حروب أهلية ومدح⁴⁸. تبدو هذه تفسيرات متناقضة، لكن لا تناقض هنا لأن الحديث ليس عن تطهيرة نفسها، فقد سحمت حروب أهلية وحملات تطهير عرقي وإثني وحروب طائفية عن انحلال دول وإمبراطوريات، مثل المدايح ونهجير أرمن آسب أنصعري في مجرى الحرب العالمية الأولى وحروب البلقان خلال السنوات الأخيرة من عهد الإمبراطورية العثمانية، وكما في حالة بعكث يوغوسلافيا وانهار الاتحاد السوفييتي وغيرها. وثمة حالات أخرى قامت فيها قيادة مؤدلجة في دول قوية بالتخطيط للمدايح، كما هي حالة الدولة البارية ونحفظ «تطهير لمجتمع من اليهود»، وإسعالها الحرب لتفيد عمليات إبادة جماعية. إذًا، ما يبدو كأنه ناقص ليس كذلك؛ فكل حالة شروطها وطروفاها تاريخية

بما فاش من أنه في حال تطابق لشعب Demos مع الإثنية Ethnos، تؤدي ديمقراطية الأعمية إلى إيمان بربطة عضوية بين الدولة والإثنية، ما يشجع على إبادة الإثنيات الأخرى، مثلما أدى تطابق بديمقراطية مع حكم البروتاري في الفكر الشيوعي إلى إبادة الصفات الأخرى⁴⁹. وفي الواقع، على الرغم من أن القومية الإثنية كانت قاعدة الأكثرية الديمقراطية في قسم كبير من الديمقراطيات، فإن ذلك لم يؤدِّ في معظم الحالات، إلى ارتكاب إبادات جماعية بلوم. إذًا، توافر عوامل أخرى لحدوث الإبادات الجماعية، وهي تختلف في حالة الإبادة المنظمة⁵⁰ من جهة، ولمحارر التي تخري في حصص الحروب الأهلية كما حصل في إسبانيا ولعراق واليومنة وغيرها، من جهة أخرى

Daniel Croy's "Of Democratic Skepticism and Genocide," *Political Studies Review*, vol. 4 (48) no. 3 (September 2006), p. 249, accessed on 28/3/2020. SACib Journals, at: <https://doi.org/10.2478/s11264-019-00000-0>

Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge) (49) Cambridge University Press, 2005, pp. 3-4

Dauman, p. 7 (50)

كما في حالة الإبادة النازية ليهود، مدبوغة بالأيديولوجية، والتي بدورها جزء من الدولة الألمانية من دور مشاركة خفيصة لأغلب الشعب الألماني، بل سحب الشعب في الحفلة

إن أحد المحددات الكبرى أمام الديمقراطية هو الفصل بين الحقوق المدنية والاسماء إلى جماعة قومية بولادة وحتى لو كانت الدولة ندية تعبيراً عن حق تقرير المصير لعموميه إثنية، يقف الطام بديمقراطي أمام مهمة كبرى هي إرساء دولة على المواطنة، بوصفها سراط بين الفرد والدولة. ومواجهة هذا التحدي ليست سهلة، وهي لا بشرط السرد عن الهوية الإثنية القومية. فهذا غير ممكن في الدول التي سبورت هويتها القومية تاريخياً أكن ذلك في عملية توحيد تاريخية أم في حضم الصراع ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال، خلافاً للدور التي بدأت كيانات استعمارية وأرست المواطنة من أفراد مهاجرين من شعوب محتقة، كم في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، حيث نشأت أمة مواطيه «عبر إثنية» بالهجرة والاندماج. وحتى في هذه الحالات، سيطرت في النديه إثنية محددة فل أن يتوسع مفهوم الأمة يشمل المواطنين حمياً، فعلاً، لا قولاً محسب، وطلت ثقافة «الإثنية بواة» الأنكلوسكسونية مهيمنة في هذه الدول، وطل لا يصحدم إلى لأمة المواطيه مرهوناً عملاً نتيها، ما عدا حنة كندا حيث تتمتع ساطقون بالفرنسية بحقوق جماعية ومن سحرية التاريخ أن تُترك لمن تبقى من السكان الأصليين بعد الإبداء الجماعية نتي تعرضوا لها حق «التمتع» بالأصالة، كأنهم شواهد «سياحية» من عهد غابر أو بقايا أركيولوجية

رأى من أن عمليه الديمقراطية في يوغوسلافيا فادت إلى الإبادات الجماعية¹ هذا يحكم لا يقوم على تشخيص صحيح، ولا بمير بين أسباب انهيار يوغوسلافيا وما نجم عنه لقد استعلت تيارات قومية في كرواتيا وصربيا والبوسنة وسلوفينيا الإصلاح السياسي وضعف دولة المركزية في يوغوسلافيا المأثر بالنعيرت في البيئة الإقبيعية للتعير عن تطبعاتها إلى سيادة، أي إلى الاستقلال، الأمر ندي أدى إلى حروب أهليه وعمليات بظهير إثني نكن الحروب الأهلية أسجت كيادات سياسية شرعية في بصر المنتمين إلى قومية إثنية بعر عنها هذه كيادات، ويمكن أن نمارس فيها بعددية سياسية نافسية. وهذا

Munt, *The Dark Side of Democracy* ch. 2 «Yugoslavia, Into the Danger Zone» (5)
pp. 353-381 ch. 13 «Yugoslavia, II Murderous Cleansing» pp. 382-427

لم يكن حتمياً بالطبع. وفي أي حال، بقىت أقلية إثنية تعاني تمييزاً صدها في بعض المجالات، ويصنف ذلك على دول أخرى في أوروبا الشرقية أيضاً مثل هونغ كونغ ورومانيا. ولست أرى أن الكروات أو سويسرا حاربوا بصرف من أجل الديمقراطية، ولا بصرف دافع عن نفوذهم في يوغوسلافيا حثاً في التعددية الإثنية، ولم تحر محاولات التخلص من لأقلية في كروات هذه سعياً إلى تأسيس الديمقراطية.

لا العنصرية الإثنية أدت إلى ديمقراطية بالضرورة، ولا الديمقراطية أدت إلى التطهير العرقي. ويمكن تحييل الفصل الإثني قومي يُشكّل دولة دكتاتورية، مثل انفصال إريتريا عن إثيوبيا، أو انفصال دول وسط آسيا ولقوكر عن روسيا. والبحث عن مجالس الإثنية في الانفصال به منطق محسب عن منطق نشوء الديمقراطية الليبرالية، وإن كان وجود «نحن» مجتمعة سهل نشوء الشرعية في الكيان السياسي، ومن ثم يسهل إشروحه لمصلحة التعددية والديمقراطية.

مثال ما لا أهم هو حالة رومندا باعتبار أن المحرك الرئيس لمدح هذا هو نشوء حكومة أعينية من الهوتو رعت في التخلص من أقلية التونسي^٩ فهل كانت رومندا ديمقراطية عند وقوع المدح؟ وهل تقتصر الديمقراطية على انتخاب حكومة أعينية؟ أم تقع مداح في أفريقيا في ظل دكتاتوريات؟ ربما كتب سائق مع ما لو يحدث عن تصدير نموذج الدولة الحديثة، وأثر الصراع على السلطة واحتكار العنف فيها ونشوء جماعات محيلة كبرى، وما ترتب على ذلك من عنف اجتماعي وسياسي، وليس عن أثر الديمقراطية تحديداً.

هذا النقد الذي يقدّمه ما من رواية نظر يساريه شبيه حثاً بالنقد الليبرالي للديمقراطية منذ القرن التاسع عشر. فقد تحوّلت أعينية المصيريين الليبراليين من تأثير المشاركة الجماهيرية سلمي صدقته الليبرالية في المجتمع وحماية الحريات وحقوق الأفراد وبعد اسرعتين في الوقت نفسه عند سيوارة من

^٩ Ibid. ch. 4 «Kwanda: into the danger zone» pp. 428-448. Ibid. ch. 15 «Kwanda II. (52) Genocide» pp. 449-473.

الذي حذر من طغيان الأغلبية من ناحية، ودعى من ناحية أخرى إلى توسيع حق الاقتراع بحيث تمثل مصالح الطبقات، لكن ليس عددًا. هذا التوتر بين الليبرالية المعنية أساسًا بتحديد سطوة حكومة وحفاظ على الحريات، والديمقراطية المعنية أساسًا بالمشاركة الشعبية، هو ما يميز الليبرالية الديمقراطية، ويحافظ عليها في الوقت ذاته وهو التوتر عائب عن الأنظمة الفاشية والاشتراكية ولشعبوية. أما الليبرالية الديمقراطية فتتطور من خلال هذا التوتر في اتجاه توسيع بحريات والمشاركة، وقد نتصرر منه كذلك، كما تبين تطورات الراهنة في العرب المعاصر بانتشار الشعبوية السياسية وتأثيرها في نتائج الانتخابات.

لا تصمد قيم الليبرالية في ظروف رفض الحقوق المتساوية للجميع⁵ ويمتصرص أن يعي الديمقراطيون الخطرين الكامنين في النزعة النخبوية ضد المشاركة الشعبية من جهة، والشعبوية السهلة التعمئة والتحفيد ضد الآخر المختلف، والتي تصب الحريات العداء من جهة أخرى والأخطر في المرحلة الراهنة هو تهميش الحقوق والحريات المدنية في اجتماع حق الاقتراع العام والسياسة الجماهيرية مع الليبرالية فرعات الحصصية وصرب قطاعات الدولة تؤدي إلى حال من القلق وعدم الأمان لدى قطاعات واسعة من الناس أصبحت قادرة على التعبير عن نفسها سياسيًا. إن اجتماع الليبرالية مع المشاركة السياسية في الوقت ذاته من أهم أسباب تفسح الوحدة السياسية، لأن الدولة لا تعود قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للناس، وتتوسع الهوية بين العني والفقير، وفي وقت أصبح الناس فيه مشاركين في المصاء العمومي عبر حق الاقتراع وغيره، وقادرين على التحرك والتعبير سياسيًا بأشكال مختلفة زودتهم بها وسائل الاتصال الحديثة.

ربما شأ احتمالات لاقتدار لأهلي والإبادات تتيحة لتصدير الديمقراطية، بمعنى فرضها في دول متعددة الإثنيات والطوائف، كما يعتقد كثيرون من نقاد

Mart A. Pläner, "From Liberalism to Liberal Democracy", *Journal of Democracy*, (53), vol. 10, no. 3 (July 1999), p. 122

هذا التصدير بحق، لكنها لا تحصل بسببه وحده. فقد وقع الاقتدار الأهلي وأعمال الإبانة سابقاً بسبب تفاعل بني اجتماعية وسياسية قائمة مع أحداث مفروضة من أعلى، أو بعد تصدير نموذج الدولة نفسه وفرصة على بني تقليدية قائمة. وتقع أيضاً في حالة تصدير انديمقراطية من خلال فرص خطوات معينة مثل إحرء انتخابات بعد إضعاف الدولة ومنع جماعات الهوية تعبيراً سياسياً، وجعلها أساس التعددية السياسية أم تصدير الديمقراطية وفرصها في أساس الاتحادية (العرصة) والبلد فلم يؤدي إلى إبداء وحروب أهلية

حصلت حالات إبانة وصراعات أهلية في مشرق العربي في ثلثة مع الأحداث قبل تصدير الديمقراطية ووقع أيضاً مجازر بعد تسمي تصدير الديمقراطية بالاحتلال المباشر للعراق وسقط صحاب بسبب الاحتلال نفسه، بما هو احتلال، بعض النظر عن مسألة الديمقراطية، إضافة إلى أن النظام السياسي الجديد ظل فترة طويلة يعاني نقص الشرعية بسبب ربط مشيئة بالاحتلال كما أن تشديد قوات الاحتلال على ضرورة إحرء لانتخابات مباشرة باعتبار الانتخابات هي الانتفاضة، قل تجهيز الحصة الحرة، والتوافق على الأرضية المؤسسية وبستورية، تحول إلى مؤحج للصراع، ولا سيما في ظل مقربة إدارة الاحتلال لشعب لعراقي بوصفه مجموعة طوائف وعشائر، وتعمل معه على هذا الأساس، ما جعل اشتافس على الدولة صراع هويات وقبائل وطوائف

ثمة قياس منكر بما كسه إيفور جيسبر بعد مؤتمر فرساي في شأن مسألة حق تقرير المصير متمثل بقوله «على السصح يبدو مصطفياً دعوا الشعب يقرر لكنه في الحقيقة أمر سحيق لأن شعب لا يستطيع أن يقرر حتى يقرر أحدهم من هو الشعب»⁽⁵⁴⁾. ويمكن تفسير تعريف الشعب أيضاً بالأطر المفروضة دستورياً، وطريقة إحرء الاستجابات، وطبيعة الهيئات لمتشحة صاحبة القرار، وطسعة تقوى المتشحة أيضاً ويمكن أن يصحح كنان كهذا في أن يصح أساساً

See van den Haag, *The Approach to Self Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [958]) p. 56

للانتقال الديمقراطي، وربما يصحح أو لا يصلح أي تعريف للشعب، إذا اُثيرت
دولة متعددة القوميات مع اُثيرار السبوية. فلا توجد قاعدة عامة ولا أعتقد أن
طريقة اسحدث صحيحة، مثلاً، كانت ستند الاتحاد السوفياتي من اُثيرار بعد
التحول، فيبقى دولة ديمقراطية متماسكة.

القسم الثالث

العامل الخارجي وقضية الثقافة

الفصل الحادي عشر

العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي

في تأثير العوامل السياسية الخارجية المعوقة والمساعدة للانتقال الديمقراطي، وفي أن الدول الديمقراطية حرصت إبان الحرب الباردة على مساندة الحلفاء بغض النظر عن طبيعة النظام وليس على مساندة الانتقال الديمقراطي إبان الحرب الباردة وفي أن نهاية الحرب الباردة لم تُعني التحول إلى مساندة الديمقراطية بل إلى عدم الحرص على الدكتاتوريات الحليفة. في مدى أهمية الدعم المالي لشر الديمقراطية والدفع عن حقوق الإنسان. وفي جاذبية النموذج الديمقراطي، وفي أهمية البيئة الإقليمية الحاضنة للانتقال في دوام اعتبارات الحرب الباردة لدى الولايات المتحدة وبعض الدول العربية في المنطقة العربية، وفي البيئة الإقليمية المناهضة للديمقراطية، وفي زيادة دور العامل الخارجي الدولي والإقليمي في إعاقة الانتقال الديمقراطي كلما زادت الأهمية الحيوسراتيجية للدولة المعنية في نشوء ظاهرة تصدير الأوتوقراطية، وفي اعتبار انتشار الديمقراطية تمددًا غربيًا.

من دفة القول إن تتاح فعل العمل الخارجي بمعنى تأثير دور أخرى وسياساتها وعلاقات الدولة المعنية بها في التحول الديمقراطي فيها، لا تتصح معرف عن العوامل الداخلية والأخيرة لتحديد مدى تأثيره، وإن لم تتحكم دومًا

() نشرت صحيفة «لوس أنجلوس» في هذا الفصل في مجلة «سياسات عربية»، العدد 38 (أيار، مايو 2019)، وما نشر في هذا الكتاب هو صيغة معدلة

في اتجاهه ونحن هنا نقوم بذلك نعرف هذا العمل بشكل حراني مصطعب
للمندة النحت في الانتقال الديمقراطي ويصرص أن يمحص ببحث في هذا
المحل تأثيره المعوق لهذه العملية أو المساند لها ومتى يتحول إلى عامل
حاسم.

ثمة فارق كبير بين دور العوامل الخارجية في عملية الانتقال نفسها ودورها
في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال فهي حالات متطرفة، يمكن أن تكون
نظورات إقليمية هي الفدح لشوب ثورة على نظام مسند، أو المعوق للانتقال
بمستحل المدمر وهذا يختلف عن دورها في ترسيخ الديمقراطية وديمومة
استقراره في بلد قد يتعرض لمحصار لإحباط استقره، أو ربما يتلقى بدعم
لإدامتها فمثلاً، يمكن ألا تصبع دور مؤثرة أو مؤسسات دولية في انهيار نظام
استبددي، لكنها قد لا تقدم المعونات المالية اللازمة أو الدعم الاقتصادي،
أو حتى الدعم التقني والسياسي في أمور حاسمة بمصير التحول الديمقراطي
مثل إصلاح قطاع الأمي وصطف تورن العلاقات بمدينة - عسكرية (مصر
وتونس)، أو حتى بيع أسلح والتسريح والدمج (بوسا و بيم)، في مرحلة
الانتقال من الطبيعي أن يتأثر فيها الاستقرار ويتراجع أداء مؤسسات الدولة،
ولا سيما في محار الخدمات، كما تهبط فيها معدلات النمو الاقتصادي على
محور يؤدي إلى انخفاض معدلات التأييد للانتقال الديمقراطي ومحاولته ترسيخه
مؤسسيًا، وحتى إلى صعود برعات تعتر عن حين إلى الدكتاتورية، بحيث يسهل
استخدام قوى محلية وقيمية معادية للديمقراطية بها، كما جرى في مصر في
الفترة الانتقالية 2011-2013. ويمكن ألا تتحمس دول ومؤسسات مؤثرة
لانهيار نظام سلطوي ولعممة التحول في حد ذاتها، لكنها قد تدعم الحكومة
الديمقراطية مديًا بالمساعدات والمروص والاستثمارات خشية الموصى وعدم
الاستقرار، وفق مصالحها كما يحص حاليًا في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي
وتونس.

ثمة عوامل خارجية أثرت بيويًا في الاقتصاد والمجتمع، وصار من غير
المعبد التعامل معها بوصفها مؤثرات خارجية عند حصول عملية الانتقال

داتها حد مثلاً النجعة الاقتصادية لاسحة عن علاقات مركز انصاعى العالمى المتطور هى دول الجوب، وتشجيعها شوء رأسمالة وسطة مرتبطة بالظم القائم، وإعدتها شوء بر حواريه وطيه محبيه منحة هذ عامل مهم لبعده، وقد يكون حاسمًا فى إعاقه شوء مجتمع مدنى يقوم على علاقات التبادى بحر من دول تدخل السوة، أو فى الدفع لمركزة لقوة الاقتصادية وسياسية يند فئات اجتماعية محددة، يروفر طيه أكانت أم عسكريه تدور فى فلكها «رأسمالية محاسب» غير متجة. وعلى الرغم من مشأ السة لاقتصادية التابعة مثلاً فى التصاعل بين «داحل» و«خارج»، هل يمكن التصاعل مع هذ المركب لاقتصادى الاجتماعى بوصفه عاملاً حارحاً فى أشء عملية الانتقال؟ كلاً بالطبع؛ إذ أصحى عاملاً سيوياً داخلياً، كما فى تأثيرات مرحلة الاستعمار فى سية الدولة والاقتصاد والمجتمع، وإن كان يعاد إنتاجه من الاقتصادات المتطورة وهو مش الاقتصاد العالمى من خلال علاقات تجارية غير متكافئة، وديون وصفقات تسليح وغيرها. وهذه العوامل السيوية التى حلفتها اشعية لاقتصادية لا تؤثر فى نمط الدكتتورية محاسب، بل تعود وتعرض دتها عند دراسة ديمومة الديمقراطية ومعرض نجاحها بعد الانتقال ويمكن أن تتعلل الرأسمالية وسيطة إلى رأسمالية متجة تميل إلى لتحرر من قيود الدولة فتتجه إلى عمليه التعبير

على الرغم من أهمية بشأ الأفكار الديمقراطية من خلال وسائل الاتصال والتعليم والتأثير والتأثر الثقافيين، وشوء ردات الفعل السلبية والإيجابية عليها، فهى ليست من ضمن العوامل الحارحية المقصودة فى هذا النوع من الدراسات الذى يميل عدلاً إلى التركيز على العوامل السياسية الحارحية الفاعلة فى أى شء فترة الانتقال أم التصاعل الثقافى وانتشار فكره الديمقراطية ومدى حاديتها، وكيفية استيعابها بعيداً عن تعقيدات واقعها الحقيقى، فهى عوامل مهمة جدً، فى رأيى، ولا تحظى باهتمام كفى، وصارت غير قابلة لتفصل عن الثقافة لشعية وثقافة سحبت على حد سواء وما عاد الفصل بين «الأصل» و«الدحيل» ممكناً فى ثقافة، كما فى الاقتصاد، ولا سيما فى مرحلة تشكك الأسواق والاقتصادات ويضو ذلك خصوصاً على التفاعل الثقافى العربى العربى لذي يصعب حصر قوائمه وأطره، من وسائل إعلام ومؤسسات وأحزاب

ومؤسسات عربية فاعلة على نطاق إقليمي ووسائل تواصل وأدب وفي هذه كلها عدت معطيات ومكونات في التحليل السياسي والثقافة والاجتماعية القائمة في الدولة التي تحري فيها عملية لتحول وتؤثر فيها.

إن دراسة الانتقال الديمقراطي هي معالجة لصيرورة من شقين: الأول، نهاية الحكم السلطوي، أكان ذلك بانتهائه بعد إصلاح من أعلى يشق النظام أو بعد انقلاب عسكري²¹، أو ثورة شعبية تحبر رموز النظام على معاداة الحكم، أو مكنتا العمليتين والثاني، نشوء نظام سياسي تعددي يتوافق النخب السياسية المشاركة فيه بعض النظر عن بضج النظام الديمقراطي الذي يشأ في البداية، ومدى الاتفاق على مبادئه. وفي هذا السياق، يهمننا دور العوامل السياسية الخارجية، الآني والمباشر، وتأثيره في هذين النطورتين الكبيرين المترابطين

بصعب قياس تأثير العامل الخارجي من دور حصول شق الثاني. حد مثلاً حالة الثورة السورية، وهي من الثورات لأكثر عدانة، وشرعية من سواحي الأخلاق والاجتماعية والسبب، لاجبة الأسباب الداعية إنها، والأكثر مأسوية في مآلاتها لم تشهد هذه الثورة لحظة توافق على برنامج ديمقراطي من أي نوع لدى فصائل الثورة المسلحة، ومع أن مؤسسات المعارضة السياسية طرحت برنامج ديمقراطية، فإن أقوى المسلحة لرئاسة رفضتها، ورفضها الصدام بطبيعة الحال وحلفاً لحالي الممن وئياً المعقدتين واليسر انهما إلى

21) على الرغم من ندرة التحول الديمقراطي بعد الانقلابات العسكرية، فإن 14 إعلان فصل مر الانقلابات 217 سي وقعت في الفترة 1945-2008. فاداب في الشروع في عملية تحول ديمقراطي، أي ما سبه 54 في حد فقط، يفر: Monty Le Marshall & Donna Ramsey Marshall «Coups d'Etat Events, 1946-2008» Center for Systemic Peace 2008 Patrick McGowan «African Military Coups d'Etat 1956-2008: Frequency, Trends and Distribution» *The Journal of Modern African Studies* no. 46 no. 1 (2008) p. 140 Quoted in Omar Ashour «Collision to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt» Brookings (Doha: March 2011) accessed on 30/4/2019 at <https://brookings2RF7p04>

رسم تصنيف مقاومة مسلحة بالاستبداد (على ندرة نجاح تحول ديمقراطي بعدها كذلك)، كما نجادب ماريا ستيهان وريك ستويت في دراسة 2023 حجة مقاومة سلمية ومسلحة ضد الاستبداد (استعماري) بظفر Maria J. Stephan & Erica Chenoweth «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict» *International Security* vol. 38, no. 1 Summer 2012 pp. 7-44. accessed on 30/4/2019 at <https://bit.ly/2CXk1Sq>

حروب أهلية أيضاً، لم تصل الثورة السورية إلى أي مرحلة من مراحل ممارسة الديمقراطية. ففي حين عرفت تحركات انهيار النظام السلطوي في ليبيا واليمن محاولات كهذه (الانتخابات في ليبيا، والحوار الوطني وحكومة الوفاق في اليمن)، لم يمتص النظام في سورية، ولم تنحر الثورة حتى ندانة انتقال نحو الديمقراطية ولهذا يصعب اعتبار سياسات القوى الإقليمية والدولية في سورية موافقة من النحور الديمقراطي عمومة، بل هي موقف من مسأله سقوط النظام القائم ولم يُخسر توافقاً أحدث خاصة لدول مثل تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع المعارضة بشأن الديمقراطية أما الولايات المتحدة وإن كانت تفصل رحيل الأسد في المراحل الأولى من ثورة، فهي لم تكن متأكدة إذا كان الدليل لأفصل لها انقلاباً عسكرياً أم محاصصة طائفية، أم بدلاً شعبياً غير واضح المعالم وما لبثت أن تحلّت عن مطلب رحيل الأسد وقامت إيران وروسيا بدور حاسم في إنقاذ النظام من سقوط محتوم ولا شك في أن أثر إيران وروسيا لم يبق حرجاً محسباً، فتدخّلهما إسقاطات بعدة أمدى على المجتمع والدولة في سورية، لا تصوري معالجتها في إطار دراسات الانتقال الديمقراطي فالانتقال لم يبدأ أصلاً

كان تأثير الدول الأحيية في الثورات في مصر وتونس صليلاً وحادفاً. تحلّى في الليبانت والاتصالات الهندية التي أحرّاه الرؤساء مع حسبي مدرك (1981-2011) ولؤ صمد مدرك ورين العبددين من عبي (1987-2011) ومعهما الجيش، صمدت التحالفات لدولة معهما، لا شك في ذلك وثمة مؤشرات متعدّدة على تشجيع الولايات المتحدة قيادة الجيش المصري على عدم استخدام العنف ضدّ لمتظاهرين خلال ثورة 25 يناير 2011 لكن التأثير الخارجي أصبح دعلاً ومحوطاً في مرحله لانتقال الديمقراطي 2011-2013. وإن لم يكن تأثيره حاسماً إلا بفعل عوامل محلية فلو نجحنا توافقاً داخلياً بين اسحب السبسية المصرية على إجراءات النظام الديمقراطي والسرّام حارماً منها بعملية الانتقال يرفعه الفاعلون فوق حلافاتهم بحرية والأيدوسووية، ولو كان الجيش المصري مثل الجيش التونسي ساحية عدم تطلّعه إلى الحكم، لم كانت العوامل لحارحية على هذه المرحلة من انتشارها لم جعل الدعم السعودي

والإمبراتي الإعلامي (واسمي العلبي وشبه العلبي) قوى الثورة المضادة والنظام القديم في مصر^١ مؤثر، إلى درجة المساهمة في قلب المعادلة، هو العامل انداحية المذكورة أما السياسات الأميركية فلم تكن حاسمة في أي مرحلة تُكر امتناعها عن تقديم الدعم للحكومة المنتخبة في مصر، ورخصها إصدار الانقلاب العسكري بقليل؛ ما يعني عدم فرض عقوبات عليه، سهلاً على قوى النظام القديم والثورة المضادة مهمة إفشال تحول الديمقراطي. ونسب أنها دعمت الانقلاب في الحقيقه كما سوضح لاحقاً

ثم تُفصّل سياسات لأوروبية التي اشترطت لتقديم الدعم المالي تمهيداً بصلاحيات إدارية وحقوقية، إلى محصر أي نظام سلطوي بقيام بوصلاحيات حدريه فصلاً عن أن تقود إلى انتقال فعلي كما أن فرنسا وبريطانيا كانتا مستعدين دائماً للحلّي عن قسباً حقوق الإنسان والديمقراطية معادل خدمات الأنظمة السطوية في مع الهجرة ومكافحة الإرهاب، واستمرار صفقت مع السلاح لكن الدعم الأوروبي بالاقتصاد اتوسى بعد ثورة، على برعه من تُنلَكُو، كان مهمّة، مثم كان فك لعلة عن مصر بعد الانقلاب مهمّة في استقرار نظام حكم انقلابي سلطوي يصرع انقضاء العدم في مصر. ويقمع المعارضه، ويسحق رئيس دوله منتخبة وقبل ذلك لم يحظ هذا الرئيس لمنتخب ولقاءه لمتحرية في إدارة الدولة، سعود أميركي أو أوروبي حتّي لدعم الاقتصاد لمصري وعبور المرحلة الصعبة بعد الثورة، حين كان في سدة الحكم.

أولاً: إعادة الاعتبار للعامل الخارجي

كان القائمون على درسات الانتقال الديمقراطي مدركين، بلا شك، أهمية العوامل لدولية، ولاسيما الإقليمية، لكنهم لم يولوها أهمية كبيرة، ولم تفرد لها معالجات خاصة وإن أحدهم أهم استنتاجات المحلل الرابع من

١٢١ عومي بشره، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2 (الدوحة بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215-250

مشروع الانتقال من لحكمه استطوي⁴ الذي سبق تطرق إليه باستهاب، هو أن العوامل المحيطة بنوم بالدور الرئيس في الاستبداد، وهذا يباقي صفات نظريات الشعب ومقاربات العلاقات الدولية إن منطقهم الفكري هو المحرك الرئيس الذي دفعهم إلى تركيز على العوامل الداخلية وإهمال الخارجية، أو تحييدها. فعينهم كانت سرهنة على أهمية نفع السياسي في التغيير الديمقراطي. لقد أُرِدَ هؤلاء دفع الشعب السياسة إلى الإيمان بإمكانية إسقاط الدكتاتورية والانتقال إلى الديمقراطية مع أنه إذا أُخذ سياق دراسات الانتقال المذكورة سابقاً، وهو سحولات في أميركا اللاتينية، نجد أن تعديل سياسات أميركية تجاه دكتاتوريات فيها من مرحلة التأكيد على حقوق الإنسان في فترة حكم جيمي كارتر (1977-1981)⁵ كان له أثر غير حاسم لكن لا يجوز تجاهله، إن لم يكن في بحث على الديمقراطية، فعلى الأقل في وقف عرقلة الانتقال التي دُبت عليها الولايات المتحدة في سياسات تداعمة لدكتاتوريات الحليفة ضمن إطار حرب البردة، ولا سيما حين كان حصص الأنظمة استطوية هو اليسار (الذي قاد مطالب شعبية ضد الظلم وطالب بالعدالة الاجتماعية لكنه لم يكن بضرورة ديمقراطياً) وفي حالة أميركا الجنوبية التي عدتها منطقة نفوذ، لم تنشأ الولايات المتحدة لمحاربة حتى بدعم ديمقراطي ليبرالي من الأنظمة الاستطوية خشية فقدان السيطرة⁶.

ادعى مطروون مؤيدون لسياسات الولايات المتحدة أن صعود الديمقراطية

Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, eds. *Transitions from Authoritarian Rule* (4 Tentative Conclusions about Incomplete Democracies) vol. 4 (Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

(5) أعتقد أن عامل شخصي هام جداً كان حقوق الإنسان في دور رئيسي، كما في حالات لا يمكن فهمها من دون العامل الشخصي مثل حالة الشاذلي بن جديد، وحالة بقصة هي شار الأسد.

(6) يحضر في هذا سياق معارضة شهيرة لني دنيا وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر بعد الانسحاب من حارب بنفادو الذي أتى بالحكم في تشيلي إلا أني لم أجد علة بوقف بلا نفع وشاهد دولة تصبح شوعية بسبب عدم المسؤولة في شعبها من رفض ميورولا تأييده عن عبده كيسنجر، يُنظر: Anthony Lewis, «The Kissinger Doctrine» *The New York Times*, 22.1.1979 accessed on 30.4.2019 at <https://nyti.ms/2VekEWA>

وهبوطها اعتماداً على تأثير أميركي وليس على آليات اقتصادية أو بر كم رأس المال، خلافاً لما دعى منظور التبعية وهي رأي هتسغتون كان سبب صعود الحكم سلطوي في سبعينيات القرن العشرين وثماييناته تأثير الولايات المتحدة وحصلت التغييرات الديمقراطية في ثمانينيات بفضل سياسات إدارة راند ريعر التي جذبت مساعيها لتحرير السلطة الأميركية بالتصدي للحركات الثورية ولتحرير الإصلاحات الانتحائية^(١). لكن ريعر استخدم حقوق الإنسان في مكافحة شيوعية وحصوم الولايات المتحدة، ولم تحكم هذه القضية علاقاته بحلفاء الولايات المتحدة إطلاقاً.

كثفت بين كارل أل البرعة بعدة نترافع صادرات دول أميركا اللاتينية، وازدياد الديون، وعين لإدارة أميركية في عهد ريعر إلى استخدام وسائل عسكرية في سياسة الخارجية، أثرت سلباً في شوء الديمقراطيات في ثمانينيات القرن العشرين، ومع ذلك صعدت الديمقراطيات وقدمت بمط ظهورها تحدياً كبيراً لفرصية هتسغتون الذي ربط الديمقراطية بصعود نهو الأميركية فقد نشأت اديمقراطية تحديداً في حبوب القارة الأميركية حيث نرجع تأثير بولابات المتحدة، وحافظت سلطويات أميرك الوسطى على نفسها حيث التأثير الأميركي أعلى. وهي سما وهتسغتون حيث تأثير أميركي مهروع منه، اسمرت نذكر نورت بصورة سلطوية تدفسية سمحت بانحباب من دون التحلي عن امتيازاتها^(٢).

رأت بين كارل أل الديمقراطية في عواتيم، لا بين عامي 1946 و 1954، وتشيلي من عامي 1970 و 1973، أفشتت تأثير أميركي فقد اتحدثت الولايات المتحدة موقف سلباً من الإصلاحات الاقتصادية وعذتها امتداداً

Terry Lynn Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», *Comparative Politics* (1990), vol. 23, no. 3, October 1990, p. 4, accessed on 8.3.2020 at <http://bit.ly/1P5C/F3>; Samuel P. Huntington, «Will More Countries Become Democratic?», *Political Science Quarterly* (winter), vol. 99, no. 2 (Summer 1984), pp. 193-218, accessed on 8.3.2020 at <http://bit.ly/2bLd1lg>

Karl, «Dilemmas of Democratization in Latin America», pp. 4-5

(8)

للتأثير سوفياتي في نصف الكرة الأرضية العربي⁹ وهكذا أيضاً تكرر التدخل الأميركي ضد لحركات الفلاحية الثورية في أميركا الوسطى¹⁰، وقد توسع نوعه تشومسكي في شرح بعضي الأدلة لدور الولايات المتحدة في إردع الديمقراطية، ولا سيما في أميركا الوسطى.

نشرت مؤخراً دراسات تبين أن التدخل الأميركي لم يكن مباشراً في الانقلابات العسكرية الشهيرة المفضية على أنظمة ديمقراطية (البرازيل وتشيلي)، بل حصل تلاقي مصالح بين الموقف الأميركي المستمر ضد بشوء حكومات يسارية مد الثورة لكوبية، مع قوى اجتماعية وسياسية محافظة في هذه البلدان، انضم إليها العسكري حين تصور هو أيضاً وهذا لا يعني ندعم للأمريكي بهذه التحركات، بل نهي أن الولايات المتحدة هي التي تدارك وحفظ¹¹ ويرد

(9) Ibid. p. 5 Huntington «Will More Countries Become Democratic?» pp. 193-7-8

(10) Karl «Dilemmas of Democratization in Latin America», p. 16

(11) Naomi Chomsky «Retracting Democracy» New York: Harv and Wang, (1992)

(12) يتناول كورت ميلاند الحالة الأشد تعقيداً تأثير الأميركي المفترض في تغير الأنظمة في العالم، وهي حالة ميراث الملاحة، حيث من خلالها أن درجة التأثير الأميركي أكثر محدودية مما يشاع حالياً، ويدلّ بالعودة إلى وثائق معارضة الأميركي والاستخبارات المتعددة عبرات لانتقالات وتغيرات الأنظمة وبمقتضى هذه الأدلة الأميركي خلال القرن العشرين بالتدريج. وراى في محدودية الدور الألمان والحلفاء بدخول وعدم استيعاب بين حركات المختلفة والدعاليين الكثير في داخل لإدارة الأميركية، وإثبات ما فكر بعدم مصلح من الولايات المتحدة ومن يقومون بانقلاب عسكري في أميركا أنه عماله سياسي وفعل سياسي بأوامر من واشنطن وبذلك الكاتب أنه في أعلى الحالات كانت لدى الداعين الذين يقومون بانقلاب في أميركا اللاتينية الدوافع الكافية لفعل ما يقومون به من دون تعبد من الولايات المتحدة ويقول إن الولايات المتحدة كانت تجد صعوبة كبيرة في عزل السانديبين عن الحكم في سكاراغوا، مثلما فشلت في حالة كوبا. كان تأثير العسكري المباشر ممكناً في دول صعبة مثل غرينادا وبنما ومع أن نهاية الحرب الباردة وبشوء نظام القطب الواحد أصبح نظرياً عن تراجع التأثير الأميركي، فإن حدود هذا التأثير ظهرت بشيء أضخم مما هو في السابق، وصار ديداً لبروتولا ونوعاً وإكودور وعلى الرغم من اندفاع الأميركي والعلاقة لاقتصاديه النمسا سكاغو وهروليا وبوست وإكودور، فإن الولايات المتحدة لم تجمع هذه الدول من لارلاي من نظام سيطرة سياسي، ولم تحارب معها، ونشأ الأكبر كان في هائي حيث لم يجمع ندعم الأميركي بالصعق الديموقراطي في ماسيح الديمقراطية لهذه الدول، فيضعف الخيب لانتخابات عدة سنوات ولم يتمكن الولايات المتحدة من وضع نهج جديد للتدخل فيه عند حيف ضعيف من حيثها على الرغم من أنتم هذا النهج في الأساسي في الحكومة الوحيدة التي لم تحاربها لصالح أميركي كانت حكومة

كورت هيلاند على فرصة ليمسكي وواي لشائعة¹⁴، عن أن العلاقة بالعرب تؤثر في الحكام غير الديمقراطيين لتتحول إلى الديمقراطية أو لسيير في اتجاه الإصلاح تديمقراطي، بالقول إن العقدين الأخيرين بشأن عدم صحة هذه النظرية¹⁵. ومع ذلك، فإن هذه التحولات لا تنقص تأثير المعسكرات المتصارعة بين الحرب الباردة في إعادة الديمقراطية والإعاقة من الحارح حقيقة ثابتة، والمساعدة بدرجة أقل بحرب الباردة. ويرافق تعديل أحداث الولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة، أما تعديل أفكار القوى اليسارية بشأن الديمقراطية البريالية كتيقظها، بوصفها إطارًا ممكنًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد سبق نهاية الحرب الباردة في كثير من الحالات لأسباب عديدة يسبب هذا المجال لمناقشتها⁽¹⁶⁾

أما إذا عدل إلى ديمقراطية بشأن جنوب أوروبا، فحدد أن من غير الممكن الاستعلاء عن عصر أمدس في فهمه، وهو 'سياق الإقليمي' ليس من حيث جاذبية دول أوروبا الديمقراطية فحسب، وليس بوجود شعور عدم عبر مريح بالاستثناء في إطار الثقافي الأوروبي ذاته عند شعوب إسبانيا واليونان والبرتغال، بل لدرجة لدرجة في الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة أيضًا ثم الاتحاد الأوروبي، وانفائمه على مصالح طبقات اقتصادية وتجارية صاعدة هذا بالنسبة إلى الانتقال، أما بالنسبة إلى ديمومة الديمقراطية في تلك الدول، فلا شك في أهمية اتصال السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي بها

= حصار بوليفيا في عام 1983، وانتخب الولايات المتحدة في حرب عابث في جمهورية دومينيكا في عام 1965 وفي غرينادا في عام 1983، حيث أرح التدخل الأميركي ريب جاء بعلامات -بوي هذه هي حالات التدخل العسكري المباشر في النصف الثاني من القرن العشرين في أميركا اللاتينية

Kari Weyland, «Limits of U.S. Influence: the Promotion of Regime Change in Latin America» *Journal of Politics in Latin America*, vol. 10, no. 3, 2018, pp. 127-140, accessed on 28-4-2020 at <https://doi.org/10.1017/XL.18.0001>

Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War* (Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010)

Weyland, p. 147 (14)

(15) أما بشار لأوروبي، بما في ذلك آخرها سيوعية، فقد مر بهد التحول مكر

في نهوضها لاقتصادي، وتعريضها نموها الاقتصادي وصدرها بما ساهم في ارتفاع مستوى المعيشة.

كست شروط التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا (اليونان والبرتغال وإسبانيا) داخلية أساساً. لكن، لا شك في مساندة البيئة الأوروبية هذه الشروط، وتأثيرها القوي في ديمومة الديمقراطية.

ما عاد إهمال العامل الخارجي ممكناً في حالة انقلاب يستحيل معالجتها في عصرنا من دون فهمه؛ فالتأثير العامل الخارجي في ديمقراطية دول شرق أوروبا بعد الإصلاح في الاتحاد السوفياتي ورفع الحماية عن أنظمة الحزب الشيوعي فيها كان حاسماً. ولهذا استنح شمير أب لأول قد حاول إعادة تقويم تأثير البيئة الدولية في تغيير النظام من دون دفعها إلى درجة "المحرك الرئيس". هذا، مع أن لعمل الخارجي كان جوهرياً في إعادة الديمقراطية خلال مرحلة الحرب الباردة، قبل أن يشه له دراسات الانتعاش الديمقراطي، بل أصبح هو ذاته عملاً داخلياً في الحفاظ على أنظمة الاستبداد حلينه بدمعسكريين، كما في حالي أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فضلاً عن الشرق الأوسط وشرق آسيا.

كان من الضروري تعديل مسح دراسات الانتقال في حالة أوروبا الشرقية، إذ لم تكن الانتقد إلى تدمقرراطية في بلدانها ممكناً من دون لعمل الخارجي المتمثل بالإصلاح السوفياتي من أعلى قمة الهرم عبر طرح سياسة إعادة البناء (نيرسنرويك)، وانحلي عن حماية الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية من احتمالات الإصلاح و جهات لشعبة، وهو ما فهمته قعدة تلك الدول وقواه المعارضة في الوقت ذاته. ومع هذا الإدراك المتم من استخدام العنف وسقوط العديد من الصحابا؛ إذ أدرك الجميع أن هذه الأنظمة بنة حتم إلى استعوط، ولا قعدة اجتماعية حقيقة بها ولا شرعية تاريخية (حالات لحالات مثل كوبا والصين).

Philippe C. Schmitter, "The influence of the international context upon the choice of (16) National Institutions and Policies in Neo-Democracies" in Laurence Whitehead (ed.) *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas* Oxford, NY: Oxford University Press 2001, p. 27

لم ينوقف دور عامل الحارحي على العمل الإقليمي (قديم حبر في ومعسكر اشتراكي وتحالف عسكري في بوقت ذاته)؛ إذ لم يكن ممكناً أيضاً فهم حيدر الإصلاح السوفياتي وتوقيتته في نهاية الثمانينيات من دور عامل حارحي هو ميسرة إدري روسد ريعان (1981-1989) ومصرعيت باشر (1979-1990) التصعيد، ولا سيما في محال سبى تسليح النووي وتصعد الخطب الإعلامي ودعم المجهدين الأفعان، وحساسة السوفيات الكاملة في التدفيس ساحة معدلات اسعر الاقتصادي كفاً وبتوفاً، وبهيدر أسعر اسقط اسدي ساهمت فيه السعودية لكنه كاد، في أي حال، حيازاً محلياً لسحب سياسة. أي إن ثمة قوى داخلية في حصار الاستحدرات والحرب الشيوعي، ممثلة بيوري أندرووف، ولاحقاً غورباتشوف، استتحت ضرورة الإصلاح. كما أن مركب عوامل لاهتراء الاقتصادي والإدري في داخل الدولة، واستجوف الأيديولوجي، والركود لاقتصادي وإداري والاجتماعي، دفعها إلى هذا الاستنتاج، وثمة أيضاً بصر طاعة مركري في داخل الحرب الشيوعي مكّن هذه القوى لإصلاحية من فرص سياسة الانفتاح والإصلاح من أعلى. ولديك ظهرت، بعد التحولات في أوروبا الشرقية، دراسات نقد أصحاب مشروع الانتقد الذين تعاملوا مع عامل الحارحي بوصفه عاملاً هامشياً، واعتبره جيفري فريدام انعامل المنسي^(١٧).

الحقيقة أنه إذا دقت النظر، نجد أن ما يسمى انعامل الحارحي هو في أعنية التحاللات عبده عن عوامل إقليمية، أو بيئة إقليمية، إن موحات الانتقال الديمقراطية من حلال بتأثر ولجادية هي عداً موحات إقليمية تتأثر بها شعوب وأنظمة من دول قرسة حعراف وثقافياً، وأحياناً تنشأه سبة محتمعنها وأنظمها سسشي من ذلك حلال بباء لبطاء سائير فوه احلال حارحية.

يؤثر انعامل لإقليمي مباشرة في الدولة المعنية عموماً، يمكن القول إن البيئة الإقليمية هي من عناصر تعقيد صيرورة الديمقراطية عربياً ويشهد هذا

Geoffrey Pridham, «International Influences and Democratic Transition: Problems of Theory and Practice in Linkage of Politics», in Geoffrey Pridham (ed.), *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe* (New York: St Martin's, 1991), pp. 1-28.

التأثير الموقظ العربي في تحولات السعودية والإمارات هي علاقة عملية التحول الديمقراطي في لمطقة العربية، واعمل صده ودعم معارصنها في أي دولة عربية، وكذلك تشوء مناطق نفوذ إيراني

نحنت أهمية العامل الخارجي مع قدم الاتحاد الأوروبي دور مركزي في إبحاح انتقال بعض دول أوروبا الشرقية إلى ديمقراطيات (بدرجات متفاوتة للعية) ويرى ساحت أيلأ أع أن الاعتماد في دول أوروبا الشرقية وسكان كان على سحارج بعد اهبيار حكم الحرب لواحد، وأن تأثير البيئة الإقليمية أشد أهمية من لديمية المحلية، لأن لدول لصغيرة والصعيفة شه الهمشية كست أكثر اعتمادًا في تطورها على بملاءت العامل الخارجي الذي أثر في صيغتها السياسية¹⁸ أصبحت قواعد المؤسسات الأوروبية، ولا سيما مجلس أوروبا (Organization for Security and Co-operation in Europe OSCE) ومظمة الأمن والتعاون في أوروبا (Organization for Security and Co-operation in Europe OSCE) ملزمة لجميع لدول الأوروبية وأملت تلك التعيمات الحيوية لعمية ديمقراطية على لدول الأعضاء أو تلك التي نرعب في العضوية بوصفها شروطًا مسبقة وفي بعض الحالات، أصبحت المؤسسات الأوروبية نوعًا من مظنة عيب في عدد من دول أوروبا الشرقية والبلقان¹⁹.

بهذا المعنى، فإن السيادة الحقيقية لهذه الدول استبدلتها سيادة أخرى مقيّدة بالمؤسسات الأوروبية وأصبحت قواعد مثل لإجماع الديمقراطي، وحرية الصحافة، وحقوق الإنسان، والهدرة، وحقوق الأقليات، تظمها وترفعها المؤسسات الأوروبية على سحوسم يقيد السيادة تحده الحارج بحسب، بل السبده المحلية لهذه لدول أيضًا²⁰ أم بحصوص السياسة الخارجية، فلم

Anna Agh, «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan (18 States: Sovereignty Related Conflicts in the Context of Europeanization» *Communism and Post Communism Studies* vol. 2, no. 3 (September 1991), p. 264 accessed on 29-4-2013 at <https://doi.org/10.1080/14747049108839123>

Ibid., p. 266.

(19)

Ibid. pp 267-268.

(20)

تكن ثمة إملاءات أوروبية عملياً. ولم تستتج هذه الدول من عياب سياسة أوروبية حارحية موحدة يمكن إملاؤها، تطوير سياسة حارحية خاصة بها، بل أصبح الأشد ارتباطاً من بين دول الاتحاد الأوروبي بسياسات لولايات المتحدة الحارحية، ولا سيما في الموقف من القضية الفلسطينية الذي اعتقدت تلك الدول أن انتقرب من بولادات المتحدة بتطله وكأنها عوصت عن التتعية لدولة عظمى في سياستها الحارحية بالتتعية للدولة لعظمى في المعسكر الحديب الذي تتتمي إليه.

ما لث التأثير الأوروبي أن استدعى ردات فعل لدى قوى قومية شعوبة مرفص تأثير عربي من مظنقات السيادة الوطنية والحصوصية الثقافية، وصعدت إلى الحكم في بعض الحالات (هعرب مثلاً) قوى تحول الارتداد حتى عن إبحارات ديمقراطية وشجعت سياسة بوتين ييمية اشعوبة وعودة روسب إلى اقيم بدور أشد تأثيراً على المستوى لدولي من خلال النواة السورية، وكذلك من خلال سياسة أشد حرماً في التصدي لتمدد الدو في شرق أوروبا، الترععت ايمية القومية الشعوية في هذه الدول المتحولة حديثاً إلى الديمقراطية، وهي أوروبا عمومًا وفي مرحلة دونالد ترامب الذي يتسى بدوره حصلاً ماضياً ليبرالية، كان من السهل أن تتعيش هذه الترععات القومية الشعوية النونيه مع تحف هذه الدول مع بولايات المتحدة

أكدت معايير كوسهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي وُصعت في حزيران/يونيو 1993، بدايةً، استقرار المؤسسات الديمقراطية بواسطة سيادة القانون وحقوق الإنسان لكن الشرط الذي كان التأكيد على أهمية احترام الأقليات وحميتها، دفع هذا الشرط الدول التي ستضم إلى الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد نوع من توافقية وقبول حقوق لجماعية للأقليات، مع أن هذا المعير يمكن أن يحق مشكلات حتى لديمقراطيات ر سحة في الاتحاد الأوروبي، وحتى من دول أدوات دستورية توافقية¹²، فُرصت بعض ملامح الديمقراطية توافقية على الأعضاء الجدد بقاعة تؤكد أنه في حال وجود

أقليات قومية كبيرة، كما في بحالة الإسبانية، بصعب ترسيخ ديمقراطية من دون دستور ذي مراب توافقية وأصحت هذه شروط من أهم أدوت محاسبة دول مثل هعاريا وكرواتيا وسويفيك وغيره بشأن حقوق الأقليات فيها

يعمل اع التفوت بين دول البقان ودول شرق أوروبا في الانتصا الديمقراطية بأن أعبة دول شرق أوروبا مزت بمراحل ديمقراطية في الماضي، فثمة أهمية لتوافر تجربة ديمقراطية سابقة، وهو ما سبق أن أشد بحثون إلى دوره في ترسيخ الديمقراطية بعد الانتقال أما دول البقان، فم تشهد، عالت، مرحلة ديمقراطية في ترويحها، ولا وجود لإرث ديمقراطي يمكن الاستناد إليه. ومن ناحية ثانية، فإن اشعوب في الدول ذات التحررة الديمقراطية سابقا قومت الاشتراكية المفروضة من لسوفيات في عام 1956 في هعاري، وفي عام 1968 في شيكوسوفاكيا، وفي عام 1980 في بولندا. فاكسب اشعوب حرية في الاحجاج^{٢٧}، أو رسيب في ذاكرتها على الأقل رموز المطالبة بالديمقراطية ومقاومة التأثير السوفياتي التي أمكن إحيائها وأثبتت إرثا يمكن الاستناد إليه مع نشوء معارضة بولندية وتشيكية أصبحت مؤهبة للتفاوض مع سحب الحكمة حين لاحت الفرصة بذلك مع بدء الإصلاحات في الاتحاد السوفياتي وصعب الأنظمة أما في دول البقان، فقد بدرت سحب الحكمة إلى الانفتاح والإصلاح بصعظ من عومل خارجة، في محاولة تجنب إفلات رمام المبادرة منها بالارلاق إلى صيغة لا تنتهي من تلمة مصائب الديمقراطية ولاحقا. تحركت شعوب في ردة فعل متأخرة، وحاولت سحب الحكمة الحفاظ على سلطتها وقدمت تنازلات قليلة للمعارضة.

كانت النتيجة حصول تعير جذري اقتصادي وسياسي سلمي ومتدرج في دول أوروبا الشرقية أما في البقان فقد كانت التحولات أقل جذرية وأشدّ عشا، وتحولت إلى ما يشبه الحرب الأهلية في بعض الحالات والحقيقة، في رأيي، أن السب الأول هو أن انهيار الاتحاد السوفياتي لم يكن كافيا لإعقاد أنظمة البقان الدستورية مصادر شرعيتها، مع أنه كان شرطاً ضرورياً فقد كانت

أنظمة دول الشرق لسنطوية غير حاصصة لإملاءات السوفيات حلاً للأزمة دول أوروبا الشرقية مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ويوسلا التي لم تكن لديها أي مصادر شرعية تاريخية، وانهارت مع رفع الحماية الروسية من دون أن تُطبق رصاصة واحدة أما السبب الثاني فهو التركيب القومي والإثني الذي عقد عملية الانتقال الديمقراطي.

تراجعت أهمية العامل الخارجي في إعاقلة الديمقراطية في باقي مناطق العالم التي تأثرت بالحرب الباردة عند انتهاء هذه الحرب مع زوال نظام الفطيس وبنات الدول العربية، ولا سيما الولايات المتحدة، غير متحمسه لدعم الاستبداد لكن هذا لا يعني أنها أصبحت متحمسة لدعم الديمقراطية أو مستعدة لحروب لهذا الغرض ثقة حبط لدى الدخيل والمعتقبين في هذا الشأن، فالولايات المتحدة لم تصح قوة تحمل راية دعم الديمقراطية في العالم بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل الترافعا مدعم حلفائها المستبدين (وهذا ليس في جميع الحالات)

بعد الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لأسباب لا تتعلق بالديمقراطية، حرت محاولات لم تتمسح بعد بدعم إقامة مؤسسات منتخبة ودستور ديمقراطي في هذين البلدين في ظل الاحتلال. لكن هاتين المحاولتين لم تقدهم بمودخا حداًما لأنهما توافقت مع احتلال أحبي و«عممية سياسية» موصية أميركية²¹، ولأنهما رتص أيضاً في الأدهار أحبار الحروب الأهلية والظانمية والقسية وفشل النظام في صمد الأمن وتقديم خدمات الأساسية للسكان فسقطت التجربان على الأنظمة الاستبدادية ربط الديمقراطية بالتدخل الخارجي والاحتلال والحروب الأهلية.

كست الدول العظمى إبان الحرب الباردة مستعدة للتدخل بطرائق غير مباشرة مثل الانقلاب العسكري أو التدخل المباشر لإحباط احتمالات تعبير

(21) يُنظر عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 4 (دوحة بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 63-64، 72، 3.

نظام الحكم (الأمثلة كثيرة للغاية)، وأحياناً مباشرة، لمنع تغيير نظام حليف (هغاريا، تشيكوسلوفاكيا، أفغانستان، فيتنام الجنوبية، كوريا الجنوبية، عدا التدخلات الفرنسية الكثيرة في أفريقيا) أم في مرحلة ما بعد لحرب الباردة، فقد أصبحت لعوامل الداخلية أشدّ قدره على حسم مسأله تغيير نظام الحكم. وبين أن نظام الدولي، بعد أن نُحسم مسألة انضمام، يسلم عادةً بحكم القوى التي حسمت السلطة لمصلحتها، إذا نحتت في إحكام قبضتها وفرض سيطرتها على الأرض، بعض النظر عن الطريقة وحتى بعد حدوث هذا التغيير ما بعد الحرب الباردة. ظلت العوامل الإقليمية فاعلة بقوة في تشجيع الانتشار أو عرقته، وربما حتى إفشاله بعد حصوه ويمكن عتار سياسات روسيا البونينية ضمن العوامل الإقليمية في إصدار ما اعتبرته ماطو بنود في آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا، إلى أن تدحت مباشرة في سورية، ما شكل تغيير نوعي في السياسات الروسية بعد الحرب الباردة

اهتمت بعض دراسات الانتقال بالعوامل الإقليمية، إذ كان موضوعها، أصلاً، موجتين من انتشار الإقليمي للديمقراطية في جنوب أوروبا وفي أميركا اللاتينية، ولاحقاً في أوروبا الشرقية ودلّسة إلى انتشار الديمقراطية إفيمياً، يشير وايهيد إلى ثلاث طرائق أولاً، الانتشار بالعدوى ثانياً، الرافه والسيطرة كما في حالة شروط الاتحاد الأوروبي ولسو وصندوق النقد الدولي وعبره ثالثاً، لاتفاق (الموافقة Consent) الذي لا يمكن أن يوقف على عامل خارجي¹ واستدراكاً لهذا النقص، قشمت أدبيات الانتشار الديمقراطي التأثير لحارحي فيه إلى خمس صيغرات. الأولى هي الانتشار، والمقصود هو الانتشار المحابذ سبياً للمعلومات عبر الحدود بتأثير من عمليات الديمقراطية في دور مجاوره، أو من خلال التأثير بمادح ناحية سبجة لانتشار المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الثابة هي تعزيز لديمقراطية لدى دول غربية مباشرة، وتحديثاً للولايات المتحدة، حيث يتمّ نصعظ من أحل التحول الديمقراطي أو عرض لديمقراطية كما حصل في سبما وصربيا، أو العزو المباشر كما حصل

Laurence Whitehead «Three International Dimensions of Democratization» in: (24) Whitehead (ed.) *The International Dimensions of Democratization* pp 3-25

في العراف. الثالثة، المشروطة المتعددة الأضراف في حالات ارباط الدعم الاقتصادي وقبول انصوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن أمجح الأمثلة على ذلك شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الرابعة، امعونات ابحارحية لمعريز الديمقراطية، حيث رادت الدول اعرية بعد التسعيفيات مساعديها للتدريب والتشقيف المدني والمساعدة في تنظيم الانتحابات والإصلاح في الأنظمة الانتحابية وفي الجهر القصائي وفي دعم وسائل الاتصال المستقلة وأحياناً، شكت المنظمات العمله في محار «لمرافعة» (Advocacy) أو «التمكين» (Empowerment) بمعنى لمرافعة عن قصايا حقوق الإنسان والديمقراطية أو الانتحابات وغيرها من خلال شكت غير حكومية بدعم من صديق تمويل أوروبية وأميركية، ويمكن قوى اجتماعية من القدره على التأثير سياسياً.

لم تكن هذه الصيرورات أو العوامل دعة في المنصقة العربية، وما أنها عانت (العوامل الثلاثة الأولى)، وإما أن تأثيرها كان محدوداً، لمعارة (عوامل الأبحار) ويمكن أن يصيف إلى هذه العوامل شوء مطومة إقليمية رفصة لانقلابات العسكرية كما في حارة الاتحاد الأفريقي، أو مساندة بديمقراطية كما في أميرك اللاتينية (فصل مرحلة ترامب)، وكلاهما غير متوفر في الحالة العربية

الحقيقة أنه لا يمكن فهم هذه العوامل إلا انطلاقاً من اعتبارات الدول الكبرى ومصانحها، وظروف العيبة لكل بلد، وحدث إذا موافق الإرادة السياسية للدولة التي تمثل «لعامل البحارحي» الأقوى في ممارسة التأثير في اتجاه محدد فمرص الديمقراطية في صربيا وقع في مرحلة الصراع على تقليص بقايا السوء الروسي في شرق أوروبا، بعد أن وقع تدخل عسكري لأسباب غير متعلقة بديمقراطية، بل بحروب الإبادة والتطهير الإثني لكن هذه السياسة لم تكرر في سورية على الرغم من انتشابه في امجارر وعمليات التهجير، لأسباب متعلقة بمعدة تقويم التدخل العسكري

الأميركي بعد احتلال العراق، وعدم وصوح الدلائل و أو عدم ثقة سدادن
امطروحة لنظام، والحشية من عدم الاستقرار على حدود إسرائيل
واستُعنت هذه سياسته الأميركية في توسيع النفوذ الروسي الذي يقوم على
عقيدة حيوستراتيجية تتضمن عنصرًا بشكك في الديمقراطية باعتبارها من
أشكال النفوذ الثقافي والسياسي العربي وتفاقت السرعة الأميركية إلى
الانكفاء وعدم التدخل بعد انتخاب ترامب الذي يدعم الدكتاتوريات المحلية
علناً، مع الفارق أنه يصابها بمغاسل للحماية (Protection Money)، يتلخص في
دفع المال وشراء السلاح و لولاء غير المشروط لسياسة الأميركية.

ثانيًا: تحولات أميركية

شكل النموذج الأمريكي، بما في ذلك ديمقراطية ومجتمع الوفرة ونمط
الحياة، عامل حداث على المستوى العالمي قبل الحرب العالمية الثانية غير أن
تصدير الديمقراطية لم يكن سياسة أميركية على أي مستوى، وخلال الحرب
الباردة، دعمت الولايات المتحدة الدكتاتوريات الحليفة تمامًا مثلما فعل
الاتحاد السوفياتي وذلك لا يحد من تراجع الدعم الأميركي للدكتاتوريات
في أميرك اللاتينية في مرحلة حكم الرئيس جيمي كارتر في نهاية سبعينيات
القرن الماضي، فعلى الرغم من قرار الكونغرس في 4 أيلول سبتمبر 1961
قانون المساعدة الخارجية، الذي في إثره تأسست الوكالة الأميركية للتنمية
الدولية (Agency for International Development (AID)، بقرار من الرئيس جون
كينيدي (1961-1963)، فقد قَدِّم هذه الوكالة بعض المساعدات الإنسانية
السياسية المحدودة في سبعينيات القرن الماضي وسبعينياته، ولم يكن دعم
الأميركي مشروطًا بالديمقراطية، أو حتى حقوق الإنسان وبقيت المساعدة
التقنية التي تستهدف الترويج للديمقراطية تحديدًا تشكل حصة صغير من
مجموع المساعدات وبدأت مساعدات التنمية من الولايات المتحدة إلى دول
أميرك اللاتينية ترتبط بـ «التسمية السياسية» في نهاية سبعينيات القرن الماضي
وفي عام 1975، أصبح البند 116 إلى قانون المساعدة الخارجية الأميركية،
حيث رُبط استلام المساعدات الاقتصادية بحترم حقوق الإنسان وفي عام

1978، أضاف الكونغرس البند 116 (c) إلى قانون المعونات الخارجية ما
مع الصلاحية بوكالة الـمىة لدولية لعمل على تطوير برامج لتحرير الحقوق
والحرية في محارح وقل دئك، بدأت الوكالة العمل على اعتبار «عقيدة
حقوق الإنسان أساسية في العلاقات الدولية».

في ثمانينات، في أثناء ولاية ريجن الرئسة، بدأ «مشروع الديمقراطية»
تمويل الإدارة الأميركية برنامج حكومي للمساعدة في نشر الديمقراطية،
وناسس الصندوق الوطني لديمقراطية (National Endowment for Democracy)
NED، في تشرين الثاني/نوفمبر 1983 بالاشتراك بين جمهوريين
والديمقراطيين، من خلال لجنة متوارية بين الحزبين تغطي بدعم الكونغرس
من الانتماءات السياسية المختلفة الهدف تحقيق النمو وتحرير المؤسسات
الديمقراطية في جميع أنحاء العالم²⁶ كما دفع ريغان إلى إنشاء مكتب تابع
للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
في عام 1985، محصص لدعم الديمقراطية وبحلول عام 1989، انضمت
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية نحو 100 مليون دولار أميركي على برامج
الديمقراطية، وركزت على حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية وسيادة
القانون ولاستحداث لكن التركيز في فترة اثناسيات بقي مقتصرًا على أميركا
اللاتينية، باستثناء بعض المحاولات على نطاق صغير في آسيا²⁷. في هذه
المرحلة، أصبح دعم الديمقراطية جزءًا من أدوات سياسة الأميركية خلال
الحرب الباردة ويجب تمييز ذلك من التحول في سياسة الأميركية بعد
الحرب الباردة ويمكن أن يقوم باحث بذلك في مشروع بحثي أم بالسة
إلى الشعوب فلم يكن التمييز سهلاً، وحصل دعم الولايات المتحدة بديمقراطية
مرتبطًا في الأذهان بسياساتها المتعلقة بالصراع على العود، وما أصق عليه
«إردواحة المعايير» منذ مرحلة الحرب الباردة.

Thomas Carothers, «The Resurgence of the United States Political Development (26)
Assistance to Latin America in the 1980s» in Whitehead (ed), *The International Dimensions of
Democratization*, pp. 126-127

Thomas Carothers, *Reviving the Democracy as a Policy* (Washington, DC: Carnegie (27)
Endowment for International Peace, 2009), pp. 9-10

شهدت ولاية بيل كيلسون رئسسية (1993-2001) عمسية دعم شوء لديمقراطس في شرق أوروء، والتوسع في قصم أحرء من ماطق السود القرسة من روسب نفسها، وكذلك السولات في أفربق حوب الصحرء، وحوب شرق أسب وشرقها. وهذا الأمر دفع الولايس المتحدة إلى ریده بمویلها شكل ملحوظ، ووسیع بطق المساعسات ل دعم هذا الاتحاد. وأعست «مادرة الديمقراطية» في عام 1990 وفي عام 1993، اتحدت الوكة الأميركية لتسمية الدولية سلسة من الحطوط لإصء الطابع لمؤسسي على المساعسات سياسيه أهمها أولاً، وصع مسألة دعم الديمقراطية والحكم باعتباره ركيزه من «بركاثر» الأساسيه الأربع بوكاله ثانياً، إنشاء مركز للديمقراطية والحكم في دحل الوكالة ليكون مركزاً لمحرة في هذا الموضوع. ثالثاً، استقطاب كادر من المنحصبين في الديمقراطية والحكم. رابعاً، إنشاء مكتب متحصص في مبادرات لانترب (Office of Transition Initiatives) حامئاً العمل على إصدار سلسة من الدراسات لاستخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم الديمقراطية التي تقوم بها الوكة وتصاعف بطق الوكة الأميركية لتسمية الدولية على برامج دعم الديمقراطية والحكم في هذه السنوات، من 165 مليون دولار في عام 1991 إلى 635 مليون دولار أميركي بحلول عام 1999 ووزع سحوس على نطاق أوسع في جميع الماطق التي عملت فيها بوكلة فعى سسل المثال، حصص في عام 1999 نحو 288 مليون دولار في أوروبا الوسطى والشرقيه والاتحاد السوفيتي السابق للإبفاق على الديمقراطية وسجكمه، و123 مليون دولار في أفربق حوب الصحرء الكبرى، و111 مليون دولار في أسب والشرق الأوسط، و86 مليون دولار في أميركا اللاتسة، كما حصص نحو 27 مليون دولار للبرامج العالميه¹²¹.

حلال الفترة الأولى من ولاية جورج بوش الاب الرئسسية، اكتمات

سياسة بشر الديمقراطية، وخصص تمويل الوكالة لرامح دعم الديمقراطية بصلة عامة لأن الرئيس ورفعه لم يكون مهتمين بالوكالة وعملياً. وقامت إدارة بوش بتحديد بعض الإجراءات التي قلّصت عمل الوكالة، وجرى إعادة تنظيمها في عام 2002 وتغير صفه «مركز الديمقراطية والحكومة» (Center for Democracy and Governance) تابع للوكالة من «مركز» إلى «مكتب»، صعدت على عمله المساعدات الإنسانية وغيرها من المصائب التي اعتُبرت ذات أولوية. وفي عام 2006، أُعيد عمل «مكتب السياسات» في الوكالة نتيجة لوضع عمل الوكالة كله تحت إشراف وزارة الخارجية الأميركية، فحدّ ذلك من قدرة الوكالة على المساهمة في قضايا الديمقراطية والحكم وهي أواخر ولاية بوش الأسر، وعلى الرغم من تركيزه الخطابى على «أخذة الحرية العالمية» في تقرير بحرب على العراق بعد تبيّن زيف الادعاءات في شأن أسلحة الدمار شامل، ثم بكن لدى الوكالة أي مسؤول رفيع مستوى يركز تركيزاً كاملاً على قضايا الديمقراطية وواصل لمتخصصون في «مكتب الديمقراطية والحكم» إجراء دراسات في هذا شأن، على الرغم من عدم إعطاء الإدارة علماً في الوكالة أولوية للعمل على الديمقراطية⁽²⁾ ومدد عام 2006، أصبحت أعمار الوكالة في دعم الديمقراطية تتمثل بهدف استراتيجي من أهداف وزارة الخارجية المستقى «الحكم الديمقراطي العادل»، ويعطي ذلك المساعدة في أربعة مجالات 1 مساعدة القديون وتعزيز حقوق الإنسان 2 الحكم الرشيد 3 دعم المؤسسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء 4. دعم المجتمع المدني

الحمية أن أعنية هذه المعونات يذهب إلى برامج حكومية في الدول المستهدفة. وحتى دعم المجتمع المدني لا يعني بالضرورة دعم منظمات مستقلة، ولا سيما بعد قيام الحكومات بتأسيس منظمات «غير حكومية» مرخصة وتابعة لها.

الجدول (1-11)

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NLD) (مليون دولار)

السنة تقديرية (Y)	التمويل من صناديق وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)				
	مهدف لاسم رسمي دعم الحكم الديمقراطي* (Govern justly and Democratically, (JD)				
	سيادة القانون وحرير حقوق الإنسان	حكم برشيد	دعم مدافعي ساسة وبناء شراكة بين لاء	المجتمع المدني	المجموع
2003	--	--	--	--	1,297
2004					2,925
2005					3,115
2006	437	638	203	480	1,758
2007	532	763	305	541	2,141
2008	608	762	295	593	2,259
2009	699	1,088	433	482	2,702
2010	888	1,518	32	543	3,269
2011	758	974	237	554	2,517
2012	940	1,037	247	603	2,826
2013	1,017	942	226	516	2,701
2014	656	690	168	458	1,952
2015	659	716	167	396	1,934
2016	794	886	164	429	2,273
2017	829	1,014	221	705	2,769
2018					2,309
2019	392	616	106	299	1,413

* قبل سنة المدة 2006 كان التمويل تحت بند دعم "الحكومة و المجتمع المدني"

** المرازمة التقديرية

*** التمويل المطلوب

المصدر: Marion E. Lawson & Susan H. Epstein - Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance - Congressional Research Service Report, 4/30/9 pp 4-15 accessed on 29/4/2019 at <http://bit.ly/2s3FLV2>

الشكل (11-1)

التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية في الفترة 2003-2019 بحسب أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وللصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (مليون دولار)



Ibid p. 14.

المصدر:

استمرت الوكالة في العمل، على الرغم من حفض تمويل بحجة الإبقاء على العراق وأفغانستان ولم يكن يهدف من هاتين الحربين نشر الديمقراطية، لكن القوى المؤيدة لشركها في الإدارة الأميركية مثل المحافظين الجدد عدّوها كدث وكادت تُواقعين والمحافظين في الإدارة مصدحة في تصويرها على هد الحو، ما أساء إلى قصة الديمقراطية في هذه المنطقة وطرّ المحافظون الجدد لاستكمال حرب جورج بوش لأب «غير المنتهية» في العراق، وانضم إليها المحافظون الدين وافموا على صرب أفغانستان ثم العراق، ولا سيما بعد أن فقدوا أي مبرر سياسي أو أممي لصرب العراق لكن المحافظين فدوا بعنوان نشر الديمقراطية مشروطاً إنها «الوفية الديمقراطية» والمعصود بها نشر الديمقراطية في حله وحده إذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الأميركية. واستعرت المصططع من عنوان مقاله نُشرت في عام 2004 لتقديم تبرير نظري للتدخل الأميركي في العراق في عام 2003 فـ «العرب» بموجب هد المصططع لا يستطيع أب

بهاجم جميع طغاة دفعة واحدة، إلا أنه يجب أن يفعل ذلك انتقائيًا بالارتباط بمصالحه الاستراتيجية^{١٤} لكنه لا يشير إلى توجه الآخر لهذه السياسات التي لا تتحرج من التحالف مع الطغاة أيضًا. أما في حالة محاربة بعضهم «انتقائيًا»، فكلمة الديمقراطية تُستخدم لتجميل دوافع الحروب فحسب، لأن الأمر الرئيس الذي يدفع إلى التدخل ضد نظام معين بدلًا من آخر هو المصلحة الاستراتيجية، وليس الديمقراطية؛ فهي ليست سنًا ضرورية ولا كافيًا لتغيير تدخل في أي مكان لكن الإدارة الأميركية تستطيع لاحقًا أن تدعي أن تدخل كان يهدف إلى تأسيس الديمقراطية وفي مرحلة ترامب، تعس الإدارة الأميركية جهلاً، عدم اهتمامها بالديمقراطية في أي مكان ويستحق الذكر مثال رئيس هندوراس خوان أورلاندو هيرنانديز (Juan Orlando Hernandez) حليف الولايات المتحدة الذي عرقل المؤسسات الديمقراطية في عام 2017، وفرض انتخابات ثورية للرئيس مع أنها لم تكن ديمورية وتنتهك ترمب الخطوة على الرغم من أن منظمة الدول الأميركية (The Organization of American States, OAS) رفضتها، وحُذرت بإعادة الانتخابات وكانت النتائج مشكوكًا في صحتها. إن عدم مبالاة إدارة ترمب بالديمقراطية أرسل رسائل واضحة إلى جميع الأوتوكراتيين المحتملين في أميركا اللاتينية تقول إن أسرع السلطة بالقوة من يؤدي إلى ردة فعل سلبية لدى ولايات المتحدة.

ثالثًا: عربيًا

شهدت المنطقة العربية انحدارًا أميركيًا بشأن الديمقراطية في نهاية الحرب الباردة، بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات في بعض البلدان العربية تقدمًا للقوى الإسلامية ويمكن أن نذكر مثالًا ما حققته جماعة الإخوان المسلمين من مكاسب في انتخابات مجلس الشعب في مصر في عام 2005، بحيث أصبح

¹⁴ Charles Krauthammer, "Democratic Realism: an American Foreign Policy for a Cold, Frigid, or Warped Washington," DC: The AEI Press (2004), <http://bit.ly/2QJ99Xv>.

¹⁵ Steven Levitsky, "Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness," *Journal of Democracy*, vol. 29, no. 4, October 2008, p. 69, accessed on 18/12/2010 at <http://bit.ly/2lBibbA>.

أكبر كتلة معارضة في البرلمان، وكذلك فور حركة المقدومة الإسلامية «حماس» للانتخابات التشريعية في عام 2006 في فلسطين، بعد أن ظهر ذلك في الأردن في الانتخابات النيابية في عام 1989 بحصول الحركة الإسلامية على 25 في المئة من مقاعد البرلمان، وهو ما اعتُبر مؤشراً وصحاً دالاً على تدمي شعبية الحركة في البلاد، وعلى 20 في المئة من محمل مقاعد البرلمان في انتخابات 1993، على الرغم من اعتماد قانون «الصوت الواحد» في هذه الانتخابات أما سلازمة الحرائر (1991-1992) فطبت ماثلة في لأدهر

قدم شارلر كراوتهمر بمحاولة لصوغ «الديهيّة» التي تمثّلها الواقعية الديمقراطية، «سوف ندعم الديمقراطية في كل مكان، لكننا نصحى بالدم والثروة في الأماكن التي توجد فيها ضرورة استراتيجية لحسب، أي في الأماكن المركزية بالسسة إلى الحرب نكرى صد لعدو الوحدوي، لعدو الذي يشكّل تهديداً مميتاً للحرية على المستوى العالمي [] لعدو الوحدوي في عصر هو الشمولية العربية الإسلامية التي هددت بأشكالها العنصرية وادسية ربع قرن من ثورة الحميري عام 1979»^{١٦} وهي، على حد تعبيره، تحل محل بديهيّات دعم الديمقراطية بأي ثمن وفي كل مكان لكن هذه البديهيّات المزعومة لم تكن قائمة أصلاً في سياسة نحرية لأميركية وحتى حين حصلت الولايات المتحدة معارك بررتها بتهلك حقوق الإنسان ضد محرمي الحرب، فهي كانت انتقائية في عرض حروقت أطراف لحقوق الإنسان واهتمام حروقت أطراف أخرى وساعتها الهيمنة الإعلامية في ذلك، وسحيارات الإعلام اليساري نفسه.

بديهيّة «الواقعية الديمقراطية» ليست حديثة، بل كانت قائمة في ميّسات الحرب الباردة، ووجدت لها عدوّاً جديداً على المستوى العالمي هو الإرهاب. ومع أن لا مقارنة بينه وبين عدو القديم ساحيه حجمه وحظّه وتهديده، فقد صُوّر باعتباره خطراً وجودياً عالمياً.

بمير كاتب مقالة «الواقعية الديمقراطية» الديمقراطية من الجمهوريين في أن تدخل الجمهوريين يكون عادة من منطق الواقعية لسياسية ومحدودة ربط المصالح بالبحار الديمقراطية، أو من أجل مصالح وحدها، في حين أن الديمقراطيين يعتبرون أن التدخل المشروع هو تدخل غير المرتبط بالمصالح والفائز على القيم وحدها³³ وهذا غير صحيح طبعاً وحتى الحرب التي حاصها كينتون ضد صربيا لم يحل من المصالح والاعتبارات الاستراتيجية في مرحلة تراجع الروسي في شرق أوروبا³⁴، وهذا مادحصة مؤخر سوك براك أوباما السياسي، حين تردد كثيراً قبل أن يدعم التحول في مصر، في الموقف وليس أكثر أما هيلاري كينتون ووزارة الخارجية (2009-2013) ومرشحة الحرب الديمقراطي للرئاسة قطعت بدعم مبارك³⁵ وما ست أن تحظى أوباما عن دعم الثورات الديمقراطية حتى معوي معضلاً اتباع سياسات حذرة لا تحار في منظر نتائج انتخابات مصرية في كل أربع سنوات، ولا سيما في قسداً أمر إسرائيل والحوث من الإسلاميين وهم يتحد أوباما موقف واضحاً مؤيداً للثورة في تونس قبل ذلك.

عددت بواقعية الديمقراطية بهذا سائداً في الإدارة بعد الحرب على العراق وظل الخطاب الرسمي الأمريكي في مرحلة أوباما داعماً لقطب الديمقراطية على المستوى العالمي، لكنه كان حذراً جداً في ماهدة الأنظمة السلطوية ودعم الديمقراطية فعلاً، بسبب الحشية من النتائج، ودروس التدخل الأمريكي في مناطق محلقة من العالم، وأحياناً بتبرير «ديمقراطي» آخر ربح لدى حركات السلام في العرب، وهو عدم حور التدخل في الدول الأحسية، واحترام مبدأ عيش الشعوب لأحرى أما في بعض حركات اليسار في العرب فلم يحرر التمييز بما يكفي بين عداء للإمبريالية واعداء لكل م

Ibid., p. 5

(33)

(34) عن هذا الموضوع ينظر بعد برسان تودوروف، *The Inner Enemies of Democracy* (Cambridge: Polity Press 2014) pp 47-49

Hillary Rodham Clinton, *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster, paperback) (35)

³⁶ 4 pp 287-289 Robert M. Gates *Duty: Memoirs of a Secretary at War* New York: Alfred A. Knopf 2014) p 504

هو أميركي، حتى لو أدى هذا العداء في بعض الحالات إلى العاصف مع
الدكتاتوريات وحتى مساندتها

يسبب كروثهامر فكرة تصدير الديمقراطية أو عتار إردة الحرية هي
محرك التاريخ لا إردة السلطة إلى عقيدة نرومان في عام 194٠ معدية
للشوعية، وإلى كبدي في خطابه الافتتاحي في عام 1961، وإلى ريعر
في خطبه في عام 1983 في شأن، براطورية الشر ويعتبر خطب بوش
الآن عشه احوب ضد العراق خطب بحرية ضد الطعن، واعندو فيه
هو «الشموية العربية للإسلامية» ديسة أكنت أم عذمانية^{٣٦}، وحقيقه أن
ثمة فرق بين خطب السياسي الأيديولوجي والممارسة سياسة الواقعية
فجميع الرؤساء الأميركيين المذكورين أعندوا من شأن مصدح الدولة على
نصدير الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة لم تدخل بحرب العالمية
الثانية لشر الديمقراطية، لكن خلال أناب واليابان مثل مدسة لاء أنظمة
ديمقراطية حقيقة للولايات المتحدة ولأخيرة لم تشن أي حرب في حيه، أو
بعد ذلك تعرض تأسس ديمقراطية وجم يحل الأمر من تأثير مستشارين ذوي
توجهات عقائدية في معادة الأنظمة الشمولية. فعقدة محافظين الحدد
تحتنف في سعيها إلى شر الديمقراطية عن نهج وودرو ويلسون (1913
1921) في أنها تحصنت من لأوهم في ما يتعلق بالمؤسسات الدولية، أو
ما يسمى الشرعية الدولية كما أنها مت بحرب الوقيه^{٣٧} وعنده انتصر
حصول فعل عدائي ضد العرب؛ فحسب وجهة نظر معيقها، لا منع
الردع وحده في ضد مدعل الذي يعمل سر أو الذي لا يحش الموت، أي
الاسحاري، بل يجب موااحه من خلال العمليات العسكرية الوقائية على
أراضي دول أحبة واعتقد هؤلاء فعلاً أن الأنظمة السلطوية من أهم أسباب

Krauthammer, p. 14.

(36)

(37) هي العميلة التي بموجبها صوبت إسرائيل حرب 1967 بعدد به سي شها ضد ثلاث
دول عربية بوصفها حرباً دفاعية، لأنها وداه تسير حصون هجوم عليها وما لبثت بحرب بوقية،
وحوصها على أراضي دول يمكن أن تشكل مصدر تهجوم عليها، بشكل ركن سائب في العبيد
للعسكرية الإسرائيلية

شوء الإرهاب. ونو كانوا مجرد باحثين لقيا بهم ثم يحاسوا بصوت في
التشخيص، فكهم نرروا به سياسات عدوانية أميركية مستفة مع أحداث
إسرائيلية ولم يتحد موقف أمريكي فاعل في دعم ثورة ديمقراطية، أو في
حمية عدم ديمقراطي عربي متحجب، فضلاً عن التدخل العسكري

الحقيقة أن الموقف لسببي الفاعل من الأنظمة الدكتاتورية في العالم
العربي كان انتقائي حتى في مرحلة المحافظين الجدد الذين بحثوا عن حذر
سانعهم في الإدارة حين نعتوا الأمر بالعالم العربي، فقد وضعوا نصب
أعينهم التدخل ضد دول سبوية معادية لإسرائيل، أثبتت أنها فادرة على
سواء جيش قوي العراق أولاً وأدى انشورط في العراق إلى انتحالي عن
تمديد حطط أخرى. واكتفوا بصعظ ضيف على لدون حليلة التي أرصتهم
بإصلاحات شكلية، أو بمؤشرات استعداد لتضيق مع إسرائيل بدلاً من
الإصلاحات الديمقراطية وفهمت الأنظمة السلطوية ذلك فتنت سياسة
مكفحة، لإرهاب وانتحوب مه، واستخدمتها ضد المعارضين السياسيين
السامين أيضاً، كما تست ما شمي خطاب «الاعتدل» في ما يتعلق بقصة
فلسطين

كث الكثير عن ليعيرات في السياسة الأميركية بشأن أنظمة الاستداد
بعد حرب نعالمة شابة، وقيل كثير عن تعير سياسة شر الديمقراطية
وسو أن يست أن التعير، الأساسي مد مرحلة كدبر تمثل في بعض الأهمية
الاستراتيجية لنحفاء، وعدم الاستعداد لدفع حبة حدود أميركيين ثماً لإقدا
حليف ممثل بعدم سطوي، وتعمقت هذه سرعه بعد الحرب العسمية الشابة
ودحت هذه سياسة في لتاريخ المعاصر بوصفها «عدم وفاء أميرك لحفائها»
(شاه إيران ومركوس وسوهارتو وغيرهم، ولاحقاً مبارك) واستنعت السياسة
الحارحية الروسية في مرحلة بوتين هذه سقطة لتقمص شخصية الحيف
الأشد ووة لنظم السلطوية وحققة أنه لم يكن في الإمكان فعل كثير لإقدا
دكتاتور من ثورة شعبية إذ لم تتحول إلى حرب أهلية تبرر تدخلاً مه، أو إذا لم
يقف جيشه إلى جانبه.

لكن، في أي حال، ومهما كان التصور لتغير الموقف الأميركي بشأن الديمقراطية، صلت منطقة الشرق الأوسط موضع اهتمام الدول العربية بعد نهاية الحرب الباردة وارتفعت مصالح العرب في المنطقة بعموم أمة استمرت إلى ما بعد الحرب الباردة، وأهمها استمرار تدفق النفط وصعود ما سمي «التهديد الإسلامي» بعد الانسحاب الروسي من أفغانستان، ولا سيما بعد عام 2001³⁸، على الرغم من تنامي الولايات المتحدة حصار الديمقراطية في سياستها الخارجية وتصيف إلى ذلك لاهتمام الأميركي بمصالح إسرائيل وأنها كأي قضية أميركية داخلية ومشكلة الأكبر أن هذا يعني عادة قبول تصورات إسرائيل ذاتها لأمنها، وهي تصورات تتنافس مع حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح دول المنطقة وسبلتها.

كانت الولايات المتحدة مستعدة لقبول إصلاحات شكلية بمقدرة الأنظمة الحاكمة، وأعربت أي انتقادات في ظل الحكم السلطوي تقدمًا كبيرًا وحققت إصلاحات التي حوت في مصر واليمن وأبوظبي ملكية في العقد الأخير من القرن الماضي، مع أن هذه الإصلاحات لم تحولها أو تصعدها في صديق لتحويل إلى ملكيات دستورية في أي حالة من الحالات الأردن مع السماح سياسي بعد تنافس معاً في عام 1989، والمعرب مع حملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسعينات القرن الماضي، ولا سيما مع الإصلاح الدستوري في عامي 1992 و 1996، وكذلك لتحرير في نهاية تسعينات مع تسمم محمد بن عيسى آل خليفة مقنن الحكم في آذار مارس 1999، وإصداره قرارات في عام 2001 ألقى بموجبها قانون أمن الدولة لسنة 1974، وإصدار ميثاق العمل الوطني في عام 2001 ولم تصعظ الولايات المتحدة لتوسيع الإصلاحات، ولم تحتج على تراجع عنها حين وحد أي نظام الظروف ملائم لذلك، ولا سيما حين جرى تراجع بحجة مكافحة الإرهاب، بعد أن ارتقت مكافحة الإرهاب إلى

Eva Dagnan, «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective», *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), p. 148, accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/2sBf5zH>

مستوى «حرب عاصية»، كما أنها لم تصعظ على النظام السعودي للقيام
بإصلاحات ديمقراطية، بل بإصلاحات تربوية ودينية، حتى بعد حدوث
11 أيلول/سبتمبر، واكتفت بتدوين السعودية في مكافحته وإقدامها على
طرح مبادرة سلام العربية في عام 2002

عموماً، يلخص الموقف الأميركي إذن الحرب لمارده في صمان ندق
القطر، والعمل على الحفاظ على أمن إسرائيل، ووقف تمدد نفوذ السوفييتي
في المنطقة، بدعم لأنظمة الاستبدادية بمكة الحليفة له في مواجهة «خطر
الشيوعية»، ودعم النظام المصري الذي عثر تحالفاته من الاتحاد السوفيتي
إلى الولايات المتحدة وأقدم على توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في
مرحلة أمور السادات. والحقيقة، وإن كان لا يعمل هذا مع الصراع العربي مع
إسرائيل بوصفه عاملاً حارحاً، فله عامل مؤثر في إعاقته التحول الديمقراطي.
فبعد سكة، كان هذا الصراع قد أدى، من بين عوامل أخرى، إلى وقف عملية
الذلة والدمقرطة المحدودة التي بدأتها الحب العربية بعد الحصول على
الاستقلال، والتي ورثت إخراجها الإدارية عن الإدارات لاستعماريه في مصر
وسورية ولعراق ولبنان والأردن. ولا شك في أنه كان لحسارة هذه الحب
في حرب 1948 وربطها بفشل في فلسطين، إضافة إلى عوامل أخرى مثل
فوضى الأحزاب شبه الليبرالية التي ودهد أساء العائلات ثمنية المتقدمة،
والصراعات بين حب تقليديه على السلطة (في مقابل أحزاب أيديولوجية
غير ديمقراطية) وعدم حل المسألة لراعية، دوراً في الانقلابات العسكرية
وصعود سياسة الخطبية التعويية التي رافقتها، والتي كانت تسهل بيادها
بالعمل على تحرير فلسطين و«استعادة الكرامة العربية»، وترفع أولوية المعركة
على الحقوق المدنية و سياسية، إلى أن تحولت قضية فلسطين في ظل العجز
إلى أداة تبريرية لأنظمة مستبدة، حتى بعد أن نوعت هذه الأنظمة عن محاربة
إسرائيل فعلاً. أما بالنسبة إلى الأنظمة التي تبنّت السلام مع إسرائيل، فقد أعاق
السلام مع إسرائيل لديمقراطية على عدة مستويات:

1- حتاح النظام إلى أدوات قمعية في مواجهة القوى الشعبية الواسعة

المعارضة لهذا السلام، وحوفه من أي اتصالات ديمقراطية فعلاً حتى لو كانت لاحتيار أعضاء برلمان محدود التصلاحيات بسبب شعبية الحطاب المعادي للسلام مع إسرائيل

2- تجاهل الأنظمة العربية خطوات التمهيد إذا كانت في حده «السلام»، واعتذر السلام مع إسرائيل أهم من حقوق الإنسان والمواطن

3 السبب الأمي مع إسرائيل ذاتها بمواجهة المحاطر المحدقة بالنظام. ويدو أن هذا العصر يكتسب أهمية حالية في علاقات نظام السيسي بإسرائيل. وفي الحدة المصرية، برقت اتفاقيات السلام منذ ثمانينيات القرن الماضي مع ربط الجيش المصري بالولايات المتحدة تسليحاً وتدريباً ثم دحوله مجاني التجارة والاقتصاد على بحر حلق مصدحه له للإبقاء على موضع الرهن والاستفادة منه، على الرغم من شترطات المعونة العسكرية التي من صمها سود غير معقنة متعققة بالسطرة المدسة على القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى مدخل العرب تاريخياً، تشير ليرا أندرسون إلى تعبير مورو بيرجر، أوب رئيس لجمعية دراسات شرق الأوسط (The Middle East Studies Association, MESA) التي تأسست في ستينيات القرن الماضي، الذي عرّف لغز ما أسماه «السياسة العربية» كما يأتي: «إن ما يواجهه العرب هو معضلة لاحتيار من دعم الحكام السلطويين التقليديين أو المثقفين الجدد الذين يريدون التخلص من سلطة العرب»¹⁶ وهذا صحيح، فقد كانت القوى الجداثة في اللدان العربية عانت تحت قومية أو سارية ذات حطاب «معدٍ للإسرائيلية»، متأثرة بحركات التحرر الوطني عالمياً، وبسر التحول الأميركي مع إسرائيل استمرراً للمسألة الاستعمارية في المنطقة

كان حل هذا لغز سهلاً من منظور المحافظين الجدد، بعد انهيار

Lisa Anderson «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006), p. 4 accessed on 14.4.2019 at http://brl.brynmawr.edu/MESA/Berger_The_Arab_World_Finds (New York: Doubleday, 1961), p. 107

المعسكر الاشرقي وتراجع لأهمية الاستراتيجية للدول الحليفة ومع دفع «الإرهاب» إلى مستوى عدو كوبي، ربط هؤلاء بين الاستعداد وتوليد الإرهاب. وقال بوش الابن في خطاب مشهور إن «لاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يكون على حساب بحرية»، في احتلاف واضح مع منطق مرحلة حرب لاردة التي فضّل فيها الأميركيون والسوفييت الاستقرار والحكومات القائمة التي يمكن الاعتماد عليها على القيم التي يدعون اندوخ عنها⁹⁰ وبهذا المعنى، بدأ المحافظون الجدد أكثر مبدئية في موقفهم من الدكتاتوريات، بما فيها الحليفة لكن تطيرهم لتدخل العسكري في لعرق من دون مرور واضح وبعد حصار غير مسروق في مدته وشموليته، وفتتاح أمر الاعتبارات الإسرائيلية في ذلك، وتعاملهم مع إسرائيل بوصفها ديمقراطية حلقة مهددة، وتجاهل سياساتها الاستعمارية وتجاهل قصة الشعب الفلسطيني، ساهم كله في تعبئة الرأي العام العربي ضد «شر الديمقراطية» على ظهور الديابات

ما لشت الولايات المتحدة أن تحلت عن مقاربة المحافظين الجدد واتفق المعارضون لسياسة أميركية في المنطقة مع متحفظين في دراسات المطلق على أن مصانح العرب تكمن في استمرار تدفق النفط، وفتقه من اريد مسوب التهديد الإسلامي لسياسي⁹¹ «أقدمت منطقاً مقنعاً بضائع السياسة العربيين بالاستمرار في رعاياه الأنظمة السلطوية في مصطفى»⁹² فقد طلت هذه الهموم قائمة بعد نهاية الحرب الباردة، ويضاف إليها ضرورة دعم أجهزة الأمن والجيوش التي تمنع عدم الاستقرار الذي يشكل حصاراً على أمر إسرائيل وفي رأيي، أدى هذا لمطلق في نهاية، يضاف إليه فشل احتلال لعرق، إلى تحلي الإدارة الأميركية لئس عن فكرة تصدير الديمقراطية وحسب، بل عن فكرة دعمها أيضاً، ولا سيما بعد أن بين أن الديمقراطية توصف إسلاميين إلى الحكم

Anderson, «Searching Where the Light Shines», pp. 9-94. The White House (40 President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy Archives of President George W. Bush, 6/1, 2003, accessed on 29/4/2019, at: <http://bit.ly/2C1Cq4A>

Rebin «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East» p. 146

كما حصل في اتحادات منظمة العنصرية، وزيادة قوة الإحوان المسلمين في
الاتحادات المصرية في عام 2005 وتكرر ذلك لاحقاً بعد الثورة المصرية.
فقد اتحدت الإدارة الأميركية موقفاً متسامحاً مع الانقلاب العسكري أقرب إلى
التواطؤ الكامل.

إن العامل الدولي هو عنصر بالغ الأهمية في خريطة العالم العربي
الاقتصادية والسياسية فلا توجد علاقات اقتصادية غير متأثرة بالسياسة
وبشمل ذلك أهمية المساعدات الخارجية القائمة على الاعتبارات السياسية
والجيوسياسية، كما يرتبط تحديد أسعار النفط بالمفاوضات السياسية
والصفقات الاقتصادية ذات الدوافع السياسية. ومن الواضح أن ثمة حرص
على استقرار الأنظمة بعض الطر عن طيعها، على الرغم من إثارة بعض
القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنها لا تؤدي إلى ضغط فعلي فهي
عدا حالات مصرية مثل السويد (وأحياناً ليبيا)، لا توجد أية محاسبة داخلية
مصرية بحكومات العربية في برلماناتها عن مصير المساعدات التي تقدمها
ومن الممكن تمرير بعض الخطوات التي تقوم بها الأنظمة موضع النقد
كأنها خطوات إصلاحية، حتى لو كانت تهمية كما لا يؤثر هذا النقد عاك
في العلاقات الاستراتيجية والأمنية مع بعض صنفات بيع السلاح وتبادل
المعلومات الاستخبارية وغيرها ويرداد ذلك الولايات المتحدة والولايات
على استقرار الأنظمة كلها، كان النظام مهماً من الناحية الاستراتيجية وقريباً من
مناخ النفط ومحاذاً لإسرائيل.

لذلك، فكلما يتعد بلد عربي عن المناطق الغنية بالنفط وعن جبهة الصراع
مع إسرائيل، قلّ احتمال تدخل العوامل الدولية السلبية في عملية الانتقال
الديمقراطي خشيةً على «الاستقرار» والمثال الأبرز على ذلك هو الحالة
التونسية حيث ساهمت هامشية تونس الجيوسياسية والاقتصادية في تحديد
العوامل الخارجية السلبية، ومن ثم في نجاح الديمقراطية فيها.

شمل الحرص على استقرار الأنظمة نظاماً مثل نظام القذافي الذي يحكم
بلداً غنياً بالنفط، مع أن القذافي صاحب السياسات الأميركية والأوروبية أعداء

فترة طويلة وعثر داعمًا للإرهاب. لكنه بدأ في تعديل سياسته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فقبل في نادي الدول التي تحرص العرب على علاقات معها لأسباب عديدة، مثل الحرص على تدفق النفط ووقف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وحين وقع تدخل دوي في ليبيا بقيادة الدتو، فإنما فرصته ثورة شعبية تحولت إلى حرب أهلية. وبعد تردد، فضت بعض الدول العربية أن تساهم في حسمها مصلحة فصائل الثورة والمجلس الوطني الموقت، ولا سيما أن دولاً عربية صديقة للعرب ساهمت في دعم الثورة لأسباب تتعلق بالعلاقات العربية الليبية ولا تترك الولايات المتحدة بادرة على خطواتها بالتدخل عسكرياً إلى حين بعد لأنها تفضل الاستقرار في ظل بقى على الفوضى التي شنت . ولم تقم الولايات المتحدة بعد الحرب بأي حصة لتحرير الديمقراطية وليدة لقد تجرت إلى التدخل ضد البعث الليبي بالقصف من الجو، لكنها أدركت سرعة أن سبيل كان عدم الاستقرار. وتتشدد قوى إسلامية، فتركت الساحة للدول الأوروبية

بعد الحرب الباردة، تعاملت الولايات المتحدة مع الأنظمة التي اتحدت مواقف معدية لها وتلبيات العربية في المنطقة عمومًا، مثل النظامين السوري والليبي، براجماتية. فهي عيبت الاتحاد السوفييتي أحصت الولايات منحه تعاملها مع هذه الأنظمة لقضايا استراتيجية في الإقليم. وكانت حاهرة للتنسيق الأمني معها في قضايا الحرب على الإرهاب وغيرها، ولا سيما في الحالات التي يست هذه الأنظمة فيها الولايات المتحدة أن الأخيرة في حجة، كما في حجة دعم سورية في مراحل معينة مقدمة الوجود الأميركي في العراق بفتح الطرق أمام الجهاديين للوصول إلى العراق، ودعم بعض الجماعات المسلحة وأيدت أوروبا والولايات المتحدة بمرحبة بالتعاون مع القذافي في قضايا مع الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط

Ben Rhodes *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House* (New York: 142

Random House 2018) Jeffrey Goldberg « The Obama Doctrine » *The Atlantic* April 2016 accessed on 29-4-2019 at <http://bit.ly/2DbsDgY> exclusive President Barack Obama on Fox News Sunday « Fox News 10-4-2016 accessed on 29-4-2019 at <http://bit.ly/2ZdbsDg>

ومكافحة الإرهاب في أفريقيا حين عدل مواقفه إلى التقرب من العرب، ولا سيما بعد احتلال العراق لكن الولايات المتحدة لم تصاع في سقوط هذه الأنظمة عندما حركت الشعوب ولاحت فرصة. أما في سورية، فقد بدلت السياسة الأميركية بدايةً بشوره وهدمت بعض الدعم السياسي والحي، لكنها ترددت لاحقاً كما أسلفنا.

في المقابل، اعتبر الروس الدس دحوا بقوة إلى المنطقة، في سياق استعادة دورهم العائمي من طريق شرق الأوسط، كلّ نحواً ديمقراطي تمداً للنفوذ العربي ومودحه في الحكم، وعتروا أن هذا في الحقيقة ما جرى في شرق أوروبا تحت عطاء موجات الانتقال إلى الديمقراطية، ومعر حصوله بصعوبة في بعض جمهوريات السوفياتية السابقة.

رابعاً: تصدير الأوتوقراطية

مد انهيار الشيوعية، ما عاد ثمة نموذج عائمي لنظام الحكم قابل للتطبيق يجمع بين القيم وأسابيل الحكم عاداً لنظام الديمقراطية ما عاد النظامان في روسيا والصين تجسداً لأيديولوجيات قابلة للتصدير ومع ذلك، بقيت هاتان الدولتان بحشيان التحولات الديمقراطية، وتميلان على المستوى الدولي إلى الأنظمة السلطوية، مع بعضيل للأنظمة الديمقراطية الوطنية كسر ليس دائماً، ثمة اعتبارات متعلقة بالنفوذ (الاقتصادي في حالة الصين)، وأخرى متعلقة بالتنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، بوجود قاعدة عميقة بأن أي انتشار للديمقراطية هو تمدد للنفوذ العربي وتنت روسيا رسمياً خطناً يصع التقليد والقيم العربية في مقابل القيم الروسية والأوراسية، والديراسية العبرة للحدود في مقابل لوطية والقومية وغيرها وصرح الرئيس بوتين بشأن الثورات في العدم العربي وبعض دول أوروبا الشرقية قائلاً «كنا هذه سلسلة من الثورات 'المنوية' ومن الواضح، أن شعوب هذه الدول، التي شهدت تلك الأحداث، كنا قد كنا من الطغيان والفقر ومن فساد الأفق كنا هذه المشاعر استعلت بحث، وفرصت معايير

على هذه الشعوب لا تتلاءم مع طرقها في الحياة، وثقافتها وتقاليدها. ونتيجة لذلك، وبدلاً من الديمقراطية و الحرية، نشأت فوضى، وبدل العف وانتفاصات متعددة وتحول الربيع العربي إلى شتاء عربي. ونشأت حالة شبيهة في أوكرانيا في عام 2004، حين حاولوا [يقصد العرب] الدفع بمرشح معين إلى الاتحادات الرئاسية [] ففهم أن هذه عمليات كانت موجهة ضد أوكرانيا وروسيا وصد الاندماج لأورسي. حدث هذا عندما كانت روسيا تسعى لاندحور في حوار مع رملاند في العرب⁴ . نلاحظ أن بوتين جمع بين الاعتبارات المتعلقة بالصرع على النفوذ في مناطق يعتبرها مناطق نفوذ روسي، والاعتبارات المتعلقة بالثقافة مستخدمًا حججًا كانت تعتبر يمينية محافظة وعنصرية في أوساط اليسار (التي يعجب بعضها حاليًا ببوتين)، لخدمة لعلاقة العضوبة بين حوار ثقافية للشعوب والنظم السياسية الملائمة لها.

مع أن أنظمة مثل النظامين السعودي والإماراتي من جهة، والإيراني من جهة أخرى، واصلت لتأثير في محيطها، ومع أنها تفقد نمودخ لتصدير، فإنها تصدر ثقافة سياسية من نوع معين (شيعية سياسية في حالة إيران، خليط من طاعه أوي الأمر والثقافة الاستهلاكية في حالة السعودية)، كما دعمت أنظمة سطوية تختلف عنها جذريًا، بما لأسباب حيومتر نيجية متعلقة بسعود، وإف لإعاقه تمدد النظم الديمقراطية خشية تأثيره فيها. وقامت السعودية بدور حاسم في إعاقه التحول الديمقراطي في اليمن مرص بمدة الخليجية ومساندة قوى غير ديمقراطية. ثم قامت إيران بدور في إعاقه تطبيق محركات لحوار بوطي بدعم الحوثيين بعد سيطرتهم على صنعاء في 21 أيلول ستمبر 2014، وما لبث اليمن أن أصبح مسرحًا لحرب إقليمية صروس تتدخل سعودي - إماراتي مباشر كما أن الصرع الإيراني - سعودي في العراق يستمر في إعاقه تطور الديمقراطية، حتى بعد الانتقال من دعم قوى مسلحة إلى دعم قوى سياسية طائفية في لانتخابات

The Kremlin Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin. December (43) State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin, Moscow, 18-20 2014, accessed on 29-20-9 at <https://krysis.ru/43Wps>

العراقية؛ فهذا الدعم يروم الصود، ويساهم في لشطي الطائفي وليس في شر قم المواطنة الديمقراطية ويطلق الأمر داته على لسان أيضًا⁽⁴⁴⁾

استحدثت السعودية والإمارات دعم لحالي في ترشح نظام السياسي وفي شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوّه انثورات عربية وتحملها المسؤولية عن مكبات سورية واليمن وليبيا مرّة الأظمة العربية من مسؤوليتها، إضافة إلى دعم قوى سياسية سلفية معصية من المدرسة التي تدعو إلى طاعة ولي الأمر وترفض لتدخل في السياسة، وأي قوى سياسية أخرى تساند السطوية وترفض الديمقراطية.

اتحد دعم الاستبداد في العالم أشكلاً دولية وعلمية، علاوة على الدعم العسكري والعلاقات التجارية وفي مقل انتشار الدراسات في شأن دعم الديمقراطية حارجيًا، ثم تحط فكرة تحرير الأوتوقراطية من لحارج لاهتمام الكافي⁽⁴⁵⁾ وظهرت بعض الأدبيات في العقد الأول من هذا القرن تشير إلى أن الحكم الاستبدادي أو شبه الاستبدادي في اريداد، وكذلك احصاءات تأثيره دولي. ومن هذه الأدبيات آخر الاستطلاعات السوية التي أحرته مؤسسة فريدوم هاوس عن الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم، إضافة إلى كتاب روبرت كاعد⁽⁴⁶⁾ الذي قُتس بشكل واسع في هذا المجال، والذي يشخص تدافع الجيوسياسي بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولا سيما مع نهاية الحرب الباردة وصعود مفهين للديمقراطية الليبرالية من قوى غير ديمقراطية

(44) حري خلال سنة هذا تفصل في لسان والعراق حديد ثورة حفصة دم بعد سنة وتعدية على النظام النقفي. ونمبر مرط الفساد ورد في حديد الدولة بالموحصية الطائفة، ثم سغير برقص نفود حارجي ولا سيما لايري في حانة عراقي وحري حلاها عمية بر مرعشة ميرة موضيه في مقابل الطائفة السياسية

Peter J. Burnell «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: Towards a Comparative Evaluation» *Journal of Politics and Law* vol. 3 no. 3 2001 pp. 34 accessed on 29-4-2019 at <http://bit.ly/2QCknfS>

Robert Kagan *The Return of History and the End of Dreams* (New York: Alfred A. Knopf 2008)

واستنادية⁴⁹ وظهرت دراسات تناول حالات بعضها، مثل تلك التي تركز على نمو القوة ساعمة تلصص ودور نموذجها الاقتصادي نسبسي في حدث بعض البلدان الدمية⁴⁹ وسبق أن بينت في موضع آخر عدم صحة ترايد حداية الدول السطوية في محالات مثل مستوى المعيشة (معدل دخل الفرد) ومستوى التعليم والخدمات الصحية، وأن أي منها لا يدرج ضمن الثلاثس دولة لأولى في هذه المحالات، عدا الدول المصدرة للنفط، والتي سقطت عن قائمة الدول ثلاثين الأولى عند تصنيفها بموجب مستوى التعليم⁴⁹

صدرت دراسات أخرى تناولت تدخلات روسيا في دول آسيا الوسطى وأوكرانيا وجورجيا وبلاروسيا، وسمحاولات الروسية لتفويض مساعي مراقبة الاتحادات التي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁵⁰ وساهم كل من دعم روسيا مثلاً لتحكام في أرمينيا وبلاروسيا، وكذلك دعم حروب أفريقيا لرمسوي، في صمود الأنظمة السطوية أمام موجات الديمقراطية في الفترة 2000-2005⁽⁵¹⁾

(47) نشرت مجلة فورين أفيرز مقالات كثيرة متشابهة بشأن مستقبل الديمقراطية، نكي مقالتي توماس كاروتشر وكين من بشارد يونغ وكريسوف كروثر مشيرين إلى نموشرت الإبحاه في هذه المرحلة صعب، يُعر Thomas Carothers & Richard Youngs «Democracy Is Not Dying» *Foreign Affairs* 1 (12) 7 accessed on 29-4-2019 at <https://bit.ly/2Uzr/s/> Thomas Carothers & Christopher Carothers «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders at a Growing Pace. That's a Good Thing for Global Politics» *Foreign Affairs* 24, 2018 accessed on 29-4-2019 at <https://bit.ly/2mkLgfn>

Nauzeen Hamza & Lisa Ratner «China's General Challenge: The Real Threat Posed by China isn't Economic or Military, it's Ideological» *Democracy: A Journal of Ideas* no. 7 (Fall 2006) accessed on 29-4-2019 at <http://bit.ly/2kbbkMl> Cecilia McGuffert (ed.) *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Evolving World* (SIS Report) (Washington: DC: Center for Strategic and International Studies, 2006) accessed on 29-4-2019 at <http://bit.ly/2Q5Yctd>

(48) كما تبين سابقاً في الحلوبين (2) و (3) في الفصل الأول من هذا الكتاب

Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union* (London/New York: Routledge, 2009)

Steven Levitsky & Juan A. Linz «International Linkage and Democratization» *Journal of Democracy* vol. 16 no. 3 Jul. 2005, p. 22 accessed on 8-5-2020 at <http://bit.ly/2sZOS2D>

لا تقوم دولة حروب عرقياً بتهدير الأروفرطية، نكف بدعم حلفاءها بعض نظر عن صحة

نظام

لم يقترح الاتحاد الأوروبي العصبة على أرمينيا وأوكرانيا وحورجيا ومولدافيا، بل اقترح عليها رزمة من تسهيلات في قضايا لتأثيره والتجدره المبادلة وغيرها. لكن روسيا صعط على أرمينيا وأوكرانيا رفض الصفقة، وأدى رفض الأخيرة في عام 2013 هذه الصفقة إلى انقاص عارمة على الحكومة التي قبلت بالصعط الروسي، وردت روسيا على سقوط الحكومة بصم القرم واتحاد إجراءات عدائية على الحدود⁵³. وما زال الصراع جارياً في أوكرانيا فقد تفحاً سروقراطيو بروكسل في للاتحاد الأوروبي من ردة فعل روسيا على الصفقة التي أرادت عقده مع أوكرانيا ومولداف وأرمينيا وغيرها فقد اعتقدوا أن هذه الاتفاقيات تفه محصه حلاقاً لصالح اتفاقيات التاتو الحيوستراتيجية الذي جعل لعصوية فيه تستمر روسيا. لكن روسيا رأت حتى في هذه الصفقات الصغيرة قضية حيوستراتيجية، واعتبرتها تمداً للغرب في المنطقة⁵⁴. وأقع لأميركيون والأوروبيون حورجيا بعدم الانضمام إلى التاتو كي لا تستمر روسيا كثيراً، والاكتفاء بالاتفاقيات مع الاتحاد لأوروبي، لكن تبن أن هذه الاتفاقيات تستمر روسيا أيضاً⁵⁵.

الحجة السورية تهتم خصوصاً لأن التدخل الروسي فيها كان عسكرياً مباشراً وحاسماً في تحقيق هدفين هما: الحد من النظام السوري، ومصاعمة التأثير الروسي في المنطقة العربية. وكانت راية التدخل الروسي الحفاظ على السيادة الوطنية ضد التدخل العربي الذي يحري من دون إذن الأنظمة الاستبدادية المعنية التي ترحب، في المقبل، بدخله لمصلحتها بالظن. وه جرت لاستعانة بالشرعية الدولية ومفهوم لسيادة. وتحت راية الحفاظ على السيادة الوطنية، تمرر لعقيدة الدموية القائدة إن من حق أي نظام أن يفعل شفه وموظفه ما يشاء، وأن يستدعي التدخل الأحي ضد الانتقال الديمقراطي على

Chia Nodia «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics» (52) *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 4 (October 2004), p. 140, accessed on 28/3/2020, at <https://bit.ly/3cjpdk6>

ibid., p. 146. (53)

ibid., p. 148. (54)

بحسب ميثاق القانون الدولي متعلقة بحماية سيادة لدول في مواجهة ميثاق حقوق الإنسان، ويحتمل حتى الجرائم ضد الإنسانية من امتيازات السيادة. وترد بعض الدول حقها على نحو سالب، أي بمقدردواجهه بمعيار التي تتيح بدور الكسرى، أو صاحبة الخطوة لديها مثل إسرائيل، بأن تحرق ما تشاء من المعيار بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

من الأمثلة الدالة على تدخلات الأنظمة غير الديمقراطية في دواعها عن الحكم الاستبدادي، أشار بتر بورين إلى منظمة شينهاي للتعاون (The Shanghai Cooperation Organisation SCO)، ورائضة الدول المستقلة (The Commonwealth of Independent States CIS) التي تأسست بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي تضم في عضويتها عددًا من جمهوريات سوفياتية سابقة وسعيهما إلى الدواع عن الاستبداد من خلال الدعم المتبادل بين هذه الدول، فضلاً عن دور الصين في مساعده السعودية وفيندم في حجب لمواقع الإلكترونية التي لا ترغب في أن يقرأها مواصوهم⁵⁵ وقامت لصين وروسيا⁵⁶ بعرض المساعدة على السعودية بعد أزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي (في قسالية بلاده في اسطنبول في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، وذلك من خلال التمسح وتقوية العلاقات التجارية حين كانت الحملة على المدارس السعودية في ما يتعلق بحقوق الإنسان في أوجها في لعرب، والتي لم تؤثر في دعم إدارة ترامب السعودية في أي حال.

تري جيب بودي أن الأنظمة السطوية بأوعها هي عاكسة أنظمة تقوم على سي محبة ذات تقيد طويئة، في حين أن الديمقراطية هي الظاهرة الجديدة بالنسبة إلى السى المحلية، وهي التي قد تحتاج إلى تدخل

Burnell, p. 5

(55)

Henry Foy «Russia-Saudi Arabia Rapprochement Reshapes More than the Oil Market» (16) *Financial Times*, 10/1/2018 accessed on 6/5/2019 at <https://www.ft.com/content/01d0bb8d-8d8a-11e8-9d3d-000000000000> Khashoggi: Russia Refuses to Concede Saudi Arabia in Wake of Journalist's Murder» *Independence*, 23/10/2018 accessed on 6/5/2019 at <https://indpn-2DR.at/Guest/SavesChinaJusticeSpotlightSaudiLiesOverKhashoggiAffair> Reuters, 18/10/2018 accessed on 6/5/2019 at <https://reuters.com/China/ChinaSeekingGreaterDevelopmentofSinoSaudiRelations> The New York Times, 15/2/2019 accessed on 6/5/2019 at <http://bit.ly/2WpXb1z> Michael Standaert «Saudi Arabia Strikes \$10bn China Deal» *Al-Jazeera*, 22/2/2019 accessed on 6/5/2019 at <http://bit.ly/2XZ514c>

لمساعدتها، خصوصاً أن إنشاءه يجري في سحد لقوى محلية وهي لأنظمة الهجينة عدلت ما يكون العصر السلطوي تعمراً عن عادات قديمة قائمة قد تتغير بشكل سطحي، لكنها تبقى كمنة إلى أن تستبدل بأعراف وعادات ومؤسسات ديمقراطية حديثة لا يوحد عصر فيمي كوي في السلطوية، ومن الصعب نشر السلطوية عالمياً أما المصطلحات مثل القيم الآسيوية والإسلام السياسي فتحتصر بديارات في مناطق معينة وليست عامة، فعقيدة بوئين الأوراسية ليست كويية أيضاً بحكم تعريفها أم الديمقراطية شمة عصر كوي فيها متعلق بالمواطنة والحرية وغيرهما مع ذلك، ونظ أعداء للديمقراطية عانت أعداء للعرب ' ' هذا صحيح. لكن عقيدة بوئين الجديدة هي محاولة في تحاور المحمية إلى طرح عالمي سالب لا يصح اقتراح نظام بعينه، لكنه يلائم لأنظمة السلطوية، ويتضمن التنبيه من الفوضى والتحذير من التحلي من النظام القائم والقيم المحلية لمصلحة الديمقراطية الليبرالية التي تؤسم بأنها غربية أصبحت هذه الدبدعوحيا هي العصر الكوي في السلطوية؛ إنه الرصد بين النظام مقابل الفوضى، والقيم الجماعية المحمية الجماعية مقابل الفردانية السرائلة العرسة

طرح الروس عقيدة يمكن أن يشاها أي نظام سلطوي ضد التدخل الخارجي، وتبنتها أنظمة الاستبداد في المنطقة العربية، وتتلخص في رفع السيادة الوطنية بوصفها مبدأ يتفوق على أي مبدأ آخر في السياسة الدولية وتقلص مفهوم السيادة من سيادة الدولة بما فيها الشعب ليقتصر على سيادة النظام الحاكم، بما يشمل حرية التصرف الكاملة لأي نظام مع شعبه باعتبارها تعبيراً عن السيادة لشعبه هو شأنه، أما التدخل الخارجي فيباح إذا طلبه النظام الشرعي، ألا وهو النظام القائم والممارس لسيادة بحسب تعريفهم كما أصبح نموذج بوئين في بحكم الفردي السلطوي بقاء انتحائي، وتوسيع صلاحيات الرئيس المحافظ سحة أمية واقتصادية موالية، وصادر على فمع معارصيه بأدوات الدولة، نموذجاً حداثاً لأنظمة الاستبداد، وحتى لعصر القادة المتحسين

في أنظمة ديمقراطية حديثة حديثاً وعضو محير إلى أميركا من السلطة وإلى تأييد
وحدودهم فيها

أنتق مع بلاتر في أن مصير انتصار الديمقراطية على المستوى العالمي
له علاقة تنبئ النصر وروسيا لها بسبب تأثيرهما في آسيا وشرق أوروبا⁵⁸.
إذ لم تنبأ بالديمقراطية فقد تكون روسيا ومصيرهما مؤلداً الأيديولوجيا
المفصلة المعادية للديمقراطية. وبسبب الأيديولوجية تحركات الإسلامية
صحيح أن الحركات الإسلامية الراديكالية تحمل برامج غير ديمقراطية
في مواجهة الاستبداد، لكن هذا ليس إشكالاً عالمياً بل به منظور على
هذه الدول ذات الأغلبية المسلمة، كما أنه من غير ومنسدل فيها لكن الصين
وروسيا هما القادرتان على طرح نموذج عالمي بديل عن الديمقراطية لكنه
من طرح فاصلاً حتى لحظة لأنه يتجسد في تجمع بين الرأسمالية والمجتمع
الاستهلاكي والسلطوية القائمة على الأيديولوجيا انقلبت فيها السيادة
الوطنية إلى مبدأ مُعَدِّ للبرالية ليس هذا نظام حكم للتصدير، وما زال
أربابه مضطرين إلى استخدام أداة سائلة هي تحديد من هو صلي واعدا
الديمقراطية الليبرالية من عربة لكن من تنصير الديمقراطية في العالم
وتستقر إذا لم تنصير فيهما.

من عاد ممكناً تجاهل مد الشعبية السياسية اليمينية لقومية المعادية
لديمقراطية الليبرالية⁵⁹ الذي شهدته الولايات المتحدة وأوروبا عشية حرب
ترايب وبعدها، ونصعد تأثير ميديا الهوية والتبديدات الثقافية والإثنية،
وتأثيره في تعزيز ثقة الأنظمة الاستبدادية نفسها في الشرق، ولا سيما أن

Marc L. Jansen, «The Democratic Moment» in Marc L. Jansen & Marc L. Plattner (eds.) *The Arab Spring: Resurgence of Democracy*, 2nd ed. Baltimore MD: London: The Johns Hopkins University Press, 1996), p. 46

(59) لم يسع المجال في هذا الكتاب لمناقشة موضوع شعبية من جهة، ومن جهة أخرى
فقدت الديمقراطية الليبرالية حديدها وسبب خضوعها كآلة صراع جديد من هذا الكتاب يطر
عربي شهده في الإجابة عن سؤال ما الشعبية؟ (بدر جابر) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة
سياسات، 2019

الديمقراطية تشهد أزمة في بلادها، وهذه القوى تستخدم بعض مبررات الأنظمة الاستبدادية العربية الأثيرة⁽⁶⁰⁾.

(60) مثلاً، وصل الأمر إلى أن يدافع السب عن مصر عنونه لإعدام في حق مصر سياسيين في بلاده برعته أن حكم لإعدام هو من القدر مصطفى العربية التي رده على مؤيد شار أوصح حقوق الإنسان في مصر، في حرم وأغلب قمة العربية الأوروبية المصنفة في مدينة شرم الشيخ، قال سيسي بـ «لاؤوبه في السدان لأوروسه تمثل في تحقيق الرفاهية لحد صبيها، خلاف بلاؤوبت في المنطقة العربية سي تمثل في الحفاظ على مدونه من سقوط ولائيه والحرب، كما بروب في دول كثيرة محدودة»^{١٠} وحرف «ألم نتحدثون عن عنونه لإعدام، وبشر ديب بكر أن جو ألا نرصر على مواد معدة يمثل موصر يعمل إرهابي» مصاب أسره بالتقصص به، ونو طنب مدو. لأو وبه ن تراجع نفسها ويرجع عنونه لإعدام لديها عهد يعني ب غير متعهمين بموضع في وود و سطرود بانقول «سب مش هه مضمون سياسي، فدينا سياسي واجتماعي كما بديكم، وعبيكم ب احتراموها كما بحرمها بديكم» يُصر السبي مدافع عن عنونه لإعدام، دينا سب وبكم بسانسكم، العربي الجديد 23 2 2019، شوهه في 29 4 2019، في <http://bit.ly/2X7T0k1> وسأفد كتاب نشر لأسد مد صرح، في مقدمته أنه، في مطلع عام 2019 بصحبه وول سريت جورمال، ب طريقة التي يُنظر بها إلى الإصلاح معتمدة عن طريقه عرب، مصيف أن المشككة مع عرب أنهم بدأوا الإصلاح السياسي في تجاه الديمقراطية، إذ كتب بوط المصفي نحو الديمقراطية؛ «ول أمر بحب ب دفعه هو شر» الشعب في صبح بقرار لأن قوم بصدر بقرار هذه سبت ديمقراطي كتحصره بل هي ديمقراطية كجميع إذ كيف بدأ؟ بل بحق جور كيف تحقق حواراً؟ بل بل بكن بدي في المصفي علام حاصل، وب بكن بدي إسرب أو حرمات أو مصارف حاصه كل شيء ك ب لدونه نتحكم فيه لا يمكن أن نجعل الديمقراطية هي سبال عنها بهذه الطريقة بديت حقوق محبقة بحق ديمقراطية، يُنظر «Interview with Syrian resident Bashtar al-Assad» *The Wall Street Journal* 31 2019 accessed on 29 4 2019 at <https://www.wsj.com/articles/2019/04/29>

الفصل الثاني عشر

عن الثقافة السياسية والانتقال إلى الديمقراطية

في أنه لم تثبت علاقة سببية بين ثقافة شعبٍ ما ونظام الحكم الديمقراطي. وفي أن الأعراف المتموضعة في المؤسسات لا تعني أن الأعراف سبقت المؤسسات تاريخيًا، بل هي نتاج لها أيضًا. وفي أن الحديث يكون عن الثقافة السياسية وليس عن الثقافة بصفة عامة، وفي أنه لا توجد ثقافة سياسية متجانسة لشعبٍ بأكمله. في أهمية ثقافة المحبة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وفي تعريف الحد الأدنى المطلوب توافره في ثقافة الشعب السياسية الفاعلة في مرحلة الانتقال الأولى والثانية، وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية في عدم إمكانية نشوء ثقافة جماهيرية ديمقراطية في ظل الاستبداد، وفي عدم جواز إهمال ثقافة الجماهير أو التقليل من أهميتها في مرحلة حق الاقتراع العام وانتشار وسائل الاتصال والتواصل.

تستند ثقافة سياسية سائدة إلى ما أسماه توكفيل عادات الشعب وأعرافه (Mores)، وهي «الحالة الأخلاقية والفكرية لشعب كله»^١، أو ما أسماه «عادات

Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Eduardo Nolla (ed.), James E. Schieffer (), Transl., vol. I (Lanham: Liberty Fund, 2012), pp. 466-467.

في ترجمة أخرى نكتب توكفيل سي إليها دال في كنه الديمقراطية ونقّدها، عادات عذبة «آداب السلوك» وقد عرفها بحسب أنها «المبدأ الفكرية والأخلاقية لسلالة اجتماعي في سوابها جماعات» «to remind the reader of the general significance which is given to the word manners, namely, the moral and intellectual characteristics of social man taken collectively» in Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. I (New York: Schocken Books, 1961), p. 379.

الاقتصادي وارتفاع مستوى التعليم من جهة، وشيوع ثقافة ديمقراطية من جهة أخرى فعلاً ما يتقاطع بعد نظرية التحديث المحافظون القائلون بضرورة توفر الثقافة السياسية الديمقراطية مع أولئك الذين يقارنونها بوصفها مكوّن جوهرى ثابتاً مرتبطاً بدين أو إثنية معينة.

اعتبر تشارلز بيدل مثل بي وغيره أن التحديث يربط هذه العقدة إن إحدى القيم الأساسية في أنظمة سلطوية، وهي تقوم عليها شرعيتها، من مصادرها، هي قبول لتفانٍ، شبه العريري، بفكره أن الأدنى مرتبة يستمد من الحصر على مرتبة لكن لتحدث في رأيه بتغير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بحيث تصال بالاستمرار الفائد من الصحة بحرية في سبيل الأمن والنظام، ولا سيما مع انتشار الأفكار عن إمكانية ضمان الحرية والأمن و النظام في الوقت ذاته ويؤيد انطور لتفسي وانتشار لتعليم وشيوع انطقة الوسطى الحديثة مراكز قوة جديدة بتغير شكل حاسم السلوكيات تجاه صيغة لسلطة والحقيقة أن الحصر على أعلى مرتبة لا يعتمد على قبول شبه عريري فحسب، بل على القمع الحسدي ونفسي أيضاً، وعلى قوة السلطة وهيبتها، وعلى مؤسسات (سميت في عصره تفيدية) تجمع بين الحماية والولاء ولا تتيح للمرد اختيار أحده دون الآخر، وعلى ثقافة تشه هذه المؤسسات. كما أن لتحديث من دون مؤسسات ديمقراطية وبحول افراد إلى مواطن قد يتر الأفراد (أو يدر المجتمع إلى عائلات برة) ويجعلهم أكثر قابلية للحصر، إما بوصفهم قمع الدولة الحديثة ورفقتها إلى الفرد ولعنة المواة مباشرة، وبما بإحلال سماءات حديده وأيدولوجيات تساهم في امتثال الفرد لها محل البنى التقليدية القديمة

وفق الكثير من المحنّين، يمكن أن تؤثر الثقافة السائدة عمومًا، أي ثقافة شعب بأكمله، مباشرة في مساندة الديمقراطية، أو عرقتها وهذا ما لا أتفق معه لأسباب خمسة¹. لا يحمل شعب بأكمله ثقافة سياسية واحدة متحاسنة

2 مسألة ربط طبيعة نظام الحكم بالثقافة تفسيرية محصنة، فمن الصعب إثبات

Lucian W. Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism," *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1, March 1990, p. 9, accessed on 28.3.2020, at <http://br.ly/2weogbF>

وجود علاقة مسببة واضحة هنا وما يحري عادة هو ربط نظام حكم قائم بثقافة قائمة بأدوات تأويلية في طبيعتها، وليس بروابط سببية. 3. يضمن هذا التفسير، من دون أن يفصح، مشاركة للشعب في السياسة. وغالبًا ما أقصى الشعب عن السياسة أصلًا 4 القيم والعادات الاجتماعية تنظم علاقات الناس ضمن الجماعة غالبًا، وأحيانًا خارجها أما طبيعة علاقة المرد والجماعة بالدولة الحديثة غالبًا ما ترضها الدولة وتحدد قواعدها إذا حصل اتلاقي المباشر بينهما، مع تسجيل تحفظ مفاده أنه في حالة ضعف الدولة الحديثة وقوة مؤسسات المجتمع، ولا سيما المؤسسات التقليدية، فإن مؤسسات الدولة تتأثر بها بشدة. 5 لا يمكن فهم تأثير قيم وأعراف اجتماعية تُعدّ عناصر مكوّنة للثقافة السياسية في السلوك السياسي، إلا من خلال تفاعلها مع الظروف والمصالح ومع مستوى الوعي القائم أيضًا

مثلاً، يشدد كثير من لائحيس على أن قيمًا مثل الطاعة والولاء تقود إلى السكوت السياسي وحتى إلى الاستنكاف السياسية لكن، إذا كان احترام البرسيّة هو القيمة المهمة في حالة الطاعة، فهذه تدفع إلى تمرد أوامر نظام استبدادي، وأيضًا لأوامر في داخل تنظيم متمرد على الاستبداد كما أن إعدام أي احترام لتراتبية المؤسسة وعدم الامتثال لقرارات الأعسة لمصوغة في قوانين مثلاً لا يمكّن من إدارة دولة أو مجتمع أما حاة الطاعة بموجب الأعراف لتقيدية ليست مسألة ثقافية، بل هي نتاج وحدة لسي الجمعية ولتقيد وثقافة وتعتبر الصاعه شيمة في سياق تراتبية العسكرية، أما إذا فرصت التراتبية العسكرية على المجتمع فتصبح الطاعة معروضة والتقيد القائمة لصاعه سدا للنظام السلطوي. وليس الأمر الحاسم وجود «ثقافة طاعة» من عدمها، بل توافر مساحة حرية الرأي والتعبير من عدمه في المجال العمومي

أما عرة التمس والكرباء التي لا تقل الطاعة غير المشروطة فهي عدسًا شسم يُعتمد بها، وقد تدفع إلى مباحصة الاستبداد (وقد تتوفر لدى سبط من المستبدين أنفسهم)، لكنها لا تعود بالضرورة إلى دعم الديمقراطية. صحيح أنها ربما تقود إلى ارفض والتمرد، لكنها، من ناحية أخرى، معروضة للاحتواء

من خلال مراسم الاحترام ومنح حاملها المكانة والجاه أما السامع والشاهد فقد يعيب أمورًا مختلفة، لأن السامع داخل جماعة أهلية (بحر)، تشكل مرحليه أخلاقية (عائنة، قسلة، طائفة ديبية، حرب سياسي، قومية إثنية عيبها)، وقد يكون الوجه الآخر لشنيد مع من هم خارجي أما المطلوب لاحتزام التعددية الديمقراطية وإداره الاختلافات فهو نوع من ال (بحر) تشمل محمل امواطين على مختلف أحزابهم وديانتهم وإثنياتهم وهذا النوع من السامع يمكن أن تتحلى به وبغيره بحب أخلاقية تحترم حق لاختلاف وبغيره من حقوق الإنسان في جميع الظروف، لكنه لا يروح يصبح ثقافة عامة قس شراء المواطنة الديمقراطية ذاتها، وربما تكون الشعوب التي تتقاطع بحسب الساسية ونحبها الأخلاقية محظوظة.

يسي المصاصرون بحقوق الإنسان امالهم على توسيع هذه ال البحر لشمس اشترية جمعاء حين يعنى لأمر بالحساسية بحاه المس بحقوق أكثر عمومية من الحقوق المدنية والسياسية، والتي يستحقها الإنسان بوصفه إنسان وهي لا تعتمد في ذلك على ثقافة إسانية بحلى بها جميع نشر، بل يحثون لدول على رزع هذه الثقافة من خلال صوعها في موائيق الدولة وإعلان لالترام بهذه الموائيق، وإدانة عدم الالتزام بها، وإقامة معظمات دولية ومحلية على أساسها، ولثقاف عليها في مباح التربية ولتعليم، ونشر عبر وسائل الاتصال وبغيره.

لا شت في أن بقد ثقافة أو الثقافات السائدة مهم، ولا سيما في سياقات الصراع على العقلانية في مقابل العبية في غير شؤون الدين، وعلى مركبة الميم لأخلاقية في موحهة العدمية. ولا ماص، في رأي، من حوص هذه المعارك الثقافية لكن تعبير الثقافة حدرًا ليس شرطًا بحب على المجتمعات العربة انتظر تحفمه كي تحصى بحقوق المواطنة في دولة ديمقراطية يكن للأسف غالب ما يحيد بقد ثقافة العربة عن هذه لمعارك إلى تحميلها مسؤولية عياب الديمقراطية

شردوارد بافيد دراسته الميدانية التي سبق أن ذكرت في هذ الكتاب، عن الأخلاق في قرية صغيرة في جنوب يوط في عام 1958 مع اردهار هذا النوع

من الدراسات التي تقارن ما بعده أخلاقيات المجتمعات «المتقدمة» وثقافتها، مع أخلاقيات المجتمعات «المتخلفة» وثقافتها، باعتبار لفورق بمستتحة تفسيراً لتتحف والمدهش في الدراسة الأثروبولوجية الصغيرة التي أثرت إعجاب هتعتون أنها تمط سلوكيات لإيضايس لحوييس الفقراء ساء على قاعدتي سريان المعايير الأخلاقية في داخل العائلة الصغيرة فحسب دون حارحها، وعدم الثقة بالآخرين فكل فرد يعتقد أن امرؤ الآخر يعمل من أجل مصلحته وحده وفق القاعدتين نفسيهما ويعدم أي تصور للصالح العام، ولا ثقة بالناسيين لأنهم، وفق هذا «الإيثوس»، مثل الآخرين يعملون لمصالحهم الشخصية ولا وجود لمجال عمومي إلا المخصوص من خارج لمجتمع القروي من طرف الدولة أو الكنيسة⁴ ويعرقل هذا نوع من الأخلاقيات التعاون في إنشاء المؤسسات والاتحادات والروابط التي عسرها نوكفيل من الديمقراطية وحجر الراوية فيها، كما يعيق النهوض بالمجتمع عمومًا وإد اقتصاصا صحه ملاحظات هذا الباحث الميدانية وتلك المستتحة من المقابلات التي أحراها، تُسأل سؤال هل يمكن أن تُسى الحداثة والتحديث على مجتمع صغير في الريف أصلاً؟ وهل يمكن تحيل تعود مثل هذا لمجتمع على ثقة بسياسة والسياسيين ساء على سياسة لبلدية المحلية وحدها، ومن دون ربطه بدولة والمجتمع الأوسع حارحه، وممارسة الديمقراطية فيهما؟ وهل يمكن أن يثق المجتمع بالنظم وعلاقته بالسياسيين، داسم تفرص عندهم سادة القانون، وإد لم يحاكم أولئك السياسيين في حالات الفساد؟ حواب عن هذه الأسئلة هو بالنفي، ولا معنى لاستنتاج احتمالات الحداثة، فضلاً عن الديمقراطية، من دراسة أوضاع السلوك في قرية فقيرة. ولهذا لا يحد الباحث ماصاً من محاطة الدولة لتقوم بمهام التحديث في هذه الحرية وتغير الظروف التي أدت إلى نشوء هذه القواعد لسلوكية⁵ لقد عرفت الديمقراطية كنها مؤسسات ديمقراطية على المستوى الوطني على الرغم من صعود أشكس من السياسة المحلية التقليدية أو نصف التقليدية وتعود برعامات المحلية

Edward C. Banfield *The Moral Basis of a Backward Society*. New York: Free Press, 1967 (4 [1968]), pp. 83-101

Ibid. pp. 158-159

(5)

انتشرت في تسعينيات القرن الماضي أدبيات عربية عربية تبحث عن سبب «الاستعصاء الديمقراطي» عربياً، فوجدته في التراث المرسس في العقيدة السياسية العربية و«ضعف سيد أحكامها»⁶، أو في ترسب «العقيدة السلطانية»، أي تلك التي شأنت في جهود استلصافية امديدية، في ثقافة الأفراد، أو في البيوطريركية، وهذه الأمور كلها، من منظور هذه الأدبيات التي عالت ما تحجب كتبها طرح مسألتها طليعة النظام الحاكم في بدايتهم والانتقال إلى الديمقراطية، إما غير قليلة للتعبير، وإما بشرط أن تعبر كي يكون في إمكان استحصان من الاستبداد والانتقال إلى الديمقراطية⁷.

لا أعتقد أن دولة واحدة من الديمقراطيات التاريخية تحصنت من التطويرية الاجتماعية ونظام الأنوي قبل نشوء الديمقراطية، ومع ذلك انطبق هشام شرابي في كتابه النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين⁸ من مسلمة تقول إن مشكلة المجتمع العربي كمنه في صلب الثقافة العربية و«إذا أردت لمجتمع عربي أن يتجاوز أزمته المتفادمة وأن يسترجع قواه ويدخل ثابته في محرق التاريخ فلا بد له من التقدم بعمدة نقد حضاري

(6) هود سحر الحوي، الهوية العربية الضعف سيد الأحكام (بيروت: دار الساقي،

{1993}

(7) محمد حافظ بعبوب، العطب والدلالة في الثقافة والاستبداد الديمقراطي راء منه لموسى

عسطينيه لدراسة الديمقراطية - مواطن، (1997)، ص 132-145

أكتفي هذا بالاقناع مع محمد حافظ بعبوب في رده على العروي بخصوص سلطانية موضوعه بران بحث في الثقافة، وعلى شرابي وغيرهم فليس غرض بحث نقد لأدب عربي عن الموضوع، بل تيسر وجهة نظر الكاتب مدحض عن الثقافة بديمقراطية والمساندة لديمقراطية شرطاً للانتقال وفرب أن حذف قسماً كبير من هذا الفصل الذي تعرضت فيه نقدياً للعلاقة التي تتسح بين الإسلام بوصفه أيضاً ثقافة سياسية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى، لأن الموضوع بحث في إطار توسع من هذا الكتاب، ويكفي نكرو وجهة نظر عرب عنها في كتاب أخرى وهي أنه لا حدود من بحث في تدوير الثقافة السياسية الديمقراطية، وأن ما يمكن أن يكون البحث فيه مفيداً هو البحث في علاقه المتحد تدوير بها ومضى أن يتركب أي هذا الموضوع مباحث مداح من الصرح الثقافي بعد غير استعصاء ديمقراطي في كتاب المجتمع المدني، يُطر عرمني ثاب المجتمع المدني دراسة نقدية ط 6 (مدوخه بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996])، ص 4 3 25

(8) هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، 1999)

يمكنه من خلق وعي ذاتي مستقل واستعادة العقلانية النهادية⁽⁹⁾. وتنحصر مداخله في تفكيك هذا الوعي إلى حرايين هما أولاً، الوعي بداهية الأبوية في مجتمع العربي المعاصر⁽¹⁰⁾. ثانياً، الوصول إلى «سبل امتثالها حذر»⁽¹¹⁾ وبمطّظ شرابي مفهوم «سلطة الأبوية ليجمعها تعريفاً لسية الحصار العربية عموماً إذاً يعرفها بما هي «سلطة المنتشرة في سية لاجتماعية المتمثلة باسمودح الأبوي والتابعة منه واستحسدة في علاقات المجتمع وحصرته ككل»⁽¹²⁾. أم الحلول سي يقرحها فتتخصص في مفهوم الوعي القاد الذي يعتبره مركزاً من أحل الخلاص من قصة الأبوية وبموم الفكر النقدي على مجموعة من القيم أهمها «الحرية والمساواة»، وصرح «الديمقراطية على صعيد الفكر وعلى صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية في أب فكيف يمكن ممارستها سياسياً واجتماعياً من دون نظام ديمقراطي؟ أليس هذا دوراً منطقياً؟

لا يرى شرابي معالطة هذا ولحرية التي يوفرها النظام لديمقراطي إذا لم تتحقق في أسلوب الفكر الديمقراطي، لن تتجسد في أسلوب الشد السياسي لاجتماعي فكما أن الطريقة التوحدة لتحقيق الحرية والديمقراطية على صعيد الممارسة تكمن في سد الشمولية والفوقية لأبوية السلطوية، فإن تحقيق حرية على الصعيد لفكري يركز في الانفتاح الفكري وفي التعددية الفكرية ولا شك في أن هذه مهمات فكرية واجه على أي مثقف ديمقراطي في مجتمعه، ولا سيما في صراع الفكري في داخل أوساط النخب السياسية والثقافية

لكن شرابي لا يكتفي بطلب كل ما يحقق بعد شوء الديمقراطية عشرت اسسب بوصفه شرطاً لها، بل إنه يصب حتى تغيير البعة التي يعترضه أبوية سلطوية، ليصل في نهاية إلى أنه لا يقصد حتى الديمقراطية السرائلة،

(9) المرجع نفسه، ص 10

(10) المرجع نفسه، ص 11

(11) المرجع نفسه

(12) المرجع نفسه

(13) المرجع نفسه، ص 16-17

من تلك التي تهدف إليها «وعي القدي»؛ أي «النظام الديمقراطي الحداثي»⁽¹⁴⁾ الدليل للنظام الرأسمالي الشككي الذي مارسه وما زالت تمارسه بشكل مشوه بعض الأنظمة العربية وذلك باعتماد الديمقراطية المحببة مباشرة أساساً لإعادة بناء المجتمع لمدي وممارسة حقوق سياسية والمدنية من قبل جميع المواطنين بالتساوي⁽¹⁵⁾. المشكلة هنا أن العديد من المثقفين والباحثين تنافسوا في تبني العظومات الثقافية وبسببها إثنى التراث والسياسة الاجتماعية من روايات نظر مختلفة وقدم بعضهم طروحات مفيدة من دون شك، لكن من دون إسهام حقيقي في فهم دور السطورية المعاصرة في الدولة الحديثة في المجتمع وثقافته، ونسحب صرح مسألة نظام حكم ومواهبها في دول بعينها.

من ناحية أخرى، نجد أن مفكراً تحديثياً سيوياً مثل مور عالٍ مسارات مشوء الأنظمة السياسية المعاصرة من دون الحاجة إلى تكوين الثقافة أو الخصوصية الثقافية لكل شعب في مودحه، فشرح الفارق أو التمايز بين المسارات المختلفة الموددة إلى الأنظمة المختلفة كمشيئة اشمولية والسطورية والديمقراطية بناء على طبيعة العلاقات الزراعية القائمة في كل بلد بين الإقطاعيين والملاحين، وليس على الثقافة السائدة في أي بلد من البلدان فهو رأى أن التفسير الثقافي يقود في النهاية إلى معدومة دائرية⁽¹⁶⁾ أو دور، ذلك أن الثقافة لسائدة تنتج النظام السياسي بموجب هذا التفسير، لكن النظام السياسي ينتج ثقافته التي تكرس هيمنته، ولهذا، حذر هذه مرات في كتابه المعروف من تفسير أي نظام حكم بموجب ثقافة أحد الشعوب في البلدان التي يتطرق إليها

في أثناء مباحثته الحرب الأهلية الأميركية، وفق مور على سبيله لتفسير الاقتصادي، مع أن وجود نظامين اقتصاديين مختلفين بين الشمال والجنوب هو الذي أدى إلى ثقافتين مختلفتين، وإلى مشوء حالة من عدم الثقة بين أصحاب قيم

(14) المرجع نفسه، ص 98

(15) Huntington Moore Jr. *Social Origins of Authoritarianism and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*, with a new foreword by Edward Freeman & James C. Scott, Boston, MA: Beacon Press, 991 [1966], p. 486

أخلاقية مختلفة، وهذا مهم أيضاً من زاوية معالجتنا لثقافة السياسية⁽¹⁶⁾ والحرب الأهلية التي دارت حول قصصه ذات بعد قيمى وثقافى حطير، أى قضية العبودية. وقعت من سكن مسيحيين نص من أصل أوروبى تبوأ أنظمة اقتصادية محتمة وشأت تصفان سياسات على الرغم من الاشتراك فى ندين والأصل، ودلت سبعة لظروف اتاريخية والاقتصادية المختلفة ثم حرى فرص التعبير سياسياً على الجنوب وتغيرت ثقافته تدريجياً، واستمر الأمر أكثر من قرن فى حال لديمقراطية وفرص المساواة النقابية بين المواطنين، ما أثبت أمراً آخر مهماً هو أن سياسات الحكومة وقوانينها والظروف التي جعلتها تؤثر جدياً فى اشقة السياسة

إن تفسير توكفيل، غير المتخصص بعلوم الاجتماعيه والذي لا يتبنى نصية بعضها، ولا يفصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية عن الثقافية، يلقى بين شمال الولايات المتحدة وجنوبها هو تفسير أكثر شمولاً من تفسير المتخصص مور فمن الناحية الاجتماعية، يرى توكفيل أن مستوصي بيو إيكلان (New England) فى النصف الأول من القرن سابع عشر جاءوا من أوساط طهرانية انكليزية وحتدوا أمثالهم لاحقاً. وتحدث معتقو هذا المذهب عمومًا من أوساط الطبقة الوسطى المعتمدين، أى إنه جمع بين ثقافة هذا تقصع الاجتماعي وموقعه الطبقي⁽¹⁷⁾.

أما مواطنو جنوب لذين سبقوهم إلى فيرجينيا (بدءاً من عام 1607) جاءوا من أوساط متنوعة، عداً من دون موارد اقتصادية، ولا تجمعهم أدب سلوك، بل جمعهم البحث عن ثذهب فى لندية. وحالما أدرج نظام عبودية حصل تغير اجتماعى ثقافى كبير، لحظه توكفيل بشوء سالة حديلة وثمة على لامتيراب بطقية وصيو الأفو والكسل وعرور وفتر نظام عبودية بجماع ما أسماه «الشخصية الإنكليزية» مع الأعرف ولتاليد لى شأت فى الجنوب⁽¹⁸⁾.

Ibid., pp. 117-118.

(16)

Toqueville, *Democracy in America* (2012), pp. 53-54, 59-61

(17)

Ibid., p. 52

(18)

لم يكن المستوطنون النديين وصلوا إلى المنطقة مستعدة لاحقا بيو
 إنكلاند في عام 1620 مدفوعين باسحت عن الذهب، ولا كانوا أفرادا
 معمرين، بل هاجروا من موطنهم مع عائلاتهم بحثا عن حرية العادة بعيدا
 عن الملاحقة والإملاء الديني ومُبَحِث بعض مطلقهم لاحقا نوعا من
 الإدارة السياسية الدينية، وتمكنوا من إدارة شؤونهم على نحو ديمقراطي
 ويؤكد توكفيل درجة التحسس العالية بينهم من ناحية السعة والثقافة
 وسمذهب الندي والتفكير في بناء مجتمع أفضل^{١٩} كان هذا، وفق توكفيل،
 النموذج السواء لديمقراطية الأمريكية الذي توسع وانتشر لاحقا المهم أن
 المستوطنين في الشمال والجنوب كانوا إنكثيرا يتحدرون عمليا من البيئة
 الحصارية وثقافية نفسها، لكنهم هاجروا بعيدا محبة، وأنشأوا نظميين
 اجتماعيين اقتصاديين مختلفين تماقا بتأثير من بيئة وثقافة، وهذا
 النظام المحي من ساهم في شوء الثقافة سياسية ولأعراف البانده، من
 ناحية أخرى، ثمة فوارق ثقافية بين المستوطنين حددها الموقع الاجتماعي
 وسمذهب، ولاحقا بماعلت هي دتها مع الظروف في المنطقة التي وصلوا
 إليها من ناحية نمط الإنتاج الذي تم نتيته لا يمكن الفصل بين الحتمية
 الثقافية والموقع الاجتماعي والسبوك في كيفية التعامل مع الواقع، والواقع
 ذاته، حين بحث في نتيجة تفاعل هذه العناصر جميعا ولا يكفي تحديد
 الحصار أو الثقافة التي يتحد منها مجموع الفاعلين لاشتقاق سلوكهم
 السياسي.

كتب مور، في عمله ما يمكن اعتباره النظرية السلوكية من دون أن يسميها،
 أن نشر أفرادا وجماعات لا يتفاعل مع الواقع مشما تتفاعل العناصر الكيميائية
 في أسلوب لاختبار ولديك، فإن مثل هذه التفاعلات لا تتكرر بموجب
 معادلات، فثمة متغيرات وسيطة، يصعب «فلتر» من لأشخاص والواقع
 الموضوعي يتكوّن من عناصر عديدة مثل الاحتياجات والتوقعات والأفكار
 المستمدة من الماضي، وأساسا من الثقافة وهذا «فلتر» يُحمي أجراء من

الواقع الموضوعي ويظهر أخرى، ومن ثم تتغير سلوكيات البشر تجاه الوقائع نفسها، ولا تبدو مثل تفاعلات كيميائية^{١٠}.

تترى أهمية الثقافة السياسية على مستوى أكثر تفصيلاً وفترات زمنية أقصر ومناطق أصغر مما في بحث مور للمسارات التاريخية الطويلة، كما في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وفي مرحلة ترسيخ الديمقراطية، مع التسليم بأنها ليست جوهرًا ذاتيًا، بعضٌ ينصر عن عوامل شئونها وشرط ذلك أن يحدد مفهوم الثقافة السياسية وبقيده سياقات وشروط تاريخية، وإلا فسوف يصبح المقاربة من مطلق الثقافة السياسية مرزًا للاستبداد، أو على الأقل وسيلة لتجنب نقد الاستبداد، كما في حالة بعض الباحثين والمثقفين عرب وغير عرب الذين يقتصرون بقدهم في ثقافة السائد والاحتلف (المقصود الصحف عن الحداثة وقيمها)، وينحازون إلى لوم ثقافة شعبية هي بلاد سود فيها نظام سلطوي، وطغيان في بعض لحالات ومن يوصح والتديهي دلسة التي أن لا معنى لبحث الثقافة السياسية إذا اشْتُب من جوهر مرعوم لبيانات والحصارات، وإذا ثم ينحط الباحث تاريخيتها، وتغيرها وتبدلها، وتأثرها بالنظام الاجتماعي السياسي قائم، فراح يفحص مدى مساندتها للنظام الديمقراطي من عدمها، وذلك في ظل الاستبداد.

كما يجب التمييز بين تأثير الثقافة السياسية بنحج الدعاية، ولا سيما الدعاية سياسية، وتأثير الثقافة الشعبية السائدة في عمليات الانتخاب الديمقراطي حين تكون دهاء الحب لسياسية وسوكياتها هي المؤثره في صناعة القرارات وأعتقد أنها تظل مهمة خلال مرحلة ترسيخ النظام الديمقراطي أيضًا، سبب تأثيره في القوانين والدساتير، والعداوات التي تجري في الفضاء العام، وعمدية التثنية الاجتماعية للأفراد عبر التعليم والإعلام وغيرهما وقد تكون النحج صغيرة أو ضعيفة التأثير، ولا سيما في عصر أصبحت فيه الجماهير مؤثرة من خلال حق الاقتراع العام الذي أصبح يصبو مباشرة ولا يتوسع تدريجًا مع توسع الثقافة الديمقراطية، وكذلك من

حلال الثقافة الجماهيرية ووسائل التواصل. إن اغتبار ضعف الحب السياسية عاملاً مهماً يؤكد أهمية الثقافة السياسية لسحب

من البحث محاولة تحديد معنى ثقافة شعب بأكملها، فضلاً عن قياس تأثيرها في قابلية الدولة التي يعيش هذا شعب فيها بتطبيق نظام سياسي سلطوي أو ديمقراطي. وبفضل حصر البحث في أهمية الثقافة لسياسة الديمقراطية ومدى توافر ثقافة ديمقراطية لدى النخبة السياسية تحديداً وثقافة لشعب الديمقراطية لا تنمو وتتطور في ظل الاستبداد، بل في ظل عدم ديمقراطي، ومن ثم فمن العقم افتراض أنها سابقة عنه لكن سؤال هو: هل يجب أن يتوافر حد أدنى من الثقافة السياسية للديمقراطية لدى الحزب السياسية بوصفه مطلباً مسبقاً؟ الإجابة هي نعم، فالثقافة ديمقراطية التي يفيد أن تتروى بها السجنة السياسية في مرحلة الانتقال؟ إنها تنحصر في محورين 1. القابلية للحوار والمساومة والتوصل إلى تسوية الصراعات سلمياً بحلول وسط. 2. اعتبار الإجراءات والمؤسسات الديمقراطية التي أصبحت معروفة عالمياً الإطار الأفضل لتسوية الصراعات وحسم الخلافات بشأن السياسات وإدارة الدولة سلمياً. وقد يكفي للانتقال نفسه أن تتفق النخب على الديمقراطية الإجرائية ومؤسساتها، ولكن بعدها مباشرة، أي في المرحلة الثانية من الانتقال، وهي مرحلة بناء المؤسسات وتشريع القوانين، تبرز أهمية توفر عناصر أخرى في الثقافة السياسية لنخب الانتقال التي غالباً ما تفقد بدايات النظام الديمقراطي وإنشاء المؤسسات بعد الانتقال وعندها تحتاج إلى أكثر من قدرة على المساومة والحلول الوسط والاتفاق على الإجراءات وبناء الديمقراطية في المرحلة المعاصرة يتطلب عنصريين إضافيين في ثقافة الحزب الانتقال أ. قبول مبدأ المواطنة وما يترتب عليه من حقوق سياسية وحريات مدنية وواجبات، ب. الالتزام بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية.

لم يكن ثمة حاجة في حاصي إلى جميع هذه المكونات لثقافة الحزب السياسية. لكن في عصرنا الذي يشارك فيه الشعب مباشرة في المجال العام بعد الانتقال الديمقراطي، من دون اشتراط توفر هذه الثقافة لديه، يتطلب الانتقال

الديمقراطي توفرها لدى الحب السياسية لرئيسة الصاعدة في الانتفاضة، مثلما يتطلب عملها في بناء الديمقراطية ومؤسساتها إرساء قيم المرونة في الموازين وتحديثها لدى الجمهور الواسع المشاركة في الحيز السياسي

عزف ميربا الثقافة السياسية بـ «مظومة المعتقدات ولرموز التعبيرية والقيم التي تُعزف لحالة نتي يجري فيها النشاط السياسي»²¹، ومنه أن صدر كتابه المشترك مع أليوند عن ثقافة مدنية في عام 1963، يتفق الباحثون على صيغة تعريفية للثقافة سياسية باعتبارها «تلك القيم التي تعبر أو تصعب (تدعم أو تقوّص) مظومة معينة من المؤسسات السياسية، أو ذلك التوزيع المعين لأشكال التوجهات السياسية والسلوك تحته نظام سياسي ومكوناته المتعددة، والسلوك تحته دور الداد الإنسانية (بفرد، مواطن) في هذا النظام»²²، وحين استعاد مفهومه لإعادة النظر فيه بعد ما يقارب عقدين على صدور كتابه الذي نظر فيه للثقافة الديمقراطية، ذهب ميربا إلى أن دراسته في الثقافة السياسية لا تشكل نظرية بل محاولة لشرح معدلات وأساليب علاقات يعبرها مهمة بين معتقدات الأفراد وقيمهم ومواقفهم تجاه نظام سياسي من جهة، وإثبات هذا الصدام واستمراره من جهة أخرى» ورأى أن دراسته شكلت بحثاً سياسياً في جميع المواد وتصنيفها وتشخيص ثقافة مدنية، لكنه اعترف بأن تأسيس العلاقة بين الظاهريين (ثقافة السياسية ونظام الحكم) كان مشدوداً ومتوتراً بعض الشيء، أي مفروضاً عليهما²³

في مقال المطبوع التي رُوحت للثقافة السياسية المساعدة للديمقراطية باعتبارها شرطاً، ثم تصع دراسات لا تتناول مثل هذا الشرط، وإن كان موضوع

(21) Sidney Verba «Comparative Political Culture» in: Jean W. Pye & Sidney Verba, eds. (2005) *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press), p. 913.

(22) Sidney Verba «Comparative Political Culture» in: Jean W. Pye & Sidney Verba, eds. (2005) *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press), p. 913.

(23) Sidney Verba «Comparative Political Culture» in: Jean W. Pye & Sidney Verba, eds. (2005) *Political Culture and Political Development* (Princeton, NJ: Princeton University Press), p. 913.

(24) Sidney Verba «On Revisiting the Civic Culture» in: Almond & Verba, pp. 394-409.

الثقافة السياسية لمحب مصممًا في اشتراطها اسلوبًا سياسي «المعدل» وبلدقه «تسووي». القس لإجراء مسودات وتقدمات على الإحراءات في مرحلة لانتقال وفي أثناء دحص الفكره المتعلقه بصروره وجود ثقه ديمقراطيه سابقه على شوء نظام ديمقراطي، استخدم روستو نصريه في عنم النص الاجتماعي هي نظريه ليون فستنجر (Leon Festinger) (1919-1989) في كتابه عن التوتر الإدراكي (Cognitive Dissonance) التي تصد أن ثمة علاقة متبادله بين الأفكار والأفعال والنظرية، في رأيي، على قدمها ما رلت مفيدة فهي كثير من الحالات تؤدي الممارسات نفسها إلى شوء أفكار عند الفاعل تترز الممارسات بآثر تراحيي وإلجاب، وفق هذه النظرية، بحث عن «تناسق داخلي بين أفكاره وسلوكه وقيمه ومعارفه»²⁴⁸، وديمقراطية لا تنشأ بالشير والبروباغندا والتعيم وغير ذلك²⁴⁹ وفي حانة الديمقراطية، وما أن الانتفال إليها، بحسب فستنجر، نأح صراع بين قوى سياسي لا يمكن حسمه بسهولة فيصطر الأفرقاء السياسيون إلى التوصل إلى صيغة لتعددديه في إطار لوحدة السياسي القائمة (أي في إطار التسليم ببدولة) ليدار الحلاف من خلال هذا النظام السياسي بطرق سميية، تترز هذه تنويه لاحقًا بالأفكار الديمقراطية. والأفكار الديمقراطية بموحب هذه امقدرة ليست شرطًا مسبقًا بل قد تأتي لتبرير القول بالتعددية والمقصود هو التبرير لبدات وللأحريين

ثمة انصدع حاصي هو أن الديمقراطية تقوم على عقد مشترك وإجماع على أفكار مشتركة بيد أن الديمقراطية بم شأ بالإجماع، بل فُرصت على فئات كثيرة ظلت تعارضها فترات طويية حتى في الدول التي شأت فيها الديمقراطية بالتدريج مثل بريطانيا في الفترة 1832-1918 أو السويد في الفترة 1890-1918، وقبلها كثرون على مصص²⁵⁰ ليس الإجماع أساس

Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1985 [1957]), p. 260

Dankwart A. Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model», *Comparative Politics* vol. 7, no. 4, April 1975, p. 444 accessed on 04/2/2010 at http://bu.york.ac.uk/~pol/pa/1975/1975_4_4.htm

Dankwart A. Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967]), p. 233

الديمقراطية، بل المصالحة والاتفاق بعد لاحتلاف، وأداتها رئيسة هي ذلك هي التمسك على المصائب والاشجاعات في قواعد الأحزاب و لكنال البرلمانية والاتلافات والتصويت داخل الحكومة وفي اللجان البرلمانية

أسس الديمقراطية هو الاختلاف والباب حسمه وليس لإجماع ووفق برورد كريك، في حال وجود إجماع على قضية ما، لا تعود هذه القضية سياسية فالجماعات المتنوعة تتماشى أو تتعبدش لأن لديها مصالح مشتركة، وهي لا مدارس السياسة لأنها تنفق على الأمور المبدئية الأساسية (fundamental) إلى الإجماع الأخلاقي في دولة حرة ليس أمراً عامضاً قس سياسة أو فوق السياسة إنه الشط (الشط التمديني) للسياسة ذاتها²⁷

هذا يعني أن الديمقراطيين ربما يشأون بالممارسة، وربما يدفعون إلى الديمقراطية عبر المدارس، فقد لا تكون الأفكار هي تدافع، بل ضرورات العمل ومن غير الممكن أن تصبح ثقافة الجمهور السياسية ديمقراطية تقوم على نفس الاختلاف والتسامح واحترام حرية الفرد واحترام سيادة النقابات والثقة بالنظام في ظل حكم دكتاتوري سطوي

تحفظ لا بد منه

صمم نقد كين حووبت لتناول نظرية التحديث ودرسات الانتقال بعده خلال رده على مقالة «نهاية لتاريخ» لهوكوباما، كتب أن من الأحادي الحديث «عن مسيرة كبرى صوبية» وليس عن نقد الحد إلى الديمقراطية، وأنه لا يحور أن يدفع انتقاول إلى التعاصي عن أهمية نصيرة انقرو لتسع عشر امتمثلة بأن الأشكال السياسية للحكم ترتبط بشكل تكاملي بأنماط ثقافية اجتماعية والديمقراطية، بحسب هذا الموقف، نتيجة ممكنة لكنها بادرة تاريخية، وولادتها عدة عسيرة، ومن يرد الديمقراطية عليه أن يصبر ويتحمل²⁸ والعبارة الأخرى

Thid. p. 234. Bernard Crick, *In Defense of Politics*, London: Penguin Books, 1964, p. 24. (27)

Ken Jowitt, «The New World Disorder», in Barry Diamond & Marc F. Plattner (eds.), (28)

The Global Resurgence of Democracy, 2nd ed., Baltimore MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996, p. 35

نم عن واقعية لازمة نكر، على الرغم من إردباد أهمية الشروط لمسافة للديمقراطية في عصر، لأن مشاركة مواطنين فيها عامة وشاملة وبمسح بهم في المجال للمشاركة مباشرة بعد الانتقال، وقبل أن تحري عملية تعويد متدرجة، خلافاً لشوء لديمقراطيات في العرب، فيه ليس صحيحاً، في رأس، أن الانتقال إلى الديمقراطية مرتبط بالضرورة بأصاط شعبية اجتماعية وفق «نصيرة القرن التاسع عشر» في أوروبا، بل تتخصص شروط الانتقال في الحاضر باستقرار لدولة وشرعيتها، وثقافة الحزب السياسية المسندة للديمقراطية، وعدم معارضة الجيش والأجهزة لأمية للانتقال

أما رسوخ النظام الديمقراطي فيرئط بحس الأداء وسدعة الاقتصادية وانتشار التعليم والنمو الاقتصادي، إلا إذ كنت مشاركة الشعب لسياسية محفصة ومعتصرة على السياسة المحلية، كما في الهند، حيث تحكم الحزب وتتدفع بوجود فحوة طبقية وثقافية مع مئات الملايين من الهود وحتى ديمقراطية الهند العوية ودت لعيوب الكثيره في الوقت ذاته، يهدده برعاب إقليمية ولعوية ودينية بعد ساهم وجود برعة وطبية هدية ورعامات هدية وأسطورة تأسيس للديمقراطية الهندية في استقرار الديمقراطية في دولة شسعة وفقيرة مهكة بالترعاب المحلية بدينية والإثنية في الأطراف لكن لا يجوز أن نسي أنها في الحقيقة ديمقراطية أقلية، وللمؤسسات ديمقراطية عتاً ما تكون مجرد واجهة، لأن القطاعات لاجتماعية الأساسية المشاركة فيها هي الطبقات الوسطى والعليا⁽²⁹⁾.

لا يمكن، في رأيي، تجاهل وجود مطومات وأفكار ديمقراطية حاهرة أصبح بالإمكان نسيها أو نسي جزء كبير منها على الأقل، أكان ذلك لتحقيق الاستحسان الفكري مع الممارسة التسوية والاعتراف بالواقع التعددي الذي نشأ، أم لأسباب أخرى مثل الإيمان فعلاً بأن هذا هو النظام الأفضل

بعد أن سخي حاتم فكرة أن الثقافة كائن عصوي متحيز قبل بالاستخدام

العصري بوصفه بديلاً من لعرق على سلم تطور (Evolution) يمر بين مراتب الثقافات. وسدده وفضل على الرعم من ذلك، من جهة أخرى، أن ثقافة السياسية مجموعة أفكار وموقف عن كيفية إدارة نظم لحكم في الدولة، وهي تحدّد سلوكيات ودرجات متفاوتة من التسامح مع رأي الآخر، واحترام خصوصية الإنسان وحرية، فربما تتحوّل روستو إلى القول إن الثقافة السياسية مهمة، وليس صحيحاً أنها غير مهمة لكن المقصود هو انثقافة لسياسية لسحب الفاعلة ونس ثقافة الجمهور واسع، مع التأكيد أنه كلما عمّت تشمل فئات أوسع من الجمهور، كان ذلك أفضل. لكن ثقافة جمهور لا تصح ديمقراطية في ظل نظم استبداد

إن الثقافة السياسية السائدة لدى الجمهور في عصرنا عامس مهم في ظل انظم ديمقراطي مع فتح لمحد العمومي، وليس في الانتقل إليها، ولذلك تشمل مهمات احب عد ساء النظام على بشر قيم الديمقراطية عبر سن النقوس والمداولات العامة في البرلمان ووضع برامج التعليم وعمليات اثثثة الاجتماعية وغيرها، لأن الجمهور يشرك في سياسة من خلال حق الاقتراع العام وغيره، وإهمان تحديد قيم الديمقراطية وتحويل إخراجها إلى عادات وأعراف مقبولة في سياسته قد يرند عكسياً على انظم في مراحل أرمته فمن الذي يقوم بتحديثها وبشرها عبر سمدرسة إن لم يكن الحب؟

لا أتفق إذًا مع روستو ومن تبعه في أن ثقافة الحب ليست شرطاً في مرحلة الانتقال (وإن لم يصرح هو بذلك على هذا النحو)، وأنها تدفع إلى انظم ديمقراطي بحسبات براعمانية للمصلحة الذاتية وحسب، من خلال حسب طبيعة الصراع ونتائجه وتكتسب ثقافة الحب السياسية أهمية قصوى في مرحلة الانتفا، ولا سيما بعد استخلص من انظم استطوي مباشرة

لا شك في أن ثقافة الجمهور تصح مهمة في انظم الديمقراطية حين تنعكس عبر مدد مئة طويلة بالانتخابات وغيرها على طبيعة الحب بحكمة، والعكس كذلك صحيح؛ إذ نابعهم ثقافة الحب الحاكمة ومؤسسات الدولة في تكوين ثقافة الجمهور خلال صور انظم الديمقراطي

في الديمقراطية العربية، تطورت المشاركة السياسية للفلاحين والعمال
الأحرار والنساء من خلال لصراع على حق الاقتراع بعد أن كانت المشاركة
محصورة في الرجل من أصحاب لأموالك ودفعي الصرائف من الطبقة
الوسطى فما فوق. وكانت مدة الرمية التي حصل فيها هذا تتوسع تدريجي
لحق الاقتراع كفية لذلك لتعود الجمهور وتعوده إجراءات الديمقراطية
ومبادئ الليبرالية أم في الديمقراطيات الناشئة في عصرنا فلا يمكن تصور هذا
الظلم من دون حق اقتراع عام للجمهور قبل أي شئ أو تعود على حرمانه،
فصلاً عن مبادئه وتكمس المشاركة في أن الجمهور، تحديداً في البلدان التي لم
تسأ فيها ثقافة جماهيرية ديمقراطية بعد، يقوم بدور أكبر من دوره في بلدان
الديمقراطيات الأولى المؤسسة والملاحظة الحرجة هي لحظة ما بعد الانتقال
مباشرة حين تتدفق فئات واسعة إلى السياسة بثقافاتها السياسية التي تشكلت
في ظل السلطوية في ظروف التعبئة وفتح المجال العمومي وهذا تحديداً تبرر
أهمية وجود ثقافة ديمقراطية لدى النخب السياسية الفاعلة، أو حرص على
الديمقراطية على الأقل، بكبح إغراءات الانحرار إلى الديمقراطية

تتجلى التحرة في أميركا اللاتينية، مثلما نتت في ألمانيا وإيطاليا، أن الحيز
الديمقراطي يلعب سق وجود قيم ديمقراطية عند عاقبة أساساً وعادت،
كان الحيز الديمقراطي في الماضي حيزاً براغماتياً محسوباً واستراتيجياً
لقوى محافظة، مثل تشيلي، بحسب هارويلا¹⁰، إذ امتزجت هذه النخب
أو المؤسسات تمثيلية كانت في مصدحتها حين كانت حلول عسكرية غير
ممكنة، وحتى على مستوى النخب، جاء الالتزام الأخلاقي بعد هذه الحسابات
العقلانية في تشيلي والأوروغوي وكوستاريكا، كنت قيم التسامح والمشاركة
والترام مبادئ ديمقراطية وإجراءاتها تتجلى الممارسة في إطار المؤسسات

Larry Diamond, Jonathan Hartlyn & Juan J. Linz «Introduction: Politics, Society, and (30)
Democracy in Latin America» in Larry Diamond et al (eds.), *Democracy in Developing Countries
Latin America* 2nd ed., Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1999, p. 30

Arturo Escobar, «The Origins, Consolidation, and Breakdown of Democratic (31)
Regimes» in Diamond et al (eds.), pp. 159-206

الديمقراطية³²، حيث شرع السياسيون والمواطنون في التعلم من الحبور
السجحة لنقصاها في الإطار الديمقراطي إن ريادة قدرة النظم الديمقراطية على
حل مشكلات الاقتصاد وصلة فئات اجتماعية أكثر، وبحاجه في رفع مستوى
التعليم وإثراء ورفع مستوى المعيشة، عوامل تتحعر الرمن إيماناً شرعية
الديمقراطية وحيث كان أداء الأشكال الابتدائية للديمقراطية المحصورة
في جزء من سكان، أو ما يسمى (Proto Democratic Regimes)، شيئاً، كما في
الدومينيكان وبيرو والمكسيك، لم يتطور الترم عميق بالديمقراطية³³

في لمفرد، فإنه في حالة الاستقرار غير المدرج إلى الديمقراطية هي
صروف تعمم حق الاقتراع، لا بد من أن تتوفر ثقافة ديمقراطية، أو على الأقل
الترام لُحب سياسية رئيسة المتنافسة على أصوات الجمهور غير المشروط
بالإجراءات الديمقراطية.

سبق أن أكد دال وهيربرت مكنوسكي أن لاستمرار الديمقراطية تتطلب
قيماً وقواعد ديمقراطية ليس بين الناضجين، بشكل عام، بل عند السياسيين
المهيين أو 'محترفين'، وبحر تتفق مع مبدأ الثقافة السياسية للنخبة
الموسعة باستمرار والمصادلة مع ثقافة نخبه، لكب يؤكد في الوقت ذاته
على خطرين هما عرلة نخب من جهة، والشعبوية من جهة ثانية

يست الثقافة الديمقراطية شرطاً مسبقاً بشوء الديمقراطية، وفق ديموند
وفي الواقع لا توجد ثقافة ديمقراطية محردة³⁴ وقد نشأ لديمقراطيات قبل

Ibid., p. 39 (32)

Ibid., pp. 39-40. (33)

Herbert McClusky «Consensus and Ideology in American Politics» *American Political Science Review* vol. 58, no. 2 (June 1964), pp. 361, 372-379 (34)

من مكنوسكي مرجع المدخل إلى الإجماع بين عامة المصوبين يكون على مبادئ مجردة وليس على
موقف ديمقراطي في نصار وشدة عدو عسك، وبالإجماع هو الإجماع بين المثقفين والمثربين
بما

Larry Diamond «Conclusion: Causes and cures» in Larry Diamond ed. *Politics and Democracy in Developing Countries* Boulder, CO: Lynne Rienner 1999 p. 410 (35)

إشارة هذه الثقافة، ويمكنها الاستمرار بوجود ثقافات فرعية معادية للديمقراطية أو تشكك فيها. لكن استقرار الديمقراطية هو الذي يؤدي إلى تكيف لغات التي تحمل هذه الثقافة مع الديمقراطية، كما تؤدي في النهاية إلى تغييرها أو تهيمشها أو انحصاف من حديثها، بحيث تدوم الديمقراطية على الرغم من وجود فئات معادية لها. لكن من المهم أن تكون ثقة فئات أخرى قوية مؤيدة لها، وأن تتفوق النخب والقوى الاجتماعية الرئيسية على الشرعة الديمقراطية وهذا الاتفاق على أن لا شرعة إلا للمؤسسات الديمقراطية، ولا شرعية لأي نظام يأتي على حسابها أو يقوضها، هو العصر الأهم في ثقافته الديمقراطية في ظل النظام الديمقراطي نفسه.

أخطأت معظم الأرواحات سحرية في سبعينيات القرن الماضي وثمانيين في مسألة الانتقال الديمقراطي وترسيخه سبحانه أهمية الثقافة السياسية الجماهيرية، ولا سيما بعد الانتقال لكن هذا لم يُلحَظ لا يعمقها حقها في أنها أكدت عميقاً ثقافة النخب السياسية للاحية استعدادها للمساومة وعقد استويات في مرحلة الانتقال ونحن هنا يؤكد تأثيرها المهم غير المتكافئ مع أهمية الثقافة الجماهيرية، ولا سيما في بداية بناء النظام الجديد

في مسألة ثقافة النخب مقابل ثقافة الجماهير، يفترض في عصر التحول، عصر الثورة في وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، عدم تجاهل أهمية الآخر في استقرار الديمقراطية، ففي الديمقراطيات غير المستقرة، يمكن أن يؤثر الضغط الشعبي من القاعدة إلى أعلى في سحب سياسية، أكانت ذلك سوء أداء المؤسسات أم المحو بين التوقعات والإمكانيات. وهذا سر أهمية حرم قيادات في الترامها الإحراءات والمؤسسات، ورفع مسألة الحفاظ على الديمقراطية إلى مستوى قضية وطنية، وأهمية المشاركة والتكرار في «تعويد» السبسي للجماهير على القيم الديمقراطية بوجود نظام حزبي ناشط يسمح للمواطنين محلاً لممارسة الديمقراطية، ومن ثم تجدير لقيم الديمقراطية فيهم وإدراك حدودها أيضاً، إصافه إلى دورهم في محاسبة النخب المسؤولين

ومن ناحية أخرى، فإن أهمية الثقافة الجماهيرية تكمن في أن النخب السياسية تتغير باستمرار، ولتعتبر الاجتماعي والاقتصادي وتعاقب الأجيال بمرور زعماء جددًا. وفي حالة تحديد الإجماع على المؤسسات على المستوى الشعبي، فمن المرجح أن تبني هذه لغات الجديدة قيمًا وأفكارًا ديمقراطية.

النظام الديمقراطي هو نظام حكم يتضمن مؤسسات وقوانين وإجراءات تتعامل مع شعب مؤلف من أفراد وجماعات مصالح وأحزاب وغيرها، وهو مؤثر في النسبة الاجتماعية والسياسية ومباثر بها، ولا سيما في ما يتعلق بدرجة رسوخته واستقراره. وهو معرض للأزمات والتهديدات، وللاضطرابات السياسية أيضًا. لكنه، ثمة جانب إيجابي في الديمقراطية يميزها عن غيرها من الأنظمة السياسية أيضًا. فصحيح أن ثمة من يؤيد النظام الديمقراطي لأنه الأنجع في حسم مسألة السلطة من دون سبب دماء، ويعتبر القضية الأساسية إذاً هي الاتحادات والتعددية، وسجلت أحرار إليه، فمن بينهم مثقفون وسياسيون، بسبب نجاحات الدول الديمقراطية متقدمة اقتصاديًا، والعصر الآخر سحر إليه بسبب التنوع السائد ونمط الحياة فيها، وهذه كلها تصلح دوافع للنخب السياسية في مرحلة الانتقال، لكن ليس نوع الدافع هو المهم بقدر التزام النخب السياسية النظام الديمقراطي وقد يكون هذا العامل حاسمًا في ظروف معينة وقد تساهم الحرية المعتدلة اجتماعيًا مع البراعة المدنية والتسامح السياسي في صنع هذا الالتزام. فيمكن أن يحدث تصغير هذه المبررات الثلاث معًا من تسييس الحياة الاجتماعية وتحويل الخلاف السياسي إلى خلاف في كل شيء، ومن ثم إلى قطيعة، كما أنه قد يخفف من الصعوبة في التعامل السياسي.

بمعنى ما، يمكن القول إنه في ما عدا التزم النخب لإجراءات الديمقراطية، التي قد تكون أدائية محض، لا توجد أي شروط سابقة على الديمقراطية. إن العديد من المتطلبات التي تُطرح كأنها شروط للديمقراطية هي في حقيقة من نتائجها^{١١} وفي رأيي، يكفي توافق اسحب لسياسة على الإجراءات لتحلص من النظام الاستبدادي ومباشرة الانتقال، لكن لا يكفي في المرحلة

الثانية من الانتقال، أي في المرحلة الأولى من بناء الديمقراطية عند صوغ الحقوق والحريات (دستور ومن دونه) والدفاع عنها وسبق أن بينت في بداية هذا الفصل أن احترام الديمقراطية الإحرائية قد لا يكفي في عصرنا. لأن فئات اجتماعية واسعة تتدفق إلى المحاب العمومي، وقد تحمل بحب وقواها السياسية أفكاراً غير ديمقراطية يمكن تمريرها ضمن الإحرائيات و المؤسسات، ومن هنا تأتي أهمية احترام محب مبدأ المواطنة بما فيها الحقوق والحريات في مرحلة البناء، بعد الانتقال مباشرة.

أما في ما قبل مرحلة الانتقال الديمقراطي، فتتصل بحة ديمقراطية أكثر مدته من أحله وهذه البحة مهمة حتى لو كانت صغيرة، وحتى لو لم تحط بدور مباشر في الانتقال لأنها ليست قوة مباشرة رئيسة، وفي هذه الحال تمثل وظيفتها في رفع قيمة الديمقراطية بالصال وإساح الأفكار وهي في موقفها لداعي إلى الديمقراطية بعصها على السطوة، حتى إذا كانت الثانية أكثر بحة فتتصددنا في مرحلة التحديث المبكر، وحتى لو بدت سطوة أكثر صمناً لنسب الأهلي، وذلك لأنها تزي في الديمقراطية نظام الأكثر قدرة على الموازنة بين قيمتين هما مساواة والحرية، والعمل على تطبيقهما والمقصود بالحرية لا قيمة المسعفة المطلقة، بل الحريات والحقوق المدنية التي تترتب عليها مسؤوليات وواجبات. والمقصود بالمساواة قول مساواة أخلاقية بين الأفراد، تفترض أن كل مواضع من قدر على تحديد تحير لنفسه واتحاد قرارات أخلاقية، ومن ثم قدرته على المشاركة في تقرير مصيره، وعدم وجود امتيازات بولادة أو الثروة أو غيره هذه الأفكار هي الحميرة التي نتج تعديلات فكرية عند الحديث عن المؤسسات وهي بني ترويح وتعتم في مرحلة ترسيخ لديمقراطية.

لم يعالج النشاعة السياسية على هذا النحو حين سئجدم هذا المشهوم بكثافة في الماضي القريب فحري تشديد على الثقافة الملازمة بوصفها شرطاً للنظام ديمقراطي في مرحلة لحرب ساردة، أي حين تزر حشاع القرار في العرب ومركز التحليل السياسي التي تنظر في كثير من لأحد لسياساتهم

الخارجية، دعمهم اذكثاتوريات المصوية تحت المحور لأمر كي صد المحور
السوفياتي، بحجة أن الثقافة السياسية في هذه الدول لا تتلاءم مع الديمقراطية،
وفي ذلك السياق اردهرت فكره الثقافة السياسية

في تلك المرحلة، استخدم مصطرو المعسكر لأشركي تعليلاً أيديولوجياً
آخر للموقف صد الديمقراطية، فزعموا أنها شكل لذكثاتورية الرجورية، وأن
الديمقراطية رجورية، وهي سمية الديمقراطية الليبرية في مصطلحانهم،
هي عبارة عن سية فوقية نخدم بطاقاً صفياً رأسمالياً استعلائياً وتعتر عنه
والديمقراطية السياسية من دول مساواة قتصادية هي ديمقراطية شكلية وقد
ثبت أن توافر لحقوق المدنية والحريات (التي اعترتها هذه الأيديولوجيا
شكلية) مدهمت في نحصيل حقوق اجتماعية ومساواة أكبر في توزيع الثروة،
في حين أن المساواة لاقتصادية من دول حرية تُتحت مستوى معيشة الحد
الأدنى، وبوعية حبة رديئة ومستتة، ورأسمالية دولة بيروقراطية سطوية
وفي أي حال، كانت هذه حجة العدو للديمقراطية كونها تمونها للاستعلاء،
أما مسوغ لاستبداد فكان ضرورة مع أعداء الاشتراكية من اتأمر عليها بشر
«أوهام الديمقراطية» أو غيرها ودعم السوفيات لاستبداد في الدول الحدية
لهم أيضاً ومن هذه الساحة كانوا أكثر اسجاء مع أنفسهم في هذا الموضوع
للساحة سلطوية نظام الحكم في بدتهم وبدن حلفائهم

حتى بار الحرب الساردة، صدرت دراسات نحصن لتطير السائد في حية
عن الثقافة الديمقراطية، باستخدام المصاح الكمة فناقشت دراسة فرضية أن
الإجماع على أسئلة الديمقراطية لرئيسه ضروري لوجود النظام الديمقراطي¹⁸
ونسب الدراسة فكرة لإجماع هذه إلى اتفاق اساحش في تلك المرحلة على
ضرورة توفر متطذات ثقافية تتضمن قيم أساسية (Basic Values) واسرح ديث
على ما يبدو صم أحواء الحرب الساردة التي تحالفت خلالها دول العرب
الديمقراطية مع أنظمة استبدادية في مواجهة الشيوعية، وبررت مساندتها لاستبداد

James W. Prothro & Charles M. Grigg «Fundamental Principles of Democracy: Bases of
Agreement and Disagreement» *The Journal of Politics*, vol. 22, no 2 (May 1960) p. 276 accessed on
28/3/2020 at <https://doi.org/10.2307/3046086>

بعدم توافر ثقافة ديمقراطية في هذه الدول. وهذا دائم خلاف في شأن مسألة الإجماع على هذه القيم في العرب. فعرض الباحثين في تلك المرحلة عَرَف الإجماع بإيمان أغلبية المجتمع بقيم الحرية والمساواة كي تتمكن المؤسسات الديمقراطية من العمل. أما جيمس بروثرو وشارلز غريغ فاحتر كقيمة الوصول إلى إجماع الأعضاء الداعين في مجتمع ما على نقطة واحدة فقط وهي كيمية الوصول إلى السلطة³⁹ واقتصر الخلاف بين الباحثين على معنى الإجماع؛ فمن يدي يحب أن يُجمع⁴⁰ ثم على أي من المادتين يحب أن يكون الإجماع⁴¹؟

خلافًا لما يروح في الأدبيات عن العالم نشأت في شأن ثقافة الشعوب، ثم يمحض الكتان وحود إجماع ديمقراطي عند مجمل الشعب الأميركي، بل في لحظة من السكون افترض أنها «حامل العقيدة الديمقراطية»، فقصر ستساها على الطلاب النحوميين المهتمين بالسباسة بمعير واحد تمثل بأن المستطعة أراؤهم سجنوا أنفسهم في سجل الدحين فقد أجربا الإحصاءات بين طلاب الجامعات المورعين على جميع فئات سكان الولايات المتحدة والقادمين من الولايات المتحدة وفحص بمستويين المجرد أي قور المادئ الديمقراطية. ثم العيني أي هل كان المسيحيون يصغور فعلاً ما يؤمنون به على أمشة عينية⁴²

نُت من الاستطلاعات التي أحرته الدراسة أن المجتمع الذي يتنمي إليه الإنسان ودرجة التعيم هما متغيران مؤثران حد في النتائج بشأن المواقف من المادئ الديمقراطية، فقد كانت إحداث سكان منطقة عرب الأوسط أفضل من ناحية قنوتهم ماديئ الديمقراطية، من مجتمعات الجنوب، وكذلك إحداث ذوي درجات التعليمية الأفضل مؤيده أكثر لماديئ الديمقراطية من ذوي درجات التعيم الأدنى وكنت النتائج مشرة ما يدعم الافتراض أن عوامل قلبية

Ibid., pp 276-277

(39)

Ibid., p. 278.

(40)

Ibid., p. 281

(41)

وطبقية تؤثر في المواقف من المبادئ الديمقراطية عندما تمتحن على حالات عينية لكن ثبت أن المنعير المستغل الأكثر مثارة هو عنصر التعليم؛ فالأفراد ذوو التعليم العالي أكثر تقبلاً للمبادئ الديمقراطية من جميع جماعات الأخرى. ويمكن عدّهم حاملي العقيدة الديمقراطية لذلك تابت الدراسة فحص أسئلة عينية بين هؤلاء. واتضح من امتحان موقف هذه الفئة «حاملة العقيدة الديمقراطية» (وجميع أفرادها المستحيين بحسب مسجلون أي مهتمون بشأن العام) أن لا إجماع بين هذه ساحة على موقف ديمقراطية في الحالات العينية، بمعنى أن موقفهم الديمقراطي يفى نظرياً، أو يطق على الجماعة التي يتمون إليها، وهي في هذه الحالة مجتمع البص الأميركيين. لقد ساد إجماع في اعبة على المبادئ العامة، لكنها لم تجمع على حكم لأعلية وحقوق الأقليات عديم وصفت على شكل أسئلة عينية مثل اسحب رئيس بلدية من أصل أفريقي بالأعلية، أو إتاحة نعمل السياسي لشيوعيين وغيرها من الأسئلة .

أعاد النظم الديمقراطي في العرب إتاحة نفسه من دون إجماع، حتى بين سحب، على تطبيق «القيم الأساسية»، مع وجود إجماع بالحد الأدنى على مبادئ عامة وعلى لإجراءات التي تنظم تبادل السلطة والعلاقة بين المؤسسات وطلت هذه مرتبطة إلى حد بعيد بالهوية الوطنية. ولم تطلق على من هم خارجها وتوسع مفهوم الهوية الوطنية ليشمل النساء والأقليات وغيرها، وتوسعت لحقوق لسياسية وظهرت الحقوق الاجتماعية إلى جانب الحقوق المدنية لكن هذه مرساة موضوع صراع وبصالات مختلفة، وكذلك درجة تقبل حقوق لأقليات.

سنة هنا إلى أن من الخطأ الاستخفاف بالاتفاق على المبادئ؛ إذ إن توافر أعلية في الحقبة لمصلحة مبادئ ديمقراطية من دون توافر أعلية واضحة لمصلحة تطبيق المبادئ في الممارسة لا يعني أن الإيمان بالمبادئ ليس مهماً فهي هذه الحقبة، نشأ توترات وصراعات بين قطاعات ساحة، بين المبادئ التي تعتبر مشروعة ومن «اللائق» و«الصائب» التصريح بها من جهة، والممارسة من

جهة أخرى، وهما تنزّل الحاجة إلى وحدة ديمقراطية (سياسية وعلامية وأكاديمية وقضائية ورقابية) تتخالف في حالات عديدة مع قوى شعبية متصاعدة، وتتمسك تنفيذ مبادئ الديمقراطية المتفق عليها بطرئاً، أكان الدستور يصرح بعينها، أو حتى في غياب دستور، وتطالب بتطبيق وتوسيعها. ودينامية لتطور ذات الأفق المفتوح هذه من أهم معيزات النظام الديمقراطي.

إن سوق عدم توافر ثقافته مؤاتيه للديمقراطية في بلدان العالم الثالث تفسيراً لحداث الديمقراطية، والذي يقوم على «مسألة» مصحوباً أن هذا النظام قام في العرب على ثقافة ديمقراطية، يقف في الحقيقة النسب واستيحاء فهو يعد للثقافة الديمقراطية في العرب سابقة على وجود النظام. وربطها بعصر الحثيين بكل حداثة و«رصانة» بما يراى لشعوب شمالية وتاريخها السابق، بدءاً بمحافل فضائلهم ما قبل المسيحية، أو الفلسفة اليهودية والثقافة اليهودية المسيحية.

الحقيقة أن ما يسمى الثقافة الديمقراطية السائدة التي تساهم في التزام سيادة القانون وحقوق المواضع والتعددية السياسية، هي نتاج تطور تدريجي لنظام الديمقراطية وشوئها على مراحل استمرت أكثر من قرن في العرب أما بداياته المواضعة فلا تفسر، لا بطروف تاريخية عينية ومعارف العلاقة بين الأرستقراطية والملك في إكبترا القرن السابع عشر، ثم دخول برأسماليه في هذه السعة وهي بحرية فريده لم تكرر لا في فرنسا ولا في الولايات المتحدة. ومد تلك السعة، تفاعلت عوامل عديدة في توسع النظام الديمقراطي، منها عوامل فكرية وثقافية. ولا يمكن فصل شئ للديمقراطية لاحقاً في أي بلد، ولا سيما الولايات المتحدة، عن تأثيرات هذا النموذج ونقده في أوروبا، بما في ذلك إنتاج المفكرين الفرنسيين ولاء المؤسسين في الولايات المتحدة. ولم يشأ تقليد الفرنسي في عرلة عن ذلك، كنه طور ديماسيه الخاصة أيضاً في تفاعل مع مبادئ الثورة وعنفها وأخطائها من جهة، وانصراف بين قوى اجتماعية وبين تطويرها من جهة، وعوده النظام الملكي من جهة أخرى.

يُفرض عند التوهاب الألفدي عددًا من المتعصبين العرب الذين كانوا في

العقدس لأحيرين من القرن العشرين عن العوائق الثقافية للديمقراطية، من صميمها قصايا مثل التفايد والعداات العربية ولعشائرية والفلية وغيرها. ويدكر أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء يدعون الديمقراطية ويشركون في مدوت ومؤتمرات عن الديمقراطية، كذلك أنني عقدها مثلاً مركز دراسات الوحدة العربية، ومع ذلك كانوا مستعدين لتبوء مناصب وزارية في حكومات غير ديمقراطية أو تمثيلها في الخارج، مبررين ذلك بأن الديمقراطية مستحيلة أو غير ممكنة في الدول العربية¹¹ وحقيقة أن النقص في التحديث والثقافة السياسية الديمقراطية كان عائقاً حرجحاً من يُسمون في وسائل الإعلام خطراً «اليسرائيليين» العرب في الحاضر، أي في انتعاصي عن قمع الحريات وحقوق المواصين والتركيز على قصايا التحديث والسجعة في مقابل التحالف والجهل، وصروره أن يستعين سياسيون بالحرء (مثلهم) وغيرها. ولم يشترط حتى ليراليون حقاً، مثل أحمد لطفي السيد (1872-1963) وطه حسين (1889-1973) تطبيق حقوق المواطن وحماية الحريات حين تولى لورارة مع أن هؤلاء دفعوا عن الحريات وحقوق المواطن في كتاباتهم حتى في أثناء وجودهم في المنصب الوزاري ونسبالة عندهم موقف شخصي وإيمان بالحدائة. ويكد تكون قناعة داخلية، وربما هي تصور (داخلي فحسب) من لنظام الحاكم لا يجمع من تبوء المنصب في دول سطوية حين تعرض عنهم، بوصفه واحداً في خدمة المجتمع وتحديثه وساء مؤسسات وغير ذلك، وتتحدى حارحياً في المؤلف بحدائي ومحدرة التحف. أما في عصرنا فترتبط تسميه الليبرالية في الإعلام العربي بالموقف السلبي من الحركات الدينية والاكهء بالندوع عن الحريات لشخصية بوصفها من مميزات مص حياة عصري، مع موقف لا مثالي تجاه الحريات المدنية والسياسية، بل مؤيد لقمعها في بعض الحالات

لكي لا أبقى مع نقد الأفدي لمدني ليرالية بوصفها حارسة

Abdo Wahab El-Afandi, «Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab World», in Ibrahim Badarawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (New York: Routledge, 2011), pp. 20-23.

لديمقراطية، والتي أسعدها سحرًا «ولاية الليبرالية مثل ولاية الفقيه»⁴⁴. والحقيقة أن ثمة حاجة لحراسة حدود حكم الأعبيّة، ولا يصحّ أن تشبه بـ «ولاية الفقيه» أو غيرها، ولهمهم هو رفع الحقوق المدنية والحريات فوق إرادة الأغلبية معصرة وحدا لو يتمسك بها جمع المثقفين، فليس هذا موضع النقاش الحقيقي مع مصري أحداثا صد التحف المترفعين عن الصل سياسي، بما هو تحويل نظرية تحديث إلى أيديولوجيا تريريه معصهم يتطر تشار قيم الديمقراطية بين السكك مع تعلم، ومعصهم يتطر تطور برحوارية مستقلة عن الدولة وهذا أمر عر ورد في ظروف الدولة السلطوية العربية القائمة، لأن البرحوارية تتطور بموجب حصصه ومراسيم من الدولة وتنق مرسطة فيها بشبكة ربوية. إن البرحوارية التي تتطور في ظل الاستبداد ومراسيمه هي برحوارية فائدة للاستقلالية، ومصالحها ليست مع الديمقراطية بل مع النظام الاستبدادي، كما أثبت جميع التحولات في الشرق العربي الهرب حتى عام 2011، ولا شك في أن هذه البرحوارية نفسها قادرة على التكيف مع النظام الديمقراطي والتطور في طله، لكنها لن تقود عممة الانتقال إليه ومعصهم لأخر يرى أن وجود نحة ديمقراطية ليست من شروط الانتقال استطرادا من روستو، مسعدا الحاجة إلى أي موقف بصاي ديمقراطي لدى نحة ديمقراطية.

يتمحور الخلاف مع مصري تحديث حول تفسير عيب الديمقراطية بعياب شروطها السيوية وبحول بطريات لتحديث إلى أيديولوجيا تريرية انتطارية، بحيث يحري تهمش أهمية الفعل السياسي. ومن ناحية أخرى، يسوع بعض مصري التحديث (بوصفه تقدم صد التحف) الامتناع عن اتحاد موقف سحائي بأنه إذا صحت دراسات الانتقال فلا حاجة بديمهراطيين لصنع الانتقال إلى الديمقراطية. إن التحدي هو طرح مسأله الديمقراطية في مقابل الاستبداد في الظروف لراهة وفهم أهمية الفعل السياسي

تطورت الثقافة بديمقراطية مع تطور النظام، وثمة شك في ما إذا

أصبحت سائدة فعلاً عند جميع فئات الشعب في الدول الديمقراطية المتطورة حتى بعد أن بموصفت في المؤسسات والأعراف. وهذا الموضوع هو إنجازها الكبير.

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي حين تحوّل العرب، فترة وحيرة على الأقل، إلى دعوة إلى الديمقراطية في الدول الحليفة له وليس بمأهضة نه محسب، والتي توّحت بمرحلة المحافظين الحدد الدين اعتبروا الديمقراطية صمداً ضد الإرهاب وآل الاستبداد هو حاصه لإرهاب الرئيس⁴⁴، فقدت نظريات الثقافة السياسية بعض أهميتها. وبقدرة قادر، ما عادت الثقافة شرطاً أساسياً بديمقراطية ولا شك في أن بعض المحافظين يحدد بشراموا فعلاً بإمكانية تصدير الديمقراطية بعد عرّ الاستبداد بالتدخل العسكري وفرض دستور ديمقراطي.

في هذا العصر، بين دراسات كثيرة أن عدد المواصين الدين لا يولون العيش في لديمقراطية أهمية في ارباد وتتكرر لاستطلاعات التي بين ذلك فيما أكد ذلك الأميركي من ترد أعمارهم على 65 عاماً في أحد الاستطلاعات أهمية العيش في نظام ديمقراطي، أوى ذلك أقل من ثلث المواصين فقط ممن لا تتجاوز أعمارهم 35 عاماً أهمية ما وثمة أقية متزايدة العدد منفتحة على بدئل سطوية وهي الفترة 1995 2015 تصاعفت ثلاث مرات نسبة الفرنسيين والألمان والإيطاليين الذين يعصون العيش تحت حكم عسكري⁴⁵ نكر ما رأت الأغنية الساحفة تفصل النظام الديمقراطي، ولأهم من ذلك أن النظام بديمقراطي لراسح بمؤسسه

Jennifer L. Windsor «Promoting Democracy Can Combat Terrorism» *The Washington Quarterly* vol. 26, no. 3 (2003), p. 18

Yascha Mounk & Roberto Stefan Foa «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendancy» *Foreign Affairs* vol. 97, no. 4 (July-June 2018), pp. 29-34 accessed on 9/3/2020 at <https://doi.org/10.2394/Qw>

عبد الله حشاش عن نتائج European and World Value Survey كما جاء بمقابلة في مقابلة له
Roberto Stefan Foa & Yascha Mounk «The Signs of Authoritarianism» *Journal of Democracy* vol. 28, no. 1 (January 2017), pp. 5-15 accessed on 9/3/2020 at <https://doi.org/10.1017/XjocG>

ومدته التي تموصعت فيها قيم الديمقراطية، يعيد بناح نفسه على الرغم
من شروع الدخيل في ترجمة هذه المواقف غير الديمقراطية في الأحزاب
داتها عبر انتخاب قدة شعويين وممثلين يمينيين متطرفين في برلمانت دول
ديمقراطية

القسم الرابع

استنتاجات نظرية من تجارب عربية

الفصل الثالث عشر

الفصل والوصل بين الإصلاح والثورة والثورات الإصلاحية

في التمييز بين الإصلاح والثورة، وفي الثورة بوصفها قاذخاً لانشقاق النخبة الحاكمة، وفي قصور دراسات الانتقال عربيًا، وفي السَّبرلة الاقتصادية من دون لبرلة سياسية، وفي دور الثورات الإصلاحية والفرق بينها وبين الثورات التي تسلم الحكم، وفي سوء فهم الإصلاحات في أثناء استخدام مفهوم المجتمع المدني في حال قصره على المنظمات غير الحكومية، وفي الإجابة عن السؤال: لماذا لم تفقد الأنظمة سيطرتها على الإصلاحات؟ وفي الأخطاء الناجمة عن نسخ نموذج دراسات الانتقال، وفي أن إصلاحات القرن العشرين كانت تحميلية في إطار نظام سلطوي، وفي خلفية هذه الإصلاحات.

لم تطرأ تعبيرات عنى دراسات الانتقال الديمقراطي نتيجة لدراسة التحولات في لمنطقة العربية بعد عام 2011 وحذت مسألة دور الدين بعض باحثي الانتقال مثلما حدث غيرهم. لكن العديد من الباحثين حاولوا أن يشتوا أن لا نعارض بين الإسلام والديمقراطية عنى الرغم من التكرار في دراسات كثيرة، سبق أن ذكرنا بعضها، أن ثمة علاقة إحصائية واضحة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة وعيب الديمقراطية، وأن في الإمكان لتعايش بين الدين والديمقراطية عمومًا من خلال «التسامحين التوأمين» (Twin Tolerations) الذي يقوم عنى التمايز المؤسسي بين الدين والدولة والتسامح مع الدين في المجال

العداء بحيث لا يسيطر الدين على الدولة ولا تسيطر الدولة على الدين وهو الموقف الليبرالي المعروف، ولا سيما في بريطانيا والولايات المتحدة

يشترط ستان ولسر رسوخ الدولة ذات السيادة القادرة على سيطرة على أراضيها، وتوافر بيروقراطية فعلة وقدرة على تنفيذ مهماتها الحيوية، وسيادة حكم القانون الذي يقر الضمانات لحماية حقوق مواطنين ويضمن حرية الضمير، ووجود مجتمع سياسي مؤلف من الأحزاب والحوى السياسية، ومجتمع مدني يتمتع بحياة والدينامية والاستقلال وعدم تطبيق هذه المقولات النظرية على الواقع العربي بعد ثورات، أصناف بير وستين ثلاث نقاط جديدة. أولاً، أن العلمانية ليست ضرورية للانتقال الديمقراطي ثانياً، أن معظم الأنظمة العربية التي شهدت ثورات تحمل ملامح سطوية، وبعضها أكثر سطوية من غيرها وهذا يعني أن من الصعب إسقاط هذه الأنظمة من دون عنف. ثالثاً، أحداث تصنف حديد للأصمة بناء على تجربة الثورات العربية وهو النظام «السلطوي الديمقراطي» بهجين ومن الأمثلة عنه، وفق لكانتس، النظام المصري تحت قيادة محمد مرسي¹ وفي رأي الذي عثرت عنه في هذه الدراسة، قد يوجد نظام سلطوي هجين. وربما نظام ديمقراطي هجين، لكن لا وجود لنظام سلطوي ديمقراطي. فالنظام السلطوي هو نظام غير ديمقراطي

لا تتضمن هذه الأفكار في دراسات الانتفاة مساهمة خاصة في فهم القوى السياسية ومحركات تطورات في المنطقة العربية بعد عام 2011. وأعتقد أن مصطلح نظام السطوي مفيد، إلا أنه كان متداولاً بالمعنى نفسه تقريباً قبل

(1) J. J. Linz & A. Stepan «Democratization Theory and the Arab Spring» *Journal of Democracy* vol. 34 no. 2 (2013) p. 7 accessed on 9-3-2020 at <https://doi.org/10.3828/jod.34.2.7>

(2) عبد الوهاب الأفندي، «حديث السطرية بالانتماء نحو سجون ديمقراطية في حالات الثورات العربية وفي حركات الانتفاة الديمقراطية»، في أطوار التاريخ الانتفاة حال الثورات العربية (المدوحة بيروت مركز بحري للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 176، يُصرّف Linz & A. Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation, Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* Baltimore MD London: The Johns Hopkins University Press, 1996

(3) الأفندي، ص 177

دراسات الانتفاضة وليس من حكمة الاكتفاء بمصطلح النظام السلطاني في وصف الأنظمة العربية، ولا سيما نظام مبارك، أو أنظمة تساهم عدة مركبات في تشكيلها ومنها الحرب وأجهزة الأمن، وإن أصبحت أنظمة سلطوية العربية في العديد من الأحيان نميل إلى السلطانية لدرجة تركز القوى في شخص الرئيس (والصمام أسرته إلى مركبات السلطة)، أو الملك على نحو غير مسبوق منذ الاستقلال أما ربط العثماني بوصفها شرطاً للديمقراطية بتعريفها وتصنيفها فيس حديداً. وصرح فكرة العلمانية الرجوة المصنفة في الولايات المتحدة (حلاق لتلك المنطقة في فرنسا) ليس من مجرات دراسات الانتفاضة؛ إذ يدور نقاش طويل في العرب والشرق حول هذا الموضوع منذ مدة

لم يكر النظام المصري في عهد مرسي سلطويًا فعليًا، بل كان نظامًا ديمقراطيًا توافقت فيه مؤسسات متحدة وقدرٌ غير مسوق عربيًا من الحرية السياسية وحرية المدينة، لكنه كان نظامًا ديمقراطيًا ضعيفًا وانقيادًا (غير واضح)، لم يكذب يتمكن فيه الرئيس من الحكم بسبب مقدومة قوى نظام القديم في داخل بيروقراطية الدولة، وما سُمي في حينه الدولة العميقة، وأيضًا بسبب تحالف الإخوان المسلمين مع السنيين في البرلمان، وتحول القوى العلمانية إلى معارضة شرسة بما زعم عن «أخوة الدولة»، وشيء استقصاء، بل شرح عميق، تمكن الجيش ومعه قوى النظام القديم من استعلائه.

من الواضح أن دراسات الانتفاضة الديمقراطية لن تتحول إلى نظرية مكتملة تفسر جميع الحالات، إلا إذا أصبحت جميع دول العالم ديمقراطية، أي حين لا تبقى تحارب جديدة للاستتار منها عند بلوغ مثل هذه الحالة حبة تنتهي الإصابات وحتى بعد ذلك، قد يحظر في حال بحث أن يقول إن التعديلات لم تنته، إذ يمكن تصور حالات أخرى غير موجودة لكنها يمكن أن توجد مستقبلًا

ليس مفاجئ أن المادح القائمة لا تنجح في الشؤون بطورات لكبرى على الساحة العربية، لكن هذا لا يعني إنكار قيمتها في تحليل ما جرى وفي الهدنة، لا بد من أن يلتقي بحث «علم الانتفاضة» منحصصين في المنطقة نفسها، وعالمًا ما ينتقون منحصصين في قضايا المنطقة من الأكاديمات

العربية تحديدًا وعدم معرفة اللغة، ضمن أسباب عديدة أخرى، يساهم في عجز المنظرين من عدم السياسة المقارن عن التحاور مع باحثين من الإقليم في قيد الدراسة، إلا إذا كان الأخيرون يشرون دراستهم بلغة يعرفها الأولون. ومن الواضح أن المتخصصين في دراسات المناطق من الأكاديميا العربية ذاتها يعترضون غالبًا على هذا «التفصل» لعسواء لسياسة لمقدرة الذين يتأثرون من خارج المنطقة لطريق بمدحهم النظرية المستفاد من مناطق أخرى.

في جميع الحالات نتي تبحثها دراسات الانتقال الديمقراطي في بلدان ما سُمي الموجة الثالثة، وهي في نظري موجات إقليمية وليس موجة عالمية، فإن عملية الانعكاس بدأت في ظل النظام السابق. والأمثلة الأشد وضوحًا إسبانيا والبرازيل وتشيلي في ترنعل، حصل انقلاب عسكري أنهت احتجاجات شعبية واسعة ضد نظام وفي ليون والأرجنتين، ضعف نظام العسكري بعد حسارة النظام الأول حرب مريض وحسارة النظام الثاني حرب حرر الموكلاند، واضطر إلى التنازل عن السلطة ونهضا أهملت دراسات الانتفاض الثورية الشعبية، أو الانتفاضت بوصفها حافزًا على التحول في دحل النجدة الحكمة، وربما إحداث تشقاق فيها، قبل الإصلاحات.

وصف شمير التحول في داخل الأنظمة في أميركا اللاتينية سكتكت الآتيه «بدأت عملية ثرية ونعتت ديمقراطية حاوت لثبات القديمة صضط إيقع الإصلاح والتحول بحيث يحافظ على مؤسسات لدوة والحيش والشرطة وفقد الحكم السيطرة في عدة حالات في أميركا اللاتينية مثل البرازيل والأوروغوي وتشيلي، واضطروا إلى التفاوض مع معارضتهم المعتدلين وكان أحد مفاتيح ذلك م أسماء أودوبيل إحياء المجتمع المدني، بمعنى انطلاق حرك شعبي يطالب بتسريع الإصلاحات»⁴ واضطر المادرون إلى م لم يحفظوا به مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة والتزام

Philippe C. Schmitter (ed.), 'Safe for Transnationalists & Consolidationists to Travel to the Middle East and North Africa?', Stanford University, 1995, p. 4, accessed on 3, 2020 at <https://www.jstor.org/stable/2386871>.

تتجه. وهذا ما اضطرت إليه سحب الحكمة في أوروبا الشرقية وما تكن
متعدة له⁽⁵⁾

في السدائل العربية، بهأت بعض النظم السلطوية العربية عممية لثقله حوثية
وانتقضية لاقتصاداتها منذ السبعينات، وكانت سياسة «الافتاح» المصرية التي
قادها الرئيس المصري الأسبق أنور السادات من أهمها، ما أدى إلى اندلاع هبة
شعبية ضد إجراءات اللزوم الاقتصادية، فمعها النظم شدة، ووصفها السادات
بـ «انتفاضة الحراميه» أما في سورية، فقد اضطرت النظم إلى السير في طريق
التحرير الاقتصادي وإعطاء دور أكبر لقطاع الحاصل بسبب إلامه تقرباً، وعحر
المصرف التجاري السوري عن تمويل مستوردات وبحلول السبعينات، كانت
معظم نظم السلطوية العربية قد قامت بإجراءات لثقله واضحة وحموسة، ورافق
هذه السياسات محاولة تعديل نظام سياسي الحربي ليمنح أمام قدر محدود
ومسيطر عليه من التعددية المقيدة والمصوغة بسيطرة الحرب الحكم، وهو ما
حصل في مصر مع توسع في مجال ما سُقي مؤسسات أو جمعيات المجتمع
المدني من اجيليس الأول والثاني أي تحيري، والحيري شه الترموي لإزالة
الآثار السلبية لتحرير الاقتصادي من خلال اقتراض توسط انقطاع الجمعيات
بين أندوله والقطاع الحاصل، ووجود قضاء يملك قدرًا كبيرًا من الاستقلالية
أما في حانة سورية فتوسعت الثقل الاستقائية لاقتصادية في التسعينات بهدف
جذب لاستثمارات، مع ضغط شديد على القطاع لجمعياتي، وشدة قمعية في
تطبيق لاجهات المعارضة التي كانت تهاجم بعمل شكل سري ولم تشر عملية
الانفتاح الحربي والمحدود في توسيع التمثيل عضويه مجلس الشعب السوري،
ولم تؤد إلا إلى تمثيل لرجال الأعمال تحت اسم لمستقلين لكن ذلك كان
بحري مع فقر جمعياتي وقضاء يفتقد لاستقلال، وفوق ذلك قضاء فاسد، في ما
عدا حالات محدودة لبعض القضاء

في مصر، كان تداع الثقل وهو برنامج التصحيح الهيكلي كبيراً، بما
قد اسطام لسلطوي السوري سياسته الثقل اقتصدياً ليس بموجب اتفاقية

Ibid. p. 30.

(5)

مع صندوق النقد الدولي على الطريقة العصرية، بل باختيار ما يلائمه سلطويًا منها. وبكلام آخر، مصت سياسات الثَّرة هنا بعيدًا في الشق الأول من برنامج الإصلاح الهيكلي (لكن من دون اتفاقية)، بينما أحجمت عن السير في الشق الثاني وهو إعادة الهيكلة ومع وصول بشر الأسد إلى السلطة، شرع النظم في تعزيز الانتقال من التثبيت القسري إلى إعادة الهيكلة لكن إعادة الهيكلة لم تحدث بعد، بل بشكل غير مباشر عبر دفع قطاع الصناعة لتحويله العامة إلى الموت السريري. ولثروة الزراعة والعلاقات الزراعية والإبحارية بشكل واسع وكبير، ما أدى إلى كوارث في قطاع الزراعة نجمت عن سحب القطاع عدم لدعم مدخلاته، وتوافق ذلك مع إرجاء مسألة الإصلاح السياسي ورفعها من أي جدول للأعمال لمصلحة الثَّرة أو الإصلاح الاقتصادي. وفي الخلاصة - في ما عدا سورية - شأت نظم سلطوية تافسية مقيدة تهيم عليها بحرب المحاكم ويتحكم بها في كل من مصر و سمر وتونس والجزائر، بما تحكمت البيروقراطية الأمنية في مسحاب نظم السلطوي النافسي في كل من الأردن والبحرين والمغرب

خلافاً لمعظم الحالات التي درستها المشروعات البحثية في الانتقال الديمقراطي لم يجر التحصن من الاستبداد في البلدان العربية من خلال عملية إصلاح تدريجي تحللتها انتفاضات شعبية لتعميق الإصلاحات وتفاهات واتفاقات بين القوى المعتدلة من النظام والمعارضة، بل تفحرت انتفاضات شعبية عفوية مع تزايد عنفوان النظام السلطوي وبطشه، وتحولت إلى ثورات، أسميها ثورات إصلاحية فهي يطالب بتغيير النظام من خارجه حلف شعار إسقاطه، لكنها من حيث المراح الشعبي الذي يسود في أي حراك عفوي تصرفت في الاحتجاجات مثل ثورات، فرفضت أي إصلاح مقترح لاحتواء الحراك الثوري حينما بدأت الأنظمة في التراجع أمامها، وأصرّت على تغيير النظام عبر تعبير رجالاته، لكن من دون أن تطرح بديلاً منه متمثلاً بقيادة جديدة تحتل السلطة وهو ما يتكرر في لبنان والعراق والجزائر عند كثافة هذه السطور هذه الثورات الإصلاحية هي ابتكار عربي

اتحد تأييد الثورات العربية أو معارضتها في عام 2011 بين المثقفين شكل نقاش على مصطلح الثورة في حد ذاته باعتباره مصطلحاً معيبراً يحمل شحبات إيديولوجية من إسماعيل الوصي وبيساري فمعارصو الحراك الجماهيري شككوا في كونه ثورة، أما المؤيدون فأكدوا أن الحراك ثورة، وسموه كذلك وأثار هذا النقاش على نمك مصطلح الثورة الاستعراب للوهلة الأولى، ولأسما أن كثيرين اعتقدوا أن مصطلح الثورة مستق أن فقد بريقه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وبعد تدهور الأنظمة التي سبقت نفسها ثورة في العالم العربي والعدم الثالث إلى نظم سلطوية من أصناف مختلفة. واسي تشارك في تصور الناس من حظها السياسي «الثوري»، فضلاً عن اهتلاك مصادر شرعيتها وبصويتها وعدم تمكها من ترميمها وقد نمشت مصادر شرعيتها الإحصائية بتلبية حاجات الناس الأساسية بواسطة اقتصاد انصاع لعدم، وتوحيد البلاد، وحل المسألة البررعية، وبصية بقاء الاستعمار وتحرير فلسطين ثم وجدت أن ما أحفقت به بعد فترة قصيرة من تدفق الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بما يعنيه من ستحداث للوطن، أرعها على مواجهة الأزمة من حديد، مع تشديد القصة على السياسة والعمل الحربي النظامي أو غير النظامي

ما إن عادر رين العائدين من عبي تونس تحت وطأة الانتفاضة لشعبية حتى أصبح أن مصطلح الثورة ستعاد حديثه عربياً، وعادت إليه اشوعية بسبب المد الجماهيري ضد الاستبداد والفساد وبدوا أن مفهوم ثورة ثم يفقد حاديته حتى بين المثقفين الحائمين من التحرك الشعبي، بكنهم عوص أن يتحدوا موقفاً ضد الثورات عمومًا، خشية على الاستقرار مثلاً، أنكروا على الانتفاضات الشعبية المطالبة بتغيير النظام بسمة الثورة، وزعموا الاحتياط بمثل هذا لمصطلح لـ «الثورات الحقيقية» التي تستحقه

عُلل التشكيك في ثورات بتروسيات للثورة ونوصيفات لها مستفاعة من نجارب الثورة السلشمية والإيرانية، وما علق في لأدهب من أوهام وبهتات عن الثورة الفرنسية والمقصود هو تحركات شعبية واسعة ذات قيادة أيديولوجية

ملوره تهدف إلى استبدال الحكم بظلم حكم آخر ليس ساح انثوره فحسب، بل يحمل «أيديولوجيا ثوريه» أيضا تؤدي إلى ثورة اجتماعية شاملة بما في ذلك ثورة في القيم، وتمثله قادة ثورية حاضرة لاسلام اسطه، وتقوم بالسيطره عليها واستبدال نخها بنخب أخرى

لو افترضنا حسن نية المعترضين على تسمية الثورات، أي لو افترضنا أن الدافع لهذا موقف ليس معارضة ثورات العربية، أو الخوف منها، أو التمسك بالنظام، فإن هذا الحكم عليها يسع من حله بين الثورات الاجتماعية لاقتصادية السبسية الشاملة التي تقوم على نمط إنتاج حدد بحسب لتطير الماركسي، حيث تتوح الثورات صراع طبقي حين يسع التناقص بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج حد يصح بعده تعبير علاقات الإنتاج (أي علاقه للملكية السائدة) بحمية تاريخية، وأده هذا التعبير هي الثورة الطبقة وس يدخل في مناقشة الحتمية التاريخية هنا، والعلاقة غير المباشرة بين دور الانتقاد من نمط إنتاج إلى آخر من جهة، والثورة من جهة أخرى هذا النوع من الثورات، بوصفها ثورات اجتماعية تحدث تعبيرات حذرية وسريعة هي المجتمع والدولة والتي الطبقة، نرافقها أو نحمدها حثيثا نمردات طبقية من الأدنى، كن أمر نادرا في اساريح العاصمي الحديث⁶ فمعظم انثورات بعد الحرب العالمية الثانية عدا الثورة في الصين وربما إيران، كانت إما ثورات وطنية أدت إلى شوء دول، وبما

Tarda Skocpu: *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, 6) and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 33

في رأي الكنته أن الثورات الفرنسية والروسية والعصية التي تصح عنها مقوله ثور : «الاجتماعية بحسب تعريفها في هذا» تكذب لم يحدث تحولات جذرية وسريعة في سنة بدولة وسنة لصقته (افتها ونحمدها حرب تصاص) ان أساس طبقي من الأدنى، وما وقع ثم ان كهذه في تمكسب في عره 1919-1930، وبعد الحرب العاصمة الثانية في يوغوسلاف ونام وبنثر وكوبا ونومبا وأمالا وموريتو وعب بيبه وإنيو : جميع هذه الثورات شبه الثورة الفرنسية وروسية ونسبه، وقد وقع في دول عربية، وأصبحت ممكنة بدهي : «في عسكري لندوة ندمية، ودمت بعينه بلاحين في حرب عصابات بدور كبير فيها وكب هائل دور لثقيده ثوريه المنصبة القادمة من صفوف حزب معصية مهش بررب خلال لارمه سورية وعمل هؤلاء القادة على بناء مؤسسات دولة وترسيخ التحولات ثورية وتأكيد لاستقلال الوصي، يُعظر، Bag. p. 287. نكي هذه الثورات من نمط إنتاج إلى آخر

ثورات سياسية لتغيير نظام الحكم. ونكتفي بالقول إن المقصود بالثورة في هذا الكتاب هو أقرب إلى ما تفهمه أغلبية الناس وهو الانتفاضة الشعبية المستمرة فترة طويلة نسبياً (بمعنى أنها ليست حدثاً طارئاً أو فعلاً احتجاجياً واحداً)، والتي تطالب بتغيير نظام حكم بآخر، حتى لو لم يتغير نمط الإنتاج. وسبق أن عرّفناها في مكان آخر بوصفها تحركاً شعبياً واسعاً لتغيير نظام الحكم من خارج البنية الدستورية القائمة^(٢)

الحقيقة أنه لم يتمحصر عن أي من المداخل التي يستمد هؤلاء تصوراتهم عن الثورة منها تصمّم ديمقراطي وهذا واضح في حالات ثورة الروسية والصينية والإيرانية لكنه يصح أيضاً في حالة ثوره نيرسية التي قام بها الفلاحون وفقراء المدن (لا اسرحوريه)، وأعادت حقوق الإنسان ومواطني، وحشدت تصدعات فئات من الطبقة الوسطى والمثقفين في أوروبا كنها للحرية. ففيها طور العمل ثوري ديماسية استقطب بين الأكثر طرفاً من الثوريين والمحافظين المتكبين وكنت النتيجة «مرحلة الإرهاب» وثورة مصددة وعودة الحكم الملكي مرتين، والإمبراطوري مرتين، وثلاث جمهوريات وإصلاحات طويلة المدى، مع بروز شعبية ثورات العاشية الروسية ووضوح قوتها وتأثيرها حتى في حرب بحيش وحرالات لأمن في ثلاثينيات، إلى أن ترسخت في فرنسا بالإصلاح المستدام تلك الديمقراطية التي تسمى في أيام ديمقراطية ليرالية، والتي يشدها الساعون إلى الانتقال لديمقراطي في عصر أي به حتى في حالة الثورة الديمقراطية دانه، لم يكن ممكناً لوصوب في الديمقراطية من دون أن تتلو ثورة موحات من الإصلاحات الموحية وكنت هات حدلة ضرورة بين الثورة والإصلاح في الحائين وعكس كذلك صحيح، فثمة إصلاحات حديثة موحية شكنت «ثورة»، أي إنها أدت إلى تغيير النظم

إن محاولات الكرى التي حصص بعد الثورات الروسية والروسية والصينية في النظام الاجتماعي ونظم الحكم وحتى في القيم، ليست نتاج

(٢) حرمي مشاة، في الثورة والقابلية للثورة، ط 2 (المدحج بيراب المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 34

الثورة في حد ذاتها من نتائج نظام الحكم الذي تلاها، والذي أصبح أداة لتغيير المحولات الأخرى أما الثورة فهي تحرك شعبي واسع يهدف إلى إسقاط نظام الحكم. هذا هو المشترك الذي يصح بخصوص ما يسمى الثورات الاحتجاجية، وينطبق أيضًا على الثورات في العالم العربي ثمة فروق في درجة تنظيم وطيعة قيادته وأهدافها ووجود حرب فائده من غيبته، وثمة ثورات فشلت وأخرى نجحت لكن الذي يجعلها تسمى ثورات هو المشترك وليس الفوارق.

لم تكن هذه التحذير بين الإصلاح والثورة في الطريق إلى الديمقراطية واضحة بالنسبة إلى كثيرين عارضوا أو أيدوا ثورات، لكن الأمر الواضح هو حصول تقسيم مع الثورات العربية أو صدها، وذلك بموجب الأيديولوجيات والمصالح السياسية وعدم اليقين الذي تمثل بالخوف من طبيعة النظام الذي نغزاه الأعسية الاستبدادية. لم يكن هذا ذاتًا نقاشًا علميًا بشأن تعريف مصطلح الثورة، بل صراعًا سياسيًا.

من الضروري التمييز بين مصطلحات ثلاثة هي: الثورة والإصلاح والانقلاب العسكري. ولا يقل أهمية عن ذلك التمييز بين مناقشة موضوع الثورة، وموضوع حر هو الانتقال إلى الديمقراطية. فمن الخطأ التحسين بحفظ بينهما، وهو ما جرى عالجًا في الحالة لعربية حين اعتقد كثيرون من مؤيدي الثورات في عامي 2011 و2012 أن التخلص من نظام سلطوي يعني الانتقال إلى الديمقراطية ولم يمسحوا الموضوع الثاني (أي الانتقال الديمقراطي) الاهتمام اللازم حتى بدأت بوادر الانكسار في مصر بشروط تفخر ثورة، وحتى انتصارها، ليست هي ذاتها شروط الانتقال إلى الديمقراطية هناك أوضاع مختلفة يربط بينهما تأثير نمط الاستبداد ونمط التخلص منه، وطبيعة القوى الثورية، هي مسار الانتقال الديمقراطي، إذا بوشر به فعلاً، وكما أسفرت، لم يحسم عن معظم الثورات، منظمة أكدت أم عمومة، بقيادة دت برنامج سياسي أم من دونها، نظام ديمقراطي يتبصر هد على النموذج الذي عالج ما يستحضر لثورات أدت إلى الديمقراطية كما في حالة بعض دول أوروبا الشرقية في بداية

مسعيات القرن العاشر، والحقيقة أن ما حصل في تلك الحالات ليس ثورات (نعم النظر عن لونها) بل إصلاحات من أعلى نراها وعزرها حرك شعبي، أو انقلاب البيئة الإقليمية والدولية الدعمة للنظام تلاها حراك شعبي بعدما أصبح واضحاً أن مصير النظام محتوم، وقدرته على الرد محدودة، وسواء سُمي هذا الحراك ثورة أم لا، فقد تلا الحراك الشعبي سلسلة حوارات وإصلاحات أيضاً، ولم يُفصّل إلى ديمقراطية، لولا الحوارات والمساومات للاتفاق على إجراءات ومؤسسات وغيرها بين بحب المعارضة نفسها، وبين معارضة وأوساط من السلطة الحاكمة

سُمي بعض الحراك الشعبي ثورة، هذا إذا نجح الحراك في تغيير النظام، أي إن الثورة هي ثورة ساحقة محسب، أما الحراك الشعبي الذي يهدف إلى تغيير النظام ويقتل، فلا يُسمى ثورة. وفي رأيي، هذه المحدّدات للمصطلح تجعله غير مفيد في تمييز أوضاع الحراك الشعبي إن أي حراك شعبي واسع ومستمر، مطلقاً أكان أم عفويّاً، يصل إلى المصالحة المباشرة بغير النظام من خارج لسياسة دستورية للدولة هو ثورة، سواء أدى إلى ديمقراطية أم لا، وسواء نجح في إسقاط نظام الحكم أم لا إن ما يميّزه من انتفاضات عصبة شعبية وحركات الاحتجاج هو اتساعه واستمراره، والأهم مضامينه على نحو مثال، تغيير النظام فهو لا يتقدّم مطلب على محدد من النظام بحيث يتوقف بنسبته، أو بعد وعد بتحقيقه. وقد بدأ انثوره بصورة بخاصة عصبة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المناطق المحرومة، وعلى أسلوب تعامل أجهزة الأمن مثلما بدأت ثورة التوسعية، أو حركة احتجاج واسعة ضد التعذيب وعنف أجهزة الأمن في يوم الشرطة كما بدأت ثورة 25 يناير في مصر وما يعبر الحراك من الانقلاب العسكري من جهة، ومن الإصلاح من جهة أخرى، هو أنه حراك شعبي واسع من خارج النظام والانقلاب العسكري تحركٌ لجهاز رسمي تابع للدولة، إنه حصري وليس شعباً، ومن داخل النظام لا من خارجه. وقد يسمي الانقلاب العسكري نفسه ثورة بعد ذلك، وقد يحدث تحولاً ثورياً فعلاً، والأمثلة على ذلك عديدة

إن بعض الإصلاحات يهدف إليه استئحاء حراك شعبي، لكن الإصلاح في حد ذاته ليس حراكاً شعبياً، بما عمية تعبير تدرجية بمبادرة النظام ومن دحلته، لأنه صار من غير الممكن الاستمرار بالوسائل القديمة لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو بسبب تعيّر أحياناً بحكم، أو لاحتواء عصص شعبي. وربما يؤدي إلى فقدان النظام رمام لمبادره سيحة لترايد لحرك الشعبي الذي قد يتحول إلى كرة شح متدحرجة بعد تحقيق هذا الإبحار، أو سيحة انقسامات في لئحة الحاكمة على الإصلاحات وثمة حالات يحفظ فيها النظام على دته بإصلاحات تحتوي المعارضة، كما في حاة نظام اممكي في لمغرب مثلاً بعد عام 2011، أو يراجع النظام عنها بمادرة قوى متشددة داخله حشية من العوف، أو بروال الظروف التي حملت صانع القرار على إحرنه.

من يراجع أن تؤدي الإصلاحات المباشرة والحارية بشكل مظم إلى تعبير فعلي في النظام القائم وفي حالات عديدة (مثل إسبانيا والبرازيل وأوروغوي وغيرها)، اتحد نظور لديمقراطيات هذا الممحي لذي تحننه حراك شعبي مصلي، لكن الانتقال الديمقراطي دته لم يبدأ قبل تصادم بحب من المعارضة والنظام على قواعد نظام الديمقراطي الإحرائية على الأقل.

بعض اصبر عن أحكام القيمة بشأن لحراك الشعبي الذي بدأ في تونس في بهية عام 2010، وانتشر طوئ عامي 2011 و2012 في لعسم ائعربي، وما زال يتفجر على شكل موحات، وبعض النظر عن لموقف منه، سلباً أكان أم إيجاباً، وقد سجع في تعبير نظام الحكم أم لا، فقد كانت هذه لحركات ثورات

صعدت ثورة مصر على طريق الانتقال لديمقراطي، لكن ذلك الصعود فشل وتم الانقلاب عليه وبحجت حاة واحدة (تونس)، حيث الديمقراطية في طور الترسيع وبحجت ثورتان بإسقاط الحاكم لكهما تحوتا إلى حرب أهليتين (ليبيا واليمن) وفي سورية، لم تسجح الثورة حتى في إطاحة الحاكم، وتحولت إلى حرب أهلية.

يكاد لا يسود خلاف في لاديات عربية على كون الانتفاضات الشعبية هذه ثورات أم لا واعتبر فوكوياما لتحول في العدم العربي شيئاً بالثورات

المملوكة في أوكرانيا ورومانيا، لأنها اعتمدت على الحراك الشعبي وليس بقود ذلك إلى ديمقراطية بالأسلوب الغربي قريباً، لكن هكذا حصلت الديمقراطية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وليس لم يهتموا الأوضاع أكثر، فعصوا وحرخوا إلى شوارع وشارعوا بحياتهم وأسقطوا أنظمة، ولم يحصل ذلك في كثير من دول لموجة لثالثة»⁸، حيث بدأت الديمقراطية بإصلاح من أعلى، ولا يتفق معه ديموند؛ ففي إسرائيل كان هناك دور كبير للحراك الشعبي، وأيضاً في الفلبين حيث نشبت في عام 1986 انتفاضة شعبية كبيرة، وهي في الحقيقة ثورة وكان هناك حراك شعبي في كوريا الجنوبية، وحرك شعبي أيضاً في كثير من دول أميركا اللاتينية⁹. لكن فوكاياما محق في أن الإصلاح في معظم الدول بدأ من أعلى

لا توجد قاعدة لمسحي التطور بعد سقوط نظام ثورة، بل تسيطر لحالات محتتمة يشاء فراع عند تغيير النظام من أدنى القوة، أي بالثورة شعبية، وقد يؤدي ذلك إلى عودة عصر من النظام القديم إذا ما يحصل حور ووافق، أو إذا سادت القوى في النصير مثلاً، جرى من الفرع سرعة بقيادة شعبيين حصوا على شرعية ديمقراطية لكن، لا يحسم فراع في حالات الانقلاب من أعلى، وهي اليونان ملئ الفرع سدائر حربية فائمة، وفي إيران تم ملء الفرع بقيادة دينيين بسب طبيعة الثورة التي أفررت قيادة منظمة من رجال الدين كما حصلت صراعات بين القوى المعارضة في حالات كهذه، أيضاً، ففي إيران حسر المعدنور الصراع لمصلحة المتطرفين، وهو ما يحصل عده في ديمية الثورات الداخلية وفي البرتغال، وقع صراع بين الكس العسكرية، بدأ في البداية كأنه يحسم لمصلحة الماركسيين، لكن في نهاية حيد العسكر داته من الحكم، وحرى الاستفراار على نظام ديمقراطي أي إن ما بدأ بصيغة انقلاب عسكري تحول إلى ديمقراطية أما في حالة العالم العربي فلم يملأ الثوار الفراغ الذي شأ مع استقالة الرئيس مبارك وبن عبي، بل ملأته في البداية قوى ومؤسسات

Larry Diamond et al. «Reconsidering the Transition Paradigm» *Journal of Democracy* (8) vol. 25 no. 1 January 2014, p. 92 accessed on 03/2026 at <https://bit.ly/2ULiQeN>

Ibid pp. 92-93

(9)

وشخصيات من النظام السابق وفي مصر نسلّم المحبس العسكري صلاحيات الرئيس حتى إجراء الانتخابات، وفي تونس تولى رئاسة رئيس لمرمى اقامت فؤاد المزعج، ثم جرى توافق بين نخب النظام القديم الثقبة والمعارضة على عقد انتخابات ولبدء في نعت ديمقراطي وفي ليبيا حصل فراع كمر، فتم يتق أحد من نخب النظام، وحررت انتخابات، لكن الانتقال تعثر سبب عدم اللجاح في ناء مؤسسات الدولة وسيطرة الفصائل المسلحة على المشهد والفارق بين الانتها في ليبيا من جهة، وتونس ومصر من جهة أخرى. يتعلق طبيعة نظام السابق وصيغة الثورة

في الجزائر، التي تدور حوادث ثورتها إصلاحها في أثناء كتبة هذه السطور، بعد أن سحب عبد العزيز بوتفليقة ترشيحه لرئاسة بصعظ من انتفاضة شعبية، ملأ الجيش الفراغ، وقصص بصعظ الشارع على عدد من رموز النظام السابق المنهمين بالفساد. لكن الشارع حيد أحزاب معارضة ورفض الحور مع أي قطع من النظام السابق، وسوف تحكم الحوادث على هذا الموقف. هل ما زال للجيش مظامع سياسة أم لا؟ هل تحرك العموية شارع؟ ولجش أصر على إجراء الانتخابات لردسية يسما لم يعرر الحراك قيادة ودرة على التفاوض والتوصل إلى توافق على مرحلة انتقالية، ورفض حوار أحزاب المعارضة مع تار ب في النظام، ولدت يتوصل الحرك ويحقق مطالب حرثة من دور آفق واضح، مع أن دولة الجزائر مؤهلة، في رأي، للانتقال إلى الديمقراطية.

هل من استثناء عربي سوف يجمع الحرائر وغيرها من الانتقال إلى الديمقراطية؟ سبق أن بينا من خلال عرض مقاربات التحديث ودراسات الانتقال أن الديمقراطية ليست ضروره تاريخية ومسارًا حتمًا يلي التحديث والمدير والتصنيع. وليس ثمة قاعدة توجد لكيفية الانتقال إلى الديمقراطية. ولذلك لا يوجد استثناء عربي لأنه لا توجد قاعدة أصلاً، بل مجموعة شروط ضرورية. لكنها غير كافية لكن، من حق الديمقراطية العربي أن ينسأل عن ديمومة الأنظمة لستوية العربية، ومعوقات الطريق إلى الديمقراطية، وهل كان ثمة معوقات مشتركة عربيًا ولا سبيل من البحث في الظروف العسية

ومن النصف، في الوقت ذاته، يحايل تجارب بلدان أخرى، وأدوات دراسات الانتقال المفاهيمية في تحليل تلك التجارب

السؤال الذي طرحته في كتاب في المسألة العربية هو لماذا عندما حدثت إصلاحات من أعلى في العجم العربي لم يفقد الحكم ردم حاضرة، ولم يشق النظام إلى معتدلين ومتطرفين بشأن الإصلاحات؟ وحين اشق (كما في حالة الجزائر في بداية العقد الأخير من القرن الماضي) تعمقت الإصلاحات الديمقراطية، لكن لم يحدث اتفاق بين «معتدلين» من السلطة والمعارضة، ولم تضطر الحزب الحكمة إلى التفاوض مع معارضة معتدلة تطالب بتوسيع الإصلاحات، فهذه لم تتصح معالمها وحسم المشددون في خصم السلطة لمصلحتهم ضد الإصلاحات أما في مصر وتونس والبحرين والأردن والسعودية والمغرب التي شهدت إصلاحات من أعلى في الفترة نفسها تقريباً، فلم يحصل أي من هذا الأمر، وحل التطور التدريجي الإصلاحات إلى استراتيجية لإدامة النظام.

كتاب حواشي في حيه، بعد نصي وحوود مستأى إسلامي، هو وحوود معوقات عربية مشتركة أسميتها «المسألة العربية». تتلخص في أن عائق بناء الأمة هي دته عوائق الديمقراطية، وتتمثل ذلك بغياب استراتيجية بناء شرعية للدولة على أمة مواطنة من دون تهميش الهوية العربية للأعلية في كل دولة، ما يؤدي إلى عدم استقرار شرعية الدولة والتعويض عنها بالعرف و/أو الأيديولوجيا و، أو لربنية و أو الولاءات تحت وصية مثل لطائفية وانعشائية وهي صل هذه مسألة عربية تتفاعل عوامل إعاقة مثل دور الجيش ولأجهزة الأمنية والاقتصاد الرعي وغير ذلك وسفقت دور القومية العربية ويتحول إلى أيديولوجيا تبريره للأنظمة، أو حصر تدخل للأنظمة العربية بوجعية وتأثيرها عبر الاقتصاد الرعي بالمعوقات والإعلام، وما أسميته ثقافة رعية لها تحول انعكاس الإقليمي إلى عامل معوق آخر فقد ينتشر المد الشعبي إقليمي، لكن لا تحصل موحات إقليمية للديمقراطية خلافاً لأقاليم أخرى.

وتلخص مصادر إعاقة الإجماع على شرعية الدولة العربية في ما يأتي

1 عدم حل إشكالية لعلاقة بين القومية والدولة الأمة

2 فشل الدولة في عملية دمج الشعب على أساس المواطنة، أو عدم وضعها هدفًا أصلاً في غياب لإرادة سياسية للقيام بالمهمة في حالات عديدة

3 انقسامات الاستعمارية وعشوائية حدود الدول في مشرق عربي، وفي البلدان المعاصرة أيضًا، وإن بدرجة أقل

4 وجود حركات سياسية ذات قواعد اجتماعية وتمثيل ثقافي واسع تفتي ولاءات فوق وطنية

5 زوال الأنظمة الحاكمة على ولاءات تحت وطنية بنظام الحاكم، وإحياء هذه الانتماءات وتسييسها من طرف بعض معارضات أيضًا

6 خلط لظلم بين الولاء له والولاء للدولة، وبين المعارضة والحبة الوطنية، وتعامل قناب واسعة من الشعب مع السلطة القيدية باعتبارها الدولة، من تسميتها بالدولة في حالات كثيرة

7. دور الاقتصادات الريفية. قليمًا

ترسخت الدولة العربية بحدودها الراهنة على الرغم من عدم حل إشكالية الأمة والقومية، وإن بقيت قضايا معلقة بوحده التراب الوطني مثل (كرد في العراق، وحبوب البحر، ولصحراء في المغرب) تعديها عدة حالات إقليمية لكن ما يهمنا في هذا نكتب من عوامل رسوخ الدولة والاتفاق على شرعية هو أن الحركة الشعبية التي خرجت مظنة الإصلاح أو الديمقراطية كان لها فعل دماحي عبر مسوق على مستوى هوية وطنية، وذلك ما ليس 1 طرح المظن في إطار مرجعية مواصية، بمعنى أن مطلب الحقوق هو للشعب ومؤلف من مواطنين في هذه الدولة، وليس من إطار آخر لتحقيقها 2 لمصل عملياً بين النظام والدولة الوطني، وهذا يقص للمظنة المقصودة بينهم في خطط الأنظمة الحاكمة. وحلًا للانتصارات شعبية السلمية، كان لعمل المسلح أثر مصاد تمثل في إحياء الشروح الإثنية والطائفية.

لأنه مكر القوى بظنية والجهوية من محاطة عصر الحوف والاسرار في مواجهة الخطر الاتي من «الآخر».

مع نهاية الحرب الباردة وبهيار الاتحاد السوفيتي، ومع بروز أهمية مسأله تحول ديمقراطي في العالم، وما سمي بـ «لموجة الثالثة»، صدر عام 1995 كتاب يصم نحواً لمجموعة من الباحثين بعنوان ديمقراطية من دون ديمقراطيين¹ لمعالجة مسألة غياب الديمقراطية في العالم العربي، الإسلامي ومناقشة الفرصيات الثقافية المعاصرة التي عانت ما يسبها إلى العالم العربي والإسلامي مستشرقون أو محافظون ومتشددون ومهاضون للديمقراطية.

رأى عدد سلامه بحق أن الانقسام في العالم العربي لم يكن بين قوى ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، بل هي مواجهة بين قوى غير ديمقراطية ورئيس القوى العلمانية المدفوعة للإسلاميين أكثر ديمقراطية منهم؛ فما يشهده العالم العربي بين مواجهة بين «الإسلاميين وديمقراطيين»، بل هو صدام وتوطؤ بين صور متنوعة من تنظيمات الشعوب وهذا هو موقف عرب العظمة أيضاً². لكن سلامة رأى أن من الممكن إقامة نظام ديمقراطي من دون وجود ديمقراطيين وفي بنات معادية للديمقراطية، من مطلق الضرورة لا لإرادته، لأن تطور الشروط الاجتماعية - السياسية والاقتصادية في العالم العربي يحبر الأنظمة على اتحاد المسلك الديمقراطي سبيلاً وحيداً للاستجابة لتلك الظروف الموضوعية كما رأى سلامة أن تتصار صعود العربي للديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مثل فرصة لانتشار الديمقراطية المشيكية في العالم باحلاف حصارته وثقافته، وإن كان ذلك يعني سبها لمؤسسات والممارسات المباشرة للأنظمة الديمقراطية على الأقل وساء عنه، فإن هذا التوسع كبير لما أصبح «ملكية مشتركة للإنسانية» وليس معرب وحده، يند شكوك لبرعه الثقافية في

(10) جون ووبروري (واخرون)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الامتياز في العالم العربي/ الإسلامي، بحوث الدوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «نوبلسوني إيني بريكو مانتي»، عداد عمان سلامة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات بوحه العربية، 2000).

(11) عمان سلامة، أين هم الديمقراطيون؟، في ووبروري (واخرون)، ص 27.

قدرة السمودح الديمقراطي العربي على التوسع في العالم متجاوزاً التمايزات الحضارية والثقافة⁽¹²⁾.

من الوصع أن محرري الكتب وبعض السحثين تأثروا بمشروع دراسات الانتقال، ولا سيما شيفورسكي وفله روستو بلدين قدما الاتفاق بين سحب سياسية على إحراءات ديمقراطية لحل صراعات مستدامة على غيره من العوامل وليس بالضرورة أن تكون هذه السحب ديمقراطية

هدام لم يحصل في مصر وتونس، فضلاً عن دول التي لم تحقق الفقرة إلى الديمقراطية ويتبين أيضاً في الحرائر، في أثناء صوغ هذه الكتب، أن الاتفاق على هدف تحقيق الديمقراطية بين قسم من السحب المعارضة وقسم من سحب سلطة، وبين أعلىة قوى المعارضة في حالات الانتقال الثوري هو شرط للانتقال. فما عاد أحد يفصل بين الإحراءات الديمقراطية وهدف إقامة بصم ديمقراطي، وما عاد ممكناً موق سحب إلى الديمقراطية من دون أن تعي ذلك كما أن التوافق في حد ذاته يتصلّب حدّ أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى السحب السياسية الصائغة في عمية الانتقال، بما يتحصه بين لاتفاق على إحراءات ديمقراطية فحسب، بل رفع الالتزام بها فوق الالتزامات الأخرى أيضاً.

إن وقوع لقيادات السياسية معارضة في فتح المرددات لإرصاء حشود ما رالت تخرج إلى الشارع تطرح مطعها من جهة، وعدم قابليتها للمساومة فيما بينها وتقدم السرلات، ولهاثها حثف الأكثر تشدّد، من أهم عوامل فشل قادة المعارضة لسياسية في متعلال الشرعية الثورية للانتقال بالنظام إلى الديمقراطية

أكد اسحث إبراهيم الدوي وسهير المقدسي بعد تحييد المعيرات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية وكذلك الدين، دور النمط والصراعات الإقليمية في التأثير، على نحو مباشر أو غير مباشر، في إعادة تطور التحول

(12) المرجع نفسه، ص 9-10

الديمقراطي ولا يؤدي الإسلام في رأيهم دوزاً مهلكاً¹ وبحسب رأيهم، يمكن فتح حدود صعود الأصوات في المنطقة إلى ثلاثة عوامل مداحية. 1 متسع الطبقات العربية الحاكمة عن القيم بوصلاحت ديمقراطية خوف من فقدان سيطرة والامتيازات 2 استمرار الدعم العربي لإسرائيل في رفضها الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة 3 الدعم العربي للأنظمة السلطوية لاعتقاد العرب أنها تحمي تدفق النفط للعرب ومصالح إفريقية أخرى⁴ ومن تنحيص بعض مقالات والأبحاث المختلفة في الكتاب الذي حرراه، يظهر وجود عوائق عتية معقدة تدور بعينها، ووجود عوائق عدة للمنطقة أهمها أولاً، النفط والصراعات الإفريقية والتدخل الخارجي في دعم الأنظمة السلطوية. ثانياً، الأسباب التاريخية والسياسية والاجتماعية⁵ وأشارت عدة فصول في الكتاب إلى لتعاون بين الأنظمة العربية والولايات المتحدة من أجل تأمين دعم سياسي وعسكري للأنظمة لقاء التمدد الحيوي سياسي والاقتصادي الأميركي في المنطقة⁶ ويحد في هذا الكتاب تدوّل شأن العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين، سبب التعبير في مواقف القوى الإسلامية وقبولها الانتخات الديمقراطية وتحالفاتها مع القوى العلمانية في المعارضة، إضافة إلى أن فشل الدول السلطوية في المواجهه مع إسرائيل سيضعف في المستقبل الأنظمة السلطوية العربية⁽⁷⁾.

لا شك في أن بعض سائح التي بوصلا إليها شأن لاقتصاد الربيعي صحيحه مع أنها ست حديه ولا يؤثر الاقتصاد الربيعي مباشرة في عملية الانتقال ذاتها بل يساهم في تعزيز ماعة القوى المصددة لتعير قبل الانتقال،

Ibrahim Elhadawi & Samir Makdisi «Introduction» in Ibrahim Elhadawi & Samir Makdisi (eds.) *Democracy in the Arab World: Examining the Deficit* New York: Routledge, 2011, pp. 2-3

Ibid. p. 4 (4)

Ibrahim Elhadawi & Samir Makdisi «The Democracy Deficit in the Arab World: An Interpretive Synthesis» in Elhadawi & Makdisi (eds.), p. 3-4 (5)

Ibid., p. 316 (16)

Ibid. p. 322 (17)

لكن الجدار العريّة الأخيرة بعد ثورات أنس أنه يساهم مباشرة في دعم قوى الثورة المضادة عبر تدخل دول ريعه في عمله السياسي بعد الثورة

لكن، ليس صحيحاً عدم حصول إصلاحات في المرحلة التي سبقت فيها، بل حصلت بالطبع، بيد أنها لم تؤدّ إلى اشتداد صدام إلا في الحرث كما أن الاستقطاب من قوى سياسية العمالية والقوى السياسية الدينية استمر ولم يتوقف، والتدخل بشأنه لم يكن في مكانه وهمش الاستقطاب من قوى علمانية وإسلامية لا تقسم على قضايا ديمقراطية، بمعنى أن الالتزام بالحب العلمانية والإسلامية الأول لم يكن ليطام الحكم الديمقراطي في مقابل معارضة، مع أن هذا الالتزام مهم للغاية في مرحله الانتعاش كان الاستقطاب على حساب الالتزام المشترك بدعوى التحول الديمقراطي من أهم أسباب فشل التحول الديمقراطي في مصر، ونحن شكل شرح اجتماعي ثقافي واستعلاء لحيش الضام إلى العوده إلى الحكم في فرض العرلة على الرئيس لمنتخب تمهيداً للانقلاب عليه

بالنسبة إلى قضية فلسطين، كان التركيز الحصري عليها شاهد دور لمصلحه لأظمة ضد التحول الديمقراطي، واستخدمته قوى ترغم أنها علمانية لدوقوف إلى جانب الأنظمة بحجة «القضية» ولا أعتقد أن الكاتين قصدا ذلك حين أشار بحي إلى قضية فلسطين بوصفها أحد أسباب تنامي لقوى لأصوية وأعتقد أن قضية فلسطين كانت عملاً محمراً في تطلّع الشبان العرب إلى العدالة والحرية في حملات التضامن التي كانت تتاح في بعض الحالات مع الانتفاضات الفلسطينية، لكنها تتحول إلى عنصر سالب في استعلاء لأظمة العربية عند اتهام أي معارضة، بعض النظر عن موقفها من قضية فلسطين، بصعاف «أصعب العربي» و«تتميش القضية الفلسطينية»، كما أن الحرص على «أمن إسرائيل» كان من أسباب تحفظ لدول عربية انديمقراطية وحشيتها من التعبير (عدم لاستقرار) في الدول العربية المحادية لفلسطين

شرح شمير سؤال الاستثناء العربي أيضاً وأجاب عنه بالعوامل الآتية الطبعة الرابعة لدولة، ومع إقامة مؤسسات وحركات، واحتواء ما يتشكل منها

كما لم يحصل اسعاج للمجتمع المدني على شكل حراك مدني، لكن، حصل ذلك في الجرت بفياده الاسلاميين وفي رأيه لا علاقة لصعب المجتمع المدني بالعمل الإسلامي، بل طبعة جهل الدولة وقدرته على التحكم في مصادر الثروة وتوزيع تدخل " ولأهم من ذلك أن الرئيس في الدولة استطاع لا يسقط بالإصلاح من أعلى، بل بالثوة من أسفل، كما أن طبيعة الدولة السلطانية لا تسمح بالشفق لجهة انحاكمة إلى معتدلس ومطرفس، فهذه النحة هي في الحقيقة أسع رئيس ووصل مايكل براتون ويكولاس دادي قال إلى نيحة مشابهة هي ما ينعتق بالأنظمة الدكتاتورية الأفريقية لي لا يشق لأن جمع عناصرها قد توافقات مع الدكتاتور في الأمور التي قد يحكمون عليها، من تأمين مصالحهم ونفساد وعير، ويواجهون احمال حسرة كل شيء مع تعير الصدم، وليس لديهم حارات إلا البقاء معه في السمة نفسها¹⁸.

كذلك لأحدث النحنة في بهية الثمسيات وبداية النسيات من العون الماصي متفائلة بسياً بشأن انديمقراطية عربي، لكنها ما لشت أن انتهت إلى دراسة أسس ماعة السلطوية في لندان العربية وحصانها في وجه التعبير إلى درجة أنه صدر عدد حص من مجلة (Comparative Politics) في عام 2004 لهذا العرص (ناقشا في هذا الفصل العديد من المقالات المشورة في ذلك العدد) ثم عادت وبحولت الأحدة النحنة بعد عام 2011 وأصحت تتحدث أكثر عن احتمالات الديمقراطية، وعادت مرة أخرى بعد انتكاسة الثورات العربية إلى أحدة متشائمة من جديد¹⁹. هذا لا يعني في نظري أن ذلك كله غير مفيد وإنما ساهم زوايا النظر المختلفة في فهم نظم السياسة العربية، وإن كان أي منها لا يكفي وحده.

Schmitter, pp. 32-33

(18)

Michael Stellan & Nicolas van de Walle *Democratic Experiment in Arab Regime* (19) *Transitions in Comparative Perspective* of Cambridge University Press, 997, p. 86

Rex Brynen et al. *New Horizons in Arab Politics* in Rex Brynen et al. eds. *Revolutions in the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012), pp. 1-13

استُخدم المودح الحرائري في مقبرة درمات الانتقال لمحاولة لعربية بعد ثورت عام 2011 تبيّن عدم تعايش جهاز الدولة الذي يحتكر أدوات قمع مع عناصر الديمقراطية في النظام المحتلّ الذي شأ بعد إصلاحات الرئيس بن حديد ونحوه. هد الحجار عملياً إلى الانقلاب العسكري على الإصلاحات ولدت توقع ستيان ونسر أب تنقل «الأنظمة الهجينة» التي شأت بعد الربيع العربي إما إلى ديمقراطيات مثلاً حصل تدريجاً في البرازيل بين عامي 1974 و1989، وإما إلى نظم سطوي بالانقلاب العسكري مثلاً²¹ وميّر أكتانان بين حاسي مصر وتونس بتمكين النظم السابق فيهما ما يسميه المجتمع المدني من العمل، مع ملاحظه أن ثمة حاجة، من أجل بناء الديمقراطية، إلى المجتمع السياسي، Political Society، وهو المؤلف من اندلس نسياسيين المصميين في لأحزاب أو غيرها²²، والحقيقة أن هامش حرية عمل ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني كان في مصر قبل الثورة أوسع منه في تونس في ظل بن علي وبهذا سم يُصنّف لتحليل الهدف، مع إضافة أنه في سبدين كان هامش العمل السياسي والجمعياتي أوسع من هامش في كل من سورية وبيضاء وأصيق مما كان عليه في اليمن

بن إشكالية استيراد الأفكار الجهره من العلوم الاجتماعية في العرب تتجلى في طريقه التعامل مع مصطلح المجتمع المدني الذي جلب إلى بلداناً جديراً وممط في مصطلح المظلمات غير الحكومة، كأنه موجود تسمية من دون تصور دلالاته عبر تاريخ حتى أصبح مفهوم مصيداً في التحليل، وكل من يطلع على الفكر السياسي العربي يدرك أن مفهوم المجتمع المدني صيغ في البداية في مقارن المجتمع في حاشه الطبعيه، أي المجتمع، منادر على نظيه نفسه في كبد سياسي، بمعنى أنه شأ متطابق مع المجتمع المصنم في دولة، ثم بدأ تمايز التاريخي بين دولة والمجتمع الرجوازي في اقتصاد اسوق أي إن المجتمع المدني أصبح قدراً

Lin & Stepan, «Democratization Theory and the Arab Spring» p 21

(21)

Ibid. p 23

(22)

على إنجاح نفسه في داخل الدولة وخارج ميطرة سلطة الحاكمة، ولاحقاً أصبح المجتمع المدني هو مجتمع تقدر على أن يعترف عن نفسه في الرموز، أي سلطة التشريعية (أي إن المجتمع المدني له يكن يوماً من الأيام مفصولاً عما يسموه في عصرنا «المجتمع السياسي»). وأخيراً، وصل إلى المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المتطورة المعاصرة التي بدأ الناشئون فيها يولون الحركات الاجتماعية والجمعيات غير الحكومية وغيرها من الاتحادات الطوعية اهتماماً خاصاً، بتسييرها من 1 الدولة لحكومة وعلاقات لقوة 2 اقتصاد لسوق القوائم وعلاقات الربح والمصلح. 3 الأحزاب السياسية و صراع على السلطة السياسية لكن هذا الفصل عن الأحزاب حصل بعد أن اكتمل استظم الديمقراطية وأعاد إنجاح نفسه، وبعد أن أثبت مسألة بحويه السياسيين المهنيين، وطرحنا بالحج مسألة المشاركة والديمقراطية من القاعدة وضد مفهوم المجتمع المدني بصيغته الأخيرة من مرحلة ما بعد الديمقراطية الليبرالية إلى بلدان ما رأيت في فترة ما قبل الديمقراطية وفي بعض الأحيان قبل لحدثة أيضاً، وأصبح المجتمع المدني فيها مرادف للمؤسسات غير الحكومية ما أفقده كل طاقته التفسيرية للتحويلات التاريخية في العلاقة بين مجتمع و دولة، ولقوى السياسية وعملية الانتقال الديمقراطي. بل وُدت ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بمؤسسات حكومية غير حكومية

شقت نوس طريقها إلى الديمقراطية، وهي تعيش مرحلة الانتخبات الثالثة في أثناء كثافة هذه السطور، وأثبتت أن مسألة شرعية الدولة وسقف الأمة المواطنة ضرورة لا محيد عنها للتعددية التنافسية السياسية، وأن النخب الحاكمة، إذا لم تشق بالإصلاح فإنها قد تشق بالثورة، ولا بد من تحييد الجيش خلال الصراع على الانتقال، ويحب أن يحصل توافق بين النخب السياسية الرئيسة على النظام الديمقراطي. هذا طريق نوس في تحاور «الاستثناء العربي»، وسوف يكون على بلدان أخرى احتراح طرقها الخاصة بها بالاستفادة من التجربة.

نسخ نموذج الإصلاح من أعلى وانقسام النخبة الحاكمة

خلال الابدوع لتطبيق نموذج دراسات الانتفاضة الديمقراطية على تحارب عربية، ارتكب حصا اعنار الانتفاضة الشعبية التي وقعت في عام 2011 حراكا شعبيا في اصر عممية إصلاح مدرج إليها الأنظمة السلطوية قبل بدلاع الثورات عقود، وكأنها، وفق نموذج دراسات الانتفاضة، حرك شعبي في إطار إصلاحات حرية وإلحاق هد بتطبيق دام البعض شنصيد المرحبة التاريخية وتعتب الحوادث بما يتلاءم مع نموذج دراسات الانتفاضة، وكأن الهدف إثبات صحة النموذج لا فهم ما جرى ولها تعرض مُطعنت المرحبة للانتفاضة في دولة مثل مصر لتشمل إصلاحات تُقر لماضي

كنت قد صدرت العديد من الدراسات عن الإصلاحات في العالم العربي التي جرت منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي وبحثها، وأسبب استعصاء تحوّلها إلى عملية انتفاضة ديمقراطية، وذلك بعد موحدة التماؤل بها.

في الأردن، في إثر صطرات معار وحوادثها، حرت في عام 1989 أول انتخابات برلمانية شاملة منذ الستينيات، وأعيد إحياء برلمان وفي اليمن، عُقدت أول انتخابات حرة شاملة في عام 1992 حرة ذلك ليس بعد موحدة في أبر مايو 1990، بل في إثر أزمة اقتصادية عيمة بعد طرد اليemenيين من السعودية وقطع دور الحبيب بتمويل شحنة وقوف اليمن إلى جانب العراق في حرب عام 1991. وكانت تحربة يُمن في انتحول ديمقراطي لأولى مهمة معاية، إذ كانت الانتخابات حقيقية ولم تؤد إلى انقلاب عسكري حلاق للحرث، ولم تُرؤر لمصحة الحرب الحاكم، حرب المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على 123 مقعدا من أصل 301 وفر الحرب الاشتراكي اليمني 69 مقعدا، وحرب التجمع اليمني للإصلاح 68 مقعدا لكن هذه الحرية تعثرت بسبب طريقة التعامل مع الحبوب، ومعارضة حرب لإصلاح التحالف الجديد مع حرب المؤتمر الشعبي العام وحرب الاشتراكي اليمني وانتهى الأمر، في نوع من المحاصصة، حيث كان رئيس الجمهورية من حرب المؤتمر

الشعبي العام، ورئيس وزراء من الحرب الاشتراكي، بينما أصبح عبد الله حسين الأحمر (1933-2007) راعم حرب لإصلاح رثى لمجلس النواب لكن توزيع سيطرة لأحزاب وفورها كان مباطئاً، فأحزاب الشمال هزمت في الشمال، والحرب الاشتراكي هار في الجنوب، ما شكّل تصديقا بين الانقسام السياسي والانقسام الجغرافي ونهى الأمر. كما هو معروف، إلى صراع عسكري وفرصت بوحدة على الحزب بقوة سلاح في عام 1994²²

أما في الحرائر، فبعدما أنهى الشدائي من جديد حكم الحرب الواحد بعد تظاهرات 1988 التي قُتل فيها 400 شخص، شملت إصلاحات إجراء استحداث حرة، وهزمت الهيئة الإسلامية للإقصاد في الانتخابات البدية في عام 1990 وحتلت 60 في المئة من مقاعد مجلس الولايات، و55 في المئة من مجلس سددت وفي الانتخابات الرئاسية، في الجولة الأولى في 26 كانون الأول/ديسمبر 1991 التي شارك فيها 50 حزبا، هزمت الهيئة الإسلامية للإقصاد (أي التيار الإسلامي) بـ 188 مقعدا من أصل 231 مقعدا وجاء في المركز الثاني هيئة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعدا، ثم حزب هيئة التحرير الوصي الحاكم في المركز الثالث بـ 15 مقعدا، وحزب رابعا حزب حركة مجتمع السب «حمس» وبقي 199 مقعدا غير محسومة للاقتراع عليها في الجولة الثانية التي كانت مفررة في 16 كانون الثاني/يناير 1992 عند ذلك حصل انقلاب الجيش على العملية الديمقراطية بقيادة وزير الدفاع خالد تزار، وأجبر بن حديد على الاستقالة

في سياق موجه الإصلاحات، وقع في الحرائر تطوران يدكران دراسات الانتقال إلى الديمقراطية: 1. شرح في الهيئة الحاكمة بين مؤيدي الإصلاح ومعارضيه 2. حراك شعبي يطالب بتوسع الإصلاحات لقد قام في حبه في الحرائر حراك شعبي احتجاجي يحمل مطالب اجتماعية اسنعل السئلة لسي قدم به من حديد وتنازه داخل النظم، وصائب بتوسيعه وقدت التيارات الإسلامية

Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Elites and Society in the Middle East* (2001) London/New York: I B Tauris, 2001, p. 431, 436-437

(التي لم تكن ديمقراطية الأهداف وبتطلعات) الاحتجاجات وصولاً إلى الانتحادات قبل أن تنقلب عليها قيادة الجيش فشل الانتقال في جرائر، وبدا كأنه يسير بحسب نموذج مشروع دراسات الانتقال، لأن المعارضة التي اسعيت الإصلاحات وطالت بتوسيعها لم تكن ديمقراطية، ولم تهدف إلى بناء ديمقراطية (م يؤكد أهمية هذا الموضوع خلافاً لرأي شفورسكي وقله روستو)، ولأنه في سياق الصرع داخل السلطة الحاكمة انتصر لطرف المعارض للإصلاحات، ألا وهو قيادة الجيش وبعض قيادات حزب حركة التحرير وتكررت خلال تأليف هذا مكتب ثورة شعبية في الحرث رعى نظام بونيفيقا التي كانت انضمت كحركة احتجاجية ضد ترشيح لرئيس المريض والمقعور لعهد رئاسية خامسة. وتحوت الاحتجاجات إلى ثورة شعبية نضال شكل واضح بالديمقراطية وانتهت من مركز اليهود غير المشحون التي تصنع القرار ويبدو أن الأطراف جميعها، بما في ذلك الجيش، استهدفت من تحرة عشر سنوات من الحرب الأهلية الدائمة التي انتهت إليها إصلاحات التسعينات الديمقراطية في عيب بحب ديمقراطي في قيادات المعارضة والسلطة الحاكمة وعقدت انتخابات رئاسية بعد تطبيق مطلب الثورة بتعيين لجنة انتخابات مستقلة، لكن من دون المرور بمرحلة تمسومه وتوف في أثناء كسنة هذه السطور وقد يكون من الضروري العودة إليها عند كسنة دسور جديد للبلاد.

حزت انتخابات في الكويت مباشرة بعد تحريرها من الاجتياح العراقي لبرلمان محمد مشاطة في عام 1986. وعرفت البحرين في تسعينات القرن الماضي أيضاً إصلاحات أعادت النيرات السياسية إلى العمل بصورة جمعيات سياسية مسجلة.

حرى هذا كله بعد احتجاجات اجتماعية في بعض البلدان في إثر تراجع قدره لدول على دعم لسلع الأساسية مع انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر النفط الخام المحلي من 37 42 دولاراً أميركياً (93 114 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1980 إلى 14.44 دولاراً أميركياً (29 33 دولاراً أميركياً بأسعار اليوم) في عام 1986 (ينظر لجدول 13 1)

من دون شرح أسباب النشر، بصف لعربي صديقي هـ ميّز الإصلاحات العربية في الحقبة 1975-1997 بما يأتي أولاً، على الرغم من المبادرات وتكرار الانتحابات، فإن الحكم الفردي ظل مسطراً ثانياً، على الرغم من وجود بعض التفاوضية في بعض مجالات، فإن الممسكين بالسلطة بقوا انتفائيس في اختيار من يتفاوضون معه، وعلى على المفاوضات هدف إيجاد شركاء محلصين ثالثاً، مع ارتفاع وعي الصحافة المعارضة وحريتها، فإن أدوات الأنظمة طنت هي السيطرة على السى الإعلامية رابعاً، يقوم حطب الأنظمة بلقاء في التحكم على الإكراه وتهديد، بدلاً من الإقناع خامساً، سم يؤد الانتحائية إلا إلى القليل من الاستيعاب والإدماج، ويهدف تعريض نقاء الأنظمة في السلطة كما أن تراجع الإصلاح في مصر وحرثر وهما مدان نهما وزر متكاسي وحيوسراتيجي مارر حرم العالم العربي من وجود نموذج ديمقراطي عربي⁽²⁴⁾

لم تنقل الأنظمة العربية من السلطوية إلى الديمقراطية بعد الإصلاحات في تلك المرحلة، فهل انتقلت إلى نظام سلطوي من نوع جديد هو سلطوية التافسية؟

لا تنطق مقولة لسلطوية التافسية، كما سبق أن ناقشناها، على البلدان العربية التي حرت فيها إصلاحات، ولا تلك التي شهدت ثورات هي بدية العقد الثاني من هذا القرن، وتتميز بمدح تتي يجعلها الدخشان المدن طرحاً فكرة السلطوية التافسية، (كرواتب وصربيا وروسيا وبيرو تحت حكم فوجيموري وهايتي ونياب وأرمينيا وعدن وكييا وماليري والمكسيك ورامبيا حتى سعييب القرن الماضي)، بما يأتي إن المؤسسات الديمقراطية شكلية هي وسيلة الوصول إلى سلطة أو الإمساك بها، لكن حكام يحالفون إحراءاتها وقو عدها باستمرار ومثارة إلى درجة أن النظام يصحح غير قادر على

(24) العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ر حمة محمد شب (ابوب مركز درسد بوحده عربي، 20)، ص 213-212. *Arab Democracy: Elections without Democracy* (New York: Oxford University Press, 2009), pp 131-132

توفير لحد أدنى من معايير الديمقراطية⁽²⁵⁾ وفي رأيي، ربما يصنع النمط المطروح عربياً بالنسبة إلى حاله الحرائر في عهد بومليقه بعد المصالحة والسلم الأهلي. وربما يمر أيضاً حيث تكرر سحاب صالح، والسودان (الذي لم يعدل فيه الإصلاحات، بل انتقل من نظام تعددي ديمقراطي دام فترة وجيزة إلى هذا النموذج من خلال انقلاب لشير العسكري الذي تحول في حقيقة إلى دكتاتور ولم يسمح لأحد بمناقشته) أما مصر في عهد مبارك فلم يُنحسب فيها رئيس فعلاً، والحالة الوحيدة التي سمح فيها بمرشح في مقامله انتهت إلى اعتقاله وبحس لا يعتبر إحصاء انتخابات لبرلمان من دون إصلاحات حقيقية كفيه لا عتد النظام السلطوي تدفياً، فامصب الممست بالسلطة فعلاً (رئيس أكان أم ملك) ليس خاصاً للفسس، ولا حتى سندس شكلي أو مرور

كانت إصلاحات عهد الماضي في الأنظمة سلطوية العربية، ما عدا الجزائر التي انتهت إلى ما انتهت إليه، إصلاحات تكتيكية لاحوء أزمة داحية و، أو مسايرة وضع دولي. وقدّر العديد من الكتّاب أن التثيرة التي حوت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي وبداية تسعينياته في بعض بلدان العربية كانت تحميلاً لصوره النظام السلطوي⁽²⁶⁾ لكن بعض الباحثين اعتقدوا، تأثراً على ما يبدو بتحررة غورباتشوف وبعض تحارب ما سُمي «الموجة الثالثة»، أن الحقبة تُحاكمه قد لا تتمك من السيطرة على بقاء الإصلاحات وحدودها، وحتى لو كانت حرة من عمية تجميل نظام السلطوي باستجابة النظام لصعوط اجتماعية واقتصادية. ووفق هذا لتقييم الأقل دقة في ما يخص الحالة العربية⁽²⁷⁾، قد لا يسطر أي نظام على استقراره إذا استمرت الصعوط

Steven Levitsky & Lucan A. Way «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2, Apr. 2002, p. 52 accessed on 04/2020, at <http://bit.ly/2NwKayt>

(26) وعبد مفاه رايموند هيبوش يقول «تربة من دون ديمقراطية في بدون السلطوية ما بعد شحوية»، يُطر Raymond Hinnebusch «Liberalization without Democratization in Post-populist Authoritarian States» in: Paul Butenschon & David & Manuel Hassissan: *Constitutional State in the Middle East: Approaches and applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2008, pp. 123-45

Steven Heydemann «Upgrading Authoritarianism in the Arab World» The Saban Center (2017)

توسيع إصلاحات قام بها أصلاً لأسبانه هو. ودهت لير أندرسون بعيداً. وعُتبرت الإصلاحات لسياسيه في بداية عهد بن علي، وسميثق الوطني التونسي (1988) الذي تضمن قصيد مثل الهوية الوطنية ولسطدم لسياسي والتنمية، بداية انتصار ديمقراطي وشنهت الميثاق الوطني سميثق مونكوا (Moncloa) الإسباني وقد وقّعته ستة أحزاب من بينها انتجمع الدستور الديمقراطي الحاكم وحركة النهضة وحركة الديمقراطية الاشتراكيين والحزب الشيوعي التونسي وحزب الوحدة الشعبية، إضافة إلى الاتحاد العام لتونسي للشغل (وقع في عام 1989) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد الوطني للمفلاحين، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، والرابطة التونسية لندوع عن حقوق الإنسان، وغيرها⁽²⁸⁾ لكن ما تلاه هو دكتاتورية بن علي.

بالسنة بن الدحث حسن الحاج أحمد، فير دولاً مثل مصر وتونس واليمن التي حصلت فيها ثورات، كانت دحلب مرحلة إصلاحات سياسية في ثمايينات اقرن الماضي وبعضها فير ديث (إذا بدأت بالسادات في السبعينيات). أي إن هذه الدول، بمعنى ما، كانت في مرحلة انتقالية⁽²⁹⁾ وهي رأي، لم تكن تلك مرحلة انتقالية بمعهموم دراسات الانتقال وحتى إذا عتبرت أي مرحلة في التاريخ مرحلة انتقالية، فهي بالتأكيد لم تكن مرحلة انتقال إلى الديمقراطية. لقد حرب عديلات في إطار نظام استظري، ونيس إصلاحات حقيقية، سواء

for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC. Analysis Paper no. 3 (October 2007) = accessed on 9/3/2020 at <https://brookings.edu/wp-content/uploads/2007/10/3-10-07-mideast-policy-analysis-paper-no-3.pdf>

لألف أن تشا برسي وضع هذه المحاولات ديمقراطية عبر التاريخ التي تبدأ بالفترة 1850-1999، والتي تشمل فيها أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وشملت لفترة 1900-1959 أوروبا الغربية محمد والأميركيين وأستراليا وجورجيا واليابان ومر عدم 1950 حتى عام 1979 تحله يشمل مصر وبعرب وروسيا كنها حرب فيها محاولات ديمقراطية في نهاية السبعينات، يُظر Charles Tilly, *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007) p. 99

Lisa Anderson, «Political Parties, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact (28 of 1986)», *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (Spring 1991), pp. 25-257, accessed on 9/3/2020 at http://bit.ly/2YU_Mukw

(29) حسن الحاج علي أحمد، مراحل انتقال ثورات عربية مدحبل مؤسسي بلنفسه، في أطوار التاريخ الانتقالي عال الثورات العربية، ص 69

أشمنت استجابات أم إباحة التعبير لعصر وسائل لإعلام تحت سقف محدد من دور التدخل عن صنف الأبهة الأمية لها. والأهم من ذلك أن الأنظمة الحاكمة لم تشق في أعقابها، وانتهت في أعينها لاساحة إلى ترسيخ النظام السلطوي وفي أي حال لا أرى أن الثورات الإصلاحية (كما سميتها) كانت جزءاً من تلك المرحلة، بل جاءت من خارج ديناميتها، ورافضة للواقع الاجتماعي السياسي السلطوي الذي تمحضت عنه لم يكن ثمة تدرج لها، بل قطع مع هذه العملية، وتطلع إلى مغادرة النظام السلطوي عموماً.

حتى في حالات لا تتقن الأخيرة من عام 2011، لم تتكرر عربياً حالة مثل حالة الجزائر، أي اشتقق الساحة خلال الإصلاح من أعلى فهي مصر وتونس واليمن استقلت الساحة الحاكمة (إد، اعتبر فداة الجيش من ضمن الساحة الحاكمة) بعد ثورة أم في سورية فلم يحصل اشتقق كهذا في الساحة الحاكمة (ويحذر أن يتذكر في هذا المقدم أن النظام السوري استعد من تحربة الصباط الحرائير في تحمّل نكسة قرارهم ألا وهو تمحر صراع امسح، وفي تحير العالم بين النظام والإرهاب. فقد أثبت اسجرة الجرائرية أنه إذا طرح لموضوع على هذا النحو، فإن الضغط العالمي على النظام يتراجع)

في حيه، أكد المستشرقون بإصلاحات العقدين التاسع والعاشر من عرب الماضي ارباد أهمية لجمعية والمصمات غير حكومية وشدها، والتي من المتوقع أن تعزز الحوار السياسي وتدمج والمهارات التنظيمية والموارد المتوافرة للمواطنين لتحدي سلطة الدولة³⁰ وثبت أدلة مقاربة على أن التحول الديمقراطي قد يشأ من تدفيس طويل المدى، وإن كان مقيداً، وأنه بذلك قد ترداد قوة المعارضة وبدخل في تفاوض على الديمقراطية مع الحكّام بعد أن كانت هذه المعارضة ضعيفة عندما أظفب الاستجابات أول مرة. وتورد أمثلة من المكسيك والسعال³¹ والانتخابات التشريعية التعددية، وفق

Marsha Prister-Pinsney, «Multi-Party Elections in the Arab World», ibid. (2002)

Engineering and Oppositional Strategies», *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, no. 4, Winter 2002, p. 35, accessed on 9/3/2020, at: <http://bit.ly/2w83tdl>

Ibid., p. 36

(31)

مارشاً بوسومسي، هي خطوة بادرَت إليها الأنظمة بيس موضوعها إصلاحاً يقود نحو الديمقراطية. بما لإحivas الديمقراطية ومع ذلك، وفي ربط شرعيها بالانتخابات، نشأت هذه الأنظمة حصة ليشطين الديمقراطية ستتافس. والانتخابات تُحدث شقوقاً في النظام السطوي عند استعلائها من طرف المعارضة¹ وقد نمت خطأ هذا لاستتج عريضة؛ إذ تراجعت نزاهة الانتخابات ولم تتعق، واعتمدت آليات التروير والتخويف وتغيير طريقة لانتخابات وفق مصلحة النظام.

بعد الثورت في عام 2011، وحسب أصبح بالانتخابات معنى في بعض الدول، بما فيها تلك التي لم تحصل فيها ثورت، مثل المغرب الذي حصل فيه حراك شعبي مهم بعد الثورت في تونس ومصر وثبت أن تعبير أهمية الانتخابات البرلمانية، واحترام المظم الملكي في المغرب لتتجها في إطار الإصلاحات الدستورية التي بادر إليها الملك بعد الحراك فبراير 2011² الاحتجاجي في المغرب دته، هما تعبير مؤقت يمكن التراجع عنه في الوقت الذي يراه المحرق ملائمة من خلال إمساكه بقرار استباقي، وقدرة أجهزته الأمنية على الصعظ على الأحزاب

ظلت السلطة التنفيذية في الدول العربية بعد إصلاحات القرن الماضي غير مشحبة، أما السلطان التشريعية والقضائية فمقيدتان للحاية، ولا ورن حقيقياً للسلطة المنتخبة بين مكودت النظام الحاكم. ومع ذلك، جرى التلاعب بها من خلال التروير والتخويف والإغراء ودعم مرشحي النظام وغير ذلك، إدراكاً من النظام لأهمية أي انتخابات وخطرها إذا أفلتت نتائجها من يديه، حتى إذا كانت انتخابات لهيئة فاقدة الصلاحيات، ومن هنا تكون ضرورة ضبطها والتحكم في نتائجها.

في النهاية، لم يحصل تحول ديمصراطي من خلال تعميق الإصلاح الانتخابي، لا بديميته الداخلية، ولا بحداية التفاعل مع مقاطعة الانتخابات،

¹ibid., pp 52-53

(32)

ولا بالاحتجاج الشعبي، بل وقعت ثورات في بعض هذه الدول من حارج هذه
المنظومة، بعد فترة طويلة ساهمت فيها الإصلاحات الشكيلة ترسبح لأظمة
السلطوية. كما وقعت ثورات في دول لم تشهد نظام يحكم فيها أي إصلاحات
تذكر مثل سورية وليبيا.

أم الدول التي عرفت إصلاحات في نهاية القرن الماضي ولم تنشب
فيها ثورات، مثل الأردن والمغرب، فعادت إلى الإصلاحات من جديد
خشية نداعيات الثورات في الدول العربية لأخرى والارتدادات الاحتجاجية
التي وقعت فيها وما نشأ أن أحكم قصتها على السلطة بقوة بعد تراجع
الثورات العربية وتشكل الحزبين حله خاصة، فقد شهدت إصلاحات في
القرن الماضي، لكنها تراجعت عن جزء كبير منها وبعد أن احتلظ فيها لحرك
الثوري في عام 2011 بانتونر الطائفي وندخل السعودية بإرسالها قوات درع
الجزيرة، ترجعت تمامًا عن الإصلاح وعادت إلى نظام ملكي سلطوي تقليدي
نابع للسعودية

يمكن ملاحظة لغارق في سلوك القوى السياسية خلال الثورات نفسها
وبعدها، بين الدول التي عرفت لانتخابات التشريعية المقيدة وتلك التي لم
تعرف أي نوع من لانتخابات، لباحية التمرس السياسي ولثقافة السياسة
والقدرة على التنظيم ولم تكن العامل المهم هنا هو تأثير دسامة لإصلاح
في سلطة الحاكمة، بل تأثير إتاحة هامش سياسي للتنظيم وعمل سياسي ونقابي
وهامش أوسع للإعلام في المعارضة يصح ذلك في حالات مصر وتونس
والجرائر واليمن والمغرب والأردن قبل الثورات

على نمط الخطأ في تطبيق نموذج دراسات الانتفا الذي بدأ فيه هذا
الفصل، لا يعتبر لاحتار آمل أحمد وحبوبني كابوتشيب تحولات عام 2011
في مصر تعبيرًا للنظام، وإنما خلفه أخرى من حفات التحول لديمقراطي التي
بدأت بالافتح لسادتي في لفترة 1974-1979، وتشمل من صمها صعوط
السك الدولي وصندوق النقد لدوبي على الحكومة المصرية لتحديد نعمت

الدولة والمحاصصة ومأسسة التعددية لحرية وعيره ورأي ساحل أن ردة فعل الطبقة لعامة على سيطرة ربح لأعمال الحد على الحرب بوطي الديمقراطي، والصدام معمر إلى المجتمع لمدي، كما يستتبعه، أصبح أساس الحركة ثورية في عام 2011⁽³⁴⁾.

يسدح هذا الاستشاح صم التحليلات الحظنة لإصلاحات العرب الماصي وعلاقتها بثورة وكان النظم قد تحول في السنوات التي سبقت ثورة إلى الشدد الأمني في قمع المعارضة، وانتشر الفساد بشكل واسع، وبدأ النظم الحصار لوريث الحكم لاس الرئيس، كما رور شحات مجلس الشعب في عام 2010 وكان للتروير شأن رئيس في احتقان لقوى السياسية المعارضة وحملت الحرك الشعبي هرة ثورية بدأت في تونس وأدت إلى تغيير النظم وطلقت الحركة بديّة بوصفها احتجاجاً ضد ممارسات أجهزة الأمن والتعذيب في السجون لكن مد ثورة تونس وهروب بن علي كانت إمكانية إسقاط النظم، وللدقة الرئيس، ماثلة في الأدهان لم يكن يهدف تعميق ما عناه السادات ومبارك، قبل الثورة كان بضم مبارك قد أصبح أكثر سطوة ومع ذلك لم يهدف ثورة إلى الاستيلاء على الحكم، بل هدست باستقالة الرئيس وتحقيق سلسلة مصائب لا تعي إلا تطبيق ديمقراطية. بعد قرع الحرك الثوري حدران الصدام من حارجه، وكأنها ثورة لا تطرح بديلاً من الحكم بل تطالب بالإصلاح الحذري الذي يؤدي إلى ديمقراطية وهذا ما أفصده بثوره الإصلاحية

أما محور بحث آمن أحمد وجوفاي كنوتش المذكور فهو الصمات الوقائية التي تُقدّم للمئات الحاكمة لتقول بالتحول الديمقراطي، وفق بعض

Amel Aameu & Giovanni Capuccia, «The study of Democratization and the Arab Spring», *Middle East Law and Governance*, vol. 6, no. 1, 2014, p. 70, accessed on 9/3/2020 at <http://bit.ly/2wuzb5d>

Ibid., pp. 26-27

(34)

كان أعمال شأن مهم في صربيات معجبه بكبرى في ثورة، لكن ووب الأعمال المصطنع لم يكن أدب في الحرك الثوري في 25 يناير في مصر، والصمد به عدد من الصمات لاحق

دراسات لاقتل وهم سحاش بأثر براحي عن هذه انصمات، ولا سطيعة،
بحسب قولهم، تحديد أي مه مؤات لديمقراطية وأيها عر مؤات ومع
دلت، فاشد بقطعة بأن الأمر الرئاسي لرئيس مرسي في تشرين الثاني
بوفمبر 2012 يناقص مع عملية اسحون ديمقراطي، إذ شكل خطرًا كبيرًا على
الديمقراطية⁹، لأنه يركز صلاحيات كبيرة في يد الرئيس. كتب هذا عن رئيس
منحبه لم يكن في يده إلا صلاحيات نظرية، ولم يكن يحكم في الحقيقة، فقد
كان عمله معرّضًا عرقية مستمرة من أحهرة بدولة سيروقراتية ومن أحهرة
الفصاء المتحللة التي جلب برمان متحدث، وما عدد في الدولة أي مؤسسة
متحبة غير الرئيس والحقيقة، في رأيي، أن خطورة خطوة مرسي سعت ليس
من مصمومها، بل من سوء تقديره ردة الفعل الواسعة عليه بسب صراع على
السلطة بين القوى المعارضة لنظام السابق، وعدم تقديره أهمية الوحدة الوطنية
للمرحلة الانتقالية بين القوى المعارضة لنظام السابق

أما لانقلاب العسكري في تموز/يوليو 2013، أو ما يسميه «الحدث الأخير»، و«لانقلاب المدعوم شعبياً» الذي أدى إلى إطاحة أول رئيس مصري منتخب، فهو من منظور الساحتين تعبير مؤسسي يصعب تحكيم عيه، «مع أن اضطرابات القائمة يمكن أن نعتبره باعتباره عودة إلى السلطوية» ثم يعلق الكاتب بوجهها صحيح أن إطاحة رئيس مسحب ديمقراطياً أمراً لا يمكن الدفاع عنه على أسس ديمقراطية (لاحظ تحديد هذا الموقف منه على أنه لا يمكن الدفاع عنه على أسس ديمقراطية)، لكن مثل هذا الموقف في رأيهم لا يلتقط تركب التحال، ولا سيما التحالف عبر الموقع بين قوى ديمقراطية وأخرى عبر ديمقراطية أدت إلى إطاحة مرسي ووفقاً لتقديرهم، وقد يكون تفويض ما جرى بوصفه مجرد عودة إلى السلطوية حدثاً، ونتحالف الليبرالي - المحافظ الذي أطاح مرسي يمكن أن يكون أصلاً مدياناً سياسية تؤدي إلى الديمقراطية - أي إيهامهم بأن يدركا معنى الانقلاب العسكري وأهميته حتى بعد أن وقع، حسب موقفهما الأيديولوجي من

Ibid. p. 77

(35)

ibid., p. 28.

(36)

ibid. p. 29

(37)

الرئيس لمسحب، ما دام الديمقراطية في مصر مسمرة من السادات، بموجب
تخليهما، ولم يقطعها إلا أمر مرسي الرئاسي وهكذا يصح الرئيس المنتخب
عائقاً على طريق الديمقراطية، والانقلاب العسكري محرّك لعملية سياسية
قد تؤدي إلى الديمقراطية ويؤكد أن نظام الديمقراطية تمقل مستوفاً فيه
صمات وفائدة أقوى لنقوى الليبرالية ولنقوى المحافظة وبحسب النظام القديم
على حد سواء، وأن ما جرى بعد الانقلاب العسكري ليس حركاً على فضاء
الديمقراطية، وإنما صراع على من سيحدث حول الطوبة. ويرغم أن ما
يجري في مصر من انقلاب يفود إلى لإحماج السياسي الدائم لاستقرار نظام
الديمقراطي لا حدود لما يمكن فعله في ترير مواقف سياسية أيديولوجية
بالتوصيات لمسحاره وبقاء الوقائع، وهذا كنه تحت عصاء تطبيق مولات من
دراسات الانتقال وعدم لسياسة المقارن في غير مكها

لا توجد حاجة إلى التخصيص في العلوم السياسية لإدراك أن السادات لم
يفتح طريق الديمقراطية، بل به أنشأ نظاماً سطوياً اردد فيه وزن حكم الفرد
على حساب الشراكة مع جيش، وأن لجيش بعد انقلاب 2013 لم يكتب
بعدة إباح النظام القديم، بل ذهب إلى إتاحت نظام أكثر سطوية، وبروح قمعة
انتدمية تهدف إلى إغلاق انصاء العداء تماماً، وحظر أي نشاط سياسي خارج
النظام لمنع أي تصور شبه ثورة يدير في المستقبل والاستبداد العائد أسوأ من
الاستبداد سائد لأنه انتدمي، ولأنه يريد وأن أي إمكانية لنشوب ثورة مرة أخرى.

لم يتعمق الإصلاح السياسي الذي انطلق في نهاية عهد المصلي،
ولم تسر الحياة السياسية، بل اتجهت الأنظمة إلى الليبرالية الاقتصادية
بإقصاء المحاللات المحصصة بمقرين من لنظام مع إحكام القبضة الأمنية
والسياسية ومن تحول الثروة الاقتصادية إلى أساس للإصلاح السياسي، بل
إلى إمسك رأس المال المستفيد من الثروة بدعم أكبر من نظام لحكم كونه
مصدر لقوة والثروة كما أن الصفات المتولدة منه والمستفيدة منه على حد
سواء لم تشكل قاعدة اجتماعية للديمقراطية، بل لنظام لقائم

استعددت الأنظمة السلطوية العربية سبباً من تحرّش بالإصلاح جعلت
 من (استثناء قلة من مثقفها) تنمّس كل أنظم ضد أي إصلاح فوق
 من تدفع شبهة بهاتين التحريشيتين التين تحوّل، في رأي، في أدهن أحكام
 إلى ملارميتين، وهما متلازمة غورباتشوف ومتلازمة بن جديد. لقد أفلت رمام
 الإصلاح من أيدي هذين لرعسمين فهي حانة لاتحاد السوفييتي، فقد بحرب
 الشيوعي السلطة وانهارت الإمبراطورية وفي حانة الجزائر، كد الإسلاميون
 يهزّون بالحكم انتحار لولا بحرك الجيش

طرحنا الحارب العربية إذًا إشكاليين لم نجيب عليهما دراسة شينغورسكي
 ولا دراسة شميتز وأودوبيل المستمدة من حنوب أوروبا وأميرك اللاتينية
 وتتعلق الأولى بالإصلاح فهي ما عدا حانة لجزائر التي وصلت إلى درجة
 الانتحار قبل انقلاب شو النظم المعدي للإصلاحات عليها، لم يحصل أن
 انشقت الحنة الحاكمة، بل ظل الإصلاح مبادرة بيد النظم يطرحها ويسحبها
 بحسب الطرف³⁹، فالحنة الحاكمة ليست مؤلفة من تيارات محافظة ومعندة،
 بل من مركبات محبطة بمركز النظم الحاكم الفرد المصلوق الصلاحيات، موالمة
 له مباشرة، كما يبيّن. وحتى لو وجدت ترعات محافظة وإصلاحية، فإن من
 يحسم هو الحاكم لفرد، وسرر لطنة عند قرره وسورية لها حانة بمودجة
 توضّحت بشكل صريح في النقاش بين النصّحيين معاصرين والتحريريين،
 لكن الجميع كد يصنع بحسب لرئيس، ومن لم يصنع له فيه يقصى تمامًا
 وكانت هذه حال عراق ومصر أيضًا، وكذلك حب الأنظمة الملكية العربية
 ولذلك لم تحرح دعوة الإصلاح في عام 2011 من تدير معتدل في دخل
 اسحة احاكمه، بل من التطاهرات في الشوارع والبياديين

رأي سنيد ولير أن النظم الذي يطبقون عليه تسمية «نظم سلطاني»
 يتمحور حول شخصي واحد يملك بالسلطة ويتصرف كأن اسلاف ملكه

(39) هذا الذي عني الاستعداد في مرحل لايفح الأساسي هو المعاصرات العربية
 وشوميه وإسلاميه، في مثال معاصد بحب احاكمه نوعت شروح في لأحرب على حنوب ووج
 العمل البريدي، أو بسبب احواء النصاء بحسب بياديين، وغيرها من الأسباب

الشخصي، فلا تعود لغة الانتقال الديمقراطي صائحة للاعبين الأربعة، والمقصود هم المشددون والمعتدلون من طرفي النظام والمعارضة، ونسبي يتفق معوجها المعتدلون من الطرفين، على إقصاء المتطرفين من الطرفين. حين يكتشف نظام سلطاني وجود معتدلين في صفوفه يقوم بإقصاء عنهم أم النظام الأقل سطحية فقد يسمح ببعض الاستقلالية بمجرد قطع الأعماس والمؤسسة الدينية وحتى جيش وأظهر بعدم مارك في نهاية حكمه صفت متعاطية من خلال مسأله توريث الحكم لانه، لكن مصر لم تكن دولة سطحية ولجيش حافظ على استقلالية مؤسسية إلى حد بعيد (مقارنة بسورية وليبيا واليمن). وكان قادراً على حماية مصالحه وإقصاء مارك عن سلطة⁴⁰ لكنه فعل ذلك من مطلق متعينة بعوده، وليس لأنه جيش مهني حاصص لدمسور.

الفصل الرابع عشر

عن السلطوية وبناء الدولة في بلدان الثورات العربية

في دور العنف في عملية بناء الدولة، وفي تفاوت عناصر الشرعية والعنف في استقرار الدولة، وفي أن الدولة القمعية دولة ضعيفة غالبًا وليس دائمًا، وفي أنها قادرة على ترسيخ ذاتها وساء قواعد اجتماعية لها. في جباية الضرائب بوصفها مؤشرًا على قوة الدولة، وفي التماوت بين الدول العربية والدول العربية هي مركبات السلطوية العربية الحديثة في ما يتحاور السلطانية، وفي دور الجيش والأمن والحزب الحاكم وأسرة الرئيس. وفي العلاقة بين نية النظام ودرجة قمعيته للثورات.

تناول في هذا الفصل البلدان التي شنت فيها ثورات عربية في عام 2010 2011 من زاوية قوة الدولة وشرعيتها ومسق أن تدون شرط الوحدة الوطنية وقوة الدولة في عملية الانتقال الديمقراطي واحرنا زاوية النظر هذه لأنها تفسر الفارق بين دولتين (مصر وتونس) بدأت فيهما عملية الانتقال الديمقراطي بعد ثورات تونس ومصر، وثلاث دول أخرى (سورية وليمن وليبيا) تحولت فيها الثورات إلى حروب أهلية وتناول الفصل قدرة الدولة على حل الشروخ القسمة والطائفية، وهو بذلك لا يميز بين الدولتين المذكورتين والدول الثلاث الأخرى فحسب، بل بين مصر وتونس أيضًا ويشدد الفصل في البداية على قوة الدولة العربية شكل عام من زاوية قدرتها على جمع لضرائب مقاربة بالدول المستطورة، وذلك ليس لتفسير ضعف المواطن وحقوقها، بل لتبيين الفارق بين قوة النظام وقوة الدولة،

إذ قد تأتي سطوة النظام السلطوي على حلقة ضعف الدولة هذا عدا عن أن لجدول الوارد في هذا الفصل والمعدة حصيصاً لهذا الكتاب أهمية بذاتها.

في أغلبيّة الدول العربية، جاء التحديث على نهج النموذج الانتوري الذي عرفته تركي في عشرينات القرن العشرين وثلاثينياته، واتخذ شكل ثورة من أعلى ضد ممالك الأرض ورأس مال الأحصي (مع تعديلات وتعيرات كثيرة على مصطلحات مور التي سبق أن بطرقنا إليها لحية خصوصية العلاقة بين ممالك الأرض والدولة، وقدره الدولة على ترسيخ حكمها، والعلاقات الدولية وأهمه العوامل الخارجية، ودور الدين في الدولة) كب هدف الأنظمة الراديكالية والمحافظة على حد سواء تقوية جهر الدولة القومي، وفرض مسدة الدولة على الأرض والسكان، وحراء إصلاح رراعي، وانتحص من رأس مال الأحصي، وصط رحال الدين، سواء تطب ذلك احتواءهم وحسب، أم تعير أيدولوجية علمانية إصافة إلى ذلك كن كسر قوة الأعيان الاقتصادية والسياسية شرطاً مسبقاً لإصلاح استراتيجيات التمية، بالتصنيع والإصلاح لرععي. وفام الإصلاحيون المتحديثون سجرية خصوصهم السياسيين من أملاكهم^(١).

كما بطت فرص سيادة الدولة العربية الموليدة على الأرض والسكان، كما في ذلك محتتمت محلية متنوعة وعير منراضة، درحة كبيرة من السطوية. وتفاعمت السطوية حين أصبح في لإمكان تمويل أجهزة الدولة العممية بأموال النفط وكنت الدول بحمهوره الراديكالية أشد ميلاً إلى التمركرة، وأقل قبولاً بوحود سي وسيطة بين الدولة والمواطن. وفترض بعض السحش مثل بروملي أن تكون الأنظمة المحافظة ترة حصاة لتطور «رأسمانية ديمقراطية» أكثر من الأنظمة لراديكالية، سبب مركزية الدولة في عممية تملك فائض لقيمة عند

Simon Bromley «The prospects for democracy in the Middle East» in David Held (ed) ()
Prospects for Democracy - North, South, East, West (Cambridge Policy Press 1993) p. 40

الأحبرس، أي ضعف اقتصاد سوق بهدف ترسيخ قوة الدولة ' لكن، في ما يتعلق بالانتقال إلى ديمقراطية، فإن التجربة أثبتت أن الأنظمة الملكية المحافظة سدي مرونة أكثر في الإصلاح واحتوائه، من دون أن يؤدي المرونة إلى الديمقراطية، ومن ثم فهي أقل عرضة للثورات من أجل تغيير، في حين أن الأنظمة السلطوية الراديكالية لم تتغير إلا بتدخل من الخارج أو ثورة. وتوقف نجاح الانتقال إلى الديمقراطية على عوامل أخرى سوف تأتي على ذكرها لاحقاً

طلت نسبة سلطوية بمظنونة لفرص سيطرة الدولة على المجتمع مرتفعة نسب فقدت العلاقة العنصرية بينهم، وصحالة سي الدولة لضعف حدودها في المجتمع. وظل لحكماء في النعم العربي بعد سقوط المرحلة الليبرالية لقصيرة بعد الاستعمار يحشون لانتخابات، لأنه ليس لديهم سيطرة فعنية على المجتمع ولا رقابة كامنه عليه، وهم غير قادرين على فرض هذه الرقابة فعلاً، ويصعب عليهم توقع نتائج أي انتخابات ديمقراطية حقيقية، لأنهم يحرقون المحجورين⁽²⁾ وعدمه أصبحوا قادرين على إرفاقه كانت قد تنورت صعة النظم السلطوية، وتحدرت وصارت أوساط اجتماعية واسعة نسباً ترتبط بقائه ومن الأدلة على ضعف الدولة وعدم تعللها في المجتمع على نحو كافٍ عجزها عن حدة الصراخ بصورة واضحة، ووجود قسم كبير من لاقتصاد حارح سيطرة الدولة وقصاع الحاصص المعروف، والمقصود هو اقتصاد رمادي حارح قصاع الدولة وحارح القانون، ولا يحصص للصراخ؛ هذه دول صعبة بعوض الضعف سيوي في العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، بالإجراءات المصرية.

الحقيقة أنه في دول أفريقيا وآسيا (بما فيها الدول العربية) وأميركا اللاتينية بعد الاستقلال مباشرة، وفي بعضها حتى الآن، تُسند أعباءة دخل حصار الدولة

Ibid., p. 402

(2)

Leso Anderson, «Arab Democracy: Dismal Prospects», *World Today Journal*, vol. 18, (1) no. 1, Fall 2001, p. 44, accessed on 9/3/2010 at <http://bit.ly/28tJX7n>

لأعراض الميراثية من اجمارك وصرية شراء والقيمة المضافة على المصانع (وهي صرية يتحمل عبؤها الفقراء)، وكذلك من بيع مستحركات ثروة الضيعة في حال تفرغها، لكن ليس من صرية الدخل، ونحددًا صرية دخل على لقطع الخاص، وحديتها ضعيفة جدًا، ما يدل على ضعف مؤسسات الدولة وضعف قدرتها على تعيد موبيتها، وعلى مقدار تهرب ربح الأعمال من دفع الصرية المستحقة.

تظهر قوة الدولة وجاعتها في الجدية في نسبة بصريات المباشرة على الدخل إلى ائيراثية، أم الضرائب غير المباشرة فعلى برغم من أنها أقل عدلًا من الأولى، فإن حدتها أسهل لأنها لا تجبي مباشرة وقمت بعمدية مراجعة لوضع حدية الضرائب في عصر السداد العربية التي توافرت عنها معطيات، مع العلم أن هذا ليس بمؤشر الوحيد على ضعف الدولة، لكنه مؤشر يساهم تكميمه وإجراء مقارنات بدول أخرى

تتجأ الدول غير القادرة على حاية الضرائب على دخل سجاعة، إلى انصرائب غير لمباشرة التي تعرض على السلع مثل صرية شراء والقيمة المضافة ولحمارك وغيرها. وسين نتج بحث في نسبة الضرائب وسننها إلى الموارد في السداد العربية أن أعلى نسبة للضرائب هي على الدخل والأرباح، أو ما يسمى عده «صرية الدخل» ويتبين سجدول (14-3)، على سبيل المثال، أن نسبة صرية الدخل في تونس بلغت 36.4 في المئة، نديها مصر 24.1 في المئة، ثم المغرب 20 في المئة إلا أنه من نمرجح أن حرة من الضرائب الأخرى في حالي مصر والمغرب يتضمن صرائب أو مساهمات مرتبطة بالدخل. وهذا ما يمكن عكسه من نسبة صرائب الدخل والأرباح في السجدول (14-4) المعتمد على بيانات البنك الدولي الذي جمع صرائب دخل مع المساهمات الاجتماعية المرتبطة بالدخل. بعد مراجعة قوانين الموارد المصرية في الفترة 2014-2018، يتبين أن نسبة صرائب دخل على الأرباح والأرباح والمكاسب تمثل نحو 29.4 في المئة، وهي نسبة منخفضة لبعية، عمدًا أن هبكل الضرائب يتضمن ما يأتي:

الجدول (1-14) هيكل الضرائب ونسبتها من الموازنة في مصر

نسبة الضرائب من إيرادات الدولة	71.6
ضريبة الدخل والأرباح ⁽⁴⁾	29.4
ضريبة السلع والخدمات	28.5

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية 2018/2019 (القاهرة 2018)، شوهد في 9/3/2020، في <http://bit.ly/21S8527>

كما أن مراجعته هيكل ضرائب المغرب يعكس أيضًا نسبة أعلى من النسبة المسجلة في بيانات صندوق النقد العربي وبيانات البنك الدولي وعلى الرغم من أن قانون الموارد لا يوضح هيكل الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في المغرب، فإنه يشير إلى أن نحو 31 في المئة من الإيرادات في موازنة 2018 هي ضرائب مباشرة مقابل 32 في المئة هي ضرائب غير مباشرة، إضافة إلى الضريبة⁵

تتضمن الضرائب على السلع والخدمات في اسداد ضريبة مدين أساسيين:

1. ضرائب القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك.
2. ضرائب على سلع محددة وبائدت السلع والكحور والمنتجات السرولية⁶ فعلى سبيل المثال، كدت برسموم على سلع ونكحول والمسجحات السرولية تمثل نحو 10 في المئة من إيرادات الدولة في مصر في الأعوام الأخيرة (2015-2019)⁷ وهذا ينطبق على دول أخرى مثل المغرب والأردن وتونس، وهي نسبة مرتفعة للغاية.

(4) مصر ضريبة الدخل والأرباح ضريبة دخل الوصف، ودخل الأورد جارج الوصف، والضرائب على الأرباح الرأسمالية وضرائب أرباح شركات الأموال (هبة السرو، وقد السو، وبيوك)

(5) المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية 2019 (بداية أبريل 2019)، شوهد في 29/4/2020، في <https://bit.ly/3dzZ0hd>

(6) المملكة الأردنية الهاشمية دائرة المصالح العامة، قانون رقم (1) لسنة 2019 قانون الموارد العامة لسنة المالية 2019 (عمان 2019)، شوهد في 9/3/2020، في <http://bit.ly/2F1Dx5Z>

(7) جمهورية مصر العربية، وزارة مالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الموارد العامة

الجدول (14 2)

هيكل الضرائب على السلع والخدمات في مصر

مصريه القيمه المضافه المبيعات	14.5% من الإيرادات
ضرائب مضافه على منتج محدد (تبع كحول - إيج)	9.7% من الإيرادات

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، البيان التحليلي عن مشروع الموارد العامة للدولة للسنة المالية 2018/2019 (العام: 2018)، شوهد في 9/3/2020، في <http://bit.ly/2L5S27>

الجدول (14-3)

هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017 (معدل عام/ صندوق النقد العربي)

المجموع*	الضرائب على الدخل والأرباح	الضرائب على السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الضرائب على إيرادات أخرى	المجموع*
تونس	36.4	34.4	6.9	1.0	11.4	100.0
مصر	24.1	26.7	4.8	1.6	32.8	100.0
المغرب	20.2	35.6	3.3	23.3	17.6	100.0
البحرين	19.2	15.7	7.6	1.9	55.6	100.0
لبنان	15.4	24.8	14.2	16.4	29.2	100.0
اليمن	13.6	9.9	4.7	1.5	70.4	100.0
الأردن	11.5	41.7	4.9	3.2	38.8	100.0
سودان	5.4	46.1	18.3	0.3	29.9	100.0
ليبيا	4.0	0.4	0.4	1.2	94.0	100.0
سلطنة عمان	3.9	0.6	2.6	3.1	89.8	100.0
العراق	2.6	1.0	0.3	0.2	96.0	100.0
الإمارات	2.4	2.0	2.9	2.4	90.3	100.0
السعودية	1.8	3.8	3.0	1.9	89.6	100.0

بع

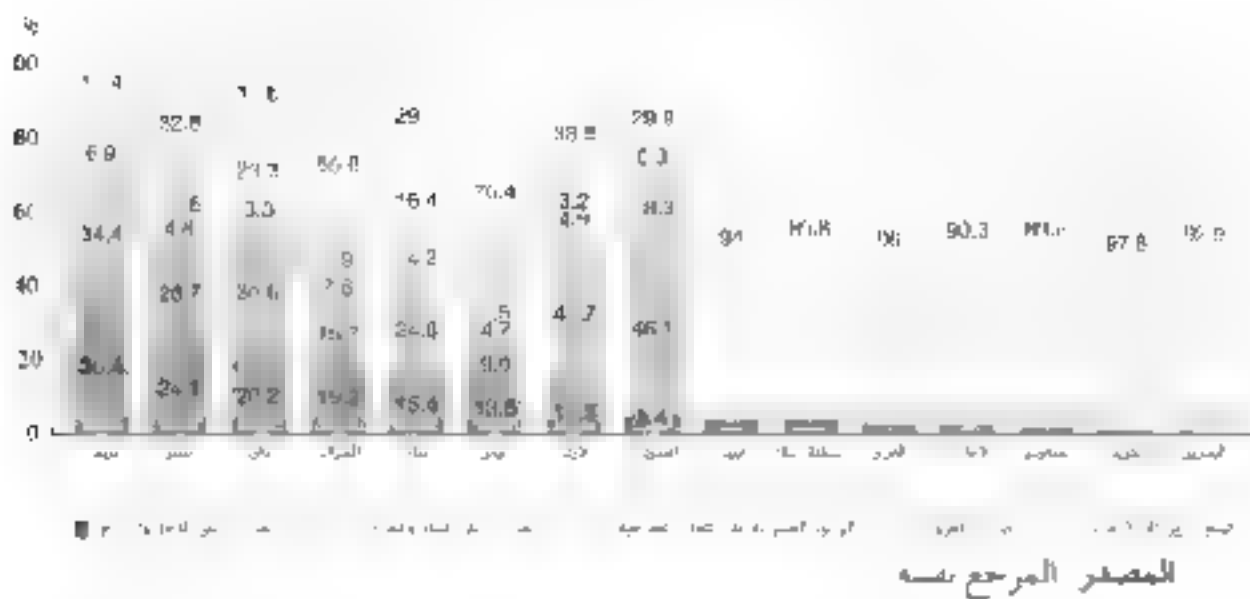
100.0	97.8	0.1	1.4	0.0	0.7	الكويت
100.0	92.9	1.4	4.5	1.2	0.0	البحرين

* الإجمالي قد يكون > 100 بسبب تقريب النسب.

المصدر: أعد الباحث بحدود علاء بالاعتماد على ما بر صندوق النقد العربي (نبي ثعطي بيانات الأعوام من 2012 وحتى 2018) بصرف صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2014، شوهد في 29/4/2020، في <https://bil.ly/7KJBrKf> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، شوهد في 29/4/2020، في <https://bil.ly/7K6xxQrA> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، شوهد في 29/4/2020، في <https://bil.ly/3GRFA> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، شوهد في 29/4/2020، في <https://bil.ly/3ahy6h1> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، شوهد في 29/4/2020، في <https://bil.ly/3d00113Y0>

الشكل (1-14)

هيكل إيرادات البلدان العربية في الفترة 2012-2017 (معدل عام/ صندوق النقد العربي)



نلاحظ في الجدول (14-3)، وفي الشكل (14-1)، انخفاض نسبة الضرائب على الدخل والأرباح، وارتفاع نسبة الضرائب على السلع والخدمات التي يدفعها المواطن على نحو غير مباشر حين يشتري البضعة أو الخدمة لكنه يعيدها مباشرة، ويعيدها الفقير أكثر من العني لأنه يدفع المبلغ نفسه الذي يدفعه صاحب الدخل المرتفع، ولأن القسم الأكبر من دخله يُنفق على السلع لمعيشيته

كما نلاحظ وجود سد معونات وإيرادات أخرى تمكن الدولة من إعطية
أحراء متفاوتة من الميراثية لا تعطيتها الضرائب وهي تتألف من معونات أحقية،
ومسح وقروض ومعونات عسكرية وغيرها (وإيرادات قناة السويس هي حالة
مصر)، وإيرادات تصدير النفط التي سعي الحاحه إلى أي ضرائب بفريق في
حالة الإمارات والسعودية والكويت والعراق وليبيا وهذا الربيع من أهم أسباب
تعريف قوة نظام الحكم (على الرغم من ضعف سعة الدولة) حتى في الدول التي
يعطي فيها خمس الميراثية فقط، لأنه يعطي العجز، ويمسح النظام القدرة على
بناء شبكات ولاء وشبكات زبائية.

نلاحظ أيضًا أن الدول التي تصدر قسمة الضرائب لمباشرة من حيث
نسبتها إلى لميراثية هي تونس ومصر ولا أعقد أن ذلك مصدفة. فهي الدول
الأقوى من حيث بنية المؤسسات وشرعية الدولة، نبيها المعرب وأعقد أن
الأمر ينطبق على الجزائر لاحتية نسبة الجدية، لكن ريوخ النفط تقوم في هذه
الحال بدور في تقليل حصة الضرائب من الميراثية

الجدول (4-14)

هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة
(جرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام/ البنك الدولي)

المسح و أو الإيرادات الأخرى (ربيع النفط)	الضرائب على الدخل والأرباح والمساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الحصارك والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
17 9	31 3	28 6	19 0	3 2	100 0
تونس (1972- 2012)					

شع

المغرب ⁽⁸⁾ (1990-2017)	15.4	28.4	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر ⁽⁹⁾ (1975-2015)	39.7	26.4	16.5	12.0	5.8	100.0
لبنان ⁽¹⁰⁾ (1997-2017)	25.1	16.9	36.7	12.7	10.2	100.0
البحرين ⁽¹¹⁾ (1974-2004)	25.4	13.6	3.0	2.6	0.9	100.0
الأردن ⁽¹²⁾ (1990-2017)	36.0	11.5	34.7	13.7	4.3	100.0
السودان ⁽¹³⁾ (1998-2016)	34.2	7.5	39.2	18.0	1.1	100.0
الكويت ⁽¹⁴⁾ (1972-2015)	91.2	6.8	2.3	1.6	0.1	100.0

بمع

(8) لا توجد معضيات في الأعوام 1996 و 2000 و 2001 عن جميع الضرائب ولا يوجد

معضيات عن الضرائب المساهمات الاجتماعية

(9) لا يوجد معضيات في عام 1980 لجميع الضرائب ومنذ عام 1998 إلى عام 2001 ولا

يوجد معضيات عن المساهمات في ضمان اجتماعي من عام 1997 إلى عام 2015

(10) لا يوجد معضيات عن ضرائب على السلع والخدمات من عام 1997 إلى عام 1999

(11) لا توجد بيانات عن ضرائب أخرى من عام 1974 إلى عام 1997 ولا يوجد بيانات عن

المساهمات في الضمان الاجتماعي في عامي 1974 و 1975

(12) لا يوجد بيانات عن ضرائب على السلع والخدمات من عام 1990 إلى عام 2001 ولا

توجد بيانات عن ضرائب أخرى من عام 2010 إلى عام 2014.

(13) لا يوجد بيانات عن كثر المعضيات من عام 2000 إلى عام 2008 ولا يوجد معضيات عن

المساهمات في الضمان الاجتماعي.

(14) بالنسبة إلى عامي 1975 و 1976 لا يوجد معضيات لجميع الضرائب والنسبة إلى

لأعوام 1987 و 1989 و 1999 و 2000 لا يوجد معضيات لجميع الضرائب وثمة ضرائب أخرى لا

الإمارات -1997 (2017)	86.3	5.3	8.3	0.7	0.0	100.0
العراق -2014 (2016)	95.3	2.8	0.8	1.0	0.2	100.0
السعودية 2010 (2017)	90.8	1.6	3.6	2.4	1.7	100.0

* الإجمالي قد يكون ≠ 100 بسبب تقريب النسب

المصدر: The World Bank Grants and other Revenue (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>). The World Bank Taxes on Income, Profits and Capital Gains (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>). The World Bank Social Contributions (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>). The World Bank Taxes on Goods and Services (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>). The World Bank Taxes on International Trade (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>). The World Bank Other Taxes (% of Revenue) Data (Washington, accessed on 29/4/2020, at <https://data.worldbank.org/ny?locations=XX>).

الجدول (14-5)

هيكل إيرادات البلدان العربية في أعوام مختلفة (معدل عام/ البنك الدولي)

المنح والإيرادات الأخرى	الضرائب على الدخل والأرباح	المساهمات الاجتماعية	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على التجارة الخارجية (الحركة والرسوم)	ضرائب أخرى	المجموع*
المغرب	28.4	0.0	43.5	10.9	1.9	100.0
مصر	19.4	7.0	16.9	12.0	5.8	100.0

تابع

* توجد عليها بيانات من عام 1972 إلى عام 1999، ومن عام 2012 إلى عام 2015

(15) لا توجد معطيات لضرائب أخرى وضرائب على الدخل ولا ضرائب على عوائد ائتمانية

المحدثة، ولا توجد أي بيانات من عام 2000 إلى عام 2010

(16) لا توجد معطيات عن الضرائب الأخرى

تونس	17.9	18.0	13.4	28.5	19.0	3.2	100.0
لبنان	25.1	15.9	1.0	36.7	12.7	10.2	100.0
الأردن	36.0	11.0	0.5	34.7	11.7	4.3	100.0
السودان	34.2	7.5	0.0	39.2	18.0	1.1	100.0
المغرب	25.4	7.3	6.3	3.0	7.6	0.9	100.0
الكويت	91.2	6.8	0.0	2.3	1.6	0.1	100.0
العراق	95.3	2.8	0.0	0.8	1.0	0.2	100.0
السعودية	90.8	1.6	0.0	3.6	2.4	1.7	100.0
الإمارات	86.3	0.0	5.3	8.3	0.1	0.0	100.0

■ الإجمالي قد يكون + 100 بسبب تقريب النسب

المصدر:

ibid.

في أثناء مقارنة نسبة الضرائب على الدخل في ميراثية الدول العربية بـ تلك العربية يتبين على الفور الفارق الكبير فهو يراوح بين 50 و 70 في المئة من الميراثية، ويهبط إلى ما دون 40 في المئة في دول العالم الثالث عمومًا، بما في ذلك الهند، وهي دولة الديمقراطية التي سبق أن بينت أن الديمقراطية فيها تعتمد على الحب والطمأنينة الوسطى، وأن أغلبية شعب هندي يعيش حياته من ثمهد إلى اللحد خارج مدرسة الديمقراطية فعليًا أما في الدول العربية غير الربعية، التي من المفترض أن تعتمد ميراثيتها على الضرائب أساسًا، فإن معدل نسبة في أعلاها (تونس ومصر) يقل عن 30 في المئة، ويقل عن 15 في المئة في غيرها وتصل نسبته إلى 11 في المئة في الأردن و 7.5 في المئة في السودان، وهي نسب ضئيلة جدًا.

صحيح أن نسبة انصرية على سلع والخدمات ترتفع في الدول الإسكندنافية، لكن يرتفع معها مستوى الخدمات التي تقدم، وشموليتها كما أن هذه الدول حققت ارتفاعًا كبيرًا في حجم الطبقة الوسطى، وصيقت الفجوة بين العبيد والعقير، وفقدت نسبة الفقراء التي تقل معها نسبة المتضررين من ضرائب القيمة المضافة وضريبة الشراء

المجدول (14-6)

هيكمل إيرادات البلدان الغربية في أعوام مختلفة
(أجرى جمع المساهمات الاجتماعية مع ضرائب الدخل والأرباح)
(معدل عام / البنك الدولي)

المجموع*	ضرائب أخرى	الضرائب على المبيعات على التجارة والخدمات والرسوم	ضرائب على السلع والخدمات	الضرائب على الدخل والأرباح والمساهمات الاجتماعية	المص ولإيرادات الأخرى	
100 0	2	1	9	86 4	7 1	أمريكا ⁽²¹⁾ (1972-)
100 0	0 4	0 1	23 1	71 7	5 0	ألمانيا ⁽¹⁸⁾ (1972-)
100 0	4	0 1	24 8	66 0	6 3	إيطاليا (1973)
100 0	2	0 0	2, 6	62 5	7 8	فرنسا (1972)
100 0	4 5	1 8	2, 8	58 3	8 7	إسبانيا (1972)
100 0	4 3	0 3	30 8	57 3	7 9	بريطانيا ⁽²²⁾ (1972-2017)

بضع

(17) فترة الرخصة (1972-2018)

(18) يوحدهم قطع في سنوات الضرائب لأخرى من عام 1981 إلى عام 2017 ويوحدهم قطع

في سنوات التجارة الخارجية من عام 1989 إلى عام 2017

(19) لا يوجد سنوات بجميع الضرائب من عام 1990 إلى عام 1994 ولا يوجد سنوات لشدة

الخارجية من عام 1990 إلى عام 2017

(20) يوحدهم قطع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1992 إلى عام 1999 ويوحدهم قطع

في سنوات المص ودخول أخرى من عام 1995 إلى عام 2017

(21) لا يوجد بيانات على الضرائب الاجتماعية من عام 1972 إلى عام 1999

(22) ثمه بقطع في سنوات التجارة الخارجية من عامي 1989 و 1992 ومن عام 1994 إلى عام

2017

100 0	2 0	2 1	28 5	46 9	20 1	البرازيل (1980-2017)
100 0	2 4	4 7	20 2	46 9	24 9	ماليزيا ⁽²⁴⁾ (1992-2017)
100 0	0 2	0 0	42 3	46 0	11 5	إسبانيا ⁽²⁵⁾ (1995-2017)
100.0	0 7	0 5	33 7	43 4	19 7	الروبع ⁽²⁶⁾ (1972-2017)
100 0	2 9	0 4	41 1	42 2	13 2	الدانمارك ⁽²⁷⁾ (1972-2017)
100 0	4 7	10 7	33 6	42 0	8 9	الأرجنتين ⁽²⁸⁾ (1990-2017)
100 0	5 2	8 4	34 8	37 0	14 6	كوريا الجنوبية (1972-2017)
100.0	3 0	6 0	42 5	29 3	17 9	تشيلي ⁽²⁹⁾ (1972-2017)
100 0	0 4	19 2	22 8	27 6	20 0	الهند ⁽³⁰⁾ (1974-2017)
100 0	8 4	12 0	42 6	27 5	10 9	بيرو ⁽³¹⁾ (1972-2017)

* الإجمالي قد يكون + 100 بسبب تقريب النسب

- (23) شمة مقطوع في بيانات نصريات لأخرى، وصافات على سلع واسعة النطاق، منه من عدم 980 إلى عام 1989 ولا يوجد في بيانات لأي من السود في عامي 1995 و 1998
- (24) لا توجد بيانات عن الضرائب الاجتماعية في كل الأعوام
- (25) شمة مقطوع في بيانات التجارة الخارجية من عام 1998 إلى عام 2017
- (26) لا يوجد بيانات عن نصريات و صافات و ضرائب من عام 1995 إلى عام 2017 ولا توجد بيانات نصريات على التجارة الدولية من عام 1991 إلى عام 2007
- (27) شمة مقطوع في بيانات نصريات لأخرى، وصافات على سلع في عام 1972
- (28) لا يوجد بيانات عن الضرائب الاجتماعية من عام 1974 إلى عام 1989
- (29) لا يوجد بيانات عن الضرائب على نصريات اجتماعية من عام 1972 إلى عام 1990

الجدول (14-7)

هيكل إيرادات دول أخرى في أعوام مختلفة
(معدل عام/ البنك الدولي)

المجموع*	صرائب أخرى	الصرائب على التجارة الخارجية (الجمارك والرسوم)	صرائب على السلع والخدمات	المساهمات الاجتماعية	الصرائب على الدخل والأرباح	المنح والإيرادات الأخرى	
3000	4	18	278	09	574	8	يابان
1000	12	13	39	332	532	71	بولندا متحدة
1000	24	47	202	00	469	249	ماليزيا
1000	02	00	423	60	400	115	إندونيسيا
1000	29	04	411	33	391	132	مدانمارك
1000	45	03	308	195	378	79	بريطانيا
000	34	01	248	345	315	63	إيطاليا
1000	04	192	328	01	275	200	نمسا
1000	52	84	348	96	274	146	كوريا جنوبية
1000	07	05	337	221	232	197	السويد
1000	34	120	426	63	212	119	سويسرا
1000	50	60	425	85	208	179	تشيلي
1000	32	00	276	418	207	78	فرنسا
000	20	21	285	270	199	20	البرازيل
1000	04	01	231	547	170	50	ألمانيا
1000	47	10.7	33.6	291	129	89	الأرجنتين

* الإجمالي قد يكون ± 100 بسبب تقريب النسب

المصدر

المورق و صحة، وتكاد لا تحتاج إلى تعليق ويجدر بنا في هذا السياق أن نشير إلى أن الفساد المتعشي (وأقصد الفساد الصغير على مستوى علاقة المواطن بموظفي الدولة ومؤسساتها، وليس الفساد الكبير على مستوى العلاقة بين الدولة والشركات الكبرى المحلية والدولية)، هو نوع من الصيرورة المباشرة التي يدفعها المواطن لقاء خدمات عديدة، أو لقاء عدم علاقة الحصول على خدمات لدولة، ويستفيد منها لموصف من دون أن تمر بميراثية الدولة

كتب روستو في عام 1967 أن جميع الدول في نعمة أصبحت متشابهة في وجود مهمات كثيرة بصطلاح بها، ووجود جهاز بيروقراطي كبير سيئ و«العرق الحالي» (كتب في عام 1973) في قوة دولة وقوة جهازها ليس بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، أي ليس بين الشرق والغرب، بل بين الشمال والجنوب، بمعنى أن العرق الرئيس هو في قوة الدولة وقدرتها على سيطرتها على الأرض والسكان⁽³⁰⁾

فرصة الأيوبي الرئيسة³¹ كما بصوغها في كتابه عن تصحيح الدولة العربية تقوّل إن الدولة العربية، على الرغم من امتلاكها بيروقراطيات ضخمة هائلة، من حيوش وسجون، فيها صعيقة في قصبة جوهرية مثل جناية الصراثب و«الانصراف في لحروب» والهيمنة الأيديولوجية على المجتمع وهو يستخدم كلمة «تصحيح لدولة» بمعنى الأول هو تصحيحها فعلاً من ناحية لجهاز بيروقراطي والوظائف والمجالات التي تتدخل فيها الدولة، أما الثاني فهو المسعة في تصحيح دورها في السحوث والثقافة السياسية بما يتجاوز قوتها الحقيقيه أما عن أسباب ضعف الدولة على الرغم من استخداماتها العف،

Karl W. A. Ruston, *World of Nations: Problems of Political Modernization* (20) (Washington, DC: The Brookings Institution, 1973-1967) p. 74

Nazih A. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (2) (London/New York: I.B. Tauris, 2001)

نزيه لاوي، تصحيح الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة محمد حبي، مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: المصنف العربية لترجمة، 2010)

Ayubi, p. xi.

(32) لاوي، ص 25

فهي أولاً، افتقرها إلى قوة لبية اسحية التي تمكها من جعل في المجتمع شكلي فعال من خلال حدة الصراخ وعبره. ثانياً، افتقرها إلى الهيمية الأبدولوجية التي بُمكها من تشكيل، ما بسميه بلعة عرامشي، كتلة اجتماعية «درجيه» تتصل شرعية لظمة الحكمة⁽³³⁾. الموضوع الذي يعالجه لأبوبي هو مسألة قوة مدونة وقوة المحتمع ويرى أن مدونة تتوسع من ناحية الحجار البيروقراطي في كلا النمطين السائدين في العالم العربي الأنظمة القومية والرايديكية واشعبوية وعبره. والأنظمة التقليدية التي تقوم على علاوات القرابة لكن الدول أصعب مما تبدو في الحاتين، فقدرتها على فرض المدون أصعب من قدرتها على تشريع القوانين، وقدرتها على تنفيذ مشروعات السمية أصعب من قدرتها على وضع هذه الخطط⁽³⁴⁾، ويقتبس لأبوبي في هذا المجال من وصاح شرة⁽³⁵⁾ لكن المؤميين بالعد في مسألة هامشية الدولة باعتبارها سطة حارجه فالدولة العربية شكّلت نفسها مع الزمن قاعدة اجتماعية عبر الوظائف والقطاع العام والتعليم الرسمي والتجديد وحتى من خلال ولاء الجماعات المختلفة مثل القبائل والطوائف وغيرها ورأينا أن الدولة لا تنهار في الثورات⁽³⁶⁾، وما حصل في أسوأ الحالات هو انكشاف شروح عميقة، وإذا كان المقصود هو النظام السياسي، فقد نين أن قطاعات اجتماعية معينة تنمهي مع النظام السلطوي القائم، فهو ليس غريباً تماماً عن المحتمع اشتركت الأنظمة المحافظة والجمهورية المتعارضة سياسياً في بناء قطاع عام وفي التوسع فيه، ووقع في ضوء ذلك انتشار وظائفها في المحتمع واختراقها له، وتحولت من دولة محدودة الوظائف إلى دولة متشرة الوظائف

سبق أن كتبت ما يأتي «يمكن عتد لدولة الأمية البوليسية ولحدود

Avuha, p. 3 (33)

Ibid., p. 447 (34)

Ibid., pp. 447-448; (35)

ومصاح شرة، حول بعض مشكلات الدولة في الثامنة والمحتمع العربي (بيروت: دار معدنة، 1980)، ص 228

(36) على لأهل سر من دون دعة حارحي كبر لحرقات بعباسه ومدخل عسكري مباشر

الموجهة ضد مواطني العربي نوعاً من رذة العمل على عدم شرعية الدولة، أو أرمتها على الأقل، كما يمكن اعتبارها حرة من معدله المجتمع القومي والدولة الصعبة¹³⁷ وتطرفت بسبب إلى هذا الموضوع وإلى الأخطاء في اعتبار الدولة الصعبة والمجتمع القوي مؤشراً معيَّناً للديمقراطية، واعتبرته بخص عملية تطور مجتمع مدني¹³⁸ لكن هذا لا يمنع أن يُصنّف عود دولة أمية خلال هذه الصيرورة فتخصيص نظام لحكم أمية، الناحية في تحقيقه عن ضعف مؤسسات الدولة وقصور حدودها عن الامتداد في داخل المجتمع، لا يستل أن يسي قاعده أمية قوية وشبكة مصانع زبوية موالية لنظام في دولة

(137) غرمي بشاره، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 4 (الدوحة بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2018)، ص 243-241، استخدمت عبارة المجتمع القومي وبنوته بصيغة نفاذ من Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Making in Society and State Capabilities in the Third World* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984. ش. الأيوبي في كتابه تصحيح الدولة العربية أيضاً عن كتاب ميغال Migdal الذي يصرّ فيه بدولة مدعاه في تحصيل أهدافها السمية (في مقدمة ونص لاوي) وهذا يرى الأيوبي بأن من حماة العائد من صيرورة وحوالات التحول الديموقراطي ويعبر بكتاب أن هذه العائد الداخلي من صيرورة وزيادته العائدات الخارجية هي عوامل أهم الديمقراطية، وشكل صيرورة مدخل الحرة الأكبر من إيرادات الضرائب في كل من المغرب وتونس ومصر وليس بعد عام 1987 وبعد صيرورة المدخل في كل من مصر وتونس 90 في سنة في لاوي و6 في السنة في حالة مدعاه شركات بشكل كاد يكون كاملاً وبسبب لاوي أهل من باب انعدامه بمجتمعه أن هذه لأقصر دوات السببة الأعلى بصيرورة المدخل إلى حملي عائدات الدولة هي في الواقع آخر ما يرى كونه دول فعلة في العالم العربي (مصر وتونس والمغرب)، ما هي في الأقل (كما هي حال الجزائر ومصر) من لأقطار العربية التي عتقدت بتجديد ديموقراطية حقيقته في سنوات الأحياء 1990، أنظر الأيوبي، ص 883، 890، 893، 894 استخدمت الترجمة العربية.

(138) غرمي بشاره، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 6 (الدوحة بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2012 [1996])، ص 21-40. تعرّف للمقدمة إلى هذا الموضوع، بكتاب كنه يظن مفهوم المجتمع المدني تاريخياً بموارء تطور بدوّه الحديث وهي تدعى حديثي معها، وليس كمجتمع من دول دولة فالمجتمع من دول دولة هو ما مجتمع عصوي بشدي، وما في حله فرضي وحرب وعمه المجتمع في بدوّه اللامركزية، في طراف الإمبراطورية عثمانية مثلاً، حيث لا يصل بدوّه إلا إلى حايه الضرائب والتجديد، لا يعبر ديبلاً على وجود مجتمع مدني فهذا مصطلح أو مفهوم تاريخي آخر من سياق تاريخي مختلف

تحتاج الديمقراطية إلى دولة مستقرة، والدولة القوية والديمقراطية المستمرة صواب لا يعترقان، بعكس ما يتوهم بعضهم وعندما تضعف الدولة أو تفقد الثقة بنفسها، فإن أولى صحباها هي الديمقراطية⁽³⁹⁾ ورأي محمد جابر الأنصاري أن الدولة الاستبدادية التي تدعو «قوية» بمراقبين في الخارج، كما بدأ الاتحاد السوفيتي، وكما تدعو الصين سيئاً حتى الآن، هي في واقع الأمر دول ضعيفة من الداخل لا تتحمل الحبار الديمقراطي⁽⁴⁰⁾ ومع أن كلامه صحيح في المحمل، فإن الصين ليست دولة ضعيفة، وإن كانت دكتاتورية صحيح أنها تعتبر ديمقراطية حظراً عليها، لكن هذا لا يعني أنها دولة ضعيفة أو هشة. فمؤسسات الدولة قوية للغاية ومتحدة عبر تجمع بين قاعدة حرة واسعة ومنظمات جماهيرية والشفافية الوطنية. ليست كل دولة دكتاتورية دولة ضعيفة. وثبت أن لدولة المصرية التي لا تسمح بحرية التعبير وتحشدها ليست دولة ضعيفة بالضرورة، بل دولة قوية بأجهزتها وسمصالح المرتبطة بها، ولا يمكن أي حركة شعبية مواجهتها من دون التحالف مع جزء منها، وتعيرها بالتدريج ولا شك في أن الدول الديمقراطية التي لا تحشى حرية التعبير، والتي تحافظ على تماسكها مع تعبير القوى السياسية التي تحكمها بعد الانتخابات هي دولة قوية تتمتع بمؤسساتها بإجماع شعب والقوى السياسية وهذا التجمع بين الشرعية وسمعة المؤسسة عبر مواءمات حتى في الدول السلطوية الراسخة.

بعد أن أكدنا أن السلطوية في حد ذاتها ليست ديبلاً على قوة الدولة، بل قد تكون مؤشر ضعف، نصل إلى الأنظمة السلطوية في دول الثورات، إن ما يلمت النظر في الدول العربية الرئيسة التي تفحرت فيها ثورات هو مؤها «المشوة» في العقود الثلاثة الأخيرة وصولاً إلى التشابه في مركبات السلطة الحاكمة فيها، وذلك على الرغم من التفاوت في الأيديولوجيات واحلاف

(39) محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات الكويز السياسي العربي»، في عني حليبه نكم ري دواخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب مستقبل عربي 19، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2002)، ص 11.

(40) المرجع نفسه، ص 111-112، وانضمه أن الصين دولة قوية ولديها شرعية تاريخية ومؤسسات متماسكة تحكم فعلاً. وليس كل نظام استبداد هو ضاء ضعيف فالأنظمة الشمرية الراسخة هي غالباً دول قوية خلاف لأغلبية الدول السلطوية

الموقع والاصطفاء في إطار المحاور لدولية وسارع هذه صيرورة بعد تغير النظام لدولي ونهيار المنظومة الاشتراكية فقد انتهت جميعها إلى نظام سطوي بيروقراطي مُتنبّل اقتصاديًا (الحالات الكلاسيكية تونس ومصر وسوريا)، أو نظام سطوي فشل في محاولاته التحول إلى دولة شمولية، كما في حالي سورية وليبيا وتراجع فيها دور الحرب الحاكم بعد أن اعتمد عليه النظام بوصفه قاعدة شرعية رئيسة في حالي سورية وتونس. وجرى تحييد الجيش عن السياسة بعد أن كان يحكم مباشرة، كما في حالة مصر، ليصبح مثل المؤسسات الأخرى تابعاً لمؤسسة برتسبة التي قربت دلائها من عائلة الرئيس (كما في سورية واليمن وليبيا إضافة إلى مصر)، ورد اعتماد هذه المؤسسة على وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وهذا لا يعني أن الجيش فقد قوته وفوقه في حالة مصر في مرحلة مبارك مثلاً، بل أُرمت معه نسبة تربية تمتع بموحيه بإدارة دتية وامتيارات اقتصادية، بقاء إبقاء احتكر مؤسسة الرئاسة السلطة السياسية وأصبحت جميع هذه الأنظمة (بما فيها عراق قبل عام 2003) عبارة عن دكتاتورية فرد يحيط به «أسره حاكمه»، وتنع له شبكة من لولاءات والعلاقات الرتبوية تمتد إلى دخل نقوات لمسلحة وحرب (في حالة وجود حرب حاكم) وفي أوساط رجال الأعمال وحول منصب الرئاسة تحتتمع مركبات النظام السلطوي الأخرى وهي:

أولاً، أجهزة الأمن المؤلفة من محاورات والجيش، مع تفاوت في ميبها في الدور والأهمية ففي تونس مثلاً، اعتُبر جهاز الأمن (الاستخبارات) أقوى من الجيش وأكثر تدخلاً في السياسة وفي مصر، كان جهاز الأمن أشد دعوية في سياسة لداخلية في نهاية فترة السادات وخلال فترة مبارك عندما جرى تحييد الجيش بالمديح عن السياسة مدخُسم صراع عبد الناصر - عامر (بين مؤسسة الرئاسة والجيش) لمصلحه الأول بعد حرب 1967، وأصبح الجيش تابعاً له بعية مباشرة، لكنه ظل قوياً بحسب له برتسب ألف حساب. وفي سورية، احتوت أجهزة الأمن المتعددة بحية مدنية والعسكرة كلها، وهي أجهزة تنع رئيس الجمهورية مباشرة. أما في اليمن، فبورعت رئاسة القوات الخاصة وأجهزة الأمن بين أبناء الرئيس اليمني وأبناء إحقته. وفي

سورية وانيمس تشع الفوت حاصة، أي وحدت الحنة، الرئيس أو أحد أو أساء أو أساء إخوانه (اليمس) وفي ليبيا، تحيد الجيش وأقيمت بدلاً منه كتائب داعة مباشرة لقيادة أسائه وأسائه إخوانه والمقرين منه شخصياً وبقي جهاز الأمن تابعاً للرئيس (لم يُسمَ رئيساً في ليبيا بل قائدًا) مباشرة من خلال مقرين بدرويه وهذا كله لا يعني وجود تماسك مؤسسي بين الأجهزة الأمنية، وصراع نفوذ بينها وبين النقابات الأخرى حول الرئيس.

هذه هي لواقع هي مكونات النظام الحقيقية، وليس السبة الدستورية التي تشمل برلمانات ومجالس شعب وحكومة وغيرها، والتي قد تتصلل من يتسبى مقارنة مؤسسية و«التصميم المؤسسي» (Institutional Design)، باعتبار السبة مؤسسية الدستورية حاسمة في تحديد مسار التطور اللاحق وحريضة المعمارية مصلته، والساء الحقيقي للدولة، حيث مركز القوة والسلطة وحيث يصنع قرار ويتم تدوير الصلاحيات الدستورية، موحود في مكان آخر، وم يشيد سؤوه وفقاً لتصميم جاهر مبدق وهذا يعني مثلاً أن بلدًا مثل سورية لا يُصبح تعديل دستوره، والدسور لا يعني بكثير ما دام مركز قوة الدولة الحصري هو منصب الرئيس المحاط بالأجهزة الأمنية ولا بد من تغيير النظام (أو على الأقل، إرادته السياسية، ونموه) قبل تغيير الدستور، لأن تغيير الدستور موحود نظم لا يحترم اسطر والكلمة يصبح مسأته شكليه، إن لم يكن مضرورة وتكتيكا.

ثانياً، الحرب السياسي الذي كان في بعض الحالات حرباً أيديولوجية وقاعدة اجتماعية لسطاء كما في حالة سورية، وإلى حد ما تونس، وللمحار الثورية في ليبيا⁴ وفي اليمن كان حرب مصالح عبارة عن تتلاف مصالح عشائرية وصفقة وعسكرية (صباط وصباط متقاعدين)، وفي مصر حري تألف رابطة لأصحاب

4 ر حرب على عدة القدامى في ليبيا سماء محبته بمؤسسات كي بدو رافض لاسيراد محارم تحصاره بحرمه، فقد سقى حرب النظام الواحد الذي سح به نعمه، د «المحار السعة ثورية» وشعب الأخرى في ليبيا في عام 2011 راعى بعد في عطفيل جميع العوائل المبعول بها سابقا في عملية تصحير كمنه لمؤسسات في حصان شهير في مدينة زوارة في ليبيا أبريل 2013، الذي بدأت بعده اللجان الشعبية حملة نهير دموية ليبيا من معارضة والمفصل بدين

المصالح حول انضمام من العمد هي الترفيع وحتى موصفي الدولة انكار ورجل الأعمام في المدد ومنظمي النظام، وشكل النظام من هؤلاء قاعدة اجتماعية ومكانة انتحائية. وفي الحالات جميعها أصبح الحرب الحاكم رابطة مصالح وولاءات وبعد أن كان حرب البعث يشمل تيارات متنافسة، بل مصارعة على السلطة، ويقاد بهيئات مركزية قوية وقاعدة مثل القيادة القطرية للحزب، تحول إلى ما يمكن تسميته بـ «حزب الرئيس» أما لحزب الوطني في مصر فلم يكن من البداية حزباً أيديولوجياً، بل كان لتظيم السياسي الذي أقامه الرئيس في مصر ليشكل قاعدة ولاء له.

ثالثاً، طبقة رجال الأعمام المحدد المرتبطون بالنظام بولاء والمصلحة، وفي الكثير من الحالات عبر القرابة والمصاهرة مع رجال النظام وأصبح أبناء مسؤولين وأقاربهم الذين تحولوا إلى رجال أعمال القطب الرئيس د حل هذه الطبقة وتحالفوا مع من تبقى من رجال الأعمام بقدامى من بعثات العبة في شبكة من المصالح والولاءات تحيط بنظام الحكم، وتقدم الولاء، ونشأت السياسيين في الفساد لقاء الفور بعطاءات ومشروعات بناء وخدمات، ورحض استيراد وغير ذلك وهو ما سمّاه محمود عبد الحفيظ في مصر بـ «رأسمالية المحاميين»⁽⁴²⁾، وسميت في أماكن أخرى برأسمالية «الحمايت والأقارب» وفي سورية، شجع بشار الأسد بشوء فئة رجال الأعمام الجدد التي لحأت في محاولة حديها للاستثمارات الحبيحية بعد ارتفاع سعر النفط، إلى محاولة الاندماج بينها ومن أبناء لمسؤولين وأقاربهم ورأس المال السوري المعنرب ورأس المال الحبيحي، وتميزت شبكة رجال الأعمال الجدد بتعاون الحكومة التام معها.

رابعاً، بشوء أسرة حاكمة، وهذا عصر مستجد في الجمهوريات العربية، وتعرر نفوذ هذه الأسرة بالدريخ عبر الاستسداد لطويل المدى حتى كادت تصدر وهي المكونات من حيث المكاء والنفوذ عشية الثورات وهي لا

(42) محمود عبد الحفيظ، رأسمالية المحاميين دراسة في الاقتصاد الاجتماعي (بدمهر، در

العين، 2011)

تمارس صفوف حليقة المعروفة ووجارها و«أثنها»، لكنها ليست أفس منها حتى للمكينة والثروة والسرف، ولا أقل منها في تديس شخصية الحاكم ورفعها فوق السقد، حتى حين يُباح للصحافة والجمهور بعد المسؤولين الآخرين مثل الورر. لقد تمحور إعلام الطام حول صاعة صورة الرئيس بوصفه رمز وحدة السد ومرحبة الشعب حتى عند بعد مؤسسات عصم وشأت بترموبالية جديدة وهي تخفف عن الأتوية التقليدية في أنها أقل احتراماً للرعامات الاجتماعية التقليدية، وأقل «عظفاً» على الدس، وأكثر استعداداً عن سى اجتماعية تقليدية وسيطة هي العلاقة بالمجتمع، مثل لوحهاء وقادة العشائر والرعماء المحبيين على أنواعهم، سى كانت تتوسط للمرد في النظام الملكي وقد تحميه أيضاً لقاء ولائه. وعندما يحتاج مثل هذا النظام «النيونترموبالي» إلى رعامات لكسب ولاء جماعات بعبدية مثل العشيرة والطائفة، فإنه يضرب رعامات كهذه من طرفه، ويفرصها على الجماعات. بحيث تستمد رعامتها منه ويفصله، لا من سلالتها.

في هذه السضم لا يفصل بين الدكتاتور ونمواظن المرد حاراً اجتماعي يشكل حماية للأخير بعد نهيمش سى المجتمع التفيدي حلال عمليه التحديث، يفهم المرد وحيداً أمام دولة الرئيس الأمية بعدرتها غير المحدودة على قمعه وقد تمسّر لمقولة الأخيرة أحد أسباب تميز الاحتجاج ضد الأنظمة الجمهورية بحدتها مقدرة بالاحتجاج ضد الأنظمة الملكية. وهذا يعود إلى الفارق في أسية والعلاقة بالمجتمع بين الأسرة لحاكمة المالكة من جهة، و«الأسرة لحاكمة» المستعدة في الجمهوريات من جهة أخرى فالسى التقليدية صاع للصدمات، ونحفف من وطأة الصم كماً «تقلر» السمة والاحتجاج

ثمة تفاوت كبير بين الأنظمة ستي تعرضت لانتفاضات شعبية ساحقة ورن امكونات المحتملة في معادة تركيب السلطة، لكن، ثمة تشبه في محورية سلطة الحاكم للمرد، وفي وجود امكونات نفسها وهذا أمر يفترض أن تلمت نظر أي باحث؛ إذ يبدو أن ثمة مطلقاً في تطور عصم لاستبداد في البلدان غير المتطورة، أو التاميه كما تسمى، التي لا تتمكن من إنشاء نظام شموي، سب:

أ صعب الدولة السبي (الذي تعوَّض عنه بالقسوة) من ناحية، وعدم تحانس المجتمع، بحيث لا تتمكن أيديولوجيا واحدة من التعلُّل فيه، من ناحية أخرى، ب عجز البيروقراطية عن الإحاطة بجميع حواش حياة والسيطرة عليها حلقاً لخصم الشمومي، وعجزها عن تطوير أيديولوجيا شمولية، وذلك على الرغم من توافق الحطاب القومى تحديداً مع مشاعر الشعوب العربية في مرحلة التوق إلى الوحدة ما بعد الاستعمار وبعد نكبة فلسطين، إلى درجة تعبير هذا الحطاب شرعية تلك الأنظمة ولم يكن نسي الحطاب الإسلامى أوفر حظاً في تطوير أيديولوجيا شمولية لخصم الحكم في السودان منذ السنوات الأخيرة في عهد الميري، بل أقل حظاً، وذلك بسبب إثارته للانقسامات الطائفية، وتعارفه مع معطى التدين الشعبى وأسلوب حياة فئات واسعة من المتدينين وغير المتدينين، والشروع الدينية العلمانية، والحرية (بين الحركات الإسلامية نفسها، وبين الحركات الأخرى).

لذلك، نفت الأنظمة العربية سلطنة مع محاولات معدودة لتحويلها إلى شمولية، وتمحّصت عن درجات مختلفة من رذلة خصم السطوي أو صلاته، ومعها احتمالات تحول النظام السطوي إلى حكم أسرة يتقل بتوريث بعد شخصية النظام السطوي، في مقدر ترجع قوة حرب الحكم وترايد قوة الرئيس الذي يحكم بأدع محتله أهمها الأجهزة الأمنية الموليه له مباشرة. وعدم يساوى الجميع في تسعهم للديكتاتور. لا يعود ثمة مرشح طبعى لدراسة من بعده، فلا أحد من المحيطين به يفصل عنه، وعندها يصح لتوريث هو لحل لوحد وكأنه إصالة لعمر الحاكم بعد وفاته، أو امتداد بيولوجي له بالحفاظ على جيناته.

سمح بعض هذه الأنظمة السطوية بترنة اقتصادية أعمق وهامش حرية أوسع مما أتاحته أنظمة أخرى فهي توسس، كد ثمة هامش لعمل لجانات، وبعض الأحزاب الشكلية التي شُفيت أحزاب نديكور، ولعدد من مصطاب المجتمع المدني (المصطبات غير الحكومية)، وهذا كله كان تحت رقابة أجهزة الأمن المشددة، وجمع أحزاب المعارضة، وفي غياب أي تعددية إعلامية أمّا في

مصر فأُتيحت درجة من حرية الصحافة في عهد مبارك وبعض التعددية الحزبية انتقيدية، وإن لم يسمح بها بالموافاة بالاتحادات إلا بحصص حذرة نظام أي إيا معارضة من أجل أن يبقى في المعارضة، ولا يتاح لها الوصول إلى الحكم، الأمر الذي أدى إلى تحشيد هذه الأحزاب وشجوحها للمكره بمقدار مهمتها السياسية، وتحولها إلى مؤدية دور ضمن النظام لقاتم في مقدس الأحزاب غير انديوية التي تمتعت بشرعية أكبر في شارع لكن هذا النهج فتح المجال لقدرة من النشاط في الجمعيات غير الحكومية والقبائ مع تصويت في درجات التمتع بحسب هوية الحركة السياسية فقد تعرضت الحركات الإسلامية إلى قمع أكبر من غيرها.

في اليمن، أتيحت العمل الحزبي، وقدم النظام السطوي الفردي على أساس امركبات المذكورة سابقاً لكن مع تسوية فيها قدر من المشاركة في سيطرة بين الممثل والقوى السياسية، وبأكثر التسوية عبر الزمن مع إرديد عقود الرئيس وأسرته التي نُصّب أفرادها على رأس الأجهزة الأمنية والحرس الجمهوري، وتهميش باقي أطراف الصفقة التاريخية التي أوصلته إلى الحكم، ولا سيما حرب الإصلاح ورعامات في تجمع فشل حشد، في تزامن مع نمو الشرح بين النظام والحوثيين في الشمال، وبين النظام والمحافظة الحسوية أيضاً. فقد بقي الشرح بين الشمال والحوثيين دليلاً لأنه بعد فشل اتفاق الوحدة الأول بينهما قامت قوات الشمال عملاً باحتلال لحوب بالقوة وحرص الوحداء وتكرست مشاعر بعض لدى الحوثيين، وتفاقت مع حسرة الحروب والحصوع للشمال وغياب سياسة السماح حكيمة وعدلة

أما في سورية وليبيا فلم يكن متيحاً على الإطلاق أي نوع من العمل السياسي أو المدني أو النقابي أو الروبط أو الاتحادات. ففي سورية، ضُفي العمل النقابي المصلي، وأعيد بناء القدرات على أساس اعداء ابقاية السياسة مقدس البقية المطلقة الساعية أي إن النظام السلطوي كان معلقاً بشبه في ابعلاقة الأنظمة الشموية، وإن لم يسمح في أن يصبح نظاماً شمولياً. وأصبح الرأي العام «سيبيكي» (Cynical) تجاه أيديولوجيا النظام، فلا يؤمن بها حتى وهو

يمارس طقوسها، وتكرر شعراتها بعمدية ساحرة وبقي الصنم الشعبي حارح سيطرته، بل تعمقت بهوة بينه وبين الشعب مع الوقت أكثر وأكثر وبذلك اضطر هذا النوع من الأنظمة إلى الاعتماد على العنف الفعلي من ناحية وعلى الأسرنا من ناحية أخرى، وكذلك المراهنة على ولاءات غير سياسية من خارج مؤسسات الدولة مثل الطائفة والعشيرة والقبيلة وساحية (ولهذا نتحدث عن سطوية يمكن وصفها بشمولية رثة، وتشعبات الأهلية الصغيرة ما كنت لخطر في بن هتير أو ساليين أو موسويين الذين قادوا أنظمة شمولية فعلاً). ما أدى إلى اعراض الأكثرية عن الصنم وانهامه بطائفية أو قلبية هذا الشبه بين ليبيا وسورية هو الذي يقتر هدوء السوريين بين الثورتين التونسية والمصرية، وتجردهم على الحروح لتظهر بعد الثورة بلسة وأمام صندرة ليبيا تحديداً فهذا كان حتى الشعب الليبي قد تحرأ، فهذا يعني أن الأمر ممكن ويصر أيضاً انضاع السوريين أن النظام لا يمكن أن يسقط من دون دعم أحبي أو حتى تدخل عسكري، لأنهم توقعوا أنه سيشت الحرب على شعبه مثل القدافي، ولا يمكن وقفه من دون تدخل خارجي. عوّت تحت سورية معارضة وسعة على تدخل خارجي مثل التدخل في ليبيا، وسقى بعض المعارضين في الحارح، ومن ضمنهم مثقفون دررون، إظهارهم الأول بالمحس الوطني، تيقن بالمجلس الوطني الليبي الذي شكل عنواناً لشرعية حديده بديلة من النظام يمكنه سرير التدخل الخارجي لمصلحتها

في مقابل هذا تتفارب في تركيب السلطة في الأنظمة بحاكمه وتبادل الخبرات والتجارب، بحيث لمجموعات التي حكمتها هذه الأنظمة مختلفة في بينها لأسباب تاريخية، كما أن الأنظمة لم تساهم في عملية بناء الأمة على أساس المواطنة بما يتجاوز الجماعات الإثنية والقومية والطائفية، بل لم تشرع فيها أصلاً والدولة سورية بقيت تاح تقسيم استعماري لسورية الجغرافية والتاريخية بمجموعات غير محدسة من الساحة الطائفية والجهوية، ومتصدية التطور بين المركز والأريف وغيرها. ولم ينجح نظام بحكمه في دمج الأمة، وإن نجح بداية في الإصلاح الررعي ومكافحة الأمة وتعميم النعيم وتوزيع الثروة يقوم على سد حاجات النسس الأساسية، ولم يكن بناء الأمة هدفه أصلاً

فهي شعارات النظام وأيديولوجيته المعلنة الأمة هي لأمة عربية، ولا وجود لأمة سورية. ولا حتى شعب سوري في مصطلحاته، إلا بمعنى الجماعات الحاصلة حكمه. ويطبق هذا على نظام المهدي أيضًا، الذي يعمل مع شعبه بوصفه مجموعة عشائر ورعابا، ولم يعترف أصلاً بوجود شعب لبي.

كما لم يحصل في سورية اندماج اقتصادي حقيقي بين مناطق البلاد المختلفة وصل التفاوت الجهوي قائمًا، وتوسّع التفاوت الطيفي بعدما شأت صفة أعيان من داخل السلطة الحاكمة وتحالفت مع بقايا الرجوعية القديمة والأمر الأهم هو أنه على الرغم من الشعارات القومية التي رفعها النظام، إردادت الانقسامات الطائفية في ظل حكمه. ووصفت مراعاة الانقسامات الطائفية إلى درجة الاعتناء بها في الحرب والمطامير ومجلس الشعب وغيره من هيئات، بما في ذلك وعي النظام لتركيبته الطائفية، على الرغم من إنكارها بطلق هذا أيضًا على الحالة اليمنية حيث تُعد نظم الحكم شكل تحالف عشائري عتًا لعشائر الأخرى ضده، ودخل النظام في صراعات سياسية مع قوى مخصصة اتحدت شكلًا طائفيًا في الشمال، وفي الوقت ذاته تعامل مع حوث اليمن كآلة منطقة محتلة وانتشر بين سكان حوث اليمن شعور بأن النظام يمثل الشمال.

أمّا تونس، وفي ما عدا التجانس الإثني والديني، شأت أجهزة دولة بيروقراطية قوية وهوية تونسية. فالدولة المؤسسة الحديثة حدودًا تاريخية عميقة نسبيًا مثل المصرية وعلى الرغم من الانتماء العربي لجميع مواطنيهم وبما عليهم الحماسي مع هذا الانتماء، فإنّ أيديولوجيا النظام شددت عبر الخطوط الرسمية ونطقوس الوطنية وساهج التعليم على هوية تونسية وطنية وولاء للدولة، ما ساهم في توفير شرط ضروري مذكور سابقًا وهو الإجماع على كين الدولة كانت هذه عمليًا أيديولوجية نظام الحبيب بورقيبة الرسمية. ولم تتجاوز تونس التفاوت الجهوي في التنمية، بل عمّفته الدولة الاقتصادية التي صنّفتها من عبي. وكان هذا من أهم أسباب اندلاع ثورة

على الرغم من شبه بين مصر وتونس من حيث تحسّن السكان إثنيًا.

والتسليم بوحدة الدولة وشرعيتها، فإن المايه الصنفي في مصر ظل قائمًا، وساهم في تعمقه نشاط الحركات الإسلامية خصوصًا السلفية أمّا لسطه فشر فكرة حاجة الأقلية المسيحية الكبيرة إليه كي يحميها من لأكثرية، وتعطى معها سياسيًا من خلال مؤسسة الكنيسه، من دون أن يحري محاولة حقيقية لدمج الأقلية والأكثرية من خلال موطنة متساوية والاعتراف بدور لأقطاط في انتكوبن التاريخي بمصر، وبأنهم في الحقيقة ليسوا أقلية إلا دينيًا، أم وطبًا فهم جزء من الأكثرية، كما أن قيادات بحرب بوضي المحلية والإخوان وسلفية نابلسوا في المواقف السلفية من الأقطاط للبحيرة على شعبة في المناطق المحتففة من مصر ولا شت في أن عحر الدولة لمصرية عن حل المسألة القبطية» عند ثورة عام 1952، بعد أن حقق الصدام المنكي تقدمًا كبرًا في هذا المجال، ترك أثرًا في الحياة السياسية، ولا سيما الاستقطاب مع انتشار الإسلام في فيها لكن حينما يصل إلى أساس ثعثر الانتقار الديمقراطي في مصر يركز على دور الجيش، وعلى فشل بحب لمعارضة في تأجيل لصراعات الحرية والاتحاد في نجاح المرحلة الانتقالية، وإصرار الإخوان المسلمين على حكم مصر بأقلية صلبة في مرحلة الانتقار، في ظروف معارضة دولة العميقة للانتقار الديمقراطي. ورفض المعارضة لحكمهم، واستعداد كل صرف لتعاون مع الجيش ضد الآخر.

في سياق ردها نعيم على اشورات، كان من السهل على الأنظمة الحاكمة في سورية واليمن وليبيا استخدام جماعات الهوية لطائفية والعشائرية والجهادية في تحويل ثورة إلى صراع مسلح، وتحويل الاستقطاب السياسي من الاستعداد في مقدس النظام الديمقراطي إلى الانقسام الهوياتي. وبرزت على النقطة أساسية الحفاظ على ولاء جماعات صنفية وقبيلة ترى أن تهديد النظام هو تهديد لها ومعني في سورية الطائفة العلوية وأنشع أطوائف النديسة التي يحج لنظام في إشعارها بالتهديد أيضًا معرًا موقفه باستعلان دعيه طائفية ودينية صرمة شبه الفصائل الإسلامية وانضم إلى «تحالف الأقليات» لاحقًا قسم من العلمانيين من الشس والعوين والمسيحيين وغيرهم الذين تعاضوا مع اشورة في النديسة، ثم شعروا بالتهديد بعد صعود الحركات الإسلامية المتطرفة

غير المدسرة على الإطلاق روح ثورة 2011 ومطالبها وفي كثير من البلدان العربية، تحول الاستقطاب بين علماني وغير علماني إلى نوع من الهويات الثقافية المتعلقة أيضًا بسط الحياة، كما في حالة لاستقطاب بين الكاثوليك المذكيين والعماليين الجمهوريين في مرحلة الثورة الفرنسية، وسمرت بعده مدة طويلة.

هكذا تحول الصراع في بدور ثلاث (سورية وليبيا واليمن) إلى صراع مسح، على نحو جعل العامل الحارحي في هذه الدور أشد تأثيرًا منه في تونس ومصر وهو في الحقيقة الذي حسم الصراع على السلطة في حد ذاتها (وليس بالضرورة مسألة الديمقراطية التي دنت غير مطروحة فعليًا في مرحلة التحول إلى حرب أهلية) ففي ليبيا، حسم التدخل العسكري الحارحي المعركة ضد القذافي لأسباب اقتصادية وحيو استراتيجية وأخرى متعلقة بالعلاقات الترتيبية بين الدول العربية ونظام القذافي وفي اليمن، حسمت المبادرة الخليجية الصراع لمصلحة تعبير الرئيس ونفاء النظام، وسع ذلك انهيار التسوية واندلاع حرب أهلية، وتحدثت إيران لدعم الممثلات الضامنة التي انقست على محور حربي، ولاحقًا حدث تدخل عسكري خليجي مباشر من دولتين معديتين للديمقراطية هما السعودية والإمارات تحت عنوان «التحالف العربي لدعم شرعية» وفي سورية، حسم التدخل الإيراني والروسي، شكل واضح وحلي، الحرب ضد فصائل المعارضة المسلحة التي لم تسر خطط أو برامح ديمقراطية، واستمرت بالنشيط والتعثر طوال فترة الحرب مطهرة عجزًا عن تمثيل الشعب السوري بوصفها شعبًا في مقبل نظام الحكم، وعدم أهلية وعجزًا عن تقديم بديل واقعي من نظام.

يعيد هذا التمييز بين الهيئة الإقليمية التي كانت سائدة قبل لثورات وبعدها، فهم بكر التدخل العسكري مع الأنظمة وصدها في ليبيا وسورية واليمن بعد انشورت نتج بهج فتم مد ما قبل الثورة أو «مؤامرة» متواصلة وعمومًا بعد الحرب على العراق، أصبح التعاملان لإقليمي والدولي مساهمين للأنظمة، إذ سلم دوليًا بوجود القذافي الذي أخذ نظامه يتقرب من الولايات

المتحدة وأوروبا العربية، وحتى إسرائيل، بعد أن حشي مصير النظام العراقي
 في مرحلة نظام انقضى واحد. كما جرى التسنيم بالنظام السوري بعد عرلته
 حراء اعتيال رقيق حريري في عام 2005 ونجا لنظام سبب عشر مشروع
 الأميركي في العراق، والتحديات التي واجهها الاحتلال، وحاجة الولايات
 المتحدة إلى التنسيق الأمني معه بعد أن سمح بتدفق مسلحين من أرضه إلى
 العراق وطمح النظام أيضًا إلى تعود سياسيًا وأمنيًا مع الولايات المتحدة،
 وتعاون معها بالفعل، وكان شرطه الوحيد أن تقل به، كما هو، بعدًا لحكم
 سورته، وهو حقق مرامه هذا بعد أن فكَّ عرله الدويّة التي فُرِصت عليه بعد
 اعتيال الحريري. ودخلت، شأن في سورية توقُّ إلى الحفاظ على الاستقرار
 ونموذج شعبي من مصير العراق بعد عام 2003 والانقسام الطائفي فيه، وكذلك
 مرور من الوضع الطائفي السياسي الدائم سير على حافة الحرب الأهلية،
 وحلّ ما تمناه الشعب السوري في تقديره، هو لإصلاح في ظل الاستمرار،
 وبهذا المعنى تحمّل النظام برده فعنه العيفة، بل الوحشية، على انتفاضة درعي
 وحمص وعوطة دمشق. مسؤوله عن تحويل مصدب الإصلاح إلى ثورة، ثم
 إلى حرب أهلية ثمة درق حوهرى ومصيرى في نتائج الثورة بين رده فعل
 النظامين المصري والتونسي على الثورة من جهة، وردات أفعال الأنظمة في
 سورية ويمن ويس من جهة أخرى، وكذلك لتأحية تواهر المواعيد الاجتماعية
 التي استبدت إليها الأنظمة الثلاثة الأخيرة في ردة فعلها تلك

الفصل الخامس عشر

الجيش وتماسك النظام السلطوي مع ملاحظة عن تشيلي ومصر

في أهمية تماسك الجيش وقوى الأمن في مواجهة التغيير، وفي تماسكهما مع النظام واستعدادهما لاستخدام القمع بوصفه من أهم عوامل صمود النظام السلطوي، وفي رفض الجيش قمع الثورة في مصر وتونس خلافاً لتعامله في حالات مثل سورية وليبيا واشتقاق الجيش في اليمن، وفي حصول حروب أهلية في الحالة الثانية، وفي الانقلاب العسكري، وفي تشابه حالتي تشيلي ومصر وعهدي أيسدي ومرسي وفي المسؤولية التي تتحملها الأحزاب السياسية المدنية عن الانقلابات العسكرية.

بعد موحة الإصلاحات وتراجعها قبل الثورات بعقدين، انتقدت إيثا بيبس خمسة تفسيرات رائجة لفشل التحول الديمقراطي في المنطقة: أولاً، ضعف المجتمع المدني، ثانياً، سيادة الدولة على الاقتصاد، ثالثاً، الفقر والأمية، رابعاً، بُعد المنطقة عن مراكز التحول الديمقراطي خامساً، ثقافة وتحديداً «الإسلام» وفي رأيها أن الفقر الذي تقدمه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليس فشل ترسيخ الديمقراطية، إنما فشل أعلى هذه الدول في المبادرة أصلاً إلى الانتقال إلى الديمقراطية وهذا تكمن استثنائية المنطقة. ولفهمها

نحو النظر إلى ما وراء محفل في إطار منطلقات الديمقراطية المسقة، أو شروط المسقة، فعلاها ليس استثناء، وهو لا يميز المنطقة²، لأن مناطق أخرى شهدت انتقالاً ديمقراطياً مع أن مثل هذه الشروط عبر متوافر فيها.

منحرج بين عوده إلى سكوكوب لتفسير ثمره الانتقال في المنطقة العربية، وحتى بدرجة شورت على الرغم من انتشار عدم الرضا (لا شك في أنها أعدت النظر في موقفها هذا بعد تفحص الثورات في عدة دول عربية منذ نهاية عام 2010، أي بعد سبع سنوات من نشرها تلك المقالة) ويسمى ميل إلى تفسير سكوكوب من اختلاف مقارنتها المؤسسية الواقعية عن المصدرة الحركية لثورات في أنها لا تنظر إلى لدولة بوصفها أداة في صراع انصافي أو في فورية لمط الإلتاح، وإنما هي مؤسسات قائمة بدانها تسيطر، أو تحاول أن تسيطر، على أرض وشعب وتلك على محفل الثورات أن يكتشف بين العلاقات انصافية وحده، بل العلاقة بين الدول والعلاقة بين الدولة ولطبقات الميطرة والمسيطر عليها أيضاً. وفقدان شرعية النظام، وفق هذه المصدرة، هو المتهوم امفسر الرئيس لثورات لكن في نظر سكاتة يمكن أن يكون فقدان شرعية المصم عاملاً وسطاً أم الأسباب برئيسه فمجدد الباحث في سنة مؤسست الدولة وكفاءتها، تشظيه، وهذه مرهوبة بالتطورات في الاقتصاد والنسبة انطبقيه والتطورات على مساحة مدوية وفي إمكان مؤسست الدولة أن تنمي راسخة حتى بعد فقدان الشرعية لدى فئات وسعة من الشعب، إذ صمدت واستمرت قدرة على الإدارة والتدبير، وفي جهازها القمعي ممانسكا³، مختصرة، فإن قوة الدولة وتمسكها وفعليه جهازها القمعي لا يحسم نجاح ثورة أو فشله، فحسب، بل قد يكون مقررًا بشأن حدوثها من عدمه⁴، وهذا لا أتفق معه. فتفحص ثورات العموية بحرح عن صادق بحكمه، أما الانعاس معها فيتوقف

(2) Ibid. p. 142

Freda Nkomo, *States and Social Revolutions. A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 3

(4) Ibid., p. 32.

(5) Bellin, p. 143

فعلاً على عوامل مثل تماسك جدار القمع وحش، وعيب ما يقيد أودي
الطام ويمعه من استخدام أقصى العنف. وفي رأيي، باحتصار شديد، وحلاً
للمقولة السياسية (لعنف لا يفع) التي تستخدم إما لتحدي، أو لنجم علف
الأنظمة، فإن العنف «يفع» انظم في الحالات التي يكون فيها النظام ودرًا
على ممارسته على نحو مباشر ومنهجي في عيب معوقات محلية ودولية وتتقى
الأسئلة مطروحة في شأن هل كان النظام قدرًا على اتخاذ قرارات فاصعه، وهل
كان جدار القمع في دولة مولي له على نحو مطلق، وبمقدوره الاستمرار في
استخدام القوة على نحو شامل ومثابر.

يذكر كل مواضع عربي حاليًا «يدع النظام» مسأ، أن الخوف من قمع
أجهزة الأمن التي لا ترتدع عن استخدام أقصى لأساليب وأقدها يعيق العمل
السياسي في البلدان عربية ومن العرب ألا يشه عدد غير قليل من الباحثين
إلى مسألة وضأة القمع على النفوس، والخوف من أجهزة الأمن، لا يفسر هذه
الإشكالية عيب الفعل وحسب، بل تفسر طبيعة الفعل حين وقع أيضًا بوصفه
فعلاً عموي غير منظم ولا محطّط؛ إذ يكاد يستحيل التعصّب والتخطيط في ظروف
الحضور كني لجدار القمع. ولا شك في أن حجم العنف الذي كان أي نظام
وَدَرًا على استخدامه، وعيب اروادع الأخلاقية والسياسية والقيود الدولة،
كان من عوامل فشل أي ثورة وسجاحها في مواجعتها، كما كان عاملين مهمين
في حالات أخرى مثل فشل الثورة السمية والانتقار إلى العمل المسلح ولا
يجوز بتفصيل من أهمية هذا العامل في بلدان مثل سورية وسبب مثلاً (والعراق
قبل حرب 2003) مثلاً لكن هذا النموذج لم يتوقع تحدي فئات شعبية واسعة
لجدار القمع في خمس دول عربية على الأقل في عام 2011 حينما تفجرت
ثورات عموية، كما لم يتوقع استدعاء علف النظام (في سورية) ردّة فعل شعبية
مسيحة مدعومة من دول عديدة بدوافع مخنعة كدّت تؤدي به لولا التدخل
الأجنبي لمصلحته

يمكن تخيص ما استتجه نظام الأسد من حاشي إطاحة من عبي (كسور
الثاني/ يناير 2011) ومبارك (شباط فبراير 2011) أو تحللهم القسري

عن منصب لرئاسة، في أن الرئيس المذكورين أخطأ بالتراجع والنواحي عن الموحدة الشريعة ومن مطوره هذا، شخخ، يظهر لنظام «صعفه» شرع على موصلة الاحتجاج حتى بطحة الحكم وتوصل إلى فداعة أن استراتيجية الصمود واستخدام أقصى القوة المتاحة هي الأصعب لبقاء النظام وكانت النتيجة إيقاد نفسه وتدمير شعب والدولة. لكن «نجاح» خطه لم يكن نسب قراره من نتيجة لتوافر شروط أهمها أولاً، تجاهل عالمي لاستخدام أقصى درجات العنف ضد شعب، وهي جرائم الحرب وجرائم إبادة. ثانياً، وجود معارضة سياسية من دون برنامج ديمقراطي، وفصائل مسلحة مشتتة لا تتبع لها، وشيء انتظروا للإسلامي المنقّر للرأي لعدم المحلي والعربي والعالمي الذي مكّنه من تبني استراتيجية الصبّ الجرائري في سوريا، ألمحة الحزبية ثالثاً، عدم سلوك إرادة الدول المؤيدة لتغيير في سورية وحوافها من لتغيير نفسه رابعاً، صعود الحطّ لطمني الذي مكّر النظام من استهداف الأقليات لطائفية وأوساط واسعة من العدمايين ضد الفصل المسلحة حامساً، التدخل العسكريان الإيراني والروسي بعد أن قصرت العناصر الأربعة الأولى عن إبقائه.

لا يتعلق لمر لاستثنائية في البلدان العربية بعياب شروط الديمقراطية، إنما بحضور شروط السلطوية الباطنة، بما في ذلك الاستعداد لاستخدام أقصى القوة، وتعقيدات تداخل العوامل الحارحية والإقليمية. فهناك، وفق بيبي، دول أخرى كان لدى النظام فيها هذه القوة والقدرة على القمع، في كوريا الجنوبية في عام 1987 مثلاً، لكن النظام قرر عدم فعل ذلك أي من القوة توافرت، ولم تتوافر الإرادة لجمع حركة شعبية وقد توافر الإرادة ولا تتوافر القوة وتحويلات في أفريقيا في جنوب الصحراء نجحت في كثير من الحالات عن ضعف الدولة وعدم قدرتها على دفع رواتب الجيش، ما أدى إلى قصور في تماسك جبهة القمع لديها، في حين حافظت دول عربية على تمويل جبهة الأمن والجيش ودفع رواتب حتى في زمن الأزمات المالية، وتوافرت لديها دائماً القوة الأمنية والإرادة لاستخدامها⁵⁵ في مصر، فم النظام إذن لأمره

الاقتصادية برفع الميراثية العسكرية 22 في المئة، مع أنه اضطر إلى خفض ميراثية دعم السلع الأساسية 14 في المئة في العام ذاته ومع أن الحرب الأهلية في الجزائر أضرت بالاقتصاد ضرراً كبيراً، فإن الجيش ظل يتسلم رواتب أفرادَه بسبب استمرار تدفق العدا والنمط إن تدفق بريع في العديد من دول المنطقة هو أحد أسباب الحفاظ على جهاز الأمن، بعد أن دور بوتفليقة في انتخابات عام 2004 بنسبة 99.84 في المئة من الأصوات، بعد أن رشحه الجيش عملاً لرئاسة في عام 1999 واستحب جميع المعارضين من الانتخابات التي اعتبروها تمثيلية، استفاد بوتفليقة من مصادر الطفرة لاحتواء استقلاله العسكري، لكن من دور زيادة للنفوذ الشعبي في السياسة العامة، فهو لا يستخدم أموال الصرائف بل ربوع النفط وفي أي حال، إذا أصبحت الحرائر دولة ديمقراطية بعد عرله فسيكون لحظوت بوتفليقة هذه دور موضوعي مهم في شؤنها، فهو رسخ مؤسسات للدولة، ولا بدري بعد هل يبقى الجيش الذي انحاز إلى مطالب الشعب برفض ترشيح بوتفليقة لولاية خامسة غير طامح إلى الحكم مستقبلاً على نحو مباشر أو غير مباشر.

لم تمنح لطامين المصري والتونسي قدرتهما على تمويل أحهرتهما الأمنية وحيشتهما لأن الجيش لم يحجم لظلم في لحظة الحاسمة وعموماً، عندما وقعت شروح في تماسك لقوة الأمنية مع انعدام تراجع الأخير أمام الحراك الشعبي وحيث لم تحصل شروح كهذه تراجع الحراك الشعبي، ووقعت حروب أهلية أو تدخل خارجي ولا يمكن فهم نجاح الثوار في تونس ومصر في إطاحة الرئيس من دون أحد عامل رفض الجيش استخدامهم لقمع الثورة في اللحظة الحاسمة في الحساب، علاوة على قوة التعبئة الشعبية ووحدة القوى الشعبية في الميدان خلال الثورتين

تماسك الجيش مع النظام يحكم في حالات محتفظة حين كانت «لقوة القمعية ممأسسة» تحكمها قواعد، ويمكن أنسؤ بأفعالها، وتعتمد كفاءة، وعادة ما تتوفر لديها صرائق منظمة لتجند والترقية، وتعتمد الترقية على

الأداء وليس على السياسة وكثير في حالة سحر انقمعي المظنم بناء على العلاقات لترموبياليه الأتوبه، والذي عنت فيه علاقات المراه أو المحسوبيه على لقواعد لإجرائية، ويحفظ فيه على لاصباط باسعالل الشروح القائمة في مجتمع بين إهويات الصائفيه و بقلبيه وعيره

بتعلق سنوك المؤسسة العسكرية بعوامل مثل قرار النحه بحاكمه، والحواف من أن يؤدي الإصلاح بالصم كنه، بما في ذلك المؤسسة العسكرية فهي حائتي نصر وسورية، على الرغم من عارق الكسر في بية المؤسسة العسكرية، وسبب ولاء فيدته، تحربي في حنه الصير، والطائفي في الحائه السورية، اعتر الجيش مصيره مرتبط بالصم وكان لأحير مصعاً بأنه إذا قُبت أي مظائب أو بدأت لإصلاحات مستقصي إني تدميره، لأنه إما أن تكون سلطاته مطلعة وإما لا تكون.

إذا عاود مرحلة الإصلاح والجمود ما قبل الثورات، إني مرحلة ما بعده، أي مرحلة فشل الثورات في بعض الدول، ويحاجها في إطاحة رأس النظام وطلاق مرحلة انتقاد في دول أخرى، وبما يجد أن الانتقال الديمقراطي لا يسجح إذا عارضه بالقوة جيش متماسك، وإذا اعتر الجيش التحول مصر به بوصفه مؤسسة، أو بمصالح قيادات هذه المؤسسة، إذا كنت بها مصالح راسحة في الدولة والاقتصاد وهذا يعني أنه لإجاح عملية التحول الديمقراطي إما أن يحيد الجيش عن الصراع وإما أن يحدد كله، أو جزء منه على الأقل، موقف مؤيد للانتقال، بحيث يوارى الصراف معددي للانتقال فيه فيمتنع عن التحرك، حصطاً على وحده الجيش. أما في حالة اتحاد جيش موقفاً وعلا صد التحول الديمقراطي، فقد يؤدي ذلك إلى بحاة اسظام السطوي، أو شوء دكتاتورية عسكرية، أو شوب حرب أهليه بعد تسليح القوى الثورية، وتصح بذلك شروط الانتقال قريبة من شروط الحرب الأهلية التي علماً لا تؤدي إلى لدمعراطية

في حمس من ست حالات حصل فيها تغيير اسظام بالعه في دكتاتوريات الفردية (لاستثناء هو الأرجنتين)، كان موقف العسكر السبي من النظام من أهم أسباب سقوطه كما أن معارصه الحكومه كانت متشرة في جميع هذه

الحالات، قبل أن تتحلى بعسكر عن الحكومة ولاستثناء هو البرتغال حيث قدم عسكر نفسه بتعبير الحكم فيها وحيث وقف العسكر مع بحكام، كما في بورما والنميين عند قمع الانتفاصت الشعبية، صمد النظام أم في حنة حروح الانتفاصت الشعبية في الفليس وألماب الشرقية ورومبيا منه تُطلق بوحدات العسكرية اسار على المواطنين^{٤٤}، والنسحة معروفة

في لسيا، كان الحش قد فقد قدراته العسكرية بحقيقة ومكانته عدمه شسب لثورة فقد خلّت عملاً كنائب لعدامي مكانه، وكنت موانة للمعدامي شخصياً على نحو مطلق، وأداة طبعة في يده لقمع حرك الشعبي الذي تسلّح بدوره ولم تكن ثمة قيادة مركزية لتحرك للمسلح، بل نشأت عدة مبلشيات مسنحة، كما في سورية بني لم يتطور لعمل المسلح فيها عن حركة مسلحة كانت قائمة أصلاً قبل الثورة، وبانت تشكل قيادة للمعارضة كما في بعض دور أميركي لوسطى. شاب بعد قمع الثورت لعموية فصائل مسنحة متفرقة، وبحول قسم منها لاحقاً إلى مبلشيات يقوده أمراء حرب وأصبح العامل الدولي الذي تدخّل بدعه اقوى المسنحة، وذلك لأهمية لسيا الاستراتيجية (وإن كان الدفع لعمل حماية المدنيين)^{٤٥}، عاملاً رئيساً في تبعثر اقوى المسنحة لأن دولاً مختلفة دعمت مبلشيات محتفه ولذلك دخلت ليبيا في حرب أهليه هُرم فيها نظام بتدخّل عسكري حارحي، وتلا ذلك عميه انتفا ديمقراطي غير مستقرة أضررت عن انتحات ودستور، وسرعان ما فشل الانتفا بحب وطاء الخلاف بين الفصائل للمسلحة والقيادات السياسية لمعارضة، وبين الفصائل المسنحة نفسها، التي اتحدت في أعنية الحالات طائفاً إقيماً جهويّاً، عدا الانقسام السياسي بين الإسلاميين وغير الإسلاميين.

يمكن لقول، ن حالة شسبة نشأت في سورية بني لم تلعب مرحلة الانتفا الديمقراطي، حيث كان الحش أداة طنعة بيد نظام، وبعد تردد وزير دفاعه

Samuel P. Huntington, «How countries Democratize» *Political Science Quarterly* (8) vol. 106 no. 4 Winter 1991/1992 p. 604 accessed on 28/10/2020 at <https://doi.org/10.2307/2669484>

(9) لم تتدخل هذه القوى ذاتها لحماية المدنيين في سورية

في الجمع، حيث دفع ثمن ذلك إقالته من منصبه. ساهم الجيش، أو بالأحرى وحدات شكّنها النظام بصورة انتقائية من جيش النظامي القائم، ليس في قمع المظاهرات الشعبية ودخول المدن في صيف عام 2011 فحسب، بل في شن حرب حقيقية على الانتفاضة السورية أيضاً. صحيح أن عددًا كبيرًا من مصاطب والحدود يقدر بالآلاف عاودوا الجيش فرديًا وبنصمو إلى الثورة، لكن قيادة الجيش لم نشق. ولم تعد له فرق أو ألوية كاملة كما لم يُبدد قادة وحدات أي ردة فعل على إقالة وزير الدفاع.

تسلّح بحراك الشعبي حيداً بنصمو قوى جديدة، عدت من الربيع إلى الثورة التي بدأت مدسة ولم يكن التسليح في هذه الحدة أيضاً قراراً مركزياً، ولم تتبع القوى المسلحة قياده سياسية أو عسكرية وفشل جيش السوري الحر في خلق جيش تحرر وطني كانت المصدرة إلى حمل سلاح عدت محلية في قرية أو مدينة أو مجموعته قري نشأت قوى محليه تعتمد على نفسها سلاح حفيف، بما في ذلك بندق الصيد المتاحة، وكان من غير الممكن حصر عدد تلك القوى وشعباتها واشفاقها، وهذا أهم الدلائل على أن السلاح بدأ محبباً عمويّ للذوع عن النفس قبل التسليح من الخارج إن عدم قدرتها على التنظيم هو دليل المأساوي على أن التسليح لم يكن استراتيجيتها، بل ردة فعل دفاعية ضد الحرب التي شنها النظام على الثورة السورية. وثبت بسرعة فائقة أنه نظام عيب، لكنه عاجز عن فرص السيطرة على بلاده هكذا تحولت الثورة السورية إلى حرب أهلية، أضف إلى ذلك عامل الشرح الصائفي الذي حصل والذي سبق أن يهرق إليه وفتح الصراع، المسبح المجل واستعا لتدخل قوى دولية وإقليمية بسبب موقع سورية لاستراتيجي في مشرق العربي وأدوارها المتعددة، وسرعان ما تولّى مدويو تلك الدول قيادة عرفت العمليات العسكرية «الموك» و«الموم»، التي لم يكن بينها منسوب سوري واحد وكانت الرؤية لدى القوى الدولية المؤيدة للنظام أوضح واستراتيجيتها أكثر بحكاماً، ما لزمه إبعاد النظام الحاكم، في حين أن تجمعات الدول المؤيدة لثوره والتعبير في سورية، والتي سفت نفسها تسميات محلفة، لم يكن بها استراتيجيا موحدة ومثلها لم تجد الدول لداعمة قيادة عسكرية سورية موحدة تدعمها، كذلك لم تقم

هي محاولة حقيقية لمساعدة الجيش الحر في إقامة جيش وطني. وانتهى أمر
الدعم الدولي إلى ريده اشعث ونفوص في طرف لمعارض للنظام، وصعود
قوى إسلامية تكفيرية مرفوضة إقليميًّا ودوليًّا.

في اليمن، اشقت فرقة عن جيش ومساند ثوره الشعب، وتنازلت
الاشعثات وكاب في الإمكار أب تحول الثورة إلى حرب أهلية مدد سائنها
لولا سوصل إلى حل وسط حافظ على الجيش مؤقتًا، وبضمن عملية تحول
نسكري عبر حكومة مشتركة بين حرب المؤتمر احاكم والمعارضة المؤلفة من
التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب أخرى في مرحلة انتعاليه نحو الانتخابات
ولكن التدفقت عادت واشعثت، وكان من أهم مظهرها اشفاق الجيش بين
أطراف مؤيدة للحوثيين وأطراف مؤيدة للحكومة الشرعية، وبخلاف الرئيس
اسابق والمواليين له مع حوثيين. وبدئت، كان خروج الحوثيين عن عملية
التحول ديمقراطي والحوار الوطني نوعًا من لانقلاب العسكري المدعوم
بمليشيا مسلحة، لأن جزءًا كبيرًا من قادة الجيش وقف إلى جانب الرئيس
السابق والحوثيين وهكذا، دخل اليمن في ثوب حرب أهلية عمليًّا، ما فجر
تدفقت أخرى كانت محدثة إلى حيد ما وتورط بين مباشرة في الصراع
السعودي - الإماراتي ضد إيران وصدد تمذد نفوده إلى الساحة اليمنية، من
حلال تدخل عسكري سعودي إمارتي مباشر بمشاركة بعض بدور العربية
مثل السودان

في الحالة التونسية، كان الجيش الأصعب من بين حيوش الجمهوريات
العربية، والأمر نسيب والأكثر مهية في الوقت ذاته، وقد حيد نفسه عن الصراع
في ثورة 2010/2011، وفي النهاية اتحد موقفًا إلى جانب قوى التغيير عمليًّا،
فرخص حماية النظام بإطلاق سار على المتظاهرين وقمعهم بالقوة وكان لهذا
انقرار العسكري أعظم الأثر في قرار سن علي معددة تونس، وفي نصاعد
التظاهرات الشعبية في الإ بعد انتشار الاصراع أن الجيش سن بطو الدر وهذا
ما رفع معويات الجمهور ووسع المشاركة في التظاهرات حيث صار الناس لا
يحشون الصراع مع القوات المسلحة.

في المقدس، بذت الصورة في مصر أشد تعقيداً، فالجيش مؤسسة كبرى مشاركة في الاقتصاد ولها تاريخ من المشاركة في الحكم، وتُخِدت عنه من خلال صفقة مع النظام حصل فيها الجيش على إدارة دائمة لشؤونه بقيادة وزير الدفاع. وهو عملياً رئيس المحسّر الأعلى للقوات المسلحة^{١٥} استغل الجيش التطاهرات لتعصبة الحساب مع عملية توريث السلطة من مبارك إلى ابنه جمال (الذي لو وُرت السلطة لأصبح أول رئيس لمصر من خارج المؤسسة العسكرية) حشي لجيش آل يودي الرئيس المقبل الوارث بامثاليته ولا سيما قطاعه الإساحي وتجاري مصلحة قطاع رحل الأعمال المحيط به. والذي أصبح يسيطر على الحرب الوطني، فالورث المحتمل كان بوليفرالياً في بوحياته الاقتصادية وكان يرفض الجيش مصري فمع التطاهرات الشعبية أترّ كبير في توسّعها وفي قرار مبارك الاستماعة، وبذلك اعتبره كثيرون انقلاباً غير دموي، أي إن ثورة المصرية سححت في برحة مبارك من خلال قدة الانقلاب العسكري أو ضغط العسكر عليه للاستقالة

تعدّ يمس الحش المصري جيشاً مهيباً. وأحد اعتباراتها امتلاكه سمعة مهمة معروفة بعلاقته مع نولايات المنحبة والشرعة الوطنية التي يتمتع بها، وقيادته لم تكن مرتبطة بقراءة دم مع عانة مارك فهي رأيتها أن المهبة والشرعية لشعبية انصربا على انولاء لمارك. ووفق رابوية لظفر هذه، قرر الحش عدم تدخل لسمع انتظارات في ثورة 25 يناير لأن مثل هذه الخطوات تؤثر في شرعيته والانصاط الدخلي فيه، وقد تؤدي إلى تمرد أفراد

(10) «أما شبهة ضعفه بزيادة جيش حتى عرف الحكمة» وهي من أسرار أبيه. وتذييل
«لا يفت في شؤونكم فلا يفتو في شؤونكم» من بؤرك يعود جيش ويرك شارب ويرك لأعداء بيته،
يُعرف Run Dhami «The Military» in Jorge Dominguez & Michael Shuler eds., *Constructing
Democratic Governance in Latin America* 2nd ed (Baltimore MD/ London: The Johns Hopkins
University Press, 2003), p. 44

For He is a serious non historic and Not Revelations Possibilities. Portent (1)
transformation in the Middle East » *Middle East Brief* no 50 May '01, p pp 2-3 accessed on
9/3/2020 at <http://bible.18Advtb>

Ibid., p. 4

(12)

من الجيش وهذا رأي وليس استنتاج من حقائق، وهو، في رأيي، غير صحيح وقد دحضه الحوادث؛ إذ نبي أن قيادته الجيش «المهي» صامحة إلى السلطة. فلم يكن دافع الجيش الحفاظ على شرعيته وتجنب تأثير قمع الثورة في الانسحاب دحل، بل استغلال الثورة لضعف على الرئيس. كما أن جيش لم يمثل حاكماً معتدلاً في داخل نظام حل به شقاق بموجب مودح دراسات الانتقال ونم يسق في رأيي أن تحول إلى جيش مهي حارح السياسة، بل ترك القرار ساسي للرئيس بموجب صفقة تاريخية حوطة فيها على امتيازته. لقد كان الرئيس، وهو عسكري، مسيطراً على الجيش، من خلال الترقيات والتعيينات. ونم يكن الجيش مؤسسه قائمه بداته مستقرة أمام الرئيس وما قوى الجيش بعد الثورة، بوصفه قوة مستقرة، هو أن الرئيس المنتخب به يكن عسكرياً، ووقع شرح عمق من السياسيين المدين أنفسهم على نحو دفع كل طرف إلى طبع التحالف مع الجيش ضد الآخر أما الجيش فاستخدم الجميع للوصول إلى الحكم

ربما كان في الإمكان تحييد لجيش في مرحله الانتقال، لو كانت قوى المعارضة موحدة وقادرة على استغلال الشرعية الثورية التي شأت، واتوصل إلى اتفاق أو عقد تفاهم معه يتضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، وربما بعض المبادئ الدستورية المتفق عليها. لكن لم تتفق المعارضة حتى على التفاوض مع الجيش على قواعد النظام المقبل، بل حارب كل طرف على حدة إرصاده، وانتفضه، داشت في وجود صففه بيه وبين الطرف الآخر

حول لإحवाल المسموم برضاء الجيش من جهتهم مشما وقعت المعارضة العلمانية نكهما لم يتفقا حتى يوصلا معاً إلى تسوية مع جيش تضمن عملية الانتقال ولهذا استفاد الجيش من تقرب كل طرف من في حضم تدفسي وصراع مع طرف لآخر، وتهافت الأصراف محتصارعه على استدعائه لتدخل والقيام بدور الحكم. ومع دستور المرحلة الديمقراطية في مصر من عام 2012 (الذي وضع في طن حكم الرئيس مرسى ووجود أعلىة إسلامية

في مجلس شعب) مؤسسة العسكرية مرايا عديدة فقد نصت المادة 194 على مجلس أعلى للقوات المسلحة، والمادة 195 على أن يتولى منصب وزير الدفاع صابط في لخدمه، أي أن يكون عملياً في الخدمة، بمعنى أن وزارة الدفاع تسع للجيش وتبسط هيئة مدية كما منح للجيش بحسب المادة 197 إمكانية تحديد مبراسته وأحد رايه في احسان في جميع القوابل المتعلقة به⁽¹⁴⁾، كانت هذه سابقة دستورية مؤسس وصفاً داخلياً للجيش بصورة دستورية فصلاً عن تمعه بقانونه الخاص وهو قانون الجيش

نحج الجيش في التحول إلى حكم في العمية السياسية التي تمت الثورة بسب اختلافات بين قوى نعارضه ووصل الأمر في النهاية إلى توازن القوى العلمية مع جيش في تحريك اأشارع لمفضلة سدحله صد الرئيس بمنصب العصور في جماعة الإخوان المسلمين. ولم يكن الجيش مجرد طرف محيد باشده المعارضة لتدخل، بل كان إلى جانب بيروقراطية دولة وأجهرتها الأمية معاً ومساهمة في خلق عوصى وعرفية تقدم الخدمات وتحريك اأشارع صد الرئيس بمنصب، أي في حق شروط بمودحيه لانتقال عسكري في أحواء من انصوى ولصراع وبقو لئاس إلى الأمن والاستقرار وفي النهاية نُقد الانقلاب عسكري الذي تلتته محرة حقيقة في حق مؤيدي الرئيس المعتصمين في أحد ميادين القاهرة في 14 اب/ أغسطس 2013

لا يمكن فهم الانتال العسكري من دور الطموح سياسي لدى قاداته لا تتوقف عند مصالح الجيش لأقتصادية، بل ترعب في توسيعها وريادة امتارته وحكم البلاد أيضاً لأنه الأكثر كفاءة وحرفاً والأقدر على وقف فوصى مرحلة الانتقال ووجد هذ الطموح دعماً إقليميً من دول عربية عبية بحشى الانتال الديمقراطي لكن، في رأيي، لم يكن الانقلاب بعد ثوره يدير ممكناً بولا ااعوامل لآنة المتعلقة جميعها بالنحب سياسية¹ شرح بين الحب السياسي وعجز عن التوافق وبحويل الاستعصاء السياسي إلى شرح

(14) حس المحج عبي حيد امرحل نقاب حورات بحرب مدحل مؤسسي لتصرف في أطوار التاريخ لانتعالي مال الثورات العربية (اندوخا بيروت المركز العربي للأبحاث ودرسه لسياسات، 2015)، ص 82

ثقافي هودني بين عمديين وإسلاميين. 2 نعمة شعبية لا تأخذ في الاعتبار حساسية مرحلة الانتقال. 3 صرع على السلطة مع بدء انهيار النظام السلطوي، واعتبار سببه أوبوه على أحده القوى السياسية المتصارعة، وتفصيل مسألة الأفراد بالحكم على الالتزام بساء النظام بديمقراطي الذي قد يتطلب مشاركة في السلطة، أو حتى التنازل عنها لدرء احتمالات حصرية مثل لحرب الأهلية والانقلاب العسكري. 4 مدرسه إحيوية متعالية على تقوى السياسية أدكت الشكوك في محاولة الأفراد بالسلسلة.

كان من الممكن لو مدد نظام برلماني أن تضطر الأطراف إلى مساومات وتسويات في داخله، لكن النظام رئاسي، ووجود رئيس إسلامي ذي صلاحيات نظام رئاسي (دستورياً على الأقل) وبرلمان بأغلبية إسلامية أدّى إلى حصول استقطاب لم تحر محاولات حدية أحسره والطامة الكبرى أن هذا الاستقطاب وقع بوحود جيشات يمثت منظومة مصالح ومتغيرات دتية مستقرة، وعلاقات دولية مع مؤسسات عسكرية أخرى أميركية وغيرها، وأدى أدواراً سياسية في الماضي، ولم يتخل عن صموجه السياسي الذي كُت في نهاية مرحلة عبد الناصر وفي مرحلتها السادات ومبارك¹

للمقارنة، نحلل مثال تشيلي الذي سبق أن ذكرناه، حيث انقلب الجيش على رئيسي منتخب نظام برلماني، مع أنه لم تكن للجيش تصمد في الحكم والضموح السياسي. وعلى الرغم من وجود تقاليد ديمقراطية طويلة في تشيلي، فإن هذا التراث لم يصمد أمام حالة الاستقطاب السياسي حين فشل مركز الخريطة السياسية في حنوته وحسره وأكدت حله تشيلي، وفق فالرويل، أن سلوك تقوى لمتطرفة من اليسار واليمين ليس هو المسؤول عن بهار

(13) من المبدأ أن يذكر هذا أنه في بداية الانتقال الديمقراطي، تبث الليبراليون واليونان النموذج الرئاسي مع حكومه بحداح في نقد ليبرالي، أي نموذج التبرسي المركب. لكن الليبراليون عادت وعلدت النموذج. في عام 1982، فصحت صلاحيات الرئيس، وكثرت فعت ليبرالي في عام 1985، في صحت عديم برلمانيين يُظهر جومي عاصي. نظريات الانتقال إلى الديمقراطية إعادة نظر في براديعم التحول (رام الله المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواضع، 2006)، ص 104

الديمقراطية^{١٦}، مل عجز القوى المركزية من ديمقراطيين من الطرفين، اليسار واليمين، عن رؤية منطق اتصعيد في الأزمة ونتائجه^{١٧}، والحركات المتطرفة، من اليسار واليمين، عدت ما تؤثر في سلوك الحركات المركزية بشده إلى المزاودة في استنافس خوف على فقدان الأصوات وهو ما سبق أن بيته عدد معدحة فشل الانتقال في مصر، وتمثل بالتنافس بين السلفيين والإخوان المسلمين، وحرّ السلفيين للإخوان المسلمين بذلك إلى مواقف أكثر تشدداً خوفاً من استقطاب سلفيين فواعدهم الاجتماعيّة والتهامها في سياق العلاقات التريحية المتوترة بينهم وبين الإخوان، والتنافس أيضاً بين القوى العمالية في موقفها من الإخوان المسلمين^{١٨} (مع تذكير أن حرب لورد لسلفي نواطاً مع الانقلاب العسكري في النهاية ليس لمحاولة الحفاظ على مكانه وحسب، بل للتحلص من الإخوان).

تميز نظام السياسي الحربي في تشيلي بالحيوة والاستقطاب، وما حصل بين عامي 1970 و1973 هو استقطاب حقيقي أيديولوجي متعلق بالنظام الاقتصادي الاجتماعي فقد هدف اليسار في تشيلي إلى تغيير حقيقي في طبيعه النظام برأسمالي، وإن كان تياره برئيس يملك في إحراء هذا التغيير من خلال النظام الديمقراطي بالاتحادات لكن حتى عام 1970 لم يشكّل أي حزب، يساري أو يميني، أغلبية في حدوده. ومن ثم، لم يشكل هذا الاستقطاب خطراً داهماً على الديمقراطية، خلافاً للإيطالي أو إسبانيا عشيّة وصول فاشيين إلى الحكم فكانت الأحزاب في تشيلي نصير إلى جداعات وإحراء مسودات في ما بينها داخل البرلمان الذي شكّل حلقة تفاوض وتسودت وتقسم الوظائف والسلطات والاماص^{١٩} وتميّزت التعددية الحرة برلمانية المصصة في هذا

Juan J. Linz, *The Breakdown in Democratic Regimes: Crisis, Breakdown and Renegotiation* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1978).

Amara Valenzuela, *The Breakdown of Democratic Regimes* (Ches: Baltimore, MD: London, The Johns Hopkins University Press, 1978), p. xiii.

(18) يُنظر عرقي بشارة، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ج 2 (ندوة بيروت العسكرية الحربي للأبحاث ودراسه لسياسه، 2016)، ص 215.

Valenzuela, pp. 2-9.

(19)

السياق بالمراديات، يملوها تقسيم للمنافع على شكل مكافآت مقدس الدعم وحصص في الوظائف وتعيينات يكتسبها الحرب من قدرته على المداومة في داخل البرلمان لمصالحها لأعضائه⁽²⁰⁾ وهو، في أي حال، نظام دائم في كثير من الدول ذات الأنظمة البرلمانية التي تحكمها تعددية حزبية نشطة، كما في حالة إسرائيل المشهورة بالصفقات الحزبية البرلمانية حيث ظهر للاحين، والتي لا تعرف حدوداً، وتذكر بمقولات شوميتز وغيره أن لا علاقة بقرارات المحب السياسية بما يسمى «حكم الأغلبية»، وأن إسياسة البرلمانية في النظام الديمقراطي ليس معها تمثيل رأي الاحين بل اكتساب الشرعية للحكم مدة محددة ولم تشكل السلطة التشريعية في تشيبي قوة موازنة وصلا سلطات الرئيس والسلطة التنفيذية وحسب، وإنما ساحة مهمة جداً ومفيدة في تمثيل الاحتقان وحل الصراعات في إطار النظام القائم، وقد دمت صلاحيتها م ينوف على قرن⁽²¹⁾.

تصدر أيدي المرشحين من حيث عدد الأصوات، ومع ذلك بقي أقلية في الوقت ذاته، وأصبح التحدي ممكناً بعد دعم الديمقراطيين لمرشحين له في البرلمان لكن مع تعمق قاعدة فتب واسعة من اليسار الثوري أنها فرصة لتحويل الدولة إلى الاشتراكية، ردادت قوة اليسار الرديكالي في دخل الحرب الاشتراكي من جهة، مثلما اردادت قوة الشاروت البمبية المحفوظة في داخل الحرب الديمقراطي المسيحي والسريخ شأ في مركز خريطة السياسية يازاب بفصلا الموقف الأيديولوجي ولدفع عنه على قواعد اللعبة الديمقراطي، ويلترمان الأيديولوجيا أكثر من الترامهما الديمقراطي وقد تأثرت قيادات الأحزاب بوجود قواعد شعبية معاً⁽²²⁾.

مثل أيدي في هذا سياق تياراً أمل الوصول إلى تعبير النظام الاجتماعي والاقتصادي لكن من دون عنف، أي بطرائق ديمقراطية، في حين كانت تيارات

[ibid., p. 8]

(20)

[ibid., p. 17]

(21)

[ibid. pp 46-47]

(22)

سرية ثورة أخرى لا تؤمن إلا بسيح الطقة العامة وقتب مؤسسات الطام والمط لأقتصادي القاتم بقوة⁽²³⁾. وهذا ما يدكر بموقف قوى إسلامية ترعب في الوصول إلى احكم على نحو تدرجي يأحد في لاعتار انتطورات التجدية في المجتمع وادوية، بوجود تيرت إسلامة متطرفة ترى أن ذلك يجب أن يتم بالغة، وذلك في معدل قوى علمائه بعضها يسعى إلى نظام ديمقراطي، وبعضها لأحر بعرض الانتقال لأنه يحشى على طمع الدولة من حكم الأعدية إذا فازت الحركة الإسلامية.

أدت زيادة الاستقطاب في تشلي إلى طرح معارضة اقترخ لتعديل دستوري في شسط، فبراير 1972 لتصحيح الدستور، بحيث تنبذ سلطات الحكومة في الاقتصاد. ووجهت تشلي أزمة دستورية عميقة، حين رفض الرئيس هذا التعديل⁽²⁴⁾ وأدب سياسة الاقتصادية التي بصمب رفع رواتب اعمال إلى تصحيم مالي في الوقت ندي خطبت فيه سياسات تأميم لمصاحم والصاعات الكبرى بتأييد شعبي، فتعمو اشرح الاجتماعي والسياسي. وكما كد الطرفان الاشتراكي وديمقراطي المسيحي بتوصلا إلى تسوية ما، كانت القوى المتطرفة في داخل الحزبين ترفضها وتعرقها، وتحديدًا في حزب الديمقراطيين المسيحيين الذين اعتمدوا أن في الإمكان طاحة أيسدي في الانحادات المفيدة ونحوئت الأزمة إلى تحشيد حمهيري من الأحزاب في تطاهرات وتطاهرات مصادة⁽²⁵⁾.

أدت الأزمة والانسداد الحربي إلى تكرار لحوء الطرفين إلى ما يمكن اعتباره مؤسسات محابدة حربيًا مثل السلطات العصائية والحيش (وهذا بشه ما حصل في مصر من تكرار التوجه إلى القضاء صد قرارات البرلمان والرئيس المسحب في المرحلة الانتقالية) وكثرت الشكاوى القصنية على تجاور الرئيس والأحزاب الحاكمة للدستور، إصاعة إلى عدم قابلية الحطوت التي

ibid p. 48

(23)

Ibid., p. 73

(24)

ibid. pp. 76-78

(25)

يقومون بها، ولا سيما في المجال الاقتصادي وكان قصصه بوصفهم قوى محافظة اجتماعيًا يميلون إلى رأي المعارضه اليمينية فعين أيدي حراً ورياً لداخلية في عام 1972. كما أن الطرفين أحدا يتملكن الجيش ويمتدحاه في حطاتهما السياسية²⁶، تصاف كما في الحالة المصرية أي إلى الأحزاب السياسية نفسها كات دوراً لجيش في صراعها ضد بعضها

لم تغير الانتخابات البرلمانية في عام 1973 الصورة والأحواء، ووقعت الاستقطاب، نكر محمل قوة معارضة كان يفوق قوة الائتلاف الحاكم وداعميه ونم تساهم الانتخابات البرلمانية في حل الاستقطاب، بل ساهمت في تعميقه، وارتفعت أصوات أعلى في داخل اليسار الثوري من خارج الحزب بالدعوة إلى تسريح العمال دفاعاً عن «إبحار الطبقة لعامة» في هذه الفترة وثارت هذه الدعوات قلقاً لدى فئات واسعة في داخل الجيش، كما أن فشل الحل الوسط بين القوى المركزية في مواجهة انتظوف من اليمين واليسار، وإحباط الجيش بمتريد وتحتية تدريجاً عن فكرة الحيد حهر الطريق للافلاب العسكري²⁷

حوت مفاوضات بعد لانتخابات البرلمانية لتتوصل إلى حل، وسعى أيدي بالفعل إلى قول معظم اقترحات الديمقراطية المسيحية، نكر مساعيه لم تقابل بالمثل ويدو أنه في هذه المرحلة صلب تدعم الأميركي موقف الديمقراطية المسيحية صدارئيس، ويدو أيضاً أن الدعم الأميركي المالي لقوى اليمين عمومًا هي تشبي ساهم في زيادة تعنتهم بعد رفض الديمقراطية المسيحية تسويات، توجه أيدي إلى لجيش نفسه وظالبه بالمساهمة معه في تأليف حكومة أمن وطني، ما ساهم في شرعه دور لجيش السياسي. وفعلاً، ولّى ثلاثة قادة عسكريين من لجيش مناصب وزراء لدفاع والمالية والأشغال العامة، من فيهم قائد لجيش المنترم دستوراً. وعتمد أيدي أنه بذلك بصم دعم لجيش أو على الأقل حباه، في حين رأى

ibid., p. 82

(26)

ibid., pp. 93-94

(27)

الديمقراطيون المسيحيون أن الجيش سيعد انقلاباً من أحدهم، أي ب. الجيش مستخلص من الاشتراكيين ويعيد ديمقراطيين بمسيحيين إلى الحكم²⁸، مثلما أمل أنصار النظام القديم والمعارضة بعناية في مصر أن يعيدهم الجيش إلى الحكم بعد التخلص من الإخوان، كإن الجيش سوف ينقذ على الرئيس المنتخب من أجل أن يحكموا هم.

في هذه المرحلة ازدادت العناصر غير منتمية بالدستور في الجيش، بتأثير الحرب الديمقراطي المسيحي في فئات واسعة داخله، وتأثير الأميركيين في فترة مديّة بنود وزير الخارجية الأميركي هري كيسنجر (1973-1977) وصعود أصوات من اليسار تطالب بنسج لعدال²⁹، وحين عرّض أيسدي على الجيش تأنيف حكومة أمن وطني، فقد مدّت تأييد أوساط واسعة من الاشتراكيين، وازدادت معارضة لديمقراطيين المسيحيين له في الوقت ذاته³⁰، وأحد صراط من جيش يصعطلون على صراط وزراء في الحكومة للاستقالة، وفي النهاية استقالوا فعلاً³¹، ووقع الانقلاب الدموي الذي بدت أيضاً لانقلاب في مصر واعتيل أيسدي في أيلول/سبتمبر 1973، ودعى الانفلاييون أنه انتحر ويمكن أي قدرئ سبه أن يستخلص لشانه ولاحتلاف بين الحالتين

جرت معظم الانقلابات العسكرية بعد اشتباكات في لحظة إمدية وعدم القدرة على إداره نوافق أو جماع أو قبول حكم الأعلىية بين الحزب المديية العربية، وذلك في حالة سورية والانقلاب حسي الرعيم (1949) الذي دش الانقلاب لأول في سورية، وفي حالة الانقلاب العسكري في مصر أو ثوره 23 يوليو 1952، من حكم الملك فاروق الذي كبت قوى مديّة تدعمه وهي الإخوان من جهة ونشيوعيون من جهة أخرى ونمثل الأبرر هو الانقلابات المتتاليه في السودان في أرمه الحكم الديمقراطي، والتي عدنا ما ينادر إسه

ibid., p. 98.

(28)

ibid., p. 100.

(29)

ibid., p. 103.

(30)

ibid., p. 104.

(31)

حرب سياسي فأول انقلاب عسكري في اسودن بعد استقلاله قام به الحزب
إبرهم عود في عام 1958 ضد الحكومة مدعة متحثة حديثاً، وكان حزب
الأمة دعمه له، وبانقلاب المشير جعفر الميري في عام 1969 دعمه الحزب
الشيوعي السوداني والناصريون وكان انقلاب الفريق البشير في عام 1989
بمبادرة اللجنة الإسلامية القومية برعاية حسن اترابي. والحقبة أنه هي كل
تاريخ الانقلابات العسكرية العربية لم يحدث قط أن وقع انقلاب عسكري من
دون استدعاء سياسي له من حزب أو أكثر

كتب أودويل وشميتز في تلخيصهما لمشروع الانتقال من الحكم
السلطوي إلى لتأليد السياسة لئذان اني فُجِص في هذا مشروع نُكُت،
ومرأت نُكُت، سياسة مديين برقصون لايقية العملية الديمقراطية، ويدجأون
إلى القوات المسلحة، ويسترون مصالحهم لفرديه والجماعية حسب دعاء
المصلحة الوطنية لم يتدخل عسكري في أي مكان من دون دعم مدي
واصح ' إن أحد أهم أسئلة الانتقد هو تعبير الصورة الذاتية السائدة لقوات
المسلحة بوصفها المحتض، ومع السياسيين العديين من العث بها، وتراق
هذه المعصلة قصبة الديمقراطية في مرحلة الترسيع أيضاً³² وهذه هي حرب
الانقلاب العسكري في مصر الذي ما كان يمكن أن يحصل بعد ثورة يناير لولا
مظلية المعارضة السياسية، ولولا تعنت ملايس المدس لجروح إلى الشارع،
مطالبين بتدخل الجيش ضد حكم مرسي

بعد أودويل وشميتز كنت لئن كان أن الانقلابات العسكرية تحصل
عادة بسبب الخلافات من الأحزاب السياسية وعدم قدرة الأحزاب على إدارة
أزمة اقتصادية، أو نشاط قوى معادية للنظام تحشد عمال أو الملاحين أو
العقراء، وتكون القوى التقليدية الحاكمة عاجزة عن السيطرة عليها وقد تحرك
الانقلابات احتمالات التدخل الخارجي أو تهديد المصالح الحيوية للمؤسسة

Chatterjee O'Donnell & Philippe C. Schmitter eds. *Transitions from Authoritarianism* (32)
Preliminary conclusions about uncertain Democracies vol 4 Baltimore MD: The Johns Hopkins
University Press, 1986). p 31

ibid.

(33)

العسكرية نفسها، هكذا تنحصر ليس كدول دوافع "الانقلابات". ومن ثم، فإن مهمتين أساسيتين تواجه من يقوم بعممية الديمقراطية هي أميركا بلاتينية هما. 1 الوصول إلى إجماع حول قواعد الدعة بما في ذلك اشكليات المؤسسة وحماية لأقليات بحيث لا تقوم بحجة مهمة ذات وزن بدعوه بعسكر يسي الانقلاب لحماية مصالحها الحيوية 2 تصميم استراتيجيات واعية لتأسيس علاقات مدنية عسكرية في النظام الديمقراطي وقد يكون هذا الأمر أسهل في المساطق الأكثر تطوراً في القدرة، بحسب الكس، في مقابل الأقل تطوراً حيث مارب العسكر يثقون بقدرتهم على إدارة الاقتصاد

ينطبق ذلك، وفق تيلي وبيرميو، على معظم الارتدادات عن الديمقراطية في القرن العشرين، فهي موحى بتقديراتهما لم تنجم عن تعنت شعبية، إنما عن انشغال الحجة الحاكمة أو عجزها، وباجمة عن الأخطاء التي ارتكبتها، ومنها القيم تحدثت انقلابية وتصيف بيرميو "وكانت أحطوهم منشبهة بما يدعو إلى الدهشة، وعلى الرغم من النوع الكبير في الحالات فقد شككوا دومًا تحالفات انقلابية تشمل بحثاً عسكرية" بما تكن هذه هي الحال في مصر، كمن المصق واحد فقد جرى بوطؤ حربي وإعلامي وإقليمي لإحداث الفوضى، ثم تعنت شعبية على قصص حيوية بدايةً، وأجراً استعلت سياسياً من قوى مصممة للمطالبة بتدخل الجيش والعمل، حرج الملايين إلى الشوارع للمطالبة بتدخل الجيش وهو الذي حكم في النهاية من دون تحالفات.

Terry Lynn Karl, "Dilemmas of Democratization in Latin America," *Comparative Politics* (34) *Poulitics* vol. 23 no. 3 October 1991, p. 12 accessed on 8/3/2020 at <http://bit.ly/2P5wz4t>

Page, p. 39; Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown in Democracy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003)

الفصل السادس عشر

التعلم من الفرق: تجربتا مصر وتونس

في تفسير الفرق بين مصر وتونس في نتائج عملية الانتقال، وفي أن مقاربات التحديث تفشل في تفسير الفرق. في أن الفرق في النتائج على الرغم من تشابه الحالتين قد يصلح في التأسيس النظري لبعض قواعد الانتقال عربيًا. في الفرق في دور الجيش وغاياته وفي ثقافة النخب السياسية وتوجهاتها في مخاطر العفوية ومخاطر انجرار قادة المعارضة إلى الشعبوية في مرحلة الانتقال ومسؤولياتها الحسيمة، وفي أهمية وحدة قوى التغيير في مرحلة الشرعية الثورية، ومخاطر الحكم بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال قبل ترسيخ النظام الديمقراطي. في ضرورة أن تحسم الحركة الإسلامية التي ترغب في المشاركة في النظام الديمقراطي مسألة أولوية إنجاح الديمقراطية على البرنامج السياسي في الفرق في الوزن الجيوسياسي للبلدين والدور السلبي للعوامل الخارجية في مصر.

إن أوب ما يخطر في بال الحائر في محاح الانتقال في تونس وتعبثه، ثم فشله المأساوي في مصر، هو التفسير النيوي المتعلق بشروط التحديث في البلدين؛ إذ يشأ الانطدع أول وهلة عن أن تونس كانت، مع بدء عملية الانتقال الديمقراطي أكثر تقدمًا من مصر بمعايير نظريات التحديث مثل معدل دخل الفرد، والتمدين ومستوى التعليم وحجم الطبقة الوسطى، على نحو قد يدفع لاستخدام شروط نظرية التحديث في تفسير محاح الانتقال في تونس وتعبثه في مصر. لكن التدقيق في الأمر يُظهر أن الفوارق ليست بحجم يترر ستحد منها لتفسير الفرق في نتائج عملية الانتقال في ضوء مفاهيم مدرسة التحديث وكانت الدوئتان مرشحيين لانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما زال جاريًا في تونس.

تُظهر الجداول (1-16) و(2-16) و(3-16) أن الفرق في مؤشرات التحديث بين البلدين ضئيل.

الجدول (1-16)

عدد الفقراء الحاليين عند خطوط الفقر الوطنية (النسبة إلى محمل عدد السكان)¹

مصر	تونس	
16.7	—	1999
	25.4	2000
19.6	—	2004
—	23.1	2005
21.6	—	2008
25.2	20.5	2010
26.3	—	2012
27.8	15.2	2015

المصدر: The World Bank Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population) Egypt Arab Rep. - Data (Washington) accessed on 3.3.20 at <http://data.worldbank.org>

الجدول (2-16)

الفرق بين حجم الطبقة الوسطى في مصر وتونس

حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		حصة الدخل لأدنى 20 في المئة		حصة الدخل لأدنى 20 في المئة	
مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس	مصر	تونس
--	49.6	--	21.0	--	4.2	--	9.6	--	5.5
41.1	46.3	21.4	22.1	16.5	1.3	12.5	10.4	8.7	5.9

بيج

١. فحوى أنموذج عدد خطوط الفقر الوطنية هي متوسط شخص من خطوط الفقر ومع عيار أن غير متواءم (بشكل صغرى) كنسبة مئوية من خطوط الفقر ويعكس هذا لآخر - على المقار، مصافة في مدى حدوته

39.9	47.9	2.2	21.8	16.4	4.7	13.0	9.9	9.5	5.7	1995
42.1	--	20.7	--	15.8	--	12.5	--	8.9	--	1999
--	47.3	--	21.6	--	14.9	--	10.2	--	6.0	2000
41.4	--	20.8	--	16.1	--	12.7	--	9.0	--	2004
--	44.7	--	22.1	--	15.6	--	11.2	--	6.4	2005
40.8	--	20.8	--	16.2	--	13.0	--	9.2	--	2008
41.2	42.9	20.8	22.6	16.1	16.1	12.9	11.6	9.1	6.7	2010
39.8		21.0		16.4		13.3		9.5		2012
4.5	40.9	20.6	22.5	16.0	16.5	12.8	12.3	9.1	7.8	2015

The World Bank. *Income Share Held by Lowest 20% Tunisia Data* (Washington) المصدر
 accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2K8Ynpz> The World Bank. *Income Share Held by Second 20% Tunisia Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2JYWjrd> The World Bank. *Income Share Held by Third 20% Tunisia Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2JYV6c> The World Bank. *Income Share Held by Fourth 20% Tunisia Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2JYV6c> The World Bank. *Income Share Held by Highest 20% Tunisia Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2Kj6> The World Bank. *Income Share Held by Lowest 20% Egypt Arab Rep. Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/1P0U8H1> The World Bank. *Income Share Held by Second 20% Egypt Arab Rep. Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2K9Yrws> The World Bank. *Income Share Held by Third 20% Egypt Arab Rep. Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2Lsh0t6> The World Bank. *Income Share Held by Fourth 20% Egypt Arab Rep. Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2YbcAk> The World Bank. *Income Share Held by Highest 20% Egypt Arab Rep. Data* (Washington) accessed on 1/3/2020 at <https://bit.ly/2XbRc>

الجدول (16-3)

نسبة الطبقة الوسطى في مصر وتونس بحجم الخمس الثاني والثالث والرابع بحسب سلم الدخل⁽²⁾

مصر	تونس	
--	44.8	1985
50.2	47.8	1990

تابع

(2) تعتبر وحدات القياس النسبية أن الطبقة الوسطى تضم من يقع دخلهم بين الشرائح الثانية والثالثة والأربعة من التوزيع الخمسي (20 في المئة) لمسويات الدخل؛ كما يعرف هـ.ب.م. يسترلي للطبقة الوسطى ولا يحتسب حجم الطبقة الوسطى بين تونس ومصر عند حساب الخمس الثالث والرابع

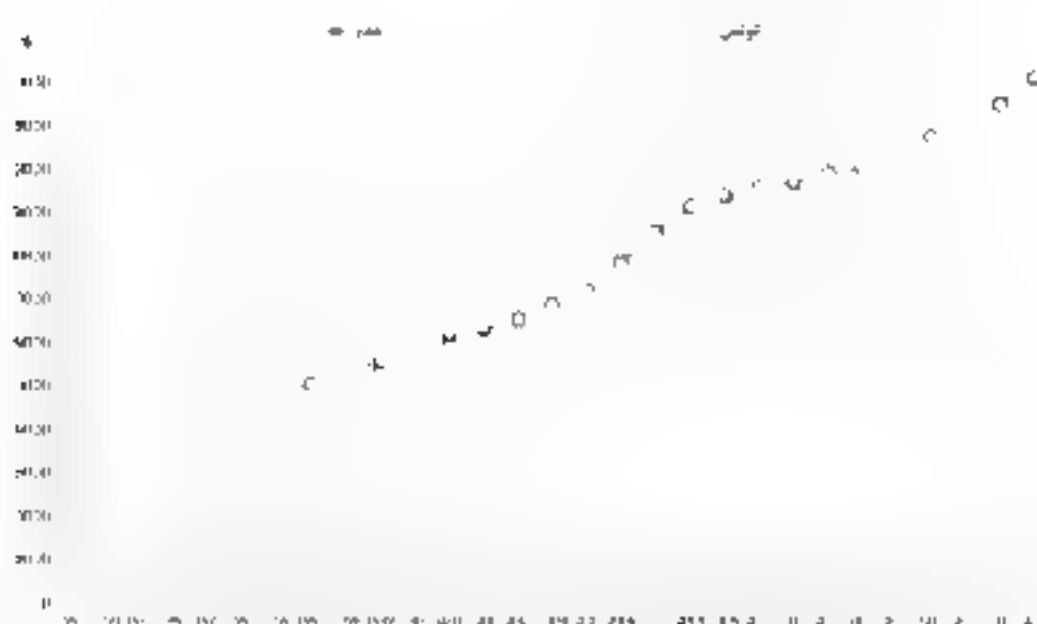
50.6	46.4	1995
49.0	-	1999
-	46.7	2000
49.6	-	2004
-	48.9	2005
50.0	-	2008
49.8	50.3	2010
50.7	-	2012
49.4	51.3	2015

المصدر: الأمم المتحدة، معهد الاقتصاديه و لاجتماعه بحري آسيا، نقطة الوسطى هي البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير (ديزيمبر 2014) ص 2، يُصر أيف «The Middle Class Consensus and Economic Development» *Journal of Economic Growth* vol. 16 no. 4 (December 2011), pp. 317-335

حتى تُزاعى أن نسبة طلبة الوسطى هي حاصل جمع الحُصصين الثاني والثالث فقط من دون الرابع، فإن ذلك لا يشكّل فرقاً كبيراً

الشكل (1-16)

معدل دخل الفرد في مصر وتونس (1990-2018)



المصدر: The World Bank, GDP per capita, PPP (current international \$) Tunisia, Egypt Arab Rep. Data (Washington) accessed on 3/2020 at <http://bit.ly/2nlgN>

الشكل (16-2)

نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مصر وتونس (1971-2016)³



المصدر: « World Bank School Enrollment, Primary (% gross) Tunisia Egypt Arab Rep » Data (Washington), accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/336MOHw>

الشكل (16-3)

نسبة الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في مصر وتونس (1971-2016)⁴



المصدر: « World Bank School Enrollment, Secondary (% gross) Tunisia Egypt Arab Rep » Data (Washington), accessed on 11/3/2020 at <http://bit.ly/2vPNvJd>

(3) النسبة من إجمالي السكان في تونس الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المئة بسبب قيد لأطفال الذين يحظرون التعليم المدرسي المقرر ولأطفال الذين لم يذهبوا للتعليم المدرسي المقرر في سن متأخرة و متكررة و أو بسبب إعادتهم للتصريف (14) إجمالي الأطفال المصحوبين بالتعليم الابتدائي، بصرف النظر عن السن، معزى عنه نسبة مئوية من إجمالي السكان في تونس الرسمية للالتحاق بالتعليم الثانوي ويمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 60 في المئة بسبب قيد لأطفال الذين تحضروا للتعليم المدرسي المقرر ولأطفال الذين لم يذهبوا للتعليم المدرسي المقرر في سن متأخرة و متكررة و أو بسبب إعادتهم للتصريف

الشكل (16-4)

نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر وتونس (1971-2017)^(٤)



المصدر: The World Bank, *School Enrollment, Tertiary (% gross) - Tunisia, Egypt Arab Rep.* Data (Washington, accessed on 11/3/2020, at <http://bit.ly/30LbJ81>)

الشكل (16-5)

مؤشرات التنمية البشرية (HDI) في مصر وتونس في الفترة 1990-2018



المصدر: United Nations Development Programme, *Report 2020 on Human Development Indicators*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at <http://bit.ly/3vBd3uj>. United Nations Development Programme (UNDP), *Egypt Human Development Indicators*, Human Development Reports, accessed on 11/3/2020, at <http://bit.ly/3le7nVA>

(٤) إجمالي طلاب التعليم العالي، مصروف النظر عن تسر، معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان في الفئة العمرية المسكاملة مرحلة التعليم الثانوي

لدينا في حائتي مصر وتونس دولتان راسختان بأجهزة بيروقراطية عريقة وهوية وطنية قوية، أي انتماء وطني متمسك عميق على تكريسها النظام بمصطلحات مثل الأمة والقومية. وفي البلدين، أسقط الرئيس بعد ثورة شعبية لم يتعدوا خلالها الجيش مع النظام وكانت لدولتان مرشحتين للانتقال ديمقراطي، لكنه فشل في مصر وما زال جاريًا في تونس لكن المواقف في مؤشرات نظريات لتحديث صعبة جدًا، ولا تفسر هذا التباين كما أظهرنا. يجب البحث في مكان آخر إذا.

أعتقد أن التفاوت بين تونس ومصر على المستويات الآتية يفسر الكثير في ما يتعلق نجاح تجربة الانتقال في تونس وفشلها في مصر 1 دور الجيش ومدى تسييسه 2 الثقافة السياسية عند النخب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك مدى التزامها النظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرح اجتماعي 3 التفاوت في الوزن الجيوستراتيجي للبلدين

لم يكن الانقلاب العسكري في مصر بإعادة إنتاج المؤسسات القديمة وإنما وفتح، في رأيي، نفاق السلطوية متجاهلاً دستور ما بعد الثورة في كثير من الإجراءات التي اتخذها لكن الأمر الأساس هو إحكام غصبة الأمنية على البلاد بموقفه برلمان حري متحان في انتخابات صورية بعد قمع المعارضة، أو ما يمكن أن يسمى «برلمان الرئيس» أم في تونس فقد نشأت مؤسسات جديدة، وبم تته المرحلة الانتقالية شكيف لمؤسسات القديمة مع التحولات (بعضها تكيف بالفعل مع واقع ما بعد الثورة) ومرحلة الانتقالية أنتحت مؤسسات جديدة.

في تونس، اتحاد الجيش موقفًا رافضًا لقمع الحرك ثوري بقوة، وانحاز عميقًا إلى الشعب، ما اضطر الرئيس إلى الاعتماد على الأجهزة الأمنية وحدها وفي النهاية، اضطر إلى ترك البلاد وقرار من العدالة بصبغة حرسه الجمهوري كما يبدو وفي مصر أيضًا، اتحاد الجيش موقفًا معارضًا لقمع الحرك ثوري بالسلاح في 25 كانون الثاني/يناير 2011، لكنه لم يبحر إلى الشعب بل انحاز

إلى داته، لأن الفرق بين الجيش انتوسى أنه عرف أدورًا أمية وسياسية مدقة، واحتفظ نظم وحادث سياسية كما يبدو، بل لم يكن للحكم مباشرة، وعلى الأقل نسمع توريث منصب لرئاسة لذي كان محصطاً له في الصم المصري، وكذلك للحفاظ على امتيرته لأقتصادية كثيرة من محاضر النشرلة الاقتصادية وطفه رحاب الأعمال التي ازداد يعودها في فترة مدرث وأحاطت ناسه ووارثه المحتمل لهذا لم يكتب جيش بعدم الانصياع لأوامر مارت، إنما قدم بإصدار سلسلة بيانات موجهة إلى الشعب وكانت هذه الخطوط تعني لخروج عن طاعة نظام الحكم قبل الانقلاب عليه³، ما جعل رمام بمبادرة في يد الجيش وليس في يد النحت السياسية، محاكمة أو المعارضه وقد استعلها في إدارة

(6) ضد الجيش دانه في 31 كانون الثاني ساير 20 عهده منه شتعبان عوات المسححه ولم يس بعد لاستخدام بقوه ضد شعب العظيم وفي 10 شباط/فبراير 2011، أصدرت القوات المسلحة البيان رقم 1 الذي أعلن فيه تصادم جيش مع ثورة الشعب، وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في حاله انعاده، وأنهم ومنوجب هذا أساس الذي يمكن اعتباره بأن انقلاباً يوري الجيش عملت الحكم ومهمات سلطة القوه مسداً إلى المادة 80 من دستور عي مصر على أن القوات المسلحة مسؤولة عن أمن البلاد وحمايتها، وهذا يعني بها مسكت بفعل برمام لأمر قبل نحي مارت عن الحكم يوم واحد من جانب رقم 2 في 26 صادر في 1 شباط/فبراير 2011، فمؤقتة قد ما أصبح في حكم الواقع، وهو أن السلطة السياسية يمارسها الجيش، مع الإمارة إلى نحتي مارت عن دوره شؤون البلاد فهي الباب رقم 2 الذي صدر قبل نحي مارت مسداً، أعلن المجلس الأعلى لهذه صدور نحيي بمطالبة وطنية المشروعه بالمقهرين ما في ذلك إجراء تعديلات سريعة بإلزامه وإجراء بحبات رسمية حرة وبريه [] حتى يتم الانتداب التسمي بسلطة وصولاً للمجمع التيمر في البحر الذي يصنع به أبناء الشعب، كما أصدر السيد رقم 9 بعد دقائق من نحي مارت، وأكد فيه أن المجلس العسكري ليس بديلاً عن الشرعية التي يربطها الشعب، وصدر بيان رقم 4 في 2 شباط/فبراير 2011 مؤدىً أنتم القوات المسلحة عداً بالسابقه وأن حكومة أحمد شفيق متسير شؤون البلد حتى يذهب حكومة حرة، وأن المجلس الأعلى بتفويض إلى نقل السلطة سلمياً في إطار النظام الديمقراطي الحر إلى سلطة مدية متحه وفي يوم تالي، أي 13 شباط/فبراير 2011، أصدر المجلس الأعلى إعلاناً دستورياً حل فيه مجلسي الشعب والشورى، وقدر المجلس بعمل دستور وتعديله، وأتم حجاب مطالب الشعب الحضري والانتداب التسمي بسلطة بشكل ديمقرطي، وأنه سيمر البلاد حوال ستة شهور حتى إجراء بحبات عامة كانت هذه قرارات قيادة أمسك بالسلطة السياسية فييد نحي مارت قبل بسلطه (أثره شؤون البلاد على حد تعبيره) إلى حد أنه عجزت النظام نفسه، أي بجيش، يُصبر عزمي بشاره، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب، ح 2 (الدوحة/بيروت) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6 20)، ص 51 57. ما سجد إلى هذا كتاب الذي صدر في مجديي في سرد الوقائع عن الثورة المصرية

الجزء الأول من المرحلة الانتقالية على الأقل أما بحسب الواسعي، فم يحاول أصلاً إدارة المرحله الانتقاليه، ولم يصدر بيانات انقلابية، إنما عد إلى التكتلات بعد هرب الرئيس ريمًا بكرة في معب الحب السياسي المدييه الحكمة والمعارضة. وهي أحواء من الشرعة ثورية غير لمسوقة، ملأت الفراغ الرئاسي والحكومي موقفًا شخصيات من نظام بن علي وتحت ضغط الشعب تحلّت عن لحكم، وأحرقت انتخابات قارت فيها القوى المعارضة بعد حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وتشكل من الأعنية ائتلاف موافق على إبحاح المرحلة الانتقالية وعلى إقامة نظام ديمقراطي في البلاد

في مصر، اضطّر الجيش إلى تسليم أسلحه بمدنيين بتحديد مواعيد الانتحابات الرئاسية ووزارية بعد أن حاول الحفاظ على امتيازاته عبر صرحها للاستفتاء في وثيقة أسقطها لحراك الشعبي^(٧). وبين أن سندس بس قوى المعارضة دفعها إلى رفض تسويه، ولو مؤقتة، مع بحسب تحفظ له امتيازاته (مع أن كلاً منها على حدة كان يقبل بمثل هذه التسويات في إطار دعم بحسب له في السلطة) ورأى الجيش أنه المؤسسة وحيدة تقادرة على ضمان الاستقرار في البلاد بوجود حركة احجاج طالب بتغيير الحكم، ولم يطرح بديلاً مطلقاً لاستلام الحكم فور إطاحه مبارك^(٨).

(٧) في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١، دعا نائب رئيس مجلس الوزراء نشوون بسبه لسياسية وتحويل ديمقراطي، على السلمي، الأحزاب والقوى السياسية إلى مبادئه الوثيقة اعلان المبادئ الأساسية لدستور النولة الحديثة ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، أطلق عليها لاحقاً وثيقة السلمي^(١). ورفض معظم القوى والحركات السياسية والشعبية واحترفته هذه الوثيقة حتحات على ما تضمنته من منح صلاحيات واسعة لقوات المسلحة في شؤون الأمن، ولا سيما ما وصفه السلمي فوق الدستور^(٢)، وادّعى قوى المعارضة لوثيقة أن قواها بحسب لقوات المسلحة بكرة وصي على دولة المصرية ودّعي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى بقاءه مبدئية بحدوده المجلس العسكري بسليم سلطه للمدنيين، ولسلطه بوثيقة وثيقة السلمي وشهد بيوم الثاني مظاهرات دامية بس قواب الأمن والمنظفزين في شارع محمد محمود أسفرت عن سقوط كثير من النفس والجرحى وأسفرت المواجهات حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وفي إثر الاحتجاجات بحددت موعد عمل السلطة من المجلس العسكري بصر بشاره، ثورة مصر، ج ٢، ص ٩٢-٢٠٢

(٨) يرى بحسب المصري عنه أنه أو جمهورية وهو يسلمد. فإنه عنه من تاريخه، ويثير

ثمة إشكالية أساسية منعقة بالحوار والمساومة والاتفاق بين الشعب بعد البدء في عملية لتحويل الديمقراطية، فما السبب؟

1 ضعف الثقافة الديمقراطية بسحب، وضعف لترامها الانتقال إلى نظم ديمقراطي فقد ثبت أن حركات مصالح وحدها لا تكفي من دون الترام الهدف.

2 إن للأسلوب الذي تم به إسقاط الحكام أو قنول النظام للتغيير تأثير في سلوك الشعب، ولا سيما إذا كانت ضعيفة قبيلة الحرية السياسية، ولم تتحل شفاه ديمقراطية يضاف إلى ذلك شعور دفين، في حالة التغيير مباشرة، بأن لا فصل لها في استسلام النخبة، بحكمة للتغيير، بل الفصل كنه للنشرع الذي يدكره بذلك استمرار وحلال الثورات الشعبية تشأ أحواء امتدح العفوية وقصائنها و«الفائتها» من المصالح السياسية، ودم العادات المنظمة، والتشكك في أي محاولة لتشكيل قيادة، وتسطيح فكرة المساواة وديمقراطية شعوي ليصبح معناه أنه ليس من حق أحد أن يوجه أحداً أو يقوده. ويخلق هذا التمراح الشعبي لمعادي للسياسة في النهاية أحواء من عدم الثقة بالسياسيين، وعدم التمييز بين الديمقراطية وغير الديمقراطية من بينهم

3 إن حصول القوى السياسية لمرايقات قواعد لها لمحرطة في الأحواء الثورية يؤدي إلى الوقوع في فخ الشعوية وارتكاب الأخطاء في الحسابات، وذلك برقص تقديم أي ندرلات للأطراف الأخرى، أو اعتقاد أحد الأطراف أنه قادر على إدارة البلد وحده بمحرد حصوه على أعلية صنيعة، متوهماً أنه يجوز التصرف في مرحلة الانتقال كما لو أنه يتصرف في ديمقراطية راسخة،

= نفسه بها من المكتوبات لآخرى لنظام سياسي كما أن لنظامه لساند عند محبة عروب لمستحبه محترق الآخر، ويحصل من شأن ذلك أن للمدنيين لدولة، ويرى أن الجيش شديد حرص منها، وقدرة على قوة امن لساند ومصالحه وفي ظل غياب قوة سياسية تستث السبب شرعية الثورة، كان الجيش بموسسه الوحيد القائمة من العهد السابق، وقدرة على تمديد البلاد في المرحلة الانتقالية ينظم سرحع نفسه، ح ١١، ص ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤

كان يثق بأنه قادر على أن يحكم، بأغلبية 51 في المئة. بدأ تُعثر قصاده بمثل هذا العقيد، في ظروف وجود معارضة قوية من أوساط نظام بقديم وجهار دولة سلمي أو معادٍ للتغيير.

في المرحلة التي تلت استعانة مبارك، كانت الشرعية الثورية أقوى من شرعية جيش، ونشأ حرك حقيقي ضد حكم العسكر⁽⁹⁾ وعندما عُقدت الانسحاب لرحمانية، دار مجموع الحركات الإسلامية في الانسحاب بالأغلبية⁽¹⁰⁾ أما الإخوان المسلمون وحدهم فلم يحصلوا على الأغلبية (لا في مصر ولا في أي دولة جرت فيها انتخابات)، مع أنهم كانوا في أوج قوتهم في مرحلة تسب فيها أن الأحزاب المعارضة الأخرى كانت ضعيفة للغاية وحلًا لحالة تونس، لم تشكل تحالفات مرحمانية فانرنيس في مصر يُسحب مباشرة من الشعب، والنظام رئاسي شكلًا وجوهرًا.

في تونس، اضطرت حركة النهضة، التي تصدرت القوى السياسية من دون أن تقوم بأكثرية المقاعد، إلى الائتلاف مع قوى علمانية من المعارضة نفسها، يمكن اعتبارها قوى ديمقراطية علمانية، لكن ليس لها قواعد جماهيرية قوية، ولا تستند إلى أحزاب تقيدية، بما هي عبارة عن أحزاب شهدت طفرة خلال الحراك الثوري وهذا الائتلاف كان، على الأقل، تحالفًا بين قوى دينية وعلمانية متفقة على إنشاء نظام ديمقراطي أما في مصر، فلم يتم تحالف من هذا النوع، وإنما اتحد الإخوان المسلمون مواقف أكثر شدةً بحده القوى العلمانية مقدرةً بسموكهم الوحدوي في ميدان التحرير، وخلال تأليف قوائمهم البرلمانية التي شملت قوى علمانية ومستقلين فوجئ الإخوان كما يبدو بقوة التيارات السلفية الإسلامية التي وصلت إلى برلمان، وحدثت التدفد معها

(9) يُنظر المرجع نفسه، ج 2، ص 84، 85، 173، 192، 202، 212، 213

(10) لم يحصل حزب الحرية و العدالة على أغلبية المقاعد في البرلمان، إذ دار ب 44 في المئة

من المقاعد، بلاء حزب بصر بصف هذه نسبة أي أن الحرس خارج سوية شبي معاد برلمان، في حين لم تنجح ر حصة الأحزاب الليبرالية واليسارية 25 في المئة، كان يوجد وحده ثلثها. ي 8 في المئة من المقاعد أما الأحزاب المحسوبة على شباب الثورة من غير الإسلاميين فمسيب بحساسة لافتة إذ لم تمكن من تصد نفسها وحقق فاعده شعبه اجتماعه حصة بها خارج ميدان التحرير

في الخطاب الإسلامي حشية حسرة فوعده الانتحارية بدلاً من التحالف مع العلميين الذين عارضوا الطام وشاركوها ميدان التحرير. كما تعلت في دخل صموقهم بسدوح النير الذي يرى ضرورة استغلال الفرصة التي لاحت لحكم البلاد ورافق الحراك السياسي و الانتحاري تحشيداً للإسلام حلف شعيرات إسلامية، ما أثار مخاوف فئات اجتماعية واسعة كما رفضت لقوى العنصرية القومية والبيروقراطية المصممة مشاركة في الحكومة

اتحد تطور فكر جماعة الإخوان السياسي معني تنفي بعض مبادئ الديمقراطية ضمن مفاهيمه ومصطلحاته من دور التحلي عن أيدوبوحيات الجماعة، فتطورت عنها وتكيفت مفرداتها تتغرب من مصطلحات الديمقراطية وظهر ذلك جلياً في التحالف السياسي الانتحاري مع قوى مدنية علمانية في قوائم مشتركة، أو على لائحة تلك القوى في انتخابات مجلس الشعب المصري، وفي تكريس الطلاق مع تحربة الصدم الحاصر، والقطيعة مع المنظمات الراديكالية جهادية الإسلامية مثل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية، واكتشاف مراب العمل النقابي والخدمي الاجتماعي، وكرست هذا معني الوثائق الإصلاحية والبرامج السياسية و الانتحارية التي أصدرتها الجماعة، ولا سيما في عام 1994 و انتهاء برودمخ حرب حرية والعدالة في عام 2011 فهي آدار/ مدارس 1994، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين برنامجاً للإصلاح تضمن الترامه «دونة مدية» مرجعيتها الإسلام (وهي مصطلحات يئت التحارب عمومها إذا صبح تنعيم لكن الحديد فيها امتحجها الدلالي عن مفهوم المدية). وأكدت في هذا الإعلان حترمها مبدأ تداول السلطة والتعددية السياسية و حرية الرأى والاعتماد والمواطنة و لرامها حقوق المرأة بالمشاركة السياسية وتولي الوصائف العامة (عد رئاسة الدولة، وهذه دلالة مهمة على رفض مساواة المرأة بالرجال)، وحقها في التعميم.

في عام 2011، بعد تنحي مبارك، أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن تأسيس حزب الحرية و لعدة باعتباره حزباً سياسياً ذا مرجعية إسلامية يكون مفتوحاً لجميع المصريين، مسلمين ومسيحيين، ويعتمد الشورى والديمقراطية

والدأول اسلمي لسلطة. كما تنى حرية الاعتقاد والوحدة لوصة واحرام حقوق الإنسان وشارك لحرب في أول اتحدت برلمانية في مصر بعد ثورة 25 يناير وأعلن أنه لا يطمح إلى الحصول على أغلبية برلمانية وأهيمته على محسن الشعب، وذلك بتريد شعار «مشاركة لا معالفة»، وبرر ذلك بأن المرحلة المقبلة تقتضي تعاون الأحزاب والقوى نساء مصر الجديدة، ولذلك عمد إلى تكوين تحالف سياسي ونحوي أسماه «تحالف الديمقراطي» ضم عدد من القوى السياسية العنانية. كما أكدت لجماعة أنها لن تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية أو الحد من الحقوق والحريات الفردية لتي كانت قد أكدتها سابقاً في بيانها في عام 1994 وقررت الحركة الترفس على نحو نصف مقاعد البرلمان". لكن التحشيد في الصراع على حكمه بعد الثورة، ولا سيما الترفس مع السلفس والشارع معهم على الشريعة الإسلامية، رافقه تهميش لخطاب اديمقراطي للإسلاميين لمصلحه شعرايتهم القديمة بما في ذلك تكفير الحصوم إذا لزم الأمر.

بعد الانتخبات البرلمانية، تنافس الإخوان مع السلفس بالتشدد الديني. تنى السلفس حطاً صريحاً في رفض مبادئ النظام الديمقراطي، وأعلن الإخوان أنهم لن ينافسوا على منصب رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة. لكنهم غيروا موقفهم وقرروا في 7 يسان أبريل 2012 الترشح، ولا سيما بعد أن ترشح إسلاميون آخرون منافسون، منهم من كان في الجماعة سابقاً (مثل الإصلاحى عبدالمعزم أبو المنوح)، فحشوا أن يحسروا قواعدهم الاتحادية لمصلحة إسلاميين آخرين مرشحين إذا لم يشاركوا في الانتخابات. ومار مرشحهم محمد مرسى في الدورة الثانية بأغلبية صئلة. وقرروا الحكم بهذه الأعليه الصئنه، مكرسين في نظر حصومهم استعجالهم «للممكن»، واستخدام ئديمقراطية أدت لذلك.

هذا أحد الدروس المهمة للعاية التي قدمت الحاة المصرية. والقابل

لديميم؛ إذ لا يمكن أن يُحكم بلد لا تتوافر فيه تقاليد ديمقراطية راسخة يُحترم بموجبها حكم ممثلي الأغلبية ولو كانت ضئيلة، إذا لم يكن جهاز الدولة داعماً هذه الحكومة. أما إذا اجتمع ضد المتخمين بالأغلبية كل من جهاز الدولة والقوى السياسية التي تشكل أقلية كبيرة ذات وزن اجتماعي واقتصادي، فإنها لا تستطيع أن تحكم بأدوات ديمقراطية فيما أن تحكم بالقوة، أو تسقط، أو تقيم ائتلافاً واسعاً وكل من نحج في الاحتفاظ بالحكم من دون ائتلاف كهذا فعل ذلك مآدوات غير ديمقراطية، فصفي الخصوم و«طهر» جهاز الدولة، وأقام نظاماً سطوياً حديداً. أما إذا كان الهدف هو ترسيخ الديمقراطية في مثل هذه الظروف، فلا بديل من وحدة وطنية واسعة تفرض شرعيتها وتهدف إلى إنجاح الانتقال الديمقراطي إلى أن يتم تغيير جهاز الدولة، وكذلك ثقافة الجيش وأجهزة الأمن بالتدريب، وتعود إجراءات الديمقراطية بما فيها تبادل السلطة سلمياً

لم يبحث الرئيس المنتخب وحركة الإخوان من حلقه عن وسائل لتتحالف مع القوى النيرالية والسرية والقومية، كما أن هذه القوى سارعت أيضاً إلى الاستقطاب، فبدأت سرعة تحالف بينها للعمل ضد ما أسمته حكم الإخوان. وسرعت ما فُشرت كل خطوة يتخذها الرئيس بوصفها خطوة لـ «الأخوة ندوة». وبحات لمعرضه إلى القضاء لحل البرلمان، وإلى عرقه خطوات الرئيس وكن القضاء مقسم بين قوى مؤليه لنظام اسبق وأخرى غير مؤاليه نحش، مع ذلك، أثر حكم الإخوان في استقلالية القضاء .

لم تتوقف المعارضة العلمانية يوماً واحداً عن محاولة تحشيد الشارع ضد

(12) أصدر مرسى في 22 شربس 1431 في نوفمبر 2012، إعلان دسورية مكملاً أسمى بموجه الإعلان لدسوري الصادر في 17 حريرن يونيو 2012 الذي حصر أعضاء المجلس الأعلى للموت المستجدة من العرب؛ من أي تعبير في شكله هذا المجلس ومنحه سلطة تشريع في البلاد وحوز مرسى بموجب هذا لإعلان أن جميع محكمته لدسورية من حل الجمعية تأسيسية (المعركة على إعداد الدستور)، الأمر الذي كان يُجهز بالفعل في المحكمة، وحز مجلس الشورى بعد حز مجلس الشعب، على نهج محاصرتها لهيئات المتجدة وأثار الإعلان جدلاً واسعاً وانتقادات بعدد من مؤاده وبوده وفي 17 لإعلان لدسوري غلبت لأحزاب علمانية وشخصيات سياسية ودينية معتنقة، في اليوم نفسه، عن رفضه له، وشككت كيان جامعة نجف مسمى جبهة لإعداد المصني

الرئيس، ولم تتعاون في إحراج شحرية، وابتغيت لاحقاً إلى التسيق مع الجيش لقيام انقلاب عسكري أمة أن يكون على نمط الانقلاب الذي تلا ثورة يناير، فيسلم السلطة للمدنيين بعد الاستعداد، لكن من دون الإحواء، أي، بكميات أخرى، أن يسميهم السلطة. لقد وقعوا في وهم أن قيادة ذات طموح سياسي مثل قيادة الجيش المصري يمكن أن تنظم انقلاباً كي يحكم غيرها، وكأنه يمكن أحد وعد قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي بأنه من يرشح نفسه في انتخابات⁽¹¹⁾

أصبحت كل خطوة يقوم بها ما يمكن اعتباره «جهاز الدولة العميقة» في عرقلة حكم الرئيس المسحب مرتباً بها لدى المعارضة، وإن كان مصطلحها عرقلة التحول الديمقراطي وإعداده لصم القديم قد شأ تحالف صممي بين هذه قوى علمانية المعارضة وجهاز الدولة القديم في محاربة المؤسسات المتتحدة، مع أن عصر الشخصيات وحتى «الأحزاب العلمانية وصلت إلى البرلمان على وئمة الإحواء نفسها بل أكثر من ذلك، نظور نداس بين الإحواء المسلمين والحركات العلمانية لمعارضة على كسب الجيش إلى صفها، ما أعدد إلى الجيش الشرعية السبسة التي أفقدها في فترة ما سمي بـ «حكم العسكري» وبدأت الشرعية الثورية تتضاءل وتراجع في مقاس شرعية الجيش.

تعطلت لمسؤولية مشتركة في إحراج تحرية الانتقال وانتج الصراع شدة من الفوضى السياسية وتعطيل خدمات الدولة. جرى هذا في مرحلة ارتفاع توقعات ساس من الديمقراطية، ولا سيما أن الاحتجاج ضد نظام السابق كان مدفوعاً بمطالب اجتماعية. لقد اجتمع الخوف من عدم الاستقرار مع حبة أمل من عدم التحقق السريع لبعض مصلبات الساس المعيشية على الأقل وكانت

(11) «مصريون» السبي اسمه مباح في حاحه ولا رعه في حكم مصر ويكره شوبه⁽¹²⁾، يونيو، 2014، 27، شوبه في 3/11، 2020، في 'http://bit.ly/3iZiEfe' «المحدث العسكري» سبي' من يرشح للرئاسة: توقعات مشاعر شعبه لا يمكن معها المصري اليوم، 2019، 22، شوبه في 1/1، 2020، في 'http://bit.ly/34MMz'

حالة عدم الاستقرار هذه شاعل الأول للرأي العام حين دعم حرة كبير من الشعب المصري انقلاب بعيش في عام 2013 وطن الصم الأمي الشاع بعد الانقلاب وإعلامه تُذكر المصريين بنفوصى وابعدام الأمان، باستخدام نموذجي ليبيا وسورية لتصوير ما كى يمكن أن تؤول إليه الأمور، فالفوضى وعدم الاستقرار قد يكونان أسوأ أنواع لاستبداد بسسة إلى المواطن العادي

لا بحور تحهل تأثير حرة من عدم الاستقرار، وهو معوي رجم عن عدم تعؤد ساس التسفس والتعددية، وهو ما كان به تأثير في مصر وما إلى له تأثير حطر في التجربة اتوسبة فالأحزاب لا تأخذ حداثة الس بالتعددية السياسية في الحسبان حين تراشق بتهم الفساد ولتامر وعيرها، وبشر الشائعات عن بعضها، أو عندما يتقل السياسيون من حزب إلى آخر ومن قائمة إلى أخرى (سباحة حرة) بحسب المصلحة ويساهم لإعلام سدي يستخدم حرة لتعير التي أبحب به في ببح عير مهبي وعير مسؤول لأعراض مثل التشهير وإثارة، وفي بصحيم حالة عدم الاستقرار، ومنهم إعلاميو النظام القديم، ومنهم مدفوعون بتمويل قوى إقليمية معدبة بديمقراطية تحت مظلة حرة لتعير التي أصبحت «مقدسة» بعد ثورة فسشأ بهور منك من بعممة الديمقراطية ومن الأحزاب شكر خاص لدى فئات واسعة، وبشأ مراح مؤده أن لا أحد أفصل من أحد، وأن سياسيي حميف ليسوا أفصل من النظام سائق ويبدو الحيش «قوة بصيغه» في مثل هذه الحالات لأنه ليس ضمن التسفس، ولأن الإعلام يحرص على عدم تعرض له

في تونس، حكم التحالف الثلاثي المؤلف من حركة النهضة وحررين علميين بلاد وبدأ بتشكيل ائتلاف قوى عمانية معارضة بقيت خارج الائتلاف لإفشال لحكم الحديد، وكندك بقايا الحرب بحاكم والنحب قديمة التي تحلصت من من علي، لكنها لم تتحلص من الإرث التورقيبي، فهذه القوى لم تقتنع بهذا التحالف الديني - العلماني الذي طلّت خارجة، وأحدث تحدر من حطر سيطرة حركة النهضة وأسلمة البلاد وتعير صعبة لدولة والمجتمع وبسط الحية فيه (الأشد علمية على نحو لا يقارن بمصر) ومن نكن الأحزاب

الحقيقة حركة النهضة ذات قواعد شعبية واسعة مُقنعة للأوساط لعمامة. فقد كانت حركة النهضة الأفرى في داخل هذا السبيل، وتفاقت الأمانة مع انتشار الأحرار عن محاولات الشد السليبي (ولا سيما في الجامعات) فرص إملات متعققة بالاحتياط بين الحسبي في المجال العام وتطور التطرف والإرهاب في أطراف المجتمع التونسي، وحدثت عمليتا عتيد لم تُكشف حلبيهما لعددين حريبي علمايين هما شكري بلعيد ومحمد لبراهمي⁽⁴⁾، وشأ حراك واسع كان من الممكن أن يؤدي إلى فوضى أو تمسكت حركة النهضة بالحكم بالأغنية، كما في حالة الإخوان في مصر، أو حتى انقلاب عسكري لو كان لمحش التوسي طموح سياسي وبررت أهمية وجود قوى اجتماعية منظمة واسعة منذ العهد السابق مثل الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان قدز على جمع القوى السياسية حرصاً على استقرار البلاد وعدم عودة النظام القديم وبررت أهمية وعي بحب المعارضة سابقاً (النهضة) وبحب للنظام سابقاً (حزب نداء تونس)، واستعدادهم للمساومة والتوصل إلى حلول وسط، وذلك لأن حركة النهضة تفصل نظاماً ديمقراطياً تكون فيه خارج السجن على المحافظة بالعودة إلى نظام الاستبداد، ولأنها أدركت أن الأغنية البرلمانية لا تكفي بوجود إعلام مُعدي، وبلا حب اقتصادية وسياسية، وبلا تأييد في داخل جهاز الدولة تكن تُحب سياسية التونسية أدركت بشكل عام أن الديمقراطية هي البديل الوحيد من النظام القديم وشنت حركة النهضة حملة إعلامية تنقذ المجتمع لوسع بأنها لن تعرض نمط حياة دسباً عليه، وأنها لن

(4) كتاب دابة لاعتلالات ضد شكري بلعيد في 6 شعبه فبراير 2013 وتلعد هو أحد مؤسسين السورين ولأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطي للموحد وأحد الوجوه البارزة للحزبه شعبه، وهي أهم انكسالات الحزبه المعارضة في تونس بعد الثورة وكان عضائه سابقاً في نظام حزب شعبه عارمه، وسبق في سقاط حكومه حمادي حدادي ومع أن سلفه أعقب في 27 سبتمبر أغسطس 2013 من تورط أنصار الشريعة في الاعتقال، ظلت الحزبه الشعبيه تتهم حركة النهضة وكذلك كان لأمريسيه التي عتيد محمد البراهمي، نائب في مجلس تأسيسي ومؤسس لحزب الشعب لشعبي مدني سُخ عن حركة الشعب ونصه من الحزبه شعبيه بعد الاعتقال في 25 سبتمبر يونيو 2011، يوم عيد الجمهورية بوسب، وذن عنه في عصب شعبي محدد، وراشق بالتهم انموحه خصوصاً ضد حركة النهضة ونهى ذلك باستدائه علي الغريص، وزير الداخلية وأحد قياديي النهضة

سنخدم الدولة للإملاء بديني وهذا ما نتم بفعله الإحوان في مصر بدين أظهر خطابهم في المجال العام عكس ذلك⁽¹⁵⁾.

يقتبس دي بالم مقلده لأحد قادة انحرث الاشتراكي لإسباني في إقاع قواعده بتقسيم تارلات من أجل الديمقراطية بقوله إن «الديمقراطية وترسبها أولاً، قبل برامجنا السياسية» [لأن انيمين لإسباني أظهر أنه قادرٌ على العيش بشكل ممتاز في صل انصام الأوتوقراطي والنصام الديمقراطي، في حين أن اليسار يمكنه أن يعيش في إطار ديمقراطي محسب⁽¹⁶⁾ هذه هي القصيدة الحوهرية في ما يتعلق سلوك الأحراب عمومًا في المرحلة الانتقالية ربما أن الأول أن نطرح انحرثات الإسلامية والعلمانية على نفسها هذا السؤال كما طرحه اليسار الإسباني وحركة النهضة هل الأولوية للبرنامج السياسي أم لساء الديمقراطية؟

بعد سقوط الرئيس سوسي الأسبق بن علي، كانت تحت النظام السابق في تونس مستعدة للتوصل إلى حلول وسط إلى حين لتسليم سلطة بعد انتحارت عامة وكانت معارضة أيضًا مستعدة للتوصل إلى حلول وسط، وإلى إحصاع خلافتها الداخلية لعصبة إبحر اندسور الديمقراطية، فتدار خلافتها في ما بعد في ظل هذا الدستور أما في مصر فلم تكن المعارضة، بعد الثورة، حاضرة لقبول أي إصلاح تدريجي من جهة، ولا لإحصاع خلافتها بمصلحة الانتقال إلى انصام الديمقراطية من جهة أخرى، بحث تتوحد في مواجهة انصام التقدم الذي صل مسيطرًا على مؤسسات الدولة وأجهزتها ولم يدفع عجز أي منها عن حسم انصرع إلى لتوافق، بل إلى لبحث عن تحالف مع الجيش ونقابة النظم

(15) ينطرق لأحمد شومع إلى مسألة الثقة بين الجماعات السياسية والسياسيين من جهة عدم انقباض خصوصيات الديمقراطية وأنه لا بد من انقباض على الجوهر من غير التوصل إلى صيغ صالحة مسددة، قد تكون مناسبة لتوصل الحركات الإسلامية الكبرى إلى صيغ ترمع على درجة كبيرة من وضوح وحقن شعبي، نظر عند وهاب أحمد، انحرثات سبيل لانتفاخ نحو مجهول، مملات في ملامت سواب عربية وفي نظريات لانتفاخ الديمقراطية، في أطوار التاريخ لانتفالي مائل الثورات العربية (السياسة بربوط الحركة عربي للأبحاث ودرسه السياسات، 2019)، ص 69.

(16) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition* Berkeley, CA: University of California Press, 1990, p. 60.

القديم خوف من أن يستمر أطراف الآخر بالحكم ويهدد أعداد الشرعية للحيش والنظام القديم.

لاحظ سنيان وليبر أهمية توصل للإسلاميين ولعديانيين إلى حل وسط في تونس وعجزهم عن ذلك في مصر. وفشرا ذلك بوجود تحربة سابقة لتحالف إسلامي علماني ضد حكم بن علي ومقصود، من دون لتصريح بذلك، هو أنه 18 أكتوبر 2005 ويبدو أن الكاسين لم يتعمد في دراسته الحادة بما فيه الكفاية وقوى التي تحالفت في تلك الهيئة المعارضة لعدم بن علي ليست تلك التي توصلت إلى مساومات ونواقص مع نهضة بعد ثورة والانتقال الديمقراطي، بل كانت في معصية القوى اليسارية والعلمانية اثر قصة لتوصل إلى أي حلول وسط مع النهضة في الائتلاف اسي حكمت تونس بعد الثورة. لقد تحالف مع النهضة حزب ثوريين في الائتلاف الأول، هما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، ثم اتلف معها بعد الأزمة الحكومية والاسحابات الشية حزب بدء تونس الذي أسسته شخصيات محسوبة تدرجيا على حزب الحاكم. ولا شك في أن ابعاد شخصي كان له شأن في ذلك، كما في حالة ساحي قايد السبسي الذي كان من أركان نظام بورقية، وهُتمش سياسيًا في عهد بن علي

لم يكن اتحدون بين الإسلاميين وقوى علمانية حلال وجوده في المعارضة محصورًا في التحربة التونسية فقد تعدون الإسلاميون لمصريون مع بعض القوميين واليساريين في أصر متعددة قبل ثورة مثل «حركة التغيير» ولحق انضمام مع العرق وفلسطين وغيرهما ويبدو لي أن لعلاقات بين هذه القوى في مرحلة معارضة نظام الاستبداد تختلف عنها في مرحلة التدفد في م بينها على الحكم وليست مصادفة أن المعارضة العلمانية الأيديولوجية لم تتوافق مع النهضة على الشراك في حكم تونس، وبعد أزمة حكومة منتحة الأولى اتفقت معها المعارضة المؤمنة من حزب النظام القديم، فهذهي كان المشاركة في الحكم وليس البقاء في المعارضة بدوافع أيديولوجية وهذا ما مبره من القوى العلمانية الأخرى لمعارضه وأمكن التوصل إلى حلول وسط تمثلت في البداية

بحكومة بكونفراط، ثم في ائتلاف حاكم بعد الانحادات اثنائية إنها ثقافة الحوار والتفاوض والمساومة ثم عما فيه التي تتحدى الدحول في نعمة حصيتها صمرا، وتفصيل المشاركة في سلطة عوض الحبار بين ربح كل شيء وحسرة كل شيء هذا ما مير عقلية بحب انشاء القديم التي اثبتت مع النهضة (ولا أقول تحالفت) لإبحاح لمرحلة الانتقالية، وهذا يتوافق مع تصورات دراسات الانتقل

طوال فترة تنافس وانصرح بين قوى العدمانية المعارضة والترويك الحاكمة، ثم يتوقف البرلمانيون الواسيون من كافة الأحزاب عن العمل معاً على الدستور، على الرغم من الاختلافات، خلافاً لمصر التي قاطعت فيها بعض القوى المعارضة عملية صوغ الدستور لمصري بسبب التوتر الحربي، مع أن كتلة الدستور حرت بشكل ديمقراطي ومن خلال حوارات مفتوحة ومضوية وأجر البرلمان انوسى دستوراً ديمقراطياً ليبرالياً نموذجياً لم يعرف مثله الدول العربية بسبب هذا لتعود، على الرغم من التظاهرات المعارضة بحكومة في الحارح

أخيراً، نأتي إلى العامل الثالث وهو التصوت في الأهمية الحيوستراتيجية بين مصر وتونس، ولدي سبق أن نظرنا إليه في فصل «العمل الخارجي في الانتقد الديمقراطي» دور تونس الحيوستراتيجي أقل كثيراً من دور مصر، والاهتمام الإقليمي والعالمي بتجربتها أقل من مصر، لكن كما يقول اليبس عربي «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» (سورة 216)، فإن صالة دور حيوستراتيجي تونس، مقرة بمصر، وفرت عليها مدخل قوى إقليمية معدية للديمقراطية لفرقة الانتقال فقد رأت القوى الإقليمية لرحمة التي نحشى التحول الديمقراطي في الإقليم، حظراً كبيراً في تنهد مصر إلى

1 / بحسب شمو سكي، فإن مساومة بين طرف من نظام القديم والمعارضة تصبح ضرورية في نظر قوى سياسية بعد وقوع أزمة نهج القديم، وإصلاح يشق في مصر بين ومعتدين، وبذلك المعتدين من النظام والمعارضة عدم يمكن أحدهما من هزيمة الآخر والمطربين هي الوقت ذاته، وتؤدي المساومة إلى التوافق على التسويات حذراً تكسب بحسبهم الحساسة مصنفه، فيضون بحصة من السلطة أو حق الوصول إليها، في انتخابات مقبلة. ورس من منطق شي المادي الديمقراطية Adam Przeworski «Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts» in Jon Elster & Rune Slagstad (eds.), *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press 1988), pp. 59-80

الديمقراطية. إنها تدرك تأثير مصر وإمكانيه أن تتقل التحرة منها مستوى أو سمودح، أو بالتأثير المباشر في استقرار أنظمة استبدادية أو ملكية محافظة ونحن نعر التأثير الإقليمي أشد أهمية مما يسمى موحات عالمية

شير هـ خصوصاً إلى بعض لدول الحبيحية مثل السعودية والإمارات التي استعلت قدرتها الاقتصادية لربعية والمشارك الإثني والثقافي العربي لتدحل صد التحول الديمقراطي في دول عربية أخرى قامت هاتان الدولتان بدور فعال في تمويل الإعلام المصدا لثورة في مصر ومؤيد لعودة النظام القديم والانقلاب العسكري خوف من انتشار سمودح لديمقراطية إقليمية تأثير مصر وثمة أدلة عديدة على تدخلهما لتأثير في مصر تمويل الجيش وحوار المحبرات مباشرة، وتمويل تظاهرات وعرض لإحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار خلال عملية الانتقال¹⁸، وجرت محاولات كهذه في تونس¹⁹، لكن ليس بمستوى التمويل والتدخل الذي عرفه مصر كما أن عدد

(18) كتب جيمس كيركاتريك عن تحربه في مصر إبان الانقلاب ولا سيما في أثناء عمله مديراً لمكتب نيويورك تايمز في القاهرة، وعن دور السعودية والإمارات في دعم الانقلاب من خلال تقديم دعم مالي سري للاحداث صد ثورة مرسى، وكشف سحب السعودية والإمارات رى فسخ بعض بأن مرسى والإخوان المسلمين يشكون بعبء مصالح أميركة وأثار رى تصريحات وزير دفاع أميركي بذلك، شك هبع، لكيركاتريك في أيلول 2016، بعوله ب لشكوى بشأن مرسى ذات بحصول من الحزاب (مر علي) السعودية (الإمارات) كما نشر قصة عن كيشي، بمحاصر لمخصص في سببب الشرق الأوسط في كيه كبير كوندج بلندن، كتاب عر هـ موضوع، وتحديد كيف هدى الجيش المصري سمودح مع (الإمارات) والسعودية بظواهر 30 رموز يونيو 2013، حده رى دعمهما مالي بمبادرة حركة 25 يناير بحسب ما كشفه سريبات بسجلات صوية عرفه فامسلس السريبات، Neil Ketchley *Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017). Neil Ketchley «How Egypt's Generals Used Street Protests to Stage a Coup» *The Washington Post* 23/2018 accessed on 9/11/2018, at <https://www.washingtonpost.com/news/energy-environment/wp/2018/09/23/egypt-generals-street-protests-coup/> David D. Kirkpatrick «The White House and the Strongman» *The New York Times* 7/27/2018 accessed on 9/11/2018, at <https://nyti.ms/2G5KJf2>

(19) نرى هذه المعلومات في حده موصه على مسور (التيه) غير حسده لى دلائل لتيه د بصر موضوع التمويل خارجي لأحزاب والمنظمات المجتمع المدني من هم موضوعات التي موصه على المصوب والتدويه والسبه والدعائه في تونس وبه على هذه بعشاش، وصعب هو بين نصبط هذه المسألة على عوا، هو بين حظر تمويل لأحزاب ونسب تمويل لجمعيات يكن ذلك سم يمنع من وجود حادو اب كبير، اب ببعض من جنوب ب النهب الساسي في تونس محترقه خارجياً، وهو ما يعكس بقتياً على المواقف التسياسية بهذه الهيئات

تونس عن صراحة لمواجهة مع إسرائيل ساهم في استقرار العملية الديمقراطية، وقبّل من الدعم الدولي لمن يريد الانقلاب عليها. فإسرائيل نفسها وللدول الغربية الدعم لها تحشى من أي تطور غير محسوب ولا يمكن التنبؤ به في مصر بشأن اتفاقيات السلام مع إسرائيل وثمة تفصيل أميركي مصر في بعض الحالات، ومعين بوضوح في غيرها، حكمه مرحل قوي في مصر وغيرها من الدول القريبة من إسرائيل، والذي يمكن بدخول معه في صفقات مع صغار احترامها وما زال المسؤولون الإسرائيليون يشدون باحترام النظام السوري لاتفاقيات فصل القوات ووقف إطلاق النار في أيلول من حرب 1973، لأن سورية يحكمها رجل قوي صاحب قرار أما في حالة انجاب دورية حرة وبريئة فلا تُضمن طبيعة القوى التي تصل إلى الحكم. وهذا كله من منظور إسرائيل وبعض الدول العربية الدعمة لها، خصوصاً الولايات المتحدة وإضافة إلى عتبار أمن إسرائيل معياراً للمقارنة أي تطور في دول العربية، انشغل العرب من اعتبار الإرهاب متولد من الاستبداد، وبشدة الديمقراطية بوصفها حلاً لمسألة الإرهاب في مرحلة المحافظين المحدد، إلى التحالف مع الاستبداد ضد الإرهاب باعتباره القضية الأولى التي تهتم الغرب.

تكمن الفوارق الأساسية بين تونس ومصر في موقف الجيش، ووعي الحب الأساسية ودورها، والوحدة الوصية لإنجاح الانتقال، والموقع الجيوستراتيجي، ما يقودنا إلى الاستنتاجات المصرية الآتية 1. لا يبحج الانتقال الديمقراطي إذا عارضه الجيش أو إذا كان الجيش طامعاً للحكم، وإذا راحت قوى سياسية رئيسة على حبش بوحود مثل هذا الطموح. 2. من الضروري أن يلزم القوى السياسية الرئيسية لإجراءات الديمقراطية وإحصاء خلافها لمهمة بحاج المرحلة الانتقالية 3. لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأغلبية ضئيلة بوحود معارضة قوية ومؤسسات دولة من النظام لتقديم تعارض الانتقال أو لا تتعاون مع الأحكام المتحسين المحدد. 4. كلما زاد وزن الدولة الجيوستراتيجي زاد وزن العوامل الإقليمية والخارجية، وإذا كنت هذه العوامل معدية للديمقراطية، فهذا يعني ازدياد تأثير السليبي للعامل الخارجي.

خلاصة

نوحر هـ، على نحو مقتضب، بعض الاستنتاجات التي توصل إليها هذا الكتاب، ونقسمها إلى جزأين، بحيث ترد الاستنتاجات النظرية من تحليل حالات الانتقال العربية، نجاحها أو فشلها، في الجزء الثاني من الخلاصة

أولاً

أ. 1 إن السياق التاريخي لدراسات التحديث هو غير سياق الانتقال الديمقراطي، فقد ارتبطت بمرحلة الصراع مع الشيوعية ومواجهتها في الدول النامية. وحين تعاقب الأمر بتحليل النظام الديمقراطي، كمن التحدي في ترسيخ الديمقراطية القائمة في مواجهة خطر الأنظمة الشمولية ولا سيما بعد انهيار الديمقراطية في ألمانيا وإيطاليا وقصور لتفسير المؤسسي لهذا الفشل كما أن بصريات التحديث عاينت مع الدول النامية من مطلق الثقة بأن التحديث، إذا توافرت شروطه، يعود إلى أنظمة سياسية شبيهة بتلك القائمة في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت المعاربات الحديثة تشاؤماً بشأن الديمقراطية في الدول التي لا تتوفر فيها هذه الشروط، ولا سيما النمو الاقتصادي وانتشار التعليم. 2. تعرضت بصريات التحديث إلى نقد من اتجاهات عدة وإني نقد من داخلها أيضاً وقد اتفق المدد المحافظ واليساري بهذه المقدمات عند نقطة وجود تلام (محرج لهذه المصدرات) بين تحديث وشيء لأنظمة السلصوية في دول النامية بوصفها الأوسع في اتحاد الخطوات الملائمة لتسمية المجتمعات، مع اختلاف على تفسير الأسباب التي أدت إلى ذلك. وشدد

النقد يحافظ على ضرورة بناء نظام أساسي في مواجهة الحروب الهدامة في عملية التحديث وتمثلة خصوصاً في التعبئة الشعبية بعد فقدان لى التقليدية.

ب. 1. ن. وروح مقاربات التحديث في مجال دراسات التحول الديمقراطي نه علاقة بإسقاط الحرية الغربية التاريخية وبنائجها على الدول النامية على أساس إهمال بدات الديمقراطية الحصرية في دور المنشأ، والتي لم تتوفر فيها م تعدّه مقاربات التحديث شروطاً مسبقة لشوء الديمقراطية في العالم المعاصر، وتجاهل تاريخها الإقصائي والمتوسع بالتدريج 2. لتحديث في انعدام الذات نتج متناقضة؛ إذ أدى عائد إلى الدكتاتورية وليس إلى الديمقراطية صحيح أن الديمقراطية لا تبدو ممكنة لتحقيق من دون حلٍّ أدنى من التحديث، غير أن هذا الحد الأدنى لا يشمل بالضرورة المتطلبات التي نطرحها مقدرة التحديث عند الانتقال من نظام السطوي إلى النظام ديمقراطي فمتطلبات التحديث، ولا سيما التعليم والتنمية البشرية عمومًا، تصبح أشد أهمية في مرحلة ترسيخ لديمقراطية 3. هذا يعني أن من غير الجائر تجاهل استتحت نظرية التحديث بشأن دول العالم الثالث بقاء، فثمة مصاب متعقبة باسم والتنمية لا يد من أخذها في الحسبان. 4. لم يكن نقد مقاربات التحديث من منظور مقاربات التعبئة (أو نظرية التعبئة) مقوِّداً بفكرة لديمقراطية، ولم يقدم حيولاً لمسألة الانتقال الديمقراطي أما دراسات الانتقال الديمقراطي، ولا سيما في تعبئيات ثورن لماضي، وبطفت من نقد مقاربات تحديث و تعبئة على حد سواء، وسعت إلى إدخال عنصر لإرادة البشرية أو تعامل لإسسي في مقابل بيوية مقاربات التحديث ووظيفيتها.

ح 1. إن عملية شوء الديمقراطية التاريخية متعددة الوجوه، وفريدة مرتبطة بظرف كل بلد وحدة إيكتراسي شأ فيها نظام بالسريع عبر الصراع بين الأرستقراطية والرحوارية والمسلك، والبرلمان والمثلث، وبعاده، بناح نوارن حديد بين هذه القوى بعد كل أزمة، ورسملة العلاقات في اريف والملاحين، هي حالة فريدة م تتكرر، ولن تتكرر بحكم تعريف الفريدة وحاك الولايات

المتحدة وفرنسا كذلك. ولا شك في أن لبرحورية (بالمعنى الواسع للكلمة) أدت دورًا مهمًا في شوء النموذج من خلال الصرع مع مندرات انضمت القديمة، نكن من الخطأ اعتد الديمقراطية نظامًا سياسيًا يعبر عن الرأسمالية، وكأنه متصن مع اقتصاد السوق بمصلحه رأس المال قد تقتضي دعم الديكتاتورية، وحصل ذلك في حالات كثيرة 2. مع أن من الصعب تصور نظام سياسي ديمقراطي لسراي في ظل احتكر الدولة للاقتصاد، أو في ظروف عدم فصل الاقتصاد عن السياسة، إلا أن التعددية الديمقراطية والتنافس السريه بطان بوريع مصدر لقوة والتأثير، ومن صممها الموارد الاقتصادية. والدليل أن هذه هي حال جميع الدول الديمقراطية الليبرالية القائمة. كما أظهرت الأنظمة الهجينة ما بعد شيوعية أن «دولة المافيا» الجديدة تقوم على لجمع بين السيطرة على الاقتصاد وندولة، والسياسة والإثراء، وتهيمن فيها شكاات نفوذ ربوية تجمع الثروة إلى نفوذ السياسي 3. إن الثورة التي قادت إلى النظام الديمقراطي في حالة النموذج الفرنسي، لم تكن ثورة برحورية كما نصورها السرديات التاريخية الكسرى، ومن تؤد إلى الديمقراطية الليبرالية الراسحه مباشرة، بل إلى ما يقارب نفوذ من الإصلاحات ولأزمات والانتفاضات الشعبية ولارتداد إلى السطوية ولملكمة الدستورية والإمبرطورية 4. نشأت الديمقراطية الليبرالية التاريخية منطور «تدريجي» لنظام لسراي تدريجي، وتوسيع حق الاقتراع بالنصا وبغيره أما الانقلابات المعاصرة فهي انتقالات مباشرة من أنظمة سلطوية. 5. لكن نموذج الديمقراطية لسراي شأ وأصبح محترًا وله مؤسسات (وإن لم يشذ إجماع على فسفته ونظرياته) ويمكن تسي أنماط جاهرة منه بوصفه نظام حكم يجمع امشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم، وانتخاب الحكام عبرت محددة، ومع تعسف السلطات وحماية الحقوق والحريات. 6. تطورت الديمقراطية التاريخية تدريجي من خلال توسيع المشاركة السياسية في أنظمة ليبرالية قائمة أما موضوع دراسات الانتقاب فهو دراسة لانتقال من نظام استطوي إلى الديمقراطية دفعة واحدة ومن هنا تعقيدات العملية الانتقابية فتعكيك الاستعداد لا يعني شوء الديمقراطية، بل قد تنشأ أنظمة هجينة، سطوية تدريجية أو ارتداد إلى الاستعداد

أو غيرها وحتى لو شأ نظام ديمقراطي فإن الحفاظ عليه مهمة معقدة في ظروف انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى التعليم وصالحه احتمال شوء ثقافة ديمقراطية عامة في ظل النظام السلطوي

د: 1 يبدأ الانتقال من النظام السلطوي بحسب دراسات شميينات بقر الماصي ناشدق النظام الحاكم بعد إصلاحات لمرنة تتحه بنظام نحو الامتاع سياسي في محلات مثل حرية التعبير وحق التجمع وغيرها وتنشأ أزمة في داخل النظام قد تنتهي إلى انتصار القوى المحافظة والارتداد عن الإصلاحات، أو لحوء بقوى الإصلاحية «المعتدلة» إلى التفاهم مع اقوى المعتدلة في المعارضة والتوافق على الانتقال إلى نظام جديد وقد يصاحب ذلك حراك شعبي واسع يستعل الانفتاح لمطالبة بتعميق الإصلاحات، ما قد يسهم في تعميقها فعلاً، أو يؤدي إلى ردة فعل محافظة عيمة، أو محاصرة المحافظين (الأمر يتوقف على موزين القوى في داخل النظام وقدره المعتدلين من الطرفين على محاصره المحافظين بالحلف مع الحراك الشعبي). هنا تؤدي لخيارات الاستراتيجية لصاعلين سياسيين دور رئيس، فتحدد العوامل السيوية إلى حد بعيد، كما تهتمش القوى المتصارفه وهو لمودح «الكلاسيكي» عند إحراء الاتفاق الأولي على الانتقال، ويتاح لها أن تشرك في لتوافق و. أو في المعارضة في إطار النظام الديمقراطي نفسه بعد أن يعدل موقفه، فتحصع الأيديولوجيا التي تتساه للانترام بالإحراء الديمقراطية، حتى لو طلت تتمسك بهذه الأيديولوجيا 2 يسهل التعريف الإحرائي بديمقراطية الذي تساه بعض مطري لانتقال نقلاً عن شومستر، فصل عملية الانتقال بعدد داتها عن عمية سوء النظام الديمقراطي ورسبحه. هذا الفصل يسهل دراسة عمية الانتقال باتجاه مافص للبرعة الانتظرية مقارنة بتحديث، لأنه يصح في الإمكان قصر الانتداب على التوافق بين اسحب المعتدلة من النظام والمعارضة على الإحراء لأسباب مختلفة لا علاقة لها بالتوافق على مادي الديمقراطية. 3. المشكلة الأولى لي تواجه هذ النوع من السطير أن العوامل السوية والثقافية التي حثبه التطير تعود إلى احتلال مكانة مهمة في عملية سوء المؤسسات ونرسبح بديمقراطية ونجسيدها في مفهوم المواطنة وممارستها

وممكنها أن تُعشل ترميح الديمقراطية، أو أن تساهم في نشوء أنظمة هجينة أما المشكلة الثانية فهي عودة اختلاف على مبادئ الديمقراطية إلى ضرورة إدراك بحر الاتفاق عليها بالحد الأدنى.

هـ. 1 إن شرط وجود إجماع على انكباب الوصي غائب هو شرط مديهي لأي نصر ديمقراطي، يضاف إليه وجود بحث سياسية قذلة لمسوحة وتقديم نارات عرض الاتفاق على إحداث النظام الديمقراطي، وحاضرة للأنتم بها وبحاج عمية الانتص 2. أثبتت التجربة في شرق أوروبا والعالم العربي وغيرهما، أهمية العمل التحارحي، وأثبتت التجربة العربية وغيرها أهمية دور الجيش وتحييده في عملية الانتقال. ولم تول دراسات الانتقال هاتين المسألتين أهمية كافية كما لو توب أهمية كافية لتجربة شق النظام بحاكم وطلاق عملية الإصلاح بعد ثورة.

و' 1 يفكر بعض منظري الانتقال من «فكرة القذلة» إلى الديمقراطية راحمة عن عدم القدرة على حسم نصراعات في داخل وحدة سياسية متفق عليها هي بدوة والتوصل إلى اتفاق، وإن هذه عملية حائرة (conjugent) وليست حتمية ولا قائمة على شروط سيوية، إلى الاستنتاج أن الانتقال لا يتطلب وجود ديمقراطيين وثمة إشكال في مقولة الحوار والملاحمية المعقدة بأن العمل الرئيس في الانتقال إلى الديمقراطية هو إرادة الفاعل السياسي من جهة، ومقولة عدم الحاجة إلى ديمقراطيين من جهة أخرى فالفاعل يتحركون بفعل الإرادة، ويستثنى منها إرادة ديمقراطية، إذ يكفي أن يتحد الفاعلون قرارتهم بموجب حسنة مصدرة سياسية أية أو برواات أمرجه وهذا لا يتح نطف ديمقراطي في المدى البعيد، لأن الديمقراطية لا تقوم على توازن مصالح وعدم القدرة على حسم الصراع فحسب. 2 فتماست النظام الديمقراطي غير ممكن في رأي من دون افتراض وجود تصورات مختلفة لمصلحة العامة، وليس لمصلحة الخاصة بكن طرف سياسي وفي حالة الانتقال للديمقراطي يجب أن تتوفر إرادة مشتركة في إحداثه، ما يتطلب على الأقل الالتزام بالإجراءات وحصاع المصلحة لآلية لها في الدول نامية حيث لم

تتشرب ثقافة سياسية ديمقراطية في عياب عملية تعود طويلة مدى على هذه الفواعل والإجراءات، بحيث أن يكون في أوساط اسحة ديمقراطيون يشدون الديمقراطية بوصفها عبة تحد ذاتها، ولا سيما في مرحلة بناء المؤسسات.

ز 1. ب التدرج في شوء الصم الديمقراطي اميري من النظم البرالية التفسية الإقصائية طوال عرون من برمان على لأقل، بما في ذلك من قلاقل وتوترات لم تحل من العنف، سمح بالتعود على حريات والممارسة السياسية، كما عمم الثقافة الديمقراطية عبر الأزمات وحلولها وأصبحت بعض نتائج هذه العملية بمدية تدو كأنها من شروط قيام النظام الديمقراطي، وقد تطرقنا إلى بعضها لكن بشير هذا إلى الثقافة لسياسية الديمقراطية شي ذات نُصرح كأنها شرط مسبق مع أنها نتيجة. 2 لا يمكن أن تنشأ ثقافة سياسية ديمقراطية عامة في ظل الأنظمة البسطية 3 لا أساس لتمييز دانات أو ثقافات شعوب كامة بعين بوصفها مؤاتية لشوء بديمقراطية قبل شونها عن أخرى متعارضة في حورها مع الصم الديمقراطي 4 إا دحص فكرة ضرورة توافر ثقافة ديمقراطية عامة بوصفها شرط مسبق، ووجه العكس، لأحر وهو وجود ثقافات وديانات متعارضة مع الثقافة السياسية الديمقراطية، لا يعني أن لا أهمية لثقافة الحب السياسية الديمقراطية في مرحلة الانتقال، وذلك تحديداً في ظروف غياب ثقافة ديمقراطية سياسية عامة 5 لا يجوز إهمال ثقافة الجماهير السياسية في ظروف حو الاقتراع العام بعد فترة طويلة من العيش في ظل حكم سلطوي.

ح 1 تبقى لأوية في عملية الانتقال بلعو مل الداحسة (عائ)، ولا سيما إذا لم يقع تدخل أحبي عسكري مباشر 2 يصعب على العامل الدولي إحباط الانتقال الديمقراطي في حالة ثوره شعبية إذا ساد توافق عليه بين النخب السياسية 3 ثمة فارق بين فعل العامل الحارحي في الانتقال الديمقراطي وفعله في ترسيخ الديمقراطية 4 قد يكون العامل الحارحي حاسماً في حنة انهيار الاستبداد في الدول الناعة 5 لم تصح الولايات المتحدة دعمه للديمقراطية والانتخابات الديمقراطية بعد الحرب الباردة، بل أصبحت أقل اكتراثاً بحمنة خلفتها السلطويين. 6. في حنة المنطفة العربية طنت فواعل الحرب الباردة

قائمة إلى حد بعيد في السياسات الأميركية 7 تُعلي ندور العربية مسألة تدفق النفط ومنع الهجرة وحماية أمن إسرائيل ومكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، ولم يمسح بعد بأهمية الديمقراطية في هذا السياق، نظرًا إلى تحورها من نتائج صناديق الانتخابات الحرة على مصالحها تلك 8 تردد حرص الدولة العربة التي تمر بتحول ديمقراطي في تحديد عرقلة من الحارح كما كانت لدولة غير متحة للنفط وبعيدة عن إسرائيل 9 مع استعادة روسيا وأنصين دوريهما في عالم، فإن تأثيرهما بتجه إلى تفصيل أنظمة الاستبداد وفي غياب نموذج لتصدير مديهما، تستخدم هاتان دولتان حصنًا يتقاطع مع نهج اليمين الشعوري في الدول الديمقراطية أو تلك تُعنية بالانتقال إلى الديمقراطية

ط يمكن الاستعانة، على مستوى المسح، من دراسات الانتقال (التي بعدها مثل جميع علوم لاجتماعية، دراسات إقليمية، أو دراسات مناطق باستنتاجات كوية) في تحس الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان وأقاليم أخرى. شرط عدم التعامل مع استنتاجاتها كأنها براداييم أو قويس حاهرة للتطبيق على بلدان أخرى 1 يس انحياز دراسات الانتقال إلى الديمقراطية عائدًا أمام موضوعاتها العمية. ويمكن أن يستفيد باحثون ديمقراطيون في العالم العربي من تحديد باحثين ديمقراطيين في مناطق وبلدان أخرى في خدمة الانتقال إلى الديمقراطية 2 نقد نظرية الحديث في مقارنة الانتقال إلى الديمقراطية لا يعني عدم الاستعانة بها في مرحلة تحرير الديمقراطية

ثانيًا في ما يأتي استنتاجات نظرية عامة من دراسات حالات عبية عربة وهي أيضًا ليست قوايس، ولا تؤلف براداييمًا.

أ. تبقى مسأله شرعية لدولة وعدم التشكيك فيها بوصفها كيانًا منفصلًا عن النظام مطلقًا مسبقًا للانتقال الديمقراطي 2 إذا كانت أجهزة لقمع والجيش مماسكة وحاهرة لاستخدام أقصى اعوة في خدمة النظام، ولم نوصع، دولة أو محدين، قيودًا أو حدودًا لقدرته على استخدام القوة، سيكون من الصعب التخلص من النظام السلطوي 3 في حالة وجود شروح اجتماعية وساسية

عميقة مثل الطائفية والقبلية ونظير الأكثر أماناً هو الإصلاح التدريجي فتمة محاصرة بالانتقال بواسطة ثورة التي قد تؤدي إلى إحياء نشروح العميقة، كما تتحول محاور الجماعات إلى أداة في يد النظام السلطوي في انتصدي بثورة 4 بعض الأنظمة الدستورية ترى أن أي نوع من الإصلاح بشكل خطراً على وجودها، ومن ثم فهي تعنف احتمال التعبير المُصرح. أما الثورة فعلاً ما نشب عفوية بعد خطر أي نوع من استطيم، وتشتأ معها محاطر تفكك الإرثي و التقني والصنفي في بعض الدول. وحتى حين لا يتحقق خطر كهذا، فمن العث التعامل معها بوصفها استراتيجية تعبير مفكر بها في الطريق إلى أهداف محسوبة لأهل عقوية ومهمة تحويرها إلى استراتيجية تعبير مصمم هي التحدي الصعب. 5 عبات مؤسسات وهشاشتها قد يحبطان عمدة الانتقال الديمقراطي بعد التخلص من النظام السلطوي.

ب 1 ب وحدود طموح سياسي بحكم لدى الجيش يُفضل الانتقال، ولا يمكن مواجته من دون وحدة وطنية للقوى المعارضة للحكم عسكري و أو التوصل إلى سويات موقفة معه ريثما يسدل تدريجاً عن اميانه 2 ثمة أهمية قصوى لوعي لحب السياسية وثقافتها في مرحلة التحول إن الثقافة الديمقراطية للحب السياسية، أو على الأقل قابليتها للمساومة والتوصل إلى حلول وسط، هي عوامل حاسمة في الانتقال 3 لا يمكن حكم دولة في مرحلة الانتقال بأقلية ضئيلة إذا كان جهاز الدولة مهيضاً للتحول الديمقراطي. مع وحدود قطاعات اجتماعية واره معدية لهذه الأعليه لعددية بحكمه هب تصحح الوحدة والشراكة في الحكم ضرورية لإنجاح الانتقال 4 ب تحول استقطاب بين قوى سياسية وأيديولوجية (بين معسكر ديمبي وآخر علماني مثلاً) في محل الامتصاص بين اقوى المؤيدة للديمقراطية من جهة، و لمعارضة لها من جهة أخرى، هو تطور مفرق للانتقال الديمقراطي 5 التحالف بين قوى سياسية معارضة ودت أيديولوجيات مختلفة ممكن في ظل الحكم السلطوي أما بعد التخلص منه فيصح التحالف بين القوى الرعائية لحكم البلاد أكثر احتمالاً 6 إن حدلان توقعات الناس المرتفعة وحالة القوضى والتشغس عمر المصط تؤدي كنها إلى تصور الناس من حالة الانتقال، بما فيها من تعددية

وتنفس وتعتن شعبية، وإلى التوق إلى الاستقرار الذي سافس التعددية بموجب هذا المراح 7 في ظروف الاقتصاد الربعي والمشتركات الثقافية الإقليمية يكون العامل الإقليمي مهمًا للغاية في عرقلة عملية الديمقراطية أو مساندتها. 8 كلما قلّت أهمية الدولة الحيوستراتيجية قلّت أهمية العامل الخارجي في عرقلة التحول الديمقراطي.

المراجع

1 - العربية

أرسطو هاليس السياسة. ترجمه عن الإغريقية حول بارثلمي سانتهيلير
تعريب أحمد لطفي السيد الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات، 2016.

أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية الدوحة بيروت. المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و لاجتماعية لعربي آسيا. الطبقة الوسطى في
البلدان العربية قياسها ودورها في التغيير (بيروت: 2014).

أميس، سمير «قصية لديمقراطية في العالم الثالث» الفكر الديمقراطي
العدد 11 (1990).

الأيوبي، نويه. تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.
ترجمة أمجد حسين. مراجعة فالح عبد لحار بيروت المنظمة العربية
لترجمة، 2010

بشرة، عزمي المجتمع المدني دراسة نقدية ط 6 الدوحة/ بيروت: المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 [1996]

_____ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج 1 الدين والتدين الدوحة/
بيروت: المركز العربي للأبحاث، 2013

في الثورة والقابلية للثورة ط 2 لدوحة بيروت: مركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

_____ الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ح 2، مع 2. العلمانية ونظريات
العلمة لدوحة بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
2015

ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير ح 1. الدوحة / بيروت
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016

ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ح 2 الدوحة/ بيروت المركز
العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

_____ الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية لدوحة/ بيروت
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017

_____ الطائفة، الطائفية، الطوائف المنحيلة لدوحة بيروت المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2018

_____ في لمألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ط 4 الدوحة
بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018 [2007].

_____ في الإحالة عن سؤال ما الشعبية؟ الدوحة بيروت لمركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

تيورين، يان مُحدثات التحول الديمقراطي تفسير تعثر أنظمة الحكم في العالم
(1972-2006) ترجمة خليل لحاح صالِح سلسلة ترجمات الدوحة
بيروت مركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2019

جمهورية مصر العربية، وزارة المالية البيان التحليلي عن مشروع الموازنة
العامة للدولة للسنة المالية 2018/2019 (المهارة 2018) في

<http://bit.ly/2f5t527>

الحصري، مسطع ماهي القومية؟ أبحاث ودراسات على ضوء الأحداث
والنظريات سلسلة أبحاث القومي الأعمال القومية لمسطع الحصري
13 ط 2 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1985

الحوري، فؤاد إسحق. النهضة العربية. العنف سيد الأحكام بيروت لندن در السافي، 1993.

سورس، غيورج الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيروتات والمأمون في عالم متغير ترجمة عماد الططية مؤسسة ترجمة الدوحة/بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

شرابي، هشام النقد الحصارى للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين بيروت مركز در صاب الوحدة العربية، 1999

شرارة، وصاح حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين بيروت دار الحداثة، 1980

صديقي، العربي إعادة التفكير في الديمقراطية العربية: انتخابات بدون ديمقراطية ترجمة محمد شيا. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2010

صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014. في

<https://t.ly/2KJbrK>

_____ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015. في <https://t.ly/2KGxQIA>

_____ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. في <https://t.ly/3f4RfA>

_____ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017. في <https://t.ly/3aSy6hH>

_____ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. في <https://t.ly/3d0H3Y0>

عاصي، حوني نظريات لانتقال إلى الديمقراطية. إعادة نظر في براديفم التحول رام الله المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. موطن، 2006.

عبد المصلي، محمود. رأسمالية المحاسيب. دراسة في الاقتصاد الاجتماعي القاهرة: دار العين، 2011.

العيسوي، إبراهيم. العدالة الاجتماعية والنماذج التسموية. مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. الدوحة/بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

الكواري، علي حليفة [وأحرون] المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.
مسلسلة كتب المستقبل العربي 19 ط 2 بيروت: مركز دراسات بوحدة
العربية، 2002.

المملكة الأردنية الهاشمية، دثره لُمواراة العامة قانون رقم (1) لسنة 2019
قانون المواراة العامة للسنة المالية 2019 (عمان 2019) في
<http://bit.ly/21DczSz>

المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و لُمابه قانون المالية 2019 (بيسان أبريل
2019)، في: <https://bit.ly/3czZ0hd>

ووتروري، جون [وأحرون] ديمقراطية من دون ديمقراطيين. سياسات الانفتاح
في العالم العربي / الإسلامي بحوث البدوة المكربة التي بظمها المعهد
الإيطالي «فونداشيوني إيني إنريكو ماني» إعداد عمان سلامة. ط 2
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

يعقوب، محمد حافظ العطب والدلالة. في الثقافة والانسداد الديمقراطي.
راه الله المؤسسة العنصية لدراسة الديمقراطية مواطن. 1997

2 الأجنبية

4 History of the Vote in Canada Ottawa: Chief Electoral Officer of Canada 2007 at
<http://bit.ly/2P5r9Sc>

Abernethy, David «Education and Politics in a Developing Society: The Southern
Nigerian Experience» PhD Dissertation: Harvard University Cambridge MA
1965

Acemoglu, Daron & James A. Robinson *Economic Origins of Dictatorship and
Democracy* Cambridge NY: Cambridge University Press, 2006

Agh, Atila «Processes of Democratization in the East Central European and Balkan
States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization.»
Communist and Post-Communist Studies vol. 32 no. 3 (September 1999) at
<https://bit.ly/2SdQ1Zk>

Ahmed, Amer & Giovanni Capoccia «The study of Democratization and the Arab
Spring» *Middle East Law and Governance* vol. 6, no. 1 (2014) at <http://bit.ly/2w0zbSd>

- Al-Anan, Khalil *Inside the Muslim Brotherhood: Religion, Identity, and Politics*. New York: Oxford University Press, 2016.
- Almond, Gabriel A. & James S. Coleman (eds.) *The Politics of the Developing Areas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.
- & Sidney Verba *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Newbury Park, CA: Sage Publications, 1989.
- Ambrosio, Thomas *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*. London/New York: Routledge, 2009.
- Anderson, Lisa. «Political Parties, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 2 (Spring 1991) at <http://bit.ly/2Y1FMukw>.
- «Arab Democracy: Dismal Prospects» *World Policy Journal*, vol. 8, no. 3 (Fall 2001), at <http://bit.ly/2MjX0n>.
- «Searching Where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East» *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (June 2006) at <http://bit.ly/2wc7SDi>.
- Anderson, Perry *Lineages of the Absolutist State*. London/Brooklyn, NY: Verso, 1979.
- Apter, David E. «Institutionalism Reconsidered» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991) at <http://bit.ly/2y13p9an>.
- Armony, Ariel C. *The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.
- Asaour, Omar *Co-optation to Crackdown: Islamist-Military Relations in Egypt*. Brookings (Doha, March 2015) at <https://brookings.edu/2015/03/24/>.
- Atkinson, Neil. «Parliament and the People: Towards Universal Male Suffrage in 19th Century New Zealand» *New Zealand Journal of Public and International Law*, vol. 3, no. 1 (June 2005) at <http://bit.ly/2s7gTcI>.
- Australian Electoral Commission. *History of the Indigenous Vote*. Kingston, ACT: 2006.
- Ayubi, Nazih N. *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London/New York: I. B. Tauris, 2001.
- Banfield, Edward C. *The Moral Basis of a Backward Society*. New York: Free Press, 1967 [1958].
- Barma, Naazneen & Lily Kalmer. «China's Liberal Challenge: The Real Threat Posed by China to U.S. Economic and Military Interests Ideological» *Democracy: A Journal of Ideas*, no. 2 (Fall 2006) at <http://bit.ly/2KnbkM>.
- Barman, Zygmunt *Modernism and the Holocaust*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1989.

- Boix, Mark & Crawford Young (eds.) *Beyond State Crisis? Post-Colonial Africa and Post-Soviet Eurasia in Comparative Perspective*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002.
- Bellah, Robert N. «Civil Religion in America» *Daedalus*, vol. 96, no. 1 (Winter 1967), at <http://bit.ly/2MtlxCo6>
- *The Broken Covenant: American Civil Religion in Time of Crisis*. New York: Seabury Press, 1975.
- Bellin, Eva. «Lessons from Jasmine and Nile Revolutions: Possibilities of Political Transformation in the Middle East?» *Middle East Brief*, no. 50 (May 2011), at <http://bit.ly/38Avtvth>
- «The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective» *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), at <http://bit.ly/2xBf5zH>
- Bendix, Reinhard. «Tradition and Modernity Reconsidered» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 9, no. 3 (April 1967), at <http://bit.ly/2Z1Bzlf>
- Berger, Morroe. *The Arab World today*. New York: Doubleday, 1964.
- Berg-Schlosser, Dirk (ed.). *Democratization: The State of the Art*. Opladen, Leverkusen: Barbara Budrich Publishers, 2007.
- Berman, Nancy. «Rethinking Regime Change» *Comparative Politics*, vol. 22, no. 3 (April 1990), at <http://bit.ly/2nxw9kw>
- «Sacrifice Sequence and Strength in Successful Dual Transitions: Lessons from Spain» *The Journal of Politics*, vol. 56, no. 3 (August 1994), at <http://bit.ly/2I0SORII>
- *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.
- Bernstein, H. (ed.). *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin Books, 1973.
- Binder, Leonard et al. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971.
- Black, Cyril E. (ed.). *Comparative Modernization: A Reader*. New York: Free Press, 1976.
- Boix, Carlos. *Democracy and Redistribution*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2003.
- Bollen, Kenneth A. «Political Democracy and the Timing of Development» *American Sociological Review*, vol. 44, no. 4 (August 1979), at <http://bit.ly/33GAYvQ>
- «World System Position, Dependency, and Democracy: The Cross-National Evidence.» *American Sociological Review*, vol. 48, no. 4 (August 1983), at <http://bit.ly/30CpDdY>

- & Robert W. Jackman «Economic and Noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s» *Research in Political Sociology* no. 1 (1985)
- Bormann, Nils-Christian, Manuel Voigt & Lars-Erik Cederman «The Arab Spring and the Forgotten Demos» Center of Comparative and International Studies, CIS, University of Zurich *Working Paper* no. 52 (February 2012) at <https://bit.ly/3ae8SuX>
- Bratton, Michael & Nicolas van de Walle *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997)
- Bryner, Rex et al. (eds.) *Beyond the Arab Spring: Authoritarianism and Democratization in the Arab World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012)
- Burne, Peter J. «Promoting Democracy and Promoting Autocracy: towards a Comparative Evaluation.» *Journal of Politics and Law*, vol. 3, no. 2 (2016) at <http://bit.ly/2QCkntS>
- Batenschon, Nils, Ulf-Davies & Manuel Hassassian *Citizenship and State in the Middle East: Approaches and Applications* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000)
- Caramani, Daniele *The Societies of Europe: Elections in Western Europe since 1815: Electoral Results by Constituencies* (Basingstoke, Oxford: Macmillan Reference Ltd, 2000)
- Cardoso, Fernando Henrique & Euzébio de Lencastre *Dependency and Development in Latin America* (Marjory Mattingly Urquidí (trans.) Berkeley, CA: University of California Press, 1979)
- Carothers, Thomas «The End of the Transition Paradigm» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1 (January 2002) at <https://bit.ly/2Vz2Zn5>
- «Revitalizing U.S. Democracy Assistance» (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009)
- «Democracy is Not Dying» *Foreign Affairs* 14 (2017) at <https://bit.ly/2GLrZyZ>
- «The One Thing Modern Voters Hate Most: Charges of Corruption are Toppling Leaders at a Growing Clip. That's a Good Thing for Global Politics» *Foreign Affairs* 24 (7 2018) at <https://bit.ly/2mkUgfi>
- Cause-Dunn, Christopher «The Effects of International Economic Dependence on Development and Inequality: A Cross-National Study» *American Sociological Review*, vol. 40, no. 6 (December 1975) at <http://bit.ly/201Cz11>
- Carot, Daniel *Social Change in the Twentieth Century* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977)
- Chomsky, Noam *Deterring Democracy* (New York: Hill and Wang, 1992)
- Clinton, Hillary Rodham *Hard Choices* (New York: Simon & Schuster Paperbacks, 2014)

- Coleman, James S. *Education and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.
- Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
- Coolin, Stefan, Donald Winch & John Burrow. *That Noble Science of Politics: A Study in Nineteenth-Century Intellectual History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.
- The Complete Works of Aristotle: The Revised Oxford Translation*. Jonathan Barnes (ed.), Benjamin Inwell (trans.). vol. 2. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.
- «Constitutional History of India» *Constitution Net* at <https://bit.ly/2SqSc32>.
- Convers, Daniele. «Democratic skepticism and Genocide» *Political Studies Review*, vol. 4, no. 3 (September 2006), at <https://bit.ly/3dyFvN>.
- Cowling, Mark & James Martin (eds.). *Mart's Eighteenth Brumaire: (Post) Modern Interpretations*. London: Pluto Press, 2002.
- Crick, Bernard. *In Defense of Politics*. London: Penguin Books, 1964.
- Croissant, Aurel, Gabriele Bruns & Marek John (eds.). *Electoral Politics in Southeast Asia*. Singapore: Friedrich-Libert Foundation, 2002.
- «Crude Oil Prices - 70 Year Historical Chart» *Macrotrends* at <http://bit.ly/2XPaaWX>.
- Cutright, Phillips. «National Political Development: Measurement and Analysis» *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2 (Apr. 1963) at <http://bit.ly/2KOfyJJ>.
- _____. & James A. Waley. «Modernization and Political Representation, 1927-1966» *Studies in Comparative International Development*, vol. 5, no. 2 (1969).
- Dahl, Robert A. *Who Governs? Democracy and Power in an American City*. New Haven, CT: Yale University Press, 1961.
- _____. *Pluralism, Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
- _____. *Democracy and its Critics*. New Haven, CT: Yale University Press, 1989.
- _____. *On Democracy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1998.
- _____. *A Preface to Democratic Theory*. Chicago: University of Chicago Press, 2006 [1956].
- Daiber, Acton, John Emerich Edward (Baron). *Essays on Freedom and Power*. London: Thames and Hudson, 1956.
- «Defence Expenditure of NATO Countries (2011-2018)» Press Release. NATO Public Diplomacy Division, 10.7.2018 at <http://bit.ly/3OL4Cz0>.
- Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracy: An Essay on Democratic Transition*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.
- Diamond, Larry (ed.). *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.
- _____. & Marc E. Plattner (eds.). *The Global Resurgence of Democracy*, 2nd ed. Baltimore, MD-London: The Johns Hopkins University Press, 1996.

Marc F Plattner & Philip I Costopoulos (eds) *Debates on Democratization* Baltimore MD: The Johns Hopkins University Press, 2010 [2012]

et al. «Reconsidering the Transition Paradigm» *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 1 (January 2014) at <https://bit.ly/2xLQeN>

et al. (eds) *Democracy in Developing Countries: Latin America* 2nd ed Boulder CO: Lynne Rienner Publishers, 1999

Dominguez Jorge I & Michael Shifter (eds) *Constructing Democratic Governance in Latin America* 2nd ed Baltimore MD: London: The Johns Hopkins University Press, 2003

Downing, Brian M. *The Military Revolution and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992

Easterly, William. «The Middle Class Consensus and Economic Development» *Journal of Economic Growth*, vol. 6, no. 4 (December 2001)

Eisenstadt, Shmuel Noah. «Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics» *The British Journal of Sociology*, vol. 32, no. 2 (June 1981)

Elhadad, Ibrahim & Samir Makdisi (eds) *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* New York: Routledge, 2011

«Electoral Milestones for Women» *Australian Electoral Commission* Elections 14/4/2015 at <https://bit.ly/2LwGpni>

Elster, Jon & Rune Slagstad (eds) *Constitutionalism and Democracy* Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Emmerich, Norberto. «Access to Electoral Rights: Argentina» *EI DDO Citizenship Observatory* European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies (April 2016) at <https://bit.ly/2JXRCya>

Incarnacion, Omar G. «The Politics of Dual Transitions» *Comparative Politics*, vol. 28, no. 4 (July 1996) at <http://bit.ly/2PROXxn>

Escobar, Cristina. «Access to Electoral Rights: Colombia» *EI DDO Citizenship Observatory* Robert Schuman Centre for Advanced Studies (March 2015) at <https://bit.ly/2JgVjd>

Evans, Peter. *Dependent Development: The Alliance of Multinational, State and Local Capital in Brazil* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979

Festinger Leon. *A Theory of Cognitive Dissonance* Stanford, CA: Stanford University Press, 1985 [1957]

Foa, Roberto Stefan & Vascha Mounk. «The Signs of Deconsolidation» *Journal of Democracy*, vol. 28, no. 1 (January 2017) at <https://bit.ly/2YfCveG>

Frank Andre Cunder *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press, 1967.

Latin America: Underdevelopment or Revolution. New York: Monthly Review Press, 1969.

«Freedom in the World Data and Resources. Country and Territory Ratings and Statistics, 1971-2018 (Excel).» *Freedom House* at <http://bit.ly/2M1xslX>

Lukavama, Francis. «The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?» *Foreign Affairs* vol. 91 no. 1 (January-February 2012), at <http://bit.ly/2VQAuDi>

Trans-Morse, Jordan. «Searching for transitologists: Contemporary Theories of Post-Communist Transitions and the Myth of a Dominant Paradigm.» *Post-Soviet Affairs* vol. 20 no. 4 (2004) at <http://bit.ly/2KLLdLs>

Gates, Robert M. *Dun: Memoirs of a Secretary at War*. New York: Alfred A. Knopf, 2014.

Geddes, Barbara. «What Do We Know about Democratization after Twenty Years?» *Annual Review of Political Science* vol. 2 (1999), at <http://bit.ly/2z6HMc1>

Geener, Ernest. «Civil Society in Historical Context.» *International Social Science Journal* vol. 43 no. 3 (August 1991) at <http://bit.ly/2vHp9au>

Nations and Nationalism. Ithaca, NY: Cornell University, 1983.

Gill, Graeme. *The Dynamics of Democratization: Elites, Civil Society, and the Transition Process*. New York: St. Martin's Press, 2000.

Gillespie, Charles Guy. *Negotiating Democracy: Politicians and Generals in Uruguay*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Grodberg, Jeffrey. «The Obama Doctrine.» *The Atlantic* (April 2016) at <http://bit.ly/2DbyDgY>

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notes*. Quintin Hoare & Geoffrey Nowell-Smith (eds. & trans.). New York: Lawrence and Wishart, 1992 [1971].

Gruha, Ramachandra. *India After Gandhi: The History of the World's Largest Democracy*. Cappendare: Pan Macmillan, 2017.

Guo, Susan. «Democratic Transition: A Critical Overview.» *Issues & Studies* vol. 35 no. 4 (1999), at <http://bit.ly/2z3Ddzz>

Habermas, Jürgen. *The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory*. C. Cronin & P. Grieder (eds.). Cambridge, MA: Massachusetts Institute of Technology, 1998.

Haggard, Stephan & Robert R. Kaufman. *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

& . «The Political Economy of Democratic Transitions.» *Comparative Politics: Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow* vol. 29 no. 3 (April 1997) at <http://bit.ly/2LW174s>

& Steven B. Weber (eds.) *Young for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment* Washington, DC: The World Bank, 1994

Halliday, Fred & Hamza Alavi (eds.), *State and Ideology in the Middle East and Pakistan* London: Macmillan Education, 1988

Hamburger, Joseph. «James Mill on Universal Suffrage and the Middle Class.» *The Journal of Politics* vol. 24 no. 1 (February 1962) at <http://bit.ly/2V7G3KE>

Lara, Abubakar L. «The Difficult Journey of Democratization in Indonesia.» *Contemporary Southeast Asia* vol. 23 no. 2 (August 2001) at <http://bit.ly/2pgMGhr>

Lied, David (ed.) *Prospects for Democracy: North, South, East, West* Cambridge: Polity Press, 1993

Herbst, Jeffrey. «Political Liberalization in Africa after Ten Years.» *Comparative Politics* vol. 33 no. 3 (2001)

Hermassi, Libani. «Changing Patterns in Research on the Third World.» *Annual Review of Sociology* vol. 4 (August 1978) at <http://bit.ly/2RVWekg>

Heydemann, Steven. «Upgrading Authoritarianism in the Arab World.» The Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Washington, DC. *Analysis Paper* no. 3 (October 2007) at: <https://brook.gs.39wy13w>

Hirschman, Albert. *The Passions and the Interests: Political Arguments for Capitalism before Its Triumph* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977

Lolmes, Stephen. *Passions and Constraints: On the Theory of Liberal Democracy* Chicago: University of Chicago Press, 1995

Hudson, Rex A. *Chile: A Country Study* Washington, DC: Library of Congress, 1994

& Sandra W. Meditz. *Uruguay: A Country Study* Washington, DC: United States Government Publishing Office, 1992

Huntington, Samuel P. «Will More Countries Become Democratic?» *Political Science Quarterly* vol. 99 no. 2 (Summer 1984) at <http://bit.ly/2BT2BFg>

«Democracy's Third Wave.» *Journal of Democracy* vol. 12 no. 2 (Spring 1991), at <http://bit.ly/2Meshlrm>

«How Countries Democratize.» *Political Science Quarterly* vol. 106 no. 4 (Winter 1991-1992) at <https://bit.ly/2y4hzKt>

The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century vol. 4 Norman, OK: University of Oklahoma, 1991

Political Order in Changing Societies with a new foreword by Francis Fukuyama New Haven, CT: Yale University Press, 2006 [1968]

(ed.) *Changing Patterns of Military Politics*. New York: The Free Press of Glencoe, 1962

Inkeles, Alex & David H. Smith. *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1974

Jassaw, Charles. *An Economic History of the Middle East and North Africa*. London: Methuen, 1982

Jennings, Sir Ivor. *The Approach to Self-Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011 [1958]

Kagan, Robert. *The Return of History and the End of Dreams*. New York: Alfred A. Knopf, 2008

Kan, K. T. & Donald C. Hodges (eds). *Reading in the U.S. Imperialism*. Boston: Extending Horizons, 197

Karl, Terry Lynn. «Dilemmas of Democratization in Latin America» *Comparative Politics* vol. 23, no. 1 (October 1990) at <http://bit.ly/2P5G13i>

_____ & Philippe C. Schmitter. «Modes of Transition in Latin America, Southern and Eastern Europe» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991)

Kazanc, El. Ali. «Democracy in Muslim Lands: Turkey in Comparative Perspective» *International Social Science Journal* vol. 43, no. 2 (1991)

Kelsen, Hans. «Foundations of Democracy» *Ethics* vol. 66, no. 1, Part 2: Foundations of Democracy (October 1955) at <http://bit.ly/2X0t6tl>

Kennan, George. *Chains of Danger: Current Realities of American Foreign Policy*. Boston, MA: Little, Brown, 1977

Ketchley, Neil. *Egypt in a Time of Revolution: Conventional Politics and the Arab Spring*. Cambridge: Cambridge University Press, 2017

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2009

Kornhauser, William. *The Politics of Mass Society*. Glencoe, IL: The Free Press, 1959

Krauthammer, Charles. *Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World*. Washington, DC: The AEI Press, 2004 at <http://bit.ly/2PQ25Av>

The Kremlin. *Address by President of the Russian Federation Vladimir Putin Addressed State Duma Deputies, Federation Council Members, Heads of Russian Regions and Civil Society Representatives in the Kremlin*. Moscow: 18.3.2014, at <https://bit.ly/1U4FWps>

La Palombara, Joseph. *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963

_____ & Myron Weiner (eds). *Political Parties and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966

100. Indira Ivan A. «The Curious Case of Indonesia's 'Democracy'» *Foreign Policy* 7/12/2009 at <http://bit.ly/2WhXFT0>
101. Lawson, Maria L. & Susan B. Epstein. «Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance» Congressional Research Service *Report* 4/1/2019 at <http://bit.ly/2v3FLY2>
102. Lechner, Norberto. «The Search for Lost Community: Challenges to Democracy in Latin America» *International Social Science Journal* vol. 43 no. 3 (August 1991) at <http://bit.ly/2y1lp9ao>
103. Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* Chicago, IL: The Free Press, 1958
104. Levitsky, Steven. «Latin America's Shifting Politics: Democratic Survival and Weakness» *Journal of Democracy* vol. 29 no. 4 (October 2008) at <http://bit.ly/2UBb4bY>
& Lucan A. Way. «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism» *Journal of Democracy* vol. 33 no. 2 (April 2002) at <http://bit.ly/2NwKayt>
& «International Linkage and Democratization» *Journal of Democracy* vol. 16 no. 3 (July 2005) at <http://bit.ly/2v7O52D>
& *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War* Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010
105. Lewis, Bernard. «Islam and Liberal Democracy» *The Atlantic* vol. 271 no. 2 (1993) at <http://bit.ly/2NWeod7>
106. Lewis, Jane Johnson. «International Woman Suffrage Timeline» *ThoughtCo* 19/7/2019 at <http://bit.ly/35516xj>
107. Lijphart, Arend. *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands* Berkeley, CA: University of California Press, 1968
108. Linz, Juan J. *The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1978
_____. «State Building and Nation Building» *European Review* vol. 1, no. 4 (1993) at <http://bit.ly/2H9L9Vc>
& Alfred Stepan. «Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia» *Daedalus* vol. 121 no. 2 (The Exit from Communism) (Spring 1992) at <http://bit.ly/2Yflu1r>
& *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* Baltimore, MD/London: The Johns Hopkins University Press, 1996

& «Democratization Theory and the 'Arab Spring' » *Journal of Democracy*, vol. 24 no. 2 (2013) at <https://bit.ly/2JkLs72>

Tipsut Seymour Martin «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy » *American Political Science Review* vol. 53 no. 1 (March 1959) at <http://bit.ly/2MlOLnp>

Political Man: The Social Bases of Politics New York: Doubleday, 1960

«The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address » *American Sociological Review* vol. 59 no. 1 (February 1994) at <http://bit.ly/2PRu3bz>

Kyoung-Ryung Seong & John Charles Torres «A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy » *International Social Science Journal* vol. 45, no. 2 (May 1993)

Londregan John B. & Keith T. Poole «Does High Income Promote Democracy? » *World Politics* vol. 49 no. 1 (October 1996) at <http://bit.ly/2IPbvm1>

Luca Giacomo De «Strategic Registration of Voters: The Chilean Case » Working Paper no. 08-17 Centre for Economic Development and Institutions (CEDI) Bruegel University (June 2008) at <http://bit.ly/2YC1cRU>

Madison James «The Structure of the Government Must Furnish the Proper Checks and Balances between the Different Departments » *The Federalist Papers: The New York Packet* no. 51, 8, 2 (1788) at <http://bit.ly/2IqyBI7>

Magyar Barnabás (ed.) *Stubborn Structures: Reconciling Post-Communist Regimes* Budapest, New York: CEU Press, 2019

& Julia Vasárhelyi (eds.) *Twenty-Five Sides of a Post-Communist Mafia State* Budapest, New York: CEU Press and Noran Libro, 2017

Mahoney James «Path Dependence in Historical Sociology » *Theory and Society* vol. 29 no. 4 (August 2000) at <http://bit.ly/2NzLO9L>

«Path-Dependent Explanations of Regime Change: Central America in Comparative Perspective » *Studies in Comparative International Development* vol. 36 no. 1 (March 2001) at <http://bit.ly/2xlg1qp>

Mann Michael «The Dark Side of Democracy: The Modern Tradition of Ethnic and Political Cleansing » *New Left Review* vol. 1235 (May-June 1999) at <http://bit.ly/2NTGUg9>

The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing Cambridge: Cambridge University Press, 2005

Mannheim Karl *Man and Society in an Age of Reconstruction* Edward Shils (trans.) London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. Ltd., 1940

Margheritis Ana «Access to Electoral Rights: Uruguay » *FUTO Citizenship Observations* Robert Schuman Centre for Advanced Studies (June 2015) at <https://bit.ly/2Su\CIp>

- Marsh Robert M. «Does Democracy Hinder Economic Development in the Latecomer Developing Nations?» *Comparative Social Research* vol. 2 no. 2 (1979)
- Marshall T. H. *Class, Citizenship and Social Development* Garden City, EDoubleday 1965
- Marshall, Monty G. & Donna Ramsey Marshall «Coups d'Etat Events, 1946-2013» Center for Systemic Peace (2016)
- Marx Engels Werke* vol. 1 Berlin Dietz Verlag, 1988
- Marx Engels Werke* vol. 4 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 17 Berlin Dietz Verlag, 1972
- Marx Engels Werke* vol. 19 Berlin Dietz Verlag, 1987
- McClosky Herbert «Consensus and Ideology in American Politics» *American Political Science Review* vol. 58, no. 2 (June 1964)
- McGuffin, Cara (ed.) *Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World* (SIS Report Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009) at <http://bit.ly/2Q5Yerd>
- McGowan, Patrick «African Military Coups d'Etat, 1956-2000: Frequency, Trends and Distribution» *The Journal of Modern African Studies* vol. 41, no. 3 (2003)
- Meltzer, Alan L. & Scott L. Richards «A Rational Theory of the Size of Government» *Journal of Political Economy* vol. 89, no. 5 (October 1981) at <http://bit.ly/2Y5ORQe>
- Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988
- Mil, John Stuart *Three Essays* Richard Wollheim (intro.) London/New York: Oxford University Press, 1975
- The Collected Works of John Stuart Mill* vol. XIX - Essays on Politics and Society Part 2 London/New York: Routledge, 1977
- The Miscellaneous Works of the Right Honourable Sir James Mackintosh* vol. 3 London: Longman, Brown, Green, and Longmans 1854
- Moore Jr., Barrington *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* with a new foreword by Edward Friedman & James C. Scott Boston, MA: Beacon Press 1993 (1966)
- Moore, Walter & Robert M. Cook (eds.) *Readings on Social Change* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967
- Montk, Yasha & Roberto Sotelo Foa «The End of the Democratic Century: Autocracy's Global Ascendancy» *Foreign Affairs* vol. 97, no. 3 (May/June 2018) at <https://iaa.ag/2wq9nQw>
- Movshian, Daniel Patrick «The American Experiment» *The Public Interest* no. 4 (Fall 1975)

- Müller, Edward N. «Dependent Economic Development, Aid Dependence on the United States, and Democratic Breakdown in the Third World.» *International Studies Quarterly* vol. 29, no. 4 (December 1985) at <http://bit.ly/34bVrU1>
- Müller, Jan-Werner. «On the Origins of Constitutional Patriotism.» *Contemporary Political Theory* vol. 5, no. 3 (2006) at <http://bit.ly/2ZmpBpX>
- Munck, Gerardo L. «Democratic theory after transitions from Authoritarian Rule.» *Perspectives on Politics* vol. 9, no. 2 (June 2011) at <http://bit.ly/2WGWKec>
- «Democratic Theory after Transitions from Authoritarian Rule.» *Perspectives on Politics* vol. 9, no. 2 (June 2011) at <http://bit.ly/31oY3B1>
- Neumann, Sigfried. *Die Deutschen Parteien: Wesen und Wandel nach dem Kriege*. 2nd ed. Berlin: Junker and Dünhaupt, 1932.
- Nouri, Ghia. «External Influence and Democratization: The Revenge of Geopolitics.» *Journal of Democracy* vol. 25, no. 4 (October 2014) at <https://bit.ly/2Ujpdcb>
- O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California, 1973.
- «Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic-Authoritarian State.» *Latin American Research Review* vol. 13, no. 1 (1978) at <http://bit.ly/27eCgQV>
- _____. *Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent*. Oxford-New York: Oxford University Press, 2010.
- «Schmitter's Retrospective: A Few Dissenting Notes.» *Journal of Democracy* vol. 21, no. 1 (January 2010)
- Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe* vol. 1. Baltimore, MD-London: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- _____. & _____ *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America* vol. 2. Baltimore, MD-London: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- _____. & _____ *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* vol. 3. Baltimore, MD-London: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- _____. & Philippe C. Schmitter (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* vol. 4. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- Olson, Mancur. «Rapid Growth as a Destabilizing Force.» *The Journal of Economic History* vol. 23, no. 4 (December 1963)

Palmer Robert Roswell *The Age of the Democratic Revolution: 1 Political History of Europe and America 1760-1800*, 2 vols. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1959-1964

Paretta Grace & O'Neil Reaney «The Evolution of American Voting Rights in 242 Years Shows How Far We've Come – and How Far We Still Have to Go» *Business Insider* at <https://bit.ly/2Y7JXCf>

Parsons, Talcott *The Social System*. New York: The Free Press of Glencoe, 1964 [1951]

Plattner Marc F. «From Liberalism to Liberal Democracy» *Journal of Democracy*, vol. 10, no. 3 (July 1999).

Posushev Marsha Pripstein «Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36 no. 4 (Winter 2002) at <http://bit.ly/2w83DL>.

Pridham, Geoffrey (ed.) *Encouraging Democracy: The International Context of Regime Transition in Southern Europe*. New York: St Martin's, 1991.

Prothro James W. & Charles M. Glegg «Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement.» *The Journal of Politics*, vol. 22, no. 2 (May 1960), at <https://bit.ly/3dzkG8b>

Pzeworski Adam «Capitalism, Development, and Democracy» *Brazilian Journal of Political Economy*, vol. 24, no. 4 (October-December 2004) at <http://bit.ly/2o3upQx>

«The Last Instance: Are Institutions the Primary Cause of Economic Development?» *European Journal of Sociology*, vol. 45, no. 2 (2004) at <http://bit.ly/2Zd14bo>

«Self-enforcing Democracy» The New York University Department of Politics, 28/6/2005 at <http://bit.ly/340kazg>

& Fernando Limong «Modernization Theories and Facts» *World Politics*, vol. 49 no. 2 (January 1997) at <http://bit.ly/2Cph1ak>

Pye Lucian W. «Political Science and the Crisis of Authoritarianism» *American Political Science Review*, vol. 84, no. 1 (March 1990) at <http://bit.ly/2weogbF>

(ed.) *Communications and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963

& Sidney Verba (eds.) *Political Culture and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965

Ramanathan Swati & Ramesh Ramanathan «The Impact of Instant Universal Suffrage» *Journal of Democracy*, vol. 28, no. 3 (July 2017) at <http://bit.ly/2DYrPD1>

Rapoport David C. «Praetorianism: Government without Consensus» PhD Dissertation: University of California, Berkeley, 1960

- Riodes, Ben. *The World as It Is – A Memoir of the Obama White House*. New York: Random House, 2018.
- Rosenberg, Arthur. *Demokratie und Sozialismus. Zur Politischen Geschichte der letzten 150 Jahre*. Frankfurt am Main: Europäische Verlagsanstalt, 1962.
- Roskin, Michael. «Spain Loses Democracy Again.» *Political Science Quarterly*, vol. 93, no. 4 (Winter 1978–1979) at <http://bit.ly/2Z4rZv5>.
- Rueschmeyer, Dietrich, Evelynne Haber Stephens & John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy*. Chicago: University of Chicago Press, 1992.
- Russett, Bruce M. *Trends in World Politics*. New York: Macmillan, 1965.
- Ruslow, Donaldwart A. «Democracy, Consensus, and the New States» paper presented at the Seventh World Congress of the International Political Science Association, Brussels, September 1967.
- «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (April 1970) at <http://bit.ly/2nxFe1W>.
- A World of Nations. Problems of Political Modernization*. Washington, DC: The Brookings Institution, 1973 [1967].
- Sadiki Lathi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy*. New York: Oxford University Press, 2009.
- Sartor, Giovanni. «Rethinking Democracy: Bad Policy and Bad Politics» *International Social Science Journal*, vol. 43, no. 3 (August 1991) at <http://bit.ly/2yHl9ao>.
- Schmitter, Philippe C. «Is It Safe for Transitoogists & Consolidogists to Travel to the Middle East and North Africa?» Stanford University (1995) at <https://go.aws/3aGidREu>.
- Schock, Karl. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.
- Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy*. London, New York: Routledge, 1996 [1942].
- Schweinitz, Karl de. *Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities*. New York: Free Press, 1964.
- Shapiro, Ian. *The State of Democratic Theory*. Princeton & Oxford: Princeton University Press, 2003.
- & Casiano Hacker-Cordón (eds.). *Democracy's Future*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Sills, David I., (ed.). *International Encyclopedia of the Social Science*, vol. 10. New York: Macmillan, 1968.
- Szmándi, Iren. «Attempts to Extend the Suffrage in Wartime Hungary», 1941–1948» *Central European Papers*, vol. 2, no. 2 (2014) at <http://bit.ly/2s5Seff>.

Skoepol Theda «A Critical Review of Barrington Moore's Social Origins of Dictatorship and Democracy» *Politics & Society* vol. 4 no. 1 (Fall 1973)

_____. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979

_____. et al (eds.) *Democracy, Revolution and History*. Ithaca & London: Cornell University Press, 1998

Snyder Richard & James Mahoney «The Missing Variable: Institutions and the Study of Regime Change» *Comparative Politics* vol. 32 no. 1 (October 1999) at <http://bit.ly/2M1ptsp>

So, Awan Y. *Social Change and Development: Modernization, Dependency and World-System Theories*. Sage Library of Social Research, vol. 78. Newbury Park, CA, London, New Delhi: Sage Publications, 1990

Stepan Alfred «Comparative Theory and Political Practice: Do We Need a 'State-Nation' Model as Well as a 'Nation-State' Model?» *Government and Opposition* vol. 43 no. 1 (Winter 2008) at <http://bit.ly/2K1J17Z>

_____. (ed.) *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future*. New Haven, CT: Yale University Press, 1973

_____. (ed.) *Democratizing Brazil: Problems of Transition and Consolidation*. New York: Oxford University Press, 1989

_____. & Graeme B. Robertson «An Arab more than a Muslim Electoral Cap» *Journal of Democracy* vol. 14 no. 3 (July 2003) at <https://bit.ly/3eWeb4V>

Stephan Maria J. & Erica Chenoweth «Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict» *International Security* vol. 33, no. 1 (Summer 2008) at <https://bit.ly/2CXKtSq>

Teorelli Jan *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World 1972-2006*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010

Tocqueville Alexis de *Democracy in America* vol. 1. New York: Schocken Books, 1961

_____. *The Ancient Regime and the French Revolution*. Jon Elster (ed.), Arthur Goldhamer (trans.). Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2011

_____. *Democracy in America*. Eduardo Nolla (ed.), James I. Schaefer (trans.) vol. 1. Indianapolis: Liberty Fund, 2012

Todorov Tzvetan *The Inner Enemies of Democracy*. Cambridge: Polity Press, 2014

Isaji Yachihiro «Vote Value Disparity and Judicial Review in Japan» *Revista de Investigações Constitucionais* vol. 5 no. 2 (2018) at <http://bit.ly/2PwiGqQ>

United Nations Development Programme (UNDP) *Education Index*. Human Development Reports at <http://bit.ly/2Q72WtM>

Egypt: Human Development Indicators Human Development Reports at <http://bit.ly/31c7nYA>

Human Development Index (HDI) Human Development Reports at <http://bit.ly/2phJadz>

Tunisia: Human Development Indicators Human Development Reports at <http://bit.ly/2VBd3uj>

Valbyrne, Morten. «Reflections on Secession: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics.» *Democratization* vol. 22 no. 2 (2015) at <http://bit.ly/21R6HOy>

Valenzuela, Arturo. *The Breakdown of Democratic Regimes*. Ch. 6. Baltimore, MD; London: The Johns Hopkins University Press, 1978.

Vatkiotis, Panayiotis J. *Islam and the State*. London: Croom Helm, 1988.

Volten, Peter (ed.). *Bound to Change: Consolidating Democracy in East Central Europe*. New York: Institute for EastWest Studies, 1992.

«Voting in South Australia.» *State Library: South Australia: Electoral Rolls: History of Voting Eligibility* 4-7 2019 at <https://bit.ly/21XzlgM>

Weber, Max. «Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland.» *Beilage: Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik* vol. 22 no. 1 (1906)

Essays in Sociology. H. H. Gerth & Wright Mills (trans. eds. intro.) New York: Oxford University Press, 1946.

Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Guenther Roth & Klaus Wittich (eds.). Berkeley, CA: University of California Press, 1978.

Weber: Political Writings. Peter Lassman & Ronald Speer's (eds.). Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

The Russian Revolutions. Gordon C. Wells & Peter Baehr (eds. & trans.). Ithaca, NY: Cornell University Press; Cambridge, NY: Polity Press, 1995.

The Location Lectures: Science as a Location, Politics as a Location. David Owen & Tracy B. Strong (eds.). Rodney Livingstone (trans.). Indianapolis: Hackett Publishing Company, 2004.

Wetter, Francisco C. «New Democracies, Which Democracies?» The Woodrow Wilson Center Latin American Program *Working Paper* no. 198 (1992).

Weiner, Myron & Samuel P. Huntington (eds.). *Understanding Political Development: An Analytic Study*. Boston: Little Brown, 1987.

Weingast, Barry R. & Donald A. Wittman (eds.). *The Oxford Handbook of Political Economy*. New York: Oxford University Press, 2016.

Weyland, Kurt. «Limits of US Influence: The Promotion of Regime Change in Latin America.» *Journal of Politics in Latin America* vol. 10 no. 3 (2018) at <https://bit.ly/2xkXLIK>

The White House. *President Bush Discusses Freedom in Iraq and Middle East*. Remarks by the President at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy. Archives of President George W. Bush 6-1-2003 at <http://bit.ly/2C1CqA>

Whitehead, Laurence (ed.). *The International Dimensions of Democratization: Europe and the Americas*. Oxford, NY: Oxford University Press, 2000.

Wardson, Jennifer L. «Promoting Democracy Can Combat Terrorism» *The Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (2003).

The World Bank. *GNI per capita, PPP (Current international \$) - Tunisia, Egypt Arab Rep.* Data (Washington) at <http://bit.ly/2nlgrNd>

_____. *GNI per capita, PPP (Current International \$) Data* (Washington) at <http://bit.ly/2LXkLn6>

_____. *Grants and Other Revenue (% of Revenue) Data* (Washington) at <https://bit.ly/2KNRwty>

_____. *Income Share Held by Fourth 20% - Egypt Arab Rep.* Data (Washington) at <https://bit.ly/2YbcjAk>

_____. *Income Share Held by Fourth 20% - Tunisia.* Data (Washington). at <https://bit.ly/330wqjR>

_____. *Income Share Held by Highest 20% - Tunisia.* Data (Washington) at <https://bit.ly/2OqbFll>

_____. *Income Share Held by Highest 20% - Egypt Arab Rep.* Data (Washington) at <https://bit.ly/2JXFTRc>

_____. *Income Share Held by Lowest 20% - Egypt Arab Rep.* Data (Washington) at <https://bit.ly/3170Bc1>

_____. *Income Share Held by Lowest 20% - Tunisia.* Data (Washington) at <https://bit.ly/2K8Yng6>

_____. *Income Share Held by Second 20% - Egypt Arab Rep.* Data (Washington). at <https://bit.ly/2K9Yrwv>

_____. *Income Share Held by Second 20% - Tunisia.* Data (Washington). at <https://bit.ly/2JYWDrq>

_____. *Income Share Held by Third 20% - Egypt Arab Rep.* Data (Washington) at <https://bit.ly/2Gxbqj6>

_____. *Income Share Held by Third 20% - Tunisia.* Data (Washington) at <https://bit.ly/32JJY0i>

_____. *Military Expenditure (% of GDP) Data* (Washington) at <http://bit.ly/2MUKORb>

Oil Rents (% of GDP) Data (Washington) at <http://bit.ly/2Ct7XxN>

Other Taxes (% of Revenue) Data (Washington) at <https://bit.ly/2VNe1p0>

Poverty Headcount Ratio at National Poverty Lines (% of Population)
Egypt Arab Rep Tunisia Data (Washington) at <http://bit.ly/2B6eozI>

School Enrolment Primary (% Gross) - Tunisia Egypt Arab Rep Data
(Washington) at <http://bit.ly/336MOhW>

School Enrolment Secondary (% Gross) - Tunisia Egypt Arab Rep Data
(Washington) at <http://bit.ly/332vPNR>

School Enrolment Tertiary (% Gross) - Tunisia Egypt Arab Rep Data
(Washington) at <http://bit.ly/301hJ8T>

Social Contributions (% of Revenue) Data (Washington) at <https://bit.ly/2KTXbRe>

Taxes on Goods and Services (% of Revenue) Data (Washington) at
<https://bit.ly/2VNS8Ws>

Taxes on Income Profits and Capital Gains (% of Revenue) Data
(Washington) at <https://bit.ly/3e/3yql>

Taxes on International Trade (% of Revenue) Data (Washington) at
<https://bit.ly/3bWwNQw>

Wright Robin «Islam and Democracy» *Foreign Affairs* vol. 71 no. 3 (1992) at
<https://fam.ag/2W1NdbI>

Zakaria Fareed *The Future of Freedom Illiberal Democracy at Home and Abroad*
New York London W W Norton & Company Inc 2003

فهرس عام

-1-

لائية مومية 327

- آسيا: 177-178، 221، 245، 292، 310، 317-318، 382-383، 405، 481
- آسيا الصعري 355
- آسيا الوسطى/وسط آسيا: 221، 323، 357، 379، 401
- اغ، أتيل: 375، 377
- آيسلندا 181
- الإادة الجماعية 352-356، 358-359، 380، 512
- الآبارنهايد (جوب أفريقيا)، 305
- أبر، ديفيد 49
- الائحاد الأوروبي: 62، 322، 364، 372، 375-376، 379-380، 402
- اتفاق الصائف بظر وثنة انوفاق انوفاي
النسبي (1989: لطائف)
- اتفاقية حقوق الصفل (1989): 214
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جمع أشكال
التمييز العنصري (1965) 214
- اتفاقية مامضة التعذيب (1984): 214
- إثيوب 357
- الإجماع على الدولة 30، 172، 243، 280، 286، 325، 336، 339، 345، 504، 555
- لاحتجاجات 78، 154، 302، 304، 466
- لاحتجاجات الشعبة: 237-238، 268، 291، 444، 446، 473
- احتجاجات الطيفة الوسطى (كوريا،
1987) 77
- حتكار الاستخدام الشرعي للعنف 326-327، 337
- حتكار لحكومة مصدر القوة 136
- حتكار لدولة للاقتصاد 133، 553
- حتكار السلطة، 90
- حتكار وسائل الدعابة 20
- لاحتلال الأجيبي 112، 296، 338، 378
- لاحتلال الأميركي لأفغانستان (2001):
378
- لاحتلال الأميركي لعراق (2003): 187، 287، 341، 359، 378، 381، 395، 398، 507

368، 388، 391، 392، 395،
397-398، 436، 449، 471،
545، 550، 557

أريتريا 357

إسياب 61، 62، 88، 92، 94، 107،
179، 181، 211، 213، 219-
220، 240، 244، 263، 274،
276، 289، 292، 297-300،
331، 344، 348، 351، 372-
373، 444، 452، 522

لامبيداد: 15، 18-19، 28، 31، 35،
63، 82، 86، 90، 95-96، 100،
106، 129-130، 156، 161،
180، 203-204، 210، 224،
241، 247، 258، 270، 286،
345، 378، 395، 400، 403،
405، 407، 410، 413، 418-
419، 430، 435-436، 446-
447، 450، 476، 499، 505،
544، 550، 553، 556

امتداد البيروقراطية 52

لاستمداد 293

لاستبدال من أسفل: 293، 301

أستراليا 81، 121، 225، 351، 356

استطلاع القيم العالمي 351

لاستعمار: 19-20، 35، 37-38، 51،
78، 113، 119، 121-122، 130،
167، 173، 175-176، 182،
192، 221، 286، 340، 356،
365، 447، 481، 501

لاستعمار الاستيطاني 81

لاحتلال لبريطاني لهند: 181

لاحتلال لصهربي لمنسطين 113

لاحتلال انسكري 262

لاحتلال لمرسي بحر اتر (1830) 155
156

لاحتلال المباشر 341، 254

الأحزاب لعبارة للقوميات 348

أحمد، حسن الحاج علي: 229

لأحمر، عبد الله حسين: 465

أدرسجان 314

لأرثوذكسية: 123

لأرجنتس 115، 118، 187، 197، 237،
244، 251، 263، 267، 292-
294، 299، 300، 314، 351،
514، 444

لأردن: 121، 289، 293، 388، 392-
393، 446، 455، 464، 473،
483، 489

لأرسنفر صبة الإقصاء 131

لأرسنفر صبة البرر عيه 163

لأرسنفر صبة السياسة 130

لأرسنفر صبة/ تطبيقه الأرستقراطية 108،
130، 134، 146-149، 151-
152، 154-156، 159، 433،
552

أرسطو. 59-60، 89، 117، 142، 231

أرمسا 314، 318، 321، 401-402،
468

لإرهاب مكافحة الإرهاب/ الحرب على

الإرهاب: 26، 157، 205، 324

لإسلام السياسي: 404، 441، 459،

540، 509

لاشتركية: 126، 172، 234، 353-

523، 430، 377، 358، 354

لإصلاح الاجتماعي: 201

لإصلاح الإداري: 368

لإصلاح الاقتصادي: 180، 229، 231،

446، 370، 241

لإصلاح الانتخابي: 370، 380، 472

لإصلاح استلويحي: 110، 147، 446،

558، 546

لإصلاح التربوي 393

لإصلاح الحقوق: 368

لإصلاح الدستوري: 392، 472

لإصلاح الديمقراطية: 372، 391، 393،

466، 464، 461، 459، 455

لإصلاح الديني: 55، 393

لإصلاح الزراعي: 152، 160-161،

503، 480، 201، 178، 175

لإصلاح السياسي: 172، 180، 231،

476، 470، 446، 356

لإصلاح القضائي 313، 380

لإصلاح القطع الأمني: 364

لإصلاح المستدام: 449

لإصلاح من أعلى: 21، 30-31، 62،

176، 243، 245، 248، 265،

268، 289-291، 293، 301-

302، 366، 374، 451، 453،

471، 455

لإصلاح الموجه: 449

الاستعمار البريطاني: 81، 121، 158،

233

الاستعمار الفرنسي: 161

استقرار الديمقراطية: 51، 54، 99، 112،

183، 194، 213، 216، 227،

252، 253، 423، 426، 427

الاستقطاب الأيديولوجي - السياسي: 51،

272، 522، 558

الاستقطاب الديني، العلماني (المدني)/

الإسلامي: 204، 274، 460، 506

الاستقطاب السياسي: 94، 247، 277،

505، 520، 521

الاستقطاب الصفي 57

الاستقطاب المبطني / الإقليمي: 192

الاستفلاسة البيروقراطية: 53

استقلالية الدولة: 102، 233

الاستقلالية السياسية: 53

استقلالية القضاء: 542

الاستقلالية المهنية: 53

الاستقلالية المؤسسية: 294، 478

إستوب 324، 339

الأسد، بشار: 133، 298، 367، 446،

499، 511

الأسد، حافظ: 283، 292، 294

إسرائيل / لدولة الصهيونية: 81، 83، 113،

173، 338، 381، 389، 391-

396، 403، 459-460، 507،

523، 550، 557

لإسلام: 14، 26، 31، 120، 123، 185،

260

- إصلاح لمؤسسات: 224-225
- إعلام للبراني 388
- إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789) 449
- إعلان الدولي الخاص بحقوق الشعوب الأصلية: 214
- إعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) 214
- عيال جمال حاشقجي (استطنبول 2 تشرين الأول/أكتوبر 2018) 403
- عتيال رفيق الحريري (بيروت، 14 شباط/فبراير 2005) 507
- اعتقال سلفادور أليسي (تشيلي، أيلول/سبتمبر 1973) 526
- أفرتير، ليوناردو: 283
- أفريقيا جنوب الصحراء 310-311، 314، 512، 383
- أفندي، عبد الوهاب: 433-434
- أقطاط 505
- ألفصد الربيعي 26، 29، 455-456، 459-559
- اقتصاد السوق، 28، 61، 106، 132-133، 136، 153-154، 163، 235، 240، 266، 462-463، 481-553
- إقطاع النظم الإقتصادي 27-28، 129، 133، 136، 150-152، 154، 156، 157، 159، 184، 192
- أقلية الإثنية 282، 357
- أقليات الدينية: 95-96
- الأقليات الطائفية 512
- الأقليات عرقية 331، 332، 377، 258
- الأقليات الروسية في إسبانيا 324
- الأقليات الكردية في العراق: 341
- في سورية 341
- الأقليات المسيحية في مصر: 505
- أكتون، جون دالغرغ (المورد) 100
- الإكسبروس: 130، 154
- أكبر، بينو ميخون 303
- أكبر، كورازون 304
- ألبانيا: 312، 318، 321، 468
- ألسوير، لوي بير: 102
- إلسمادور: 160-161، 244
- ألترادو، خوان ميلاسكو: 299
- ألمين سو 36
- ألمانيا 92، 94، 112، 114، 118، 134، 148، 157، 159، 161، 164، 181، 226، 253، 254، 291، 331، 335، 337، 351-352، 354، 390، 396، 425، 551
- ألمانيا الاتحادية (حرية) 353، 359
- ألمانيا الشرقية 181، 245، 295، 378، 515
- ألموند، عابريل: 37، 64، 222، 420
- الإمبراطورية/السلطة/لدولة العثمانية 129، 150-152، 159، 161، 163، 257، 336، 338، 353
- إمبراطورية الشر 390
- الإمبراطورية المساوية 257

أميركا الوسطى: 160، 245، 318، 370-	لأمة الإسلامية 347
515، 371	الأمة العربية 504، 345
أمين، سمير: 189، 199-201	لأمة القومية 103
أمين، عيدي: 296	لأمة القومية الباكستانية 333
الانتخابات البرلمانية في الأردن (1989)	الأمة المتعددة لقوميات/الاثنيات 103،
464	333-334
الانتخابات البرلمانية في تشيلي (1973).	لأمة المواطنة 258، 341، 343-344،
525	346-347، 455، 463
الانتخابات البرلمانية في الجزائر (1991).	الأمم المتحدة: 56، 191، 337، 346
465، 301	الأمن الاجتماعي: 234-235
الانتخابات البرلمانية في مصر: 537، 539،	أمن إسرائيل 389، 392-393، 395،
541	460، 550، 557
الانتخابات البرلمانية في المغرب: 472	لأمن الاقتصادي: 57
الانتخابات البرلمانية في اليمن (1992)	الأمن العدائي: 199
464	الأمن القومي: 294، 297
الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006)	أميركا: 118، 132، 137، 155
388	أميركا الجنوبية: 122، 179، 244، 266،
الانتخابات الرئاسية في إسرائيل (1974):	318، 369
264	أميركا الشمالية 82، 109، 166-167،
الانتخابات الرئاسية في أفغانستان (1986)	331
304	أميركا اللاتينية: 29، 56، 62-63، 80،
انتخابات السلطة الفلسطينية: 396	110، 122، 124-126، 177-
الانتماءات ضد الاستيطان الصهيوني،	178، 186، 191، 193، 195،
الانتماءات لفلسطينية 113، 460	203، 209، 211، 213، 218-
الانتماءات في جنوب أفريقيا (1984)-	220، 233، 237، 244، 246،
305، (1985)	251، 253، 269، 276-279،
انتماءة 1968-1975 (إسبانيا): 348	289، 292، 296، 302، 310،
انتماءة الحزب (الحزبية) (مصر، 1977)	313، 316، 344، 349، 369-
445	370، 373، 379، 383، 387،
الانتماءات الشعبية في ألمانيا الشرقية	425، 444، 453، 477، 481، 528،
245 (1952)	

لأنظمة البرلمانية: 15، 25، 96، 247،
523، 521، 415
لأنظمة العنيفة 342
لأنظمة لتعددية: 60، 105-106، 110،
112، 114-115، 118، 180،
469، 366
لأنظمة متعددة لتسمية 99، 82، 60
لأنظمة التعددية الحاوية: 314
لأنظمة الجمهورية: 116، 494، 500
لأنظمة الحرب الواحد: 23، 174، 289،
292، 295-296
لأنظمة لحرب الواحد ونصف 23، 174
لأنظمة بحكم المردى 296
لأنظمة الدستورية 87
لأنظمة الدكتاتورية 112، 156، 176،
202، 237، 246، 289، 298،
461، 391
لأنظمة الديمقراطية لوطنية 398
لأنظمة الراديكالية: 480، 494
لأنظمة السلصوية 15، 18-25، 35، 45،
60، 63-64، 68، 76-80، 86،
94-95، 97، 99، 105، 107،
109، 112، 119، 120، 124،
130-133، 135، 137، 142،
166-167، 172-173، 177،
180-183، 193-195، 197،
200-201، 204-205، 209،
211، 214، 218، 219، 222،
227، 230، 232، 236-241،
243، 245، 247، 249، 255،
260، 262، 264، 267، 270،

لأنظمة الشعبية في بولندا (1953)، 245
الانتماء الشعبية في تشيكوسلوفاكيا
(1968) 245
لأنظمة الشعبية في صغارب (1956): 245
انتماء معان (الأردن، 1989): 392، 464
لأنتماء حسا 154، 305
لأنتماء إلى الأمة: 92، 333
لأنتماء إلى جماعة: 16، 352، 356
لأنتماء إلى الدولة: 92، 258، 345، 350
لأنتماء إلى الوطن 346
لأنثروبولوجيا 26
أنرسس، بتدكت: 189، 330
أنروسون، بيرى 151
أنروسون، ليرا 25-26، 339، 394، 470
إندونيسيا 76، 168، 294
لأنشاق في النجبة بحاكمه/انقسام النجبة
الحاكمة 78، 89، 217، 237،
243، 277، 289-290، 296،
300، 302، 303، 311، 441،
444، 452، 461، 464، 471،
528، 534
لأنصاري، محمد حبر: 496
أنظمة الاستعداد 21، 24، 90، 96، 285،
311، 364، 367-368، 373،
378، 391، 393، 402، 404-
406، 410، 430، 424، 435،
467-469، 500، 543، 547،
549، 557
لأنظمة لاشتراكية: 200، 219، 358
لأنظمة الأوتوقراطية: 162، 215، 281،
321، 546

- الأنظمة العاشية: 88، 158، 291، 358، 415
- الأنظمة في حارة لانتس: 211
- أنظمة الضوء المسيطرة: 314
- الأنظمة القومية: 494
- الأنظمة البيروالية: 35، 65، 68، 100، 141، 173، 251، 353، 356
- أنظمة المحاصصة الصائفة: 79
- الأنظمة المحافظة: 480، 481، 494
- الأنظمة المحتاطة: 315
- الأنظمة المحتلعة شبه السلطوية: 107
- الأنظمة الملكية: 25، 87-88، 90، 108، 148، 153، 173، 178، 392
- الأنظمة الملكية: 433، 452، 472-473، 500، 549، 505
- الأنظمة الملكية لأوية: 46
- الأنظمة الملكية التقليدية: 90، 152، 293
- الأنظمة الملكية بحرية: 477
- الأنظمة البارية: 48، 145، 291
- الأنظمة الهجينة: 316-317، 323، 404، 442، 462، 553، 555
- إسكندر، فريدريك: 137، 326
- الانقسام الجغرافي: 465
- الانقسام الساسي: 465، 515
- الانقسام الطائفي: 29، 341، 501، 504، 507
- الانقسام المبلي: 29
- الانقسام الهوياتي: 505
- انقلاب 25 نيسان/أبريل 1974 (البرتغال، ثورة القرنفل): 62، 267، 290
- 273، 282، 285، 289، 291، 293-295، 304، 311، 314، 316، 318، 323، 328، 334، 337-338، 343-344، 346، 351، 354، 368-369، 377-378، 389-391، 395، 398، 399، 401، 403، 404، 409، 410، 415، 418-419، 424، 428، 441-442، 445-447، 450، 459، 462، 464، 467، 469-473، 476-477، 480، 481، 494، 496-497، 501، 502، 509، 514، 521، 542، 551، 554، 556، 558
- الأنظمة السلطوية التافية: 319، 321، 468-469، 553
- الأنظمة السلطوية العربية: 20-21، 173، 287، 339، 443، 445، 454، 459، 477، 501
- الأنظمة السلطوية المتعددة الأحزاب: 297
- الأنظمة السلطوية المعقدة: 321
- الأنظمة الشعبية: 191، 201، 358، 494
- الأنظمة الشمولية: 95، 179، 289، 291، 322، 324، 353، 390، 415، 500، 503، 551
- الأنظمة الشيوعية: 51، 125-126، 138، 145، 169، 172-173، 229، 322، 373
- الأنظمة العسكرية: 148، 161، 174-176، 193، 289، 292، 293، 295، 299، 444

- انقلاب جعفر الميري (السودان، 1969):
أودوبيل، غيرمو: 62-63، 179-180،
193، 197، 213، 215، 227،
236، 245، 249، 260، 261،
276، 280، 299-300، 309-
310، 314-316، 328-329،
444، 477، 527
- انقلاب الحبرل إبراهيم عيود (السودان،
1958) 527
- انقلاب حافظ الأسد في سورية (1970):
292
- انقلاب حسني الرعيم (سورية، 1949)
526
- انقلاب سوهارتو (إندونيسيا، 1967) 168
- الانقلاب العسكري (مصر، 2013)، 21،
24، 301، 319، 396، 475-476،
520، 526-527، 535، 543-
544
- الانقلاب العسكري الثالث (تركيا، أيلول/
سبتمبر 1980) 199
- الانقلاب العسكري في تشيبي (1973)،
248، 292، 526
- انقلاب عمر حسن البشير (السودان،
1989) 96، 292، 469، 527
- انقلاب معمر لقذافي في ليبيا (1969، ثورة
الفاتح) 292
- أحباط لتدين: 123-124
- ، شين الشعبي: 501
- ، التدين الكالفي: 123
- انهيار/ تمكك الاتحاد السوفيني (1991)،
170، 173، 283، 322، 355،
360، 377، 397، 403، 457
- أوباما، باراك: 389
- الأوتوقراطية: 23، 174، 281، 317، 400
- أوبونوميا الإنسان الفرد (استغلالية)، 46،
123
- أوروبا: 28، 35، 55، 65، 83، 92، 95،
103، 120، 167، 178، 211،
255، 269، 278، 311، 335،
372، 376، 397، 405، 423،
449، 453، 551
- أوروبا الشرقية/ شرق أوروبا: 23، 62،
68، 79، 126، 135، 211، 219-
221، 223، 237، 240، 245-246،
254، 276، 283، 287، 295، 302،
309-310، 316، 318، 324، 331،
333، 335، 357، 373-380، 383،
389، 398، 405، 445، 450، 467،
555
- أوروبا العرسة 276، 324، 507
- جنوب أوروبا: 29، 124-125،
209، 211، 213، 219-220، 244،
246، 267، 276-277، 286، 313،
344، 372-373، 379، 477
- شمال غرب أوروبا: 65، 110، 120-
121، 134، 166، 328
- وسط أوروبا 316، 333، 335، 383
- الأوروغواي: 237-238، 244، 294،
301، 425، 444، 452
- أوريكستان: 320
- أوعدا: 121، 318

- أوكرانيا: 221، 314، 318، 321، 323، 336، 330
- إيطالي: 88، 92، 112، 114، 118، 159
- 178، 181، 253، 262، 291
- 331، 335-337، 425، 522، 551
- الأيوبي، نزيه: 101، 493-494
- أبيدي، سلفادور: 248، 509، 523-526
- ب-
الباترمويانيه: 500
- بارسوبر، تالكوت: 42
- بارك تشونغ-هي (رئيس كوريا الجنوبية): 167
- باركر، إرست: 252
- لياسيث (إسبانيا): 344، 349
- باكستان: 245
- بالمر، روبرت رورويل: 109
- باي، لوسيان: 119، 126-127، 409
- البحرين: 289، 392، 446، 455، 466
- 473
- البندي، إبراهيم: 458
- براتون، مايكل: 461
- براديم الانتقال (نموذج الانتقال): 281
- 309-310، 313-314
- البرازيل: 56، 115، 194-195، 197-198
- 198، 244، 263، 264، 267
- 276، 294، 298-299، 351
- 371، 444، 452-453، 462
- برامج الإصلاح الهيكلي: 221، 446
- البرتغال: 62، 107، 179، 211، 213
- 220، 244، 262-263، 267
- 271، 290، 292، 297، 330
- 372، 373، 444، 453، 515
- 379، 399، 401-402، 453
- لأولباركيا: 59، 60، 89، 122، 266
- أوماني، خوان كارلوس: 299
- لأبديولوجيا الإسلامية: 342
- لأبديولوجيا الإسلامية: 340
- لأبديولوجيا الإسلامية السيامية: 103
- لأبديولوجيا الأوراسة: 23
- لأبديولوجيا التشريرية: 165، 341، 435، 455
- لأبديولوجيا اشورية: 448
- أبديولوجيا الديمقراطية: 113
- لأبديولوجيا الدينية: 703
- لأبديولوجيا طبقية: 102، 166
- لأبديولوجيا العربية: 340
- لأبديولوجيا العلمانية: 480
- لأبديولوجيا اقومية: 103، 185، 331-333
- 333، 335، 340-341، 345
- لأبديولوجيا العمومية العربية: 342
- لأبديولوجيا الوطنية: 113
- لأبديولوجيا الوهابية: 342
- لأبديولوجيات الحديثة: 38
- لأبديولوجيات الراديكالية: 113
- لأبديولوجيات الشمولية: 46، 96، 98، 324، 501
- لأبديولوجيات الماركسية: 178
- أبديولوجية انضفة العامل: 234
- إيران: 37، 192، 197، 330، 42، 36، 399، 448، 453، 506، 517

- لبرجوازبة/الطعمة البرجوارية: 94، 108، 116، 129-131، 135-136، 140-141، 144-147، 149-151، 153، 155-156، 159، 162-164، 196، 232، 260، 264، 269، 276، 285، 490، 435، 553، 552، 504، 449، 435
- لبرجوارية التجارية: 154
- لبرجوارية الصغيرة: 158
- لبرجوارية انصاعية: 149، 151، 154، 196
- لبرجوارية لطعية: 180
- لبرجوارية الوطنية: 196، 285، 365
- لبرقرطة: 36، 46
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): 70-71، 73، 75
- لبروتستانت: 235
- لبروتستنتيه: 123، 233
- لبروثرو، جيمس: 431
- لبروتيساري: 140، 355
- لبروملي، سيمون: 480
- لبريطانيا/إنجلترا: 22، 43، 90-92، 108، 110، 112، 116، 121، 145، 147، 149، 155-157، 169، 171، 225، 251، 253، 255، 274، 284، 331، 347، 368، 421، 433، 442، 552
- سمارك، أوتو هور: 336
- نيسير، عمر حسن: 292، 295، 469، 527
- بلاير، مارك: 204، 405
- سجكا: 118، 181، 333، 335، 337، 350-351
- لسدان المعارية: 338، 456
- الشفان/درل: 219، 257، 331، 352، 375، 377-378
- بن جديد، الشادلي: 297، 301، 462، 465، 477
- بن علي، زين العابدين: 297، 367، 447، 453، 462، 470، 474، 534
- 547-546، 544، 537، 517، 511
- سعلاديش: 24، 314
- الست الدولي: 221، 473، 482-483، 486، 490، 488، 492
- نوتا، ستر ويسم: 504
- بوتسوانا: 318
- بوتميقة، عبد العزيز: 278، 327، 454، 466، 469، 513
- بوتس، فلاديمير: 23، 376، 391، 398-404، 399
- بورما: 176، 188، 292، 301، 515
- بورنيل، بيتر: 403
- بوسومتي، مارش: 472
- بوش (الأب)، جورج: 386
- بوش (الأب)، جورج: 383-384، 390، 395
- بوش، كارل: 231-232
- بوكسا، جان بيدل: 296
- بور، كيث: 218
- بولانتراس، بيكوس: 102

- بولندا: 118، 149، 219، 240-241، 245-246، 276-277، 283، 289، 295، 301، 305، 324، 330-331، 377-378
- بولين، كينيث أ.: 80، 193، 197، 235
- بيجهوت، والتر: 252
- بيرجر، مورو: 394
- بيك، إدموند: 138
- بيرميو، ناسي: 241، 246، 528
- بيرو: 199، 244، 253، 263، 267، 294، 299، 316، 318، 426، 468
- البيروقراطية: 36-37، 52-53، 126، 129، 134، 150، 161، 169، 175، 179، 203، 226، 328، 442، 501
- البيروقراطية لأمية والعسكرية: 53، 446
- بيروقراطية الدولة: 45، 63، 135، 151، 157، 178، 327، 430، 443، 504، 520
- البيروقراطية العثمانية: 150
- ليبرسترويك (إعادة البناء): 125، 221، 373
- بسنغر، هارث: 221
- بيلاروسيا: 318، 321-322، 401
- بيتزو، كاميلو (كوت كافور): 333، 336
- بيوشيه، أوغستو: 292، 297، 299
- بيس: 318
- ب-ت-
- تايلاند: 176، 303، 330
- تايفر، جون: 116
- نيوان: 76، 167-168، 181، 197، 245، 299-300، 311، 318
- نيجارب الانتفا: 21، 29-30، 54، 97، 135، 543
- تجربة أميرك اللاتينية: 233، 246، 277
- بحرية أوروبا الجنوبية: 246، 277
- بحرية أوروبا الشرقية: 135، 246، 302
- التجربة التونسية: 24، 29، 535، 544، 547
- التجربة العربية: 29، 217، 286، 302، 555
- التجربة المصرية: 24، 29، 275، 535
- تجمع قبائل حشد (اليمر): 502
- التجوف الأيديولوجي: 374
- اتحاد العرب لدعم الشرعة: 506
- التحديث الاجتماعي: 167
- التحديث الإداري: 250
- التحديث الاقتصادي: 167
- التحديث التعليمي: 250
- التحديث الثقافي: 167
- اتحاد سياسي: 166-167، 172، 174
- اتحاد الصناعات: 51
- التحديث العابر للقرنات: 186
- التحديث العلمي: 51
- التحديث المكر: 429
- التحديث المتأخر: 86، 151، 174، 187-188، 188

233، 239، 260، 264، 330،

339، 352، 367، 480

تروخيو، رافيل 296

تشارلز الثاني (الميت) 147

تشوشيسكو، سكرلاي 292

التشدد الديني: 547

تشومسكي، نوعم 371

تشينغ تشيغ-كو (رئيس تايوان): 168

تشيكوسلوفاكيا: 245، 283، 295، 301،

336-337، 377-379

تشيلي: 122، 167-168، 194، 240،

248، 251، 268، 279، 297،

299، 370، 371، 425، 444،

509، 521-525

تصوير الأوتوقراطية 363، 398

تصوير الديمقراطية: 358-359، 381،

390، 395، 436

تنصيع 36، 41، 44، 54، 56-57، 61-

63، 82، 108، 146، 157-158،

161، 175، 191، 197، 202،

232، 247، 326، 454، 480

تنطبيع مع إسرائيل 391

التطهير الإثني/العرقي 257، 286، 355-

356، 357، 80

لتصهير الوطني 286، 354

لتصهير القبلية 286

تنصور الاجتماعي، 61، 81، 84، 106،

123، 145، 202، 28، 299

تنصور الإداري: 141

لتطور الاقتصادي، 46، 54، 59، 61، 64،

80، 82، 84، 106، 167، 182،

لتحديث المتدرج 47

لتحديث المجتمعات 43، 173

لتحديث من أعلى: 156-158، 185،

188، 202

لتحديث، نظرية مقارنة 17، 20، 29-

31، 35، 50، 56، 57، 59، 61

65، 69-70، 77-79، 82، 84-

85، 88، 90، 105، 114، 119،

123-124، 126-127، 132-

133، 144-146، 149-150،

152، 156-157، 160، 163،

165، 168، 170، 172-193،

195-198، 200، 202، 204،

209، 210، 213، 215-219،

222-223، 228، 233، 243،

246، 247، 250، 252، 271،

280، 294، 312، 316، 326،

353، 354، 408، 409، 412،

422، 434-435، 454، 480،

500، 529، 530، 535، 551-

552، 554، 557

لتحرك الشعبي: 447، 449-450

لتحركات الشعبية في الأرجنتين (1969)

267

لتحركات الشعبية في برونلا (1958)

267

لتدخل انحارجي: 17، 23، 155، 222،

341، 378، 404، 459، 503،

513، 527

تراجم، دو بالذ: 376، 380-381، 387،

403، 405

تركيب: 37، 56، 83، 152، 199، 250،

التعددية التنافسية السياسية 463، 356، 64
 التعددية الثقافية. 97، 99، 101، 118،
 324
 تعددية الجماعات 100
 التعددية الحزبية. 52، 97، 474، 502،
 523 522
 التعددية الديمقراطية. 85
 التعددية الدينية: 97
 التعددية السياسية: 80، 94، 107، 286،
 311، 314، 337، 341، 359،
 544، 540، 433
 التعددية الطائفية الطائفية السياسية: 96،
 342
 التعددية الفكرية. 414
 التعددية القومية: 351
 التعددية العقيدة: 445
 التعلم للبرالي: 152
 التعبير للإصلاح: 298
 التعبير بالتشريع: 326
 التعبير بالثورة: 293، 298، 306، 538
 التفصيل: 27، 44، 200
 النمبين 35، 38-41، 44، 49، 54، 56-
 57، 64، 103، 174، 185، 454،
 529
 السوفية 105-106، 174، 194
 تربية 121، 318
 التنمية لاقتصاديه 30، 35، 44، 63، 82،
 124، 171، 184، 200، 222،
 316، 297
 التنمية الشريه 30، 63، 188، 552

184، 197، 198، 218، 233
 235، 299، 311، 510
 التطور التقني. 141، 409
 التطور المستوري 251
 التطور لرأسمالي/تطور لرأسمالية. 68،
 123، 134، 147، 149، 154،
 193، 194، 264
 تطور الرأسمالية الصناعية. 132، 134،
 181، 190
 التطور السياسي 166-167، 169، 218
 التطور الصناعي/تطور الاقتصاد الصناعي
 141، 158
 التطور العلمي. 141
 التطور المكري. 102
 تطور قوى الإنتاج 63، 175، 180
 التطور الامتكاني. 200
 تطور وسائل الاتصال 198
 تطور وسائل النقل 134
 التنمية الأيديولوجية 173
 نتيجة انسيابية: 80، 165-166، 168-
 169، 188
 التنمية الشعبية/انجماهيرية: 21، 111،
 174، 178، 185، 252، 263-
 264، 266، 297، 302-303،
 513، 521، 528، 552، 559
 اسبته ضد الآخر 348، 358
 تنعديده الاثنية/تنوع الإثني: 96-97،
 107، 174، 233، 33، 357
 التعددية الإعلامية 501
 التعددية لتدسية. 61، 105-106، 116،
 325

نخبة بلدان الهامش 200

النميمة الجهورية 135

النميمة السياسية: 80، 227، 381

نميمة المجتمعات: 551

النميمة المستدامة: 172

النميمة المستقلة 195، 198-199

انتميش الاجتماعي* 201

تهميش لقصة العالسة 460

النوشي (أقلية في رواندا) 357

التو 120

نورغوه، آن روس جاك. 153

نويس، جون شون 95

توزيع الدخل 201، 461

توكفيل، ألكسيس دو: 105، 116، 155،

184، 213، 407، 412، 416-417

توس 19، 21، 122، 133، 135، 175،

202-204، 238، 267، 290،

297، 364، 367، 389، 396،

446، 447، 452، 454، 455،

458، 462-463، 470-474،

479، 482-483، 486، 489،

497-498، 501، 504، 506،

509، 515، 517، 529، 535،

539، 544، 546، 550

توير، مردساند 35

التنارات الدينية المتطرفة* 90

تيلي، تشارلز 528

تيوريل، يان: 198، 222-223، 228،

231-232، 295، 297

ث

ثقافة، الإثنية الموروثة 356

لثقافة الاستهلاك: 46، 399

ثقافة تنضم من الأهلنة المحلية: 23

لثقافة لتعبية* 157، 187

لثقافة الجماهيرية/ثقافة الجمهور: 187،

407، 419، 424، 426-428

لثقافة الجماهيرية الديمقراطية 407، 425

ثقافة الجمهور السياسي 422، 427، 556

ثقافة لحوار 548

لثقافة الديمقراطية: 22، 23، 30، 31،

130، 164، 265، 285، 409،

418-421، 425-427، 430-431،

433، 435، 458، 538،

554، 556، 558

ثقافة الدينية: 123-124

ثقافة الربعية 291، 455

لثقافة السند 92، 253، 409، 415،

418

لثقافة السياسية: 30-31، 37، 68، 81،

84، 90-91، 105، 114، 119،

152، 222-223، 252، 278،

285، 316، 399، 407، 410،

416، 418، 420، 424، 429،

430، 436، 473، 493، 533

لثقافة السياسية الديمقراطية. 409، 419،

434، 556

لثقافة السياسية للحزب: 29، 54، 93،

105، 107، 407، 419، 421،

423-424، 426-427، 529،

556

الثقافة الشعبية 86، 346، 366، 8، 4	الثقافة الشعبية 86، 346، 366، 398، 346، 297، 341، 293، 398
ثقافة الطاعة 410	الثقافة العربية 413، 411
ثقافة منطقة معامل 234	الثقافة العربية 187
الثقافة العربية 413، 411	الثقافة العمومية 332
الثقافة العربية 187	الثقافة الليبرالية 164
الثقافة العمومية 332	الثقافة المتحدة 147، 148
الثقافة الليبرالية 164	الثقافة المادية 420، 285
الثقافة المتحدة 147، 148	ثقافة الحب 31، 365، 407، 419، 424، 427
الثقافة المادية 420، 285	الثقافة الهولندية 58
ثقافة الحب 31، 365، 407، 419، 424، 427	الثقافة الوطنية 20، 158، 496
الثقافة الهولندية 58	ثقافة اليمين الشعبي 557
الثقافة الوطنية 20، 158، 496	الثقافة اليهودية المسيحية 433
ثقافة اليمين الشعبي 557	ثلاثة لثورة الإصلاح 31
الثقافة اليهودية المسيحية 433	الثورات الاجتماعية 200، 448، 450
ثلاثة لثورة الإصلاح 31	الثورات الاجتماعية لاقتصادات السوق 448
الثورات الاجتماعية 200، 448، 450	الثورات الإصلاحية: 31، 32، 292، 441، 446، 474
الثورات الاجتماعية لاقتصادات السوق 448	الثورات الديمقراطية 110، 139، 389، 391، 449
الثورات الإصلاحية: 31، 32، 292، 441، 446، 474	الثورات المباشرة 449
الثورات الديمقراطية 110، 139، 389، 391، 449	الثورات الشعبية 21، 366، 391، 444
الثورات المباشرة 449	الثورة السرجوانية 147، 154، 158، 553
الثورات الشعبية 21، 366، 391، 444	الثورة السلفية (1917) 447، 449
الثورة السرجوانية 147، 154، 158، 553	الثورة الليبرالية (بريطانيا، 1654): 91، 158
الثورة السلفية (1917) 447، 449	الثورات العربية (2011): 14، 19، 21، 22، 23، 246، 203-202، 178
الثورة الليبرالية (بريطانيا، 1654): 91، 158	

جدلية الإصلاح والثورة 217، 450
 جدلية الدولة والمجتمع: 282
 الجزائر 19، 24، 156، 192، 246، 277،
 284، 289-290، 297، 307،
 321، 446، 454، 455، 458،
 460-461، 465، 466، 468،
 469، 471، 476، 477، 486، 513
 الجماعات الإثنية 58، 306، 312، 503
 الجماعات السكانية الأصلية 331
 الجماعات صائفة 58، 258، 494،
 503، 505
 الجماعات القبلية 505
 جماعات المصالح 240، 244، 428
 جماعات الهوية 46، 329، 359
 جماعات الهوية الجهورية. 505
 جماعات الهوية العنصرية 505
 جماعات الهوية العشائرية 505
 الجماعة الإسلامية (مصر). 540
 الجماعة الأهلية: 46، 134، 411
 الجماعة، الجماعات النسب 25، 353
 الجماعة الجماعات السياسية. 59، 256-
 258، 339
 الجماعة الجماعات المحيلة/الإثنية
 الصومية 187، 327، 330، 357
 جماعة الجهاد الإسلامي 540
 جماعة/حركة الإخوان المسلمين: 97،
 188، 387، 396، 443، 505،
 519-520، 522، 526، 539-
 543، 545-546
 الجماعة النسب 342

ثورة التوسية (2010-2011) 291،
 368، 389، 451-452، 454،
 474، 503-504، 507، 509،
 513، 517
 ثورة الديمقراطية نرجوزية 129، 162
 ثورة الرأسعاليه 154
 ثورة السمية 511
 الثورة السورية (2011). 366، 367،
 398، 452، 503، 505-507،
 509، 515-516
 الثورة الصينية 448-449
 ثورة الصيفية: 448
 ثورة الخمسة والصناعة 35-36، 39،
 47، 60، 326
 ثورة الفرنسية (1789): 48، 88، 91،
 112، 136، 138، 147، 151،
 153، 156، 158، 184، 335،
 433، 447، 449، 506
 ثورة انكورية 371
 ثورة السنة (2011): 397، 454، 503،
 507، 509، 515
 ثورة من أعنى 146، 158، 480
 ثورة اليمية (2011) 7، 509، 5

ح

حاكمان، رومرت 80
 نهجه الإسلامية القومية (السودان) 527
 نهجه الإسلامية للإشغال (لحرثو) 465
 نهجه الديمقراطية الموحدة (جنوب
 أفريقيا). 304
 نهجه القوى الاشتراكية (الجزائر) 465

- الجماعة الشعبية 342
الجماعة القومية 330، 332، 338، 353، 503، 556
الجماعة المتحدة 188
الجماعة الوطنية: 190
جمهورية هايمار (1919-1933) 48، 112، 225، 353
- دستور جمهورية هايمار 48
جاس، محمد علي، 333
جنوب آسيا: 253
جنوب شرق آسيا 383
الجهاز البيروقراطي / الأجهزة البيروقراطية 45، 51، 53، 70، 153، 168، 180، 326، 328، 493، 535، 504، 494
جهاز، أجهزة التجمع 115، 237، 480، 510، 512، 514، 557
الجهوية 24، 188، 346
جورجيا: 70، 314، 318، 401-402
جوريت، كين 422
حيدر، باربرا: 218، 295
جيرل، رستويكمان 298
جيرسون، توماس، 116
حسبر، يفور 359
ح
الحدائق: 27، 35-36، 38، 40-46، 86، 157، 172، 174، 185-186، 191، 326-327، 332، 353-354، 359، 412، 418، 434-463، 435
الحداثة: 20
لحراك الاجتماعي 39، 41، 174، 176، 183
لحراك اللاحقاجي: 78
لحراك الثوري: 347، 446، 473-474، 535، 539
لحراك انثوري (الجزائر، 2019) 24، 246، 278، 290، 454، 466
لحراك الثوري (السودان، 2018-2019) 24، 246، 349
لحراك الثوري (العراق، 2019): 19، 24، 246، 340
لحراك الثوري (لسان، 2019): 19، 24، 246
لحراك الثوري العربي، 340
لحراك الديمقراطية: 285، 340
لحراك السياسي 540
لحراك الشعبي: 78، 141، 237، 268، 282، 284، 303، 444، 451-453، 464-465، 474، 513، 515-516، 537، 554
لحراك الشعبي (بولندا، 1980) 246
لحراك الشعبي (الغليبي، 1986) 453
لحراك الطبقي 41
لحراك عربي 2011 (المغرب) 472
لحراك المسبح: 515
لحرب الأميركية على أفغانستان (2001): 386
لحرب الأميركية على العراق (2003): 287، 384، 386، 389-390، 506، 511
الجماعة الشعبية 342
الجماعة القومية 330، 332، 338، 353، 503، 556
الجماعة المتحدة 188
الجماعة الوطنية: 190
جمهورية هايمار (1919-1933) 48، 112، 225، 353
- دستور جمهورية هايمار 48
جاس، محمد علي، 333
جنوب آسيا: 253
جنوب شرق آسيا 383
الجهاز البيروقراطي / الأجهزة البيروقراطية 45، 51، 53، 70، 153، 168، 180، 326، 328، 493، 535، 504، 494
جهاز، أجهزة التجمع 115، 237، 480، 510، 512، 514، 557
الجهوية 24، 188، 346
جورجيا: 70، 314، 318، 401-402
جوريت، كين 422
حيدر، باربرا: 218، 295
جيرل، رستويكمان 298
جيرسون، توماس، 116
حسبر، يفور 359
ح
الحدائق: 27، 35-36، 38، 40-46، 86، 157، 172، 174، 185-186، 191، 326-327، 332، 353-354، 359، 412، 418، 434-463، 435
الحداثة: 20
لحراك الاجتماعي 39، 41، 174، 176، 183
لحراك اللاحقاجي: 78
لحراك الثوري: 347، 446، 473-474، 535، 539
لحراك انثوري (الجزائر، 2019) 24، 246، 278، 290، 454، 466
لحراك الثوري (السودان، 2018-2019) 24، 246، 349
لحراك الثوري (العراق، 2019): 19، 24، 246، 340
لحراك الثوري (لسان، 2019): 19، 24، 246
لحراك الثوري العربي، 340
لحراك الديمقراطية: 285، 340
لحراك السياسي 540
لحراك الشعبي: 78، 141، 237، 268، 282، 284، 303، 444، 451-453، 464-465، 474، 513، 515-516، 537، 554
لحراك الشعبي (بولندا، 1980) 246
لحراك الشعبي (الغليبي، 1986) 453
لحراك الطبقي 41
لحراك عربي 2011 (المغرب) 472
لحراك المسبح: 515
لحرب الأميركية على أفغانستان (2001): 386
لحرب الأميركية على العراق (2003): 287، 384، 386، 389-390، 506، 511

- الحرب الأهلية الإسبانية (1936-1939):
95، 61
- الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865):
416-415، 132، 91
- الحرب الأهلية الإنكليزية (1642-1651):
277، 147، 91
- الحرب الأهلية في الجزائر (العشرية السوداء،
1991-2002)، 278، 466، 513
- الحرب الأهلية في سورية: 452، 506،
516
- الحرب الأهلية في ليبيا 452، 506، 515
- الحرب الأهلية في اليمن 452، 506، 517
- الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)
266
- الحرب الباردة: 49، 51، 82، 173، 181،
213، 316، 317، 321، 322،
363، 369، 372-373، 378-
379، 381-382، 387-388،
392-393، 395، 397، 400،
429، 430، 457، 467، 556
- حرب جزر المالديف (1982): 262،
267، 300، 444
- حرب الخليج (1990-1991) 287،
386، 464
- احتلال العراق الكويت، 467
- الحرب البروسية اليابانية (1904-1905)
162
- الحرب العالمية الأولى (1914-1918)
20، 68، 90، 161، 225، 251،
336، 355
- الحرب العالمية الثانية (1939-1945)
19-20، 61، 66، 95، 145، 170،
349، 381، 390-391، 448
- الحرب العراقية - الإيرانية (1980-
1988) 168، 192
- الحرب العربية - الإسرائيلية (1948): 393
- الحرب العربية - الإسرائيلية (1967)
341، 497
- الحرب العربية - الإسرائيلية (1973): 550
- الحرب النوقانية: 390
- حركة أرض الباسك (إيتا) 348
- الحركة الإسلامية (لأردن) 388
- حركة الإصلاح الديني، 55
- حركة "نصف من" (بولندا) 283
- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (تونس)
470
- حركة اشتراكية 148
- حركة الصهيونية 113
- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
(فلسطين) 388
- حركة النهضة (تونس): 470، 539، 544-
548
- الحروب الأهلية: 19، 21، 91، 99، 114،
156، 174، 271، 277، 284،
286، 303، 337، 343، 355-
356، 359، 367، 377-378،
391، 397، 479، 507، 509،
513-514، 521
- حروب سنجان 355
- الحروب الطائفية 355، 378
- الحروب الصليبية 378

الحريات الجماعية 18	حرب التجمع الدستوري الديمقراطي (تونس) 537، 470
الحريات الخاصة ولعامة 95-96	
الحريات السياسية: 58، 120، 202، 274، 443، 434	حرب التجمع اليمني للإصلاح (اليمن) 464-465، 402
الحريات الفردية: 18، 89، 138، 140، 541، 422	حرب لمكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (بوس) 547
الحريات المدنية: 15، 19، 30، 63، 96، 181، 202، 205، 274، 286، 320، 358، 400، 419، 444، 445	حرب جبهة التحرير لوطني الجزائرية. 465-466
حرية الاختيار 65	الحرب الجمهوري لأميركي 382
حرية الاعتقاد 540-541	حرب حركة مجتمع السلم «حمس» (الجزائر) 465
حرية تتحرر: 195	حرب البحرية والعدالة (مصر) 540
حرية التعبير: 65، 78، 319، 410، 496، 544، 554	الحرب الديمقراطي الأميركي: 382، 389
حرية تنظيم 442	الحرب الديمقراطي المسيحي (تشيلي) 523-524
حرية الرأي: 410، 540	الحرب السوري القومي الاجتماعي: 97
حرية لسوق: 163	الحرب الشيوعي اسولندي 309
حرية الصحافة، الإعلام: 136، 278، 319، 375، 502	الحرب الشيوعي اثوسي 470
حرية عبادة 417	الحرب الشيوعي أسودني 527
حرية معتقدات: 109	الحرب الشيوعي السوفييتي: 374، 477
الحرب الاشتراكي الإسباني 274، 546	الحزب الشيوعي أنصبي: 300
الحرب الاشتراكي في تشيلي: 523-524، 526	حرب العمال (بريطانيا) 274
الحرب الاشتراكي ليبي: 464-465	حرب المؤتمر الشعبي العام (اليمن) 464 465، 498، 517
حزب الأمة (السودان): 527	حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (تونس): 547
حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية) 135، 341، 499	حزب نداء تونس: 545، 547
حزب البعث لعربي الاشتراكي (العراق) 341	حزب البور (مصر): 522
	حزب الوحدة الشعبية (تونس): 470

- لحرب لوطني الديمقراطي (مصر) 424،
518، 505، 499
- لحزب الوطني لمتحد (سريلانكا) 175
- لحزب الوفد (مصر): 161
- حسين، صدام: 292، 467
- حسين، طه 434
- لحصري، ساطع: 333، 345
- حمر، حبيبة: 314
- حق الاقتراع: 30، 52، 65-66، 68، 82،
88-89، 105، 109، 111-112،
129، 130، 136، 140، 146،
148، 157، 164، 166، 234،
251، 255، 257، 260، 305،
324، 354، 358، 407، 418،
424-426، 553، 556
- لحقوق لاجتماعية 137، 141، 432
- حقوق لأقليات: 96، 258، 337، 375-
432، 377
- حقوق الإنسان: 199، 204، 205، 214،
282، 363، 368-370، 375-
376، 380، 382، 384، 388،
394، 396، 403، 411، 470،
541، 557
- حقوق لجماعة/الحقوق الجماعية 100،
271، 376
- لحقوق السياسية 15، 18، 30، 63، 69،
73، 96، 137، 201-202، 248،
393، 400، 411، 415، 432
- حقوق لشعب لمسيحي: 392، 459
- حقوق لعمال 284
- حقوق الفرد/الحقوق الفردية: 103، 154،
271، 357، 408
- الحقوق المدنية: 63، 69، 248، 321،
356، 393، 411، 415، 429-
430، 432، 435
- حقوق المرأة السياسية/حقوق النساء 139،
284، 540
- حقوق الملكية: 139، 225، 269
- حقوق المواطن/المواطنة: 78، 21، 65،
99-100، 176، 205، 352، 354،
394، 411، 432، 434، 442
- الحكومة: 224، 383
- حكومة فيشي (فرنسا، 1940-1944): 88
- حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 393
- الحوثيون (في اليمن) 399، 502، 517
- خ-
- الحصصة: 203، 358، 435، 474
- حصصة لاقتصاد 240
- خصصة الاقتصاد الإسباني (1982)
240
- الحصصة الزراعية 160
- خصصة لقرار الديني: 46، 124
- الخصخصة التاريخية: 328
- الخصخصة ثقافية 376، 415
- الحطاب السياسي لأيديولوجي: 390
- حظر لشيوعية: 51، 57، 393
- الخمير الأحمر (كمبوديا): 199-200
- د-
- دال، روبرت: 16-17، 60، 81-82، 88،
99-101، 105-107، 109-110،

271-270، 268، 253، 244
 298، 287، 282، 275، 273
 340-339، 321، 316-315
 372، 356، 354، 352، 349
 444، 401، 393، 379، 375
 528، 512، 476، 471، 461

دوركهايم، إميل 36 35

الدول (نسبة) 331

الدول لاستعداديه 496، 218

الدول الإسكندنافية 489، 347، 253

الدول الاشتراكية 219، 200، 126

دول الاشتراكية محققه 200

الدول لأفريقيه 318، 314، 257

الدول لأوروبية 357، 335، 157، 129
 397، 375

الدول/ البلدان العربيه 25، 19، 14، 13

27، 29-31، 53، 90، 95، 130

152، 167، 168، 238، 250

257، 274، 275، 287، 295

338-339، 346-347، 375

387، 394، 397، 434، 445

446، 456، 460-461، 468

469، 472-473، 486-479

488-489، 493-494، 496

506، 510-512، 517، 520

548، 550، 557

الدول/ البلدان افريقيه 75-76، 82، 124

167، 182، 280

الدول البلدان المحصنه 205، 63

الدول/ البلدان المتقدمه 70، 167، 197

266، 204

112-119، 125، 133، 142

144، 213، 249، 297، 316، 426

دوسم، برهان 148

ديموند، لاري: 453، 426، 280

لدمستورية الإقطاعية 149-148

لدمكتاتورية/ الدكتاتوريات: 28، 62-63

76، 95، 109، 118، 129، 138

140، 144-145، 148، 165

167-168، 172، 175، 179

181-183، 193، 198، 202

231-232، 240، 256، 272

276، 284، 287، 294، 297

299، 309، 321، 357، 363

365، 369، 370، 381، 390

395، 430، 496، 552

- لحدثه 131

- لقديمه 79

دكتاتورية الرجوازية 430

دكتاتورية ليبروليساريا 129، 137، 138
 140

لدمكتاتورية التحديثيه 167، 176، 252

لدمكتاتورية لحرسيه 289

لدمكتاتورية الشعبويه 197، 226

لدمكتاتورية الشعبويه العسكريه 251

لدمكتاتورية الشيوعيه 177

لدمكتاتويه العسكريه 179، 514

لدمكتاتورية المردية، 285-290، 292

294، 296، 298، 497، 514

لدمفرضه 8، 68، 77، 80، 97، 109

111، 155، 161، 171، 236

- الدول العبية: 181-182، 291
الدول غير الديمقراطية: 16، 50، 69، 71،
320
الدول غير الصناعية: 69، 82، 134
الدول غير المتطورة: 210، 214
الدول الفاسدة: 177
الدول القديمة: 78، 229، 336
الدول المتطورة: 68، 69، 75، 76، 179،
205، 209، 436، 479
الدول المتعددة الإثنيات: 358
الدول المتعددة القوميات: 325، 334-
335، 337، 343، 348، 350
351، 360
دول المحاصصة الطائفية: 324
دول المركز: 192-194، 196-197،
202
دول المعسكر الاشتراكي: 311
الدول المنكبة لسلصوية: 178
دول الموجة الثالثة: 453
دول النفط/ الدولة النفطية/ المصدرة ل النفط
407، 178، 58
دول الهامش: 191-192، 194-196،
200
الدولة الإسلامية: 151
الدولة - الأمة، أو أمة الدول: 259، 325-
326، 334، 337، 346، 348
350-351، 456
دولة الأمة/ أو الدولة القومية: 259، 325،
327، 329، 348، 350، 351
الدولة الأمنية البوليسية: 494-495
- لدول البلدان النامية: 13، 30، 58، 63-
65، 68، 80، 133-134، 170،
172، 174، 180، 183، 189
191، 195، 199، 202، 211
215، 224، 230، 239، 247
250، 253، 255، 294، 401
500، 551-552، 555
دول اسطيق: 324
لدول جديدة: 44، 79، 81، 182-183،
336
الدول الجمهورية لراديكالية: 480
دول الحوب: 165
دول الخليج العربية/ دول مجلس التعاون
189، 293، 367، 464، 549
لدول مكتورية: 57، 167، 357
لدول الرأسمالية: 132، 144، 195، 202،
235
لدول السبوية: 61، 69-70، 107،
177، 181، 299، 308، 397
401، 430، 434، 435، 459، 496
الدول السلصوية المتعددة لإثنيات: 337
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 509
دول اشمال: 205
لدول انشموية: 497
لدول الشيوعية: 65، 223
لدول مصاعية: 103، 191
لدول العربية: 169، 191، 219، 310،
319، 322، 363، 378-380
392، 397، 460، 479، 489
490، 506، 550، 557

- لدولة البريتورية 177
لدولة البيروقراطية 430
لدولة الثالثة 193
لدولة الحديثة 45، 132، 252، 325
415، 410، 409، 35، 353، 128
دولة الرفاء 142، 226
لدولة 'ترعية 69، 20، 460
لدولة السطانية 461، 478
لدولة الصعيقة 306، 316، 342-343،
479، 481، 495، 496
لدولة 'عممه 33، 443، 505، 543
دولة 'عصل "عصري 83
لدولة 'صعية 49، 480
لدولة القومية 152، 331، 333، 336-
337، 346، 350، 353
لدولة 'قوية: 76، 354، 355، 496
دولة الماف 323، 553
لدولة المدينة: 540
لدولة المركزية 68، 332، 356
لدولة الوصية 36، 176، 338، 344،
351
لدولة الوطنية المتعددة الهويات 344
لدومبيك 267، 296، 318، 425
دي سم، خوري 108، 109، 261،
546
دي شميتز، كارل 68
دي كيرك، فريدريك ويليم 304-305
لدياة المدينة: 90-91
لدياة الوطنية: 91
- الديماغوج 59-60، 78، 175، 324،
347، 404، 425
الديماغوجيون 59-60، 138
الديمقراطات الشريجة: 30، 64، 108،
110، 144، 166، 209، 413،
552-553
الديمقراطات الحديثة: 65
الديمقراطات الشعبية 23
الديمقراطات الصاعدة 253
الديمقراطات المبكرة: 64، 81، 88، 90،
122
الديمقراطات الدشة: 124، 425
الديمقراطية لاجتماعية: 18-19
الديمقراطية الإجرائية 419، 429
الديمقراطية لإسرئسه 11
ديمقراطية لأعلية 355
الديمقراطية لأميركية 213، 417
الديمقراطية لانتحسة 306
الديمقراطية الإنكليزية، جريعية 146-
147، 155
الديمقراطية البرحوارية، 164، 430
الديمقراطية البرمانية: 146-147، 158،
300
ديمقراطية تشيلي، 248
الديمقراطية التمثيلية، 457
الديمقراطية لتنافسية 323
الديمقراطية الوافقية: 211، 266، 306،
342، 376
الديمقراطية لجامعة، 59-60
الديمقراطية لحفعية 140

- لديمقراطية الدستورية. 157
- لديمقراطية الرادكالية. 60، 136، 140
- لديمقراطية الرأسمالية: 147
- لديمقراطية الرأسمالية: 147
- لديمقراطية السياسية. 83، 139-140، 270، 272، 430، 8
- لديمقراطية الصناعية. 147
- لديمقراطية في ألمانيا. 551
- لديمقراطية في إيطاليا. 551
- لديمقراطية في البرازيل: 298-299
- لديمقراطية في العالم العربي. 557
- لديمقراطية في عواتيما لا. 370
- لديمقراطية القديمة: 182
- لديمقراطية الكلاسيكية الأثينية. 269
- لديمقراطية الكوريونيات. 306
- لديمقراطية الليبرالية. 18، 25، 30، 61، 68، 90-91، 99-100، 108، 126، 132، 155، 286، 353، 354، 372، 400، 404-405، 414، 440، 449، 463، 553
- لديمقراطية المتطرفة. 59
- لديمقراطية المحبة المباشرة. 415
- لديمقراطية المشاركة (أو التشاركية). 8، 19
- لديمقراطية المحوية: 306
- لديمقراطية الهدية: 158، 181، 423
- لديمقراطية الواقعية: 106، 115
- لديمقراطية البادية: 112
- ر
- رابطه الدول المستعمه. 318، 403
- الرأسمالية، الطبقة الرأسمالية: 27-28، 129، 131-132، 134-136، 139-141، 145، 147، 149، 154، 156، 158، 163-164، 179، 209، 264، 281، 326-327، 327، 405، 433، 553
- الرأسمالية الأميركية: 132
- الرأسمالية الإنكليزية: 132
- لرأسمالية التابعة: 28
- الرأسمالية التجارية. 131، 150
- رأسمالية الدولة: 28، 430
- الرأسمالية لديمقراطية. 480
- الرأسمالية الصناعية. 131-132، 149-150، 162، 181
- الرأسمالية لفرنسية. 132
- الرأسمالية الكومونارية. 28
- الرأسمالية المالية. 131، 162
- رأسمالية المسكونة. 59
- رأسمالية مصورة. 28، 92، 144
- رأسمالية لمحاسبات. 28، 135، 180، 203، 365، 499
- الرأسمالية المنتجة. 28، 365
- الرأسمالية الوسيطة. 365
- الرأسمالية الوطنية. 28
- رأسمالية بروس. 60
- روسون، جيمس. 232
- روسون، ديكارب. 17، 45-46، 50
- 64-65، 81، 93-94، 119، 124، 244، 250، 253، 255، 256

- ركريا، فريد: 167، 171
 الرعيم الوصي أو الحامي (Patron) 323
 رمبوي 202، 318، 322، 401
 رهاو ريانغ (أمير عام الحرب الشيوعي
 الصيني) 300-301
 ريميل، جورج: 35
 -س-
 السادات، أنور: 294، 297، 393، 445
 470، 474، 476، 497، 521
 سارتوري، جيوفاني 203، 213
 سالازار، أنطونيو: 292
 ستالين، جوزيف: 292، 336، 503
 شيب، ألفرد: 101، 236، 246-249
 259، 298، 315، 334، 338
 344، 349، 442، 462، 477، 547
 سريلانكا: 175، 188، 197، 253
 السعودية: 197، 293، 320، 342، 374-
 375، 393، 399-400، 403
 464، 473، 486، 506، 549
 سكوكونل، ثيدا 145، 163، 510
 سلامة، عسان 457
 السطوية 30، 61-63، 68، 76، 106
 111، 137، 165، 179-180
 196، 211، 212، 214، 216
 218، 247، 258، 261، 266
 309، 315، 324، 338، 340
 343، 360، 400، 404-405
 408، 415، 425، 429، 461
 468، 475، 480-481، 496
 503، 512، 535، 553
 259-260، 265، 271-273
 282، 286-287، 313، 316
 339، 344، 421، 424، 435
 458، 466، 493
 روسكن، مايكل: 61
 روسو، جان جاك: 140
 روميا 23، 56، 69، 70، 120، 134
 146، 153، 157-159، 162-
 163، 221، 245، 295، 316
 318، 321، 324، 331، 357
 367، 376، 379، 383، 398
 399، 401-403، 405، 468
 557
 رولر، جون: 273
 رومبي: 220-221، 292، 318، 322
 357، 453، 515
 روو دي وو (رئيس سابق، كوريا الجنوبية)
 297
 رويشمير، دايريش: 59، 163-164
 232، 235
 رينشرد، سكوت 232
 رينغ، روبالد (لولايات المتحدة لأمبركية،
 رئيس): 304، 370، 374، 382
 390
 ريكاردو، ديمد 139
 -ر-
 رامبي: 318، 468
 الربوية / الربائية / شبكات / علاقات
 الربوية: 25، 175، 178، 203
 266، 285، 291، 324، 435
 455، 486، 495، 497، 553

لبنان: 252، 149، 116، 112، 92، 64	لبنان: 252، 149، 116، 112، 92، 64
421، 396، 331، 260، 253	421، 396، 331، 260، 253
سويسرا: 118، 110، 333، 337، 344	سويسرا: 118، 110، 333، 337، 344
351	351
السياسات الإثنية: 405	السياسات الإثنية: 405
السياسات الثقافية: 405	السياسات الثقافية: 405
السياسات القومية: 135، 113	السياسات القومية: 135، 113
سياسات الهوية: 58، 78، 96-97، 343	سياسات الهوية: 58، 78، 96-97، 343
405	405
السياسة الاقتصادية: 199، 231-232	السياسة الاقتصادية: 199، 231-232
524، 236	524، 236
السياسة الأمريكية/الخارجية: 25، 170	السياسة الأمريكية/الخارجية: 25، 170
295، 342، 368، 369، 376	295، 342، 368، 369، 376
391، 394، 396، 398، 557	391، 394، 396، 398، 557
سياسة الاندماج: 502	سياسة الاندماج: 502
سياسة الانفتاح: 374	سياسة الانفتاح: 374
سياسة الانفتاح المصرية: 445	سياسة الانفتاح المصرية: 445
السياسة الأوروبية/الخارجية: 368، 376	السياسة الأوروبية/الخارجية: 368، 376
381-382، 386، 396	381-382، 386، 396
السياسة التنافسية: 60، 107، 109، 116	السياسة التنافسية: 60، 107، 109، 116
السياسة الوطنية: 393	السياسة الوطنية: 393
السياسة الدولية: 404	السياسة الدولية: 404
السياسة الخارجية: 9، 391	السياسة الخارجية: 9، 391
السياسة السويدية: 260	السياسة السويدية: 260
السياسة العربية: 394، 397	السياسة العربية: 394، 397
السياسة المحلية: 412، 423	السياسة المحلية: 412، 423
سياسة نشر الديمقراطية: 384، 391	سياسة نشر الديمقراطية: 384، 391
السيد، أحمد لطفي: 434	السيد، أحمد لطفي: 434
السلطوية الليبرالية: 62، 63، 158	السلطوية الليبرالية: 62، 63، 158
193، 197، 246	193، 197، 246
السلطوية السامية: 309، 317، 320، 468	السلطوية السامية: 309، 317، 320، 468
السلطوية الشمولية المتطرفة: 199	السلطوية الشمولية المتطرفة: 199
السلطوية العربية الحديثة: 479	السلطوية العربية الحديثة: 479
السلطوية المملوكة: 320	السلطوية المملوكة: 320
سوفوك: 318، 377	سوفوك: 318، 377
سميث، آدم: 153	سميث، آدم: 153
سميث، ديفيد: 58	سميث، ديفيد: 58
سمفورية: 69-70، 167-168، 181	سمفورية: 69-70، 167-168، 181
197	197
السعال: 318، 471	السعال: 318، 471
سواريز، أدريس: 300	سواريز، أدريس: 300
السودان: 19، 24، 96، 246، 287، 338	السودان: 19، 24، 96، 246، 287، 338
349، 469، 489، 501، 517	349، 469، 489، 501، 517
526-527	526-527
سورجيان، جيو: 222	سورجيان، جيو: 222
سورسن، غيورغ: 244، 342	سورسن، غيورغ: 244، 342
سورية: 20، 23، 122، 133، 135، 175	سورية: 20، 23، 122، 133، 135، 175
177، 192، 202، 203، 277	177، 192، 202، 203، 277
278، 283، 287، 298، 331	278، 283، 287، 298، 331
338، 341، 342، 343، 367	338، 341، 342، 343، 367
379-380، 393، 397-398	379-380، 393، 397-398
400، 445، 446، 452، 462	400، 445، 446، 452، 462
471، 473، 477-479، 497	471، 473، 477-479، 497
499، 502-507، 509، 511	499، 502-507، 509، 511
512، 514-516، 526، 544	512، 514-516، 526، 544
550	550
السوق الأوروبية المشتركة: 199، 372	السوق الأوروبية المشتركة: 199، 372
سوهاارتو، حاجي محمد: 168، 294، 391	سوهاارتو، حاجي محمد: 168، 294، 391

- المسيحي، عدد الفتوح: 22، 168، 29،
394، 400، 543
- من
- شرابي، هشام 413-414
- شرارة، وصاح 494
- شرعية ثورية: 180، 458، 519، 529،
537، 539، 543
- شرعية الجيش: 539، 543، 547
- شرعية الحكم/نظام الحكم 54، 76، 85،
101-102
- شرعية الدولة 26، 45، 217، 258، 291،
325، 329، 339-340، 352،
463، 495، 557
- الشرعية الدولية 390، 402
- الشرعية الديمقراطية/شرعية النظام
الديمقراطي: 55، 76، 85، 87-88،
90، 92، 103، 118، 124، 190،
426، 427، 453، 455
- الشرعية السياسية، 44، 83، 543
- الشرعية الشعبية 353، 518
- شرعية لطيفة الحاكمة: 494
- شرعه لعملائه - لقائيه 86
- شرعية لمؤسسات لمتحدة 55
- شرعية النظام السياسي: 169، 170، 217
- الشرعية الوطنية: 518
- شرق اميا، 126، 167، 218، 311، 373
- الشرق الأوسط: 25، 37، 41، 253، 310،
373، 383، 392، 398، 509
- شركات الكبرى متعددة لقوميات: 226
- لشعبوية: 78، 42، 142، 226، 358،
405، 426، 529، 538
- شمير، فيليب 215، 218، 227، 236،
245، 248-249، 260-261،
264، 276، 280، 282-284،
286-287، 299-300، 306،
309، 373، 444، 460، 477، 527
- شوري 540
- شومتر، حورف 51-54، 96، 213،
271، 523، 554
- شيمورسكي، آدم: 41، 75-76، 78، 131،
181-183، 185، 198، 218،
224، 261، 271، 273-274،
276، 277، 286، 290، 300،
458، 466، 477
- لشيوعية (أحزاب، أنظمة) 20، 48-49،
91، 137، 140، 146، 156، 158،
163، 172، 183، 240، 275،
342، 354، 370، 398، 430، 551
- لشيوعية الصية 158
- ص -
- صالح، علي عبد الله، 293، 298، 469،
498
- لصراع الاجتماعي: 214، 239
- لصراع الأيديولوجي، 94، 96، 102
- لصراع الإيراني - السعودي 399
- لصراع بين اليسار واليمين: 270-271،
276
- لصراع السعودي - لإماراتي ضد إيران
517

- خض
- الصراخ/جاية/سياسات. 14، 20، 70،
151، 149، 147، 142، 131، 76
152، 156، 169، 274، 425
494-493، 486-481، 499
513
لصريه، لتصاعديّة: 141، 232
لصريه، الدحل: 482، 485-486، 489-
490
لصريه لقيمة المصفاة: 482-483، 489
ط
- الصدئمة العلوية: 505
الصدئمة 161، 188، 338، 346-347،
503، 508
الصدئمة السياسية: 187، 189، 340-342،
347
طيفات لتجار 117، 372
لصقة لاقتصاديّة: 28، 103، 141، 164،
306، 372
لصقة لحكمة 137، 158، 234، 311،
459، 494
لصقة، معاملّة: 57، 89، 102-103، 108،
130، 137، 140-141، 163-
164، 178، 232-234، 474،
524-525
طعمه رجال الأعمال/الجدد 499، 536
طقة ملاك الأرض: 147، 149، 156،
232
الصفقة الوسطى: 57-61، 65، 76-77،
81، 83، 94-95، 113، 130-
131، 134-135، 141، 156-
- لصراع، سياسي: 53، 145، 163، 169،
214، 255، 259، 450، 504
لصراع الطبقي. 51، 57، 163-164،
222، 223، 448، 510
لصراع الطوائف. 359
لصراع عربي - الإسرائيلي: 338، 393،
396
لصراع على الدولة: 189
لصراع على الديمقراطية 233
لصراع على السلطة: 164، 323، 357،
463، 475، 506، 521
لصراع لمسح: 297، 471، 505-506،
516
لصراع الهويات. 344، 359
لصراعات الإثنية: 258، 344
لصراعات ثقافية: 178
لصراعات القومية: 344
لصرب 378، 366، 379، 380، 389،
468
لصناعة استيمقراطية 108، 261
لصندوق النقد الدولي. 221، 379، 446،
473
لصندوق النقد العربي: 483-485
لصندوق الوطني للاستيمقراطية (الولايات
المتحدة): 382، 385-386
لصهيوية: 113
لصبي: 56، 69-70، 75، 132، 146،
153، 157-159، 163، 172-
173، 197، 229، 295-300،
320، 373، 398، 403، 405،
448، 496، 514-515، 557

- 497، 486، 477، 464، 456
506-507، 511، 547
عرب فلسطين 83
عشر امتحينه 283
لعشائرية: 346، 455
لعشائرية السياسية: 187
ععلق، ميشيل: 333
عقلانية: 46، 86، 174، 186، 411،
414
لعقلانية الرأسمالية 200
عقلانية اسمعارية: 186
لعلاقات الاجتماعية: 46، 408
لعلاقات الاستراتيجية والامية 396
لعلاقات الاقتصادية 235، 396
لعلاقات الإقطاعية 15
علاقات الإنتاج 448
لعلاقات النظم موبيلية / الأبوية: 514
لعلاقات تبديلية: 48، 142-143، 254،
283، 365
علاقات التبعية: 195-196، 47
لعلاقات تجارية 365، 400، 403
علاقات التعاقد: 47
علاقات الدولة والمجتمع المدني 233
لعلاقات انسولية: 194، 369، 382، 480،
521
لعلاقات رأسمالية 146، 149، 154،
157
لعلاقات ابرارعية/ علاقات الإنتاج الزراعي
91، 129، 144-145، 151، 415،
446
157، 163، 164، 166، 157،
173، 175-176، 179-180،
184، 219، 231، 237، 264،
312، 335، 354، 409، 416،
425، 423، 449، 489، 529-532
بطوائف المسيحية 189، 283
ع
عارف، عبد الرحمن: 295
عارف، عبد السلام: 294
عاصم أو علو، دارون: 232
العالم ثالث/ سداد/ دول 20، 23، 27،
36-37، 43-44، 57، 65، 68،
110، 126، 130، 165، 172-
173، 175، 179، 191-192،
194، 200-201، 243، 250،
252، 286، 333، 431، 433،
447، 489، 532
عبد الفضيل، محمود: 499
عبد الصمد، جمال: 168، 294، 297،
497، 521
العبودية 28، 132، 416
عدالة 13، 48، 120، 460، 535، 540
العدالة الاجتماعية: 18، 43، 240، 369،
372
العدالة الانتقالية 264-265
نعراق 19، 24، 90، 121، 168، 173،
175، 177، 187، 192، 225،
246، 254، 287، 321، 324،
338، 340-343، 355، 378،
380، 384، 386، 389-391،
393، 395، 397، 399، 446

- عصم الانتقال: 24، 29، 62، 209، 211، 244، 443
- عصم السياسة المقرون: 24، 47، 193، 213، 215، 222، 280، 306، 444، 476
- عصم النفس الاجتماعي: 421
- عثمانية: 46، 95، 260، 442، 443
- لعنمة: 36، 44، 46، 90، 123-124، 266
- علوم الاجتماع: 26، 28، 31، 145، 209، 212، 216، 310، 331
- 557، 462، 416
- العلوم السياسية: 24-26، 35، 37، 48-49، 51، 169، 179، 212-213، 215، 223، 476
- عنق: 41، 78، 85، 88، 91، 106، 146، 155، 170، 174، 180، 277، 278، 284، 318، 326، 327، 348، 353، 357، 367، 373، 399، 413، 442، 455، 479، 493، 503، 511-512، 523، 556
- عنق الاجتماعي: 357
- عنق أحهره الأمن: 451
- عنق الأنظمة: 21، 511
- عنق السياسي: 357
- العنق الشرعي: 45، 326، 327، 337
- العولمة: 198
- العولمة لاقتصادية: 467
- عوسمة الديمقراطية: 48
- عوسمة وسائل الاتصال: 20، 69
- للاقات السبية: 108، 263، 407، 410
- للاقات السياسية: 77، 79
- للاقات الطبقية: 510
- للاقات العربية السبية: 397
- للاقات القبية والإثنية: 25-26
- للاقات القوة: 233، 463
- للاقات المدنية - العسكرية: 364، 528
- للاله بإسرائيل: 394
- للاله بين الإسلام ولديمقراطية: 120
- للاله بين الإسلاميين والعنمانيين: 459
- للاله بين الأمة والدولة: 339
- للاله بين البرجوازية ولديمقراطية: 140
- للاله بين الجماعة وللدولة: 353
- للاله بين الحاكم وللمحكوم: 409
- للاله بين الدين والدولة: 123
- للاله بين الرأسمالية ولديمقراطية: 129، 131، 209
- للاله بين السطوية ولتنعية: 165
- للاله بين القومية وللدولة والدولة الأمة: 353، 406
- للاله بين المجتمع والدولة: 463
- للاله بين النظام السياسي وللعيش: 307
- للاله لجماعات بالدولة: 329
- للاله لدين ولديمقراطية: 123
- للاله المركز بالأطراف/الهامش والمركز: 191، 194-195، 202
- علم الاجتماع: 26، 35-36، 47، 146
- علم الاجتماع لسياسي: 37

هريدم هانوس: 70-71، 73، 75، 223،

400

هستجر، بيون 421

هسطين: 113، 121، 388، 393، 447،

547، 460

هسدا: 336

هوجيموري، ألرتو 468، 199

الهوضى الليرانية 324

هوكويام، فرنسيس: 46، 167، 171،

452، 422

هخير، ماكس: 35، 36، 51، 85، 96، 101،

123، 162، 326

هيرا، سيدني: 222، 420

هيشته، يوهان غوتليب 333

هعيريدو، جواو 298

هيلاند، كورت 372

هينلين: 119، 237-238، 245، 292،

297، 303، 304، 453، 515

هيو لا، روبرتو إدواردو 300

-ق-

قاسم، عبد الكريم: 294

قضية 24، 188، 503

القذافي، معمر 283، 292، 295، 297،

340، 396-397، 503-504،

506، 515

القضية الفلسطينية 376، 391، 393، 460

قوت درع الجزيرة: 473

قزوين 221، 357، 379

القسمات الصحفية 332

القومية: 29، 39، 49، 92، 103، 185،

نعيش المشترك: 16، 329، 334

-ع-

عاجون 318، 321

عازي بالدي، جوزيبي: 336

عالتيري، ليوبولد 300

عالمسب (إسبانيا) 349

عانا 115، 318، 468

عاندي، أنديرا: 126، 292

عرامشي، أنطونيو: 101-102، 234، 494

عرب، تشارتر: 431

علاسمست (العلاية) 125، 221

عواتمالا 160-161، 244، 314، 370

عورباتشوف، ميخائيل 125، 299-300،

374، 469، 477

عويان 318، 322

لعبية 411

عيلتر، إريست 55، 103، 332

عيب الجديدة: 245

-ف-

فماشنة 20، 48، 49، 91، 146، 156 -

158، 164، 183، 354، 358، 415

فالرويل، أرتورو: 248، 425، 521

فان دي فال، بيكولاس 461

فرانك، أندريه غوسر 200

فرانكو، فرانثيسكو 61-62، 240، 292،

300، 348، 350

فردييه الروستانية 3

فردييه الإسرائيلية 158، 404

فريدام، جيمري 374

قسم لموطه 420,400	225 226, 258, 325, 329
-ك-	336, 342, 345-346, 348
كابوتشيا، جيوفاني: 473-474	353, 398, 436
كاتريت، فلسس 163, 234, 252, 235	القومية الإثنية: 258, 259, 325, 332
الكاثوليكية 123	342, 355, 357, 41, 53
كارترا، جيمي: 369, 381, 391	القومية الإسبانية 335
كاردوسو، فرانسوا: 194-195, 197	القومية الألمانية 335-336
200	القومية الإيطالية: 333
كرب، سرفي لين 193, 218, 236, 278	القومية التركية 334
279, 306, 370, 527-528	القومية محدثة 92, 330
كاروثرز، توماس 211, 310-316	القومية السياسية 332
كارخستان 314, 320	القومية العربية 333, 341, 342, 345
الكامرون 318, 321	455, 347
كالوب (إسبانيا) 219, 344, 349	القومية الكردية 341
الكتبة التاريخية/الكتبة الاجتماعية	القومية منطوقة 38, 97
التاريخية 101, 494	القيم لأسبويه 404
كروثهامر، تشارلز: 388, 390	القيم لأوراسيه 398
كرونا 318, 356, 372, 468	القيم لأحيمايه 410
كريد، برنارد 422	القيم لأحلافه 411, 415
الكيسوقراطيه 323	القيم لأساسيه 430, 432
كيسوب، بيل 383, 389	عنه لسماع 425
كيتون، هيلاري: 389	القيم محدثة/قيم الحدائ 44, 174, 185
كمال، مصطفى (أنور) 334	القيم بدمقرصيه 95, 56, 424, 425
كمبوديا: 199, 318, 321	427-429, 435, 437
كد 81, 116, 118, 122, 225, 337	القيم بدينية التقيد 188
350-351, 356	القيم بروسيه 398
الكنيسة 184, 412, 505	القيم بعربيه 398
الكنيسه الكاثوليكيه 94, 304-305	قيم لسراله 357-358, 398
كوب 172, 295, 320, 373	القيم بمحليه 404

- كوريا الجنوبية: 26-77، 118، 167،
175-176، 197، 202، 237-
238، 245، 297، 301، 311،
317، 433، 453، 512
كوريا الشمالية 118، 199، 202، 295
كوستاريكا: 109، 160-161، 267،
278، 425
كوفمان، روبرت 218، 231، 235، 236،
238، 244
كولمان، جيمس 43، 44، 64
لكوفوشية 123
كومور، ووكر: 331-332
كينتو، مارسيلو 292
كيسجر، هيري 526
كيرن، هانس 170، 213
كيس، جورج 120-121
لكيرية 195
كيبا 121، 318، 321، 468
كيسدي، جون 381، 390
كيومع ريموع سيومع 195
ل-
لامي جومبور، ماريون جاي 43
للامركرية الاقتصادية: 179
للامساواة 82، 137، 144، 176
للامساواة الاقتصادية: 106
لبرلة: 18، 111، 130، 229، 243،
263، 264، 268، 271، 287،
290، 298، 300، 314، 393
444-446، 465، 469، 476
لبرلة الاقتصادية 135، 203، 209
239-241، 441، 445، 476،
501، 504، 536
البرلة بالإصلاحات، 270
البرلة التدريجية، 155
لبرلة المحقوق الفردية والجماعية: 271
لبرلة الدولة 130
لبرلة الزراعة 446
البرلة السياسية، 110، 209، 239-240،
311، 441
البرلة المزدوجة (البرلة السياسية
والاقتصادية): 209، 239
البرلة من أعلى: 289، 349
لسان: 19، 24، 83، 122، 246، 250،
253، 266، 321، 324، 338،
355، 393، 400، 446
لوفنتال، أبراهام: 215
لوسريعات، جون 218
لويس، مريد 120-121
لي مع 301
لي كوان مو 168
البرليات ما بعد الكولومبالية: 126
البرالية 18، 23، 60، 88، 99، 105،
129، 134، 140، 156، 166،
179، 353، 358، 376، 405،
425، 434، 540
البرالية الإنكليزية 151
البرالية اشتراكية 106
البرالية اندسورية، 162
البرالية الديمقراطية 269، 358
البرالية السياسية 18، 132

لماركسية 28، 55، 102، 103، 129	الليبرالية العابرة لمحدود 398
لماركسية السوفيتية 28	الليبرالية الفردية 162
ماركسية لعالم الثالث: 191	السرالية الفرنسية 154
ماركوس، فرديناند: 83، 238، 292، 297، 303-304، 391	ليبيت، ميمور مارتن: 49-52، 54-60، 64، 69، 75، 79-80، 82-83، 87، 90، 94، 96، 98، 99، 119-120، 122-125، 128-129، 182، 183، 185، 195، 213، 215، 222-223، 249-250، 252، 253، 271
ماكسويل، كبيت 262	ليبرت، ارميت 100-101
ماكتوش، خمس 1-8	ليب 20، 23، 178، 203، 283، 287، 297، 312-314، 364، 366-367، 397، 400، 452، 454، 462، 473، 478-479، 486، 497-498، 502-503، 505-507، 511، 515، 544
مالاوي 318	ليبر، دانيال: 37-42، 47، 50، 57، 69، 127
مالي 318، 280	ليشر، موريرتو، 186، 187، 189، 190
ماليزيا: 168، 318، 322، 468	ليفتسكي، ستيفن: 317-318، 372
مانديلا، نيلسون: 304-305	ليمونجي، فريدسون: 75، 78، 182، 183، 185
مانهايم، كدول 77	لسر، جوان 101، 227، 236، 246-249، 259، 261، 291، 293، 344، 348-349، 442، 462، 477، 547
مصادرة سلاحية في اليمن 399، 506	م-م
مصادرة الديمقراطية (الولايات المتحدة، 1990) 383	ماديسون، خمس 138، 171
مؤدرة لسلام العربية (2002) 393	ماركس، كارل: 28، 35-36، 57، 103، 129، 136، 141، 149، 275، 326
مارك، حسي: 22، 294، 297، 320، 367، 389، 391، 443، 453، 469، 474، 478، 497، 502، 511، 518، 521، 536، 537، 539-540	
لمجتمع لآسيوي 58	
لمجتمع إسلامي: 58	
لمجتمع لاشتراكي 58	
لمجتمع لأفريقي 58	
المجتمع لألماني 90	
المجتمع الأميركي الزراعي 105-106	
لمجتمع الإنكليزي 91	
لمجتمع الأوروبي: 58	

- المجتمع البرحوازي: 462
 مجتمع البيض الأميركيين: 432
 المجتمع الصيدّي: 27، 35-36، 40، 42، 46-47، 136، 174، 176-177، 186، 188، 191، 198
 المجتمع التونسي: 545
 المجتمع الحدائثي الحديث: 27، 35، 39-40، 42-43، 56، 77، 81، 86، 177، 185، 219
 المجتمع الديمقراطي، المجتمعات الديمقراطية الليبرالية: 117، 463
 المجتمع الرأسمالي: 58، 137
 المجتمع السوداني: 170
 المجتمع السياسي: 442، 462-463
 المجتمع العصوي: 97
 المجتمع العلماني: 58
 المجتمع العربي: 227، 230
 المجتمع الفرنسي: 88
 المجتمع القروي: 412
 المجتمع القومي التركي: 259
 المجتمع القوي: 495
 المجتمع ما قبل الصناعي: 81، 82
 المجتمع المتحلف: 187-188، 412
 المجتمع المتعدد الجماعات/العنصري: 100
 المجتمع المدني: 223، 233، 282-284، 365، 384، 415، 441، 442
 444-445، 461-463، 474، 495، 509
 المجتمع المدني السوري: 283
 المجتمع المدني العبر للحدود: 282
 مجتمع المستوطنين: 81، 83
 المجتمع المشترك: 40-41، 50
 مجتمع المهاجرين: 82
 المجتمع الوطني المتمسك: 342
 مجتمع انويرة: 381
 مجتمعات الاستهلاك لجماهيري/ المجتمع لاستهلاكي: 60، 142، 405
 مجتمعات الأهلية: 100
 مجتمعات أميركا اللاتينية: 186
 مجتمعات الثورة الصناعية/ المجتمع نصاعي: 60، 142، 166
 مجتمعات الجنوب: 431
 مجتمعات برراعية/الرراعية الحرة: 116-117، 173
 مجتمعات العربية: 21-22، 173، 186-187، 413، 414
 مجتمعات غير الحديث: 43
 مجتمعات غير المتحدة: 343، 503
 مجتمعات المتحاضنة: 99-100
 مجتمعات المتعددة الثقافات: 101
 مجتمعات المتقدمة: 412
 مجتمعات المحلية: 480
 مجتمعات المدينة الصناعية: 106
 مجتمعات المركبة: 58
 مجلس أوروبا: 375
 محاصصة ايدلوجية: 19، 24، 246، 266، 287، 324، 367
 مدعشفر: 318، 321

- مركز دراسات الوحدة العربية 434
مركز الديمقراطية والحكماء/ مكتب: 384
لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 14
- مسألة بقاء الدولة 313
مسألة الدولة: 24، 161، 331، 344، 494
مسألة الدولة الحديثة 132
للمسألة الديمقراطية/ الديمقراطية: 13، 161، 183، 195، 273، 344، 359، 506، 463، 435
للمسألة الزراعية/ إصلاحية: 113، 145-146، 152، 158، 173، 393، 447
مسألة الشرعية/ شرعية الدولة: 93، 463، 557
للمسألة العربية/ مسألة الدولة العربية: 29، 291، 338-339، 346، 455
للمسألة العظيمة: 505
للمسألة القومية: 152، 330
مسألة الهوية الوطنية 85، 113
مسألة وحدة الدولة 344
- للمساواة 15، 43، 60، 106، 109، 130، 136-137، 142-144، 171، 174، 176، 210، 214، 226، 270، 285، 347-348، 414، 429، 431، 538
للمساواة الاجتماعية: 137، 351
للمساواة الأخلاقية 429
للمساواة الاقتصادية 235، 430
للمساواة لجمهوريه 137
للمساواة نسبية 233، 252
- مساواة العرص: 43
للمساواة في الدخل 235
للمساواة القويبة: 43، 416
للمساواة المدة 257
مساواة المرأة بالرجل: 130، 540
لمشاركة لسياسة 15، 17، 38، 40، 65، 77، 80-81، 91، 93، 96، 106، 110-111، 129، 166، 174، 177، 213، 217، 354، 358، 410، 423، 425، 540، 553
لمشاركة شعبية: 43، 64، 111، 130، 140، 175، 352-353، 357-358
لمشاركة في السلطة 142، 271، 279، 448، 502
لمشاركة في الشأن العمومي: 168-169، 257
لمشاركة لمدنية: 167، 299
- مصر 21، 24، 56، 90، 118، 122-123، 123، 133، 135، 161، 168، 175-176، 178، 188، 192، 202-204، 238، 255، 267، 289، 293، 297، 301، 319-320، 320، 338، 349، 364، 367-368، 368، 387، 389، 392-393، 445-446، 450-451، 454-455، 458، 460، 462، 464، 468-473، 476-479، 482-483، 486، 489، 497-499، 502، 504، 506، 509، 512، 513، 518-519، 522، 524

- لمواطنة الديمقراطية: 16، 400، 411
- لمواطنة المتساوية: 338، 505
- لمواطنة المشتركة: 340
- لمواطنة المعاصرة: 16
- لمواطنة المصنوعة: 190
- المواطنة/المواطنة: 16، 29، 30، 43، 91-92، 100، 159، 174، 176، 257-258، 260، 266، 270، 286، 325-326، 333-334، 340، 343، 345، 347، 348، 351-352، 356، 404، 419، 420، 429، 456، 479، 503، 540، 554
- مؤتمر فرساي (1919): 359
- مؤتمر ملهوبي شعوب الاتحاد السوفيتي (1989): 349
- لمؤتمر الوصي لأفريقي (حرب، جنوب أفريقيا): 304-305
- لموجة الثالثة للديمقراطية: 220-221، 227، 293، 297-298، 312، 444، 453، 457، 469
- مور، برينتون: 28، 91، 129، 132، 144-146، 148-149، 151، 153، 157، 160، 162، 164، 184-185، 215، 222، 234، 277، 415-418، 480
- موريس: 318، 321
- لمؤسسات الاجتماعية: 143، 225، 328، 408
- لمؤسسات الاقتصادية: 143، 224، 321
- لمؤسسات شرعية: 121، 263
- 526-529، 535، 537، 539، 541، 544-550
- معايير كوينهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (حريان/يويو 1993): 376
- معهد الدوحة لدراسات العليا: 14
- المقدس، سمير: 458
- معدوبيا: 318، 322
- مكدومسكي، هيربرت: 426
- المكسيك، 181، 250، 300، 311، 318، 426، 468، 471
- مل، جون ستوارت: 100، 329-330، 357
- مل، جيمس: 139
- ملاوي، 321
- منتدى العالم الثالث: 200
- المنظمات الدولية: 122، 198، 282، 309، 380، 411
- المنظمات غير الحكومية: 282، 309، 384، 441، 462-463، 471، 501
- منظمات المجتمع المدني: 462، 501
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: 375، 401
- منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو): 338
- منظمة التجارة العالمية: 202
- منظمة الدول الأمريكية: 199، 387
- منظمة شعهاي للتعاون: 403
- معويا: 245، 312
- المؤلف المعينة بمساء، المرأة (1979-1999): 2، 4

المؤسسات التمثيلية 425، 264	موسيه، ديار بنريك 126
المؤسسات الدستورية 230، 87	ميثاق العمل الوطني (البحرين، 2001)
المؤسسات الديمقراطية 25، 46، 48، 119، 122، 167، 224، 227، 240، 263، 271، 273، 275، 311، 319-320، 324، 348، 351، 376، 382، 387، 404، 409، 412، 419-420، 423، 427، 431، 468	ميثاق مونكرو (إسبانيا) 470
المؤسسات الدينية: 321	الميثاق الوطني (تونس، 1988)، 470
المؤسسات السلطوية: 227	الميثاقية: 238، 243، 265
المؤسسات السياسية: 64، 143، 169-170، 229، 351، 408، 420	ميدان تينامين (الصين) 301
المؤسسات العسكرية 321، 521	ميلوتشي، ألبرو 283
المؤسسات القومية: 224	-ج-
المؤسسية جديدة/القديمة: 25، 47-49، 169، 209، 222-228، 230، 248	مابليون بوبيرت: 335
المؤسسيون، المحدد/القديم: 48، 224-227	مابليون لثالث 139
موسو، سي، بيبتر 503	مادرو، كاروس أرياس: 300
مؤشر التعليم 56، 73، 75	الحساس، مصطفى: 161
مؤشر/مؤشرات التنمية البشرية 70-71، 73، 75، 534	النخب لأخلاقية: 411
مؤشر الحريات والحقوق السياسية 73	الحب لإسلامية: 460
مؤشر الديمقراطية، 56، 115	محبة لأطراف: 196
المؤشر العربي 14	الحب بحرية 158
مؤشرات لتحديث 56، 530، 535	الحب بشعبه 414
مولدايا: 318، 402	الحب لراديكال 115
	نخب سلطنة 458
	الحب سلطوية 467
	الحب انسياسيه 17، 18، 23، 24، 30، 45، 52، 54، 58، 62، 77، 79، 83-84، 93، 105، 117-118، 181، 198، 217، 219، 227، 229-230، 243، 244، 247، 249، 251، 255، 259، 272، 277، 282، 285-286، 303، 307، 312، 323، 341، 349

النجبة المدنية: 526	366-367، 369، 374، 407
النجوبة: 306، 358	411، 414، 418-420، 423-
الترويج: 116، 181، 331	428، 458، 463، 520، 523
الترعة الانفصالية: 151	529، 536-537، 545، 550
الترعة القومية الانفصالية: 336	555-556، 558
الترعة القومية الانفصالية: 258	النجيب الصناعية: 158
الترعة الوحشية القومية: 258، 335	النجيب العسكرية/الجيش: 247، 449
النصوص الدينية المسيحية: 120	528
النظام الأبوي: 413	النجيب العلمانية: 460
النظام الاجتماعي: 82، 130، 449	نجيب المركز: 196
النظام الاجتماعي الاقتصادي: 106، 274	نجيب المعارضة: 30، 78، 219، 261
523-522	267، 271، 451-452، 458
النظام الاقتصادي: 87، 93، 193، 200	505، 536-537، 545
221	نجيب النظام القديم: 219-220، 454
نظام الإمارات العربية المتحدة: 399	545-548، 476
النظام الإمبراطوري العثماني: 150	النجيب اليسارية: 394
نظام الامتيازات: 129، 153	النجبة الاقتصادية/الاجتماعية: 82، 404
النظام الأوتوقراطي القيصري (روسيا): 162	545
النظام البولياريكي: 106، 114-115، 118	النجبة الأمنية: 404
النظام التسلسلي: 111، 133	النجبة البيروقراطية: 54، 149، 247
النظام التونسي: 507، 513	النجبة الحاكمة: 30، 48، 175، 209
النظام الثوري: 295	217، 237، 243، 260-261
نظام الحزبين: 99	267، 271، 277-279، 290-
نظام الحكم الإسلامي: 95	291، 296، 300، 302-303
النظام الدولي: 379، 497	311-312، 319، 377، 424
النظام الرأسمالي: 129، 131-132	441، 444-445، 452، 455
141-142، 155، 158، 163	461، 463-466، 469، 471
186، 190، 276، 326، 522	473، 477، 514، 528، 535-538
النظام الرئاسي: 15، 25، 521، 539	النجبة الديمقراطية: 429، 433، 435
	458، 466
	النجيب القومية: 394

- النظام الريعي: 20
النظام السعودي: 399، 393
النظام السلطاني: 478-477، 443-442
النظام السوري: 397، 367، 303، 199، 402، 445، 471، 507، 550
النظام السوفييتي: 254، 125
نظام العبودية: 416
النظام العراقي: 507، 178
النظام في روسيا: 398
النظام في الصين: 398
نظام القطب الواحد: 507
نظام القطبين: 378
النظام الليبي: 397-396، 367
النظام المافوي: 324
النظام المصري: 442، 400، 393، 368-
536، 513، 507، 443
النظام الملكي في المغرب: 472، 452
النظام الناصري: 342
النظام النيوفاثرمونيالي: 500
نظرية التجهية: 195، 193-190، 165، 198، 203، 228، 552
النظرية الليبرالية الكلاسيكية: 100
نظرية الليبرالية الديمقراطية: 269
نظرية النظام العائلي: 198
نكية فلسطين: 501، 295
النحس: 92، 118، 181، 351
النمو الاجتماعي: 84
النمو الاقتصادي: 62-61، 57-54، 49، 65-64، 68، 77-75، 80-79
84، 86-87، 93، 126، 165، 167، 173، 181-183، 197-
198، 202، 224، 278، 285، 329، 364، 374، 423، 447، 554، 551
النمو الاقتصادي السريع: 185، 183
النمو الرأسمالي: 163
نمو الصناعة: 132، 40
النمو الأسوي: 198-197
النميري، جعفر: 527، 501، 295
نوريغا، مانويل: 297
نويمان، سيغفوند: 98
نيبال: 314، 303، 245
نيكاراغوا: 318، 244
نيوزيلندا: 356، 225، 116، 81
النيولبرالية: 358
النيولبرالية الاقتصادية: 476
-م-
ماغرد، شيفان: 236-235، 231، 218، 244، 238
هايتي: 468، 370، 318، 197، 118
هرماس، يورغن: 283
هتله، أدولف: 503
الهجرة الريفية إلى المدن: 184، 161
الهجرة غير الشرعية: 397، 205
هتختون، صامويل: 82، 65-63، 46، 115، 125، 165-172، 174، 177، 179، 181، 183-184، 188-189، 221-220، 236، 249، 252، 292-295، 297-
299

الهوية القومية: 44، 92، 103، 258، 260،

337، 342، 345، 347، 356

الهوية القومية الإثنية: 337

الهوية القومية العربية: 345

الهوية القومية الفرنسية: 92

الهوية الكردية: 260

الهوية اللغوية: 330

هوية المستعبر: 121-122

الهوية المشتركة: 252، 343

الهوية المواطنة: 103، 347

الهوية الوطنية: 19، 85، 91-92، 103،

113، 256، 282، 287، 295،

337-338، 340، 342، 344،

432، 456، 470، 535

هيربست، جيفري: 318

هيرنانديز، خوان أورلاندو: 387

هيجل، غيورغ فيلهلم فريدريش: 140، 408

الهيمنة: 85-86، 101-102

هيمنة الأبوية: 414

الهيمنة الاجتماعية: 146

الهيمنة الإعلامية: 388

الهيمنة الأيديولوجية: 493-494

الهيمنة الثقافية: 102-103، 146، 234

الهيمنة السياسية: 195

الهيمنة الليبرالية الغربية: 467

هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات (تونس):

547

-و-

الواقعية الديمقراطية/ الديمقراطية الواقعية:

106، 175، 386، 388-389

298، 301-302، 304-305،

315، 317، 370، 412

الهند: 56، 83، 118-119، 121، 126،

153، 158-159، 172، 181،

197، 250، 292، 297، 333،

337، 350-351، 423، 489

هنغاريا: 219، 245، 298، 300، 324،

330، 335، 357، 376-377، 379

الهونو (مجموعة عرقية في رواندا): 357

الهوية الإثنية: 98، 258، 260، 346، 356

الهوية الإثنية التركية: 260

الهوية الإثنية القومية: 341، 356

الهوية الإنكليزية/ البريطانية: 92

الهوية التاريخية: 342

الهوية التونسية: 504

الهوية الثقافية: 96، 341-342، 506

الهوية الجغرافية: 252

الهوية الجماعية: 329

الهوية الجهورية: 505

هوية الدولة: 348-349

هوية الدين: 124

الهوية السياسية: 262، 338

الهوية الطائفية: 98، 337، 342، 505،

514

الهوية الطائفية السياسية: 342

الهوية الطبقية: 103

الهوية العربية: 341، 455

الهوية العرقية: 330، 342

الهوية العشائرية/ القبلية: 505، 514

193-194، 225، 229، 253،
255، 284، 303، 305، 310،
322، 338-339، 347، 351،
356، 363، 367، 369-372،
376، 378-379، 381-383،
387-388، 390، 392-398،
405، 416، 431، 433، 442-
443، 459، 506-507، 518،
550-551، 556

ولاية الليبرالية: 435

ولاية الفقيه: 435

ويلسون، وودرو: 390

-ي-

اليابان: 83، 112، 118، 157، 162-
164، 254، 317، 330، 359، 390

يلتسين، بورييس: 300

اليمن: 20، 23، 118، 178، 287، 298،
338، 364، 366-367، 392،
399-400، 446، 452، 455،
462، 464، 469-471، 473،
478-479، 497-498، 502،
505-507، 509، 517

يوغوسلافيا: 257، 287، 336-337،
349-350، 355-357

اليونان: 107، 179، 211، 244، 263،
271، 293-294، 335، 339،
372-373، 444، 453

يونغ، كروفورد: 221

الواقعية السياسية: 389

واي، لوكان: 317-318، 372

وايلي، جيمس: 234

وايتهيد، لورانس: 245، 260-261، 300،
379

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (1989):
الطائف: 266

الوحدة الإسلامية: 338

الوحدة الألمانية: 147

وحدة الأمة: 337

وحدة الأمة والقومية: 346

وحدة التراث الوطني: 345، 456

وحدة الدولة: 334، 344، 505

الوحدة السياسية: 94، 286، 358، 421

الوحدة العربية: 295، 338

الوحدة القومية: 174، 258، 286، 346

وحدة الكيان السياسي: 344

الوحدة الوطنية: 97، 255-258، 260،
286، 344، 352، 475، 479

541-542، 550، 558

الوحدة اليمنية: 464-465

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: 381-386

الولايات المتحدة الأميركية: 28، 35، 37،
51، 57، 64-65، 81، 90-92

108-110، 116، 121-122

132، 134، 143، 145، 157

166، 169-172، 177، 191